تاج علوم الأدب
وقانون كلام العرب

للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى

المتوفى سنة ٨٤٠هـ

دراسة وتحقيق

د. نوري ياسين حسين الهيتي



SANA'A 2004

صنعاء عاصمة للثقافة العربية 2004

Sana'a 2004 the arab cultural capital

إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء

تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب

تاج علوم الأدب
وقانون كلام العرب

للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى
(المتوفى سنة ٨٤٠هـ)

دراسة وتحقيق
د. نوري ياسين حسين الهيتي

المجلد الأول

SANAA 2004
إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء

١٤٢٥هـ - 2004 م

رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء

(٢٠٠٤/١٣٤)

الناشر

الجمهورية اليمنية

وزارة الثقافة والسياحة

صنعاء الحصبة - ص.ب. (36)-(237)

هاتف: 235114 - فاكس: 235113

بريد الكتروني: moc@y.net.ye

من بهاء صنعاء... وتجليات عبقها.. في عام تتويجها عاصمة للثقافة العربية.. يأتي هذا الاحتفاء بمجد الكلمة.. وجلال أنوارها.
في بدء الوعي الإنساني كانت الكلمة..
وعلى رأس فعاليات هذا العام الاستثنائي تأتي هذه الإصدارات..
حدثاً يتوج صنعاء فضاءً شاسعاً للثقافة والتاريخ والجمال والخصوصية.

خالد عبد الله الرويشان
وزير الثقافة والسياحة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله - تعالى - أحمده وأشكره، وأستعينه وأستغفره، وأشهد أنه لا إله إلا هو وحده لا شريك له، وأن سيدنا محمداً عبده ورسوله، أرسله بالنور الساطع والبرهان القاطع، بلسان عربي مبين، هدى ورحمة للعالمين، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الزهر الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، والتابعين لهم بإحسان حتى يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين. وبعد:

فإن من أعظم نعم الله - تعالى - على أن وجهني لعلم النحو، فجعلني أحد طلابه والمنتسبين إليه، إذ هو المعراج إلى علوم الإسلام، ومفتاح فهم كلام الله - تعالى - وحديث سيد الأنام.

ولعل من المعلوم لكل باحث أن اختيار موضوع الرسالة هو من أصعب ما يواجه طالب الدراسات العليا، وذلك لكثرة الخيارات المتاحة أمامه تبعاً لضخامة تراثنا العربي الإسلامي وتنوع أساليب التأليف فيه.

وكنت قد بدأت - بعد أن وفقني الله لإنهاء مرحلة التخصص السابقة - أجيل الفكر والنظر في فهارس المخطوطات بحثاً عن كتاب أتقدم به موضوعاً لرسالة الدكتوراه. وقد أثار انتباهي منذ البداية أن تراثنا العربي الإسلامي في بلاد اليمن تراث عظيم كماً ونوعاً، وهو مع هذا لم يحظ بالعناية الكافية من الدارسين والباحثين، ولم يحقق منه أو ينشر إلا النزر اليسير. وذلك راجع - كما هو معلوم - إلى حالة العزلة التي عاشتها البلاد اليمنية في شتى المجالات، والتي استمرت قروناً عديدة قطعت خلالها جسور الاتصال بين اليمن وجسم العالم الإسلامي أو كادت.

وكانت اليمن قد شهدت منذ سنوات عدة نهضة قوية في مجال الحفاظ على تراثها الثقافي، متمثلة في إنشاء الهيئة العامة للآثار ودور الكتب التي تسعى جاهدة لتجميع هذا التراث في مكتبات حديثة وفهرسته وتيسيره للطالبين بعد أن لفه الظلام

والإهمال طويلًا، وأوشك ما تبقى منه على البلى والتلف، وما تقوم به وزارة الأوقاف في اليمن من جهود على نفس الصعيد، على أنه لا زالت هناك عقبات ومصاعب تعترض سبيل الباحثين في الاطلاع على المخطوطات أو تصويرها.

وكان معهد المخطوطات العربية بالقاهرة قد أرسل بعثة لتصوير بعض المخطوطات من صنعاء اليمن سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م، ثم أعد فهرساً ضم أسماء الكتب التي تم تصويرها من هناك وأسماء مؤلفيها، وقد اطلعت على هذا الفهرس فظفرت فيه بجملة من الكتب الصالحة في ظني للتحقيق، والجديرة بالعناية والنشر، ووقع اختياري منها على كتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب) للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المترضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ.

وكنت قد عرفت عن الإمام ابن المرتضى قبل ذلك حين طالعت قسماً من كتابه العظيم (البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) وذلك أثناء توقفي في مكة المكرمة - زادها الله تشريفاً - وأنا عائد من مصر المحروسة إلى العراق بعد حصولي على درجة التخصص سنة ١٩٨١م. ولم يدر بخلدي في حينه أن لهذا الإمام المجتهد الكبير في الفقه وعلوم المنطق والكلام والعقائد مصنفات نحوية.

وكان الموجود من نسخ هذا الكتاب لدى معهد المخطوطات اثنتين، إحداهما مصورة عن نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء (كتب الوقف) والأخرى مصورة عن إحدى نسخ مكتبة الجامع الكبير الغربية. وكان واضحاً لي منذ البداية أن هاتين النسختين هما أقدم وأهم نسخ هذا الكتاب أن قدر أنه يوجد غيرهما، ذلك أن الأولى منهما مكتوبة سنة ٨٣١هـ أي في حياة الإمام المهدي، والثانيةُ - وإن خلت من تاريخ النسخ - فهي نسخة مخدومة من قبل العلامة عبد الله ابن شرف الدين، وهو ابن حفيد الإمام المهدي، وفي مواضع منها ما يشير إلى أنها مقروءة على المصنف أو مصححة على نسخة مقروءة عليه.

تقدمت بموضوع الرسالة إلى قسم اللغويات بهذه الكلية العتيدة عام ١٩٨٢م. وبعد أن تم قبوله شرعت في نسخ الكتاب على النسختين اللتين صورتهما من معهد المخطوطات، ولما تم لي ذلك وأعددت عدتي للشروع في تحقيق الكتاب والتعليق على مسائله وقع في يدي فهرس لمخطوطات مكتبة الجامع الكبير

الغربية بصنعاء أعده باحثان من الكويت، فوجدت أنهما قد ذكرا خمس نسخ للكتاب في تلك المكتبة إحداها هي المصورة في معهد المخطوطات عن المكتبة الغربية، وثلاث نسخ أخرى كاملة، ورابعها مبتورة، والمتبقى منها بضع ورقات ومع أن كل النسخ الأخرى التي تنقصني قد ذكر فيها تاريخ نسخها، ومنه تبين لي أنها جميعاً مكتوبة في القرن الرابع عشر الهجري، فهي نسخ متأخرة جداً في الزمان عن النسختين اللتين حصلت عليهما سابقاً، فإني لم أطب نفساً بالعمل قبل أن أطلع على كل ما يمكنني الاطلاع عليه من نسخ الكتاب، فبدأت محاولاتي للحصول على مصورات النسخ الثلاث الكاملة من المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء. ولما كنت أعلم أن تصوير المخطوطات لحساب أشخاص أو حتى الاطلاع عليها في أماكن وجودها أمر ليس بالهين، فقد استعنت - بعد الله تعالى - ببعض السادة من العلماء والباحثين العاملين معي في جامعة أم القرى، ممن لهم صلة وثيقة بالقائمين على شؤون التراث والمخطوطات باليمن، وجرت في ذلك مراسلات كان رد هؤلاء عليها أنه لا يمكن تصوير المخطوطات لأسباب يطول شرحها، وأنه يمكن للطالب أن يحضر إلى اليمن ويقابل النسخ التي تنقصه في أماكن وجودها.

وكان رأي كل من استشرت من أساتذتي وزملائي في ذلك أن النسختين اللتين حصلت عليهما من معهد المخطوطات كافيتان جداً لضبط نص الكتاب وتحقيقه، ولا داعي لانتظار الحصول على غيرهما أو السعي من أجل ذلك، خصوصاً بعدما اتضح أنهما أقدم النسخ التي علمت بوجودها. لكني لم أقتنع بذلك فرحلت إلى اليمن بعد سنة من التردد في العمل بين أن أمضي فيه على النسختين اللتين معي أو أنتظر تيسير غيرهما. وكنت لا أطمع بأكثر من مقابلة النسخ التي أفتقدها على نسخة الأصل التي معي في مكان وجودها، ولكن شاء الله - تعالى وله الحمد - أن يفتح لي في هذه الرحلة أبواباً من التيسير لم تخطر لي على بال، وأن يذلل لي كل الصعاب، ويزيل من أمامي كل العوائق، فتمكنت - بمنه وفضله وكرمه - من تصوير النسخ الثلاث التي تنقصني، كما تمكنت خلال رحلتي - مع قصر زمانها - من الحصول على معلومات غاية في الكثرة عن مؤلف هذا الكتاب، وعلى احصاء شامل ودقيق لآثاره التي خلفها في شتى العلوم، وعلى مصادر نادرة في سيرته وأخباره.

ثم يسر الله - تعالى - لي نسخة سادسة أتحفني بها معهد المخطوطات في الكويت، وكانت بعثته إلى صنعاء - وقد تصادف وجودي هناك مع وجودها - قد عثرت عليها في دار المخطوطات فصورتها لي بعيد رجوعي وأرسلتها لي إلى مكة المكرمة.

هذا، وتشتمل رسالتي - بعد هذه المقدمة - على قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق. وفي قسم الدراسة خمسة فصول تنتظم في بابين: **الأول**: الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وفيه فصلان: **الأول** عن حياته، وفيه قدمت نبذة عن بيئته وعصره، ثم حققت اسمه ولقبه ونسبه، وذكرت مولده ونشأته وأسرته، واستعرضت تحصيله العلمي وشيوخه وتلاميذه، وتحدثت عن أخلاقه ومعالم شخصيته، وبينت منزلته العلمية وثقافته، ثم عرضت لسرد أحداث بيعته بالخلافة ومحنته بدخول السجن، وما جرى له من أحداث بعد خروجه من السجن، ثم ذكرت وفاته.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تحدثت عن قيمة مصنفات الإمام المهدي ومنزلتها عند زيدية اليمن، ثم سردت أسماء ما أمكنني الوقوف عليه من كتبه، ورتبتها بحسب العلوم التي ألف فيها.

أما الباب الثاني من الدراسة فقد تناولت فيه كتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب)، وجعلته في ثلاثة فصول:

الأول: وصفت فيه وصفاً عاماً منهج الإمام المهدي في الكتاب، وعرضت بإيجاز مادته العلمية وترتيبها، وحاولت التعرف على أهم أسباب ودواعي ذلك الترتيب عنده، وأثر نظرية العامل فيه، ثم لخصت أهم سمات منهجه.

والثاني: تحدثت فيه عن مذهب الإمام المهدي النحوي وآرائه واتجاهاته العامة، ومواقفه من النحاة السابقين له، ثم ذكرت بعض أوهامه في عزو الآراء والأقوال إليهم.

والثالث: درست فيه أصول النحو وشواهده في الكتاب، فذكرت احتجاج المؤلف بالسماع والقياس والإجماع، وموقفه من العلة النحوية. ثم درست شواهد الكتاب من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، وأمثال العرب

وأقوالهم المأثورة، وأشعارهم وأرجازهم. وتحدثت عن طريقته في إيراد الشواهد، وذكرت نماذج من احتجاجه بالشواهد، ونماذج من رده للاحتجاج بها. وذكرت الشواهد التي انفرد بإيرادها، والشواهد التي انفرد بوجوه من الاستشهاد فيها.

ثم كتبت خاتمة لخصت فيها أهم ما مر ذكره في قسم الدراسة.

وأخيراً وثقت نسبة الكتاب إلى مؤلفه بأدلة عديدة، ووصفت نسخ الكتاب المخطوطة التي اعتمدت عليها في ضبط نصه والتعليق عليه، وبينت منهجي في تحقيق الكتاب، وعملي فيه في نقاط محددة.

هذا، وفي الوقت الذي أقدم فيه هذا الكتاب لأساتذتي، وللباحثين والقراء مؤملًا أن يلقى القبول ويحوز الرضا أجدني ملزماً برد بعض الفضل لأهله الذين أدين لهم بإتمام هذا العمل على الوجه الذي أظنه مرضياً بإذن الله - تعالى - فأولهم أستاذ أساتذتنا فضيلة الأستاذ العلامة الدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيوني رئيس قسم اللغويات بكلية اللغة العربية، فقد شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، فقلدني بذلك فخراً لا يزول - بإذن الله - ولا ينقطع، حيث صار اسمي مقترناً باسمه الكريم في كتاب واحد. اضافة إلى ما غمرني به من عطف أبوي كريم، وما لمسته منه من اهتمام وتقدير.

ثم أخي وأستاذي الفاضل العالم الهمام المحقق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، فقد قرأ هذا الكتاب معي كلمة كلمة، وقابل معي نسخه، ووجهني في ضبط نصه، وفتح لي بيته وقلبه وعقله. وكان فضله علي قد سبق في رسالة الماجستير، فجزاه الله خير ما يجزي أستاذاً عن تلميذه وأخاً عن أخيه.

ثم أخي الأستاذ الدكتور طارق نجم عبد الله الذي لم يتوان في تقديم المساعدة لي في كل ما طلبته منه، فكان لي نعم السند والمعين.

ثم أخواي الكريمان فضيلة الشيخ الدكتور عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي والأستاذ عبد الحميد جاسم الفياض اللذان ساهما في الإشراف على طبع الرسالة وأعانا في تصحيحها. فلكل هؤلاء الأفاضل أقدم خالص شكري وعظيم امتناني.

وفي الختام أتوجه بالدعاء إلى بارىء السمٰوات والأرض أن يجعل عملي هذا

خالصاً لوجهه، وأن يلهمني شكره وذكره، وأن يجنبني الزلل والخطل فيما أستقبل من عمل، ويرزقني الثبات في الأمر، والهداية إلى الرشد، والإخلاص في القول والعمل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نوري ياسين حسين
مكة المكرمة
في: ١٣/ رمضان/ ١٤٠٦هـ
٢١/ حزيران/ ١٩٨٦م

قسم الدراسة

الباب الأول: الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى

الباب الثاني: تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب

الباب الأول

الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى

الفصل الأول: حياته

الفصل الثاني: آثاره

الفصل الأول

حياته

اسمه ولقبه ونسبه:

اسمه أحمد، ولقبه المهدي، وقد يقال: المهدي لدين الله، والمهدي لدين رب العالمين، وتلقب بعد بيعته بالخلافة بأمير المؤمنين، ويجمع بينهما في نعته غالباً فيقال: أمير المؤمنين المهدي لدين رب العالمين. ونعته علماء الزيدية ومؤرخوهم بالإمام الأعظم، وحيثما أطلق ذلك في كتبهم فالمراد هو. ولم تذكر له كنية إلا ما ذكره مترجمه في أول كتابه الأزهار حيث كَناه بأبي الحسن، والحسن اسم ابنه الأكبر ومؤلف سيرته، لكن لم تشتهر تكنيته به على ما يبدو لغلبة الألقاب السابقة عليه.

ويتصل نسبه بالإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فهو أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن المفضل الكبير بن الحجاج بن عبد الله بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف الداعي بن يحيى المنصور بن أحمد الناصر ابن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه(١).

مولده ونشأته وأسرته:

اختلف المؤرخون في تحديد سنة ولادة الإمام المهدي على قولين: **الأول**: أنه ولد في حدود سنة (٧٦٤هـ)، وهو قول ابنه الحسن فقد قال في سيرة والده: «كانت ولادته سنة أربع وستين وسبعمائة فيما يغلب في الظن، وإن تقدمها فيسير،

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني ١/ ١٢٢، أئمة اليمن لمحمد زباره ص٣١٢، وفيه زاد بعض الأسماء على ما ذكرناه في نسبه.

أو تأخرها فيسير. وذلك بعد دعوة خاله الإمام المهدي علي بن محمد بن علي بأربع عشرة سنة»[١]. وتبعه في هذا قلة من المؤرخين[٢].

والثاني: أنه ولد سنة (٧٧٥هـ)، وبه قال الإمام الشوكاني[٣]، وتبعه أكثر المؤرخين[٤]. وقد حدد الشوكاني ولادته بيوم الاثنين وقال: «لعله سابع شهر رجب»[٥] والفرق بين القولين إحدى عشرة سنة، وهو فرق كبير يدعو إلى التأمل والنظر في القرائن والأحوال التي يمكن أن تظهر الصحيح منهما، أو ترجح أحدهما على الآخر. وقد تبين لي بما لا يدع مجالاً للشك صحة القول الأول وبطلان الثاني للقرائن الآتية: قد أجاد المحقق وأفاد في هذه القرائن ما عدا القرينة الثانية فيها نظر

١ - نص ابنه الحسن على ذلك - وإنْ شَكّ بزيادة أو نقصان يَسيرَيْنِ - فهو أثبت الناس في تحديد سنة ولادة والده.

٢ - ذكر ابنه أيضاً أن والده أدخل المكتب لحفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنين، وأثناء ذلك اشتد بخاله الإمام علي بن محمد بن علي خليفة الزيدية آنذاك مرض الفالج الذي كان يعاني منه، فذهبت أسرة الإمام المهدي لزيارته في مقر حكمه في (ذمار) ومعهم الإمام المهدي، ومكثوا هناك إلى أن توفي[٦]. ومعلوم يقيناً أن الإمام علي بن محمد توفي سنة (٧٧٣)[٧]. وهذه الواقعة تدل دلالة قاطعة على أن الإمام المهدي قد تجاوز سبع سنين من عمره سنة (٧٧٣هـ)، وهذا يبطل القول بأنه ولد سنة (٧٧٥هـ).

---

(١) كنز الحكماء وروضة العلماء ق٥٥/١.

(٢) منهم محمد زبارة في أئمة اليمن ص٣١٢، وخالف هذا في اتحاف المهتدين كما سيأتي. وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٣، مقدمة البحر الزخار ١/٣.

(٣) البدر الطالع ١/١٢٢.

(٤) انظر فرجة الهموم ص١٩٦، اتحاف المهتدين ص٦٨، بلوغ المرام (الملحق) ص٤١٠.

(٥) الموضع السابق من البدر الطالع.

(٦) كنز الحكماء ٥٨/١.

(٧) ستأتي ترجمته في شيوخ الإمام المهدي.

٣ - تقدم فيما نقلناه عن ابنه الحسن أنه ولد بعد دعوة خاله الإمام علي بن محمد المذكور بأربع عشرة سنة. وقد علم يقيناً أن الإمام علي بن محمد قد دعا لنفسه بالخلافة وبويع بها سنة (٧٥١هـ) كما سيأتي في ترجمته.

٤ - ذكر المؤرخ محمد زبارة أن من جملة شيوخ الإمام المهدي خاله علي بن محمد الذي تقدم ذكره[١]، وقدمنا أن الإمام علي بن محمد توفي سنة (٧٧٣هـ)، فإذا قلنا إن الإمام المهدي ولد سنة (٧٧٥هـ) كما ذهب إليه الشوكاني وغيره فإنه يكون قد ولد بعد وفاة خاله بسنتين، فكيف يكون من شيوخه؟. أما على ما صححناه، من أنه ولد سنة (٧٦٤هـ) فإنه يكون عند وفاة خاله قد أتم تسع سنين من عمره، فلا يستبعد أن يأخذ عنه بعض مبادىء العلوم صغيراً.

٥ - أجمعت مصادر التاريخ اليمني على أن الإمام المهدي قد بويع بالخلافة بعد أن بلغ رتبة الاجتهاد، واستقل في استنباط الأحكام، وفاق غيره ممن بلغوا تلك الرتبة من الزيدية، وكان ذلك سنة (٧٩٣هـ)، فإذا ما سلمنا أنه ولد سنة (٧٧٥هـ) فإن عمره يكون حين بيعته ثمانية عشر عاماً، وأنه قد بلغ رتبة الاجتهاد المطلق قبل هذا التاريخ، وهذا وإن نصَّ عليه بعض مترجميه - مستبعد جداً، ولا يكاد يحدث، ولا يعرف له نظير في التاريخ الإسلامي، وإن وجد فهو من الأعاجيب الخارقة للعادة مع ما هو معلوم من كثرة وصعوبة الشروط التي تؤهل صاحبها لدرجة الاجتهاد عند الزيدية، فضلاً عن منصب الإمامة العظمى.

هذا وكما اختلف في تحديد سنة ولادة الإمام المهدي اختلف في تحديد مكانها أيضاً فقيل: إنه ولد في (ذمار). وقيل: بل في بلاد (آنِس). والأول هو المشهور الذي عليه أكثر مصادر ترجمته[٢]. ولم يذكر ابنه في سيرته شيئاً في ذلك. ويؤيد المشهور أن (ذمار) كانت آنذاك مقر حكم خاله الإمام علي بن محمد بن علي السابق ذكره.

(١) أئمة اليمن ص٣١٢.
(٢) البدر الطالع ١/ ١٢٢، بلوغ المرام ص٤١٠، أئمة اليمن ص٣١٢، مقدمة البحر الزخار ١/ ٣.

وقد نشأ الإمام المهدي وترعرع في بيت هو رأس بيوتات اليمن علماً وديناً ونسباً فارتضعَ صغيراً ثَدْيَ العلم ورُبِّيَ في حِجْرِ الحِلْم. وهو كما قال ابنه في سيرته: «نَبْعَةُ شجرة مباركة أَصلُها ثابتٌ وفرعُها في السماء، دَوْحَتُها سيِّدُ البشر الشفيع المشفع في المحشر، وأغصانُها ساداتُ الأئمة حجة الله على الأمة الوصيُّ وسِبْطاهُ ولُباب عترتهم المُحْيِينَ للسنن»(١). تربّى أولًا في كنف والده ثم تحت رعاية أخيه وصنوه الهادي من بعده، وفي حجر والدته، ثم أخته الدهماء بعد وفاة والدته. وهذه تراجم موجزة لكل منهم:

* دفن والد الإمام في صنعاء يدل على أن الإمام قد نشأ في صنعاء ثانياً بعد نشوئه أولاً في ذمار حيث كانت ولادته

والده:

هو السيد العالم العابد الزاهد يحيى بن المرتضى بن مفضل بن منصور. نعته الحسن في سيرة والده بقوله؛ «إمام اليمنِ، المُحيي ما مات من الفرائض والسنن، حائز قصبات السبق، الهادي إلى الحق». وذكر مما قيل في رثائه أبياتاً لبعض سادات أهل البيت، منها:

آهٍ لـمَـصْـرَعِ شـيـخِ آلِ مـحـمـدٍ آهٍ عـلى الـبَـكَّـاءِ والـسَّـجَّـادِ

إلى أن قال:

قـد خضـتُـم بـحـر الـعـلوم ومـا انـتـهـى سِـنُّ الـحَـداثـةِ بـالـذُّكـا الـوَقّـادِ
فـمِـثـالـكـم يُـرجـى لـكـشـف مُـلِمَّـةٍ وفَـكـاك مُـعْـضِـلَةٍ ونَـفْـي فَـسـادِ

ولم يَذْكُرْ سنةَ وفاته، وقبرُه غربيَّ مسجد الفُلَيْحِيِّ بصنعاء* مشهور(٢).

والدته:

هي السيدة الفاضلة حَصينةُ بنت محمد بن علي. وصفها ابنه الحسن بقوله: «وأمُّ لم يكن في فواضل بنات العترة من يفضلها أو يساويها، كريمة الأعراق، مختصة بمكارم الأخلاق، أخت الإمام الأوّاه، البائع نفسه من الله، المهدي لدين

---

(١) كنز الحكماء ٥٤/ب.
(٢) المصدر السابق، أئمة اليمن ص٣١٢.

الله علي بن محمد». وذكر لها كرامات ونبوءات ومنامات صادقة كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا. وتوفيت وهي عائدة من زيارة أخيها الإمام علي بن محمد بن علي في بلدة يقال لها: (طَليم)، وقبرها هناك مشهور، وكان عمر الإمام المهدي عند وفاتها خمس أو ست سنين، والشك من ابنه الحسن[1].

صنوه الهادي:

هو السيد الإمام المتكلم النحوي الهادي بن يحيى بن المرتضى أخو الإمام المهدي وصنوه الأكبر منه سِناً وشيخه. كان عالماً كبيراً، وبلغ الغاية القصوى في علم الكلام، وله فيه مقالاتٌ وترجيحاتٌ، وكان يميل إلى مذهبِ الإمام أبي الحسين البصري ولا يرى التكفير باللازم، وله آراء في النحو وترجيحات ذكر بعضها الإمام المهدي في هذا الكتاب. وذكر الحسن ابن الإمام المهدي أن الهادي كان يسمع أخاه المهدي في الليل ما قد سمعه على مشايخه في النهار. وكانت وفاته سنة (٧٨٦هـ) وقيل سنة (٧٩٣هـ)[2].

أخته الدهماء:

هي السيدة الشريفة الفاضلة دهماء بنت يحيى بن المرتضى، أخت الإمام المهدي وأكبر منه سناً. كانت عالمةً مُبَرِّزةً، قرأت على أخويها الهادي والمهدي، وعلى الإمام المطهر بن محمد، ولها مصنفات تشهد بطول باعها، ورسوخ قدمها، منها: الأنوار شرح الأزهار - في أربعة مجلدات - وهو شرح لكتاب الأزهار لأخيها صاحب هذا الكتاب، شرح منظومة الكوفي في الفقه والفرائض، شرح مختصر المنتهى في أصول الفقه، الجواهر في علم الكلام، وأقامت لتدريس الطلبة ونشر العلم في مدينة (ثُلا)، وتزوجها السيد محمد بن أبي الفضائل، ولها منه ولد يسمى إدريس. ولما طلب أخوها الإمام المهدي وصولها إليه من (ثلا) وهو يومئذٍ

---

(١) كنز الحكماء ٥٤/ب، ١/٥٨.

(٢) البدر الطالع ٢/ ٣٢٠ - ٣٢١، أئمة اليمن ص٢٧٩، كنز الحكماء ١/٥٩، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص١١٦.

مع أهله في بلاد (جِراز) ارتاع أهل ثلا لخروجها من بينهم، وتوسلوا إلى الإمام المهدي بالفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان، فكتب إلى الإمام المهدي يستعطفه في تبقيتها بثلا لحاجة الناس إلى علمها وتدريسها، فأسعفهم الإمام المهدي وأقامت هناك تدرس حتى توفيت سنة (٨٣٧هـ). ولها شعر حسن، منه ما قالته في مدح كتاب الأزهار وصاحبه الإمام المهدي:

يا كتاباً فيه شفاء النفوس أنْتَجَتْهُ أفكارُ مَنْ في الحبوس
أنت للعلم في الحقيقة نور وضياء وبهجة للنفوس[1]

هؤلاء الأربعةُ هم الَّذِين تَوَلَّوا رعايَةَ الإمام المهديِّ وتربيته في أول نشأته. والمطالع لتراجم أهل بيت الإمام المهدي أصولاً وفروعاً لا يكاد يجد إلا عالماً مبرزاً، أو إماماً فَذّاً مجتهداً، أو خليفةً تولى إمامة الزيدية الدينية والسياسية. واقتصر هنا على ذكر بعض من يتصل بالإمام المهدي من أولاده وأحفاده:

فاطمة بنت الإمام المهدي:

هي الشريفة العالمة الناسكة فاطمة بنت الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسنية. كانت بمكانة رفيعة من العلم والعبادة والرصانة والزهادة، وكان والدها الإمام المهدي يرجع إليها في بعض المشكلات، وذات مرة رجع إليها في مسألة الخضاب بالعصفر فأجابته بجواب مفيد عجيب فقال: «إن فاطمة ترجع إلى نفسها في استنباط الأحكام». قال المؤرخ زبارة تعقيباً على ذلك: «وناهيك بمثل هذا الكلام من مثل هذا الإمام دليلًا على علو مكانتها العلمية ورفعة شأنها». وقال الشوكاني: «وهذه المقالة تدل على أنها كانت مبرزة في العلم، فإنَّ الإمام لا يقول مثل هذه المقالة إلا لمن هو حقيق بها». وقد زوجها والدها بتلميذه السيد الإمام المتوكل المطهر بن محمد بن سليمان فكان يرجع إليها في المشكلات، وإذا ضايقه التلامذة في بحث دخل إليها فتفيده الصواب فيخرج بذلك إليهم فيقولون: ليس هذا منك، وإنما هو من خلف الستار. وإليها أشار الإمام المهدي بقوله:

---

(١) ترجمتها في البدر الطالع للشوكاني ١/٢٤٨، أئمة اليمن ص٣٠٨، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص١٩٨، تاريخ اليمن الثقافي ٤/٢٥٨.

ونساؤنا فاقت أئمة غيرنا في الفضل والتدريس والأخلاق

ولما ماتت عند الإمام المطهر المذكور اشتد حزنه عليها لما كانت عليه من الكمال في أمور الدنيا والدين، فزوجه الإمام المهدي بأختها في ليلة وفاتها. وكانت وفاتها في حدود سنة (٨٤٠هـ) قبيل موت والدها(١).

الحسن ابنُ الإمام المهديّ:

هو السيد الجليل العارف الحسن، الابن الأكبر للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. قال عنه ابن أبي الرجال: «كان من الفضلاء الأعيان، أهل العلم والاتقان. وهو الذي تولى سيرة أبيه، وغلب عليه حب الإمارة على ما عليه أولاد الأئمة». ونَقَلَ عن العلامة المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير قوله فيه: «كان سيداً كاملاً».

وقد ألف في سيرة والده الإمام المهدي كتاباً سماه (كنز الحكماء وروضة العلماء) تناول فيه سيرته من الناحية العلمية مع طرف من أخباره وسيرته، وقسمه إلى أربعة أبواب: **الأول**: في خطبه ومواعظه، **والثاني**: في شعره، **والثالث**: في رسائله ووصيته وبعض مكاتباته، **والرابع**: في ذكر مولده وطرف من أحواله. وقد اطلعت عليه مخطوطاً في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء واعتمدته ضمن ما اعتمدت من مصادر ترجمته.

توفي الحسن – ولا عقب له – في سنة (٨٤٠هـ) بالطاعون الكبير الذي مات فيه والده وكثير من الفضلاء والعلماء، بعد وفاة والده بأربعين يوماً(٢).

شمس الدين ابن الإمام المهدي:

هو السيد العلامة المجتهد، الفهامة المقتصد شمس الدين ابن الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني اليمني. تربى في حجر والده نحو

(١) ترجمتها في البدر الطالع ٢/ ٢٤ – ٢٥، أئمة اليمن ص٣١٨ – ٣١٩.
(٢) ترجمته في مطلع البدور لابن أبي الرجال ١/١٥٧، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٤٢١.

عشر سنين، وحفظ المتون المختصرة، وأخذ في علم العربية على الإمام المطهر ابن محمد الحمزي، وترقى في مدارج العلم وبلغ رتبة الاجتهاد مع الورع والزهد والتقى والنسك، وكان مع هذا حسن العبارة شاعراً بليغاً كثير المحفوظات. ومن أجلّ تلامذته ابنه الإمام المتوكل على الله الآتية ترجمته. وتوفي بظفير حجة سنة (٨٩٤هـ) وقيل: سنة (٩٠٤). وقد أغرب محمد زبارة فذكر في ملحق البدر الطالع أنه توفي سنة (١٠٩١) وهذا لا يعقل(١).

الإمام المتوكل حفيد الإمام المهدي:

هو الإمام الأعظم أمير المؤمنين المجدد لأحكام الدين بالعلم والسيف في القرن التاسع في البلاد اليمنية، واسمه المشهور شرف الدين، واسمه الآخر يحيى، وقد يجمع بينهما، وهو ابن شمس الدين السابقِ ذِكْرُهُ ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني اليمني. ولد بحصن (حَضور) خامس عشر من رمضان سنة (٨٧٧هـ)، وقرأ على جماعة من العلماء منهم والده شمس الدين، والعلامة عبد الله بن أحمد الشُّظَبي، والفقيه علي بن صالح العلفي، والفقيه محمد بن إبراهيم الظفَّاري، وغيرهم كثير. وقد أفاض الشوكاني في البدر الطالع في ذكر شيوخه والكتب التي قرأها على كل منهم. واتفقت مصادر ترجمته على براعته في العلوم العقلية والنقلية على السواء، وظهور نجابته صغيراً، وإكبابِهِ على العلم والتحصيل. دعا لنفسه بالخلافة سنة (٩١٢هـ) وبايعه أكابر علماء عصره، ونافسه عامر بن عبد الوهاب، وكانت بينهما مجاولات ومصاولات وحروب، وافتتح الكثير من مدن اليمن. وله مصنفات تشهد بجلالة قدره وإمامته أهمها الأثمار اختصر فيه الأزهار لجده الإمام المهدي، وجاء فيه بعبارات موجزة نفيسة شاملة لما فيه. وله شعر حسن ذكر بعضه الشوكاني في البدر. وبالجملة فسيرته عَبِقَةٌ عَطِرَةٌ، ولا مجال للإطالة فيها هنا. وتوفي بعد أن ابتلي بفقد بصره فصبر واحتسب سنة (٩٦٥هـ). وقبره بظفير حجة مزور مشهور(٢).

(١) أئمة اليمن ص٣٥٤، ملحق البدر الطالع ص٩٩ - ١٠٠.

(٢) ترجمته في البدر الطالع للشوكاني ١/ ٢٧٨ - ٢٨٠، أئمة اليمن ص٣٦٩، اتحاف المهتدين ص٥.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسخة الأصل لهذا الكتاب الذي نقدمه محققاً من جملة الكتب الموقوفة في خزانته. وابنه عبد الله هو الذي قام بخدمتها وتصحيحها كما سيأتي.

تحصيله وشيوخه وتلاميذه:

لا شك أن الإمام المهدي - وقد نشأ في الأسرة التي تحدثنا عنها آنفاً - قد أخذ عن والده ووالدته وأخيه الهادي مبادىء العلوم، كما هو معروف معتاد في تلك الأيام. وقد نص المؤرخ محمد زبارة على أنه قد أخذ في صباه عن هؤلاء المذكورين من أهل بيته، وعن خاله الإمام علي بن محمد بن علي ونجله الإمام الناصر صلاح الدين بن علي بن محمد(١).

ويذكر لنا الحسن ابن الإمام المهدي في سيرته أن والده أدخله بعد أن أتمَّ ختم القرآن وصنوه الهادي في علم العربية، فلبث في قراءة النحو والتصريف والمعاني والبيان قدر سبع سنين، حتى انتهى في هذه العلوم الثلاثة إلى ما لم ينته إليه غيره من أبناء زمانه، وعرف فيها بالتحقيق والتدقيق والتدريس، وشرع في تصنيف كتاب (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) قبل أن تنتهي سنه إلى عشرين سنة، فجمع فيه نحواً كثيراً وعلماً غزيراً(٢).

ثم أخذ في قراءة علم الكلام على صنوه الهادي، وكان الهادي قد بلغ فيه الغاية القصوى، وثبتت له فيه اليد الطولى، ثم أتم قراءته على يد القاضي العلامة محمد بن يحيى المذحجي، وكان من البارعين في هذا الفن، فسمع عليه الخلاصة وشرحها، وذكر الشوكاني أنه حفظهما(٣). وسمع على القاضي المذكور شرح الأصول السيد مانكديم، ثم كتاب الغرر، وكتاب الحُجول وغيرها(٤).

ثم شرع في قراءة علم اللطيف، فسمع تذكرة ابنَ مَتَوْيَه على القاضي المذكور

(١) أئمة اليمن ص٣١٢.
(٢) كنز الحكماء ٥٨/أ، البدر الطالع ١/ ١٢٢.
(٣) البدر الطالع ١/ ١٢٢.
(٤) كنز الحكماء ٥٨/ب.

مرة، ثم مرة أخرى على العلامة علي بن عبد الله بن أبي الخير، وأتقن ذلك إتقاناً عجيباً حتى شرع في اختصار التذكرة في صباه، ثم قرأ المحيط على الإمام المذكور، ثم المعتمد لأبي الحسين البصري(١).

ولما تم له جميع ذلك انتقل إلى أصول الفقه فسمع الجوهرة للشيخ أحمد الرصاص على العلامة ابن أبي الخير أيضاً، وسمع عليه كتاب (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل) لابن الحاجب. ثم حقق الجوهرة المذكورة تحقيقاً عجيباً واختصرها في منظومة سماها (فائقة الأصول) وذكر فيها الخلاف. كل ذلك في أوان صباه(٢). وفي أثناء ذلك سمع سيرة رسول الله ﷺ على الفقيه العالم علي بن صالح العَدَوي، وسمع عليه أيضاً نظام الغريب، ومقامات الحريري، وبلغ فيها الغاية، وصنف شرحاً لمقامات الحريري ذكر ابنه في سيرته أنه ذهب يوم إلى مَعْبَرٍ(٣)، وفي أثناء ذلك سمع الطَّريفيّ في متشابه القرآن، وسنن أبي داود، واستجاز كتب البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه عن الشيخ المحدث المشهور سليمان بن إبراهيم العلوي المعروف بنفيس الدين العلوي فأجازه(٤).

ثم شرع في قراءة كشاف الزمخشري على المقرىء الحائز لقصب السبق في علوم القرآن أحمد بن محمد النجري المعروف بابن النساخ(٥).

أما الفقه فقد ذكر ابنه في سيرته أنه سلك فيه طريقاً خاصة به غير طريق حفظ المتون والمختصرات، إذ رأى أنه بحر لا ساحل له، فجعل يسمع على أخيه الهادي في الليل ما قد سمعه في النهار على المشايخ ثم يختصر ما ألقاه عليه في شرح الكتب التي يقرأ فيها، حتى أتمه كتاباً مجلداً مستوفياً للخلاف في كلام السادة والمذاكرِينَ، وأخذ في نقل ما جمعه، فلما تم له ذلك توفي صنوه الهاديّ(٦).

---

(١) البدر الطالع ١/ ١٢٢، كنز الحكماء ٥٨/ ب.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) كنز الحكماء ٥٨/ ب. ويوم معبر هو اليوم الذي أسر فيه الإمام المهدي في قرية معبر. وسيأتي بيان ذلك.

(٤) أئمة اليمن ص٣١٢، كنز الحكماء ٥٨/ ب.

(٥) البدر الطالع ١/ ١٢٢، كنز الحكماء ٥٨/ ب.

(٦) كنز الحكماء ٥٨/ ب، البدر الطالع ١/ ١٢٢.

هذه هي العلوم التي قرأها الإمام المهدي والكتب التي سمعها في أوان صباه وأول شبابه. ويلاحظ أن الإمام المهدي لم يكن في ذلك متلقياً فحسب، بل كان منذ صباه يشرح ويختصر وينظم ويعلق على الكتب التي يدرسها، وهي سمة له مُؤْذِنَةٌ منذ صغره أنه يمتلك موهبة فذة، وَمَلَكةً خاصة، ومقدرة فائقة تؤهله لأن يكون مجتهداً مستقلًا إذا ما تكاملت له آلات الاجتهاد المطلق، وهذا ما كان وتم له ممّا سنعرفه في المباحث الآتية.

شيوخه(١)

الإمام المهدي علي بن محمد بن علي:

هو خال الإمام المهدي، ووالد الإمام الناصر صلاح الدين الآتي ذكره. ويرجع نسبه إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين. ولد سنة (٧٠٥هـ) ونشأ على ما نشأ عليه آباؤه من الاشتغال بالعلم والعمل، ثم دعا لنفسه بالخلافة وتمت بيعته سنة (٧٥٠هـ) في مدينة (ثلا) ثم افتتح صنعاء وصعدة وذمار وما بينها من المدن والقرى، ودانت له البلاد حتى ابتدأه مرض الفالج سنة (٧٧٢هـ)، وتوفي في مقر حكمه بذمار سنة (٧٧٣هـ)(٢).

وقد مر ما نقلته عن سيرة الإمام المهدي لابنه الحسن من أنه كان قد سافر مع أهله من صنعاء إلى ذمار لرؤية المترجَم في مرض موته، ونص المؤرخ محمد زبارة على أن الإمام المهدي قد أخذ عن خالَه هذا، وهذا لا يستقيم إلا على ما صححته من أن الإمام المهدي قد ولد في حدود سنة (٧٦٤هـ)، لا على ما ذهب إليه الشوكاني وغيره من أنه ولد سنة (٧٧٥هـ).

الإمام الناصر صلاح بن علي:

هو ابن الإمام علي بن محمد السابق، فهو ابن خال الإمام المهدي. ولد سنة

(١) البدر الطالع ١/ ٤٨٥ - ٤٨٦.
(٢) لم أذكر في شيوخه من سبقت ترجمته من أهل بيته.

(٧٣٩هـ) واشتغل بالعلم حتى تأهل للإمامة، وبرز في فنون عدة، وقال عنه السيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير فيما نقله الشوكاني: «إنه بلغ فوق رتبة الاجتهاد» وبرز في العلوم كلها تفسيرها، وحديثها، ونحوها، ولغاتها، ومعانيها، وبيانها، ومنطوقها، وأصولها، وفروعها، ومعقولها، ومسموعها، وله اطلاع عظيم على كتب الزهد والتاريخ، والفلك والهيئة والنجوم. بايعه أكابر علماء الزيدية بالخلافة بعد وفاة والده الإمام المهدي سنة (٧٧٣هـ)، وملك غالِبَ البلادِ اليَمَنِيَّةِ، واستقرَّ بصنعاءَ، وعظمت دولته، واشتدت صولته. وكان جيد الرأي، حسن التدبير، كثير الجند، عادلًا، شجاعاً، متعففاً، عالي الهمة، مديماً للذكر والعبادة، مقرباً لأهل العلم. وكان قد زلزل الباطنية، وهد أركانهم، وسفك دماءهم، ونهب أموالهم، واستمر على ذلك حتى توفي بصنعاء في شوال من سنة (٧٩٣هـ)[١]. وقد نص المؤرخ زبارة على أن من تلاميذه الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى[٢].

وبموت الإمام الناصر هذا وقع للإمام المهدي ما وقع من البيعة بالخلافة، ومنازعة علي بن صلاح الدين له، وما جرى له من محن وأحداث انتهت بسجنه كما سيأتي مفصلًا.

الشيخ نفيس الدين العلوي:

هو سليمان بن إبراهيم بن عمر بن علي بن عمر بن نفيس الدين الزبيدي التعزي الحنفي. وعرف بنفيس الدين العلوي نسبة إلى شيخه علي بن راشد. ولد سنة (٧٤٥هـ) وأخذ العلم عن والده، وعن علي بن راشد، وعن مجد الدين الفيروزآبادي صاحب القاموس، وغيرهم، وأجازه من المحدثين البلقيني، والعراقي، وابن الملقن، والهيثمي، والمناوي، وبرع في الحديث وعلومه حتى غدا شيخ المحدثين بالديار اليمنية وحافظهم، وحدث عن نفسه أنه قرأ صحيح البخاري خمسين مرة أو تزيد. ووصفه شيخه المجد صاحب القاموس بأنه إمام

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦.
(٢) أئمة اليمن ص٢٧٥، ٣١٢.

السنة. وتوفي سنة (٨٢٥هـ)(١). وكان الإمام المهدي قد استجازه في البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه فأجازه(٢).

العلامة الحمزي:

هو الإمام المجتهد محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن يحيى الحمزي الحسني. نُقِلَ عن صاحب طبقات الزيدية قوله فيه: «سلطان العلماء، ومرجع المحققين، البحر الحبر الحافظ، زين الملة، الذي أوضح من العلم كل مشكل، وسهل منه كل معضل، وفاق أهل زمانه علماً وفضلًا، واعترف له بالكمال، ورمقته العيون من كل مكان». وكانت وفاته سنة (٨٠٤هـ)(٣). ونص المؤرخ زبارة على أنه من شيوخ الإمام المهدي(٤).

العلامة ابن أبي الخير الصائدي:

هو علي بن عبد الله بن أحمد بن أبي الخير الصائدي. كان إماماً في الكلام والتصوف، وبلغت مصنفاته فيهما نحواً من أربعين كتاباً. وقد أخذ عنه الإمام المهدي، وتقدم في بيان تحصيله ما سمعه عليه من كتب. وتوفي سنة (٧٩٣هـ)(٥).

تلاميذه:

أما تلاميذ الإمام المهدي فلا يمكن حصرهم، لكثرة ما درس وأجاز وتحدث، خاصة بعد أن اشتهر وذاع صيته وبلغ رتبة الاجتهاد وتجاوزها إلى الإمامة العظمى، وبعد أن صارت كتبه في الفقه وغيره معتمد المذهب الزيدي في اليمن في حياته وبعد مماته. واقتصر هنا على ذكر أبرز تلاميذه، فمنهم أخته الدهماء، وابنته فاطمة، وولداه الحسن وشمس الدين. ومن أنجب تلاميذِه من غير هؤلاء:

---

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني ١/ ٢٦٥.
(٢) انظر أئمة اليمن ص٣١٢، مقدمة البحر الزخار ١/ ٤.
(٣) انظر ملحق البدر الطالع لمحمد زبارة ص١٩٩.
(٤) انظر المصدر السابق، أئمة اليمن ص٣١٢.
(٥) انظر كنز الحكماء ٥٨/أ، أئمة اليمن ص٣١٢، البدر الطالع ١/ ١٢٢، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص١١٥.

الإمام المتوكل الحمزي:

هو المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي الحسني اليمني. يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولد في السنة الأولى من القرن التاسع، ودعا إلى نفسه بعد موت الإمام المنصور علي بن صلاح الدين سنة (٨٤٠هـ)، وأجابه جماعة من علماء الزيدية. وكان عالماً كبيراً أخذ العلم عن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، ولازمه مدة طويلة، وتزوج ابنته فاطمة كما مر في ترجمتها. وعارضه في دعوته المهدي صلاح بن علي بن صلاح، والمنصور بن محمد، والمؤيد محمد بن الناصر، وهو أعلمهم. وقد غلبه محمد بن الناصر وسجنه ثم أطلقه، وما زالت أحواله تقوى وتضعف بعد خُرُوجِه من السجن حتى توفي في شهر صَفَرٍ من سنة (٧٨٩هـ) بمدينة (ذمار) ودفن بها[١].

الفقيه علي بن محمد النجري:

هو العلامة المحقق علي بن محمد بن أبي القاسم بن علي بن ناصر النجري اليمني. كانت له عناية تامة بعلم الإمام المهدي وكتبه في الفروع، خاصة كتابه الأزهار، وقد شرحه، واشتهر شرحه له بشرح النجري. وكان الإمام المهدي قد أجازه إجازة جاء فيها: «اسْمَعَ علينا الفقيه الفاضل هذا الكتاب من أوله إلى آخره، وقد أذِنّا له أن يرويَ لفظه كما سمعه». وأُرِّخَتِ الإجازةُ بسَلْخِ صفر من سنة (٨٢٢هـ)[٢].

القاضي يحيى بن أحمد (صاحب البيان):

هو يحيى بن أحمد بن المظفر مؤلف (البيان) في فقه الزيدية، وهو مشهور جداً، وبه يعرف مؤلفه. كان أحد علماء الزيدية المبرزين في الفقه. أخذ عن علماء عصره كالفقيه يوسف بن أحمد بن محمد بن عثمان، والإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. وقد صار كتابه البيان من أعظم ما يعتمد، وعكف عليه الطلبة

---

(١) البدر الطالع ٢/ ٣١١ - ٣١٢، أئمة اليمن ص٣٤٢.

(٢) أئمة اليمن ص٣١٢، ملحق البدر الطالع ص١٧١.

في ديار الزيدية كصنعاء وذمار وصعدة وغيرها. وله أيضاً كتاب الكواكب على التذكرة. وتوفي سنة (٨٧٥هـ)[١].

الفقيه يحيى بن أحمد مرغم:

هو يحيى بن أحمد بن علي مرغم. من أكابر العلماء، وبرع في الفقه خاصة. وله تصانيف حافلة أشهرها شرح البحر الزخار لصاحبنا الإمام المهدي، توفي قبل إتمامه فأتمه بعده الإمام المطهر محمد بن سليمان الحمزي. وسيأتي ذكره في شروح البحر الزخار في آثار الإمام المهدي. وكانت وفاته سنة (٨٧٥هـ). وقد نص المؤرخ محمد زبارة على تلمذته للإمام المهدي[٢].

عبد الله مفتاح (شارح الأزهار):

هو عبد الله بن أبي القاسم بن مفتاح، كان بارعاً في الفقه، مشهوراً بالصلاح. وشرحُه للأزهار للإمام المهدي هو أشهر شروحه على الإطلاق. وقد مال الناس إليه وعكفوا عليه مع عدم اشتماله على ما اشتمل عليه غيره من الشروح كما يقول الإمام الشوكاني، وهذا دليل حسن مقصده وصلاح نيته. وسيأتي تفصيل أكثر في وصف شرحه هذا عند الكلام على آثار الإمام المهدي في الفصل الآتي. وكانت وفاة ابن مفتاح سنة (٨٧٧هـ). وقد شك الإمام الشوكاني في كونه أخذ عن الإمام المهدي مباشرة، قال: «ولعله قرأ على الإمام المهدي»[٣].

أخلاقه ومعالم شخصيته:

عرف عن الإمام المهدي - مع ما هو عليه من العلم الواسع، والذكاء الوقاد، والموهبة الفذة - لين الجانب، ونبل الخلق، والزهد في الدنيا والعزوف عن ملذاتها وزخرفها، مع قوة شكيمة، وشدة صبر واحتمال، ومضاء عزم وإرادة. وكان حسن الصورة، بهي الطلعة، محبباً إلى النفوس، خطيباً، شاعراً، بليغاً، مؤثراً، واعظاً من الطراز الأول، داعياً إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

---

(١) البدر الطالع ٢/٣٢٦، أئمة اليمن ص٣١٢.

(٢) أئمة اليمن ص٤٠٢، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٢٠٣.

(٣) البدر الطالع ١/٣٩٤ - ٣٩٥، أئمة اليمن ص٣٤١.

والكشف عن كل جوانب شخصية الإمام المهدي يحتاج إلى مصنف مستقل، وقد صنف في سيرته كتب مستقلة لكنها لم تزل حبيسة الظلام في دور المخطوطات، وخزائن المساجد. وقد أفاض مؤرخو الزيدية في استقصاء جوانب سيرته، ولم يحظ أحد من علماء اليمن بما حظي به هذا الإمام من اهتمام، ولم يترجم المؤرخون في اليمن لواحد من العلماء بما يقارب ترجمته في طولها واستقصائها. وقد ذكروا له من الكرامات والأحوال والمناقب ما يقصر عنه يَراعُ الكاتب. وروى ابنه في سيرته جملة من الكرامات التي اشتهرت عنه في بلاد اليمن، والمنامات التي رآها الناس في فضله وسبقه، منها ما رأته أمه وهو في بطنها، ومنها ما رأته أخته (فطيم) في حال صغره، ومنها ما رواه علماء مشهورون بالصدق والعدالة والفضل، كالسيد الأفضل علي بن أبي الفضائل، والفقيه الأفضل المعروف بالزهد والورع في بلاد (آنس) محمد بن منصور النجري. وقد قسم كراماته ومناقبه والمنامات التي اشتهرت في فضله إلى أقسام، منها ما كان قبل ولادته، ومنها ما كان في حال صغره، ومنها ما كان بعد دعوته، ومنها ما كان بعد موته. ولا يعنينا إثبات شيءٍ من ذلك في هذه الدراسة، لئلا يخرج بنا عن المقصود منها[١].

وقد حفلت مصادر ترجمة الإمام المهدي بالكثير من مواقفه العَمَلِيَّةِ الدالة على اخلاصه وتجرده عن حظوظ نفسه، وتقديمه مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الشخصية. فمن ذلك ما وقع عند أسره في نزاعه على الخلافة مع علي بن صلاح الدين، فقد جيء به مقيداً مع جماعة من أكابر أصحابه من الفقهاء، ودخل بهم صنعاء دخولًا منكراً، وكان هو والفقيه سليمان بن إبراهيم النحوي (من خاصة أصحابه) محمولَيْنِ على مَحْمَلٍ عليه سِجافٌ، فأحاط بهم الصبيان والسفهاء يؤذونهم ويشتمونهم، فقال له بعض أصحابه: ادع عليهم، فرفع الإمام المهدي سِجافَ المَحْمَلِ وسلَّمَ عليهم، فلما رأوه اسْتَحْيَوْا، وكفوا عن الأذيَّةِ، ودعوا الله أن ينفعهم به[٢].

(١) انظر كنز الحكماء ٥٥/أ - ٥٧/ب، أئمة اليمن ص٣١٣، تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٥.
(٢) البدر الطالع ١/ ١٢٦، غاية الأماني ٢/ ٥٤٦.

ومما يدل على فضله وتجرده أيضاً أنه أعان غريمَهُ وخصمه الأول علي بن صلاح الدين، وكان قد انتزع منه الخلافة وغلبه عليها بالقوة بعد أن بايعه أكابر العلماء كما سيأتي، أعانه بنفسه وبرجاله، وأفتى الناس بوجوب مساعدته حين حَطّ على الباطنية وشدد الحصار عليهم في حصن ذي مَرْمَرٍ[١].

وتذكر لنا المصادر أيضاً أن الإمام المهدي قد اكتسب محبة الناس جميعاً حتى إنّه عندما سجن بقصر صنعاء أثَّرَ فيمن حوله من أهل الحبس وصلح الجميع ببركته، وحفظوا القرآن عن ظهر قلب[٢]. وزاد تأثيره حتى أحبه سجانوه ومالوا إليه، وأخرجوه خفية من السجن، ثم ادْلَوْهُ من سور صنعاء وساروا معه إلى (ثُلا)[٣]. وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن محنته وسجنه.

ومما أقر الله به عين هذا الإمام من المناقب أنه ألف كتابه الأزهار وهو في سجن المنصور علي بن صلاح الدين وألف أيضاً شرحه العظيم الغيث المدرار، وقد وضع الله لكتابه هذا القبول حتى صار معتمد المذهب الزيدي في الفقه إلى يومنا هذا، ولقيت سائر مؤلفاته القبول، وصارت هي المعتمدة في بابها عند أهل اليمن، وكثرت شروحها وحواشيها كثرة لم تعرف لمؤلفات غيره، وهذا من علامات الإخلاص والتجرد وقبول العمل، بل هو فيما أحسب من أعظم الكرامات.

منزلته العلمية وثقافته:

الإمام المهدي إمام الزيدية في كل فن[٤]، بل هو الذي أخرج مذهب الزيدية إلى الوجود كما يقول العلامة الشيخ صالح المقبلي في مقدمة كتابه (المنار) الذي شرح فيه البحر الزخار للإمام المهدي. وقال أيضاً إنه يعتبره في مقدمة مجتهدي أئمة اليمن[٥].

---

(١) انظر أئمة اليمن ص٣٠٢، ٣١٥، اتحاف المهتدين ص٦٩.
(٢) فرجة الهموم ص١٩٧.
(٣) البدر الطالع ١٢٦/١، أئمة اليمن ص٢٨٩، ٣١٥.
(٤) انظر مقدمة البحر الزخار ٤/١.
(٥) انظر تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٥/٤، مقدمة البحر الزخار ٣/١.

ومما يدل على جلالة قدره وإمامته المطلقة إطراء جميع مؤرخي اليمن عموماً له وثناؤهم عليه، فمن ذلك ما قاله الإمام الشوكاني: «تبحَّرَ في العلوم، واشتهر فضله، وبَعُدَ صِيتُه، وصنف التصانيف» وقال فيه أيضاً: «ولما اشتهرت فضائله، وكثرت مناقبه بايعه الناس بعد موت الإمام الناصر»[١]. وقال المؤرخ اليمني محمد زبارة فيه: «ولهذا الإمام الأعظم من المؤلفات العديدة في فنون العلوم، ومن الكرامات الجمة، والأشعار الفائقة، والمواعظ والحكم والوصايا النافعة ما يغني عن التعريف بجلالته ومكانته الرفيعة في العلم والفضل والبلاغة والزهادة والورع والعفة. وهو من مفاخر أكابر العترة النبوية بالبلاد اليمنية»[٢]. وقال فيه العلامة الواسعي: «الإمام حقاً، المهدي لدين الله صِدْقاً... وكان علامة الوقت الذي لا يسبق، صاحب التصانيف التي عليها مدار مذهب أهل البيت مع تفننه في سائر العلوم، فكان أوحد الزمان، وعلامة الأقران... وهو علم الأئمة، وسلطان الأمة»[٣]. وقال في موضع آخر: «وله كرامات يطول ذكرها، وببركته صلح أهل الحبس، وحفظوا القرآن عن ظهر قلب، وحفظوا مسائل العلم. وجلالته ومكانته في العلوم أشهر من أن توصف، وقدره أجل من أن يعرف. أفردت ترجمته في مؤلفات»[٤]. وقال محمد زبارة في إتحاف المهتدين: «هو الإمام الأعظم المجدد لدين رب العباد بعلومه المشهورة المنثورة بكل البلاد»[٥]. وفي موضع آخر منه: «المجدد للقرن الثامن بالعلم في البلاد اليمنية الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى»[٦]. وقال في أئمة اليمن: «الإمام الأعظم أمير المؤمنين، المجدد لأحكام الدين على رأس المائة الثامنة بعلومه، ومؤلفاته المشهورة»[٧]. وفي مقدمة الأزهار: «قال السيد الحافظ: هو إمام الزيدية في كل فن. وقال

---

(١) البدر الطالع ١/ ١٢٢، ١٢٣.

(٢) أئمة اليمن ص٣١٢، ٣١٣.

(٣) فرجة الهموم ص١٩٦ - ١٩٧.

(٤) المصدر السابق ص١٩٧ - ١٩٨. وانظر بلوغ المرام للعرشي ص٥٢.

(٥) اتحاف المهتدين ص٦٨.

(٦) المصدر السابق ص٥.

(٧) أئمة اليمن ص٣١٢.

القاضي: ارتضع ثَدْيَ العلم، ورُبِّيَ في حِجْرِ الحِلْم، وقدره لا يحتاج إلى وصف واصف، ومحله يغني عن تعريف عارف كما قال بعضهم:

نحن الكرام وأبناء الكرام فإنْ ... تجهل مكارمنا فاسأل أعادينا»[١]

وقال عنه المؤرخ اليمني يحيى بن الحسين بن القاسم: «وفضائل هذا الإمام وعلمه ومصنفاته لا تحيط بوصفها الأقلام، ولا حاجة إلى ذكرها، لأنها ظاهرة للخاص والعام. فجزاه الله عن الإسلام أفضل ما جزى آباءه الكرام، عليه وعليهم وعلى جده سيد المرسلين أفضل الصلاة والسلام»[٢]. وقال أحمد حسين شرف الدين: «نعته المؤرخون بالإمام الأعظم. له من العلوم والمناقب ما يقصر عنه براع الكاتب»[٣]. وجاء في مقدمة شرح الأزهار للمصنف: «ولم يزل في جد واجتهاد، وانتهاض في طلب المعالي واستعداد، حتى ألقت إليه علوم الشرع بمقاليدها، وانصاعت له بطارفها وتليدها، وصار إمام الزيدية في كل فن»[٤].

أما منزلته في علوم العربية خاصة فإن هذا الكتاب الذي نقدمه محققاً، والدراسة التي تسبقه كفيلان ببيان ذلك على أحسن وجه. وقد قال ابنه الحسن في سيرته: «لبث في قراءة النحو، والتصريف، والمعاني، والبيان قدر سبع سنين، وانتهى في هذه العلوم الثلاثة إلى ما لم ينته إليه غيره من أبناء زمانه، وعرف فيها بالتدقيق والتحقيق والتدريس. وابتدأ تصنيف الزاهر في شرح مقدمة طاهر قبل أن تنتهي سِنُّهُ إلى عشرين سنة، فجمع فيه نحواً كثيراً، وعلماً غزيراً»[٥]. وأقرَّ هذا الإمام الشوكاني فقال: «قرأ في علوم العربية، فلبث في قراءة النحو والتصريف والمعاني والبيان قدر سبع سنين، وبرع في هذه العلوم الثلاثة، وفاق غيره من أبناء زمانه»[٦]. وناهيك بمثيل هذه الشهادة من مثل الإمام الشوكاني. وذكر عبد الله

---

(١) مقدمة الأزهار ١/ ٥.
(٢) غاية الأماني ٢/ ٥٧٣.
(٣) تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٤.
(٤) شرح الأزهار للإمام المهدي (المقدمة ١/ ٦).
(٥) كنز الحكماء ٥٨/أ.
(٦) البدر الطالع ١/ ١٢٢.

الحَبْشِيُّ في مصادر الفِكْرِ العَرَبِّي الإسلاميّ في اليَمَنِ أَنَّ الإِمَامَ المهديّ من أكابر المؤلفين في النحو في البلاد اليمنية، وكتبه معتمدة فيها[١].

هذا وفي كتب الزيدية الفقهية والتاريخية، وفي أوائل كتب الإمام المهدي وشروحها وتحت عناوينها الكثير مما قيل في إطرائه والاعتراف بفضله، وسيأتي عند الكلام على آثاره في الفصل القادم بعض ما قيل في مدحها وإبراز قيمتها والثناء على صاحبها.

أما عن ثقافة الإمام المهدي فهي ثقافة واسعة شاملة لجميع العلوم النظرية المتداولة في عصره، وسيأتي عند الكلام على آثاره في الفصل القادم أنَّ مصنفاته قد انتظمت عشرة علوم، وهي في مجموعها تشكل دائرة معارف متكاملة، وتدل على تضلعه في مختلف جوانب المعرفة الإنسانية.

وتتمثل سعة ثقافة الإمام المهدي في هذا الفيض الهائل من المعلومات والمسائل والآراء والأقوال والردود والمناقشات والاحتمالات والترجيحات والتعليلات المبثوثة في ثنايا كتبه، حتى ليخيل لقارىء الكتاب من مصنفاته أنه متخصص في ذلك العلم الذي يقرأ له فيه وأنه غير معني بما سواه من العلوم. ويكفي أن نعلم أن الإمام المهدي قد ذكر في كتاب واحد له هو كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ثمانٍ وعشرين ألف مسألة فقهية بأدلتها وأقوال أكابر الصحابة والتابعين والأئمة والأربعة المجتهدين وأركان المذهب الزيدي فيها، وفي شرحه الغيث المدرار أضعاف ذلك.

وإلى جانب الاتساع والشمول في ثقافة الإمام المهدي نلحظ عمق التأمل، وبعد النظر، ودقة التحليل، والقدرة الفائقة على تمثل أقوال العلماء وآراء المذهب وفهمها، وإجالة الفكر والنظر فيها، وتقليبها على شتى الوجوه، والحكم عليها بذكاء وقاد وذهن حاضر وعين باصرة، فهو لا يكتفي بظواهر الأقوال ومدلولات ألفاظها، كما هو شأن السَّطْحِيِّينَ من المتنسبين إلى العلم، بل يغوص إلى حقائقها ويحيط بأبعادها ويقلبها على مختلف الوجوه، ثم بعد ذلك يحكم، فيقوِّي أو

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٣٦٧.

يضعِّف، أو يرجح، أو يبطل، أو يصحح، أو ينشىء أقوالًا وآراء جديدة، ويشارك بتوجيهات مفيدة، وتعليلات سديدة مستنداً في جميع ذلك إلى مرتبته الاجتهادية المطلقة، ومعرفته بقدر نفسه، وما حباه الله به من فضل، وما خصه به من عقل.

ولو نظرنا إلى ثقافة الإمام المهدي من خلال مصنفاته التي خلفها لوجدنا أن هذه الثقافة تستند إلى ثلاث دعائم أساسية: **الأولى**: الدينية، وتمثلها مصنفاته في الفقه وأصوله والحديث والسيرة والأخلاق وغيرها. **والثانية**: اللغوية، وتمثلها كتبه في النحو والصوف والأدب، ومواعظه وخطبه وأشعاره. **والثالثة**: العقلية، وتمثلها كتبه في المنطق والكلام والفرق وغير ذلك. وعلى هذا فثقافته شاملة للعلوم العقلية والنقلية، وهو في جميع ما ألف من كتب ذو شخصية واضحة المعالم، تنبذ التقليد وتنزع إلى التجديد.

بيعته ومحنته ووفاته:

توفي الإمام الناصر صلاح الدين محمد بن علي بن محمد بن علي في شهر شوال[١] سنة (٧٩٣هـ)، وهو ابن خال الإمام المهدي كما مر في ترجمته. وقد قدمنا عند الكلام على بيئة الإمام المهدي وعصره أن الخلافة في المذهب الزيدي لم تكن وراثية، بل هي منصب ديني وسياسي معاً، ولها شروط من أهمها الانتساب إلى أحد فَرْعَي الشجرة العلوية الحسني أو الحسيني، وبلوغ رتبة الاجتهاد المطلق والاستقلال في النظر واستنباط الأحكام. فالأحق بالبيعة لها من حاز الشروط المعتبرة وفاق غيره في ذلك، وهذا أمر راجع تقديره إلى أهل الحل والعقد من العلماء، فمن رضيه علماء الزيدية وبايعوه صحت إمامته وبايعه الناس على ذلك.

ويظهر للمتتبع لمسار الإمامة في المذهب الزيدي أن شروط الإمامة قد روعيت في جميع الأئمة الذين تمت بيعتهم منذ نشوء هذا المذهب في اليمن، لكن هذا لا ينفي حصول النزاع أحياناً فيمن يصلح للإمامة من بين الحائزين للشروط المعتبرة، وهي مسألة قد تختلف فيها الأنظار وتتضارب الآراء. إلا أن الأمر

---

(١) كذا في أكثر المصادر وفي غاية الأماني ٢/٥٣٦ أنه توفي في الثالث من ذي القعدة.

مختلف تماماً في الواقعة التي نتصدى لعرض ملابساتها وأحداثها هنا، فحين توفي الإمام الناصر لم يكن ابنه الأكبر علي بن صلاح قد حاز جميع الشروط المعتبرة للإمامة عند الزيدية، وأهمها بلوغ رتبة الاجتهاد، وهو مولود سنة (٧٧٥هـ) فكانت سنه آنذاك ثمانية عشر عاماً.

وتذكر لنا المصادر أن خاصة الإمام الناصر ووزراءه قد اضطرب أمرهم بعد موته، لحداثة سن ولده، وكثرة المتربِّصِينَ بالدولة والمستعدِّينَ للانقضاض عليها، ورغبتهم مع ذلك في عدم خروج الخلافة من أهل بيته، ولهذا لم يعلنوا موته في حينه، وإنما اتخذوا له تابوتاً وجَصَّصوا عليه وكتموا موته إلى أواخر ذي الحجة[١]. وكانوا قد كتبوا في أثناء ذلك إلى علماء (صعدة) وعلى رأسهم القاضي الدواري[٢]، ولم يصرحوا لهم بموت الإمام الناصر، خوفاً من تسرُّبِ الخبر، ولكنهم رمزوا إليهم رمزاً خفيّاً. وأرسل القاضي الدواري بدوره كتباً إلى صنعاء يأمر فيها الوزراء والأمراء بالتوقف حتى يصل هو ومن معه من العلماء كالسيد صلاح بن الجلال، والسيد داود بن يحيى بن الحسن، وغيرهم من أعلام صعدة[٣].

وتذكر لنا المصادر أنه لما انتشر خبر موت الإمام الناصر اضطربت الأمور، وكثرت الفتوق، وكان أول من أعلن الخلاف ورفع راية العصيان الأمير إدريس بن عبد الله بن داود الحمزي الذي كان أمير صنعاء قبل استيلاء الإمام الناصر صلاح الدين عليها، ومعه الأمير الداعي بن الأنف الهمداني صاحب ذي مرمر، وقبائل همدان. ثم ردد صوت الشقاق قبائل نِهْم، وخَوْلانَ، وبنو شهاب، وسَنْحانُ،

---

(١) انظر كنز الحكماء ٥٩/أ، غاية الأماني ٢/٥٣٦.

(٢) القاضي عبد الله بن الحسن اليماني الصعدي الزيدي الملقب بالدواري والمعروف بسلطان العلماء. له تصانيف حافلة، وقد كثر تلاميذه وعظم جاهه عن الأئمة والعلماء بحيث صار الناس يتوقفون عن مبايعة الخلفاء حتى يحضر كما اتفق في قضية الإمام المهدي وخصمه علي بن صلاح الدين التي نتحدث عنها هنا. وقد لعب الدور الأول في تغيير مجرى الأحداث لصالح المنصور علي فيها كما سنوضحه وكانت وفاته سنة (٨٠٠هـ). البدر الطالع ١/ ٣٨٢.

(٣) انظر البدر الطالع ١/ ٤٨٧، غاية الأماني ٢/٥٣٦، كنز الحكماء ٥٩/ب.

وأصبحت البلاد في أمر مريج. وكان إلى ذلك تَبَلْبُلُ آراء العلماء وأهل الحل والعقد من الأمراء والزعماء في مسألة الخلافة[١].

ويحدثنا الحسن في سيرة والده أنه لم يكن له في الخلافة مطمع آنذاك، وأنه أحب أن يقام السيد الأفضل علي بن أبي الفضائل، وكان يرى أنه أحق بالأمر لمحله في العمل والفضل، ولقرابته من الإمام الناصر رفقاً بأولاده، لأنه ابن عمه. وقد أشار الإمام المهدي بذلك فعلًا لكن الوزراء اشترطوا أن يعطوا صنعاء لعبد الله ابن الإمام الناصر، وظفار لابنه الأكبر علي، وذمار لابنه الحسن، على أن يسلموا صعدة وسائر الجهات لابن أبي الفضائل مع الإمامة العظمى، فاعتذر ابن أبي الفضائل عن قبول ذلك وأشار إلى الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، لعلمه بأحقيته وتقدمه في العلم والفضل، فلما فهم الوزراء منه ترجيح جانب الإمام المهدي توقفوا، وكانوا مع هذا غير طامعين في أن يجيبهم أحد إلى بيعة أي من أولاد الإمام الناصر، لظهور عجزهم عن هذا الأمر[٢].

ولما وصل القاضي الدواري ومن معه من أعيان صعدة إلى صنعاء وجد رغبة شديدة عند الأمراء والوزراء في إقامة علي بن صلاح الدين مع أنه لم تكن رتبته الإمامة، خوفاً منهم على ذهاب ما هم فيه من الرئاسة إنْ قام غيره[٣]. ويذكر لنا الحسن ابن الإمام المهدي أن القاضي الدواري كان قد أوهم الأمراء والوزراء في رسائله التي أرسلها لهم من صعدة بأنه يريد إقامة الأمير علي بن صلاح الدين فمالت قلوبهم لذلك، لمعرفتهم أن في ذلك بقاء دنياهم، وأن قائم الحق لا يمكنهم من أموال الله يخصمونها كخصم الإبِلِ[٤]. وتؤكد المصادر الأخرى أن القاضي الدواري كان مَيّالًا فعلًا إلى إقامة علي بن صلاح الدين، ولم يزل منذ وصل صنعاء يُرَوِّضُ أرباب البصائر ويستميلهم إلى بيعته، لرأيٍ رآه، وعضَّدَهُ عليه خاصة أصحاب الإمام الناصر من الأمراء والوزراء ووجوه الدولة. ولما لم يساعده على

(١) انظر أئمة اليمن ص٢٨٠، غاية الأماني ٥٣٨/٢.
(٢) كنز الحكماء ٥٩/أ.
(٣) انظر أئمة اليمن ص٢٨٠.
(٤) كنز الحكماء ٥٩/ب.

ذلك أكابر العلماء خوفاً من الله - تعالى - وتورُّعاً، توقَّفَ وعمل برأي الجمهور حتى لَواهُ بعض من يعزُّ عليه لأسباب يطول شرحها(١). ومما انفرد الحسن ابن الإمام المهدي بذكره في هذا المقام أن خاصة الإمام الناصر ووزراءه قدموا رشوة لولدَي القاضي الدواري أحمد ويحيى لاستمالة والدهما وحمله على ما أرادوا، حتى بلغ ما دفع لهما عشرون ألف دينار، لكل منهما عشرة(٢). ولعل هذا ما يشير إليه كلام المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم في تعليل أسباب نكوص القاضي الدواري عن العمل برأي الجمهور في ذلك حيث قال: «حتى لواه بعض من يعز عليه لأسباب يطول شرحها، بل الأولى عدم ذكرها»(٣).

أما أهل الحل والعقد من أكابر علماء صنعاء فإنهم لما علموا بما يدبره القاضي الدواري مع خاصة الإمام الناصر ووزرائه من محاولات لإقامة علي بن صلاح وأخذ البيعة له واجتهادهم في ذلك انزعجوا أشد الانزعاج واجتمعوا على الفور في مسجد جمال الدين المعروف بصنعاء ورشحوا ثلاثة من المحرِزين لشروط الإمامة هم صاحبنا الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، والسيد الأفضل علي بن أبي الفضائل، والسيد الناظر أحمد بن مطهر بن يحيى المتوكل. على أن يختار الثلاثة أحدهم للإمامة، وهنا تذكر أكثر المصادر أن الرجلين الذين اخْتِيرا للأمر مع الإمام المهدي أحبا مبايعته وأشارا إليه فوراً، لإحرازه العلوم وكماله المعلوم(٤). وانفرد الحسن ابن الإمام المهدي فزاد أن العلماء اختبروا الثلاثة بمسائل، ولما ظهر تفوق الإمام المهدي اختاروه للأمر، فلما أجمعوا على هذا بايعه الاثنان الآخران(٥).

وأما على الجبهة الأخرى فإنَّ القاضي الدواري ومن على رأيه من خاصة

---

(١) غاية الأماني ٢/ ٥٣٩، أئمة اليمن ص٢٨٠.

(٢) كنز الحكماء ٥٩/ب.

(٣) غاية الأماني ٢/ ٥٣٩.

(٤) أئمة اليمن ص٢٨١، فرجة الهموم ص١٩٧، غاية الأماني ٢/ ٥٤٠، اتحاف المهتدين ص٦٨. وقد ذكرت هذه المصادر أيضاً أن الإمام المهدي اعتذر عن قبول البيعة، لكنه قبل أخيراً لما رآه من توجه خطاب العلماء إليه وإجماعهم على ذلك.

(٥) كنز الحكماء ٥٩/ب.

الإمام الناصر ووزرائه فإنهم بمجرد أن علموا بما وقع في مَسْجِد جمال الدين من بيعة العلماء للإمام المهدي أسرعوا فبايعوا الأمير علي بن صلاح الدين في جوف الليل، وتلقب بالإمام المنصور بالله، وأجابه من العلماء والأعيان السيد الهادي بن إبراهيم الوزير، وأخوه العلامة المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير صاحب العواصم والقواصم، والفقيه محمد بن حسن صاحب السَّوْدَةِ[(١)]. وكان القاضي الدواري قد لفَّق كلاماً في صحة إمامة المقلِّدِ، لترويض العلماء وعامة الناس لقبول هذه البيعة[(٢)].

وكان الإمام المهدي ومن بايعه من العلماء قد خرجوا عُقَيْبَ البيعة له بلا فصلٍ من صنعاء إلى حصن (بَيْتِ بَوس) جَنوبيَّ صنعاء على مقربة منها، وأعلنوا هناكَ دعوة الإمام المهدي، وذلك قبل أن يقع ما وقع من بيعة علي بن صلاح. وسبب ذلك كما ذكر الإمام الشوكاني أن أهل بيت بوس طلبوا أن تكون دعوة الإمام المهدي من مكانهم[(٣)].

وصل خبر إعلان بيعة الإمام المهدي من بيت بوس إلى صنعاء في اليوم التالي والناس في صلاة الجمعة، فخرج الإمام المنصور علي بن صلاح ومن معه من خاصته وجنده فوراً من الجامع إلى حصار بيت بوس، ورَمْوا الحصنَ بالعَرّادَةِ، وقطعوا ما حوله من الأشجار، ولبثوا في الحصار ثلاثة عشر يوماً قتل فيها عشرة من أهل بيت بوس، ونحو خمسين رجلًا من جيش المنصور، ثم انعقد الصلح بين الطرفين على يد القاضي الدواري المذكور على أن يرجع الجميع إلى صنعاء، ويذعنوا لما يقوله العلماء ويحكموا به فيمن يصلح للإمامة. ولما رجع الإمام المهدي ومن معه إلى صنعاء لم يقع الوفاء بما تصالحوا عليه من جانب علي بن صلاح الدين، فخرج الإمام المهدي ومعه سبعة أنفار من أصحابه في الليل إلى بلاد

---

(١) انتقضت مدينة السودة على الإمام المنصور علي بن صلاح بعد ذلك بتسع سنين، أي في سنة (٨٠٢هـ) وأخرج أهلها عامله عنها، فأرسل أحد مماليكه في جيش أعادها لطاعته. انظر أئمة اليمن ص٢٨١، غاية الأماني ٢/ ٥٤٠.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) البدر الطالع ١/ ١٢٤.

(حَضورِ) غرب صنعاء، فأجابه بنو شهاب إلى دعوته وامتثلوا أمره، ومضت أوامره هناك وجرت أحكامه، وأجابته القبائل في تلك الجهات[(١)]. ولما علم المنصور علي بن صلاح الدين أخرج لقتاله بعض المقدمين من أمرائه فكان النصر للإمام المهدي. ثم وصلت الكتب إلى الإمام المهدي من أهل الجهات العليا، ومال إليه الشريف إدريس بن عبد الله بن داود، وتوجه السيد علي بن أبي الفضائل - وهو أحد الثلاثة الذين رشحهم العلماء أولًا لاختيار أحدهم للخلافة كما تقدم - يدعو الناس إلى بيعة الإمام المهدي في نواحي الكُمَيْم من بلاد الحَدَا، واعِداً إيّاهم برفع المطالب عنهم وإقامة العدل بينهم فأجابوه وأعلنوا الخلاف على المنصور علي، وقطعوا الطريق النافذة من ذَمار إلى صنعاء[(٢)]. ثم وصلت الإمام المهدي رسل من الأمراء بني تاج الدين أهل الطويلة وكَوْكَبانَ فتقدم إلى جهتهم، وصلحت له جميع تالك الجهات ودخلت تحت طاعته. ولما علم المنصور علي بن الصلاح وأمراؤه بذلك خافوا على مدينة صعدة من سيطرة الإمام المهدي فأرادوا استمالة مساعده السيد علي بن أبي الفضائل المذكور فراسلوه وذكروا له أنهم لا يريدون إلا الحق، وإنهم مع اختلاف الكلمة يخشون على البلاد من سلطان بني رسول، وطلبوا منه أن يسترجع الإمام المهدي، وكانْ وقتها في (جَهْرانَ) حيث استدعاه الأشراف السُلَيْمانِيّونَ إلى جهتهم، وكانوا يطمعون في الاستيلاء على ذَمار، فكتب السيد علي بن أبي الفضائل إلى الإمام المهدي يستنهضه ويُحَرّج عليه بأنه لا يجوز له التأخر ساعة واحدة، توقف الإمام المهدي وأقام في (رُصابَةَ) ولم يكن المنصور ورجاله جادّينَ في وعودهم للإمام المهدي هذه المرة أيضاً، إذ خرج جيش المنصور في أثناء ذلك من صنعاء، وقيل: من ذمار لمحاصرة الإمام المهدي في (رُصابَةَ)، فلما علم الإمام المهدي رجع إلى قرية (مَعْبَرَ) وترك مساعده السيد علي ابن أبي الفضائل على رصابة، ثم أراد الإمام المهدي الخروج من (معبر) إلى جهة بني شهاب، فقصده علي بن صلاح بجنده قبل خروجه منها، فلم يشعر الإمام المهدي إلا وقد أحاطوا به، فالتجأ إلى دار الشريف محمد بن مهدي بن القاسم

(١) انظر أئمة اليمن ص٢٨١، البدر الطالع ١/ ١٢٥، غاية الأماني ٢/ ٥٤٠.
(٢) انظر أئمة اليمن ص٢٨١.

السليماني بعد أن خرج منها بنفسه، ومال جماعة من أهل معبر إلى علي بن صلاح الدين، فلبث في مسجد معبر، وأمر رجاله أن يحاصروا الإمام المهدي ومن معه في دار الشريف المذكور، فوقعت مقاتلة بين الطرفين عامة ذلك النهار إلى أن غربت الشمس، وضاعف جند علي بن صلاح المحاربينَ على الدار حتى طلع الفجر وتكاثر عسكر ابن صلاح، ثم حملوا على الدار حملة صادقة حتى دخلوها، فقتلوا أكثر من فيها، وأسروا الإمام المهدي ومعه جماعة من أعيان أصحابه كالشريف علي ابن الهادي، والسيد محمد بن العباس، والفقيه سليمان بن إبراهيم النحوي، والفقيه إبراهيم بن محمد الفضلي، وعشرة من الأشراف السليمانيين، وقتل من أصحاب الإمام المهدي أكثر من ثمانين رجلًا، وأخربت دار الشريف محمد بن مهدي، وطرح القتلى في بئر معبر، ورجع علي بن صلاح الدين بالإمام المهدي ومن معه من الأسرى إلى ذمار، فدخلها دخولًا معظّماً، وكان يوماً مشهوداً خرج فيه الناس رجالًا ونساءً للنظر إليه وإلى الإمام المهدي والأسرى من أصحابه، وكان ذلك في سنة (٧٩٤هـ). ولم تذكر بعض المصادر لجوء الإمام المهدي إلى دار السليماني وأسره فيها، بل ذكرت أنه أحيط به وبجماعته في (رصابة) فلما رأى أنه لا طاقة له بهم وقع الصلح على سلامة من معه من العلماء وسائر أصحابه، وأن يخرج هو إليهم ويذهب معهم، فلما وصلوا إلى قرية معبر نقض أصحاب علي بن صلاح عهدهم وقتلوا جماعة من أصحاب الإمام المهدي منهم ثمانية من الفقهاء من أعلام أصحابه(١).

خرج المنصور علي بالإمام المهدي في رمضان من سنة (٧٩٤هـ) من ذمار إلى صنعاء بعد أن كبله وأصحابه بقيود ثقيلة، فلما قربوا منها برز الناس للنظر إليهم، ووقع من بعض السفهاء من عامة الناس وجُهّالِهِم سبٌّ وشتم للإمام المهدي وأصحابه، فطلب منه الفقيه سليمان النحوي أن يدعو عليهم، وقيل: بل طلب منه أن يبرز إليهم بوجهه لعلهم يكفوا عنهم ألسنتهم، فرفع الإمام المهدي سجاف المحمل وأشار إليهم بالسلام فكفوا واستحيوا. قال في غاية الأماني: «قلت: وما

(١) انظر في تفاصيل ما تقدم البدر الطالع ١/ ١٢٥ - ١٢٦، غاية الأماني ٢/ ٥٤٤ - ٥٤٦، أئمة اليمن ص٣١٥.

أحسن ما اعتمده الإمام من التسليم عليهم، عملًا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾(١). ولما استقر على ابن صلاح في صنعاء أمر أن يسجن الإمام المهدي في دار في قصر صنعاء، وقيل في الدار الحمراء مقيَّداً بقيود ثقيلة، وأمر ببقية أصحابه إلى السجن. وهكذا يبدأ فصل جديد من محنة الإمام المهدي باستقراره في السجن حيث لبث فيه سبع سنين وأشهُراً، من سنة (٧٩٤هـ) إلى سنة (٨٠١هـ)(٢).

هذه خلاصة ما جرى للإمام المهدي من بيعة فخروج عن صنعاء، ثم العودة إليها أسيراً مكبلًا بالقيودِ، وقد لَخَّصَ ذلك صاحب (تحفة المسترشدين)(٣) بقوله:

وقد دَعا خيرُ إمام يُرْتَضى ... احْمَدُنا المهديُّ سِبْطُ المُرْتَضى
مُجَدِّدِ الأَحْكامِ للقرآنِ ... بعِلْمِهِ المنشورِ في البُلْدانِ
مولده في رابع السِّتِّينا ... من قبلِهِ السبعُ من المِئِينا
وبايعتْهُ في (جَمالِ الدينِ)(٤) ... عصابةٌ في ثالثِ التسعينِ
ثم تنحّى عن حِمى (أُزالِ)(٥) ... فبيتِ بوسٍ أمَّ في رِجالِ
وسارَ من بَعْدُ إلى (جَهْرانِ) ... في سادةٍ وقادةٍ أعيانِ
وكان ما صَدَّرَ أَهلُ السَّيَرِ ... من أسْرِهِ وصَحْبِهِ في (مَعْبَرِ)(٦)

وقد نقم العلماء الأعلام على المنصور علي بن صلاح في تَعَدِّيهِ على الإمام المهدي بالحبس، ونصحوه بتَخْلِيَتِهِ، لعلوِّ رُتْبَتِهِ في العلم والفضل، وسبْقِهِ بالدعوة ومبايعة العلماء له، فلم يسمع فيه عذل عاذل، وكان أكثرهم مراجعة له في ذلك

(١) غاية الأماني ٢/٥٤٦، وانظر البدر الطالع ١/١٢٦، أئمة اليمن ص٣١٥.
(٢) انظر المصادر السابقة، فرجة الهموم ص١٩٧، مقدمة الأزهار ١/٦، تاريخ اليمن الثقافي ٤/٢٤٦.
(٣) منظومة في أئمة اليمن شرحها محمد زبارة في كتابه (اتحاف المهتدين). ولم أقف على ناظمها.
(٤) اسم المسجد الذي بويع فيه الإمام المهدي في صنعاء كما تقدم.
(٥) لم يرد ذكرها فيما سبق من مصادر، ويظهر أنها في الطريق من صنعاء إلى بيت بوس.
(٦) انظر اتحاف المهتدين ص٦٨، أئمة اليمن ص٣١٤.

السيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير(١)، فقد جَدّ عليه في فَكِّ قيد الإمام والإحسان إليه، وذكَّرَهُ بحقوقه وفضله وعلمه، وقُرْبِ قَرابَتِهِ ومسيسِ رحامَتِهِ. ومن ذلك ما قاله له في قصيدته المشهورة التي أولها:

دَعا ذِكْرِ الوَشامَةِ والبَشامَة ... وأنْدِيَةَ النَّدامى والمُدامَه

ويقول في أثنائها:

وإنّ السيدَ المهديَّ منكم ... بمنزلة تحق له الفَخامَه
ألم يَكُ جَدُّكَ المهديُّ خالاً ... له وكفى بذلك من رَحامَه
نصيحةُ وامقٍ خَدْنٍ شَفيقٍ ... مُحِبٌّ ليس يحتاجُ القسَامَه
فإني والحديثُ ذو شُجونٍ ... وليسَ يليقُ في الدينِ الحَشامَه
أخافُ إذا استمرَّ القيدُ فيهِ ... تَجيءُ مقيَّداً يوم القِيَامَه
فيسألُكَ الإلهُ بأيِّ ذَنْبٍ ... تقيِّدُهُ وتَحْبِسُهُ ظُلامَه
ولا تَسْمَعْ إلى مَنْ قالَ فِيْهِ ... بتركِ القيد واطْرحْ المَلامَه(٢)

واستمرت المراجعة منه للمنصور علي والاستعطاف في فك قيد الإمام المهدي حتى فك قيده وأمر بإكرامه والترفيه عليه في ملبوسه وطعامه مع بقائه في سجن القصر، وأكب الإمام المهدي في السجن على التصنيف والعبادة، وألف في تلك الفترة أشهر كتبه (الأزهار) وشرحه الغيث المدرار(٣).

ولما سجن الإمام المهدي دعا الهادي لدين الله أبو الحسن علي بن المؤيد بن جبريل لنفسه بالخلافة في جهات صعدة، وكان يرى إمامة المهدي قبل أسْرِهِ. وكانت دعوته سنة (٧٩٤هـ)، وأجابه جماعة من أعيان العلماء(٤).

---

(١) الإمام العلامة الهادي بن إبراهيم بن علي الملقب بالوزير. يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب. وكانت ولادته سنة (٧٥٨هـ)، وارتحل لسماع الحديث إلى مكة المكرمة، وبرع في عدة علوم، وله تصانيف كثيرة. توفي سنة (٨٢٢هـ). البدر الطالع ٣١٦/٢ - ٣١٨.

(٢) انظر فرجة الهموم ص١٩٧، أئمة اليمن ص٢٨٩.

(٣) انظر البدر الطالع ١٢٦/١، أئمة اليمن ص٣١٥، غاية الأماني ٥٥٣/٢.

(٤) غاية الأماني ٢٤٦/٢، أئمة اليمن ص٣١٥.

تمكن الإمام المهدي من الفرار من سجن المنصور علي بن صلاح في سنة (٨٠١هـ) أي بعد سبع سنوات من سجنه، وذلك بعناية الموكلين بحراسته، فقد ذكر المؤرخون أن أهل الحبس قد مالوا إلى الإمام المهدي وأحبوه وتأثروا بمواعظه البليغة تأثراً عظيماً، وصلح حالهم ببركته، وحفظوا القرآن الكريم عن ظهر قلب. ثم إن أربعةً منهم من أهل (الصيد)[1] اتفقوا على إخراجه من السجن، فغيروا هيئته، وخرجوا به من باب القصر في غِمارِ الداخلين والخارجين فلم يعرفه أحد، ثم أدْلَوْهُ من سور صنعاء ليلًا وساروا معه إلى هجرة العَيْنِ من نواحي ثُلا، وكان فيها القاضي العلامة يوسف بن أحمد بن عثمان، وكان من المنحرفين عن المنصور علي ابن صلاح، فَسَرَّهُ وصول الإمام المهدي وتلقاه بالإكرام، ثم أقبل إليه شيخ (ثلا) فأدخله مدينته وبالغ في إكرامه ورفع منزلته ثم بعد ذلك بأيام سار الإمام المهدي من (ثلا) إلى جهة المغارب وتنقل فيها، فدخل (مَسْوَرْ) ثم سار إلى الظفير، وأجابه أهل الشرف، وبعد أيام سار إلى نواحي (صعدة) واجتمع بالإمام الهادي علي بن المؤيد الذي ذكرنا آنفاً أنه دعا لنفسه بعد أسر الإمام المهدي وسجنه، وكان ذلك سنة (٨٠٢هـ). وقد تم التفاوض بين الإمام المهدي والإمام الهادي واتفقا على دخول (صعدة)، وكان أمر الرئاسة فيها للقاضي أحمد بن عبد الله بن الحسن الدواري، ومن معه من أعيان العلماء كالسيد الهادي بن إبراهيم الوزير وغيره، وكان أمر المدينة بأيديهم، والجند على رأيهم. ولما دخل الإمام المهدي مع الإمام الهادي صعدة حانت صلاة الجمعة، فخطب الخطيب فأعلن باسم الهادي، فلم يظهر من الإمام المهدي اعتراض فقيل إنه سَلَّمَ الخلافة، وقيل: لا، وهو الصحيح عند أكثر المؤرخين. وقد ظل الإمامان على الود والإخلاص، والخلاف على المنصور علي بن صلاح حتى توفيا. وكان ابن صلاح وقت دخولهما صعدة في (ذمار)، وقد بلغ خبر ذلك إلى صنعاء أوَّلًا، فأرسلت والدته فاطمة بنت أسد بعض العسكر إلى صعدة فسار الإمام المهدي إلى بلاد (الأُهنوم) ثم إلى (الحيمة) ثم إلى (ثلا) فاستقر فيها. وسار الإمام الهادي إلى مقره في (فللة). ثم رجع المنصور إلى

---

(١) بلد في وادي خارد بالجوف باليمن. انظر صفة جزيرة العرب ص٨٢، غاية الأماني ٢/ ٥٥٣.

صنعاء وعلم بما جرى فجهز جيشاً وسار إلى (صعدة) فأخرب دور بعض من مال إلى موالاة الإمامين المهدي والهادي[١].

ظل الإمام المهدي بعد ذلك يتنقل في عدة جهات، وأمره يقوى مرة ويضعف أخرى، حتى سار في سنة (٨١٦هـ) إلى جبل (مَسْوَرَه المِنْتاب) من بلاد حَجَّةَ وتزوَّجَ هناك من السلاطين أولاد يوسف بن إسماعيل وأطاعة أهل تلك الجهات. وبدأت فترة استقرار نسبي في حياة الإمام المهدي عكف فيها على التصنيف والتدريس[٢].

وفي سنة (٨٢٩هـ) ضرب المنصور علي بن صلاح الدين الحصار على الباطنية في حصن (ذي مرمر) وأقام على ذلك سنة وثلاثة أشهر، فأعانه الإمام المهدي من بلاد (حجة) والإمام الهادي من بلاد (صعدة)، وأفتى الإمام المهدي الناس بوجوب إعانة المنصور على جهاد الإسماعيلية مع معارضته له، وفي ذلك ترجيح منه لجانب مصلحة المسلمين على مصلحته، . ويشير إلى ذلك صاحب (تحفة المسترشدين) بقوله:

وبعدها قد قام بالإعانة ... للقائم المنصور ندي المكانه
لَمّا غدا محاصِراً ذي مرمرِ ... ومن به من باطنيٍّ اشِرِ
فَساق مولانا بلا قصور ... إعانةً منه إلى المنصورِ
وذاك في التسع مع العشرينا ... فابحثْ تكن في أمرهم فَطينا[٣]

وفي سنة (٨٣٦هـ) توفي الإمام الهادي علي بن المؤيد بن جبريل، وكان قد أوصى بحصونه التي في يده إلى الإمام المهدي[٤].

---

(١) انظر زيادة تفصيل لما تقدم في البدر الطالع ١/ ١٢٦، أئمة اليمن ص٢٨٩، غاية الأماني ٢/ ٥٥٣ - ٥٥٦.

(٢) غاية الأماني ٢/ ٥٦٣، أئمة اليمن ص٣١٥.

(٣) انظر أئمة اليمن ص٣٠٢، ٣١٥، اتحاف المهتدين ص٦٩، بلوغ المرام ص٥٢، غاية الأماني ٢/ ٥٧٠.

(٤) المصادر السابقة.

وفي سنة (٨٣٨هـ) انتقل الإمام المهدي إلى حصن (ظفير حجة)، وترك التلقب بأمير المؤمنين، وطوى ذلك من صفحته، وأراح قلبه من التعلق بطلب الزعامة ومنصب الإمامة، وعكف على التصنيف، وأكبَّ على العلم. قال المؤرخ يحيى بن الحسين: وما أحقه بقول القائل:

إنَّ الإمــامَ هـــو الـــذي يُـضْـحـي إمـامـاً يَـوْمَ عَـزْلِهْ
إن زال سـلطـان الْولا يَـةِ لـم يَـزُلْ سُـلْطـانُ فَـضْـلِهْ[1]

وتوفي الإمام المهدي في الثاني عشر من شهر صفر[2] من سنة (٨٤٠هـ) شهيداً بالطاعون الكبير الذي اجتاح بلاد اليمن وهلك منه خلائق لا يُحْصَوْنَ. ودفن بظفير حجة حيث توفي، وقبره فيه مشهور مزور[3]. وأرخ وفاته صاحب (تحفة المسترشدين) فقال:

ثـم قـضـى الـمـهـدي في شـهـر صَـفَـرْ (من عـام حَـزْمٍ فَـثَـوى خـيـرَ الـحُـفَـرْ)
بـالـمـشـهـدِ الـمـشـهـور بـالـظُّـفـيـر ومـا لَهُ فـي الـعـلـم مـن نـظـيـرِ
صَـلَّى عـلـيـه الله مـن مُـجَـدِّدِ بـعـلـمـهِ أنـارَ كـلَّ مَـشْـهَـدِ[4]

هذا، وفي مصادر التاريخ اليمني الكثير من تفاصيل ما جرى للإمام المهدي في ذلك من أحداث، وما خاضه من حروب في نزاعه مع علي بن صلاح الدين، وقد استمر هذا النزاع خمسة وأربعين عاماً من تاريخ مبايعته بالخلافة في سنة (٧٩٣هـ) إلى تاريخ تركه التلقب بأمير المؤمنين في سنة (٨٣٨هـ).

وقد أجمع المؤرخون على أن الإمام المهدي هو الأحق بالخلافة، لتقدمه في العلم والفضل، وسبقه بالدعوة والمبايعة، وعدم حيازة منافسه علي بن صلاح لشرائط الإمامة. لكنهم مع هذا لم يبخسوا الأخير فضله وما قام به من جلائل الأعمال مع عدم استقرار ملكه وانشغاله في مكافحة خصومه على جبهات كثيرة.

(١) غاية الأماني ٢/ ٥٧٠.
(٢) ذكر الشوكاني في البدر الطالع ١/ ١٢٦ أنه توفي في ذي القعدة، خلافاً لسائر المصادر.
(٣) انظر غاية الأماني ٢/ ٤٧٣، أئمة اليمن ص٣١٥، البدر الطالع ١/ ١٢٦.
(٤) اتحاف المهتدين ص٦٩.

فذكروا أنه وإن لم تكن رتبته الإمامة إلّا أن الله قد أكرمه، وحظُّهُ بما قرَّتْ به عينَه من نَصْبِهِ للخلاف مع الإمام المهدي، وقام بالأوامر الشرعية على أحسن وجه، وقد عظمت دولته، واتسع نفوذ سلطانه. ومن أعظم مآثره أنه حَطَّ على بني الأنف من دعاة الباطنية في حصن ذي مرمر سنة وثلاثة أشهر حتى أخرجهم عنه. وهو مع هذا عالم كبير، وهو الذي تمم كتاب الشفاء للأمير الحسين من أثناء كتاب النكاح إلى الرضاع. وقد أثنى عليه كثير من الفضلاء، وصنف العلامة المجتهد المطلق المجمع على إمامته ونقادته محمد بن إبراهيم الوزير[١] في سيرته كتاباً سماه (الحسام المشهور في الذب عن دولة الإمام المنصور) ذكر فيه أنه أخذ عنه. قال الإمام الشوكاني: «وناهيك بهذا من مثل هذا المجمع على إمامته في جميع العلوم»، وقال عن علي بن صلاح: «وقد طالت أيامه، وعظمت مملكته، واتسعت بلاده، وتكاثرت أجناده».

وكانت ولادة علي بن صلاح سنة (٧٧٥هـ)، ودعوته سنة (٧٩٣هـ)، ووفاته سنة (٨٤٠) في المحرم منها بالطاعون الكبير الذي مات منه الإمام المهدي في شهر صفر كما تقدم[٢].

وقد أنصف المؤرخ اليمني محمد زبارة علي بن صلاح الدين غاية الإنصاف وعَدّهُ مجدد القرن الثامن بالسيف في البلاد اليمنية، كما عد الإمام المهدي مجدد القرن الثامن بالعلم والاجتهاد فيه[٣]. ونقل عن صاحب البسامة[٤] قوله في اجتماع

---

(١) هو السيد الإمام المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير الحسني المشهور، صاحب (العواصم والقواصم) يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد أجمعت كل الطوائف على إمامته وبراعته وتقدمه في مختلف العلوم والفنون. وكان له مع صاحبنا الإمام المهدي مراسلات ومشاعرات معروفة. توفي سنة (٨٤٠هـ). انظر في ترجمته البدر الطالع للشوكاني ٢/ ٨١ - ٩٣، أئمة اليمن ص٣١١ - ٣١٢.

(٢) ترجمته في البدر الطالع ١/ ٤٨٧، فرجة الهموم ص١٩٨، بلوغ المرام ص٥٢، الاعلام ٥/ ١٦٠.

(٣) انظر اتحاف المهتدين ص٥.

(٤) البسامة منظومة مطولة بليغة في تاريخ أئمة الزيدية للسيد صارم الدين إبراهيم بن محمد=

الأئمة الثلاثة: الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، والإمام المنصور بالله علي بن صلاح الدين، والإمام الهادي علي بن المؤيد بن جبريل في الدعوة إلى أنفسهم:

وكـان بـعـدَ صـلاحٍ مـن حـوادثِـهـا   بحرُ اختلافٍ عظيم هائلِ الخطَرِ
قـام الإمـامُ عـليٌّ بـعـد والـده   وأحـمـدٌ بـعـدُ والـهـادي عـلى الأثـرِ
وذادَ عن مذهبِ الهادي[1] أبو حسنٍ   وسَعْيُ أحمدَ فيها سَعْيُ مُعْتَبِرِ
هـذا إمـامُ جـهـادٍ لا مـراءَ بـه   وذا إمـامُ اجـتـهـادٍ ثـاقـبُ الـنَّـظَـرِ
وابـنُ الـمـؤيـدِ نـورٌ يـسـتـضـاء بـهِ   ومَـنْـهَـلٌ لـلـنَّـدى أنْـدى مـن الـمَـطَـرِ
وكـلـهـم سـادةٌ غُـرٌّ غـطـارِفَـةٌ   بـيـضٌ بَـهـالِـيـلُ فَـرّاجُـوَن لِلْعُـكَـرِ[2]

= الوزير، وتسمى أيضاً (جواهر الأخبار). وعليها شروح عدة، أهمها (مآثر الأبرار) وهو من أهم مصادر التاريخ اليمني. انظر تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٨٩.

(١) المراد به الهادي إلى الحق مؤسس المذهب الزيدي في اليمن.

(٢) المصدر السابق ص٦٩.

الفصل الثاني
آثاره

صنف الإمام المهدي في عشرة علوم: الفقه، والأصول، والفرائض، وعلم الكلام، والحديث، والتاريخ، والزهد، والمنطق، والنحو، والأدب. وله غير ذلك رسائل كثيرة في مسائل مفردة، وحكم، ومواعظ، ومراسلات، ومساجلات، ومشاعرات مع الكثير من فضلاء عصره. وله شعر رائق حسن، أكثره في الزهد والمواعظ، وتحقير الدنيا، وتعظيم الآخرة ووصف أحوالها.

وقد عرفت مصنفات الإمام المهدي بالتحقيق، ووصفت بالتحرير والتدقيق، وصارت معتمد الزيدية في اليمن في جميع العلوم. وأثنى عليها واطرأها وأبرز محاسنها كثير من فضلاء عصره وممن جاء بعدهم، وطبع الكثير منها مراراً، وكثرت شروحها وحواشيها وتعاليقها كثرة لم تعهد في كتب غيره، واعتمدت كتبه الفقهية ضمن أولى المراجع التي استندت عليها الدولة الحديثة في اليمن في تقنين القوانين وفق أحكام الشريعة الإسلامية، واعتمدها القضاة فيما يصدرونه من أحكام كما سيأتي.

ولا بد أن نذكر هنا بعض ما قاله علماء اليمن ومؤرخوه في مصنفاته وقيمتها، إذ هم المرجع في ذلك وأهل الشأن فيه. فمن ذلك ما قاله المؤرخ العلامة عبد الواسع بن يحيى الواسعي: «صاحب التصانيف التي عليها مدار مذهب أهل البيت - - مع تفننه في سائر العلوم». وقوله: «وقد طارت مؤلفاته العديدة المفيدة كل مطار، واشتهرت بكثير من الأقطار». وقال عن كتابه البحر الزخار: «لم يُسْبَقْ لمثاله، ولم يُحْذَ على منواله، ولا يعرف قدره إلّا من اطلع عليه». وعن كتابه الأزهار: «وهو معتمد أهل اليمن في الفقه، مشتمل على ثمانٍ وعشرين ألف مسألة مفهوماً ومنطوقاً»(١). وقال المؤرخ ابن أبي الرجال عن مصنفاته: «كأنها الطرازُ

(١) انظر فرجة الهموم للواسعي ص١٩٦، ١٩٧.

المُذَهَّبُ، وعليها اعتماد أهل المذهب، وكتابه الأزهار سار في الأقطار مسير الشموس والأقمار»[١].

وقال الإمام الشوكاني: «وقد انتفع الناس بمصنفاته، لا سيما الفقهية منها، فإنَّ عمدة زيدية اليمن في جميع جهاته على الأزهار»[٢]. وقال المؤرخأحمد حسين شرف الدين «مؤلفاته في أصول التوحيد، والفقه، وأصوله، والملل والنحل، والعربية، والتاريخ تزيد على (٣٤) مؤلفاً، وهي بمجموعها تشكل دائرة معارف»[٣].

ولما اطلع الإمام الكبير المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير على نسخة كتاب البحر الزخار في حياة مؤلفه الإمام المهدي قال فيه على ما كان بينهما من منافسة:

غَرِقَ الضلال ببحرك الزخّارِ ... فافخرْ على الأقران أيَّ فخَارِ
أوتيتَ من بعدِ النبوة آيةً ... تبقى مع القرآن في الأعصارِ
لم يُؤْتَها بعد النبيِّ خليفةٌ ... كَلّا ولا حَبْرٌ من الأحْبَارِ
بَهَرَتْ فلم يَسْطِعْ عدوُّكَ ردَّها ... بتهاوُنٍ فيها ولا إنكارِ
شهدتْ بأنك بعد جَدِّك أحمدٍ ... مَهْدِيُّنا المشهورُ في الآثارِ
فلقد أُصيبَ معاندوكَ مُصيبةً ... ما فوقَها إلا عَذابُ النَّارِ
فاسلمْ وقل موتوا بغيظِكُمُ أسًى ... كَمَداً لقد نَقَمَ الإلهُ بِثارِي
لا عيبَ فيه سوى تمام فَضائلي ... وظهورِها فيكم ظهورَ نَهارِ
هذا كتاب البحر فارْعَوا سمعكم ... في جَنَّةٍ وقلوبكم في نارِ
هيهاتَ لا يأتي الزمان بمثله ... لو أجمعَ الثقلانِ في الأقطارِ
بَخٍّ لهذا المَلْكِ لا مُلْكٌ له ... فَرَسٌ وبَغْلٌ وانْتِخابُ حمارِ
شَتَّان بينهما فهذا وارثٌ ... للأنبياءِ وذاك للفُجّارِ[٤]

(١) تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٥.
(٢) البدر الطالع ١/ ١٢٣.
(٣) تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٤.
(٤) انظر أئمة اليمن ص٣١٣، تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٤، مقدمة البحر الزخار ١/ ٥.

وقال عبد الله ابن الإمام شرف الدين[١] في بيان قيمة مصنفات جده الإمام المهدي واعتماد العلماء عليها: «مهما باشرتَ علم الفقه وجدتَ الجَمَّ الغفير يغترفونَ من (بحره) وينتَجعون من (غيثِهِ) و(زَنينهِ). فالدفاترُ بعده وإن تعددتْ فشيخها أحمدُ، أو عددتَ العلماء فهو واسطة العقد المَنضَّدِ، أو خُضْتَ علم الكلام إلى (الغاياتِ) وجدتَ مَنْ بعده يتداولون العبارات. فكم من غائص في بحره قد التقط (الدررَ الفرائدِ)، وعاطلٍ نَحْرُهُ قد حَلّاه (بالجواهرِ واليواقيتِ والقلائدِ). و(سيرتُه) مشهورة. ولو لم يكن له من المؤلفات سوى البحرِ لكان كافياً في الدلالةِ على طُولِ باعِهِ وسعة اطِّلاعِهِ وبلوغه رُتْبَةَ الاجتهاد»[٢].

وقال أيضاً مُوَرِّياً بمصنفات جده:

قَـبَّـلْتُـهُ فـي فـيـهِ وهـو نـائـمٌ ... فـقـال قـومـوا طـالـبـوا بـالـحَـدِّ
قـلـت لـه أفـديـكَ إنّـي غـاصـبٌ ... ومـا عـلـى الـغـاصـب غـيـرُ الـردِّ
قـال نـعـم لـو كـنـت غـيـر نـائـم ... لـكـان غَـصْـبـاً يـا قـلـيـلَ الـرُّشْـدِ
قـلـت أفـي الـفـقـهِ قـرأتَ قـال لـي ... أمـا تـرى (الأزهـار) فـوق خَـدّي
قـلـت وهـذا (الـغـيـثُ) فـيـض أدْمُـعـي ... والـغـيـثُ لـلأزهـارِ مـعـنًـى يُـبْـدي
و(الـبـحـرُ) أيـضـاً فـي دموعـي حـاضـرٌ ... إنْ شـئـتَ أن تـقـرأهُ فـعـنـدي
فـقـال شَـوْقـي قـد غـدا بـذكـرِهِ ... لـيـس يَـجـيءُ فـي الـزمـان بَـعْـدي
لـي فـي هـواكَ (مِـلَـلٌ وَنِـحَـلٌ) ... (اشـرحُـهـا)[١] يـوم الـلـقـا بـوَجْـدي
(غَـدائِدٌ)[٢] فـي حُـبِّـكُـمْ (قَـلائِدٌ) ... فـي عُـنُـقـي نَـظَـمْـتُـهـا فـي عِـقْـدي
جـعـلـتُ تَـفْـويـضـي لـكـم (ريـاضَـةَ ... الأفْـهـام) مـن عـواذِلـي فـي قَـصْـدي
وَجْـهُـكَ (مـعـيـارُ الـعُـقـولِ) إنـه ... لِضَـعْـفِ عـقـلٍ فـاسـدٍ يُـبْـدي[٣]
وسـيـرتـي فـي حـبـكـم (جـواهـر) ... و(درر) شـهـدن لـي بـالـرشـد

---

(١) هو عبد الله ابن الإمام المتوكل يحيى شرف الدين بن شمس الدين ابن الإمام المهدي أحمدُ ابن يحيى بن المرتضى. وهو الذي اعتنى بنسخة الأصل التي اعتمدناها في تحقيق هذا الكتاب.

(٢) انظر مقدمة البحر الزخار ١/ ٥، مقدمة الأزهار ١/ ٦.

(٣) كذا ورد، ووزنه غير مستقيم، ولعلها (قد يبدي).

و(تــاجُ عــلمِ أدَبـي إكـليـلُهُـمْ)(١) كَـتْـمي هَـواكُـمْ عـن أُنـاسٍ لُدّ

وزاد عليها القاضي علي بن حسين المِسْوَري قوله:

وإنْ تَـزِد (فَـرائِدَ) الـدَّمْـعِ عـلى (قـلائـدٍ) فَـضُـمَّـهـا فـي الـعَـدّ

(وادْمَـغْ بـهـا الأوهـامَ) واعـلَم أنـهـا (أنـوارُ) سَـهْـلِ الأرضِ بـعـد الـنَّـجْـدِ

والـحـقُّ إنْ رُمْـتَ الـهُـدى (مـنـهـاجه) فـالـزَمْـهُ تـظـفـرْ بـالـمُـنـى والـمَـجْـدِ

وَرُضْ سَـوادَ الـعَـيْـنِ فـي (مُـكَـلَّلٍ) و(تُـحْـفَـةٍ) تـنـظـرُ زهـرَ الـوردِ

و(الـكـوكـبُ الـزاهـرُ) قـد حـلى لـنـا مـنـظـومـةً فـائـقـةً فـي الـسَّـرْدِ

وخُـذْ (يـواقـيـتـاً) بـهـا عـجـائـبٌ في حَضْرِ تـصـنـيـفِ الإمـام الـمَـهْـدي

واشـكـرْ لـمـن(أحـيـا الـقـلوبَ) إنـه أَزْدَفَ تـعـظـيـمـاً لَهُ بـالـحَـمْـدِ(٢)

وأذكر فيما يلي مؤلفات الإمام المهدي مصنفاً إياها على حسب العلوم التي تنتمي إليها. وقد بذلت جهداً كبيراً في استقصائها والتثبت من نسبتها إليه، معتمداً في ذلك على فهارس المخطوطات، ومصادر الترجمة، ومشاهداتي في رحلتي إلى اليمن، وغير ذلك:

مصنفاته في الفقه

١ - الأزهار في فقه الأئمة الأطهار:

هذا الكتاب هو عمدة المذهب الزيدي وأهل اليمن عموماً باتفاق علماء الزيدية ومؤرخيهم. ألفه الإمام المهدي في السجن بقصر صنعاء، وذكر ابن أبي الرجال وغيره في تأليفه قصة تدل على عمق الإيمان وشدة الكفاح، فهو من نوع أدب السجون، أو الثمرات التي ولدت بين جدرانها(٣). وأكمله الإمام المهدي في

(١) إشارة إلى كتاب التاج هذا وخلاصته اكليل التاج.

(٢) انظر الأبيات وسابقتها في حاشية البدر الطالع للشوكاني ١/ ١٢٣ - ١٢٤.

(٣) ذكر ابن أبي الرجال أن أصحاب الإمام علي بن صلاح الدين منعوا دخول الكتب وآلة الكتاب إلى الإمام المهدي في السجن، وخشي الإمام المهدي أن يغفل عن محفوظاته في الفقه، فألهمه الله - تعالى - اختصار الكتاب الذي كان قد جمعه في الفقه واستقصى فيه الخلاف وجميع ما صنفوه لمذهب الهادي في لفظ وجيز واضح المعنى. وكان كيفية=

سنتين، ثم اتبعه بشرح له سماه الغيث المدرار، وصنفه في السجن أيضاً. ومع أن كتاب الأزهار مَتْنٌ لم يتجاوز حجمه مجلداً متوسط الحجم.

وقد تناول كتاب الأزهار بالتقريظ جماعة من أجلة العلماء والمؤرخين كالشوكاني والمقبلي وابن أبي الرجال وغيرهم. وقد ذكرنا شيئاً مما قيل فيه آنفاً. وعُنِيَ بشرحه لفيف من أكابر فقهاء الزيدية، منهم أخته الدهماء بنت يحيى بن المرتضى، وشرحها في أربعة مجلدات، وسمته (الأنوار في شرح الأزهار)(١). ومنهم علي بن محمد النَّجْري - مرت ترجمته في تلاميذ الإمام المهدي - وسمى شرحه (الأنوار وجلاء الأثمار المنتزع من الغيث المدرار المفتح لكمائم الأزهار) وهو مشهور بشرح النجري على الأزهار(٢). ومنهم محمد بن أحمد بن عبد الباعث، وسمى شرحه (جلاء الأبصار)(٣). ومنهم علي بن محمد علي قمر من علماء القرن التاسع وسمى شرحه (عقود الأثمار في تلخيص مشكلات الأزهار)(٤). ومنه عبد الحميد بن أحمد المعافى المتوفى سنة (١٠٥٠هـ) وسمى شرحه (الأنهار المتدفقة في حدائق الأزهار)(٥). ومنهم أحمد بن محمد الشرفي

=جمعه أن يلقي على صاحبه السيد علي بن الهادي عبارته وهو يكتبها في أبواب المجلس المسمورة عليه، ومداده جص يأخذه من الجدار إلى سقف من مدر، ويكتب بعود، فإذا امتلأ الباب نقل الذي فيه جميعاً حتى صار عيناً ثم يمحوه ويكتب غيره، ويفعل ذلك حتى تم الكتاب وكمل محفوظاً غيباً غير مكتوب في كتاب قدر حولين كاملين ما وضع في كاغد حتى خرج السيد علي بن الهادي وهو متغيب له، فكتبه وسماه (الأزهار في فقه الأئمة الأطهار)، فاستحبه كل من رآه وانتشر انتشاراً واسعاً. انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٤.

(١) انظر البدر الطالع ٢/ ٣٢٠، أئمة اليمن ص٢٧٩، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٤.

(٢) منه نسخة في المتحف البريطاني برقم (٣٩٤٣). وانظر ملحق البدر الطالع ص١٧١، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٤.

(٣) انظر المصدر السابق، مقدمة عيون الأزهار ص٥.

(٤) منه نسخة مخطوطة سنة (٨٣٦هـ) بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠١٢). وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٤.

(٥) انظر المصدر السابق، ملحق البدر الطالع ص١١٣.

المتوفى سنة (١٠٥٥هـ) وسمى شرحه (ضياء الأبصار)[١]. ومنهم الحسن بن أحمد الجلال المتوفى سنة (١٠٨٤هـ) وسمى شرحه (ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار)[٢]. ومنهم العلامة الشوكاني في (السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار) وهو في أربعة مجلدات، وقد طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م بتحقيق الأساتذة قاسم غالب أحمد، ومحمود أمين النواوي، ومحمود إبراهيم زايد، وبسيوني رسلان. ولعل أسير شروح الأزهار وأشهرها شرح ابن مفتاح - مرت ترجمته في تلاميذ الإمام المهدي - وقد انتزعه من شرح الإمام المهدي (الغيث المدرار) وسماه (المنتزع المختار من الغيث المدرار المفتح لكمائم الأزهار)، وطبع في القاهرة سنة ١٣٥٧هـ، في أربعة مجلدات ضخمة، وقد تملكته واستوقفني ما كتبه وزير العدل اليمني الحالي بخط يده في كلمته التي صدر بها الكتاب في آخر طبعاته بتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٠م. فقد ذكر أن الوزارة قد تعاقدت على شراء كمية كبيرة من شرح الأزهار للإمام المهدي، لأنه المرجع الأساسي للقضاة فيما يصدرونه من أحكام وأهم مراجع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وذكر أن من مميزات هذا الكتاب على غيره شموله لآراء جميع المذاهب وأدلتها، خاصة فيما يتعلق منها بفروع المعاملات المدنية والجنائية والأحوال الشخصية والإجراءات القضائية.

وعلى كتاب الأزهار - غير عشرات الشروح التي ذكرت بعضها - حواش وتعليقات لا حصر لها. أشهرها حاشية أحمد بن قاسم النَّعْشي[٣]. وحاشية علي ابن عبد الله الرُّقَيمي[٤]، وحاشية عبد القادر بن حمزة التِّهامي[٥]، وحاشية مُطَهَّر بن علي النعمان بعنوان (روض الأزهار ولباب الأفكار)[٦].

---

(١) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٤.
(٢) منه نسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٩٦).
(٣) انظر مقدمة عيون الأزهار ص٥.
(٤) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٤.
(٥) منها نسخة في مكتبة الامبروزيانا برقم (١٤٣ مسلسل).
(٦) منها نسخة في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء برقم (١٠٣).

وبلغ من احتفال العلماء بكتاب الأزهار أن نظمه بعضهم شعراً، كأحمد بن علي الحَكَمي، وعلي بن علي السَّوادي[١]. ومن عجيب ما قرأته في ترجمة الشيخ صالح بن داود الآنسي الحَذَقي اليمني أنه كان يُمْلي شرحَ الأزهار للإمام المهدي من حفظِه[٢]. وألفت كتب مستقلة في شرح مقدمة الأزهار، وكتب في حل رموزه، وكتب في تخريج أحاديثه التي احتج بها الإمام المهدي. ونسخ الأزهار وشروحه وحواشيه الخطية لا يمكن حصرها، ولا تكاد تخلو منها مكتبة في بلاد اليمن[٣].

وقد سلك الإمام المهدي مسلك الاختصار في كتابه الأزهار تاركاً التفاصيل والتعليلات والمناقشات والردود لشرحه الغيث المدرار، ورمز فيه لأسماء العلماء والمذاهب والطوائف كما فعل في كتابه هذا الذي نحققه، وكما هو دَأْبُهُ في أكثر كتبه.

وهذا نموذج من نصوصه في الكتاب: «فصل: التقليدُ في المسائل الفرعية العَمَليَّةِ الظنية والقطعية جائز لغير المجتهد لا لَهُ، ولو وَقَفَ على نَصِّ اعْلَمَ منهُ، ولا في عَمَلِيٍّ يَتَرَتَّبُ على عِلْمِيٍّ كالْمُوالاةِ والمُعَاداةِ»[٤].

٢ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار:

هو أعظم كتب الإمام المهدي، بل لم يؤلف في بلاد اليمن مثله. واشتمل على غير الفقه من الاعتقادات الدينية، واللطائف الكلامية، والقواعد الأصولية، والسيرة النبوية، والمسائل الفرضية، والمحرمات القلبية، مع الأدلة العقلية، والحجج القطعية، والأمارات الظنية من الآيات الحكيمة، والآثار النبوية، والإجماعات المروية، والقياسات المعنوية والشبهية، وغير ذلك من أوجه

---

(١) انظر مقدمة عيون الأزهار ص٥.

(٢) انظر ملحق البدر الطالع ص١٠٣، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص١٢٧.

(٣) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٤ - ٥٨٦.

(٤) عيون الأزهار ص٧.

الدلالات. وكان الإمام المهدي قد سماه (الأحكام في فقه أئمة الإسلام) ثم اشتهر باسم البحر الزخار.

وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب وشرحه العشرات منهم منذ تأليفه إلى وقتنا هذا. أما حواشيه وتعاليقه فقد بلغت المئات ولا يمكن حصرها لكثرتها. ومن أشهر شروحه شرح العلامة صالح بن مهدي المقبلي المتوفى سنة ١١٠٨هـ، وسماه (المنار في المختار من البحر الزخار)[١]. وشرح يحيى بن أحمد مرغم تلميذ الإمام المهدي - مرت ترجمته - وقد توفي قبل إتمامه، فأتمه بعده الإمام المطهر محمد ابن سليمان الحمزي[٢]. وشرح العلامة علي بن أحمد بن القاسم المتوفى سنة (١١٢١هـ)[٣]. وشرح محمد بن حسن المِقْرائي[٤]. وشرح محمد بن عز الدين المفتي[٥]. وشرح الحسين بن يحيى حَنَش[٦]. ومن مختصراته المهمة (الأثمار) للإمام المتوكل حفيد الإمام المهدي[٧]. واهتم بعضهم بتخريج أحاديثه كالعلامة الكبير محمد بن يحيى بَهْران في كتابه المسمى (جواهر الأخبار في تخريج أحاديث البحر الزخار)[٨]. واهتم آخرون بشرح خطبته، وآخرون بحل رموزه والترجمة لرجاله. وتناوله آخرون من جهة اللغة والتصريف[٩].

وقد طبع البحر الزخار لأول مرة في مصر سنة (١٩٤٧م) بأمر الإمام المتوكل على الله يحيى حميد الدين مع تخريج أحاديثه ليحيى بَهْران. وكنت قد طالعت هذا الكتاب العظيم في طبعته المذكورة سنة (١٩٨١م) وأفدت منه، وذلك قبل أن أصحب الإمام المهدي وأعرفه في هذه الرسالة.

---

(١) منه نسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٨٠٦).
(٢) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (٣٩٢ فقه).
(٣) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٦.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.
(٧) انظر البدر الطالع ١/٢٧٨.
(٨) وهو مطبوع مع البحر الزخار.
(٩) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٢٢٣.

وقد رمز الإمام المهدي في البحر لأسماء العلماء وأصحاب المذاهب كما هي عادته في أكثر كتبه، وبيَّنَ رموزه في أول الكتاب. وهذا نموذج من مناقشاته فيه: «مسألة: ولا يجوز خلو الزمان من مجتهد، إذْ هو فرض، فلا يصح اطباق الأمة على الإخلالِ به. وقد قال - ﷺ -: لا تجتمعُ أمَّتِي على ضَلَالةٍ. قلت: وقول أصحابنا: ولا يجوز من الله إخلاءُ الزمان ممن يَصْلُحُ للإمامة، وإنَّ الاجتهادَ شرطٌ فيها، يقتضي ذلك. ي[1]. وابن الحاجب. وغيرهما: يجوز، لقوله - ﷺ - : إن الله لا يرفعُ العلمَ انْتِزاعاً ينتزعُه، لكن يَقْبِضُ العلماءَ، حتى إذا لم يَبْقَ في الدنيا عالماً اتخذ الناس رؤساء جهلاء فَسُئلِوا فأفْتَوْا بغير علم فضلّوا وأضلّوا. قلنا: مبنيٌّ على الجَبْرِ. سَلَّمْنا فمعارَضٌ بقوله - ﷺ -: لا تزالُ طائفةٌ من أمَّتِي على الحقِّ ظاهرينَ حتى يأتِيَ وعدُ الله. ونحوه. وهذا أرجحُ، لموافقتِه العدلَ والحكمةَ، فثبتَ ما قُلْنا[2].

٣ - الزنين:

نقل عنه الإمامُ المهديُّ نفسُه في شرح الأزهار، ورمز له فيه بـ «زن». وذكره حفيده عبد الله بن شرف الدين بقوله في مدح مصنفات جده: «مهما باشرت علم الفقه وجدت الجم الغفير يغترفون من بحره، وينتجعون من غيثه وزنينه». ولم أقف على نسخة منه[3].

٤ - الغيث المدرار المفتح لكمائم الأزهار:

هو شرح الإمام المهدي لكتابه الأزهار المتقدم، وكان قد شرع بتأليفه في السجن. ومنه أخذ ابن مفتاح شرحه المشهور وسماه (المنتزع المختار من الغيث المدرار)[4].

---

(١) رمز الإمام يحيى بن حمزة الحسيني المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

(٢) البحر الزخار ١/ ٤ - ٥.

(٣) انظر شرح الأزهار للإمام المهدي ١/ ٥٦، مقدمة البحر الزخار ١/ ٥.

(٤) منه عدة نسخ بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء برقم (٤٠٣) وما بعدها. وانظر فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦، البدر الطالع ١/ ١٢٣.

٥ - القمر النوار في الرد على المرخِّصين في الملاهي والمِزْمار:

في بعض المصادر (الأمزار). وهي رسالة في تحريم الموسيقى والغناء، ذكرها الشوكاني[(١)] والواسعي[(٢)] وغيرها. وتوجد منها نسخ خطية عديدة في اليمن وخارجه[(٣)].

في أصول الفقه

٦ - فائقة الأصول في ضبط معاني جوهرة الأصول:

منظومة أنشأها في أوان صباه كما ذكر ابنه في سيرته[(٤)] اختصر فيها جوهرة الشيخ أحمد الرصاص. ذكرها العلامة الواسعي[(٥)] والمؤرخ محمد زبارة[(٦)].

٧ - الفصول في معاني جوهرة الأصول:

قد يكون هذا نفس الكتاب السابق، وقد يكون شرحاً لمنظومته السابقة، أو لجوهرة الشيخ أحمد الرصاص. وهذا ما يشير إليه كلام الشوكاني[(٧)].

٨ - مسائل الإجماع:

رسالة ذكر فيها خمس عشرة مسألة من المسائل التي أجمع عليها الأئمة الفقهاء. ولم يذكرها أحد من المؤرخين[(٨)].

---

(١) في البدر الطالع ١/ ١٢٣.
(٢) في فرجة الهموم ص١٩٨.
(٣) منها واحدة في مكتبة الجامع الكبير الغربية برقم (٧٥)، ونسخة في الشرقية برقم (١٨ مجاميع)، ونسخة في مكتبة الامبروزيونا بإيطاليا برقم (٣٩٩).
(٤) كنز الحكماء ٥٨/ب.
(٥) في فرجة الهموم ص١٩٨.
(٦) في أئمة اليمن ص٣١٦.
(٧) البدر الطالع ١/ ١٢٣. وذكر الحبشي هذا الكتاب باسم (قانون الوصول إلى ضبط معاني جوهرة الأصول). تاريخ الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩١.
(٨) وجدت نسخة خطية منها في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم (١٢٣ مجاميع).

٩ - المستجاد في شرح كتاب الانتقاد:

هو شرحه لكتابه الانتقاد للآيات المعتبرة في الاجتهاد الآتي. ذكره المؤرخ زبارة وغيره[١].

١٠ - معيار العقول في علم الأصول:

من أهم الكتب المعتمدة عند الزيدية في أصول الفقه وقد رتبه على مقدمة وأحد عشر باباً: باب الأوامر، باب العموم والخصوص، باب المجمل والمعين، باب الناسخ والمنسوخ، باب الأخبار، باب الأفعال، باب الإجماع، باب القياس، باب الاجتهاد، باب الحظر والإباحة، باب في ذكر لواحق في هذا الفن. ذكره أكثر مترجمي الإمام المهدي[٢]. ونسخه الخطية كثيراً جداً[٣].

١١ - منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول:

هو شرح لكتابه (معيار العقول) السابق. وفي بعض المصادر ذكر اسمه (منهاج الوصول إلى تحقيق كتاب معيار العقول). ذكره الشوكاني والواسعي وزبارة وغيرهم[٤]. وتوجد منه عدة نسخ خطية[٥].

١٢ - الانتقاد للآيات المعتبرة في الاجتهاد:

ذكره العلامة الواسعي والمؤرخ محمد زبارة[٦]. ويوجد مستقلًا في نسخ

---

(١) انظر أئمة اليمن ص٣١٥، فرجة الهموم ص١٩٨. ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة المتحف البريطاني ضمن مجموع برقم (٣٩٣٧).
(٢) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.
(٣) منها خمس نسخ في مكتبة الجامع الشرقية برقم (١٤٦٢) وما بعدها، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، ونسخة في المكتبة الغربية برقم (٩٥ أصول).
(٤) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.
(٥) منها خمس نسخ في الشرقية برقم (١٤٦٣) وما بعدها، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، ونسخة في الغربية برقم (٩٥ أصول).
(٦) انظر فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٥.

خطية[١] كما يوجد مضمناً لمقدمة البحر الزخار المشتملة على مجموعة رسائل في مستلزمات الاجتهاد، وهي في غاية النفاسة، وقد ألفت في شرحها كتب عديدة[٢].
وقد شرحه الإمام المهدي بالمستجاد السابق ذكره.

١٣ - نَيِّرَةُ الفصول في ضبط جوهرة الأصول:

ذكره الحبشي وحدَه[٣]. وأظنه نفس منظومته المسماة (فائقة الأصول)، وقد تقدمت.

في الفرائض

١٤ - الفائض في علم الفرائض:

ذكره بهذا الاسم الشوكاني[٤]. وسماه العلامة الواسعي (القاموس الفائض في علم الفرائض)[٥]. وذكر المؤرخ زبارة الاسمين على أنهما لكتابين مختلفين[٦]، والظاهر أنهما واحد[٧]. وقد شرحه العلامة أحمد بن محمد قاطن اليمني المتوفى سنة (١١٩٩هـ)[٨].

---

(١) منها أربع نسخ في المكتبة الشرقية برقم (٥٨٩) وما بعدها.
(٢) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩٣.
(٣) في مصادر الفكر العربي الإسلامي ص٥٩٤.
(٤) البدر الطالع ١/ ١٢٣.
(٥) فرجة الهموم ص١٩٨.
(٦) أئمة اليمن ص٣١٥. [الأول متن، والثاني شرح له]
(٧) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩١. ومنه نسخة خطية كتبت سنة (٨٣٣هـ) في حياة الإمام المهدي بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٤).
(٨) انظر نشر العرف لمحمد زبارة ١/ ٢٧٥، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٢٦٦، ٥٩١.

في علم الكلام وأصول الدين

١٥ - التحقيق في الإكفار والتفسيق:

لم يذكره أحد من مترجمي الإمام المهدي فيما اطلعت عليه. وتوجد منه عدة نسخ خطية[1].

وهو مضمن في كتاب (القلائد في تصحيح العقائد) المشتمل على ستة كتب هو أحدها. وقد طبع ضمن (البحر الزخار) في المجلد الأول مجلد الديباجة أو المقدمة. ماكرم

١٦ - دامغ الأوهام بشرح رياضة الأفهام:

شرح فيه كتابه (رياضة الأفهام) الآتي ذكره. ذكره الشوكاني وزبارة وغيرهما[2]. وتوجد منه عشرات النسخ[3].

١٧ - الدرر الفرائد في شرح كتاب القلائد:

شرح فيه كتاب (القلائد في تصحيح العقائد) الآتي ذكره. وأورده الشوكاني والواسعي وزبارة وغيرهم[4]. ونسخه الخطية كثيرة جداً[5].

١٨ - رياضة الأفهام في لطيف الكلام:

قسمه على أبواب: باب الجواهر، باب الأعراض، باب الألوان، باب الطعوم والروائح، باب الحرارة والبرودة، باب الأصوات، باب الألم واللذة، باب الرطوبة واليبوسة، باب الأكوان، باب التأليف، باب الحركة والإرادة، باب

---

(١) منها نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٥٨٧)، ونسختان في مكتبة المتحف البريطاني الأولى كتبت سنة (٨٣٣هـ) في حياة المصنف برقم (٣٩٤٣)، والثانية برقم (٣٩٨٩).

(٢) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، أئمة اليمن ص١٦.

(٣) منها أربع نسخ بمكتبة الجامع الشرقية برقم (٥٧٢) وما بعدها. وخمس نسخ في الغربية أرقامها (١٠٠، ٣٠١، ٢٢١، ١٧، ١٨ علم الكلام).

(٤) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٥.

(٥) منها مجموعة في المكتبة الشرقية برقم (٥٧٨) وما بعدها، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٥٦)، وخمس نسخ في المكتبة الغربية أرقامها (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢٢، ٢٣٦، علم الكلام).

الشهوة، باب الإدراك، باب الندم، باب اللطافة، باب مسائل الخلاف والوفاق، باب العلل وسائر المؤثرات، باب الجدال في مسائل علم الكلام، باب الحدود[١].

١٩ - غايات الأفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار:

ذكره حفيده عبد الله ابن الإمام المتوكل، والعلامة الواسعي، والمؤرخ محمد زبارة مستقلاً[٢]. وذكره بعضهم على أنه اسم لمجموعة كتب ورسائل للإمام المهدي[٣]. وفي عنوانه ما يشير إلى أنه شرح لبعض ما تضمنه البحر الزخار من العقائد. وقد يرجح هذا أن النسخة الموجودة منه في المكتبة الشرقية بصنعاء تضم ثلاثة كتب كلها في علم الكلام، وهي كتاب الإمامة، كتاب النبوات، كتاب الوعد والوعيد[٤].

٢٠ - غرر الفوائد:

ذكره المؤرخ زبارة[٥]. وهو شرح لكتابه (نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد) الآتي ذكره. ومنه نسختان في صنعاء[٦].

٢١ - القلائد في تصحيح العقائد:

مختصر لخص فيه جميع أقوال أهل المذاهب الإسلامية، ورتبه على خمسة كتب: كتاب التوحيد، كتاب العدل، كتاب النبوات، كتاب الوعد والوعيد، كتاب الإمامة. وقد شرحه بكتابه (الدرر الفرائد) السابق الذكر. وقد ذكره الشوكاني

---

(١) انظر البدر الطالع ١٢٣/١، أئمة اليمن ص٣١٥، فرجة الهموم ص١٩٨. ومن نسخه الخطية نسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، ونسخة في مكتبة الجامع الغربية برقم (٦٠ علم الكلام)، وست نسخ في الشرقية برقم (٢٠٥٥) وما بعدها.

(٢) انظر مقدمة الأزهار ٦/١، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٣) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩٠.

(٤) نسخة الشرقية الخطية برقم (٢٤٠٠).

(٥) في أئمة اليمن ص٣١٥.

(٦) إحداهما في المكتبة الغربية بالجامع الكبير برقم (٤٦ كلام)، والأخرى في الشرقية برقم (٧٤٤).

والواسعي ومحمد زبارة[١]. ومنه عدة نسخ خطية[٢].

٢٢ - الملل والنحل:

من أعظم الكتب المؤلفة في الفرق الكلامية، قسمه إلى ثلاثة أبواب رئيسية: الباب الأول في الفرق الكفرية، والثاني في الفرق الإسلامية، والثالث في ذكر المعتزلة والروافض والخوارج والمُجبِرَة. وشرحه بكتابه (المُنْيَةِ والأمل) الآتي. وقد ذكره أكثر مترجميه[٣]. ومنه عدة نسخ خطية[٤]..

٢٣ - المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل:

هو شرح لكتابه السابق، وقد ورد ذكره في أكثر مصادر ترجمته[٥]، وفي بعضها أنه مما طبع بأمر الإمام المتوكل يحيى حميد الدين. ولعل المراد الجزء الخاص بذكر المعتزلة فإنه مطبوع متداول باسم (طبقات المعتزلة) وسيأتي ذكره في كتب التاريخ. ونسخ المنية الخطية كثيرة جداً[٦].

٢٤ - نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد:

ذكره الشوكاني وغيره[٧]. ومنه نسخة خطية واحدة فيما اطلعت عليه[٨]. وقد شرحه الإمام المهدي بكتابه (غرر الفوائد) السابق ذكره.

---

(١) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٥.

(٢) منها نسخة في الشرقية برقم (٥٨٤)، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، وثالثة في المكتبة الخاصة بالسيد عبد الله محمد الحبشي مخطوطة سنة (١٠٣٨). انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩٢.

(٣) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٥.

(٤) منها ثلاث في مكتبة الجامع الشرقية برقم (٦٤٩) وما بعدها، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١) مكتوبة سنة (٨٥٣هـ).

(٥) انظر المصادر المذكورة في توثيق كتابه السابق.

(٦) منها نسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٢٧٧٢)، وخمس نسخ في مكتبة الجامع الشرقية أرقامها (١١، ٤٥، ٤٦، ١١٥، ٥٨٢ علم الكلام).

(٧) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٥.

(٨) في مكتبة الجامع الكبير الشرقية (الكتب المصادرة). انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩٤.

في المنطق

٢٥ - القسطاس المستقيم في الحد والبرهان القويم:

ذكره الشوكاني والواسعي ومحمد زبارة وغيرهم[١]. واطلعت على نسختين منه في صنعاء[٢].

في الحديث

٢٦ - الأنوار في صحيح الآثار الناصَّةِ على مسائل الأزهار[٣]:

خرج فيه الأحاديث والآثار التي احتج بها في كتابه (الأزهار). وقد ألفه في السجن أيضاً. وذكره أكثر المترجمين[٤]، واطلعت على نسخة منه في صنعاء[٥].

٢٧ - توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار:

ذكر في مقدمة البحر الزخار، وذكر أنه في مصطلح الحديث، وأنه قد طبع بأمر الإمام المتوكل يحيى حميد الدين[٦]. ولم أقف على ذكر له في كتب التراجم، ولا في فهارس المخطوطات.

٢٨ - عماد الإسلام في شرح أحاديث كتاب الأحكام المتضمن لفقه أئمة الإسلام:

شرح فيه أحاديث البحر الزخار، وقد ذكرت سابقاً أنه كان قد سماه (الأحكام

(١) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٢) في مكتبة الجامع الشرقية، إحداهما ضمن المجموع الذي فيه كتاب (المكلل بفرائد معاني المفصل للإمام المهدي برقم (١٧٦٧)، والأخرى ضمن المجموع الذي فيه كتاب (اكليل التاج) له أيضاً برقم (٥١ مجاميع).

(٣) ذكره الحبشي في مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن باسم (الأنوار في محاسن الآثار الناصة على حل مسائل الأزهار).

(٤) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٥) في مكتبة الجامع الشرقية برقم (٢٠١٦).

(٦) انظر مقدمة البحر الزخار ١/ ٤.

في فقه أئمة الإسلام). وقد ذكر المؤرخ زبارة أنه شرع في هذا الشرح، ولم يذكر هل أتمه أم لا؟[١]. وتوجد منه نسخة خطية واحدة فيما أعلم[٢].

في التاريخ والسير

٢٩ - تحفة الأكياس بسيرة آل أمية والعباس:

ورد اسمه على بعض النسخ (تحفة الأكياس في شرح تعيين خلفاء آل أمية وبني العباس). ذكره العلامة الواسعي والمؤرخ زبارة[٣]. وتوجد منه عدة نسخ خطية[٤].

٣٠ - تزيين المجالس بذكر التحف النفائس في مكنون حسان العرائس:

هناك اختلاف يسير في ضبط اسم هذا الكتاب، والمشهور ما أثبته. وهو في ذكر الصالحين وابتداء الخلق[٥]. ومنه عدة نسخ خطية في اليمن وخارجها[٦].

٣١ - الجواهر والدرر في سيرة سيد البشر، وأصحابه العشرة الغرر، وعترته المنتخبين الزهر:

رتبه على ثمانية فصول: الأول في نسبه - ﷺ - والثاني في أولاده - ﷺ - والثالث في أخلاقه - ﷺ - والرابع في تفصيل الحوادث المتعلقة به - ﷺ - والخامس في ذكر العشرة المشهورين من أصحابه - ﷺ - والسادس في تعداد الأئمة

---

(١) انظر أئمة اليمن ص٣١٥.

(٢) في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٧).

(٣) انظر فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٤) منها نسختان في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٨٩، ٣٩٩٠) وثالثة في مكتبة الامبروزيانا بإيطاليا برقم (٥٩).

(٥) انظر فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٧.

(٦) منها نسختان في المكتبة الشرقية بصنعاء برقم (٢٠٥٧، ٢٠٥٨)، ونسختان في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٨٩، ٣٨٩٠).

الزيدية، والسابع في الدعاة الذين ليسوا بأئمة، والثامن في تعيين خلفاء الدولة الأموية والدولة العباسية. وقد ذكره أكثر المترجمين[١]، ومنه عدة نسخ مخطوطة[٢].

٣٢ - الدرر المنيرة في الغريب من فقه السيرة:

كذا ذكره العلامة الواسعي[٣]، وعنوان نسخته الخطية (الدرة المنيرة)[٤].

٣٣ - الدرة المضية في شرح السيرة النبوية:

لم يذكره من المترجمين غير الحبشي[٥]، وذكر منه عدة نسخ خطية[٦].

٣٤ - ذكر الأمجاد من الآباء والأجداد:

رسالة صغيرة ذكرها الحبشي[٧]، وذكر لها ثلاث نسخ خطية[٨].

٣٥ - الروضة النضيرة شرح الدرر المنيرة:

شرح لكتابه (الدرر المنيرة في الغريب من فقه السيرة) السابق ذكره. ذكره العلامة الواسعي[٩]، ومنه نسخة خطية واحدة[١٠].

---

(١) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٢) منها نسخة في مكتبة الجامع الشرقية برقم (٢٠٥٥)، ونسخة في المكتبة المركزية التابعة لجامعة الملك عبد العزيز بجدة برقم (١٤٣ عام)، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١).

(٣) انظر فرجة الهموم ص١٩٨.

(٤) هي نسخة مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٤).

(٥) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٩.

(٦) منها نسختان بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١، ٣٩٨٩)، ونسخة في مكتبة الامبروزيونا برقم (٥٩) ضمن مجموع.

(٧) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٩.

(٨) اثنتان في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١، ٣٩٨٩) وثالثة في مكتبة الامبروزيانا برقم (٥٩) ضمن مجموع.

(٩) في فرجة الهموم ص١٩٨.

(١٠) في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٧).

٣٦ - سلوة الأولياء بمعرفة سيرة الأنبياء:

ذكره الواسعي أيضاً[١]، ومنه عدة نسخ خطية[٢].

٣٧ - سيرة أمير المؤمنين:

لعله في سيرة الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولم يذكره أحد من المترجمين. ومنه نسخة خطية واحدة لم أتمكن من الاطلاع عليها لمعرفة موضوع الكتاب[٣].

٣٨ - ضياء القمر في شرح سيرة العترة الزُّهر:

ذكره الحبشي[٤]، وذكر منه عدة نسخ خطية[٥].

٣٩ - طبقات المعتزلة:

هو باب ذكر المعتزلة من كتابه (المنية والأمل) السابق ذكره، استَلَّهُ المستشرق الإنجليزي توماس آرنولد ونشره ضمن مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد سنة ١٣١٦هـ - ١٩٠٢م. ثم طبع مرة ثانية بتحقيق المستشرقة الألمانية سوزانة بالتعاون مع دوفالد فيلتسر بفيسبادن سنة ١٩٦١م (سلسلة المكتبة الإسلامية رقم ٢١) ثم طبع ثالثة بعنوان (فرق وطبقات المعتزلة) بتحقيق الدكتور سامي النشار والأستاذ فيصل بديرعون، وصدر عن منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧٢م.

٤٠ - عجائب الملكوت:

اعتمد فيه على ما ذكره الرواة والقُصّاص عن خلق السماوات والأرض

---

(١) في فرجة الهموم ص١٩٨.

(٢) منها نسختان بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٨٩).

(٣) في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة برقم (٦٧٦ تاريخ).

(٤) في مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩٠.

(٥) منها اثنتان بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٢٧٧١، ٣٧٨٩) وثالثة بمكتبة الامبروزيانا برقم (٥٩) ضمن مجموع.

والجبال وغيرها. ورجع فيه إلى كتاب (مبتدأ الخلق) للكسائي، ورتبه على تسعة أبواب: الأول في بيان ما ابتدىء بخلقه من العالم السفلي، والثاني في ذكر خلق الأرضين والسماوات، والثالث في ذكر السماوات السبع، والرابع في ذكر النجوم، والخامس في ذكر العالم السفلي، والسادس في ذكر شكل الأرض، والسابع في ذكر الجبال، والثامن في ذكر البحار، والتاسع في ذكر السحاب.

وقد ذكره من المؤرخين العلامة الواسعي[١]، ومنه نسخ خطية عديدة[٢].

٤١ - يواقيت السير في شرح كتاب الجواهر والدرر:

شرح فيه كتابه (الجواهر) السابق ذكره، وقد أشار إليه مترجموه[٣]، ومنه عدة نسخ خطية[٤].

في الزهد والتصوف

٤٢ - تكملة الأحكام والتصفية عن بواطن الآثام:

ألفه في قلعة أبي زيد. وعليه شروح عدة، منها شرح المصنف الآتي ذكره، وشرح لصلاح بن عبد الخالق بن يحيى جحاف المتوفى سنة (١٠٥٣هـ) سماه (نهاية الأفهام لمعاني كتاب تكملة الأحكام)[٥]. وشرح لعلي بن زيد الشاطبي المتوفى سنة (٨٨٢هـ) سماه (الحواشي المكملة لأحاديث التكملة)[٦]. وشرح للعلامة

(١) في فرجة الهموم ص١٩٨.

(٢) منها اثنتان في المكتبة الشرقية برقم (٥٤، ٧٢ مجاميع)، وثالثة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١)، ورابعة بمكتبة الامبروزيانا برقم (٩٨).

(٣) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، أئمة اليمن ص٣١٦، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩٤.

(٤) منها نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٢١١٦)، وأخرى في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١)، وثالثة في الامبروزيانا برقم (٢٥٩).

(٥) منه نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٢٠٦ تصوف).

(٦) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٢٨٢.

الحسن بن أحمد الجلال[١]. وقد ذكر كتاب الإمام المهدي جمع ممن عرضوا لذكر ترجمته[٢]، ومنه نسخ عديدة[٣].

٤٣ - ثمرات الأكمام شرح تكملة الأحكام:

هو شرحه لكتابه السابق، ولم يذكره مترجموه[٤].

٤٤ - حياة القلوب في إحياء عبادة علام الغيوب:

ذكره الواسعي ومحمد زبارة[٥]. ومنه عدة نسخ[٦].

٤٥ - حياة القلوب الغافلة:

لم يذكره غير الواسعي[٧]. ولم أقف على نسخة منه.

٤٦ - الرسالة الناصحة للمتذكر والفاضحة للمستهتر:

ذكرها العلامة الواسعي والمؤرخ زبارة[٨]. وذكر الحبشي نسخة خطية منها[٩].

٤٧ - شفاء الأسقام:

شرح لكتابه (تكملة الأحكام) السابق ذكره. ولم يذكره مترجموه[١٠].

---

(١) المصدر السابق ص٥٨٧.

(٢) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٣) منها ثلاث نسخ في المكتبة الشرقية أرقامها (٤٧٠، ٧٥، ٧٦ تصوف).

(٤) منه نسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٧).

(٥) انظر فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٦) منها نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٢٠٤٧)، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٨٥١).

(٧) في فرجة الهموم ص١٩٨. وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٨.

(٨) انظر فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

(٩) في الامبروزيانا بميلانو برقم (١٤٣ج). وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٩.

(١٠) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير الشرقية برقم (٥٦ تصوف).

في الأدب

٤٨ - شرح مقامات الحريري:

ذكر ابنه الحسن في سيرته أنه ألفه في أول شبابه وذهب يوم (معبر)[١]، ولم يذكره غيره.

في النحو

٤٩ - إكليل التاج وجوهره الوهاج:

كنت أظن قبل سفري إلى اليمن أن هذا الكتاب شرح لكتاب التاج الذي عنيت بتحقيقه في هذه الرسالة، وكان ذلك من جملة دواعي سفري، لكني حين اطلعت عليه وجدته مختصراً لكتاب التاج. وهو في (٢٩) ورقة من الحجم الصغير[٢]. وكتب على ورقة العنوان منه اسم الكتاب واسم مؤلفه الإمام المهدي، وأبيات ثلاثة من الشعر هي:

التاج نَحْوُ النحو فاجعل خَوْضَهُ شُغْلًا لقلبك بكرةً وأصيلا
لكنْ سفينةُ من يريد عبورَه بعزيمة أن ينقلَ الإكليلا
فيصيبَ ما يرجوه من تحقيقِه ويصيرَ في دَيْجورِهِ قِنْديلا

والحق أن قائل هذه الأبيات قد بالغ كثيراً في بيان قيمة الإكليل ومنزلته من التاج، إذْ لا يعدو كونه مختصراً فيه تقريرات لرؤوس المسائل المذكورة في التاج خالية عن التعليل وذكر الخلاف والوجوه النحوية فضلًا عن إغفاله للمهم من مسائل التاج. والخلاصة أن هذا الكتاب لا يفيد ولا يساعد على فهم التاج ولا يستحق كبير

(١) انظر كنز الحكماء ٥٨/أ.

(٢) في النسخة التي طالعتها، وهي من مخطوطات المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموع برقم (٥١)، ويبدأ من الورقة ١٤٦، وينتهي بالورقة ١٧٥. ويسبقه في المجموع كتاب (القسطاس المستقيم) في المنطق للإمام المهدي نفسه. وقد ذكر الكتاب الإمام الشوكاني في البدر الطالع ١/ ١٢٣، والواسعي في فرجة الهموم ص١٩٨، ومحمد زبارة في أئمة اليمن ص٣١٦.

اهتمام. وكنت أولًا قد نقلت نماذج منه وأثبتها في حواشي هذا الكتاب ثم رأيت أن ذلك سيثقل كاهل هذا الكتاب بالحواشي أكثر مما هي مثقلة به فصرفت همتي عن ذلك.

وقال الإمام المهدي في خطبته: «باسمك اللهم وبحمدك نستنزل سَنِيَّ المطالب، ونستمطِرُ هَنِيَّ المواهب. وبالصلاة على أنبيائك وأوليائك نسترزق المزيد من آلائك، ونخص سيدنا محمداً وآله بأفضلها، ونستشفع بهم المنة بأكملها، وبعد: فإن من أكمل النعم وأشرف المواهبِ والقِسمَ ما ألهمنا الله إليه ويسَّرَهُ، وبعثنا عليه وقدَّرَهُ من جمع شذور ذهبية ولآل كوكبية، أحاطت بأصول مسائل علوم العربية، أرجو من الله أن يعظم بها الانتفاع، ويكمل بنقلها التحقيق والاطلاع، ويكتبها لنا أثراً صالحاً يصير ميزاننا بها عنده راجحاً. فهو مولى تبلُّغِ الآمال، الموفق لصالح الأعمال»(١).

وقد كتبت النسخة التي طالعتها سنة (٨٣٢)، أي بعد أقدم نسخ هذا الكتاب بعام واحد.

٥٠ - تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب:

هو كتابنا هذا الذي نقدمه محققاً في هذه الرسالة، وسيأتي الكلام عليه مفصلًا في الباب الثاني.

٥١ - الشافية في كشف معاني الكافية:

هو شرح الإمام المهدي لكافية ابن الحاجب. وقد ذكره مترجمو الإمام المهدي ضمن كتبه النحوية(٢)، وذكره الإمام المهدي نفسه في خطبة كتابه المكلل كما سيأتي. ولكنه ذهب كراريس قبل أن يجلد كما ذكر ابنه في سيرته. ولم أعثر على نسخة منه.

---

(١) إكليل التاج وجوهره الوهاج ورقة ١٤٧/أ.

(٢) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٨٩، الاعلام ١/ ٢٦٩.

٥٢ - الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر:

هو شرح الإمام المهدي للمقدمة المعروفة بالمُحْسِبَةِ لطاهر بن بابشاذ. وهو أول كتبه النحوية وغير النحوية، حيث ألفه قبل أن تنتهي سِنُّهُ إلى العشرين سنة كما تقدم فيما نقلته عن سيرته لابنه الحسن. وقد ذكر ابنه أيضاً أنه قد جمع فيه نحواً كثيراً وعلماً غزيراً. وقد كثرت الإشارة إلى هذا الكتاب ونقلت نصوص منه في حواشي نُسْخَتَي الأصل، «ت» من هذا الكتاب الذي نحققه، وقد نقلت بعضاً منها أثناء التعليقات، وقد تكرر قول العلامة عبد الله بن شرف الدين، وهو ابن حفيد الإمام المهدي والذي تولى خدمة نسخة الأصل من كتاب التاج وتصحيحها. تكرر قوله إن الكوكب الزاهر هو أمُّ هذا الكتاب. فهو على هذا موسوعة كبيرة، لكن الغريب أني لم أعثر على نسخة من هذا الكتاب مع جدِّي في ذلك أثناء وجودي في اليمن وحرصي عليه مع أن جميع مصادر ترجمة الإمام المهدي قد ذكرته وأثنيت عليه[١]. وقد ذكره الإمام المهدي نفسه في خطبة المكلل كما سيأتي. وأثبت ابنه في سيرته خطبة كتاب الكوكب هذا باعتبارها أول خطبة ابتدعها، وذلك في الباب الذي عقده لذكر خطبه قال: أول خطبة ابتدعها خطبة الكوكب في النحو، في الحث على التحقيق في كل فن دخل فيه الطالب، ابتدعها في أوان شبابه قال فيها: «على الله أثني جزيل الثناء، وأدعوه وهو سميع الدعاء أن يُوْزِعَنَا شكر نعمته التي من أجلِّها علمُ الإعراب، المنسوج على منواله أجل خطاب. فعوارفه إذْ ذاك عِرفانُ مبانيهِ، وإنْهال الناهل مَعينُ معانيه. فمن فسَّر ولمَّا يرتضعْ منه خَلَفاً، جدير بأن يكون تفسيره تقوُّلًا وخُلْفاً، ويتقلَّدَ قلائد السبب، إذ رام المسبَّبَ من غير سبب. وكما جعلني من صميم أنصاره أسأله أن يلحقني بجوار أبحاره وأغواره. وعلى نبيِّ الحرمين المبعوث إلى الثقلين أفضل الصلوات وأزكاها، وأيمن البركات وأنماها، وعلى عترته خير العتر القادة الأصفياء الزهر، ولصحبه الذين أحيوا سننه وشادوا شرعته أدعو الله - تعالى - بالرضا، ولتابعيهم في السبيل المرتضى»[٢].

---

(١) انظر منها البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٥. ايضاح المكنون ٢/٢٩٣، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص٥٩٢.

(٢) كنز الحكماء ٢/أ.

٥٣ - المكلل بفرائد معاني المفصل:

هو شرح الإمام المهدي لمفصل الزمخشري. وقد ذكره ابنه وسائر مترجميه بهذا الاسم(١)، لكني وجدت عنوان الكتاب على النسخة التي طالعتها في صنعاء (المكلل الكاشف لغوامض المفصل). وقد التبس اسم الكتاب على بعض النساخ قديماً فوضع عنوان كتاب ابن هطيل (التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب) على كتاب الإمام المهدي، كما ذكر اسم الإمام المهدي على بعض نسخ كتاب ابن هطيل ونسب إليه. والغريب أن يحصل مثل هذا الاختلاف مع نص الإمام المهدي على اسم كتابه هذا في مقدمته حيث قال: «وسميته المكلل بفرائد معاني المفصل».

والكتاب كما رأيته موسوعة نحوية لغوية بحق، وهو مَليءٌ بالفوائد والتحقيقات والآراء التي يندر وجودها في كتاب آخر. وفي نيَّتي تحقيقُه وإخراجُه للباحثينَ إذا يَسَّرَ الله لي الحصول على نسخة تامة منه.

قدَّمَ الإمام المهدي لشرحه هذا بخطبة بليغة جداً بيَّنَ فيها أهمية علم النحو من جهة كونه معراجاً إلى علوم الإسلام، وأثنى فيها على جار الله الزمخشري كثيراً، وذكر فيها السبب الداعي له إلى تأليف هذا الشرح، وأشار إلى بعض الشروح التي اعتمدها، وأكد معرفته بنفسه ومنزلته وأنه أهل لشرح مثل هذا الكتاب العظيم بما أمده به الله من تأييد. وقد رأيت من المناسب أن أثبت طرفاً من هذه الخطبة لنفاستها واشتمالها على بعض منهج الإمام المهدي في الشرح. قال: «وبعد: فلما كان علم الاعراب معراجاً إلى علوم الإسلام، ودونَ غوامِضِ هالاتهِ تتحيَّرُ الأفهام، كما نعته الحَبْرُ الصَّمْصامَةُ المعروفُ في أقطار الأرض بالعلامة... فلم يزل في استفتاح أقفاله، والجَدُّ في استحصالهِ مرورَ يومِه ومْسِه، حتى استخلَصه لنفسِه، فطار فيه إصدارُهُ وإيرادُهُ، حتى شَهِدَ له بالفضل حُسّادُهُ، فلم يكذب مفضله على أحناسه من السلف، واعترف بسيادتهِ من رأى آثاره من الخلف. ولله القائل:

إنَّ آثـــارَنَـــا تَـــدُلُّ عـــلـيـــنـــا فـــانـــظـــروا بـــعـــدنـــا إلـــى الآثـــار

(١) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص١٩٨، أئمة اليمن ص٣١٦.

فخرخوارزم جار الله محمود بن عمر الزمخشري في مفصله الذي فصل به مشتبك أبوابه، حتى رد شارده إلى مركزه ونصابه، مع اختصار - كما قال - غير مخلٍّ، وتلخيص غير مُمِلٍّ. وفيه غوامض يفتقر ملتمسه إلى إيضاحها، ومُقْفَلاتٌ لا يقنعُ ذو الهمة بدون استفتاحها. ورأيتُ تقاعُدَ الهمم عن التماس ذلك مما وضعه السلف عليه من الشروح، لَمّا تضمنت شرحاً عَظُمَ بَسْطُهُ حتى صَعُبَ ضَبْطُهُ، ولَعَمْري ما قَصَّر ذَرْعُهُمْ عن الاختصار، ولا عَبَثوا فيما أَتَوْهُ من الإكثار. . . فرأيتُ - بعد استخارة الله تعالى وتوطين النفس على عدم التقصير في الجنسين، واستيفاء ما يفتقر إليه مضمون الكتاب من الإملاء، وتقبله فطرة المُمْلي والمُمْلى - أن أضعَ عليه شرحاً أجمع منها للفوائد، وأقرب سَمْكاً لمُلْتَقِطِ الفرائد. وذلك بعد معرفتي أن الله - تعالى - قد أمدَّني من التأييد بما يمكنني من ذلك، ويوصلني إلى هنالك. وإذا كانت العلوم إلهيَّة وموادُّها سماويَّةً فغير بعيد أن يَفْضُلَ الغابر العابر، لظهور الحجة ووجود الناصر والزاد على مدع بغير حجة وذاهب في غير محجة. فنعوذ بالله من حَسَدٍ يَسُدُّ باب الإنصاف، فيوقع الخائفَ التقيَّ فيما يُخاف». ثم ذكر أنه استحضر من شروح المفصل السابقة عليه (التخمير) للخوارزمي وأنه معتدُّهُ في اللغة، وشرح ابن الحاجب، وهو معتده في التعاليل، لبراعته فيها وبنائه إياها على العلم المنطقي، وغيرهما من الشروح البسيطة والمختصرة كالإقليد والمفضَّلِ وغيرهما. وذكر أن كلًا من أصحاب هذه الشروح قد جمع في كتابه ما استطاع من محاسن المسائل والأبحاث عقلًا ونقلًا، وأنه انتخب محاسنها وأودعها هذا الكتاب. وذكر أيضاً أنه استغنى فيه عن بعض ما ذكره في شرح الكافية، وما ذكره في شرح مقدمة طاهر، اللهم إلا أن يكون فيهما مختصراً فيبسطُهُ هنا، أو يحتاج إلى البيان فإنه يذكره.

ومنهجه في هذا الشرح أن يأتي بكلام الزمخشري في المفصل بنصه أولًا، ثم يذكر ما قاله بعض شراحه، وغالباً ما يقدم كلام ابن الحاجب في الإيضاح، وقد أكثر النقل عنه حتى إنه لم يرمز لغيره في الكتاب، ورمز له بالحرف (ح) وهو الرمز الذي استخدمه في هذا الكتاب. وبعد أن يذكر أقوال بعض الشراح يقول: قلنا، ويذكر قول البصريين، أو: قلت، ويذكر رأيه الخاص كما فعل في هذا الكتاب.

وقد أولى الإمام المهدي اللغة وشرح المفردات وبيان الآراء في صحة بعض

الاستعمالات والأساليب اهتماماً عظيماً حتى إنه وضع عنواناً للغة بعد كل مبحث ذكر فيه كل ما يحتاج إلى شرح من المفردات والمصطلحات والغرائب.

وهذا نموذج لمناقشاته في الكتاب: «الله أَحْمَدُ: قدم المفعول اهتماماً في رأيِ.ح: كرأيه في ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ﴾. ونَقَضَ قولَ أهْلِ المعَانِي بأنه للاخْتِصاصِ بأنه لا دليلَ عليه قال: استدلالهم بنحو (بَلِ الله فاعْبُدْ) ضعيف، لورودِ (فاعْبُدِ الله)»[1]. ومن مُناقشاتِهِ اللغوية فيه قوله: «أية: بمعنى أيِّ وِجْهَةٍ. وقال الخوارزمي: بمعنى أي طريقةٍ، وضعفه السيد أبو القاسم. وهو القوي عندي، فأما قول السيد لا دليلَ عليه وأنه لم يذكره أبو نصر ولا الفارابي، فإذا عنى أنهم لم يذكروا أن (أيا) بمعنى طريقة فَمُسَلَّمٌ، لكنْ لم يُرِدِ الخوارزمي ذلك. وإن أراد أنه لم يَرْد طريقةً فغير مسلم، فإن أكثر كتب علم النحو واللغة مشحونة بها عباراتهم، وهي في هذا الكتاب أيضاً. وكثيراً ما يقال: طريقة البصريين، طريقة الكوفيين، طريقة الإخبار بالذي، ونحو ذلك. وتقديرها هنا بعد (أي) أقرب مجازاً من تقدير (وِجْهَةٍ)، لأن الوجهة تختص بالأمكنة، وهذه أكثر استعمالاً فيما يتعلق بالعلوم»[2].

واهتم فيه أيضاً بتنزيل بعضِ المَسَائِلِ النحويَّة على الفروع الفِقْهِيَّة. مثال ذلك قوله في بيان الفرق بين «مَتى» و«كُلَّما»: «والفرق بين متى وكلَّما أنك لو قلت: كلما دخلت الدارَ فأنتِ طالقٌ، فدخلَتْها ثلاثاً في العدة بانَتْ، لأنَّ (ما) في (كلما) مصدرية، كأنه قال: كل دخول يوجد منكِ فأنتِ طالقٌ. ولو شَرَطَ بـ«مَتى» لم تَبِنْ بالتَّكْرارِ»[3].

وتأليفُ المكَّللِ سابقٌ على تأليف التاج الذي نحققه في هذه الرسالة، فقد أشار الإمام المهدي في كتابه هذا إلى المكلل، وذلك في مبحث التنازع حيث قال: «ح: وقول امرىء القيس:

(١) المكلل بفرائد معاني المفصل - الورقة ٢/ب.
(٢) المكلل - الورقة ٤/ب.
(٣) المكلل - الورقة ٥/أ.

فـلو أنَّ مـا أَسْـعَـى لأَدْنَـى مَـعِـيْـشَـةٍ كَـفـانـي ولـم أَطْـلُـبْ قَـلـيـلٌ مِـنَ الـمَـالِ

ليسَ من التنازع، لفساد المعنى به. قلت: بل منه ولا فساد كما في المكلل». وقد بسط هذه المسألة في المكلل وشَرَحَهَا شرحاً وافياً رد في أثنائِه قول سيبويه وابن الحاجب في ذلك[١].

أما نسخة الكتاب الخطية التي اعتمدتها في وصفه فهي مبتورة الآخر، وتقع في مجلد ضخم عدد أوراقه (٢٣٩) من القطع الكبير، وهي من وقف محمد بن صالح بن يحيى[٢].

مواعظه وشعره

هذا وقد كان الإمام المهدي - إلى جانب تضلعه في العلوم الشرعية واللغوية وغيرها - يقرض الشعر ويتعاطى الأدب. وله الكثير من الخطب الرنانة، والقصائد الطنانة، والمواعظ البليغة المؤثرة. وبينه وبين أكابر عصره كالإمام المجتهد السيد محمد بن إبراهيم الوزير، والإمام الناصر صلاح الدين بن علي مراسلات ومشاعرات ومباحثات ومراجعات معلومة في مواضيع شتى[٣].

ومواعظ الإمام المهدي الشعرية بمكانة رفيعة من البلاغة، ورسائله وخطبه النثرية عليها حلاوة الإيمان وطلاوة الإخلاص والورع والاتزان مع كونها في مرتبة عالية من الفصاحة[٤]. وقد أورد ابنه الحسن في سيرته الكثير من ذلك.

وينحو الإمام المهدي في غالب شعره منحى الوعظ والإرشاد والزهد

---

(١) المكلل - الورقة ٢٠/أ - ب.

(٢) في المكتبة الشرقية برقم و(١٧٦٧). وهناك نسخة أخرى في مكتبة البار بمدينة دوعن بحضرموت، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٧٣٢٠).

(٣) من أشهر مراسلاته رسالته للإمام الناصر صلاح الدين، وسماها الرسالة القرآنية. ومنها نسخة في المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٨١ مجاميع).

(٤) من ذلك خطبته المسماة بالجميلة. وهي متضمنة لعلم التوحيد وتذكار النعم أصولها وفروعها وأحوال الموت وما بعده. ومنها نسخة خطية في المكتبة الشرقية برقم (٤٦ مجاميع).

والتهذيب وتزكية النفس وذم الدنيا وتعظيم الآخرة. واكتفي هنا بذكر عناوين أهم قصائده ومطالعها، إذْ لا يتسع المقام لأكثر من ذلك. فمنها قصيدته الضاديَّة الموسومة (زهرة المواعظ وزينة الواعظ)، وهي مشتملة على عشرة فصول: توبيخ النفس، أحوال الدنيا، ذكر الموت، القبر وأهواله، اليوم الموعود وأحواله، ذكر من غرتهم الدنيا من ملوك الأموية والعباسية، ذكر الجنة، ذكر النار، ذكر ما ينبغي للإنسان اعتقاده. وهي في نيف وسبعين بيتاً أولها:

أصحيفةٌ سَوْدا وشيبٌ أبْيَضُ   وَمنِيَّةٌ أزِفَتْ وقلبٌ مُعْرِضُ(١)

وقصيدته القافيَّة الموسومة (الدُّرةُ المضيَّةُ في ذكر الأئمة الرضيَّةِ) في مدح أئمة آل البيت والتأسيِّ بهم، وهي إلى تسعةٍ وتسعينَ بيتاً أولها:

لوميضِ بَرْقٍ لاحَ لِلْمُشْتَاقِ   أَرسَلْتَ وَدْقَ سَحائِبِ الأَحْدَاقِ(٢)

وقصيدته اللاميَّةُ الموسومة (الزهرة المضيَّةُ في صفةِ الدنيا الدَّنِيَّةِ)، وهي تزيد على عشرين بيتاً أولها:

خَلِّ ادِّكارَكَ للدَّخولِ وحوملِ   ومعاهدٍ أَقْوَتْ وَرسمٍ قَدْ بَلي(٣)

وقصيدته الميميَّةُ الموسومة (الدرة الثمينة الناصحة الأمينة)، وهي إلى خمسة وثلاثين بيتاً أولها:

قلبٌ تُقَلِّبُهُ اكُفُ غَرامِهِ   وتُعِدُّهُ غَرَضاً لِرَشْقِ سِهامِهِ(٤)

وقصيدته اللاميَّةُ المقيَّدة الموسومة (سِمْط اللآل في الرد على أهل الضلال) نظمها في سجن المنصور علي بن صلاح الدين بقصر صنعاء، وهي في أربعين بيتاً أولها:

الحمد لله على كل حال   ما هاجَ بَلْبالٌ وما قَرَّ بالْ(٥)

---

(١) انظر أئمة اليمن ص٣١٦، تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٦، مقدمة البحر الزخار ١/ ٤.
(٢) انظر المصادر السابقة.
(٣) انظر تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٦، أئمة اليمن ص٣١٧.
(٤) انظر أئمة اليمن ص٣١٧، ومنها نسخة مخطوطة ضمن مجموعة بمكتبة الامبروزيانا برقم (١٠٢ب).
(٥) انظر أئمة اليمن ص٣١٧.

وقصيدته النونيَّةُ الموسومة (الزهرة الزاهرة بتحقير الدنيا وتفخيم الآخرة) ذكر فيها الأنبياء وترتيب بعثهم، والدعاء إلى سيرة الأولياء، والتحذير من تقليد الأشقياء، وختمها بكلام مؤثر بليغ في ذم المستكبرين، وهي في تسعة وتسعين بيتاً أولها:

أمِنْ نَكَباتِ الدَّهْرِ قَلْبُكَ آمِنُ ... ومِنْ رَوَعاتٍ فيه رُوُعُكَ ساكِنُ(١)

ومن شعره في حثّ الفاطميِّينَ على التقى واجتناب المعاصي قوله:

إذا ما رأيت الفاطميَّ تمرّدا ... أقامَ على كَسْبِ المَعاصي وأَخْلَدا
فذاكَ الذي لَمّا اكْتَسَى ثوبَ عِزِّهِ ... تَبَدَّلَ أثوابَ الدَّناءَةِ وارْتَدَى(٢)

وقوله لولده:

احفظْ هَداكَ إلهُ الخلقِ يا وَلَدي ... وصيَّةً لَكَ مِنْ خَيْرِ الوَصِيَّاتِ
إنَّ المَعَالِي سَماواتٌ مُرَكَّبَةٌ ... سَبْعٌ كتركيبةِ السَّبْعِ السَّماواتِ(٣)

وقوله في الخوف والرجاء:

إنَّ في بابِ أكْرَمِ الأكْرَمِينَا ... مُذْنِباً خائفاً يَئِنُّ أنِينَا
شاكياً باكياً يخافُ بأنْ يَصْـ ... ـلى بإجرامِهِ العَذابَ المُهِينَا(٤)

---

(١) انظر تاريخ اليمن الثقافي ٤/٢٤٦، أئمة اليمن ص٣١٧. ومنها نسخة خطية بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣,٣٤)، وثانية في الامبروزيانا في ٦ ورقات، وثالثة في المكتة الشرقية برقم (٦٠ مجاميع).
(٢) انظر أئمة اليمن ص٣١٧.
(٣) انظر المصدر السابق.
(٤) انظر المصدر السابق.

الباب الثاني

تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب

الفصل الأول: وصف عام لمنهج المصنف في الكتاب وتحليل مادته

الفصل الثاني: مذهب المصنف وآراؤه ومواقفه من النحاة

الفصل الثالث: أصول النحو وشواهده في الكتاب

الفصل الأول
وصف عام لمنهج المصنف في الكتاب وتحليل مادته

ماهية الكتاب ودواعي تأليفه:

وصف الإمام المهدي كتابه هذا في خطبته بقوله: «تعاليتَ لقد عرَّفْتَنا تفصيلَه، وألهمتَنا جمعَه وتحصيلَه، في مختصر جامع لفنونه، مُحْتَوٍ على بارزه ومكنونه، ضم أهِلَهُ وغرائِبَه، وجمع ذاهبَه وآيبَه، ومعروفَه وعازِبَه، والاختلافَ فيه ومذاهِبَه، وتحقيقَ القويِّ وحُجَّتِهِ، والضعيفِ وشُبْهَتِهِ، في لفظٍ قليل، بريءٍ عن الإلغاز والتطويل. لا بِتَرْكِ تفصيل، ولا تشتيتِ تحصيل، ولا إغفال النادرِ الضَّئيل، وما يُفْتَقَرُ إليه غالباً من شاهدٍ وتعليل، موجزاً يَرُدُّ الشَّارِدَ عَلَيْكَ، قبلَ ارْتِدَادِ طَرْفِكَ إليكَ»(1). وواضح مما ذكره أنه أراد أن يجعل كتابه - مع كونه مختصراً - جامعاً لفنون النحو مستقصياً مسائله البارزة منها والخفية، مع ذكر اختلاف النحاة وتحقيق آرائهم وأقوالهم، وترجيح الراجح منها وتوهين الضعيف، وذكر الوجوه النادرة وشواهدها إلى جانب الكثير المشهور وشواهده. وهذا مما لم يعهد في المختصرات النحوية المتقدمة أو المتأخرة، إذ المعهود فيها أنها مقدمات تعليمية تؤلف ليحفظها طالب العلم فيتعلم منها أساسيات علم النحو ويتعرف على أمهات مسائله وقضاياه التي لا بد من معرفتها واتقانها أولًا قبل أن ينتقل إلى الشروح والكتب المبسوطة التي تتصدى عادة لبيان تفاصيل المسائل النحوية ووجوهها وعللها والمذاهب فيها وتحقيق القوي والضعيف منها، وتدعيم كل ذلك بالشواهد التي بُنِيَ علم النحو عليها. وكتاب التاج الذي نحن بصدد دراسته هنا قد حوى جميع ذلك، فهو يعرض لذكر ما يحتاجه المبتدِئُ في هذا الفن ويقدر على فهمه، وما لا يحتاج إليه ولا يقدر على فهمه من المسائل الشائكة، والتفاصيل والجزئيات التي يكون ذكرها أحياناً ضرباً من الترف العلمي. وهو مع هذا لا يذكر تلك المسائل

(1) انظر مقدمة التاج ص٣، ٤.

مجردة، بل يذكر اختلاف العلماء فيها، ويعلل مذاهبهم، ويذكر شواهدهم، ويُقَوِّي ويضعِّفُ ويرد ويناقش ويرجح ويستحسِن، إلى غير ذلك من وجوه البحث العلمي ومتطلباته. ويكادُ الكتاب أن يكونَ موسوعةً مصَغَرةً لآراء النحويين وأدلَّتِهِم وتوجيهاتهم المختلفة، إضافة إلى أن شواهده من القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره من الكثرة بمكان بحيث تفوق في مادتها ما في كثير من الكتب المبسوطة والشروح.

والحق أنه ليس لهذا الكتاب من تسميته مختصراً إلّا قلة لفظه، وإيجاز عبارته، فقد اقتصد الإمام المهدي في ذلك إلى الحد الذي جعله في بعض المواضع يذكر المسألة وآراء المشهورين من العلماء فيها، ويناقش بعضها ويذكر اختياره في عبارات موجزة لا تحتاج إلى أكثر من سطرين من سطور الكتاب. والظاهر أن الإمام المهدي أراد أن يجعل كتابه هذا كافياً في موضوعه مغنياً عن غيره، شاملًا لما يحتاجه طالب العلم والعالم على السواء. وقد أشار إلى ذلك في الأبيات التي أنشأها في مدح كتابه، فقد ذكر أن من يتعلم التاج يصير في الناس تاجاً، وأنه قد أحاط بالنحو من أقطاره، وأن من أراد استقصاء فوائد النحو فليجعل التاج منهاجه الذي يوصله إلى مقصوده، وأن علماء النحو تعنو له، وأن حفظ ألفاظه غيباً وفهم معانيه كفيلان برؤية غيث علم النحو ثَجَّاجاً(١).

ومن مظاهر الاختصار والإيجاز في اللفظ عند الإمام المهدي أنه يستعمل الرموز مكان أسماء العلماء - وهذا دَأْبُهُ في سائر مصنفاته - وقد بين في خطبة هذا الكتاب أسماء العلماء الذين رمز لهم والرموز التي استخدمها لكل منهم، وذكر أنه فعل ذلك طلباً للاختصار في الخط(٢). وطريقته في ذلك أن يذكر الرمز ثم يعقبه بذكر الرأي أو القول دون أن يصدره بقالُ، أو ذَهَبَ، أو مَذْهَبُ، أو يَرى، أو رأي فُلان، وغير ذلك مما تُصَدَّرُ به أقوال العلماء عادة. وهو أيضاً لا ينقل الأقوال بنصها بل يشير إلى حاصلها وزُبْدَتِها بأخصرِ لفظ.

---

(١) انظر الأبيات في خطبة الكتاب ص٥.

(٢) انظر المقدمة ص٦.

أبواب الكتاب وتحليل مادته:

رتب الإمام المهدي كتاب التاج على عشرة أبواب رئيسية هي:

الأول: باب ماهية العربية وأنواعها.

الثاني: باب الاسم.

الثالث: باب الفعل.

الرابع: باب الحرف.

الخامس: باب المرفوع.

السادس: باب المنصوب.

السابع: باب المجرور والمجزوم.

الثامن: باب العامل.

التاسع: باب التابع.

العاشر: باب الخط.

وأدخل تحت الأبواب فصولًا وفروعاً لم يُراعِ فيها ضابطاً معيناً، فهي مبثوثة في ثنايا الكتاب بصورةٍ عَشْوائِيَّةٍ. ولم يلتزم في الفصول كونها داخلة تحت عناوين الأبواب، فربما عرض فيها لذكر مسائل يناسب المقام ذكرها لكونها ذات علاقة ولو بعيدة بما يتصل بها من كلام سابق أو لاحق، مع كونها لا ضابط لها يحصرها تحت باب معين دون غيره. وكذا يقال في الفروع فهي لا تدخل غالباً تحت الفصول السابقة لها، بل لا علاقة بينهما ولا مناسبة تجمعهما في أكثر الأحيان. وهو لم يلتزم أيضاً كون المسائل التي يذكرها داخلة تحت فصل أو فرع، بل أكثر ما يذكره لا يصدره بذكر الفصل أو الفرع.

وهو متأثر في تقسيم الكتاب إلى الأبواب العشرة المذكورة بطاهر بن بابشاذ في مقدمته المعروفة بالمُحْسِبَةِ، وهي من أهم ما اعتمده اليمنيون من كتب النحو لقرون عديدة، وقد شرحها الإمام المهدي في كتابه (الكوكب الزاهر) وهو أول مصنف له في النحو وغيره، ألفه قبل أن يبلغ العشرين من عمره كما تقدم في الباب الأول. وقد قسم ابن بابشاذ مقدمته إلى عشرة فصول هي:

الأول: فصل الاسم.

الثاني: فصل الفعل.

الثالث: فصل الحرف.

الرابع: فصل الرفع.

الخامس: فصل النصب.

السادس: فصل الجر.

السابع: فصل الجزم.

الثامن: فصل العامل.

التاسع: فصل التابع.

العاشر: فصل الخط.

وبالمقارنة بين القسمتين نجد أن الاختلاف بينهما في أمرين: **الأول**: أن الإمام المهدي قد عقد باباً لماهية العربية وأنواعها، ولم يفعل ذلك ابن بابشاذ، **والثاني**: أن الإمام المهدي قد دمج المجرور والمجزوم في باب واحد، أما ابن بابشاذ فقد جعل لكل منهما فصلاً مستقلاً.

والذي أراه أن تقسيم ابن بابشاذ أحسنُ من تقسيم الإمامِ المهدي، ولو أنه اتبعه بحذافيره لكان أولى وأقرب. وبيان ذلك أن الباب الذي عقده الإمام المهدي لماهية العربية وأنواعها لا يستحق أن يجعل باباً لأمرين: **الأول**: أن بيان ماهية العربية وذكر علومها وتعريفها أمور خارجة عن صميم مسائل علم النحو. ولا بأس أن يتصدى لذكرها في الكتب المبسوطة والشروح، أما في كتاب مختصر - كما سماه - فلا. **والثاني**: أن هذا الباب يفتقر إلى التناسق مع أبواب الكتاب الأخرى، فإن الكلام فيه لم يستغرق نصف ورقة من نسخة الأصل، ولم يزد فيه على تقسيم علوم العربية إلى اللغة والنحو والتصريف والمعاني، وتعريف كل منها بأخصر لفظ، وكان يكفيه أن يذكر ذلك في مقدمة الكتاب، وتعريف الكلام والكلمة، وكان يمكن أن يذكر ذلك في أول باب الاسم.

أما فيما يخص باب المجرور والمجزوم فكان على المصنف أن يفصلهما

ويذكر كلا منهما في باب مستقل كما فعل ابن بابشاذ، إذْ لا مناسبة بينهما، فالجر من خواص الاسم، والجزم من خواص الفعل، وهو قد أفرد لكل منهما باباً مستقلّاً، فكان من المناسب أن يفرد لكل مما يخصهما باباً مستقلّاً أيضاً. ثم إنه قد جعل للرفع باباً، وللنصب باباً ولم يجمعهما في باب واحد مع أنهما مما يشترك فيه الاسم والفعل، فلا هو جمع الظواهر الإعرابية كلها في باب، ولا أفرد الجزم عن الجر ليتم التناسق، وقد اعترض بعضهم على المصنف بمثل ما ذكرناه هنا، وأجيب عنه في حاشية الأصل بما لا طائل تحته[١].

ولم يبين لنا الإمام المهدي الأسباب التي دعته إلى هذا الترتيب في أبواب الكتاب، على أننا يمكن أن نتلمس تلك الأسباب معتمدين في ذلك على ما ذكره النحاة من خصائص الاسم والفعل والحرف، وما يعتريها من حركات وظواهر إعرابية أو بنائية، وعلى ما هو معروف من كثرة بعض الظواهر والأدوات النحوية بالنظر إلى ما سواها مما هو أقل وروداً أو استعمالًا في كلام العرب. وبيان ذلك أن المصنف قد نظر أوَّلًا إلى أن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الثلاثة للكلمات العربية، ولا يخرج شَيءٌ من مفردات اللغة عنها كما هو معلوم. ولما كان الاسم ذاتاً والفعلُ حدثاً والحرفُ واسطةً بينهما فإن الابتداء بالاسم أولى، لأنه أقوى الثلاثة، ولأنه يخبر به وعنه بخلافهما، والفعل بعد الاسم في القوة، لاشتماله على الحدث والنسبة والزمان، ولأنه يخبر به ولا يخبر عنه، فهو أقوى من الحرف لأنه لا يدل على معنى في نفسه بل على معنى يحدث من تركيب شيء مع شيء، ولا يخبر عنه ولا به. ثم نظر أن الكلمات العربية المعربة تعتريها أربع ظواهر إعرابية هي الرفع والنصب والجر والجزم، والرفع أقوى هذه الظواهر، لأنه من حركات العمد، فهو أساسيٌّ في كل جملة عربية، إذ لا تخلو جملة تامة عن مرفوع كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه، في حين يمكن تركيب جملة تخلو عن المنصوب والمجرور والمجزوم، فكان تقديم المرفوع أولى. ولا نجد مُسوِّغاً مقبولًا لتقديم المنصوب على المجرور، فالمنصوبات وإن كانت أكثر من المرفوعات إلا أنها أقل من المجرورات، على أن الإمام المهدي لم يخرج في ذلك عن سبيل القوم، فهم

(١) انظر الحاشية في ص٧٧٨.

قد درجوا على تقديم المنصوب على المجرور في مصنفاتهم، ولم يشذ منهم أحد. ثم قدم المجرور على المجزوم، لأن الجر من استحقاق الأسماء والجزم من استحقاق الأفعال، والأسماء أقوى من الأفعال كما تقدم، ثم إن الأسماء أصل في الإعراب دون الأفعال على ما سيختاره من مذهب البصريين في ذلك[١]. ثم قدم باب العامل على باب التابع، لأن العامل لا بُدَّ منه، والتابع منه بُدٌّ، فيمكن أن يُسْتَغْنَىَ عنه، مع كونه محمولاً على غيره في إعرابه.

ومن الواضح جداً أن قضية العامل قد تركت آثارها الملموسة في كل أبواب وفصول هذا الكتاب. والإمام المهدي من المؤمنين بأن العامل هو مدار كل التأثيرات والظواهر النحوية، ويدل على ذلك إفراده ذكر العوامل بباب مستقل مع أن هذا قد اضطره إلى تكرار ذكر بعض الأسماء والأفعال والأدوات التي ورد ذكرها في الأبواب الأخرى في باب العامل بحسب عملها وما تحدثه من تغيير فيما تدخل عليه. وكان لنظرية العامل أيضاً تأثير واضح في تقسيم وترتيب الموضوعات والمباحث النحوية. وبيان ذلك في هذا العرض التحليلي الموجز لمواد الكتاب التي حوتها أبوابه وفصوله وفروعه: بدأ المصنف باب الاسم بذكر لغاته والخلاف في اشتقاقه ثم عرفه، وعقد بعد ذلك فصلًا للإعراب فذكر اشتقاقه وعامله وشرطه ومحله، ثم عقد فصلًا للمعرب والمبني فعرفهما، ثم شرع في ذكر المعربات وقدمها على المبنيات، لأن تأثير العامل فيها أوضح وأكثر، وقسم المعرب من الأسماء إلى قسمين: معرب بالحركات، ومعرب بالحروف، فبدأ بذكر المعرب بالحركات لأنها الأصل فيما يحدثه العامل من آثار، ثم رتب الأسماء المعربة بالحركات بحسب كثرة ما يدخلها منها، فبدأ بذكر ما تدخله الحركات الثلاث مع التنوين وهو الاسم المفرد الصحيح المنصرف وما أشبهه، ثم ما يدخله الضم والفتح دون الجر والتنوين وهو الاسم الممنوع من الصرف، ثم القسم الثالث المجموع بالألف والتاء، وهو عكس الثاني، إِذْ نَصبُه كَجَرِّهِ، وإنما قدم عليه غير المنصرف مع أن حركاته أقل، لأنه في ترتيب الأبواب قدم باب المنصوب على المجرور، وغير المنصرف لا يدخله الجر. ثم النوع الرابع وهو الاسم المنقوص،

---

(١) انظر ص٢٠ مع الحاشية، ٣١٢.

وحركاته أقل مما سبق، إذ يقدر فيه الرفع والجر وينون، ثم المقصور، إذْ تُقدر فيه الحركات الثلاث وينون، ثم الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، إذْ تقدر فيه الحركات الثلاث ولا ينون. ثم ذكر القسم الثاني وهو المعرب بالحروف النائبة عن الحركات، فبدأ منها بالأسماء الستة، لأن حروف إعرابها أكثر، ثم المثنى، ثم جمع المذكر السالم وفيه ذكر أحكام الجمع عموماً ثم عقب ذلك بأحكام جمع التكسير. ثم انتقل إلى ذكر المبنيات فبدأها بالمضمرات، ثم أسماء الإشارة، ثم الأسماء الموصولة، ثم المبني من الظروف، ثم أسماء الاستفهام، ثم أسماء الأفعال، ثم المركبات المبنية، ثم الأصوات. وختم الباب بالحديث عن النكرة والمعرفة فبين مراتب النكرات، ثم أنواع المعارف ومراتبها والخلاف المشهور في ذلك.

وفي الباب الثالث قدم تعريف الفعل، والخلاف في إثبات زمن الحال. ثم شرع في أقسام الفعل، فذكر الماضي أولاً، إذْ هو السابق في الزمان، وفيه تحدث عن المجرد والمزيد من الأفعال وأوزان الفعل، وكيفية بنائه للمفعول. ثم عقد مبحثاً للكلام على نون الوقاية مع أنها تدخل الحرف أيضاً. ثم ذكر المضارع، وما يتفق منه مع الماضي في حركة عينه وما يختلف، وذكر المتصرف وغير المتصرف من الأفعال، ثم عقد مبحثاً للكلام على هَمْزَتَي الوصل والقطع. ثم ذكر فعل الأمر، وفيه تحدث عن نون التوكيد الثقلية والخفيفة. وختم باب الفعل بذكر خواصه من أوله، ومن آخره، ومن جُمْلَتِهِ.

ويظهر أثر نظرية العامل جلياً في الباب الرابع - باب الحرف - فقد قسم الحروف إلى عاملة وغير عاملة، وعاملة في حال دون أخرى، وقدم العاملة منها وهي ناصبة وجارة وجازمة، والأولى بالتقديم الناصبةُ، تَبَعاً لتقديم المنصوب على المجرور في أبواب الكتاب، والأولى أيضاً تَقديم الناصبةِ للاسم منها على الناصبة للفعل، لما تقدم من تقدم الاسم على الفعل، فذكر الحروف المشبهة بالفعل أولاً، إذْ هي ناصبة للاسم رافعة للخبر، ثم ذكر النواصب للفعل، ثم حروف الجر، وفي أثنائها ذكر القَسَم وأحكامه، ثم أفرد مبحثاً لذكر أحكام عامة تتعلق بحروف الجر. ثم ذكر الجوازم ولم يقتصر على الحروف منها، بل جعلها ثلاثة أقسام: حروفاً،

وأسماءً، ومعاني، ثم ذكر أحكامها على هذا الترتيب. أما الحروف غير العاملة فقد رتبها أولًا بحسب كثرتها، فبدأ بذكر حروف الابتداء وهي خمسة عشر حرفاً، تلَيها في الكثرة حروف العطف وهي عشرة، ثم حروف الإيجاب وهي ستة، ثم حروف التحضيض وهي أربعة، ثم ذكر بقية الحروف غير العاملة دون مراعاة لكثرتها أو قلتها وهي (قد) و(لو)، والسين وسوف، وحرفا الاستفهام، وحروف التأنيث، وحروف التعريف، وحرف النسبة وفيه ذكر المنسوب وأحكامه، وحرف الردع (كلا)، وحرفا التفسير، والحروف المصدرية، وحروف الزيادة. ثم شرع في ذكر الحروف التي تعمل في حال دون أخرى فقدم أكثرها وهي حروف النداء والندبة، وفيها تحدث عن المنادى وأحكامه وتوابعه، ثم عقد فصلًا للترخيم، وفصلًا للاختصاص، وفصلًا للمندوب، ثم ذكر (ما) وقدَّمها على (إنْ) و(لا)، لأن (ما) متفق على عملها الرفع ثم النصب كليس، بخلاف (إنْ) فإنَّ عملها ضعيف لم يثبته سيبويه، والمصنف مخالف له في ذلك موافق للمبرد، أما (لا) فإن الاسم يُبْنى معها على الفتح، فظهور أثر العامل معها أضعف فكان حقها أن تؤخر عنهما.

وفي الباب الخامس - باب المرفوع - قدم ذكر الفاعل، إذْ هو أصل المرفوعات عنده، ثم نائبه، وذكر التنازع في العمل، ثم المبتدأ وخبره. وأشار في آخر الباب إلى بقية المرفوعات، وهي خبر باب (إنَّ) و(لا) الجنسية، واسم (ما) و(لا) العاملتين عمل (ليس)، ومكانها غير هذا الباب.

وفي باب المنصوب قدم ذكر المفاعيل الخمسة الحقيقية وهي المطلق، وبه، وفيه، وله، ومعه. ثم المفاعيل غير الحقيقية وهي الحال، والتمييز، وفيه عقد مبحثاً للعدد وألفاظه وتمييزه، ثم المستثنى. وأشار في آخر الباب إلى بقية المنصوبات مما استوفى الكلام عليه في غير هذا الباب، وهي اسم (إنَّ) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، والمنادى، وخبر (ما) و(لا) التي بمعنى (ليس)، وخبر (كان) وأخواتها.

أما الباب السابع فقد بينت آنفاً مأخذي عليه في جملة المجرور والمجزوم فيه، وأنه كان ينبغي فصلهما إلى بابين. وقد بدأ هذا الباب بذكر المجرور، فعرف الجر وذكر العامل في المجرور والاختلاف في ذلك، وقسم الإضافة إلى لفظية

ومعنوية واستغرق ذلك أكثر الباب. ولم يبق من المجزوم ما يستحق الذكر بعد أن تقدم ذكر عوامله وكيفيته في باب الحرف، فاقتصر هنا على ذكر ما يحذف من المعتل عيناً بعد الجزم، لملاقاة عينه الساكن، وما يتفق فيه حذفان، ووقوع الجزم بلفظ الأمر فقط دون معناه، وبه ختم الباب.

وعقد الباب الثامن للعامل، وكان يمكنه الاستغناء عن ذلك بتفريق مسائل العامل على الأبواب المختلفة، لكن شدة عنايته بالعامل وكونه مدار كل التغييرات التي تعتري أواخر الكلم دعته إلى أن يفرده بباب مستقل. وقد بدأ الباب بتقسيم العامل إلى معنوي ولفظي، فالمعنوي رافع المبتدأ والخبر، ورافع المضارع وهو تجرده عن الناصب والجازم على ما اختاره من مذهب الكوفيين في ذلك[١]. واللفظي فعل وحرف واسم، وبدأ بذكر الفعل لأنه الأصل في العمل، فذكر الأفعال الناقصة، فأفعال المقاربة، فأفعال القلوب، فباب أعطى وكسى، فباب أعلم وأرى، ثم ذكر الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه، ثم المتعدي إليه بحرف، وهنا كرر ذكر المبني للمفعول، وكان قد ذكره في باب الفعل، ثم ذكر فِعْلَي التعجب، فأفعال المدح والذم. ثم شرع في ذكر الأسماء العاملة وهي اسم الفاعل، فاسم المفعول، فالصفة المشبهة بهما، فاسم التفضيل، فالمصدر. ثم ذكر العامل من غير المشتق من الأسماء وهي الظرف، والحرف، واسم الإشارة، والمضاف، وبه ختم باب العامل.

وبدأ باب التابع بذكر العامل في التوابع والخلاف المعروف في ذلك، ثم فصل ذكرها فبدأ بالتوكيد، ثم النعت، ثم عطف البيان، ثم البدل، ثم عطف النسق، وكان قد ذكر حروف العطف في باب الحرف فاقتصر هنا على ذكر بعض أحكامه مما لم يذكره هناك.

وكان طبيعياً أن يؤخر المصنف ذكر باب الخط، إذْ هو ليس من مقاصد علم النحو كما هو معلوم، وقد أغفل أكثر النحاة ذكره في كتبهم. وقد بدأ الباب بتعريف الخط، وقسمه إلى متبع كما رسمه السلف في المصاحف، ومخترع وهو ما

(١) انظر ص٧٩٨ من هذا الكتاب مع الحاشية.

اصطلح عليه الكتاب فيما بعد، ثم ذكر قواعده وهي ثمانية جمعها في بيت من نظمه ثم شرع في ذكر أحكامها مرتبة كما ذكرها في النظم، فأولها الممدود، وثانيها المقصور، وثالثها المهموز، ورابعها وخامسها الوصل والقطع، وسادسها الزيادة، وسابعها الحذف، وثامنها الإبدال، وبه تم الكتاب.

الخصائص العامة لمنهج الكتاب:

ذكرت في أول هذا الفصل أن كتاب التاج موجز اللفظ مختصر العبارة جداً، وهو مع ذلك متشعب المسائل، مستوعب لآراء النحاة وأقوالهم وتعليلاتهم، كثير الشواهد. ولا يخرج كتاب التاج في مجمله عن كونه متناً يحتاج إلى الشرح والتوضيح، وهذا مما ضاعف الجهد المبذول مني في خدمته، إذْ كان عَمَلي فيه أقرب إلى الشرح منه إلى التحقيق. وهذا جواب مني عما قد يرد من نَقْدٍ على كثرة الحواشي التي أثقلت بها كاهل الكتاب بحيث طغت على أصله في أكثر المواضع.

وأرى من المناسب أن أشير هنا إلى أني لم أجد شرحاً لهذا الكتاب مع حرصي على ذلك وكثرة تتبعي له في رحلتي إلى اليمن. وهذا غريب جداً بالنظر إلى ما هو معروف من اهتمام علماء الزيدية واليمن عموماً بخدمة كتب الإمام المهدي، إذْ قلما يخلو كتاب له من شرح أو عدة شروح كما تقدم عند ذكر آثاره. وقد وجدت إشارة ضعيفة إلى أن الكتاب قد شرح، فقد كتب بعضهم على الورقة السابقة لورقة العنوان من نسخة الأصل التي اعتمدتها في تحقيق هذا الكتابْ ما يلي: «هذا الكتاب اسمه التاج للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى - رحمه الله - في علم النحو، كتاب جليل جداً. وهو متن وقد شرح». وأذكر فيما يأتي أهم ملامح وسمات منهج الإمام المهدي في هذا الكتاب، سوى ما تقدم ذكره، مجملًا الكلام عليها في نقاط رئيسة:

١ - مزجَ الإمام المهدي بين النحو والصرف في كثير من المواضع، فهو لم يفرد باباً للصرف، وإنما ذكر منه بعض ما تدعو الحاجة إلى معرفته مما له تعلق وثيق بمسائل النحو، فقد ذكر مثلًا أوزان الاسم في باب الاسم، وأوزان الفعل في باب الفعل، ومبحث النسب في حرف النسب، وأشار في كثير من المواضع إلى ما كان سبباً في تغيير بعض الأبنية من إعلال أو إبدال أو زيادة أو نحوها.

٢ - اهتم كثيراً بذكر خلاف البصريين والكوفيين في المسائل النحوية. وأطال في بسط الآراء واستقصاء الحجج والتعليلات في بعض المواضع. ولم يقتصر في ذلك على ذكر آراء المدرستين البصرية والكوفية بل زاد عليه ذكر آراء مفردة لبعض العلماء ممن ينتسبون إلى إحدى المدرستين. وكان عليه أن يتجنب الكثير من ذلك في كتاب سماه مختصراً، وأراد له أن يحفظ غيباً، ليكون حفظه وفهم معانيه سبيلان إلى فهم هذه اللغة بيسر وسهولة، ودون تشتيت لتحصيل الطالب بالخروج به إلى ما لا يحتاجه من الخلافات والمناقشات العقيمة.

٣ - مما يُحْمَدُ للإمام المهدي أنه كان كثير المراجعة لمصنفاته عموماً ولهذا الكتاب خصوصاً، فنراه يعيد النظر فيما كتبه وينقحه ويحذف منه ويزيد فيه. ودليل ذلك الفرق الملحوظ في كثير من المواضع بين أقدم نسخ هذا الكتاب، وهي التي رمزت لها بالحرف (ش) وبين النسخة التي اعتمدناها أصلاً في تحقيق الكتاب وضبط نصه والنسخ المنقولة عنها، فقد حذفت عبارات كاملة من الأصل أو استبدلت بعبارات أخرى وأُشيرَ في الحاشية في عدة مواضع إلى أن النص الجديد ثابت في النسخة المقروءة على المصنف، أو أنه مما ضبطه بخط يده. وهذا من سمات العلماء المحققين، إذْ الإنسانُ عُرضَةٌ للخطأ والنسيان مهما بلغ من العلم، والرجوع عن الخطأ فضيلة كما هو معلوم. وفيما وجدته من اختلاف أيضاً دليل على أن الإمام المهدي كان يملي كتابه على طلبته من حفظه، وهو شأن أكثر الأكابر من العلماء. وكل من يملي كتاباً من حفظه فإنه لا بد أن يجد فيه بعد ذلك حين يقرأ عليه ما يدعوه إلى التغيير أو الحذف أو الزيادة.

٤ - اعتنى الإمام المُهديُّ كثيراً بذكر الحُدُودِ النحويَّةِ في أوائل الأبواب والموضوعات، خاصة الاصطلاحية منها، وقد يجمع بين التعريفين الاصطلاحي واللغوي ويبين وجه العلاقة بينهما، وكثيراً ما يعقب التعريف الاصطلاحي بإخراج المحترزات التي يظهر لأول وهلة أنها داخلة في الحد، وإدخال ما ظاهره الخروج عنها مما تشمله.

٥ - اهتم كثيراً بذكر لغات ولهجات القبائل المختلفة، والتي تترتب عليها خلافات نحوية، أو كانت دليلًا لبعض العلماء فيما ذهبوا إليه من آراء، كلغات

الحجازيين والتميميين، ولغات هُذَيْل وعُقَيْل وقيس وَطَيِّئ وغيرها. وأشار أيضاً إلى اشتقاق بعض الأسماء، وإلى اللغات المتعددة في بعض الأسماء والحروف والأدوات، كلغات الاسم، ولغات الأسماء الموصولة، ولغات (رب)، و(قط)، و(عوض) و(أيمن الله) و(لعل) وغير ذلك.

٦ - يظهر جلياً أثر العلوم الأخرى وثقافة الإمام المهدي الشاملة في هذا الكتاب، فقد أشار إلى بعض آرائه في التفسير عند تَعْقِيبه على بعض الآيات التي استدل بها هو أو غيره من النحاة، واستثمر ملكته وثقافته الفقهية والكلامية في صياغة عبارات الكتاب وفي المناقشات والردود والتعليلات التي أوردها فيه، وأشار إلى بعض الخلافات الناشئة عن اختلاف النحاة في ذلك.

الفصل الثاني
مذهب المصنف وآراؤه ومواقفه من النحاة

مذهبه النحوي:

لا يصعب على من له أدنى اطلاع على كتاب الإمام المهدي هذا أن يكتشف أنه كان بَصْريَّ المذهب والنزعة، ولكن بصريَّته لا تعني التقليد الأعمى أو التعصب لآراء البصريين، فشخصيته المستقلة واضحة المعالم جداً في الموازنة بين الآراء وترجيح ما يراه راجحاً بالدليل. ولا أدلَّ على ذلك من نزوعه في بعض المواضع إلى تقوية آراء الكوفيين واختيارها على آراء البصريين، وسكوته عن الترجيح إذا لم يَسْتَبِنْ له وجه واضح فيه، أو وجد أن القولين متكافِئان في القوة والدليل.

ومن الدلائل الواضحة على بصريته الأمور الآتية:

١ - تصديرُهُ أدلَّةَ البصريين وردودَهم على الكوفيين بقوله: (قلنا) أو (لنا) غالباً. وإذا كان التوجيه أو التعليل أو الرد له خاصة فإنه يصدره بقوله: (قلت)، والنساخ في غير النسخة القديمة (ش) يعبرون عن جميع ذلك بـ (قال مولانا) غير ملتفتين إلى الفرق الدقيق الذي قصد إليه من ذلك. ولهذا التزمتُ إثبات ما ورد في نسخة (ش) من ذلك في جميع المواضع دون حاجة إلى الإشارة إلى ما يخالفه في النسخ الأخرى بما فيها نسخة الأصل.

٢ - عَبَّرَ عن البصريين بـ (أصحابنا) في موضع واحد في هذا الكتاب[١].

٣ - عَبَّرَ عن البصريين بالأكثر في مواضع عديدة من الكتاب.

٤ - اختار آراء البصريين، وردَّ مع ذلك آراء الكوفيين صراحةً في أكثر مسائل الخلاف المعروفة. وفيما يلي أهم تلك المسائل:

١ - اشتقاق الاسم من السمو عند البصريين. وعند الكوفيين من السمة[٢].

---

(١) انظر ص٦٣٨. (٢) انظر ص١٦.

٢ - لا يجوز منع المنصرف من الصرف للضرورة عند البصريين. وأجازه الكوفيون[١].

٣ - فرق البصريون بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء. ولم يفرق بينهما الكوفيون[٢].

٤ - لا يجوز جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالماً عند البصريين. وأجازه الكوفيون[٣].

٥ - الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل عند البصريين. وعند الكوفيين هو أصل فيهما[٤].

٦ - الاسم من (أنا) الهمزة والنون فقط عند البصريين. وهو بكماله اسم عند الكوفيين[٥].

٧ - يسمي البصريون الضمير الواقع فصلا ضمير الفصل. ويسميه الكوفيون عماداً[٦].

٨ - لا محل لضمير الفصل من الإعراب عند البصريين. وعند الكوفيين هو تابع للسابق[٧].

٩ - (ضمير الشأن) تسمية بصرية. والكوفيون يسمونه ضمير المجهول[٨].

١٠ - لا يقع من أسماء الإشارة موصولًا إلا (ذا) مع (ما) عند البصريين. ويقع غيره منها عند الكوفيين[٩].

١١ - (منذ) مفردة عند البصريين. وهي عند الكوفيين مركبة[١٠].

١٢ - (كم) مفردة عند البصريين. مركبة عند الكوفيين[١١].

---

(١) انظر ص٧٣.
(٢) انظر ص١٣١؛ - ١٣٢.
(٣) انظر ص١٢٤.
(٤) انظر ص٢٠، ١٣٢.
(٥) انظر ص١٤٠.
(٦) انظر ص١٤٨.
(٧) انظر ص١٤٨.
(٨) انظر ص١٥٢.
(٩) انظر ص١٩٨، ١٩٩.
(١٠) انظر ص٢٢٧.
(١١) انظر ص٢٤٦.

١٣ - همزة (أيمن الله) وصلية عند البصريين. وعند الكوفيين قطعية[١].

١٤ - فعل الأمر مبني عند البصريين. وعند الكوفيين معرب[٢].

١٥ - لا تدخل (إنْ) المخففة على فعل غير أفعال المبتدأ والخبر عند البصريين. وأجازه الكوفيون[٣].

١٦ - لا تكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، خلافاً للكوفيين[٤].

١٧ - (رُبَّ) حرف عند البصريين. وهي عند الكوفيين اسم[٥].

١٨ - ضمير (رُبَّ) لا يطابق مميزه عند البصريين. ويطابقه عند الكوفيين[٦].

١٩ - واو (رُبَّ) تعمل بتقديرها عند البصريين. وبنفسها عند الكوفيين[٧].

٢٠ - (حاشا) حرف جر عند البصريين. وهي عند الكوفيين فعل[٨].

٢١ - لا يعمل حرف الجر محذوفاً إلا في اسم الله - تعالى - عند البصريين. ويعمل مطلقاً عند الكوفيين[٩].

٢٢ - العامل في الشرط والجزاء آلات الشرط عند أكثر البصريين. وعند الكوفيين الجزاء مجزوم بالجوار[١٠].

٢٣ - الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء عند البصريين. وبالفاعلية عند الكوفيين[١١].

٢٤ - واو العطف لا تفيد الترتيب عند البصريين. وتفيده عند الكوفيين[١٢].

---

(١) انظر ص٣١٨.
(٢) انظر ص٣٢٤.
(٣) انظر ص٣٦٣.
(٤) انظر ص٤٠٣.
(٥) انظر ص٤٢٢.
(٦) انظر ص٤٢٧.
(٧) انظر ص٤٢٧.
(٨) انظر ص٤٣٥.
(٩) انظر ص٤٤٨.
(١٠) انظر ص٤٧١ - ٤٧٢.
(١١) انظر ص٤٨٢.
(١٢) انظر ص٤٨٦ - ٤٨٩.

٢٥ - لا يجوز أن تلي آلةَ النداء لامُ تعريف عند البصريين. وأجازه الكوفيون[١].

٢٦ - لا يرخم المضاف عند البصريين. وأجازه الكوفيون[٢].

٢٧ - لا يجوز ترخيم الثلاثي مطلقاً عند البصريين. وأجازه الكوفيون إذا تحرك حشوه[٣].

٢٨ - لا يحذف حرفان من المرخم إلا إذا زاد على أربعة أحرف عند البصريين. وأجاز ذلك الكوفيون في الرباعي[٤].

٢٩ - لا يتقدم الفاعل على الفعل عند البصريين. وأجازه الكوفيون[٥].

٣٠ - إعمال الثاني من المتنازعين في العمل أولى من أعمال الأول عند البصريين. وعكس ذلك الكوفيون[٦].

٣١ - تتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل إذا اجتمع مع غيره من المفاعيل. وعند الكوفيين جميع المفاعيل سواء في ذلك[٧].

٣٢ - لا يتعين تحمل الضمير في الخبر المفرد عند البصريين. ويتعين عند الكوفيين[٨].

٣٣ - الفعل مشتق من المصدر عند البصريين. والعكس عند الكوفيين[٩].

٣٤ - ناصب المفعول به الفعل وحده عند البصريين. وعند الكوفيين الفعل مع الفاعل[١٠].

٣٥ - ناصب المفعول معه ما قبل الواو بواسطتها عند أكثر البصريين. وعند الكوفيين ناصبه المخالفة[١١].

---

(١) انظر ص٥٦٤.
(٢) انظر ص٥٧٣ - ٥٧٥.
(٣) انظر ص٥٧٥.
(٤) انظر ص٥٧٧ - ٥٧٨.
(٥) انظر ص٦١٧ - ٦٢٤.
(٦) انظر ص٦٢٨ - ٦٢٩.
(٧) انظر ص٦٣٥، ٦٣٦.
(٨) انظر ص٦٥٧.
(٩) انظر ص٦٦١ - ٦٦٢.
(١٠) انظر ص٦٧٣، ٦٧٤.
(١١) انظر ص٧٠٧، ٧٠٨.

٣٦ - لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقاً عند أكثر البصريين. وأجازه الكوفيون إذا كان العامل جملة فعلية فعلها متصرف[١].

٣٧ - يمتنع استثناء النصف فصاعداً عند أكثر البصريين. وأجازه الكوفيون[٢].

٣٨ - (سوى) ملازمة للظرفية عند البصريين. وعند الكوفيين قد تخرج عنها[٣].

٣٩ - يُشْتَرَطُ تجريدُ المضاف من التعريف مطلقاً عند البصريين. ولم يشترطه الكوفيون في العدد[٤].

٤٠ - منع البصريون إضافة الموصوف إلى صفته والعكس. وأجازه الكوفيون إذا اختلف اللفظان[٥].

٤١ - خبر باب (كان) منصوب بالخبرية عند البصريين. وبالحالية عند الكوفيين[٦].

٤٢ - (أفعل) في التعجب فعل ماضٍ، والمنصوب بعده مفعول به عند البصريين. وعند الكوفيين هو اسم، والمنصوب بعده مشبه بالمفعول[٧].

٤٣ - ألفاظ المدح والذم أفعال عند البصريين. وعند الكوفيين أسماء[٨].

٤٤ - إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز الضمير عند البصريين. ولا يجب ذلك عند الكوفيين[٩].

٤٥ - لا يجوز التعجب من الألوان مطلقاً عند البصريين. وأجازه الكوفيون من السواد والبياض خاصة[١٠].

---

(١) انظر ص٧٤٣، ٧٤٤.
(٢) انظر ص٧٥٥.
(٣) انظر ص٧٥٩.
(٤) انظر ص٧٨٠ - ٧٨٢.
(٥) انظر ص٧٨٤.
(٦) انظر ص٨٠٢.
(٧) انظر ص٨٥١ - ٨٥٢.
(٨) انظر ص٨٥٦.
(٩) انظر ص٨٧٦.
(١٠) انظر ص٨٥٣.

٤٦ - لا يجيء التفضيل في اللون مطلقاً عند البصريين. وأجازه الكوفيون في السواد والبياض خاصة(١).

٤٧ - لا يجوز توكيد النكرة عند البصريين. وأجازه الكوفيون(٢).

٤٨ - لفظ (كلا) و(كلتا) مفرد عند البصريين. وعند الكوفيين مثنى(٣).

٤٩ - لا يعطف على المضمر المرفوع المتصل إلّا بعد توكيده بمنفصل عند البصريين. وأجاز ذلك الكوفيون من غير توكيد(٤).

٥٠ - إذا عطف على المضمر المجرور وجب إعادة الخافض عند البصريين. ولا يجب ذلك عند الكوفيين(٥).

أما المسائل التي صرح بموافقة الكوفيين أو بعضهم فيها فهي:

١ - ذكر الجزم بـ (كيفما)، وذكر أن أكثر البصريين لا يجزمون بها. على أن في المسألة تفصيلًا بينته في موضعه(٦).

٢ - رجح مذهب الكوفيين في أن فتحة (ابن) في نحو (يا زيدَ بنَ عَمْروٍ) إعرابية على لفظ البنائية(٧). ولم أجد هذا عند الكوفيين.

٣ - وافق الكوفيين في أن رافع المضارع تجرده عن الناصب والجازم(٨).

٤ - رجح رأي بعض الكوفيين وابن كيسان في أن الضمير من (إياك) ونحوه ما بعد (ايا)، و(ايا) دعامة(٩).

وهناك مسائل خلاف كثيرة ذكرها في الكتاب ولم يصرح باختيار أيّ من المذهبين البصري أو الكوفي فيها، ولكن تقديمه لمذهب البصريين في الذكر في أكثرها مشعر باختيار مذهبهم(١٠).

---

(١) انظر ص٨٨٢، ٨٨٣.
(٢) انظر ص٩١٩.
(٣) انظر ص٩٢٢.
(٤) انظر ص٩٤٨.
(٥) انظر ص٩٥٠.
(٦) انظر ص٤٦٢.
(٧) انظر ص٥٧١.
(٨) انظر ص٧٩٨.
(٩) انظر ص١٥٨.
(١٠) انظر مثلاً الصفحات ١١٠، ١٤٣، ١٧٤، ١٩٢، ٢٠٩، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٦٨، ٢٩٥، ٣٧٥، ٤٨٤، ٥٦٩، ٩١٣.

آراء الإمام المهدي واتجاهاته:

لا شك أن للمتقدمين من النحويين كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ويونس والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وغيرهم فضل السبق في إشادة صرح هذا العلم الجليل، فهم الذين أصلوا قواعده، وضبطوا قوانينه، ومهدوا سبيله، ووضحوا معالمه، وادَّوْهُ إلى من بعدهم علماً مكتمل الجوانب غير محتاج إلى شيء. ولكن كما قال الإمام المهدي - في خطبة كتابه المكلل بفرائد معاني المفصل -: «إذا كانت العلومُ إلهيةً وموادُها سماويَّةً، فغيرُ بعيد أن يَفْضُلَ الغابِرُ العابر لظهور الحجة ووجود الناصر والزاد على مُدَّعٍ بغير حُجَّةٍ، وذاهبٍ في غير مَحَجَّةٍ». ومعلوم أنه لا يخلو زمان من علماء أفذاذ يُثرون علم النحو بآرائهم وتوجيهاتهم ومناقشاتهم، ويضيفون إلى ما تركه المتقدمون كثيراً من التعليلات والتصورات لمسائله ومباحثه المختلفة مما فات المتقدمين ذكره أو أخطأ بعضهم في تعليله وتوجيهه. ولم يمنعهم إجلالهم لأولئك العلماء واعترافهم بفضلهم وسَبْقِهِم من تَخْطِئَتِهِمْ إذا استبان لهم السبيل واتضح عندهم الدليل. وإلى جانب هذا فللمتأخرين من النحويين فضل لا ينكر في تحرير مسائل هذا العلم، وتنظيم أبوابه ومباحثه، وتسهيل عبارته، وحسن عرضه والتصنيف فيه، وتيسيره للطالبين، كما هو معلوم.

وواضح مما قدمته أني أرى أن زمن الاجتهاد في النحو، والاستقلال في استنباط قواعده، وتخريج مسائله الجزئية على تلك القواعد قد فات منذ زمن بعيد، وذهب بالفضل فيه المتقدمون من النحويين، وإذا كان للمتأخرين اجتهاد في النحو فهو اجتهاد فيما تركه الأولون، يدور في فلكهم، وينهل من معينهم، ويصدر عن قواعدهم وأصولهم. فسبيله عند المتأخرين الترجيح، والاختيار، والرد، والتقوية، والتضعيف، والتعليل، والتوجيه، والتوضيح، وغيره ذلك مما لا يخرج عن أصول المتقدمين وقواعدهم واتجاهاتهم جميعاً.

والإمام المهدي واحد من هؤلاء المتأخرين الذين ساهموا في رفد علم النحو بآراء وتوجيهات ومناقشات جادة تدل على طول باعه ورسوخ قدمه. وما حواه كتابه هذا من ذلك دليل على أنه من أكابر علماء النحو والمصنفين فيه. ولست ادعي له

الاجتهاد إلا على المعنى الثاني الذي ذكرته، وهو اجتهاد المتأخرين فيما تركه المتقدمون من آراء بفهمها وهضمها أولًا، ثم بالاختيار منها، وترجيح الراجح، وتوهين الواهن بالدليل، دونما تعصب أو اتباع هوىً ثانياً.

ولست في وصفَي الإمامَ المهديَّ بذلك بمنطلق من فراغ، أو عن تعصب له، أو تساهل في اختيار الألفاظ، بل هي الحقيقة التي تأكدت لي من خلال رحلة أربع سنوات مع كتابه هذا، ومعايشة تامة له فيه وفي غيره من مؤلفاته، فقد اكتشفت خلال ذلك أن له شخصية مستقلة، وفكراً نيّراً، وروحاً نزّاعةً إلى التجديد، مُتجَافِيَةً عن التقليد. وقد بينت في الباب الأول الذي خصصته للتعريف بالإمام المهدي وآثاره أنه كان مجتهداً مطلقاً في الفقه، وإماماً كبيراً في علم الكلام وأصول الفقه والمنطق وغيرها من العلوم، بل هو إمام الزيدية في كل فن كما قرره علماؤهم ومؤرخوهم. ومعلوم لكل من له اطلاع على الشروط المعتبرة في الاجتهاد المطلق أن أول تلك الشروط وألزمها أن يكون المجتهد على علم تام بلغة العرب وقواعدها وأصولها وألفاظها وغريبها وأساليبها ومجازها وحقيقتها، وغير ذلك مما هو مبسوط في مظانه من كتب الأصول. أضف إلى هذا أن ملكة الاجتهاد التي هي من جملة تلك الشروط لا بد أن يكون لها تأثير واضح في كل علم يتناوله المجتهد بالتصنيف. وهذا ما وجدته عند الإمام المهدي في هذا الكتاب، فنزعته الاجتهادية، وروحه التجديدية ظاهرة في كل مبحث من مباحثه، فلم يكن فيه مجرد ناقل للآراء والأقوال، أو مقرر لما استقر عند السابقين من أحكام، بل هو مشارك في ذلك مشاركة فعالة، فنراه يقوى، ويضعف، ويأخذ، ويرد، ويعلل، ويوجه، ويناقش، ويخطىء، ويصحح، ويقيس، ويستشهد، وغير ذلك مما هو شأن المحققين من العلماء.

وقد تقدم عند بيان مذهب الإمام المهدي النحوي ذكر خمسين مسألة مما رجحه من آراء البصريين، وأربع مسائل مما رجحه من آراء الكوفيين، وسأذكر عند الكلام على مواقفه من آراء النحاة نماذج من موافقاته ومخالفاته لكل منهم. أما هنا فسأقتصر على ذكر بعض ما انفرد به من آراء، وبعض ما رجحه مما انفرد به بعض العلماء خلافاً لجمهور النحاة، وبعض القواعد والتوجهات العامة التي مال إلى اعتمادها والعمل بمقتضاها مما وقفت عليه في هذا الكتاب.

١ - انفرد الإمام المهدي بذكر الجزم بلفظ الأمر فقط دون معناه. وحمل عليه قراءة أبي عمرو: «إنَّ الله يأمُرْكُمْ أنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» - بسكون الراء من يأمركم - قال: «فجزم لأجل لفظ يأمركم، لتضمنه اذبحوا». والذي ذكره النحاة في توجيه هذه القراءة أنها للتخفيف، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد. ولم ينكر سيبويه الإسكان في مثله، بل رواه عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ - بإسكان الهمزة - وأنشد عليه:

فاليومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثماً مِنَ الله ولا واغِلِ

أراد (أشربُ) - بالرفع - فأسكن الباء تخفيفاً. وعلى هذا فالإسكان ليس جزماً عنده، ولم يذكره غير الإمام المهدي فيما اطلعت عليه(١).

٢ - أجاز الإمام المهدي حذف (لا) من (لا سيما) دون قلة، قياساً على ما كثر استعماله من ملازِمات النفي نحو (تفتأ) و(تنفك) و(تبرح). ولا يجيز ذلك النحاة واللغويون إلا على قلة(٢).

٣ - ذكر الجزم بلام (كي). ومع أنه قد صرح بشذوذه إلا أني لم أجد من ذكره من النحاة. والشاهد الذي ذكره في ذلك لم أجد له ذكراً في شيء من المصادر(٣).

٤ - أجاز - على قلة - الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالاستثناء. ولم يذكره غيره فيما اطلعت عليه(٤).

٥ - أجاز الفصل بين (ما) وفعل التعجب بظل وبات وأضحى وصار. ولم أجد من ذكر ذلك(٥).

٦ - ذهب إلى تحتم الجر بـ (مذ) و(منذ) في نحو (مذ حين، أو زمان) وعلل ذلك بتعذر تقدير أول المدة، وجميع المدة. واستشهد على ذلك بقول عروة:

فيا ربُّ أنت المُسْتَعانُ على الذي ... تَحَمَّلْتُ من عَفْراءَ منذُ زَمانِ(٦)

---

(١) انظر ص٧٩٦ مع الحاشية.
(٢) انظر ص٧٦٦.
(٣) انظر ص٣٩١.
(٤) انظر ص٨٥٥.
(٥) انظر ص٨٨٥.
(٦) انظر ص٢٢٦، ٢٢٧.

٧ - المشهور أن ناصب الحال في قوله - تعالى -: «كلا إنَّها لَظَى. نَزّاعَةً للشَّوى بنصب نَزّاعةً - هو ما في (لظَى) من معنى التَلظِّي. وذهب الإمام المهدي إلى أنَّ الأولى إعمال (تدعو) في قوله - تعالى -: ﴿تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ﴾(١).

٨ - خطّا سيبويه ابنَ مَرْوانَ في قراءتِهِ: «هؤلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم» - بنصب أطهر - ووجهها ابن بابشاذ وغيره بأن ناصب (أطهر) ما في (بَناتي) من معنى شريفات. وذهب الإمام المهدي إلى أنَّ الأَولى جَعْلُ الضمير بدلًا من (بناتي) وإعمال الإشارة(٢).

٩ - انفرد بآراء في معاني (من) الجارة في عدة آيات ذكرها في الكتاب(٣).

١٠ - ذكر قاعدةً في معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف من أسماء السور الثلاثية فصاعداً لم أجد من سبقه إلى ذكرها، وهي أنَّ ما كان أَولُه من ثلاثة أحرف منها نحو (المر) وجبت فيه الحكاية، وما كان من حرفين نحو (طسم) جاز فيه الإدغام مع الحكاية، إيْذاناً بالمقصود، وفكُّهُ مع منع الصرف وفتحِ الحَشْوِ(٤).

١١ - ذكر (سُكْراً) في جمع سَكرى. ولم أجد ذلك في كتب اللغة أو النحو(٥).

١٢ - تابع ابن الحاجب في اشتراط العلمية في العجمية لمنع صرف المنقول، خلافاً لجمهور النحاة(٦).

١٣ - ذكر (فعلان) من أوزان العدل وفاقاً لابن الحاجب. والنحاة على إهماله(٧).

١٤ - خالف جمهور النحاة في أن (قَطام) مُنِعَ الصرف للعلمية والعدل عن فاطمة تَمَحُّلًا. واختار مذهب المبرد في أن عِلتَّهُ الأخرى التأنيث لا العدل(٨).

---

(١) انظر ص٧٣٠.
(٢) انظر ص٧٣١.
(٣) انظر ص٤٠٩، ٤١٠.
(٤) انظر ص٤٦.
(٥) انظر ص٨٠.
(٦) انظر ص٣٦.
(٧) انظر ص٤٩.
(٨) انظر ص٥٨.

١٥ - استحسن صيغة (الحسنِ وَجْهَهُ) - بنصب وجهه - من صيغ الصفة المشبهة، متابعة لابن الحاجب. وهي قبيحة عند جمهور النحويين[١].

١٦ - إذا كان العامل في الحال اسم إشارة فإنَّ الحال لا تكون قَيْداً للعامل في صاحبها حينئذٍ، لأن المعنى يفسد بذاك التقييد. وذهب الإمام المهدي إلى أنه لا يفسد عند التحقيق. ولم يُبَيِّن مُسْتَنَدَهُ[٢].

١٧ - ذهب إلى أنَّ (ما) في قوله - تعالى -: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ موصولةٌ والعائدُ محذوف، أي: ما كان لهم الخيرة فيه. وهي عند النحاة نافية، وكذا عند المفسرين إلا الطبريَّ رحمه الله[٣].

١٨ - رجح مذهب ابن جني في أن (أخر) معدول عن (افْعَلَ مِنْ كَذا) لا عما فيه اللام كما هو مذهب جمهور النحاة[٤].

١٩ - نسب تمثيل النحويين بنحو «زيدٌ قامَ وعَمْراً أكرمتُهُ» في باب الاشتغال إلى السَّهْوِ، لتعذُّر العطف على الصغرى حينئذٍ، لعدم العائد. والنحاة لا يشترطون في الجملة المعطوفة على جملة صغرى أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ، خلافاً للسيرافي كما بينته في موضعه[٥].

٢٠ - قَوّي مذهبَ ابن مالك في توكيد الجملتين الاسمية والفعلية بالحال. والنحاة لا يجيزون توكيد الفعلية بالحال[٦].

وهذه جملة من القواعد والاتجاهات العامة التي أقرها الإمام المهدي واعتمدها في هذا الكتاب، بعضها مما صرح بذكره، وبعضها بفهم مما يقتضيه كلامه:

١ - اللغة لا تثبت بالترجيح[٧].

٢ - كثرة الاستعمال لا تقتضي الأصالة[٨].

---

(١) انظر ص٨٨٠.
(٢) انظر ص٧٣٥.
(٣) انظر ص٢٠٥، ٢٠٦.
(٤) انظر ص٥٣.
(٥) انظر ص٦٨٢.
(٦) انظر ص٧٢١.
(٧) انظر ص٥٤٥.
(٨) انظر ص٤٤٠.

٣ - قد يغلب الفرع على الأصل[١].

٤ - الغلط يجوز على بعض العرب في اللغة[٢].

٥ - قد يخالَفُ القياسُ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ[٣].

٦ - ما حذف لعلة وجب حذفه حيث وجدت[٤].

٧ - يجوز الجر للجوار[٥].

٨ - ما اطرد حذفه لا لعلة في لسان العرب اتبع فيه السماع[٦].

٩ - لا يعمل عامل في معمولين من جهة واحدة[٧].

١٠ - الأصول لا تثبت بالمحتمل[٨].

١١ - لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثث[٩].

١٢ - لا تجوز مخالفة القياس بلا موجب[١٠].

١٣ - لا يستثنى بأداة واحدة شيئان من دون عطف[١١].

١٤ - لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص[١٢].

١٥ - قد يضاف إلى الشيء لأدنى ملابسة[١٣].

١٦ - يجوز للشاعر مراجعة الأصل المتروك للضرورة[١٤].

١٧ - يجوز تأكيد الضمير المجرور والمنصوب بالمرفوع استعارة[١٥].

١٨ - لا يعطف بعض المؤكدات على بعض[١٦].

---

(١) انظر ص٤٤٠.
(٢) انظر ص٣٥٧.
(٣) انظر ص٦٣٣.
(٤) انظر ص٦٧٥.
(٥) انظر ص٤٥٠.
(٦) انظر ص٦٧٥.
(٧) انظر ص٦٨٧.
(٨) انظر ص٨٦٤.
(٩) انظر ص٦٩٧.
(١٠) انظر ص٧٤٨.
(١١) انظر ص٧٧٥.
(١٢) انظر ص٧٨٨.
(١٣) انظر ص٧٨٨.
(١٤) انظر ص٩٠١.
(١٥) انظر ص٩١٨.
(١٦) انظر ص٩٢٠.

١٩ - يمتنع توكيد ضمير المخاطب بالمتكلم. ويجوز توكيد المتكلم بمثله[١].

٢٠ - لا ينصب الموصوف بصفته[٢].

الإمام المهدي والنحاة:

جمع الإمام المهدي في هذا الكتاب من آراء النحاة وأقوالهم ما لا يناسب أن يجتمع في مثل هذا الكتاب الذي سماه مختصراً كما تقدم. والظاهر أنه أراد أن يجعله مُسْتَوْدَعَاً للآراء والخلافات، كافياً من غيره من الكتب في ذلك مع اختصار عبارته وإيجاز لفظه، وقد أشار إلى مقصده هذا في خطبة كتابه فقال: «في مختصر جامع لفنونه، محتوٍ على بارزه ومكنونه، ضم أهله وغرائبه، وجمع ذاهبه وآيبه، ومعروفه وعازبه، والاختلاف فيه ومذاهبه، وتحقيق القوي وحجته، والضعيف وشبهته». وقد وفى الإمام المهدي بذلك على أكمل وجه. ولا أدل على ذلك من هذا الحشد الضخم من الآراء والأقوال والمسائل والمناقشات والردود والتعليلات والتعليلات التي حواها الكتاب، وإن فاته شيء لم يعرض لذكره من دقيق الجزئيات وغريب المسائل فهو قليل جداً بالقياس إلى ما ذكره من ذلك.

وقد قدمت فيما مضى أن الإمام المهدي كان مَيّالًا إلى مذهب البصريين موافقاً لهم في الغالب، لكنه لم يكن في ذلك مقلداً أو متعصباً، بل كان يأخذ ما يراه الأقوى والأقرب من المذاهب. ومصداق ذلك وقوفه مع الكوفيين في بعض المسائل.

أما شيوخ النحو وعلماؤه الذين عرض لذكر آرائهم في الكتاب فهم إمّا بصريون كالخليل وسيبويه والمبرد، أو كوفيون كالكسائي وثعلب والفراء. وقد ينسب بعض من ذكرهم من النحاة إلى تسمية أخرى كمذهب البغداديين، فإنه ينتظم في سِلْكِهِ على رأي البعض أبو علي الفارسي وابن جني، مع أنهما من رؤوس مدرسة البصرة عند التحقيق. وقد أورد آراءً لنحاة لم يصنفوا إلى واحد من المذاهب

---

(١) انظر ص٩٢١.

(٢) انظر ص٦٧٦.

المعروفة، مع أن المتتبع لآرائهم لا بد أن يجدهم في الجملة نزاعين إلى هذا المذهب أو ذاك. والذي قصدت إليه من ذكر هذه الأصناف هو أن الإمام المهدي قد ذكر آراء العلماء على اختلاف نزعاتهم وميولهم المذهبية. وهو بما عرف عنه من نزعة تحررية وميل إلى الاستقلال في النظر والاختيار لا يضفي على أقوال أحدٍ من العلماءِ تقديساً يمنعه من مناقشتها، أو ردها، أو تخطئة أصحابها صراحة، أو ترجيح غيرها عليها، فنراه في بعض المواضع يرد أقوال سيبويه، أو يضعفها، أو يخطئه فيها، وهو شيخ مدرسة البصرة كما هو معلوم. ونراه يميل في المقابل إلى الأخذ بآراء مفردة لعلماء بصريين أو كوفيين أو غير ذلك، ورائده دائماً إظهار الحقيقة واعتماد الصحيح واستبعاد ما سواه لا غير ذلك.

على أنه قد خَصَّ بعض العلماء بكثرة ما نقل عنهم من آراء بالقياس إلى من سواهم، وهؤلاء العلماء هم الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج والكسائي والفراء. ولا عجب في ذلك فهؤلاء هم المبرزون من أئمة المدرستين البصرية والكوفية. ومما يلفت النظر أنه الحق بهؤلاء في كثرة ايراد آرائهم في الكتاب اثنين من متأخِّري النحويين، هما الزمخشري وابن الحاجب. وهو يجلُّهُما ويشيد بمقامهما كثيراً، وقد تقدم ثناؤه عليهما فيما نقلته من خطبة كتابه المكلل. وتقدم في آثاره أيضاً أنه شرح كافية ابن الحاجب ومفصل الزمخشري. ومن مظاهر اهتمامه بهما في هذا الكتاب أنه كثيراً ما يجمع بينهما في الآراء التي اتفقا عليها، وأحياناً يعبر بآرائهما عن آراء جمهور النحاة، وقد يجمعهما مع أكثر النحاة مع إفرادهما بالذكر فيقول مثلًا: «م.ح.كثر» أي: الزمخشري وابن الحاجب والأكثر، ومعلوم أنهما داخلان في الأكثر، فما الحامل له على افرادهما بالذكر غير القصد إلى بيان مقامهما ورفع منزلتهما؟

أوهام المصنف في عزو بعض الآراء:

مع الشهادة للإمام المهدي بالأمانة في نقل آراء العلماء، وتثبته في عزوها إلى أصحابها بوجه عام، فإن كثرة ما حكاه في هذا الكتاب من الآراء قد أوقعته في بعض الأخطاء في عزوها وإسنادها إلى أئمة النحو وعلمائه. وهي قليلة بالقياس إلى ما صح فيه نقله وعزوه. ولعل عذره في ذلك أنه كان يملي كتابه املاءً من حفظه كما

استظهرته سابقاً، ولا ينقل عن مصادر مكتوبة. وهذا يفسر لنا أيضاً الاختلاف الحاصل في أمور جوهرية بين نسخة الكتاب القديمة وبين نسخه الأخرى المنقولة عن نسخ مقروءة عليه، ومصححة بعنايته. واذكر فيما يلي أهم ما وقفت عليه من ذلك:

١ - أخطأ الإمام المهدي في حكاية تقدير متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة. إذ من المعلوم أن القول بتقدير المتعلق حينئذٍ هو قول البصريين واختلفوا في تقديره، فمنهم من قدره فعلًا بمعنى استقر ونحوه، ومنهم من قدره اسماً بمعنى مستقِرّ ونحوه. أما الكوفيون فإنهم لا يقولون بتقدير متعلق أصلًا، لأن العامل في الظرف والمجرور عندهم ليس هو الكون المقدر، بل هو منصوب بالمخالفة. والذي ذكره الإمام المهدي في هذا الكتاب أن المتعلق يقدر فعلًا عند البصريين، اسماً عند الكوفيين. فجعل ما اختلف فيه علماء البصرة أنفسهم مَحَلّاً للخلاف بين البصريين والكوفيين(١).

٢ - نسب الإمام المهدي إلى الزجاج وعبد القاهر الجرجاني القول بأن هَنا ليس من المعرب بالحروف. وليس هذا رأيَهُما، وإنما هو رأي الفراء(٢).

٣ - نسب إلى الكوفيين أنهم يجيزون حذف الموصول إلا (الذي) والصواب إلا (أل)(٣).

٤ - نسب إلى الزمخشري وابن الحاجب ترجيحهما صرف المنقول من المذكر إلى المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكنَ الحشوِ. ولم يصرّحا بذلك في كتبهما(٤).

٥ - نقل عن الأخفش الصغير أن أسماء الأفعال من الرباعي قياس، وذكر الشواهد التي تعزز مذهبه في ذلك. والحال أن هذا مذهب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة(٥).

٦ - ذكر الإمام المهدي أنه لا يجوز نحو (الأحدُ اليومَ) - بنصب اليوم - إذْ

---

(١) انظر ص٤٤٩، ٤٥٠.
(٢) انظر ص١٠١.
(٣) انظر ص٢٠٩.
(٤) انظر ص٤٣، ٤٤.
(٥) انظر ص٢٥٩.

أسماءُ الأيام كالجُثَثِ فلا يُخْبَرُ عنها بالزمان. ونقل عن طاهر بن بابشاذ إجازة ذلك في الجمعة والسبت خاصة، لتَضمنِهما الاجتماعَ والقَطْع. وليس هذا مذهبَ ابن بابشاذ، وإنما هو مذهبُ ابن السراج في كتابه الأصول(١).

٧ - نقل عن الكسائي أنه يجيز مثل «لا تَكفُرْ تدَخِلْ النارَ» بناءً على أن المعاني الجازمة وهي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ونحوها تعمل الجزم عنده بنفسها لا بتقدير (إن). والحال أن الكسائي لم يقل بهذا، وإنما أجاز المثال المذكور كما أجاز هو وغيره «لا تَكْفرْ تدخِلْ الجنةَ» اكتفاءً منه بتقدير (إنْ) داخلةً على الفعل دون (لا). وقد فصلت هذا في موضعه(٢).

٨ - نسب إلى الزمخشري وابن الحاجب القول بسماعية الأفعال الناقصة. والحال أنهما ذكرا خلاف سيبويه في ذلك، وعددا ما سُمِعَ منها غير ما ذكره في الكتاب، ولم يصرحا بأنها سماعية(٣).

٩ - ذكر أن الزمخشري وابن الحاجب زادا (ما جاءَتْ حاجتَكَ) على ما ذكره سيبويه وغيره من الأفعال الناقصة. والحال أن سيبويه قد ذكر ذلك في كتابه(٤).

١٠ - ذكر أن النحاة أنكروا قراءة ابن عامر: «قتلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهِم» - برفع قتل، ونصب أولادهم، وجر شركائهم - وهي قراءة سبعية لم ينكرها النحاة، وإنما أنكرها الزمخشري وحده. وقد بينت ذلك في موضعه(٥).

١١ - أسند إلى المبرد أن ناصب المفعول معه عنده في نحو: «ما أنت، أو كيف أنتَ وقصعةً من ثَريدٍ» يُقدَّر ماضياً مع (ما) مضارعاً مع (كيف). والحال أن هذا التقدير لسيبويه لا المبرد، بل أن المبرد قد رده في المقتضب(٦).

١٢ - ذكر عن أكثر النحاة اشتراطهم كون الخبر مشتقاً أو متأوَّلاً بالمشتق. والأكثر على جواز كونه جامداً كما بينته في موضعه(٧).

---

(١) انظر ص٦٩٧.
(٢) انظر ص٤٧٧.
(٣) انظر ص٨٠٠.
(٤) انظر ص٨٠١.
(٥) انظر ص٧٩١.
(٦) انظر ص٧١١.
(٧) انظر ص٦٥١.

١٣ - ذكر أن السابق في البدل بنية الطرح عند المبرد. ولم يقل به المبرد بل أنكره مراراً، ونص على موافقة سيبويه في ذلك[١].

١٤ - خلط الإمام المهدي خلطاً عجيباً في حكاية الخلاف في (لبَّيْكَ). فمن المعلوم أنه عند جمهور النحويين مثنًى لفظاً، والياء فيه للتثنية، وعند يونس اسم مفرد على وزن (فَعْلَى) وقلبت ألفه ياء عند اتصالها بالضمير كما تنقلب ألف (لدى) و(على) عند اتصال الضمير بها فيقال: (لَديْكَ) و(عَلَيْكَ). وقد احتج سيبويه والجمهور على يونس بقول الشاعر:

فَــلَبّــى فَــلَبَّـــيْ يَــدَيْ مِـــسْـــوَرِ

ووجه الحجة فيه أنه لو كان مفرداً بمنزلة (عليك) ونحوه، لبقيت الألف فيه ولم تقلب ياء عند إضافته إلى الظاهر - وهو (يَدَيْ) في البيت - كما أنها لا تقلب في (لدى) ونحوه ياء عند إضافتها إلى الظاهر. هذا هو وجه الخلاف والاحتجاج بالشاهد المذكور في جميع مصادر النحو التي عرضت لذكر هذه القضية. أما ما ذكره الإمام المهدي في ذلك فهو في غاية الغرابة، واشتمل على ثلاثة أوهام: **الأول**: أنه ذكر أن ياء (لبيك) تحذف عند إضافته إلى الظاهر، وهو ما لم يَرِدْ ولم يَقُلْ به أحد. **الثاني**: أنه جعل خلاف يونس في هذه القضية، والحال أن خلاف يونس هو في كون الياء للتثنية كما ذهب إليه سيبويه والجمهور. **الثالث**: أنه ذكر البيت الشاهد حجة ليونس. والحال أنه حجة لسيبويه والجمهور على يونس. وهذا أغرب ما وجدته من أوهام الإمام المهدي في هذا الكتاب[٢].

١٥ - مما وهم في نسبته من الشواهد قول العاص بن وائل حين لام الناس عُمَرَ على إسلامه: «رَجُلٌ اختارَ لنفسهِ امراً»، حيث نسبه إلى أبي جهل[٣].

---

(١) انظر ص٩٤٢.
(٢) انظر ص٦٦٦، ٦٦٧.
(٣) انظر ص٦٤٦.

الفصل الثالث
أصول النحو وشواهده في الكتاب

أصول النحو:

احتَج الإمام المهديُّ في كتابه هذا بالسماع والقياس والإجماع. وهي الأدلة الثلاثة الأولى التي اتفق نحاة المدرستين البصرية والكوفية وغيرهم على اعتمادها وعدم الإخلال بها في الاحتجاج لمسائل النحو، أما غيرها من أدلة النحو الثانوية كالاستصحاب والاستحسان فلم يرد في هذا الكتاب ما يشير إلى اعتماد الإمام المهدي عليها أو الأخذ بها في إثبات حكم أو نفيه.

السماع والقياس:

قال الإمام المهدي في أول الكتاب بعد تعريف النحو والتصريف: «وطريقهما الاستقراء والقياس»(١). وهذا نص قاطع في اعتماده هذين الأصلين، وكونهما مدار على النحو والصرف، والطريق إلى معرفتهما وإثبات مسائلهما.

وقد ورد ذكر السماع والقياس في عشرات المواضع من هذا الكتاب، ولا يكاد مبحث من مباحثه يخلو من الاحتجاج بهما أو بواحد منهما. وقد جعلهما الإمام المهدي أساساً لتقسيم مسائل النحو في كثير من المواضع، من ذلك قوله في الاسم المقصور: «وهو إما قياسي، وهو ما كان قبلَ آخرِ نظيرِهِ من الصَّحِيحِ اللامِ فتحةٌ» إلى قوله: «وما لا يُعْرَفُ لهُ نظيرٌ فسَماعِيّ»(٢). وقوله في الممدود: «وقياسيٌّ الممدود ما كان قبل آخرَ نظيرِه من الصحيح ألفٌ» إلى قوله: «وسماعيُّهُ ما لا نظير لهُ»(٣). وقال في وصف النكرة بالجمل: «وهذه قياسيَّةٌ» وما عداها من

---

(١) انظر ص١٠.
(٢) انظر ص٨٨، ٨٩.
(٣) انظر ص٨٩.

الإنشائية سماعي»[١]. وقسَّم أسماءَ الأفعال إلى قياسي، وهو (فَعالِ)، وسماعيٌّ وهو ما عداه[٢]. وقسم مواضع زيادة الباء الجارة إلى قياسيٍّ وسماعيٍّ[٣]. وقسم المنقوصَ إلى سماعيٍّ وقياسيٍّ[٤].

ومذهب الإمام المهدي في القياس هو مذهب عامة البصريين، وهو أنه لا يقاس إلا على المسموع الكثير من الفصيح الذي يندرج تحت قاعدة نحوية أصلَّهَا النحاة بالاستقراء من ذلك المسموع[٥]. ولا بد أن يكون للقياسيّ عندهم ضابطٌ كُليٌّ يُحَصِرُهُ. ولهذا نجده يَرُدُّ الكثير من الشواهد التي استدل بها الكوفيون وغيرهم بالشذوذ، أو الندرة، أو مخالفة المشهور، أو مخالفة الأصول الكلية التي اعتمدها النحاة، أو تطرق الاحتمال، وغير ذلك مما يَضْعُفُ معه المسموع بحيث لا يقوى على تأصيل قاعدة أو إثبات حكم عام[٦].

وكما أن السماعَ الصحيحَ مقدَّمٌ على القياس مطلقاً عند الإمام المهدي كما هو عند غيره من النحاة فإنه لا يتردد في الأخذ بالقياس والاعتماد عليه إذا عُدِمَ السماعَ، أو كان قليلًا بحيث لا يصلح لبناء الأحكام العامة عليه. والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة جداً في هذا الكتاب، من ذلك قوله فيما يمنع الصرف من المعدول تقديراً: «فما سُمِعَ ممتنعاً أَوْ مُنْصَرِفاً اتُّبِعَ السماعُ، وما التبسَ فإن عُدِمَ فيه (فُعَلُ) قبل التسمية ووجد (فاعل) مُنِعَ الصرفَ كقُثَم وَجُحى، إلحاقاً بالأغلب، إذْ الأغلبُ فيما سُمِع ممتنعاً أنه كذلك، وإلّا صُرِفَ»[٧]. وقوله في منع صرف عُمَرَ وزُفَرَ: «ولولا السماعُ في عمرَ وزفَرَ لَصُرِفا، لوجود عُمَرٍ جمع عمرةٍ، وزفرٍ للسيِّدِ قبلَ العلميةِ»[٨]. وقوله في الصفة المعدولة في غير المنصرف: «وأما صفةً، فما سمِّع

---

(١) انظر ص٩٢٤.
(٢) انظر ص٢٥٩.
(٣) انظر ص٤١٦.
(٤) انظر ص٨٥.
(٥) انظر الاقتراح للسيوطي ص٢٠١، ٢٠٢.
(٦) سأورد عند الكلام على شواهد الكتاب نماذج مما رده منها بأحد الوجوه المذكورة.
(٧) انظر ص٥٦.
(٨) انظر ص٥٧.

منه اتُبِعَ، وإن التبَسَ صُرِفَ إلحاقاً بالأغلب كلُكَع»[١]. وقوله في أسماء السُورِ التي على حرفين: «والاثنان كحمَ يجوز حكايتُه ومنعه، للتأنيث والعلمية، أو حملا على موازنه كقابيل»[٢]. وقوله في إجازة حذف (لا) من (لا سيّما): «قياساً على ما كَثُرَة استعمالُهُ من ملازماتِ النفي، نحو (تفتأ) و(تنفك) و(تبرح)»[٣].

ونجد عند الإمام المهدي مَيْلًا إلى تقريب الفجوة بين السماع والقياس، وعدم الإخلال بأي منهما ما أمكن ذلك، مثال ذلك تعليلهُ منعَ صرفِ (عمرَ) بقوله: «قُدِّرَ العدل به عن عامرٍ تمحُّلًا، لئلا يخالَفَ بصرفهِ السماعُ، ويمنعه لمجرد العلمية القياس»[٤].

ونجده أيضاً يقدم بعض الأقيسة على بعض إذا تنازعت المحل الواحد، فيقدم قول البصريين في علّةِ نصب ما يلي الصفةَ المشَبَّهةَ في نحو (الحسنِ الوجه)، وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعولية في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة، على قول الكوفيين، وهو أنه منصوب على التمييز مطلقاً، وعلى قول بعض النحويين وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول مطلقاً بقوله: «قلنا: التفصيل أَقْيَسُ»[٥].

ويذكر لنا الإمام المهدي وجوهاً خولف فيها القياس، ولم يُلتَفتْ إليه، إما لورود السماع بخلاف مقْتضَاه كما في بنين، وسنين، وأرضين، ونحوها مما جمع بالواو والنون والياء والنون مع تغيير واحده واختلال شرطه[٦]. وإما لأن مخالفته لا تؤدي إلى لَبْسٍ كما في إعراب الفاعل والمفعول في قوله:

مثلَ القنافذِ هَدّاجونَ قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِمْ هَجَرُ[٧]

ويميل الإمام المهدي إلى العمل بالترجيح عند تعارض أدلة السماع، فيذكر من جملة الأدلة التي تعرف بها الحروف الزوائد الترجيح فيقول: «وبالترجيح عند التعارض، كميم (موسى) وألفه، هل هو من أوْسَيْتُ أمْ من ماسَ»[٨]. ولكنَّ

---

(١) انظر ص٥٧.
(٢) انظر ص٤٥.
(٣) انظر ص٧٦٦.
(٤) انظر ص٥٦.
(٥) انظر ص٨٨١.
(٦) انظر ص١٢٠.
(٧) انظر ص٦٢٣.
(٨) انظر ص٣٠٢.

الترجيحَ لا يُثبتُ حكماً لا دليلَ عليه من سماع أو قياس عنده، ويوضِّحُ ذلك ردُّهُ لقول يونس حيث ميَّزَ بين النَسبِ إلى (ظَبْي) والنسب إلى (ظَبْيَةٍ) بفتح حَشْوِ الثاني بلا دليل بقوله: «قلنا: اللغة لا تَثْبُتُ بالترجيحِ»(١).

الإجماع:

ذكر الإمام المهدي نصوصاً كثيرة تدل على اعتباره الإجماع ووقوفه عنده. ففي تعريف الكلمة قال: «والكلمةُ بإجماعهم: لفظ وضع لمعنى غير إسنادٍ»(٢). وفي الوجوه التي تبطل بها العَدْلِيَّةُ قال: «فإنْ صُغِّرَ انصرفَ اتفاقاً»(٣). وفي عِلَّةِ منع (سَكْرانَ) من الصرف قال: «واتفقوا على منع سكران، لحصول الشرطين»(٤). وفي صلة (أيٍّ) قال: «فإن برزَ صدرُ الصِّلَةِ أُعرِبَت اتفاقاً»(٥).

ومن المعلوم أنه لا يملك الإمام المهدي ولا غيره مخالفة إجماع النحاة في الأصول والقواعد الأساسية لكن ينبغي تحديد معنى الإجماع الذي يكون حجة قاطعة، ولا تجوز مخالفته بحال. وقد أبان عن ذلك ابن جني بقوله: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يخالِفَ المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص، فأما إذا لم يُعْطِ يده بذلك فلا يكون إجماعُهُم حجةً عليه، وذلك أنه لم يَرِدْ ممَّنْ يُطاعُ أمرُه في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ، كما جاء النص عن رسول الله - ﷺ - من قوله: «أمتي لا تَجتمَعُ على ضَلالَةٍ». وإنما هو علمٌ مُنتَزعٌ من استقراء هذه اللغة»(٦). وهذا يفسِّرُ لنا وجهَ مخالفةِ الإمام المهدي في بعض المواضع للنحاة أو لجمهورهم فيما لا يَخْرِقُ قاعدة أو يخالفُ أصلًا معتمداً عندهم. وقد مرَّتِ الإشارةُ إلى بعض ذلك عند ذكر آرائه.

العلَّة النحوية عند الإمام المهدي:

الإمام المهدي مولع في كتابه هذا بذكر العلل النحوية، فهو لا يكاد يذكر

---

(١) انظر ص٥٤٥.
(٢) انظر ص١٢.
(٣) انظر ص٥٣.
(٤) انظر ص٦٠.
(٥) انظر ص٢٠٣.
(٦) انظر الخصائص ١/ ١٨٩.

حكماً أو ينقل رأياً يخالف رأيه أو يوافقه إلا ويُتْبِعُهُ بذكر علَّتِهِ. ومن المعلوم أن أكثر النحاة تأثراً بالعلة وترديداً لها الفقهاء منهم، والإمام المهدي مجتهد مطلق في الفقه كما مر في الباب الأول من هذه الدراسة. ثم إنَّ من مقاصدِ ذكرِ العِلَلِ عند كثير من النحاة وغيرهم تدريب الطلبة على البحث والاحتجاج وتحصيل مَلَكَةِ الاجتهاد والاستقلال في النظر.

وقد صرح الإمام المهدي مع هذا بذكر العلة والاعتداد بها في مواضع كثيرة من كتابه هذا، ولعل أوضح نصٍّ في ذلك قوله في الردِّ على من ادّعى أنَّ الأسماء الستة إنما أعربت بالحروف لا لعلة: «قلنا: الواضعُ حكيمٌ»(١). ومما ذكره في ذلك أيضاً قوله: «وما حُذِفَ لعلة وجوب حذفه حيث وجدت»(٢). وقوله: «وما اطَّرَدَ حذفُه في لسانهم لا لعلة اتُّبِعَ السَّماعُ»(٣). وقوله: «فَعِلَّةُ ما صُرِفَ قصدُ الحَيِّ أو المكانِ»(٤). وقوله: «ويؤيِّدُ العلَّةَ نداءُ المضمرِ في قوله:

يـا أبْـجَـرَ بْـنَ أبْـجَـرٍ يـا أنـتـا(٥)

الشواهد النحوية:

استشهد الإمام المهدي في كتابه هذا على صغر حجمه بمجموعة كبيرة من الشواهد النحوية تفوق في عددها ما هو موجود في الكثير من المبسوطات. وقد تنوعت هذه الشواهد فشملت الآيات القرآنية الكريمة وقراءاتها، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب، وأمثالهم وأقوالهم المأثورة. وهي متنوعة أيضاً بحسب الاحتجاج بها، فمنها ما يؤيد مذهب البصريين، ومنها ما يؤيد مذهب الكوفيين، ومنها ما يؤيد آراءً مفردةً لبعض النحاة، ومنها ما وافق الإمام المهدي المحتجين به، ومنها ما رد الاحتجاج به، ومنها ما أورده ولم يناقش المحتجين به.

ومعلوم أن الإمام المهدي قد عاش في عصر متأخر كانت فيه المادة اللغوية قد جمعت وصنفت ودرست، ووضعت على ضوء ذلك القواعد والأصول العامة

---

(١) انظر ص٩٦.
(٢) انظر ص٦٧٥.
(٣) انظر ص٦٧٥.
(٤) انظر ص٤٨.
(٥) انظر ص٥٨٥.

لعلم النحو، كما استخرجت الشواهد الدالة على مسائله وضبطت وشرحت وحظيت بتصانيف مستقلة خلال القرون السابقة. فلم يكن عصر الإمام المهدي على هذا عصر استقراءٍ أَوَّلِيٍّ للغة عن طريق السماع والتلقي عن العرب الذين يحتج بكلامهم. فليس بغريب أن يعتمد الإمام المهدي على من سبقوه في الاستشهاد بتلك الشواهد، وينهج نهجهم في الاعتماد عليها. وهو مع ذلك قد انفرد بشواهد لم يذكرها غيره ممن سبقوه فيما انتهى إليه علمي من استقصاء وبحث، وانفرد أيضاً بوجوه من الاستشهاد في الشواهد التي ذكرها النحاة قبله. وسيأتي بيان ذلك.

الآيات القرآنية والقراءات:

الآيات القرآنية الكريمة من أكثر شواهد الإمام المهدي عدداً في هذا الكتاب، ولا يفوقها في الكثرة إلا شواهده الشعرية. ولا عجب في ذلك فالقرآن الكريم هو الأساس الأول للنحو العربي، ومنه أخذ النحاة واللغويون والبلاغيون أكثر مادتهم، وبآياته الكريمة برهنوا على صحة قواعدهم وآرائهم.

وقد اشتمل الكتاب على ثلاثمائة وخمسين آية أو بعض آية، عشر منها مكررة، لتعدد مواضع الاستشهاد فيها. ولما كان دأب الإمام المهدي الاختصار والإيجاز فإنه غالباً ما يقتصر على ذكر موطن الشاهد من الآية حتى لو كان كلمتين أو كلمة واحدة، اعتماداً منه على أنه لا يجهل سياق الآية أو تتِمّتَها طالب علم في ذاك الزمان. وكثيراً ما نجده يصدر الآيات القرآنية بقوله: (نحو) أو (مثل) أو (ك) دون أن يقول: (قال تعالى) أو: (كقوله تعالى) أو نحو ذلك مما هو مألوف. كما أن اعتماد الإمام المهدي مطلقاً على حفظه في إملاء الكتاب قد أوقعه في بعض الأخطاء في ايراد الآيات، وربَّما فَطِنَ لذلك بعض النساخ فأصلحه، وربما شاركه الجميع في إيراد الخطأ، وقد بينت جميع ذلك في مواضعه من التحقيق.

وموقف الإمام المهدي من الاحتجاج بالقراءات المختلفة لا يختلف عن موقف عموم البصريين الذين ينتسب إلى مذهبهم، ويميل إلى الأخذ بآرائهم، فهو يعتمد القراءة ويحتج بها ما وافقت أصولهم وقواعدهم، ولم تخالف قياساً من أقيستهم حتى لو كانت شاذة عند القراء. ويسارع إلى رد الاحتجاج بالقراءة بالشذوذ، أو الندرة، أو التأويل، أو تطرق الاحتمال إذا ما خالفت تلك القواعد

والأقيسة حتى لو كانت سَبْعِيَّةً، أو قرأ بها جمهور القراء. ولكن الإمام المهدي مع ذلك بمكان من الورع والاتزان بحيث لا يُلَحِّنُ قارئاً أو يُخَطِّئُهُ في قراءته، وإن نقل عن النحاة مثل ذلك في بعض المواضع. وأوردُ فيما يلي بعض الأمثلة لما ردَّ الاحتجاجَ به أو قبله من القراءات:

١ - إذا وُجِدَ المفعول به تعيَّنَ لإقامته مقام الفاعل دون سائر المفاعيل عند البصريين. ومذهب الكوفيين أنَّ جميعَ المفاعيلِ في ذلك سواء. والإمام المهدي على مذهب البصريين في ذلك، وحين يواجه بقراءة أبي جعفر: «ويُخْرَجُ له يومَ القيامةِ كتاباً يلقاهُ منشوراً» - وهي من حجج الكوفيين الواضحة فيما ذهبوا إليه - يؤَوِّلُها بأنَّ (كتاباً) حال، أي: يُخْرَجُ له عملُهُ مكتوباً[١]. وبقراءة أبي جعفر وغيره: «ليُجزىَ قوماً بما كانوا يَكْسِبونَ» يردُّ ذلك بأنه نادر[٢].

٢ - لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الحرف. هذا ما ذهب إليه الإمام المهدي تبعاً للبصريين. وحين يَعْرِضُ لحجة الكوفيين في جواز الفصل بغير ما ذكر، وهي قراءة ابن عامر - أحد السبعة -: «قُتْلَ أوْلادَهُمْ شُرَكائِهِمْ» وفيها فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول يرد الاحتجاج بها، اعتماداً على إنكار بعض النحاة كالزمخشري لها[٣].

٣ - رد احتجاج الكوفيين بقراءة: «فبذلك فَلْتَفْرحوا» بأن هذا نادر، فلا حكم له، مع أنه ذكر أنها قراءة النبي ﷺ[٤].

٤ - رد احتجاج الكوفيين على عدم وجوب إعادة الخافض في العطف على المضمر المجرور بقراءة حمزة - من السبعة -: «تَساءَلُون به والأرْحامِ» بأن ذلك قليل محتمل للقسم[٥].

٥ - احتج الكسائي على عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي بقوله- تعالى -: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، وهي قراءة جمهور القراء مع أن قراءة الكسائي نفسه

(١) انظر ص٦٣٦.
(٢) انظر ص٦٣٧.
(٣) انظر ص٧٩١.
(٤) انظر ص٣٢٦.
(٥) انظر ص٩٥٠.

بخلافها. ورد الإمام المهدي احتجاجه بها بقوله: «قلنا: قليل محتمل لتقدير فعل فسره اسم الفاعل، والأصول لا تثبت بالمحتمل»[١].

٦ - مقابل ذلك نجده يحتج بقراءة: «وجَعَلَ الليلَ سُكناً» في نفس الآية السابقة، على جواز عطف الفعلية على المفرد، مع أن هذه القراءة قراءة الكوفيين من السبعة، وهم الكسائي وحمزة وعاصم[٢].

٧ - قَبِلَ قراءةَ يعقوبَ: «فأجْمعوا أمرَكُمْ وشُركاؤُكم» مع أن فيها عطفاً على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده بمنفصل، لجريها وفق مذهب البصريين في اجازة ذلك إذا وقع فصلٌ أو طالَ الكلامُ[٣].

٨ - استدل على صحة مذهب المبرد في أعمال (إنْ) النافية عملَ (ليس) بقراءة سعيدِ بن جُبَيْرٍ: «إنِ الذين تَدْعون من دون الله عباداً أَمثالَكُمْ» مع شذوذها[٤].

٩ - استدل على صحة الرفع استئنافاً في نحو: «لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ» بقراءة ابن مسعود: «وتكتمون الحق» مع أنها شاذة[٥].

١٠ - استدل على حذف نون الجمع اعتباطاً بقراءة: «الذائِقو العذَابَ مع شذوذها كما صرح به»[٦].

الحديث النبوي الشريف:

مما لا شك فيه أن العلماء قد اختلفوا قديماً في صحة الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو، ولا تزال هذه المسألة مثارَ جدَلٍ بين الباحثين إلى يومنا هذا. ومع هذا الخلاف لا نكاد نجدُ عالماً صنف في النحو إلا وأورد فيه أَحادِيثَ استدلَّ بها، وهم في ذلك ما بين مكثر ومقل بحسب قوة الاعتداد بالحديث وضعفها.

وقد أورد الإمام المهدي في هذا الكتاب جُمْلَةً من الأحاديث الشريفة عدتها

(١) انظر ص٨٦٤.
(٢) انظر ص٩٥٢.
(٣) انظر ص٩٤٨.
(٤) انظر ص٥٩١.
(٥) انظر ص٣٩٦.
(٦) انظر ص١٢٦، ١٢٧.

خمسة عشر حديثاً. وهي في مجموعها تدل على أنه يرى الاحتجاج بالحديث ويعتد به. وموقفه في ذلك لا يختلف عن موقفه السابق من الاحتجاج بالقراءات، فهو يعتد بالحديث ما وافق مذهبه ومشربه، ويرد الاحتجاج به ما خالف ذلك. وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

١ - ذهب الكوفيون إلى أنَّ فِعْلَ الأمرِ للمخاطب معرّبٌ، لتقدير اللام معه، لكن حُذِفَتْ لكثرةِ الاستعمالِ، بدليل أنَّها قد تَعْمَلُ محذوفةً. ومن شواهدهم على ذلك دخول اللام في قوله - ﷺ -: «لِتَأْخُذُوا مَصافَّكُم». وقد رده الإمام المهدي ضمنَ ما ردَّهُ من شواهد بأنه نادر فلا حكمَ له»[١].

٢ - منع الإمام المهدي جمع المكسر جمع تصحيح إذا كان من صيغ منتهى الجموع. أما ما ورد من ذلك كقوله - ﷺ -: «إنَّكُنَّ لانْتُنَّ صَواحِباتُ يوسُفَ» فهو شاذ عنده[٢].

٣ - احتج ابن كيسان على جواز نحو (حَمْراوات) و(سَكْريَات) بقوله - ﷺ -: «ليسَ في الخَضْراواتِ صَدَقَةٌ». ورده الإمام المهدي بأن هذا نادر[٣].

٤ - احتج الإمام المهدي لمذهبه في مجيء (تَفْعِلَةٍ) في المصادر بقوله - ﷺ -: «فلَا يَقْعُدَنَّ على تَكْرِمَتِهِ»[٤].

وفيما ذكره الإمام المهدي من شواهد حديثية ثلاثةٌ انفرد بالاستشهاد بها فيما أعلم: أولها الحديث السابق، وثانيها حديث: «أين باتَتْ يَدُهُ»[٥]، وثالثها حديث: «يُقَدَّمُ الأَقْرَأُ فالأَفْقَهُ فالأَوْرَعُ»[٦].

وفيما ذكره أيضاً أحاديثُ لم تَصِحَّ نسبتُها إلى النبي - ﷺ - كحديث: «الناسُ كُلُّهُمْ هَلْكى إلا العالِمُون. . . الخ» وهو من كلام بعض الزهاد كما بينته في موضعه[٧]. وحديث: «اطْلبوا العلم ولو بالصين» وهو ضعيف أو موضوع[٨].

---

(١) انظر ص٣٢٥.
(٢) انظر ص١٢٩.
(٣) انظر ص١٢٢، ١٢٣.
(٤) انظر ص٩٠٢.
(٥) انظر ص٨١٨.
(٦) انظر ص٤٩١.
(٧) انظر ص٧٦٨.
(٨) انظر ص٥٢٣.

وحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصافَّكُمْ» ولم يرد بهذا اللفظ[١]. وحديث: «يُقَدَّمُ الأَقْرَأُ فالأَفْقَهُ فالأَوْرَعُ» ولا أصلَ له في كتب الحديث كما بينته[٢].

أمثال العرب وأقوالهم المأثورة:

استشهد الإمام المهدي بجملة من الأمثال والحكم والأقوال المأثورة عن بعض العرب. وكثير منها مما أثر عن صحابة رسول الله - ﷺ - كعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم. وهو - كطريقته في الشواهد عموماً - يقتصر على ذكر موضع الشاهد من المثل أو القول، ولا ينسبها إلى قائليها، إلا إذا كانت أقوالًا للصحابة - رضوان الله عليهم - فإنه يصرح بأسمائهم في الغالب.

وهو لا يقبل من ذلك أيضاً إلا ما يوافق مذهبه، أما ما يخالفه فإنه يرد الاحتجاج به بالشذوذ، أو التأويل، أو تطرق الاحتمال كما سبق بيانه عند الحديث عن موقفه من الاحتجاج بالقراءات والأحاديث. وهذان مثالان لذلك:

١ - ذهب الزجاج والسيرافي إلى أن (إيّا) اسم مظهر مضاف إلى مضمر. ورده الإمام المهدي بأنه لو كان كذلك لجازت إضافته إلى مظهر كما جاز في المضمر، أما قول بعض العرب: «فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ» وفيه إضافة (إيّا) إلى المظهر فقد ورده بأنه نادر، ثم قد رُوِيَ (السَّوْآتِ) بالسين[٣].

٢ - رد الاستشهاد بقول رؤبة: «خَيْرٍ عافاكَ الله» على إعمال حرف الجر محذوفاً بأنه نادر[٤].

الشواهد الشعرية:

ذكر الإمام المهدي في كتابه هذا أربعمائةٍ وواحداً وثلاثينَ شاهداً شعرياً، اثنان وعشرون منها مكررة، لتعدُّدِ مواطن الاستشهاد فيها.

وقد شملت هذه الشواهد عدة مجالات، منها تأييد آراء البصريين وتصحيح

---

(١) انظر ص٣٢٥.
(٢) انظر ص٤٩١.
(٣) انظر ص١٥٦.
(٤) انظر ص٣٢٦.

ما ساروا عليه من قواعد، ومنها الاحتجاج لمخالفيهم في الرأي، ومنها الضرورة الشعرية، وهو باب واسع جداً في هذا الكتاب. والإمام المهدي كغيره من البصريين يرى أن للشعر أحوالًا تختلف عن أحوال النثر، وأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره من ارتكاب الضرائر واللجوء إلى بعض الاستعمالات، إما لإقامة الوزنِ، وإما لتَناسُبِ الكلام، وإما لغير ذلك من المسوغات.

وطريقته في إيراد الشواهد الاقتصار على ذكر المصراع الذي فيه موضع الشاهد، وربما اقتصر على ذكر أقلَّ من شطر إذا وضح فيه موطن الشاهد. وهو أيضاً - كغيره من النحاة - لا ينسب الشواهد إلى قائليها من الشعراء إلا نادراً.

وأكثر الشواهد الشعرية التي ذكرها مما صحت نسبته إلى شعراء معروفين بصحة الاحتجاج بشعرهم عند النحاة، ومعظمها مما احتج به سيبويه في كتابه، والقليل مما احتج به مما لم يعرف له قائل. كما أنه أورد أربعة شواهد لشعراء متأخرين عن زمن الاحتجاج، اثنان منها لأبي الطيب المتنبي، وواحد لابن الراوندي الزنديق، وواحد منسوب إلى أبي نواس، وإلى أبي العتاهية. ويلاحظ أنه أورد هذه الأبيات على أنها متابعات لا شواهد أصلية تبنى عليها قواعد، أو تُثْبَتُ بها أحكام.

وقد انفرد الإمام المهدي في الشواهد الشعرية والاستشهاد بها بأمور يمكن حصرها في مجالات ثلاثة:

١ - استشهد بأبيات لم يستشهد بها النحاة، ولم يعرفها غيرهم، ولم نتمكن من نسبتها أو تخريجها من أيِّ مصدر على كثرة ما رجعنا إليه في ذلك.

٢ - استشهد بأبيات معروفة النسبة، لكن لم يُسْبَق إلى الاستشهاد بها في النحو.

٣ - استشهد بشواهد أوردها النحاة على مسائل معلومة، وأوردها هو على مسائل أخرى غير ما ذكره النحاة.

وأذكر فيما يلي ما انفرد به في باب الشواهد الشعرية والاستشهاد بها بحسب الأنواع الثلاثة المذكورة:

النوع الأول:

١ - . . . . فإنا مَعْشَرٌ صُبْرُ[١]
٢ - يَبْدُو وتُضْمِرُهُ البِلادُ كأنه سيفٌ على عَلَمٍ يُسَلُّ ويُغْمَدُ[٢]
٣ - لقد أضمرتُ حُبَّكِ في فؤادي[٣] . . . .
٤ - لَعَمْرُكَ إنَّ البيتَ بالظاهرِ الذي مررتُ وإنْ لم آتِهِ ليَ شائِقُ[٤]
٥ - وقالوا كيفَ أنتَ فقلتُ خيرٌ[٥] . . . .
٦ - . . . . لهنك لا في مطمع لطموع[٦]
٧ - إذا جادَتْ الدنيا عليك فَجُدْ بها على الناس طُراً قبل أنْ تَتَفَلَّتِ[٧]
٨ - واعلم أني لن تُصِبْني مصيبَةٌ مَدى الدهرِ إلا قد أصابَتْ فَتىً قَبْلي[٨]
٩ - وأُعْرِضُ عن أشياءَ مِنكَ لِتَرْضَها[٩] . . . .
. . . . وحتى علاني حالِكُ اللونِ أسودِ[١٠]
١١ - كأن بناتِ نَعشٍ طالعاتٍ قِطارٌ قاصِدٌ للشام زُورِ[١١]
١٢ - إنْ تَقُسْ قَسا قَلْبِي القاسي وإنْ لِنْتَ أَلِنْ[١٢]
١٣ - كُنْ من مُدَبِّرِكَ الحكيـ ـم عَلا وجَلَّ على وَجَلْ
وأرْضَ القَضاءَ فإنَّهُ حُكْمٌ أَجَلَّ ولَهُ أجَلْ[١٣]

---

(١) انظر ص١٢٤. وقد أتمه بعض النساخ دون أن ينسبه.
(٢) انظر ص١٣٨.
(٣) أتمه بعض النساخ. انظر ص١٣٨.
(٤) انظر ص٢٠٧.
(٥) أتمه بعض النساخ. انظر ص٢٤٩.
(٦) انظر ص٣٦٢.
(٧) انظر ص٣٨٢.
(٨) انظر ص٣٨٣.
(٩) انظر ص٣٩١.
(١٠) انظر ص٤٥٢.
(١١) انظر ص٤٥٢.
(١٢) انظر ص٤٦٨.
(١٣) انظر ص٥١٢.

١٤ - قَسطُوا قَومي وَساروا سِيرَةً كَلِفوا مَنْ رامَها جَهْدَ الطَّلَبْ[١]

النوع الثاني:

١ - وحرفٍ كألواحِ الإرانِ نَسَأْتُها[٢] . . . .
٢ - لقد تعبَّرتُ حتى لاتَ مُصْطَبَرٍ فالآن أُقْحِمُ حتى لاتَ مُقْتَحَمِ[٣]
٣ - نُبِّئْتُ نُعماً على الهِجرانِ عاتِبَةً[٤] . . . .
٤ - تَلفَّتُّ نحوَ الحيِّ حتى وجَدْتُني وَجِعْتُ مِن الإصغاءِ لِيتاً وأخْدَعا[٥]
٥ - كم عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مذاهبُهُ وجاهلٍ جاهلٍ تَلْقاهُ مَرزوقا[٦]

النوع الثالث:

١ - أحبُّ منكِ الأنفَ والعَينانَا[٧]
٢ - لا تنقضي قَسْوَتُهُ شَهْرَيْنَهْ[٨]
٣ - ما أنْتَ بالحَكَمِ التُرضَى حومَتُهُ[٩]
٤ - . . . . لَهِنَّكِ لا أبا لَكِ تَزْدَريني[١٠]
٥ - ها إنْ تا عِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ[١١] . . . .
٦ - . . . . وكانَ ذَهابُهُنَّ لَهُ ذَهابَا[١٢]

---

(١) انظر ص٦٢٤.
(٢) هو من معلقة طرفة. ولم يستشهد به أحد من النحويين. انظر ص٣٤١.
(٣) هو للمتنبي، ولم يستشهد به غير المصنف، انظر ص٥٩٧.
(٤) هو للنابغة، ولم يستشهد به غير المصنف. انظر ص٨٣١.
(٥) انظر ص٨٣٣. وهو للصمة بن عبد الله القشيري.
(٦) هو لابن الراوندي الزنديق. انظر ص٩١٥.
(٧) انظر ص١١٤.
(٨) انظر ص١١٤.
(٩) انظر ص١٨٦.
(١٠) انظر ص٣٦١.
(١١) انظر ص٧٢٨.
(١٢) انظر ص٨٠٨.

وقد أغرب الإمام المهدي في رواية بعض الأبيات، من ذلك قول الشاعر:

لـو عُـدَّ قَـبْـرٌ وقَـبْـرٌ كـان أكْـثَـرَهُـم مَـيْـتـاً . . . .

والصحيح في روايته(أكرمهم) إذْ لا معنى لأكثرهم ميتاً كما هو ظاهر(١).

وقول الشاعر:

إمّـا أقـمـتَ وإمـا أنـتَ مُـرتَـحِـلًا

بكسر (إما) في الموضعين، والصحيح في روايته كسر الأولى وفتح الثانية. وقد تغيَّرَ على هذا وجهُ الاستشهاد به كما بينته في موضعه(٢). وقول الشاعر:

عـليَّ لـئِنْ وافَـيْـتُ لـيـلى بِـخَـلْـوَةٍ زيـارةُ بـيـتِ الله رِجْـلايَ حـافِـيـا

واستدل به على إضافة المصدر إلى مفعوله وتأخر الفاعل. وهذه الرواية غريبة جداً، بل هي من تصحيف بعض الأَعْجَمَيْن كما بينتُه في موضعه(٣).

وقد أخطأ الإمام المهدي خطأً لا يليق بمن هو في مقامه حيث روى قول النابغة:

هـا إنَّ تـا عـذرةً إن لـم تـكـنْ نَـفَـعَـتْ . . . .

بنصب (عذرة)، واستدل به على هذه الرواية على أن (عذرة) حال، والعامل فيها اسم الإشارة. والرواية الصحيحة التي لا يجوز غيرها برفع (عذرة) خبراً لإنَّ، ولا يجوز جعلُهُ حالًا، إذْ تبقى (إنَّ) بلا خبر. وقد استدل به النحاة على غير ما ذكره الإمام المهدي كما بينتهُ في موضعه(٤).

وموقف الإمام المهدي من الشواهد الشعرية قبولًا أو رداً كموقفه مما سبق من شواهد، فهو يقبل منها ما وافق رأيه أو مذهب البصريين ويردُّ ما سوى ذلك بشتى الحجج. وهذه بعض أمثلة ذلك:

١ - استدل الكوفيون بقول العباس بن مرداس:

---

(١) انظر ص١٠٥.

(٢) انظر ص٨١٥.

(٣) انظر ص٩٠٦

(٤) انظر ص٧٢٨.

. . . . يـفـوقـانِ مـرداسَ فـي مَـجْـمَـعِ

على أنه يجوز للشاعر منع صرف المنصرف للضرورة. ورده الإمام المهدي بأنه شاذ، إنْ لم تصحَّ روايةُ (شَيخي) بدل (مرداس)[١].

٢ - استدل الكسائي ومن وافقه بقول الفرزدق:

. . . . ولـكـنَّ عـبـدَ الله مَـولى مَـواليـا

على أن (جوار) ونحوه في الجر كهو في النصب. ورده الإمام المهدي بأنه نادر، وخلاف المشهور[٢].

٣ - استدل الكوفيون على جواز دخول آلة النداء على ما فيه (أل) بقول الراجز:

فـيـا الـغُـلامـانِ الـلّذانِ فَـرّا

ورده الإمام المهدي بالشذوذ[٣].

٤ - استدل الكوفيون على تساوي جميع المفاعيل في إقامتها مقامَ الفاعل بقول جرير:

فـلو وَلـدتْ قُـفَـيْـرَةُ جِـرْوَ كَـلْبٍ لَسُـبَّ بـذَلِكَ الـجَـرْوِ الـكِـلابـا

ورده الإمام المهدي بأنه نادر[٤].

٥ - استدل الكوفيون على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور بقول الشاعر:

. . . . زَجَّ الـقَـلوصَ أبـي مَـزادَهْ

ورده الإمام المهدي بالشذوذ[٥].

---

(١) انظر ص٧٣.
(٢) انظر ص٧٠، ٧١.
(٣) انظر ص٥٦٤.
(٤) انظر ص٦٣٧.
(٥) انظر ص٧٩٢.

٦ - استدل الكوفيون على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض بقول الشاعر:

. . . . فاذْهَبْ فمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

ورده الإمام المهدي بأنه قليل، ومحتمل لِلْقَسَم[١].

٧ - احتج الكوفيون لجواز العطف على المضمر المرفوع المتصل دون تأكيد بقول الشاعر:

قـلتُ إذْ أقْـبَـلَتْ وزُهْـرٌ تَـهـادى كـنِـعَـاجِ الْمَـلَا تَـعَـسَّـفْـنَ رَمْـلَا

ورده الإمام المهدي بالشذوذ[٢].

---

(١) انظر ص٩٥٠.
(٢) انظر ص٩٤٩.

خاتمة الدراسة

اشتمل الباب الأول من هذه الدراسة على فصلين، تتبعت في الأول منهما حياة الإمام المهدي من الولادة إلى الوفاة. وقد أظهرت النبذة التي قدمت بها لهذا الفصل أهم جوانب الحياة العلمية والسياسية في بيئة الإمام المهدي وعصره، وأبرزت دور المذهب الزيدي في تسيير دفة الأحداث والسيطرة على مقاليد الحكم ابتداءً من دخوله البلاد اليمنية على يد الإمام الهادي وإلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم وحتى العصور المتأخرة.

وعقبت تلك النبذة بتحقيق اسم الإمام المهدي ولقبه ونسبه الذي ينتهي إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فهو سليل أئمة المذهب الزيدي الذين تولوا حكم اليمن وجمعوا بين الزعامتين الدينية والسياسية وفقاً لشروط الإمامة المعتبرة عند الزيدية. وقد عاصر الإمام المهدي من هؤلاء الأئمة خَالَهُ الإمامَ المهديَّ عليَّ بنَ محمَّد بن علي حيث ولد بعد توليه الخلافة بأربع عشرة سنة، ثم ابنه الإمام الناصر صلاح الدين بن علي بن محمد، ثم حصل ما أشرت إليه - وقد مرَّ مفصلًا - من بيعة صاحبنا الإمام المهدي بالخلافة بعد ابن خاله صلاح بن علي، ومنازعه علي بن صلاح له في ذلك، وما أعقب ذلك من أحداث وحروب.

وفي تحقيق سنة ولادة الإمام المهدي تمكنت من الجزم بأنه ولد في حدود سنة (٧٦٤هـ) لسنة (٧٧٥هـ) وإن كان هذا القول الثاني هو المشهور المعتمد عند مؤرّخي الزيدية واليمن. وقد بيّنت بطلان هذا القول بأدلة تكاد تكون قاطعة، ولا يعتريها أدنى شك.

وتحدثت بعد ذلك عن الأسرة التي نشأ فيها الإمام المهدي فبينت أنها كانت في الذروة من بيوت اليمن ديناً وعلماً ونسباً، وأن أثر نشأته في تلك الأسرة في تربيته على حب العلم والميل إلى الزهد واضح كلَّ الوضوح. وترجمت لكل من كان له تأثير في تربيته وتوجيهه في صغره، وهم والده ووالدته وأخوه الهادي وأخته الدهماء. وقد أظهرت تراجمهم أنهم كانوا بمنزلة عظيمة من العلم والدين

والفضل. ثم ترجمت لولديه الحسن وشمس الدين وابنته فاطمة، وأظهرت خلال ذلك تقدمهم في العلم وسبقهم إلى الفضل.

تتبعت بعد ذلك تحصيل الإمام المهدي في أوان صباه وأول فتوته وشبابه، وذكرت المشايخ الذين قرأ عليهم والكتب التي قرأها. وقد أظهرت تراجم هؤلاء المشايخ أنهم جميعاً من أعلام أئمة اليمن وفضلائهم في شتى العلوم والفنون. ومما تحصَّلَ لنا من خلال متابعة طلب الإمام المهدي أنه كان منذ صباه ميّالاً إلى اختصار الكتب التي يقرؤها، وإلى التعليق عليها وَنظْمها. وقد شرع في تصنيف الكتب قبل أن تنتهي سِنُّهُ إلى عشرينَ سنةً، فصنف في تلك الفترة شرحاً لمقدمة طاهر بن بابشاذ المشهورة في النحو، وشرحاً لمقامات الحريري.

وقد أبرزت الدراسة في هذا الفصل أخلاق الإمام المهدي وأهم معالم شخصيته، وتضمنت نصوصاً من كتب التراجم تشيد بمكانته وعلمه، وتشهد بتقدمه وفضله، وتكاد تجمع على أنه إمام الزيدية في كل فن، وأن علماء المذهب الزيدي بعده عالة على كتبه الفقهية والكلامية وغيرها. وقد ظهر لنا خلال الدراسة أن شهرة الإمام المهدي فقهياً هي الغالبة، لكونه مجتهداً مطلقاً، وكون مؤلفاته في الفقه وأصول الدين كالبحر والأزهار هي عمدة المذهب الزيدي، بل معتمد أهل اليمن إلى يومنا هذا. ومع ذلك لم تغفل المصادر المختلفة الإشارة إلى مكانته النحوية واللغوية، وأنه قد بلغ في ذلك الغاية وفاق أهل زمانه.

وعرضت الدراسة لثقافة الإمام المهدي، وأبرزت ما تميزت به من عمق وشمول واتساع، وأهم الدعامات التي استندت عليها، والعلوم التي شملتها، والنزعة التحررية التجديدة التي ميزت علم الإمام المهدي وثقافته.

وتناولت الدراسة أهم حدث في حياة الإمام المهدي على الإطلاق، وهو بيعته بالخلافة بعد وفاة الإمام الناصر صلاح الدين بن علي بن محمد، وما رافق تلك البيعة من أحداث سببها منازعة المنصور علي بن صلاح الدين له بتأييد من وزراء أبيه وبعض العلماء مع كونه لم يحرز الشروط المعتبرة في الإمامة عند الزيدية. وقد أعقب ذلك إعلان بيعة الإمام المهدي من قبل علماء صنعاء وأعيانها وأهل الحل والعقد فيها، وما جرى بعد ذلك من حروب انتهت بأسر الإمام المهدي

وسجنه في قصر صنعاء لمدة تزيد على سبع سنين، ثم خروجه من السجن وتنقله في عدة جهات من اليمن لمدة تزيد على أربعين عاماً كان أمره فيها يقوى أحياناً ويضعف أحياناً أخرى، إلى أن أراح قلبه عن التعلق بالخلافة، وترك التلقُّبَ بأمير المؤمنين، وذلك قبل وفاته بسنتين. ولكن أئمة الزيدية ومؤرخيهم ظلوا مقرّينَ بخلافته، معترفين بأحقّيتِهِ وسبقِهِ، مستمرين على نعته بأمير المؤمنين إلى يومنا هذا.

أما الفصل الثاني من الباب الأول فقد تكفل بإبراز ذلك النتاج الضخم من المصنفات التي تركها الإمام المهدي في جميع فروع العلم المعروفة في عصره. وقد قدم لنا إحصاء دقيقاً لتلك المؤلفات لم يسبق أن جمع في كتاب واحد، مع كثرة ما كتبه مؤرخو اليمن عن الإمام المهدي ومصنفاته، وشدة اهتمامهم تقصيهم في ذلك. وتضمن الفصل بعض التفصيل عن أهم كتبه ومكانتها واهتمام العلماء بها. وأظهر لنا البحث أنه لم يحظ إمام من أئمة اليمن عبر تاريخه العلمي الطويل بمثل ما حظي به الإمام المهدي من إجلال، ولم يحظ كتاب ألف في بلاد اليمن بمثل ما حظي به كتاباه (الأزهار في فقه الأئمة الأطهار) و(البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) من اهتمام، فقد بلغت شروحهما وحواشيهما المئات، ولم نجد في اليمن عالماً مبرزاً أو إماماً مجتهداً بعد الإمام المهدي إلا وله بالكتابَيْن أو بأحدهما اشتغال.

ثم عرفنا البحث بالإمام المهدي شاعراً بليغاً وواعظاً من الطراز الأول، وقدم لنا نماذج من شعره الذي يدور في أكثره حول الزهد والمواعظ، وسير الأئمة، والدعوة إلى الاقتداء بهم، وتحقير الدنيا وتفخيم الآخرة.

خصصت الباب الثاني من قسم الدراسة للتعريف بكتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب) في فصول ثلاثة، تناولت في الأول منها بالدراسة والتحليل منهج الإمام المهدي العام في الكتاب. وقد ظهر أن تقسيم الكتاب إلى أبوابه العشرة المذكورة مما تأثر فيه الإمام المهدي بطريقة طاهر بن بابشاذ وتقسيمه في مقدمته المشهورة المعروفة بالمحسبة وشرحها، وكان الإمام المهدي قد شرح تلك المقدمة في أوائل شبابه، وإن كان بينهما اختلاف في زيادة باب ونقصان آخر. ووضحت أن

طريقة ابن بابشاذ في تقسيم كتابه إلى الفصول العشرة المذكورة هناك أنسب وأولى من طريقة الإمام المهدي في تقسيم أبواب هذا الكتاب. ثم قدمت عرضاً تحليلياً للمادة النحوية التي تضمنها الكتاب، وقد أشرت إلى أثر نظرية العامل في تبويب المادة وترتيبها، والأسباب الأخرى التي دعته إلى تقديم بعض المباحث، وتأخير بعضها في الذكر.

ومما أظهرته الدراسة في هذا الفصل أن الإمام المهدي لم يسبق إلى هذه الطريقة في التصنيف، فقد جمع في الكتاب بين كونه متناً موجزَ اللفظِ قليلَ العبارةِ، وبين كونه مستوعباً لجميع المسائل التي تطرق إلى ذكرها النحاة في كتبهم، ومشتملًا على علل المسائل النحوية، وآراء أشهر النحاة في كل مسألة، وبخاصة آراء المدرستين البصرية والكوفية. وهو مع هذا قد اشتمل على مجموعة صخمة من الشواهد النحوية، وقد جرت عادة النحويين على تجريد المختصرات والمتون من مثل ذلك. ثم قدمت الدراسة في نقاط معدودة أبرز خصائص منهج الإمام المهدي في الكتاب، ومنها جمعه بين النحو والصرف في بعض المواضع.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب عرَّفَتْنا الدراسة بمذهب الإمام المهدي النحوي، وهو مذهب البصريين بأدلة عديدة، منها وقوفه إلى جانبهم وتأييده آراءهم في خمسين مسألة مما اختلفوا فيه تصريحاً، مع ردّه آراء الكوفيين وما استشهدوا به في تلك المسائل. لكن ميل الإمام المهدي إلى مذهب أهل البصرة لم يمنعه من أن يختار آراء الكوفيين في بعض المسائل، إذ كان حُرَّ الرأي، مستقلًا في الاختيار بحسب ما يظهر له من دلائل القوة أو الضعف في كل ما يعرضه من آراء وما يحكيه من أقوال.

وعرَّفنا البحث بعد ذلك بأهم الآراء التي انفرد بها الإمام المهدي أو رجحها من أقوال النحاة. وهي تظهر في مجموعها أنه لم يكن مقلداً لأحد، بل كان يأخذ ما يراه الأولى بأن يؤخذ، ويترك ما سواه بالدليل والبرهان. وعرض لنا بعد ذلك أبرز القواعد والتوجُهات العامة التي اعتمدها الإمام المهدي وبنى عليها آراءه واختياراته في الكتاب.

ثم عرض لنا نماذج من مواقف الإمام المهدي من آراء النحاة وأقوالهم. وقد

ظهر لنا من خلال ذاك العرض أن الإمام المهدي كان ينظر إلى الأقوال والآراء وقيمتها، لا إلى أصحاب تلك الآراء ومنازلهم، ولم يمنعه إجلاله لأكابر النحاة كسيبويه والخليل والمبرد من مخالفتهم مع ظهور الحُجَّةِ واستبانَةِ المَحَجَّةِ وسُطوعِ الدليل. ومقابلَ هذا نجده يرجح آراء مفردة لبعض النحاة على آراء البصريين أو جمهور النحويين، لظهور قوة تلك الأقوال ورُجْحانها عند الموازنة.

ولأن الإمامَ المهدي يُخطِئُ ويصيب كغيره من العلماء فقد تضمنت الدراسةُ نماذجَ لما أخطأ فيه أو وهم من نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها مما أظهره تتبُّعي له في هذا الكتاب.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فهو مشتمل على دراسة أصول النحو وشواهده في هذا الكتاب. وقد بينت أن السماع والقياس والإجماع هي الأصول الثلاثة التي اعتمدها الإمام المهدي، وأن موقفه من الاحتجاج بكل واحد منها هو عين موقف البصريين. وعرضت لذكر العلة النحوية عند الإمام المهدي واهتمامه بذكرها بعد كل رأي يذكره سواء كان موافقاً لمذهبه أو مخالفاً له.

أما الشواهد النحوية فقد بينت أولًا كَثْرَتَها في هذا الكتاب وشمولها لشواهد القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وأمثال العرب وأقوالهم المأثورة، وأشعارهم، وأرجازهم. وأن من طريقته في إيراد الشواهد الاقتصار على ما يتم به الاستشهاد، وإغفال ذكر أسماء قائليها إلّا نادراً.

ويتلخص موقف الإمام المهدي من الاحتجاج بالشواهد النحوية في أنه كان يميل إلى ما وافق مذهبه أو مذهب البصريين في المسألة المستشهد عليها، ويرد ما خالفهما سواء كان قراءة، أو حديثاً، أو قولًا مشهوراً، أو شعراً أو رجزاً. ولا يبالي في ذلك بدرجة الشاهد من القوة أو الضعف، فنجده يحتج بقراءات يصرح بشذوذها عند القراء أو النحاة، ويمنع مقابل ذلك الاحتجاج بقراءاتٍ مشهورةٍ سَبْعِيَّةٍ أو عَشْرِيةٍ أو أكثرية. وعلى هذا النهج سار في الاحتجاج ببقية الشواهد. وهو لا يتوانى في رد الشواهد التي تخالف قواعد البصريين وأصولهم المعتمدة بشتى وجوه الرد، كالشذوذ، والندرة، ومخالفة المشهور، وتطرق الإحتمال، وغير ذلك. وقد قدمت نماذج لمواقفه من جميع أقسام الشواهد النحوية.

وقد بلغ مجموع الشواهد الشعرية التي ذكرها الإمام المهدي في هذا الكتاب (٤٣١) شاهداً بعضها تكرر ذكره. وانفرد بشواهد لم يسبقه أحد إلى الاستشهاد بها، ولم يرد لها ذكر في أي من المصادر، ولم نتمكن من تخريجها أو معرفة قائليها، ومجموعها خمسة عَشر شاهداً، كما انفرد بالاستشهاد بأبيات معروفة النسبة، لكن لم يسبق إلى الاستشهاد بها في النحو، وعددها خمسةُ أبياتٍ. وانفرد أيضاً بذكر وجوه من الاستشهاد في بعض الشواهد المعروفة عند النحاة.

توثيق نسبة الكتاب..

ووصف نسخة ومنهج التحقيق..

توثيق نسبة الكتاب:

ليس هناك أدنى شك في أن كتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب) من تصنيف الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. والأدلة على ذلك كثيرة، أوجزها فيما يلي:

١ - ذُكِرَ كتابُ التاج منسوباً للإمام المهدي في جميع المصادر التي تضمنت ترجمة الإمام المهدي وعرضت لذكر كتبه، وأهم هذه المصادر:

- سيرة الإمام المهدي المسمى (كنز الحكماء وروضة العلماء) لابنه الحسن[١].

- البدر الطالع للإمام محمد بن علي الشوكاني[٢].

- فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن للعلامة الواسعي[٣].

أئمة اليمن للمؤرخ اليمني محمد بن محمد زبارة الصنعاني[٤].

- تاريخ اليمن الثقافي لأحمد حسين شرف الدين[٥].

- مقدمة البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي[٦].

- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن لعبدالله محمد الحبشي[٧].

٢ - ذكر اسم الكتاب كاملًا، واسم مؤلفه أحمد بن يحيى بن المرتضى،

---

(١) الورقة ٦٠/أ.
(٢) ١/١٢٣.
(٣) ص١٩٨.
(٤) ص٣١٦.
(٥) ٤/٢٤٥.
(٦) ١/٤.
(٧) ص٥٨٤.

ولقبه المهدي، ونعته بأمير المؤمنين على ورقة العنوان في نسخ الكتاب الخطية الست التي اعتمدناها في ضبط النص وتحقيقه، ونص نساخ هذه النسخ جميعاً على اسم المؤلف ولقبه قبل شروعهم في نسخ نص الكتاب. وقد ألحقت بهذه الدراسة نماذج مصورة لجميع ذلك.

٣ - ورد اسم الكتاب ضمن النظم الذي أنشأه العلامة عبدالله بن شرف الدين - وهو ابن حفيد الإمام المهدي - في حصر تصانيف جده. وقد أوردته في الباب الأول من هذه الدراسة.

٤ - كتب العلامة عبدالله بن شرف الدين المذكور في حاشية نسخته التي اعتمدناها أصلًا لتحقيق هذا الكتاب اعتراضات كثيرة أوردها بعضهم على كلام الإمام المهدي وقرن كل اعتراض بجوابه وعزى بعض الأجوبة للإمام المهدي نفسه.

٥ - عقد العلامة المذكور بعض المقارنات في حاشية الأصل بين كلام الإمام المهدي في التاج وكلامه في (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر). وذكر في مواضع منها أن كتاب الكوكب أم هذا الكتاب.

٦ - أحال الإمام المهدي في موضع من هذا الكتاب على كتابه (المكلل بفرائد معاني المفصل). وقد حققت هذه الإحالة بالرجوع إلى كتاب المكلل، ونقلت النص المحال إليه في موضعه من التحقيق(١).

٧ - في حواشي (المكلل بفرائد معاني المفصل) للإمام المهدي تعليقات ومقارنات وإحالات ونصوص ذكرها بعض النساخ من كتاب التاج. من ذلك ما جاء عند حديثه في (سراويل) وعلة منعه الصرف، فقد نقل الناسخ نص كلام الإمام المهدي في (سراويل) في هذا الكتاب، قال: «قال في سراويل: ومنه سراويل في لغة من لم يصرفه. د: يقدر جمع سروالة، لوروده في قوله:

عـــليـــه مـــن الـــلؤمِ سِـــرْوالَةٌ

---

(١) انظر ص٦٣٢.

ثم نقل بعد جمعه إلى المفرد. يه. سي: بل عَجْمِيٌّ حُمِلَ على مُوازِنِهِ في العربية كمصابيحَ. في: إذْ لَم يَقْصِدُ الشاعِر قطعةَ لؤمٍ، بل مراده سراويلُ. تمَّتْ - تاج[1].

أما زمن تأليف الإمام المهدي لكتاب التاج فليس لدينا نص قاطع فيه. لكن يغلب على الظن أنه ألفه في حدود سنة (٨٣١هـ) أو قبلها بيسير، وهذا التاريخ هو تاريخ كتابة أقدم نسخ هذا الكتاب، وهي التي رمزنا لها بالحرف (ش). ومما يدل على أنها أقدم نسخ الكتاب أنها مكتوبة في حياة المصنف، كما أنها قد خلت من التصحيحات والتعديلات والاستدراكات الموجودة في النسخ الأخرى المتأخرة عنها، والتي أشير في مواضع من حواشيها إلى أن هذا التغيير ثابت في النسخ المقروءة على المصنف، وبعضها مما ضبطه أو عدله بخط يده. كما أن آراء الإمام المهدي وجواباته قد صدرت بقوله: (قلتُ) أو (قلنا) في نسخة (ش). وغيَّرهُ النسَّاخُ في النسخ المتأخرة إلى (قال مولانا). وربما دل هذا أيضاً على أن نسخة (ش) مكتوبة بخط الإمام المهدي نفسه، لكنني لم أتمكن من التأكد من ذلك.

وكتاب التاج آخر ما صنفه الإمام المهدي في النحو باستثناء (إكليل التاج وجوهره الوهاج) إذ هو مختصره كما بينته في آثاره. وتوضيح ذلك أنه صنف خمسة كتب في النحو أولها كتاب (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) حيث ذكر ابنه في سيرته أنه أول كتاب ألفه في النحو وفي غير النحو، وذلك قبل بلوغه العشرينَ من عمرهِ. وثانيها كتاب (الشافية في شرح الكافية) وقد ألفه قبل سنة (٧٩٤هـ)، لأن ابنه ذكر أنه ذهب كراريس قبل أن يجلد في وقعة (مَعْبَرَ) التي أسر فيها. وثالثها كتاب (المكلل بفرائد معاني المفصل) وقد أشار فيه إلى كتابيه (الكوكب) و(الشافية) المتقدمين، وأحال إليه في كتاب التاج هذا. ورابعها هذا الكتاب، ثم اختصره بالإكليل. والنسخة الوحيدة الموجودة في اليمن من كتاب الإكليل مكتوبة سنة (٨٣٢هـ).

---

(١) الورقة ١٧/ب من المكلل.

النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في ضبط نص الكتاب وتحقيقه على ست نسخ كاملة قابلتها جميعاً. وهذا وصف عام لكل منها:

١ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء برقم (٥نحو). وهي من مصورات معهد المخطوطات بالقاهرة سنة (١٩٧٤م) برقم (٤٩١نحو). وكنت قد صورتها أولًا من المعهد ثم اطلعت على أصلها في المكتبة المذكورة خلال زيارتي لصنعاء.

وعدد أوراق هذه النسخة (١٢٥) ورقة مكتوبة على الوجهين. ومعدل سطورها (١٨) سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد قليل النقط. والظاهر أن هذه النسخة مكتوبة في حياة المصنف أو قريباً من ذلك كما يبدو من حالتها، وبها أثر رطوبة لم يؤثر على المكتوب إلا يسيراً.

والذي دعاني إلى اعتماد هذه النسخة أصلًا - مع أن النسخة الآتية بعدها مكتوبة في حياة المؤلف بيقين، إذ نَصَّ ناسِخُها أنه فرغ من نسخها سنة (٨٣١هـ) - هو أن هذه النسخة قد حظيت بعناية تامة من العلامة عبدالله بن شرف الدين (وهو ابن حفيد الإمام المهدي)، وهي نسخته، فقد صححها وضبطها وقابلها على نسخة مقروءة على مؤلف الكتاب كما أشار إليه في عدة مواضع. كما أنه قد أثبت في حواشيها اعتراضات أوردها بعضهم على كلام الإمام المهدي. وأثبت إجابات للإمام المهدي على بعض تلك الاعتراضات، وأجاب هو عن بعضها الآخر، وذكر أيضاً في مواضع من حواشيها بعض المقارنات والفوائد من كتاب (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) للإمام المهدي، وأشار في أكثر من موضع إلى أنه أمُّ هذا الكتاب. وقد ذكر استعارته الكتاب في آخره قال: «هذا الكتاب لديَّ عاريةٌ من ورثة حَيّ الوالدِ جمال الدين علي بن عبدالله بن المطهر أمير المؤمنين - عليه السلام - جزاهم الله خيراً بحق القرآن العظيم والنبي الكريم. وكتب أفقر عباد الله وأحوجهم إلى معونته عبد الله ابن أمير المؤمنين شرف الدين ابن شمس الدين بن أمير المؤمنين المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى ابن رسول الله - ﷺ -، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ثم كرر هذه الاستعارة مع ذكر تاريخها في الورقة

التالية فقال: «هذا الكتاب لديَّ عارِيَّةٌ من ورثةِ حَيِّ الوالد جمال الدين علي بن عبدالله ابن أمير المؤمنين المطهر ابن محمد، وذلك في شهر رمضان الكريم من سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة». ثم ذكر نسب جده الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. . . إلى الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وكتب بعده من منتصف الورقة إلى آخر الورقة التالية دعاء الخير المنسوب إلى النبي ﷺ برواية علي بن موسى الرضا عن آبائه - عليهم السلام - عن النبي - ﷺ - ولم أثبته هنا لطوله، ولأنه لا يتعلق به غرض مما نحن فيه. وبنهايته يصير مجموع أوراق هذه النسخة (١٢٧) ورقة.

وفي حواشي هذه النسخة اعتراضات قال عنها العلامة عبدالله بن شرف الدين آخر الكتاب: «ليعلم الواقف على هذه النسخة أن فيها سؤالات وضعها من لم ينظر بعين الحقيقة، ولا يُمَيِّز بين الواضحة والدقيقة. فَبَيْنَ السؤالات وبينَ الصحة بِرزخٌ عظيمٌ وتفاوتٌ جسيمٌ. وقد أجاب عليها من لا يُشَقُّ غُبارُهُ ولا تُغَيَّرُ آثارهُ، ذلك مولانا الإمام المهدي أحمد بن يحيى عليه السلام» هذا ما ذكره، لكن ظهر لي أن الإمام المهدي لم يجب على كل الاعتراضات المذكورة، وإنما أجاب على بعضها، وتولى الإجابة عن الباقي العلامة عبدالله نفسه كما بينته في مواضع من التعليق. ولم أثبت من هذه الاعتراضات وجواباتها إلا القليل في حواشي هذه الرسالة، لأن أكثرها اعتراضات سقيمة ومُماحكات لفظيَّة لا طائل من وراء إثباتها، إضافة إلى أن هذه الاعتراضات قد كتبت بقلم دقيق، وكتبت جواباتها بقلم أدقَّ منه مما جعل قراءتها على الوجه الصحيح في غاية الصعوبة.

وقد غيَّر الناسخُ تصدير الإمام المهدي لأقواله وأقوال البصريين بـ (قلت) و(قلنا) إلى (قال مولانا) أو (قال مولانا)، ولم أثبت هذا التغيير ولم أشِر إليه في التحقيق، بل ذكرت ما في النسخة القديمة التالية من قوله: (قلت) و(قلنا) لما بينته آنفاً من أن الإمام المهدي كان يصدر آراءه وأقواله وردوده الخاصة به بقلت، ويصدر آراء البصريين وردودهم بقلنا، ولم يفطن إلى ذلك الفرق نُسّاخُ المخطوطات الأخرى.

٢ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء (كتب الوقف)، ورقمها في فهرس المكتبة القديم (١٣٨نحو) وفي الجديد (١٨٥٢). وهي أيضاً مما صورته

بعثة معهد المخطوطات بالقاهرة من كتب اليمن سنة (١٩٧٤م)، وقد حصلت على مصورتها منه ثم اطلعت عليها في زيارتي لصنعاء. وهي أقدم نسخ هذا الكتاب حيث أرّخَ ناسخَها الفراغَ من نسخها بيوم الخميس الثامن عشر من شهر رمضان المعظم من سنة (٨٣١هـ)، أي في حياة الإمام المهدي، لأنه توفي سنة (٨٤٠هـ) كما مر. ولم أعتمد هذه النسخة أصلًا مع قِدَمِها، لأنها لم تُعْرَض على المصنف أو تقرأ عليه كما هو ظاهر من الاختلاف الحاصل بينها وبين النسخ السابقة والنسخ المأخوذة عنها حيث غيَّر الإمام المهدي وعدَّل بالزيادة أو النقص في النسخ الأخرى. وذكر العلامة عبدالله بن شرف الدين في مواضع من حاشية النسخة السابقة التي اعتمدناها أصلًا أن هذه التغييرات موجودة في النسخة المقروءة على المصنف، وبعضها مما ضبطه بخط يده. ولم تحظ هذه النسخة بعناية أو تصحيح كما حظيت به النسخة السابقة، وقد صُدِّرَتْ أقوال الإمام المهدي فيها بقلتُ، وآراء البصريين بقلنا، خلاف النسخ الأخرى حيث غُيِّرَ فيها ذلك إلى (قال مولانا)، وقد يكون في هذا دليل على أن هذه النسخة مكتوبة بخط الإمام المهدي نفسه، لكنني لم أتمكن من إثبات ذلك، لعدم حصولي على نماذج خطوطه.

وعدد أوراق هذه النسخة (٩٧) ورقة، وسطورها (٢٠) سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخي قديم قليل النقط، وخالية من التعليقات. وجاء على ورقة العنوان منها: «كتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب الذي جمع من النحو فنونه، واحتوى على بارزه ومكنونه، وضم آهِلَه وغرائِبه، وجمع ذاهبه وآيبه، ومعروفه وعازبه، والاختلاف فيه ومذاهبه، لمولانا إمام الأئمة، سلطان العلماء، أمير المؤمنين، المهدي لدين الله رب العالمين أحمد بن يحيى بن المرتضى - رضي الله عنه - صاحب الأزهار والبحر وغيرهما». وبعده هذان البيتان من الشعر:

أقيما على باب الكريم أقيما ... ولاتنيا في ذكرهِ فَتَهيما
هو الله مَنْ يَقصِد على الصِّدقِ بابَهُ ... يَجِدْهُ رَؤوفاً بالعِباد رَحيما

وعلى الجهة اليسرى من نفس الورقة: «هذا من جملة الكتب الموضوعة الموقوفة على خزانة الجامع الكبير بصنعاء اليمن، التي أمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل على الله بوضعه فيها كغيره، بنظر الحافظ العلامة حسين بن يحيى الواسعي».

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ش).

٣ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء اليمن ضمن مجموع برقم (١٤تصريف) يسبقه في المجموع كتاب (المناهل الصافية المروية للقلوب الصادية) للْغياث الظُفيري. وعدد أوراق هذه النسخة (٦٨) ورقة تبدأ من الورقة (٢٠٩) وتنتهي بالورقة (٢٧٦)، وعدد سطورها (٢٢) سطراً، وهي مكتوبة بخط معتاد، وأرّخ الفراغ من نسخها بشهر ذي الحجة من سنة (١٣١٠هـ)، وعلى ورقة العنوان مطالعة لبعضهم في نفس السنة، ومطالعة أخرى له سنة (١٣١٨هـ)، وكرر مطالِعُها ذكر هذه المطالعة الثانية بقوله في آخر النسخة: «تم لي مطالعته مع بعض السادة سنة ١٣١٨هـ». وفي حواشي هذه النسخة تعليقات لا تخلو من فوائد.

وهذه النسخة منقولة أساساً عن نسخة الأصل مع مقارنات مع نسخ أخرى أشير إليها في كثير من المواضع. ونقلت بعض تعليقات العلامة عبدالله بن شرف الدين في حاشية الأصل إلى حواشي هذه النسخة، وأشير إلى أن الكلام له في عدة مواضع. كما نقلت أكثر التعديلات التي أدخلها الإمام المهدي على بعض نصوص الكتاب في هذه النسخة، وأشار ناسخها إلى أن التصحيح عن نسخة عبدالله ابن الإمام شرف الدين.

وانفردت هذه النسخة بزيادات عن نسخة الأصل وسائر النسخ أَثْبَتُّ منها في صُلبِ الكتاب ما ترجَّح لي أنه من كلام الإمام المهدي أو مما استدركه على كتابه.

وهذه النسخة والنسختان الآتي ذكرهما بعدها هي النسخ الثلاث التي تمكنت من تصويرها بفضل الله - تعالى - في رحلتي إلى صنعاء بعد مجهود كبير يطول شرح مراحله بذلته في سبيل الحصول على الإذن بذلك ثم في تنفيذه. وقد كان لوجود بعثة معهد المخطوطات في الكويت في تلك الأثناء لتصوير بعض المخطوطات من دار المخطوطات بصنعاء دور في تسهيل هذه المهمة. ويحتفظ المعهد بمصورات على ميكروفيلم للنسخ الثلاث، إذ كنت بعد حصولي على الإذن بالتصوير قد استلمت النسخ الأصلية الثلاث من المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء لتصويرها في دار المخطوطات، ففضّلت تصويرها على أجهزة البعثة المذكورة ليحتفظ المعهد بنسخة منها، فتخرج بذلك من سجن المخطوطات الكبير في اليمن إلى حيث تكون في متناول يد كل طالب.

وقد رمزتُ لهذه النسخة في التحقيق بالحرف (ت).

٤ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء ضمن مجموع برقم (١٠٤) يسبقه في المجموع كتاب (تحفة اللآل في فضائل الآل). وهي منظومة للعلامة القاضي يحيى بن علي الحداد، ويليه المنظومة المسماة (عقد جواهر اللآل). وعدد أوراق هذه النسخة (٨٠) ورقة تبدأ من الورقة (٢٨) وتنتهي بالورقة (١٠٧)، ومعدل سطورها (١٩) سطراً.

وهذه النسخة غير مصححة، وتلتقي غالباً مع نسخة (ش) القديمة. وقد التزم ناسخها إتمام الأبيات الشعرية، وربما ذكر ما قبل الشاهد أو بعده.

وعلى ورقة العنوان من هذه النسخة أبيات خمسة في مدح الكتاب وإحصاء شواهده القرآنية والشعرية، وهي:

ألا إنَّ تاجَ النَحوِ خَيْرُ مُصَنَّفٍ ... وجدناه لا تُحصى بذاكَ الفوائِدُ
أحاطَ بعلم النَحو من كل جانبٍ ... فما فاتَهُ فيه أهَيْلٌ وشارِدُ
يُريكَ اختلافَ النحوِ فيهِ مُفَصَّلًا ... ويَحْكى الذي في الاحتجاجاتِ وارِدُ
ثلاثُ مئينٍ ثم خمسون آيةً ... تَليها من الآياتِ خمسٌ زوائِدُ
وفيها مئينٌ أربعٌ أُلحِقَتْ بِها ... ثلاثونَ من أبياتِ شِعرٍ شواهِدُ

وذكرَ ناسِخُها في آخرها اسمَه وتاريخ فراغهِ من النسخ قال: «كان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك خامس وعشرين شعبان سنة ١٣٣٩ بقلم أحقر العباد محمد بن مالك بن حسين الأرياني - عفا الله عنهم - بعناية بدر التمام، والضيا عند الظلام، سيدي فخر الإسلام عبدالله بن أحمد ابن الإمام، حفظه الله وأبقاه، ورفع به دعائم الإسلام، آمين».

هذا ورمز هذه النسخة في التحقيق (ن).

٥ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء ضمن مجموع برقم (٥٤) وهو الكتاب الأول فيه، يليه كتاب (نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد) للإمام المهدي أيضاً. وعدد أوراق هذه النسخة (١٠٥) أوراق تبدأ من الورقة الأولى وتنتهي بالورقة (١٠٥)، وعدد سطورها (٢٢) سطراً. وهي مكتوبة بخط نسخي مشكول، لكن الناسخ أخطأ كثيراً في ضبط الشكل حتى عُدِمَتْ الفائدة منه.

وتلتقي هذه النسخة في الغالب مع النسخة القديمة (ش)، وتكاد تخلو من التعديلات التي أدخلها الإمام المهدي على بعض نصوص الكتاب، والتي أثبتت في النسخ الأخرى كما بينته سابقاً.

ولم يذكر عليها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ، والظاهر من حالتها أنها من مخطوطات القرن الرابع عشر الهجري. وعليها تملك ذكر في ورقة العنوان باسم الفقيه العلامة حسين بن علي النجري.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (م).

٦ - نسخة دار المخطوطات بصنعاء ضمن مجموع بدون رقم متسلسل، وهو الكتاب الثاني فيه. وعدد أوراق هذه النسخة (١٣٥) ورقة تبدأ من الورقة (٣٢) وتنتهي بالورقة (١٦٦)، وعدد سطورها (١٦) سطراً. وقد كتبت بقلم نسخي واضح جداً، وتاريخ نسخها سنة (١٠٣٩هـ)، وكتبت عناوينها بالحمرة، وبها أثر رطوبة لم يؤثر على المكتوب فيها مطلقاً.

وهذه النسخة مما جمع من المخطوطات من مختلف المدن اليمنية في دار المخطوطات بصنعاء لغرض تصويرها من قبل الهيئة العامة للآثار ودور الكتب. ولم يكن قد تم تصويره خلال فترة وجودي هناك، لكن أعضاء بعثة معهد المخطوطات في الكويت عثروا عليه ضمن مجموعات الكتب التي قدمت لهم لاختيار ما يرغبون في تصويره منها فسارعوا مشكورين إلى تصويره لسابق علمهم أن هذا الكتاب هو موضوع رسالتي، وسبق كما ذكرت أن صوروا لي النسخ الثلاث السابقة على أجهزة التصوير التابعة للمعهد واحتفظوا بنسخة من كل واحدة منها. ولما عادت البعثة إلى الكويت بعد ذلك بأيام قليلة سارعوا فأرسلوا لي نسخة مصورة من هذه النسخة إلى مكة المكرمة حيث أقيم فجزاهم الله - تعالى - عني وعن العلم وطلابه كل خير.

وتمتاز هذه النسخة بوضوح الخط وقلة الأخطاء، وبكونها مقابلة على نسخ عديدة، وفيها زيادات كثيرة، واختلافات مع النسخ الأخرى، لكن أكثر ذلك في الألفاظ والصياغة دون المضمون، ويُشْعِرُ في الغالب بأنه من تصرف الناسخ في العبارة. ولم تفرد في هذه النسخة ورقة لعنوان الكتاب.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (د).

وتوجد نسخة سابعة من هذا الكتاب في مكتبة الإمبروزيانا بإيطاليا برقم (١٩٦) متسلسل في فهرس المكتبة العربي. وهي في (٧٥) ورقة، وقد كتبت سنة (٩٢٣هـ). ولم أتمكن من الحصول على مصورة لها رغم كثرة المحاولات، مع أن فيما عندي من النسخ كفاية.

وعثرت على نسخة ثامنة خلال زيارتي لصنعاء بمكتبة الجامع الكبير الغربية ضمن مجموع برقم (٧٧). وهذه النسخة ناقصة، والموجود منها (١٤) ورقة فقط، وينتهي الكلام فيها عند قول الإمام المهدي في المبنيّ: «وأصلُ البناء السكون، وقد يكون على حركة لعارض». وتاريخ نسخها سنة (١٣١٧هـ). وكنت قابلت هذه النسخة أولًا على نسخة الأصل، ثم أسقطتها بعد ذلك في التحقيق لأنها ناقصة، ولا تتميز بشيء، إذ تكاد تكون مطابقة لنسخة (ت).

منهجي في التحقيق والتعليق:

اتبعت في ضبط نص الكتاب، وتحقيق مسائله، وتخريج شواهده، وعزو أقواله، والتعليق عليه المنهج المفصل فيما يأتي:

١ - اتخذت النسخة الأولى من النسخ الخطية الست المذكورة سابقاً أصلًا لها، وقابلت جميع النسخ على نسخة الأصل وأثبت الاختلافات في الحاشية. ولم أثبت في صلب الكتاب مما يخالف الأصل إلا ما رأيت أنَّ إثباته ضروري لإقامة نص الكتاب أو تتميم معنى الكلام، أو كان مشتملًا على زيادة لا تخلو من فائدة مع كونها متمشية مع السياق العام للنص، أو ذُكِرَ في حواشي النسخ أنها مما زاده الإمام المهدي نفسه أو صَحَّحَهُ حين قراءة الكتاب عليه. وقد مَيَّزْتُ ما أثبته في الصُّلب مما زاد على الأصل بوضعه بين قوسين كبيرين هكذا ().

٢ - وثقت الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب منسوبة إلى أصحابها من النحاة بالرجوع إلى مصنفاتهم إن وجدت، أو إلى المراجع النحوية واللغوية والأدبية التي اشتملت على تلك الآراء، وأشرت في كثير من المواضع إلى أكثر من كتاب ورد فيه الرأي المنسوب، وذكرت النص الأصلي لصاحب الرأي أو أتممته إن وجدت في ذلك فائدة تتصل بالبحث.

٣ - نسبتُ ما أمكنني نسبتهُ من الآراء والأقوال التي لم يَعْزُها الإمام المهدي إلى أصحابها، أو عزاها لبعضهم أو لبعض النحاة، أو صدَّرها بقِيلَ، أو نُقِلَ، أو رُدَّ، أو أجيبَ، أو نُقِضَ، ونحو ذلك. وبينتُ ما وَهِمَ في نسبته من الآراء والأقوال والشواهد، أو وهم في روايته، بالاعتماد على المصادر المختلفة.

٤ - اعتنيتُ بتحقيق المسائل التي أوردها في الكتاب، والتعليق على ما أراه محتاجاً منها إلى التعليق. وما سواه أشرت إلى مظان وجوده في أهم المراجع النحوية.

٥ - نبهت إلى ما انفرد به الإمام المهدي، أو أغرب فيه من الآراء والتوجيهات والشواهد، وقارنت بين آرائه وآراء غيره من النحاة. كما أشرت إلى ما نقله من نصوص عن كافية ابن الحاجب أو شرح الرضي أو مفصل الزمخشري - وهو كثير الاعتماد على هذه الثلاثة - دون أن ينبه إلى ذلك.

٦ - أضفتُ ألواناً من التعريفات والتعليلات والتوجيهات والردود المبثوثة في كتب النحو على ما ذكره الإمام المهدي في كثير من المواضع، وعلى حسب الحاجة.

٧ - شرحت أو فسرت ما يحتاج إلى الشرح أو التفسير من كلام الإمام المهدي، وربطت بين أجزاء كلامه بالتنبيه على ما قد مضى منه أو ما هو آت بحسب الحاجة، وربما أعربت بعض كلامه ليتبيَّنَ معناه ويتوضَّحَ.

٨ - خَرَّجتُ الشواهد القرآنية بذكر رقم الآية والسورة التي اشتملت عليها، وصححت ما وقع من أخطاء المصنف أو النساخ في الآيات الكريمة. وخرجت القراءات المختلفة المذكورة فيها بالرجوع إلى كتب القراءات والتفسير، وأسندتُ القراءة إلى من قرأ بها من الصحابة أو القراء أو النحاة ما أمكنني ذلك. وضبطت الآيات بالشكل على وفق القراءة المرادة.

٩ - خرجتُ الأحاديث النبوية الشريفة بالرجوع إلى كتب الحديث والسنة المعتمدة. ونبهت إلى ما ذكره من أحاديث ضعيفة أو موضوعة أو لا أصل لها في كتب الحديث، معتمداً على كتب الموضوعات وغيرها. وذكرت أهم كتب النحو التي اشتملت على الحديث المستشهد به.

١٠ - خرجتُ ما استشهد به المصنف من أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم المأثورة. وأوليت عناية خاصة لما ساقه من آثار الصحابة - رضوان الله عليهم - ورجعت في جميع ذلك إلى مصادر كثيرة فقهية وأدبية وتاريخية ولغوية. ثم أشرتُ إلى مواضعُ من كتب النحو ورد فيها المثلُ أو القول المذكور.

١١ - خرجتُ شواهد الشعر والرجز من كتب النحو، واللغة، والأدب، ودواوين الشعراء، والكتب التي اختصت بشرح الشواهد ونسبتها وبيان مناسبتها. وبينتُ موضع الشاهد في البيت أو المصراع الذي أورده، وضبطتُ ما يحتاج إلى الضبط من ألفاظ الشعر بالشَّكل، وعزوتُ الشواهد إلى قائليها مع بيان الخلاف في ذلك إن وُجِدَ، وشرحتُ الألفاظ الغربية، وذكرت المعنى العام للبيت، وربطته بسابقه أو لاحقه إن كان لا يتبيَّنُ بهِ، وذكرت بحرَ البيت، وأشرت إلى أهم مصادر النحو التي ورد فيها الشاهد.

١٢ - ضبطت ما يحتاج إلى الضبط من نص الكتاب بالشَّكل.

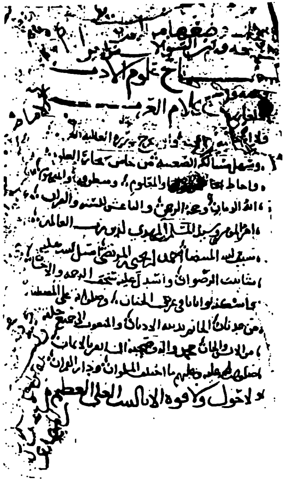
١٣ - أثبتُّ بعضَ ما اعترض به على الإمام المهدي في هذا الكتاب، وما أجاب به عنه هو أو غيره مما وجدته في حاشية نسخة الأصل.

١٤ - وضعتُ عناوين لبعضِ مباحث الكتاب، ومَيَّزْتُها بوضعها بين قوسين كبيرين هكذا ().

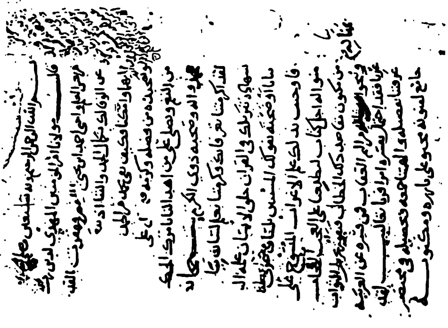
١٥ - ترجمت بإيجاز للأعلام المذكورين في الكتاب. وقد التزمتُ ذكرَ رموز العلماء كما أوردها الإمام المهدي، وإذا جمع بين رمزينِ أو أكثر ذكرتها مفصولةً بنقطةٍ، وفصلتُ بينها وبين الرأي المسند إلى أصحابها بنقطتين.

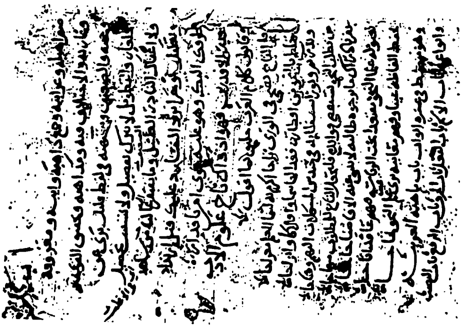
١٦ - أشرتُ إلى بداية كل صفحة من صفحات نسخة الأصل بخط مائل هكذا/ ووضعت رقم الورقة الجديدة في الحاشية اليسرى، ورمزت لصفحة الوجه من الورقة بالحرف أ، ولصفحة الظهر منها بالحرف ب.

١٧ - وضعت فهارس عامة وشاملة لشواهد الكتاب وأعلامه وموضوعاته.

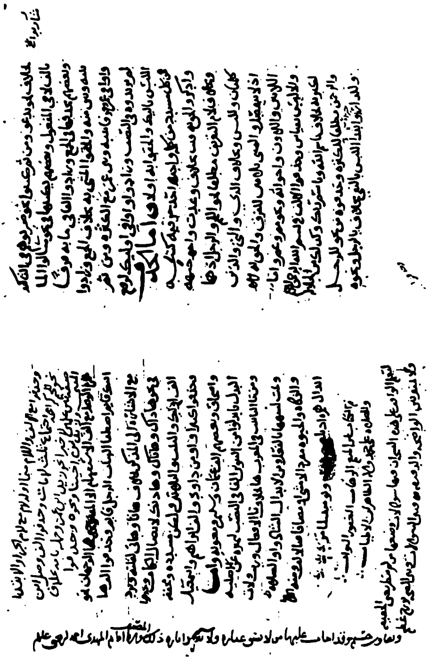

تاج علوم الأدب
كلام العرب
لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

صفحة العنوان من نسخة الأصل

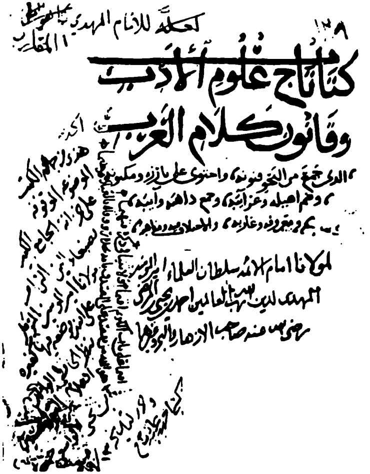




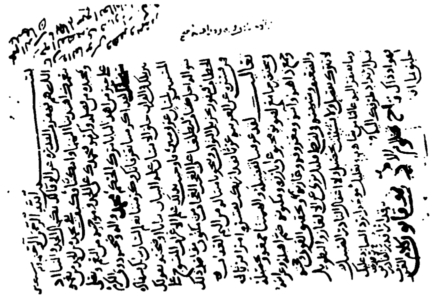
الورقة الأولى من نسخة الأصل

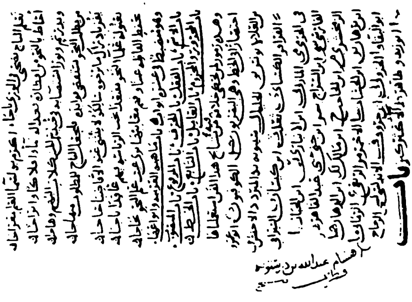


الورقة الأخيرة من نسخة الأصل

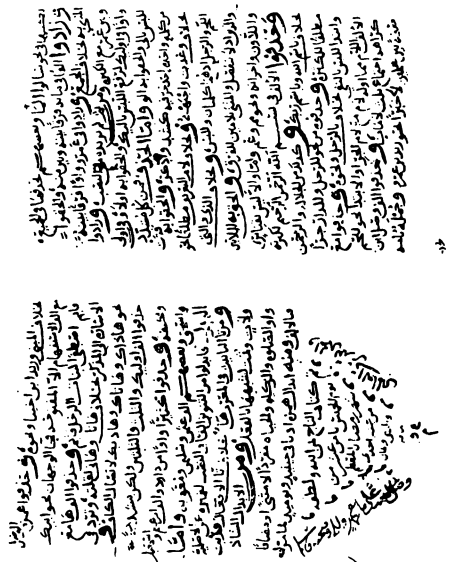


صفحة العنوان من نسخة ش

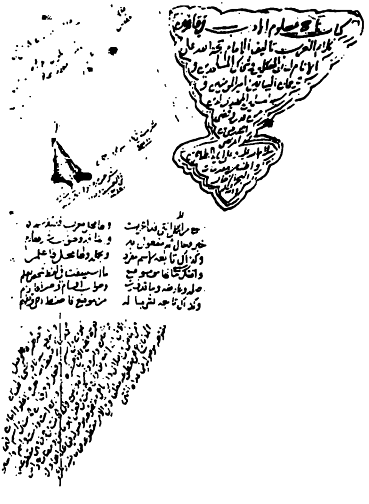




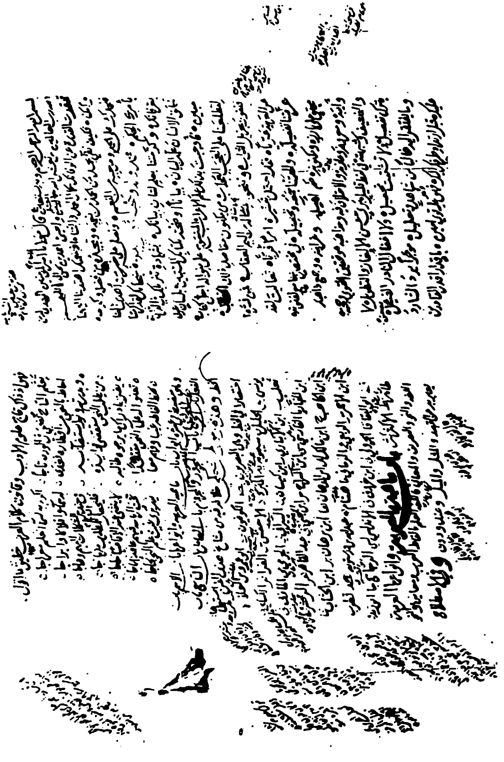
الورقة الأولى من نسخة ش



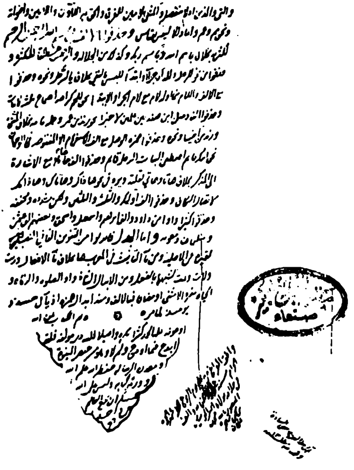
الورقة الأخيرة من نسخة ش



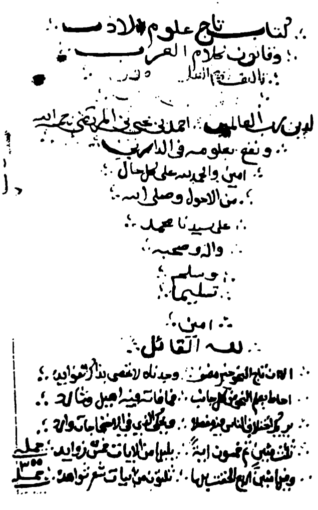
صفحة العنوان من نسخة ت



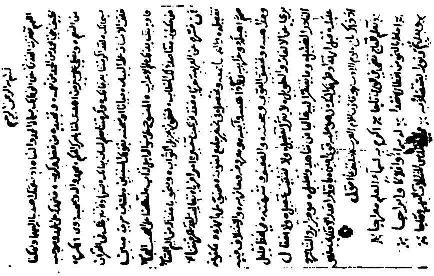
الورقة الأولى من نسخة ت

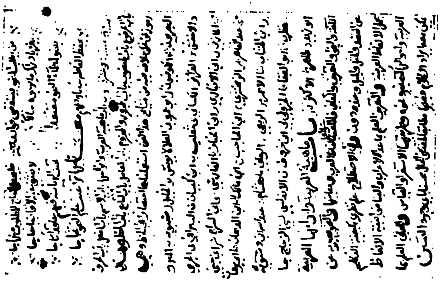


الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

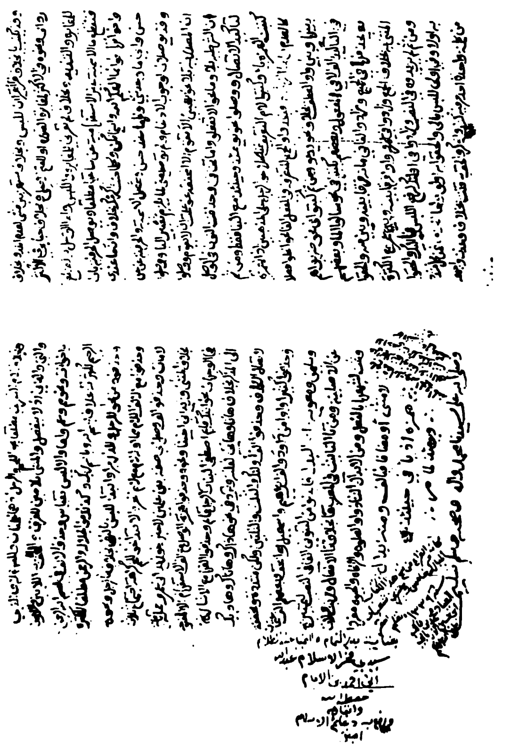

كتاب تاج علوم الأدب
وقانون كلام العرب
ونفع بعلومه في الدارين
آمين والحمد لله على كل حال
من الأحوال وصلى الله
على سيدنا محمد
وآله وصحبه
وسلم
تسليما
آمين
لله القائل

صفحة العنوان من نسخة ن

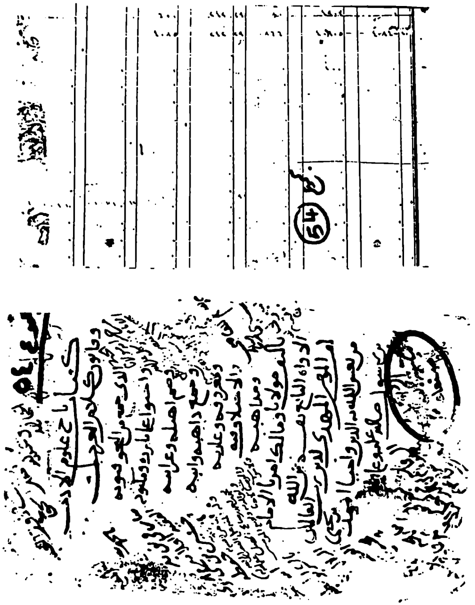




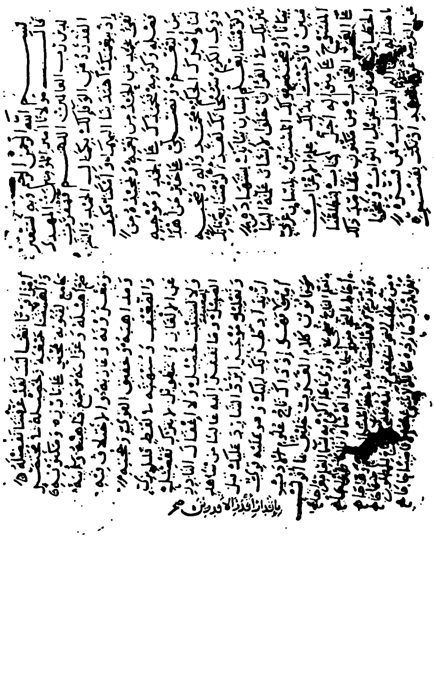
الورقة الأولى من نسخة ن



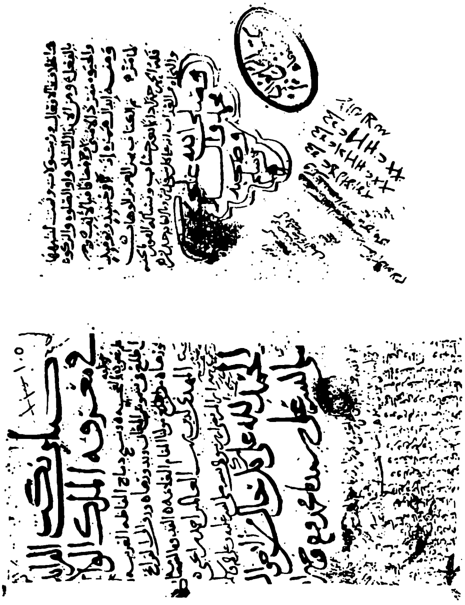
الورقة الأخيرة من نسخة ن



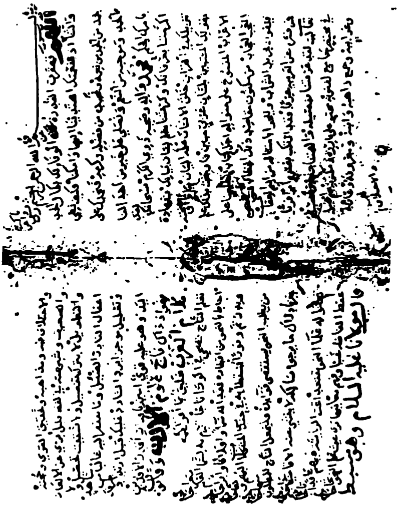
صفحة العنوان من نسخة م



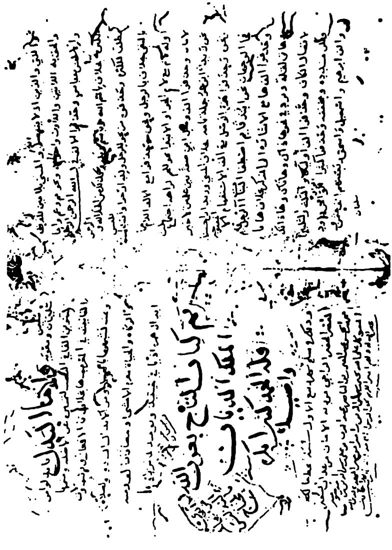
الورقة الأولى من نسخة م



الورقة الأخيرة من نسخة م



الورقة الأولى من نسخة د



الورقة الأخيرة من نسخة د

تاج عُلوم الأدبْ
وقانون كلام العَربْ

للإمَامُ المهَدي

أحمد بن يحيى بن المرتضى

المتوفى سنة ٨٤٠ هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم - وبه نستعين[١]

قال مولانا (الإمام)[٢] أمير المؤمنين، المهدي لدين (الله)[٣] رب العالمين، من نَعَشَ[٤] العلمَ وأحيا، أحمدُ بنُ يحيى[٥]:

اللهم قَهْقَرَتِ[٦] القدرةُ عن الوفاء لك بكمال الحمد والثناء، إذْ بنعمتك اهتدينا إليهما وأُمْكِنّا[٧]. فكيف نَفِى بحمدِ من الحمدُ (من نِعَمِهِ)[٨]، وتمجيدُه من فضله وكرمه؟.

---

(١) (وبه نستعين) ساقطة من ن.

(٢) (الإمام) من ت وحدها.

(٣) (الله) من ت وحدها.

(٤) في مادة (نعش) من لسان العرب: (نعشه الله ينعشه نعشاً، وأنشعه: رفعه، وانتعش: ارتفع، والانتعاش: رفع الرأس).

(٥) هذا كلام ناسخ الأصل، ولم يرد في ش، ن، د. وورد في ت، م قوله: (قال مولانا أمير المؤمنين، المهدي لدين رب العالمين) دون الباقي.

(٦) في اللسان (قهر): (القهقرى: الرجوع إلى خلف، فإذا قلت، رجعت القهقرى، فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم، لأن القهقرى ضرب من الرجوع، وقهقر الرجل في مشيته: فعل ذلك).

(٧) أي: وأمكنا منهما، وهو بالبناء للمجهول، ومكنه الله من الشيء وأمكنه منه بمعنى. انظر الصحاح للجوهري (مكن).

(٨) (من نعمه) مكانها بياض في مصورة الأصل، ولما رجعت إلى الأصل في رحلتي إلى اليمن وجدت الورقة الأولى منها قد تأكلت في عدة مواضع بفعل الرطوبة أو الأرضة إلا أن ذلك لم يؤثر على المكتوب فيها، إلا في موضعين أو ثلاثة.

فنحَمدُك على الحمد[١] (وموجبه)[٢] من النِعَم، ونصلي على خير من أهدى لنا بأمرك الحكم، محمدٍ وآله وصحبه ذوي الكرام.

سبحانك، لقد أكرمتنا بعرفانِكَ، وكرّمتنا بعِلْم لسان بيانك، بشهادة تنزيلك في القرآن: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[٣]، بياناً أوضحتَه بقولك[٤] المُسْتَبين ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[٥]، فأوجبتَ بذلك علم الإعراب، المنسوج على مِنْواله أجلُّ كتاب، لتُطْلِعَنا على العَجَبِ العُجاب، من مكنون مقاصد ذلك الخطاب، فنفوزَ بجزيل الثواب، وننجوَ بمنالِهِ[٦] من أليم العقاب، فمن فسَّره عن العربيةِ عَرّياً[٧]، فقد ارتكبَ[٨] بِفَسْرِه[٩] أمراً فرِيّاً[١٠].

تعاليت، لقد عرفتنا تفصيلَه[١١]، وألهمتنا جمعَه وتحصيلَه، في مختصر

---

(١) أي: على التوفيق والهداية للحمد، فإن ذلك نعمة كبرى تستوجب الحمد أيضاً كما هو معلوم.

(٢) مكانها تالف في الأصل.

(٣) الآيتان ٣، ٤ من سورة الرحمن.

(٤) في ت: بكتابك.

(٥) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء.

(٦) كذا في الأصل. وفي غيرها: بامتثاله. وفي حاشية ت: (بمناله – بالنون – في نسخة ابن الأمام شرف الدين) يريد نسخة الأصل وهو مصدر نال ينال كما في اللسان (نول).

(٧) لم أجد هذا الاستعمال. وإنما يقال في مثله: عار، وعريان. انظر: الصحاح واللسان – مادة (عرا). في الحديث أنه عليه السلام رَخّص في القرّيةِ والعرايا. وهو بيع الثمر بخير منها من التمر ويقول ابن الأثير: ويحتمل أن يكون فصيلة بمعنى فاعله، من عَرِيَ يعرى إذا خلع ثوبه، كأنها عُرّيت من جملة التحريم، فعريت، أن أخرجت.

(٨) في ت: احتمل.

(٩) في ن: بتفسيره. قال الجوهري في الصحاح – مادة (فسر): (الفسر: البيان. وقد فسرت الشيء أفسِره – بالكسر – فسرا، والتفسير مثله).

(١٠) الفَرِيُّ: الأمر العظيم، أو المصنوع المختلق. ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾. انظر اللسان (فرا).

(١١) الضمير راجع إلى علم النحو وإن لم يتقدم ذكره لأنه مفهوم من المقام، إذ تقدم قوله (فمن فسره عن العربية عربا).

جامع لفنونه، محتوٍ على بارزه ومكنونه/ ، ضم آهِلَه[١] وغرائبَه، وجمع ذاهَبه وآيبه، ومعروفَه وعازبَه[٢]، والاختلافَ فيه ومذاهبَه، وتحقيقَ القوي وحجتِهِ، والضعيفِ وشبهتِهِ، في لفظ قليل، بريءٍ عن[٣] الإلغاز والتطويل، لا بتركِ تفصيلٍ، ولا تشتيتِ تحصيل، ولا إغفال النادرِ الضئيل[٤]، وما يُفْتَقَرُ إليه - غالباً - من شاهد وتعليل، موجزاً[٥] يرد الشاردَ عليك، قبل ارتداد طرفك إليك. وهو عليه قوي أمين[٦]، بأقدار أقدرِ الأقدرين[٧]. فهو إذْ ذاك (تاجُ علوم الأدب، وقانونُ كلام العرب)[٨] خليقٌ[٩] بما أقول[١٠]:

تعلم التاجَ تُضْحي في الورى تاجا أكرم بـه لسـمـاء العـلـم مـعـراجـا
أحاط بالنحو من أقطاره فغدا لـهـا[١١] وأفـلاكـاً وأبـراجـا

(١) في غير نسخة ت: (اهيله). ولا مناسبة للمصغر هنا. وفي اللسان - مادة (أهل): (ومنزل آهل، أي: به أهله.... وكل شيء من الدواب وغيرها ألف المنازل أهلي، وآهل، الأخيرة على النسب. وكذلك قيل لما ألف الناس والقرى: أهلي، ولما استوحش: بري، ووحشي، كالحمار الوحشي).
(٢) العازب: البعيد والغائب. انظر الصحاح للجوهري - مادة (عزب).
(٣) الصحيح (من). وانظر اللسان - مادة (برأ).
(٤) أي الضعيف، وأصله الصغير الجسم النحيف. انظر الصحاح واللسان - مادة (ضأل).
(٥) حال من قوله: لفظ قليل.
(٦) (وهو عليه قوي أمين): مكانها بياض في ش.
وقد أشار بهذه الفقرة والتي قبلها إلى قوله - تعالى - في قصة سليمان - - مع بلقيس ملكة سبأ: ﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾. [سورة النمل: ٣٨ - ٤٠].
(٧) في ت: القادرين.
(٨) إشارة إلى اسم كتابه هذا.
(٩) أي: جدير.
(١٠) «ما» مصدرية، أي: بقولي.
(١١) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ: له.

ويـدرَتـم ونـوراً يـسـتـضـاء بـه — في حِنْدِسِ[١] المشكلاتِ البُهْمِ[٢] وهاجا
من يطلب النحو يستقصي فوائده — فليجعل التاج للمطلوب منهاجا
يـفـز بـإدراك مـا يـرجـوه طـالـبـه[٣] — لا ينثني عنه إلا قاضياً حاجا[٤]
تعنو له علماء النحو مُقْتَعِداً[٥] — تَخْتَ[٦] الرياسة فِيهم عاقداً تاجا
بحفظ ألفاظه غيباً وفهم معا — نيه[٧] ترى[٨] غيثَ علم النحو ثَجّاجا[٩]

وهو منضبط في عشرة أبواب:

باب ماهية العربية وأنواعها	-	باب الاسم
باب الفعل	-	باب الحرف
باب المرفوع[١٠]	-	باب المنصوب[١١]/
باب المجرور والمجزوم	-	باب العامل
باب التاج	-	باب الخط

(١) الحندس: الليل الشديد الظلمة. الصحاح (حدس).
(٢) هي (البهم) - بفتح الهاء - وسكنها للضرورة. قال في اللسان - مادة (بهم) -: البهم: جمع بهمة - بالضم - وهي مشكلات الأمور.
(٣) (سالكه) فيما سوى الأصل، ت.
(٤) جمع حاجة. الصحاح (حوج).
(٥) في اللسان (قعد): (اقتعدها: اتخذها قعوداً. قال أبو عبيدة: وقيل: القعود من الإبل هو الذي يقتعده الراعي في كل حاجة. قال: وهو بالفارسية رخت).
(٦) التخت فارسي، وهو الوعاء الذي تصان فيه الثياب. قال في اللسان: (وقد تكلمت به العرب). انظر مادة (تخت). قلت وهذا المعنى غير مقصود هنا، بل المقصود الكرسي الكبير الذي يقعد عليه. وهي مستعملة عندنا في العراق في العامية بهذا المعنى.
(٧) (معانيها) فيما سوى الأصل، ت.
(٨) في ت: (يرى). وعليه يكون (غيث) مرفوعاً على أنه نائب فاعل.
(٩) في الصحاح (ثجج): (ومطر ثجاج، إذا انصب بغزارة) ﴿وأنزلنا من المعصرات ماءاً ثجاجاً﴾ أي غزيراً.
(١٠) في الأصل: (باب الرفع).
(١١) في الأصل: (باب النصب).

وهذه رموز لمن نحكي خلافه فيه من مشايخ هذا الفن، استعملناها اختصاراً في الخط، وهي:

البصريون	=	بص	–	الكوفيون	=	ك
أبو عمرو بن العلاء	=	لا	–	يونس	=	يو
الخليل	=	ل	–	سيبويه	=	يه
المبرد	=	د	–	الأخفش	=	ش
الفراء	=	فر	–	الكسائي	=	ي
ثعلب	=	ث[١]	–	ابن كيسان	=	ن
السيرافي	=	في	–	الجرمي	=	ي
المازني	=	ني	–	ابن الأنباري	=	ر
ابن الخباز	=	با	–	الفارسي	=	س
ابن السراج	=	شر	–	ابن جني	=	جني
عبد القاهر	=	هر	–	الزمخشري	=	م
ابن الحاجب	=	ح[٢]	–	ابن مالك	=	لك
ابن الدهان	=	ها	–	ابن برهان	=	بر
ابن الخشاب	=	شا	–	الأحمر[٣]	=	مر
الربعي	=	ع[٤]	–	الرماني	=	ما
هشام	=	هـ[٥]	–	عبد الله بن درستويه	=	عبد[٦]

(١) سقط اسم ثعلب، ورمزه من الأصل، ت، وقدم مكانه ابن الأنباري الآتي.
(٢) في د: ج.
(٣) في ت: (ابن الأحمر).
(٤) في د: عسى.
(٥) الرمز ساقط من ش.
(٦) الرمز ساقط من ش. وفي د: عد.

قطرب	=	قط[١]	–	أبو البقاء	=	قا
الجزولي	=	لي	–	ابن خروف	=	ف
الأندلسي	=	لسي	–	الزجاج	=	جا
أبو[٢] زيد	=	و	–	طاهر	=	ط
الأكثر	=	كثر[٣]				

(١) سقط الرمز من ش.

(٢) في د: ابن.

(٣) إنما رمز لهذه الأسماء طلباً للاختصار لكثرة ورودها في الكتاب، أما أسماء العلماء الذين ورد ذكرهم في موضع أو موضعين فلم يحتج إلى الرمز لهم، وهم: الشافعي، والحريري، والأخفش الصغير، وأبو هاشم، ويحيى بن حمزة.

الباب الأول

بَابُ
مَاهية العربية وأنواعها

العربية: اللغة والنحو والتصريف والمعاني(١).

فاللغة: العلم بألفاظ العرب ومعانيها.

والنحو: يعبَّر به عن القَصْدِ(٢) والمِثْلِ والمَيْلِ و(عندَ) و(دونَ)(٣). وفي الاصطلاح: علم نظري بكيفية التكلم بجمل الألفاظ العربية(٤).

---

(١) في هامش الأصل: قال المعترض: بقي عليه البيان والبديع والعروض.

(٢) النحو في اللغة القصد والطريق، ومنه اسم علم النحو، لأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، وقيل بل من نحاه إذا حرفه، لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب. والأول أشهر. وهو مصدر شائع في الأصل، أي: نحوت نحواً، كقصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم. ويرى بعضهم أن اسم النحو مأخوذ من قول علي رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي (أنح نحوه) لما قال له أبو الأسود أنى أنحو - أي اقصد - إلى وضع قانون يقوم الناس به ألسنتهم.
انظر: الخصائص ١/ ٣٤، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٩ - ٩٠، أخبار النحويين ٢/ ١٤ - ٢١، طبقات النحويين ١٩، انباه الرواة ١/ ٤، ١٧٣، ٣٤٣، الصحاح واللسان (نحا)، التصريح ١/ ٤، شرح الفريد (بتحقيقي) ص١٢٥.

(٣) في حاشية ت: (يقال: هذا نحو هذا، أي: مثله، وهذا نحو هذا، أي: عنده، وفلان نحو فلان، أي: دونه).

(٤) في مادة (نحا) من الصحاح واللسان: (النحو إعراب الكلام العربي). وفي الخصائص ١/ ٣٤ (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره) وفي تعريفات الجرجاني ص٤٠: (علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما. وقيل: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال. وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده). وفي شرح التصريح ١/ ١٤: (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناءً).

والتصريف: العلم بما عدا/ الإعراب والبناء من أحوال الألفاظ (العربية)(١) كتصغيرٍ ونحوهِ(٢). وطريقُهما: الاستقراءُ(٣) والقياسُ(٤).

والمعاني: العلمُ بما يمكن معه إيرادُ الكلامِ فصيحاً مطابقاً لمقتضى(٥) الحال، محسَّناً بأيِّ وجوه التحسين(٦).

فصل

أكثر المتكلمين(٧): . . . .

(١) (العربية) ساقطة من الأصل. والعبارة في م، د: (العلم بما عدا الإعراب والبناء من الأبنية وأحوال الألفاظ). وفي ش، ن: (العلم بما عدا الإعراب والبناء من أبنية الألفاظ العربية وأحوالها).

(٢) التصريف في اللغة: مطلق التغيير. وفي الاصطلاح كما ذكره، وقد يقال فيه: (تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي). وفي التعريفات للجرجاني ص٥٩: (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة ليست بإعراب). واتفقوا على أن واضعه معاذ بن مسلم الهراء. انظر شرح التصريح ١/ ٤، ٢/ ٣٥٢.

(٣) الاستقراء: الحكم على كلي، لوجوده في أكثر جزئياته. والمراد به هنا معناه العام، وهو السماع بكل صوره من كتاب الله تعالى وحديث نبيه - ﷺ - وكلام العرب شعره ونثره، فهو في مقابلة القياس.
قال ابن السراج في الأصول ١/ ٣٧: (وهو - النحو - علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب). وقال ابن عصفور في المقرب ١/ ٤٥: (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب).
وللاستقراء مدلول آخر خاص يكون فيه دليلاً من أدلة النحو دون السماع والقياس والإجماع عند بعض النحاة، وقد استدلوا به في مواضع، منها انحصار الكلمات في ثلاث: الاسم والفعل والحرف.
انظر تعريفات الجرجاني ص١٨، الاقتراح للسيوطي ص٢٨، ١٨٣.

(٤) عرفه الأنباري في الأغراب ص٤٥ بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه وانظر لمع الأدلة له أيضاً (الفصل الحادي عشر)، والاقتراح للسيوطي ص٩٤.

(٥) في د: بمقتضى.

(٦) في التعريفات ص١٥٦: (علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال).

(٧) أي: أهل علم الكلام، ويسمى أيضاً علم أصول الدين، وعلم التوحيد.

الكلام[١] النطق بحرفين فصاعداً[٢]. النحاة وأبو هاشم[٣]: بل بمفيد مستقل[٤].

---

(١) في غير د: والكلام.

(٢) الكلام عند كثير من المتكلمين: المعنى القائم بالنفس، والألفاظ عبارة عنه. وهو المنافي لصفة السكوت والآفة. وقد يسمى الكلام النفساني، قال الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

ويرى قسم من المتكلمين أن مسمى الكلام حقيقة هو الألفاظ الدالة على المعاني بالوضع وبعضهم يرى أن الكلام حقيقة في النفساني دون اللساني.

هذه خلاصة مذاهب المتكلمين. أما الأصوليون فإن الكلمة عندهم تسمى كلاماً دون النظر إلى الإفادة وعدمها. وقول المصنف «النطق بحرفين فصاعداً» لعله أراد هذا المذهب.

انظر شرح العقائد النسفية للتفتازاني ١/ ١١٩، الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/ ١٠١، المحصول للرازي ١/ ٢٣٥، الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي ١/ ١٢٢، شرح الكافية لابن فلاح النحوي اليمني ورقة ٦/أ.

(٣) أبو هاشم: هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي، من أكابر أئمة المعتزلة، وينسب إليه (الهاشمية) له آراء في علم الكلام انفرد بها، وعده المصنف رأس الطبقة التاسعة منهم مع تأخره في السن عن كثير ممن ذكرهم فيها، وعلل ذلك بقوله: (لتقدمه في العلم). وأخذ النحو عن المبرد. ومن مصنفاته (الشامل) و(تذكرة العالم) و(العدة). انظر طبقات المعتزلة للمصنف ص٥٤ - ٥٥ (وهو باب ذكر المعتزلة من كتابه المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل) طبع مستقلاً وتوفي أبو هاشم سنة (٣٢١هـ). انظر وفيات الأعيان ١/ ٢٩٢، البداية والنهاية ١١/ ١٧٦، ميزان الاعتدال ٢/ ١٣١، تاريخ بغداد ١١/ ٥٥.

(٤) قال في الخصائص ١/ ١٧: (أما الكلام، فهو كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل). وقال الزمخشري في المفصل ١/ ٢٠ بشرح ابن يعيش: (هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى). وانظر التعريفات ١٨٥، وشرح الفريد للعصام (بتحقيقي) ص١٨٤، والتبصرة ١/ ٧٤.

هذا وقد قدم المصنف تعريف الكلام على تعريف الكلمة مع أن تقديم الكلمة أولى لأنها مفرد والكلام مركب، والمفرد مقدم على المركب، ولأن معرفة مفهوم الكلام تتوقف على معرفة مفهوم الكلمة، ولذا قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٠٠: (ومن ثم عيب على الجزولي وابن معط، فإنهما عكسا هذا المنهاج، وربما حسن بعضهم صنيعهما، لأن الكلام هو المطلوب بالذات، لأنه الذي يقع به التخاطب، فتقديمه أهم.

انظر الفصول الخمسون لابن مُعْطٍ ص١٤٩، المقدمة الجزولية ق٢ (مخطوطة دار الكتب برقم ٣٦٢ نحو) وشرح ألفية ابن معط لابن الخباز ق٥ (مصورة بدار الكتب برقم ١٨٢٣ نحو).

والكلمة بإجماعهم: لفظ وضع لمعنى غير إسناد. والقول يعمهما[١].

وقد يعبر بالكلمة عن الجمل، نحو: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٢] وكلمة الأعشى[٣].

فصل

فإن أفادت معنىً غيرَ مؤقَّتٍ[٤] ولا إضافيٍّ[٥] فاسمُ. والمؤقتُ بأحد الثلاثة الفعل. والإضافيُّ الحرفُ[٦].

---

(١) أي: يعم الكلام والكلمة، لأنه ليس من شرطه الإفادة، كما أنه يطلق على المفرد والمركب. قال في الخصائص ١/١٧: (وأما القول فهو كل لفظ مذل به اللسان، تاماً أو ناقصاً). ثم قال: (فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً). وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٥٧، وشرح التصريح ١/٢٨.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة الأعراف. قال مجاهد في تفسيرها: وهي قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية. انظر مختصر تفسير ابن كثير للصابوني ٢/٤٧. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ وهي: لا إله إلا الله. وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.
انظر: شرح الرضي ١/٣ والمساعد ١/٤.

(٣) المشهور في ذلك كلمة لبيد حيث وردت في قوله - ﷺ -: (خير ما قالته العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل). رواه الإمام مسلم في صحيحه ٤/١٧٦٨. فسمى - ١ - صدر البيت بجملته كلمة، وهو كلمات.
وفي صحاح الجوهري - مادة (كلم): (والكلمة أيضاً القصيدة بطولها). وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص٣١٥، ديوان لبيد ص٢٥٦، شرح ابن يعيش ٢/٧٨.

(٤) أي: غير مقترن بزمان.

(٥) المعنى الإضافي هو المعنى التركيبي الحاصل من تركيب الشيء مع غيره، وذلك في الحروف، أما الأسماء فإنها موضوعة للدلالة على المعاني الإفرادية، أي المعاني التي لم تحصل من تركيب لفظ مع لفظ، لأنها تدل على معنى في نفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة اخرى إليها، لاستقلالها بالمفهومية.
انظر في ذلك الإيضاح لابن الحاجب ١/٦٠ - ٦١، شرح الرضي ١/٩، شرح الجامي ص١١، وشرح الفريد ص١٩٥ وفيه مزيد تفصيل.

(٦) أي: والمفيد للمعنى الإضافي هو الحرف، وانظر المصادر السابقة في مواضعها.

وإنما يتركبُ الكلامُ النحويُّ من اسمين، أو اسم وفعل، أو متضمن له(١).

(١) أي: متضمن للفعل، كالصفة الواقعة بعد حرف نفي أو استفهام. ولا موجب لجعلها قسماً ثالثاً فهي داخلة في حد الاسم.
هذا وأورد على الحصر الذي ذكره ائتلاف الحرف مع الاسم في النداء حيث أفاد كلاماً، مثل «يا زيد»، وقد وجهه ابن الحاجب بأن (يا) قامت مقام الجملة على قول أكثر النحويين، وعلى قول بعضهم أن (يا) اسم للفعل، فعلى كلا القولين لا يرد على الحصر ما ذكر. الإيضاح ١/ ٦٢.
وقال ابن يعيش ١/ ٢٠: (ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل).
وقال الرضي ١/ ٣٤: (والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند. وأما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي.
هـ

الباب الثاني

بابُ الاسم

هو بكسر الهمزة، وضمِّها، وحذفِها[١]، وهما في السين[٢]، و(سُماً)[٣] بص: من السمو[٤]. ك: بل من السمة. قلنا: التصغير والتكسير[٥]، يُصَحِّحَانِ الأول[٦].

---

(١) (وحذفها) ساقطة في ن.

(٢) أي: والكسر والضم يردان في السين بعد حذف الهمزة فيقال: سِمٌ، وسُمٌ. وشاهدهما قول الراجز:

باسم الذي في كل سورة سمه قد وردت على طريق تعلمه

وقول الآخر:

وعامنا اعجبنا مقدمه يدعى أبا السمح وقرضاب سمه

وقد رويا بكسر السين من (سمه) وبضمها.

انظر الصحاح - مادة (سما)، والإنصاف ١/ ١٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٢٤.

(٣) مقصور على مثال هدى، وتقى، وضحى. وشاهده قوله:

والله أسماك سما مباركا آثرك الله به إيثاركا

وهذا ما ذهب إليه الأنباري في الإنصاف، وليس بمتعين لاحتمال أن تكون (سما) في البيت قد جاءت على لغة من يقول (سم) بكسر الهمزة أو ضمها، وآخره على هذا صحيح ك(يد) و(دم)، ونحوهما، ويكون منصوباً منوناً لأنه مفعول ثانٍ لأسماك. وهذا ما ذهب إليه الجوهري في الصحاح (سما)، حيث ذكر هذا البيت شاهداً على مجيء (سم) بالضم. وانظر في ذلك الإنصاف ١/ ١٥ مع الهامش، وشرح ابن يعيش ١/ ٢٤.

وفيه لغة سادسة ذكرها الأزهري في التصريح ١/ ٥٤ وهي (سما) - بكسر السين والقصر - كرضى.

(٤) في ت: واشتاقه من السمو.

(٥) قدم (التكسير) في غير الأصل، م.

(٦) لأنه يقال في تكسيره: (أسماء)، ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن يقال: (أوسام) و(أواسيم)، ويقال في تصغيره: (سمي)، ولو كان من الوسم لوجب أن يقال: (وسيم). فلما لم يجز فيهما غير ما ذكر تعين أنه من السمو لا من السمة. قال ابن الحاجب: (وتصغيره على سمي وجمعه على اسماء حجة واضحة للبصريين). وهناك أدلة أخرى=

وهو لفظ وضع لمعنىً مستقل[1]، غيرِ مؤقت بأحد الثلاثة[2].

ومن خواصه الجرُ، والتنوينُ[3]، والإسنادُ إليه، والتعريفانِ[4]، لاختصاصِ موجَباتِها بمعناه[5].

فصل

والإعرابُ الرفع، والنصب/ ، والجر[6]. واشتقاقُه من البيان[7]، لتبيينه

=للبصريين في الإنصاف وغيره. وذهب بعضهم إلى أن مذهب الكوفيين هنا قوي من جهة المعنى ومذهب البصريين قوي من جهة اللفظ.
انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٣، شرح ابن يعيش ١/ ٢٣، صحاح الجوهري (سما).

(١) في ن: مفرد مستقل.

(٢) أي الأزمنة الثلاثة. وانظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي ص٦٠ - ٦٢، فقد ذكر فيه ما قاله مقدمو النحويين من البصريين والكوفيين في حد الاسم، وهم المبرد، والأخفش، وأبو علي الفارسي، وابن السراج، والزجاج، والزجاجي، والسيرافي، والكسائي، والفراء، وهشام الضرير، والرياشي، ومعاذ الهراء ثم قال: (وكل ما ذكروه لا يصلح أن يكون حداً للاسم، وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه، إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض).

(٣) المراد تنوين التمكين نحو رجل، وفرس، وزيد، وعمرو. وهو خاص بالأسماء لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء. ولم يرد مطلق التنوين، لأن تنوين الترنم قد يدخل الأفعال نحو:

وقولي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

(٤) أي التعريف باللام والتعريف بالإضافة.

(٥) أي بمعنى الاسم.

(٦) يريد الإعراب في الاسم دون الفعل، لأن الكلام إنما هو في الاسم خاصة.

(٧) أي الإفصاح والإبانة. قال الجوهري في الصحاح - مادة (عرب): (وأعرب بحجته، أي: أفصح بهما ولم يتق أحداً). وعرف ابن جني في الخصائص ١/ ٣٥ الإعراب بأنه الابانة عن المعاني بالألفاظ.

المعانيَ: «الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِهَا»[١]، أو التحبيبِ، لتزيينهِ الكَلِمَ: «عُرُباً»[٢] أي: متحببات[٣] أو التغيير، لتغييره أواخر الكلم: «عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفَصيلِ»[٤]، (أي)[٥]: تغيرت[٦].

ويقتضيه الفاعليةُ، والمفعوليةُ، والإضافةُ[٧]. وهو أصل في . . . . . .

---

(١) هذا بعض حديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٤/١٩٢ وابن ماجه في سننه ١/٦٠٢ بلفظ: (الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها) وبلفظ (البكر تستأمر، والثيب تعرب عن نفسها). وورد بألفاظ أخرى، وله شواهد كثيرة في صحيح البخاري ٦/١٣٥، صحيح مسلم ٢/١٠٣٦، جامع الترمذي ٣/٤١٥، سنن النسائي ٦/٦٩، سنن الدارمي ٢/١٣٨، مسند أحمد أيضاً ٢/٢٢٩، ٢٧٩، ٤٢٥، عون المعبود لابن القيم ٦/١١٦.

(٢) من قوله - تعالى -: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧].

(٣) قال في الصحاح (عرب): (والعروب من النساء المتحببة إلى زوجها، والجمع عرب، ومنه قوله - تعالى -: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾). وانظر جمهرة اللغة ١/٢٦٧ أسرار العربية ص١٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٢.

(٤) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه، والجمع فصلان وفصال.
انظر الصحاح واللسان (فصل)، جمهرة اللغة ٣/٨٢، تهذيب اللغة للأزهري (عرب) ٢/٣٦٤، الخصائص ١/٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٢.

(٥) (أي) ساقطة من الأصل.

(٦) الإعراب مصدر اعرب. وله معان أخرى غير ما ذكره هنا استوفى ذكرها مع شرحها وبيان المعنيين اللغوي والاصطلاحي للأعراب الأشموني في شرح الألفية ١/٥٣ - ٥٦.

(٧) هذه عبارة النحاة برمتهم في مقام بيان وضع الإعراب، مع أن للرفع مواقع - سوى الفاعلية - من المبتدأ، والخبر، وخبر باب «أن»، و«لا» لنفي الجنس، واسم «ما» و«لا» المشبهتين بليس، وللنصب - سوى المفعولية - مواقع من الحال، والتمييز، والمستثنى، واسم «أن» و«لا» لنفي الجنس، وخبر باب «كان» و«ما» و«لا» المشبهتين بليس، وللجر سوى الإضافة - مواقع من زيادة الحروف الجارة، والإضافة اللفظية. وقد قيل في سبب اقتصار النحاة على ذلك أن الأصل في الإعراب هذه الثلاثة واستعماله فيما عداها على سبيل الفرعية والإلحاق. وفرق بعضهم بسين الفاعلية الحقيقية والحكمية، فجعل المراد بالحقيقة فاعلية الفاعل، والمراد بالحكمية ما عداه، وكذا يقال في النصب والجر.
وأغرب العصام الإسفراييني في ذلك فعلل اقتصارهم عليه بأنه وقف منهم عند البيان المشهور المنسوب إلى الإمام علي - رضي الله عنه - حيث أشار به إلى أبي الأسود الدؤلي. =

الاسم(١)، إذ لا يخلو عن مقتضيه(٢).

وقد يُبْنى، لِشَبَهٍ عارض بمبني الأصلِ لفظاً أو معنى. وهو(٣) الحرف والماضي وأمر المخاطب(٤)، إذ لا مقتضيَ لإعرابه.

وشرطُه التركيبُ النسبيُّ(٥)، ليحصُلَ مقتضيه(٦) وَمَحلُّه آخرُ الكلمة، حفظاً للوزن(٧). وعاملُه ما به يتقوَّمُ مقتضيه.

= انظر لباب الإعراب لتاج الدين الإسفراييني ص٥٠٠، شرح الجامي لكافية ابن الحاجب المسمى بالفوائد الضيائية ٣٨، شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني (بتحقيقي) ص١٢٤.

(١) هذا على مذهب البصريين. وعند الكوفيين الإعراب أصل في الاسم والفعل. وذهب بعضهم إلى أنه أصل في الفعل، فرع في الاسم.
انظر التبصرة للصيمري ١/ ٧٦، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١١٠، شرح ابن يعيش ١/ ٤٩، المساعد شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٢٠.

(٢) أي عن مقتضى الإعراب. وذلك أن الأسماء لها صيغة واحدة، وتختلف عليها المعاني، فلا بد من أن يفرق بينها، بخلاف الأفعال.
فإن اختلاف صيغها يدل على اختلاف معانيها، فتستغني عن الإعراب.
انظر التبصرة للصيمري ١/ ٧٦، ولباب الإعراب ص٤٩٩.

(٣) أي مبني الأصل.

(٤) هذا على مذهب البصريين، أما الكوفيين ففعل الأمر للمخاطب معرب عندهم. وقد عقد ابن الأنباري المسألة رقم (٧٢) من كتابه الإنصاف لبسط الخلاف بين الفريقين في هذه القضية ٢/ ٥٢٤. وانظر أيضاً أسرار العربية لنفس المؤلف.

(٥) فيه إشارة إلى أن جميع المعربات قبل التركيب مبنيات، وهذا على مذهب ابن الحاجب حيث اشترط في الإعراب الصلاحية القريبة لجريان الإعراب من التركيب بخلاف مذهب الزمخشري، فإنه اكتفى بالصلاحية البعيدة، فإن الإعراب عنده كون الاسم بحيث لو ركب جرى عليه الإعراب. انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١١٢ - ١١٣، شرح الرضي ١/ ١٧، الكشاف ١/ ٨٧، ٨١ - ٨٢، شرح الفريد للعصام ص٤٥٤.

(٦) أي مقتضى الإعراب من الفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة، ففي «جاء زيد» مثلاً، فاعلية زيد هي المقتضية لرفعه.

(٧) قوله: حفظاً للوزن تعليل لعدم جعله على الحرف الأوسط، لأنه بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي مفتوحة العين أو مضمومته أو مكسورته، وليس هذا وحده سبب كون الإعراب في آخر الكلمة، بل له ولأن المعرب دال على الذات والإعراب دال على=

وقد يكون بحرف. (ح): وكل منهما[١] لفظيٌّ وتقديريٌّ[٢].

فصل

والاسم نوعان: معرب، وهو ما قام فيه المقتضي، ولم يشبه مبنيَّ الأصل، ومبنيٌّ وهو نقيضُ أيِّهما[٣] فالمعرب بالحركات أنواع:

الأول: يستوعبُها[٤]، وهو المفرد وَشَبَهُهُ[٥]، الصحيحُ اللام وشَبَهُهُ[٦]، المنصرف وَشَبَهُهُ[٧]. ويلحقه التنوين إلا مع اللام أو الإضافة، مثل: رجل. الرجل، رجل القوم.

=وصفه، ومرتبة الذات قبل الوصف. فالاسم يدل على المسمى، والإعراب يدل على صفته، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضاً متأخراً عن الدال عليه. انظر في ذلك الرضى ١/ ٢٥ وشرح الفريد للعصام ١٢٧.

(١) أي: الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٢٣ - ١٢٤: ولا أعرف أحداً ذكر الإعراب المحلى بالحرف، وهو ثابت من غير شك في مثل (ضاربي)، في حال الرفع، وبيانه أن أصله (ضاربوني) باتفاق، فحذفت النون للإضافة ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه أصل الإعلال في مثلها ثم أدغمت فتعذر اللفظ بحرف الإعراب للاستثقال، وهذا معنى المعرب تقديراً بالحركات، وأيضاً فلو لم يكن معرباً تقديراً وجب أن يكون معرباً لفظاً أو مبنياً وذلك منتف باتفاق، وما ذكره هنا عن ابن الحاجب اختاره في (إكليل التاج) دون نسبة إلى ابن الحاجب - ق ١٤٧/ ب. ورجحه أيضاً الجامي في شرح كافية ابن الحاجب ص٥١.

(٣) في م: (وهو نقيضه). والمراد: نقيض ما قام فيه المقتضى، وهو ما لم يقم فيه المقتضى، ونقيض ما لم يشبه مبني الأصل، وهو ما أشبه مبني الأصل.

(٤) أي: يستوفي حركات الإعراب الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة.

(٥) المراد به الجمع المكسر المنصرف.

(٦) المراد به معتل اللام قبله ساكن كظبي ونحى، أو معتل مضعف ككرسي وولي.

(٧) في غير الأصل، ت: (شبيهة) في الثلاثة. ومعناهما واحد كما في صحاح الجوهري (شبه). والمراد بشبه المنصرف المضاف وما دخلته اللام من غير المنصرف، فإنه يجر حينئذٍ بالكسرة التي منعها لأجل منع الصرف.

يه: اعْتَوَرتْهُ لِخفِتِهِ(١)، والتنوينُ لِيَظْهَرَ تمكُّنُه(٢). إلا مع التعريفين(٣)، لِئلّا يجتمعَ واصلٌ وفاصلٌ(٤)، أو زيادتان/ أولَه وآخرَه لا لمعنى(٥).

ولا تنوينَ في الوقف إلا في النصب فيُبْدَلُ ألِفاً، وشذَّ (قوله)(٦):

١ - . . . . جَعَلَ القَيْنُ على الدَفْ إبَرْ

ولا حركةَ، إلا رَوْماً(٧)، رفعاً وجراً لا نصباً في الأصح، أو إشماماً(٨)، رفعاً

---

(١) أي: لحقته الحركات الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٠ - ٢٢.

(٣) التعريف باللام والتعريف بالإضافة.

(٤) الواصل الإضافة، والفاصل التنوين، وارجع لما نقلته عن السهيلي آنفاً.

(٥) هذا في اجتماع اللام مع التنوين.

(٦) (قوله) من ت، د.

١ - هذا عجز بيت من الرمل لعدي بن زيد العبادي (ديوانه ص٥٩)، وصدره:

شَئِزٌ جنبي كأني مُهْدَأٌ

شئز: قلق من هم أو مرض. المهدأ: هو الصبي المعلل لينام. القين: الحداد. الدف: الجنب. والشاهد في قوله (ابر) حيث سكنه شذوذاً، وحقه أن يقول فيه: (ابرا) بإبدال التنوين ألفاً. قال ابن جني: ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة، أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين.

والبيت في: إصلاح المنطق ص١٥٦، الخصائص ٢/ ٩٧، المقرب ٢/ ٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٣١، شرح ابن يعيش ٩/ ٦٩، تهذيب اللغة (هدىء) أساس البلاغة والصحاح واللسان والتاج و(المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم) مادة (هدأ)، شعراء النصرانية ١/ ٤٥٢ - ٤٥٣، الجمل لابن شقير ص٣٦٥.

(٧) الرَّوم: هو النطق ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد، أو هو صوت ضعيف، كأنك تروم الحركة ولا تتمها، وتختلسها اختلاساً، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير، لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً.

انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٦٧، الإقناع في القراءات السبع ١/ ٥٠٤، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٢٢، النشر ٢/ ٢٨١، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٥.

(٨) الإشمام: تهيؤ الشفتين للنطق بالضم من غير تلفظ به. ويراه البصير دون الأعمى، لأنه بلا صوت يسمع. واشتقاق الإشمام من الشم، لأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها. =

فقط، أو تضعيفاً[(١)]، رفعاً وجراً فيما يتحرك قبلَ آخرهِ الذي ليس بهمزة[(٢)]، وكذا نصباً مُعَرَّفاً[(٣)]، وشذَّ في المنكَّر[(٤)]، نحو[(٥)]:

٢ - لـقـد خَـشِـيْـتُ أَنْ أرى جَـدَبّـا
فـي عـامِـنـا[(٦)] ذا بـعـدمـا[(٧)] أخْـصَـبّـا

= انظر شرح ابن يعيش ١/ ٦٧، الإقناع ١/ ٥٠٥، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٥، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٢٢.

(١) هو تشديد الحرف في الوقف، ولا يكون في الحرف الذي قبله ساكن، لأنه لا يجتمع في الكلام ثلاثة سواكن. انظر الإقناع ١/ ٥٠٥، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٧.

(٢) مثل: هذا خالد، ومررت بخالد. ومنه قوله:

بـبـازلٍ وجـنـاءَ أو عَـيْـهَـلّ

انظر شرح ابن يعيش ١/ ٦٨.

(٣) عبارة (وكذا نصباً معرفاً) ساقطة في م، د.

(٤) في م: وشذ في النصب.

(٥) (نحو) ساقطة من ش.

٢ - البيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج (في ملحقات ديوانه ١٦٩) ونسبهما له سيبويه.
الجدب: القحط، نقيض الخصب. وأخصبا: فعل ماض من الخصب، وهو الرخاء، وشدد باءه ضرورة والشاهد تشديد الباء من الجدب، وقد حرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وهو شاذ كما ذكره المصنف، وقد وجهه سيبويه في الكتاب بقوله: (فعلوا هذا إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا).
سيبويه ٤/ ١٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٨، ٤٣٧، شرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٥٤، المخصص ١٢/ ١٣٤، التصريح ٢/ ٤٣١، ٤٣٦، شرح ابن يعيش ٩/ ٦٩، العيني ٤/ ٥٤٩، اللسان (جدب).
ولم يرد البيتان في نسخة م. وورد مكانهما قوله:

أو كـالـحـريـق وافـق الـقـصـبـا

وفيه شاهد أيضاً على مجيء التضعيف في المنصوب المعرف.

(٦) في الأصل: عامها.

(٧) في ت: بعد أن.

أو نقلًا من صحيح[١] إلى ساكنٍ صحيحٍ قبلَه رفعاً وجراً كالنَقِرِ والقَصِرِ[٢]، لا نصباً إلّا في المهموزِ كالخَبَا[٣]. أو إبدالَ التنوين حرفَ لينٍ من جنس حركة الإعراب. كـ «هذا زيدو»[٤]، أو الهمزةِ الآخرة من جنس حركتها.

فصل

وأبنية المعرب المجرد عن الزوائد ثلاثة[٥]: ثلاثي، ورباعي، وخماسي[٦].

فالثلاثي اثنا عشر[٧] وزناً: (فَعَلَ) مثلث الفاء، مع كل حركة تثليثُ العين

---

(١) (من صحيح) ساقطة من ش، م.

(٢) في مادة (نقر) من اللسان: (ابن سيدة: النقر أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوت، وقيل: هو اضطراب اللسان في الفم إلى فوق وإلى أسفل، وقد نقر بالدابة نقراً، وهو صويت يزعجه. وفي الصحاح: نقر بالفرس، قال عبيد بن ماوية الطائي:

أنا ابنُ ماوِيَةَ إذْ جَدَّ النَقِرْ وجاءت الخيلُ أثابِيَّ زُمَرْ

أراد النقر بالخيل، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف، وهي لغة لبعض العرب) وأصل القصر أيضاً: القصر، فلما وقف عليه الراجز نقل حركة الراء إلى الصاد الساكنة قبلها. وشاهده قوله:

أنا جرير كنيتي أبو عمرو أضرب بالسيف وسعد في القصر

وانظر الكتاب ٤/ ١٧٣، الإنصاف ٢/ ٧٣٢، العيني، ٤/ ٥٥٩، الهمع ٢/ ١٠٧، ٢٠٨، شرح شواهد المغني ٢٨٥، التصريح ٢/ ٣٤١.

(٣) في الصحاح (خبأ): (والخبء ما خُبِئَ، وكذلك: الخبيء، على فعيل. وخبء السماوات القطر، وخبء الأرض النبات).

وقد أجاز الكوفيون مثل هذا النقل في المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره وإن لم يكن مهموزاً، فأجازوا مثل: (رأيت البكر) أي: البكر، ومنعه البصريون.

انظر الإنصاف ٢/ ٧٣١ وشرح ابن يعيش ٩/ ٧٢.

(٤) هي لغة أزد السراة، يجرون الرفع والجر مجرى النصب فيبدلون ويقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي. انظر كتاب سيبويه ٤/ ١٦٧ وشرح ابن يعيش ٩/ ٧٠.

(٥) (ثلاثة) ساقطة من ش، م، ن، د.

(٦) زاد في د: منحصرة.

(٧) في الأصل، ت، م، د: ١٢.

وتسكينُها(١)، صارت اثني عشر(٢)، المستعل منها عشرة(٣)، واطُّرِحَ الانتقالُ من كسر إلى ضم كالحِبُكِ(٤)، والعكسُ كالدُئِلَ(٥) لاستثقالهما(٦). وما جاء فشاذ.

يه(٧): والرباعي خمسة: جَعْفَرٌ(٨)، زبرج(٩)، بُرْثُنٌ(١٠)، دِرْهَمٌ، قَمِطْرٌ(١١).

---

(١) في ت: (وسكونها). وهي ساقطة من ش.

(٢) في ش، م، ن: ١٢.

(٣) وأمثلتها: كلب، عدل، برد، جبل، فخذ، رجل، عنب، ابل، صرد، عنق. وانظر شرح الرضي ١/ ٣٥.

(٤) الحبك - بضم الحاء والباء -: الطريقة في الرمل ونحوه، وهو جمع حباك وحبيكة. ويقال فيه أيضاً: الحبك - بكسر الحاء والباء - وهي في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ بمعنى طرائق النجوم. كذا في الصحاح - مادة (حبك). ولم يرد في كلامهم (فعل) بكسر ثم ضم. قال سيبويه ٤/ ٢٤٤: (وليس في الكلام فعل). وانظر المقتضب ١/ ٥٣، والممتع ص٦٠.

(٥) في الصحاح (دأل): (والدئل: دويبة شبيهة بابن عرس، قال كعب بن مالك:

جاؤوا بجيش لو قيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدئل

قال أحمد بن يحيى: لا نعلم اسماً جاء على فعل غير هذا. قال الأخفش: وإلى المسمى بهذا الاسم نسب أبو الأسود الدؤلي). وقد نفى سيبويه هذا البناء بقوله في الكتاب ٤/ ٢٤٤: (واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِل، ولا يكون إلا في الفِعْل). وانظر المقتضب ١/ ١٩٣، والمنصف ١/ ٢٠، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦١، وشرح الشافية للرضي ١/ ٣٦.

(٦) في ش، ن: لثقلهما.

(٧) كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٨) الجعفر: النهر عامة، أو النهر الملآن، أو النهر الصغير، أو النهر الواسع الكبير. وبه سمي الرجل. وجعفر أبو قبيلة من عامر، وهم الجعافرة. اللسان (جعفر).

(٩) الزبرج له عدة معان منها: الوشي، والذهب، وزينة السلاح، والسحاب الرقيق أو الأحمر. انظر اللسان (زبرج) وشرح الشافية للرضي ١/ ٥١.

(١٠) البرثن: مخلب الأسد، وقيل: هو للسبع كالإصبع للإنسان، وقيل: الكف بكمالها مع الأصابع. انظر اللسان (برثن).

(١١) وزنه: فعل، ومعناه: الجمل القوي السريع، وقيل: الضخم القوي. ومن الرجال القصير الضخم. وله معان أخر. اللسان (قمطر)، وشرح الشافية للرضي ١/ ٥١.

وزاد (ش) جُخْدَباً بفتح الدال[١].

والخماسي أربعة: سَفَرْجَلٌ[٢]، قِرْطَعْبٌ[٣]، قُذَعْمِلٌ[٤]، جَحْمَرِشٌ[٥].

ولا زيادة لأوزان المجرد على عدد هذه/ وصفتها[٦].

وأما المزيد (فيه)[٧] فينتهي إلى (٣٠٨). وقيل: بل وثمانين[٨] فما خرج عنها[٩] فليس من لغة العرب. وقيل: لا تنحصر.

فصل

م. ح: وإذا أضيف هذا النوع[١٠] إلى ياء النفس أعرب تقديراً، لتعذر

---

(١) جخدب بوزن فعلل، وهو الضخم الغليظ من الرجال والجمال، والجمع: جخادب والجراد الأخضر الطويل الرجلين، وضرب من الجنادب. اللسان (جخدب)، والمساعد ١٥/٤.

(٢) سفرجل بزنة (فعلل). وهو فاكهة معروفة.

(٣) قرطعب بزنة (فعلل)، بمعنى شيء، يقال: ما عنده قرطعبة، أي: شيء ويقال: ما عليه قرطعبة، أي: قطعة صغيرة. اللسان (قرطعب) والمساعد ١٧/٤.

(٤) قذعمل بزنة (فعلل). وهو الضخم من الإبل. وقيل: معناه شيء. يقال: ما أعطاني قذعملا، أي شيئاً. انظر الصحاح (قذعمل)، شرح الشافية للرضي ٥١/١.

(٥) جحمرش بزنة (فعلل). في الصحاح: (الجحمرش: العجوز الكبيرة، والجمع: جحامر، والتصغير جحيمر، وأفعى جحمرش، أي: خشناء) وفي المساعد ١٧/٤: (وقال السيرافي: هي العجوز المسنة).

(٦) هذا على وفق ما ذكره سيبويه في الكتاب ٣٠١/٤ - ٣٠٢، وقد زاد أبو بكر بن السراج بناء آخر في أبنية الخماسي، وهو (فعللل)، نحو (هندلع). قال في اللسان (هندلع): (الهندلع بقلة، قيل: إنها عربية، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة، لأنه لا أصل بإزائها فيقابلها، ومثال الكلمة على هذا «فنعلل» وهو بناء فائت).
وانظر: التبصرة ٧٨٦/٢، وشرح الرضي على الشافية ٤٩/١.

(٧) (فيه) ساقطة من الأصل، ت.

(٨) ذكره الرضى في شرح الشافية ٥٠/١.

(٩) في الأصل، ن: منها.

(١٠) يعني المفرد الصحيح وشبهه.

اجتماع حركة الإعراب مع الكسرةِ اللازمةِ لها[١].

وخُصَّتْ بالحذفِ[٢]، لَتبَدُّلها[٣].

با. هر: بل يبنى[٤]، لإضافته إلى المبنى[٥]. قلنا: فيلزم في «غلامك»[٦]. وقيل: لفظاً في الجر[٧]. قلنا: لا مُخَصِّصَ[٨]. وقيل: بل أُعطِيَ إعرابَ الياءِ[٩].

---

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣١ - ٣٣، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٣.

(٢) أي: وخصت حركة الإعراب بالحذف.

(٣) قال ابن يعيش ٣/ ٣٢: (وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم لتسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واواً في إعراب من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع «هذا غلامو» فتذهب صيغة الإضافة... فلما كان أعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة).

(٤) في م: مبنى.

(٥) انظر شرح ألفية ابن معط لابن الخباز ص١١، والجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١١ (طبعة دمشق ٩٧٢م بتحقيق علي حيدر) ووافقه ابن الخشاب في المرتجل ص١٠٩، ط دمشق ١٩٧٢. وفي ارتشاف الظرب لأبي حيان ورقة ٢٤٧ (مخطوطة الأحمدية بحلب برقم ٧٩٩) نسب هذا الرأي إلى الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري). ونسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٩، إلى الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز. وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٣١.

(٦) أي: فيلزم بناء ما أضيف إلى كاف الخطاب، لأنه مبني أيضاً. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٠٠.

(٧) نسب أبو حيان القول بذلك إلى ابن مالك في الارتشاف، كما ذكرته قبل قليل. والذي في شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٠٠ خلاف ذلك. فقد قال: (والصحيح أنه معرب، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء). ولم يفرق بين الجر وأخويه. وقال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٢٣: (ومن زعم أنه في حال الخفض معرب لفظاً وفي غيره تقديراً فعمدته وجود الكسرة، ويبطله أن تحقق المفرد ثابت قبل التركيب، وقد سبقت للمفرد كسرة لموجب، فلا أثر لموجب طارىء).

(٨) في ت: (لا مخصص للجر). وقد اعترض على المصنف في حاشية الأصل بأن المخصص حاصل، لأن الكسرة في الجر تكون للإعراب، وتغني عن كسرة البناء، بخلاف الضمة والفتحة.

(٩) المعروف أن الياء مبنية. وإنما قصد إعرابها المحلى وهو الجر بالإضافة.

قلنا: لا يخلو اسم من[١] إعراب[٢].

(غيرُ المنصرف)

النوع الثاني: لا ينصرف إلى ما يُمْنَعُ[٣] من الفعل «الجرّ والتنوين»[٤]، لشبهه إيّاهُ[٥] بعلتين فرعيتين، أو ما يقوم مقامَهما من[٦] تسع صار بهما فرعاً كفرعية الفعل على الاسم من جهتي اشتقاقهِ[٧] وعدمِ استغنائهِ[٨]، فَجُعِلَ جرُّه كنصبه.

ويجمع التسعَ قولُنا:

عَرِّفْ وأعْجِمْ وَأَنِّثْ بعدَ عَدْلِكَ زِدْ ... زِنْ ثم رَكِّبْ وصِفْ واجْمَعْ وذي العِلَلْ[٩]

فالمعرفة فرع التنكير، لَسْبقِهِ[١٠]، والمعتَبرُ العلميةُ فقط، لتضعيفِ اللام والإضافة شَبَهَ الفعل[١١].

---

(١) في ش، ن، د: عن.

(٢) في ت: (الإعراب). ومراده أن الاسم لا بد له من إعراب، فلا يعطي إعراب غيره.

(٣) في ت: يمتنع.

(٤) في ت: (وهو الجر والتنوين). والجر بدل من (ما)، أي: لا ينصرف إلى الجر والتنوين اللذين منع منهما الفعل.

(٥) أي: الفعل.

(٦) في د: مع.

(٧) لأن الفعل مشتق من الاسم على مذهب البصريين خلافاً للكوفيين. انظر: الإنصاف ١/ ٢٣٥.

(٨) في ت: (استغنائه عنه). ومراده أن الفعل لا يستغني عن الاسم لأنه لا يكون كلاماً بدونه، والاسم يكون كلاماً بدون الفعل، بتركبه مع اسم آخر. فالاسم يستقل كلاماً دون الفعل فكان أصلاً. وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٦.

(٩) هذا من نظم المصنف. وهو أسهل وأخصر بما قاله أبو سعيد الأنباري النحوي في جمع العلل، وهو:

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ... ثنتان منها فما للصرف تصويب

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ... وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

(١٠) (لسبقه) ساقطة من ن.

(١١) أي: المعتبر في منع الصرف تعريف العلمية دون التعريف باللام أو الإضافة لأنهما يضعفان شبه الاسم بالفعل.

والعجمةُ فرعيتُها غرابتُها، وشرطُها العلميةُ في العَجْمِية[١]، لئلا تَعْتَوِرَها اللامُ والإضافَة، وزيادةٌ على ثلاثة أحرف[٢].

م. ح: أو تحرُّكُ الأَوْسَطِ[٣] كشَتَرَ[٤]، إِذْ حركتُه كالزيادة[٥] بدليل حذف الألف في النسبة إلى بَشَكَى[٦]، وقلبها في النسبة إلى/ مَلْهى[٧].

يه: بل ينصرف[٨].

---

(١) أو يكون علماً حين نقله من اللغة العجمية إلى اللغة العربية، بأن يجعل الناقل أول استعماله في العربية علماً، وإن لم يكن كذلك في العجمية كقالون - اسم واحد من القراء - وهو في اللغة العجمية بمعنى الجيد، نقل من العجمية إلى العربية بأن جعل علماً على هذا القارىء.

والمصنف لم يذكر ذلك متابعة لابن الحاجب فإنه يشترط العلمية الأصلية في كلام العجم ولا يعتبر العلمية التي تطرأ بعد نقل الاسم، وعلل اشتراطه هذا بأنه إذا نقل غير علم اعتورت عليه أحكام كلامهم بخلاف ما إذا نقل علما واعترض عليه الرضي.

انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٧، شرح الكافية له ١/ ٥٣، شرح الرضي.

(٢) عطف على قوله: «العلمية في العجمية» فيصير للعجمي شرطان: كونه علماً في العجمية، وكونه زائداً على ثلاثة أحرف. وهذا اشتراط أكثر النحويين. انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤٧.

(٣) في ش، ن، م، د: الحشو.

(٤) شتر: اسم لقلعة من أعمال أرّان، وهو إقليم بولاية أذربيجان. مراصد الاطلاع ٢/ ٧٨٣. وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٦٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤٧.

(٥) في ن: كالرابع.

(٦) البشكى: الناقة السريعة، والمرأة الخفيفة عمل اليدين. اللسان (بشك). والنسبة إليه «بشكي» بحذف الألف، للاعتداد بحركة الشين وجعلها كالحرف.

(٧) لعدم تحرك الأوسط، وهو اللام، فالنسبة إليه على قياسه «ملهوي». وانظر المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني ٢/ ٩٩٢.

(٨) قال في الكتاب ٣/ ٢٢٠: (كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائناً ما كان أعجمياً أو عربياً، أو مؤنثاً، إلا «فعل» مشتقاً من الفعل، أو يكون في أوله زيادة، فيكون كيجد ويضع أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء).

كثر: وينصرف ساكنه حتماً، لخفته كنوح. م. هر: بل يُخَيَّر[١].

والتأنيث فرع التذكير، لسبقه.

وتشترط العلمية في ذي التاء، لِيُلازِمَه[٢]، وفي المعنويِّ كذلك[٣]، مع كونه زائداً على ثلاثة[٤] كزينبَ، أو أعجمياً كـ«ماهَ»[٥] و«جورَ»[٦] و«حِمْصَ»[٧].

(١) جعل الزمخشري «نوح» وشبهه من العجمي الساكن الوسط في الثلاثي كالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط كـ(هند)، و(دعد) في جواز منعه من الصرف.
قال ابن يعيش ١/ ٧١: (والمصنف لم يفرق بين هند وجمل، وبين لوط ونوح، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد، وهو القياس، إلا أن المسموع ما ذكرنا) وانظر الإيضاح ١/١٥٣. وهذا وقد خطأ قوم - منهم العصام في شرح الفريد ص١٦٤ - الزمخشري في تجويز منع صرفه، وفي حاشيته على الجامي ص٦٨، ادعى الإجماع على وجوب صرفه، وعد ما وقع من الزمخشري سهواً منه، وانظر أيضاً شرح الكافية للعصام ص٥٦، ورأي عبد القاهر الجرجاني في الجمل ص٩.

(٢) أي: ليلازمه التأنيث، ذلك أن التأنيث المشترط في منع الصرف هو اللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه، وذلك إنما يكون إذا كان ألفاً مقصورة أو ممدودة، أو كان مع العلمية، فإن لم يكن كذلك لم يكن سبباً، بدليل قولهم: «مررت بامرأة قائمة» فلو كان التأنيث لمجرده سبباً لامتنع قائمة من الصرف، لأن فيه التأنيث والصفة، ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به، عن الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٦ ملخصاً.

(٣) أي: تشترط فيه العلمية، وهو المؤنث بغير علامة.

(٤) في ت، ن: ثلاثة أحرف.

(٥) ماه: هي بالفارسية قصبة البلد أي بلد، فلا تستعمل إلا مضافة، كماه البصرة، وهي نهاوند، وقم وهمذان، لأن أهل البصرة افتتحوها، وماه، دينار، وهي نهاوند أيضاً، وماه شهرياران، وماه الكوفة، وهي الدينور، لأن أهل الكوفة افتتحوها.
انظر: معجم ما استعجم ٢/ ١١٧٦، فتوح البلدان ص٣٧٥، ومراصد الاطلاع ٣/ ١٢٢٤.

(٦) جور: مدينة بفارس، ينسب إليها الورد الجوري، قال الشاعر:
أطيب ريحاً من نسيم الصبا جاءت برياً الورد من جور
وجور أيضاً اسم محلة بنيسابور.
انظر: فتوح البلدان ص٣٨٧، مراصد الاطلاع ١/ ٣٧٥.

(٧) حمص: المدينة المعروفة بالشام، ولا يجوز فيه الصرف، لأنه اسم أعجمي سميت برجل من العماليق يسمى «حمص»، ويقال: رجل من عاملة هو أول من نزلها.
انظر: معجم ما استعجم ١/ ٤٦٨، وامتناع الثلاثة من الصرف للعجمة والتأنيث المعنوي.

كثر: أو متحركَ الأوسط[1] كَقَرَ[2]. ر. ي: بل يُخَيَّر[3]. قلنا: الحركة كالرابع، لما مر.

يه. د: وساكنهُ كمتحركِهِ ك(هند)[4]. م. ح. وغيرُهُما[5]: بل يُخَيَّر فيه[6] كقوله[7]:

٣ - لـم تَـتَـلَفَّـعْ بِـفَـضْـلِ مِـئْـزَرِهَـا   دَعْـدٌ وَلَمْ تُـغْـذَ دَعْـدُ بـالـعـلـب

---

(١) في ش، م، ن، د: الحشو.

(٢) سقر: من أعلام الجحيم. وعند البعض علم على طبقة من طبقات النار.
انظر القاموس (سقر)، عصام على الجامي ص٦٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤٧.

(٣) ذكر ذلك عن ابن الأنباري الرضي في شرح الكافية ١/ ٥٠، والأزهري في التصريح ٢/ ٢١٨، وابن عقيل في المساعد ٣/ ٢٤. ولم أجد من نسب ذلك للكسائي.

(٤) هذا وهم من المصنف، فإن سيبويه والمبرد لم يوجبا منع صرف الثلاثي الساكن الوسط إلا أنه أجود عندهما.
قال سيبويه ٣/ ٢٤٠: (واعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود. وتلك الأسماء نحو: قدر، وعتر، ودعد، وجمل، ونعم، وهند. وقد قال الشاعر، فصرف ذلك ولم يصرفه:
لـم تـتـلفـع بـفـضـل مـئـزرهـا   دعـد ولـم تـغـذ دعـد فـي الـعـلـب
فصرف ولم يصرف).
ونحو هذا في المقتضب للمبرد ٣/ ٣٥٠، والتخيير في مثله متفق عليه بين النحويين لم يخالف في ذلك إلا الزجاج فإنه منع صرفه في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٩. وانظر الأصول ٢/ ٨٦، وشرح السيرافي ٤/ ٣٦٩.

(٥) (وغيرهما) ساقطة من ت.

(٦) (فيه): ساقطة من د. وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٧٠، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٥٣.

(٧) في ش، ن: (لقوله). ت: كقولهم.

٣ - البيت من المنسرح، وهو لجرير في ديوانه ص١٠٢١، وفي الاقتضاب للبطليوسي ص٣٦٧ أنه يروى أيضاً لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو في ملحقات ديوانه ص١٧٨.
ويروي: «تتقنع»، مكان «تتلفع» و«لم تسق» مكان «لم تغذ». وفي أكثر المصادر «في العلب». =

وأما ذو الألف فلا شرط فيه[١].

فصل

وغيرُ الحقيقيِّ[٢]، كالقبائل والبقاع، والمنقول إلى المذكر كالحقيقيِّ[٣]، إلا نساءً، وإماءً[٤]. لكن شرطَ معنويِّ المنقول إلى المذكرِ الزيادةُ فقط[٥]، فَقَدَمٌ منصرفٌ[٦]، وعقربُ ممتنع[٧].

(وفي نقلِ المذكر إلى المؤنث)[٨] يمتنعُ الرباعيُّ والعَجْميُّ مطلقاً.

لا . ل[٩]. يه: . . . .

= والشاهد فيه: صرف «دعد» وتركه، لأنه علم مؤنث ثلاثي ساكن الأوسط، فهو يحتمل الصرف لخفته وإن اجتمع فيه علتان: التأنيث والتعريف.
كتاب سيبويه ٣/ ٢٤١، الجمل ص٢٢٧، الخصائص ٣/ ٦١، المنصف ٢/ ٧٧، المقتصد للجرجاني ٢/ ٩٩٤، شرح ابن يعيش ١/ ٧٠، الكامل ص١٧٧، الموشح للمزرباني ص٩٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠، التبصرة ٢/ ٥٥٢، الأشموني ٣/ ٢٦٣، اللسان (دعد، لفع) التاج (لفع، علب، دعد).

(١) العبارة ساقطة من ت، ومراده أن المؤنث بالألف لا يشترط فيه لمنع الصرف شيء مما ذكر آنفاً.

(٢) أي: المؤنث غير الحقيقي، وهو المجازي.

(٣) أي: في الاعتداد به في منع الصرف.

(٤) إذا سمي بهما مذكر فهما منصرفان، لأن التأنيث فيهما تأنيث جمع لا يعتد به، ولم ينزل الحرف الرافع فيهما منزلة علامة التأنيث.
انظر: الحلل لابن السيد ص٢٨٤.

(٥) (فقط) من الأصل، د. والعبارة في ن: (لكن شرط معنويه الزيادة).

(٦) إذا سمي به مذكر، بخلاف ما إذا سمي به مؤنث فإنه يعتد حينئذٍ بحركة الدال لأنها كالرابع.

(٧) انظر تفصيل ذلك في المقتصد ٢/ ٩٩٢ - ٩٩٦، والتبصرة ٢/ ٥٥٣.

(٨) في الأصل، ت: (وفي العكس). والمراد تسمية المؤنث بالمذكر.

(٩) الخليل بن أحمد الفراهيدي: إمام أئمة اللغة والنحو، وأستاذ سيبويه، وواضع علم العروض. ألف كتاب العين، ومعاني الحروف، وجملة آلات العرب، وتفسير حروف اللغة، وعاش فقيراً زاهداً منقطعاً للعلم والعبادة. وكانت ولادته بالبصرة سنة (١٠٠هـ) ووفاته بها سنة (١٧٠هـ). ترجمته في: أنباه الرواة ١/ ٣٤١، أخبار النحويين ٣٨، طبقات النحويين ص٤٢، بغية الوعاة ص٥٥٧.

وغيرهما(١) ساكنُ الحشوِ(٢) كزيد(٣).

ني. مي. و: بل يُخَيَّرُ كهند(٤). م. ح: صرفُه أرجحُ، لأصالةِ تذكيرِه(٥).

فصل

وأسماءُ السور إنْ لم تكن من حروف التهجّي فلها حكمُ نفسِها(٦)، فالجملةُ

---

(١) أي: ويمتنع غير الرباعي والعجمي أيضاً.

(٢) (ساكن الحشو): ساقطة من ت، د.

(٣) في كتاب سيبويه ٣/ ٢٤٢: (فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر).
وفي شرح السيرافي ٤/ ٣٧٠: (وقد اختلف في هذا من مضى، فكان قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه أنه لا ينصرف، وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك، وإليه ذهب أبو العباس المبرد).
قلت: والمبرد ذكر الرأيين ولم يختر أياً منهما. انظر المقتضب ٣/ ٣٥١. ونسب ذلك إلى المبرد الصيمري أيضاً في التبصرة ٢/ ٥٥٣.

(٤) أي: كالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط، فيجوز الصرف وعدمه كما تقدم.
وقد نسب المبرد في المقتضب ٣/ ٣٥١ إلى المازني مثل قول سيبويه المتقدم. أما القول بالتخيير فيه فقد نسبه إلى عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبي عمر الجرمي. ونسبه ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٤٩٢ إلى عيسى بن عمر وأبي زيد والجرمي والمبرد، ونسبه في التبصرة ٢/ ٥٥٣ إلى عيسى بن عمر والمبرد، ونسبه ابن الحاجب إلى أبي زيد وعيسى بن عمر والجرمي. انظر شرح الرضي ١/ ٥١، فالمصنف قد وهم في نسبة هذا إلى المازني، وقول المازني كسيبويه. وانظر الأشموني ٢/ ٤٧٤، الهمع ١/ ٣٤، التصريح ٢/ ٢٢٦.

(٥) لم يتعرض له الزمخشري. أما ابن الحاجب فإنه حكى الخلاف فيه، وأسند ترجيح الصرف فيه للقائلين بذلك، قال: (وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل «هند» في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صرف «هند» نظراً إلى أصله). شرح الرضي ١/ ٥١.

(٦) في التبصرة ٢/ ٥٧٩: (واعلم أن أسماء السور تجري مجرى أسماء القبائل أن قدرتها مضافة أجريتها على حكم أنفسها في الصرف ومنع الصرف).

تُحكى[١]، والعَجَمِيُّ يُمْنَعُ[٢] كيوسف[٣]. والعربيُّ بِحَسَبِ قَصْدِ السورةِ أو المُسَمّى كُمحَمَّدٍ[٤]. والمعرَّفُ باللام[٥] أو الإضافة ينصرفُ كالقارعةِ، وآلِ عمران.

وأما الحروف، فالواحدُ له حكم دَعْدٍ[٦]، وتصحُّ حكايتُه كقافْ، وصادْ[٧]. والاثنانِ/ ك «حم» يجوز حكايتُه ومنعُه، للتأنيث والعَلَمِيَّةِ، أو حملًا على مُوازِنِهِ ك «قابيلَ»[٨].

وأما الثلاثةُ فصاعداً، فإنْ كان أولُها من ثلاثةٍ[٩] وجبتْ الحكايةُ. ك

---

(١) فيقال مثلاً: (هذه سورة اقتربت الساعة وانشق القمر). وانظر الكتاب ٣/ ٢٥٦.

(٢) في ت، ن: يمتنع.

(٣) هذا ليس على إطلاقه، فإنه إن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كنوح يصير بمنزلة هود، فيصرف إن نوى حذف (سورة) من قولك: (هذه سورة نوح)، ويمنع أن جعل نوح اسماً للسورة عند سيبويه ٣/ ٢٥٦.

(٤) في الكتاب ٣/ ٢٥٦: (تقول: هذه هود كما ترى، إذا أردت أن تحذف «سورة» من قولك: هذه سورة هود، فيصير هذا كقولك: هذه تميم كما ترى. وإن جعلت «هوداً» اسم السورة لم تصرفها، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، والسور بمنزلة النساء والأرضين). وانظر التبصرة ٢/ ٥٧٩.

(٥) في ت: بالألف واللام.

(٦) فيجوز صرفه ومنعه. قال سيبويه ٣/ ٢٥٨: (ويجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه).

(٧) فيوقف على الحرف ساكناً. ونقل عن عيسى بن عمر أنه قرأ: قاف، وصاد، وياسين - بالفتح - فجعلها اسماً واحداً غير مصروفة ونصبها بتقدير: اذكر ياسين: وقاف وصاد. انظر الكتاب ٣/ ٢٥٨، التبصرة ٢/ ٥٨٠، شواذ ابن خالويه ١٢٤، ١٤٤، البحر المحيط ٧/ ٣٨٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧١.

(٨) قال سيبويه ٣/ ٢٥٧: (وأما حم فلا ينصرف، جعلته اسماً للسورة أو أضفته إليه، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو: هابيل وقابيل، وقال الشاعر، وهو الكميت:
وجدنا لكم في آلِ حاميمَ آيةً تأوَّلها مِنَّا تقيٌّ ومُعْرِبُ).
ثم قال: (واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم وياسين، وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله). وانظر التبصرة ٢/ ٥٨٠.

(٩) أي كان الحرف الأول منها مكوناً من ثلاثة أحرف في النطق، فالألف من (ألم) مكون من الهمزة واللام والفاء، والطاء من (طسم) مكون من حرفين هما الطاء والألف. وهذه العلامة في التفريق بين أسماء السور لم أجدها لغير المصنف. وهي في غاية الدقة والخفاء.

«المر»[١] وإنْ كان من حرفين كـ «طسم» فَلَكَ فيه الإدغامُ[٢] مع الحكايةِ، إيذاناً بالمقصودِ، وَفَكُّه مع منعِ الصرف وفتحِ الحَشْوِ كَبَعْلَبَكَّ[٣].

فصل

وأسماءُ القبائلِ والبقاعِ إنْ ظهر مع العلمية سَبَبٌ مَنَعَهُ الصَرْفَ، وإلا اتُّبِعَ السَماعُ. فيُصْرَفُ ثقيفٌ، ومَعَدٌّ[٤]، وحُنَيْنٌ[٥]، ودابَقٌ[٦]، . . . .

(١) في ش، ن، م، د: (الم). في الكتاب ٣/٢٥٨: (وأما «كهيعص» و«المر» فلا يكن إلا حكاية، وإن جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز، لأنهم لم يجعلوا طاسين كحضرموت، ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيل، وقابيل، وهاروت).

(٢) أي: ادغام النون من (سين) في الميم التي بعدها.

(٣) قال سيبويه ٣/ ٢٥٨: (وأما طسم فإن جعلته اسماً لم يكن بد من أن تحرك النون، وتصير ميماً كأنك وصلتها إلى طاسين، فجعلتها اسماً واحداً بمنزلة «دراب جرد» و«بعلبك» وإن شئت حكيت وتركت السواكن على حالها) وانظر التبصرة ٢/ ٥٨٠.
وبعلبك: علم على بلدة من بلاد الشام قرب بيروت، وهو مركب من «بعل» وهو اسم صنم، و«بك» وهو اسم صاحب هذه البلدة، جعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية.
انظر: مراصد الاطلاع ١/ ٢٠٧، شرح الجامي ص٨٩، اللسان (بعل).

(٤) يجوز فيهما الوجهان: الصرف إن قصد بهما الحي، ومنع الصرف إن قصد بهما القبيلة.
وشواهد ذلك كثيرة، فقد ذكر سيبويه في كتابه ٣/ ٢٥٠ ثلاثة شواهد على منع صرف «معد» وذكر ابن السيد البطليوسي في الحلل ص٢٩١ شواهد عدة على منع معد وثقيف وصرفهما.

(٥) حنين: اسم واد بين مكة والطائف. وبه كانت الوقعة المشهورة بين المسلمين والمشركين. وهو منصرف إن قصد به الموضع كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ وممتنع أن قصد به البقعة كقول حسان:
نصروا نبيهم وشدوا أزره ... بحنين يوم تواكل الأبطال
انظر معجم ما استعجم ١/ ١٧٤ واللسان (حنن).

(٦) دابق: مدينة معروفة في فارس، والأغلب عليه التذكير والصرف، لأنه في الأصل اسم نهر. قال الراجز:
بدابق وأين مني دابق
وقد يؤنث ولا يصرف. انظر معجم ما استعجم ١/ ٣١، الكتاب ٣/ ٢٤٣، التبصرة ٢/ ٥٨٢، الصحاح (دبق)

وَفَلْجٌ[١]. ويُمْنَعُ[٢] سَدوسُ[٣] وخِنْدِفُ[٤]، وعُمانُ[٥] وهَجَرُ[٦]. والوجهان حيثُ سُمِعا كثمودَ[٧]، وواشقَ[٨]، وقريشَ[٩].

فعلّهُ ما صُرِفَ قَصْدُ الحيِّ أو المكان، وما مُنِعَ فالقبيلةُ أو البقعةُ، وما خُيِّرَ (فيه)[١٠] فَحَسبُ القصدِ، وكذا ما التَبَسَ

---

(١) فلج: اسم بلد بين البصرة وضربة، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة ببطنه منازل للحاج وهو مذكر مصروف، وقال الأشهب:

وإن الـذي حـانـت بـفـلـج دمـاؤهـم هـم الـقـوم كـل الـقـوم يـا أم خـالـد

انظر الصحاح واللسان (فلج)، معجم ما استعجم ٢/ ٢٧، ١، سيبويه ٣/ ٣٤٤ معجم البلدان ٤/ ٢٧٢.

(٢) في ش: ويمتنع.

(٣) في الكتاب ٣/ ٢٤٩: (فإذا قلت: هذه سدوس: فأكثرهم يجعله اسماً للقبيلة، وإذا قلت: هذه تميم، فأكثرهم يجعله اسماً للأب. وإذا قلت: هذه جذام فهي كسدوس. فإذا قلت: من بني سدوس فالصرف لأنك قصدت قصد الأب). وخالفه في ذلك المبرد المقتضب ٣/ ٣٦٤.

(٤) خندف: امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلى، نسب ولد إلياس إليها، وهي أمهم. الصحاح (خدف).

(٥) عمان: بلدة معروفة، وسميت باسم عمان بن سنان بن إبراهيم، وكان أول من اختطها. واسم عمان مما غلب عليه التأنيث، فهو غير منصرف للتأنيث والعجمة انظر ٢/ ٥٨١، معجم البلدان ٤/ ١٥٠، الروض الأنف ١/ ٢٤١.

(٦) هجر: اسم بلد بالبحرين مذكر مصروف، وفي المثل: (كمبضع تمر إلى هجر). وهو فارسي معرب. وقيل: «إنما سميت بهجر بنت مكنف من العماليق. ووقع غير مصروف في قول الفرزدق:

مـنـهـنّ أيـامُ صـدق قـد عـرفـت بـهـا أيـامُ فـارسَ والأيـامُ مـن هَـجَـرا

انظر الكتاب ٣/ ٢٤٣، الحلل ٢٩٥، معجم ما استعجم.

(٧) في سيبويه ٣/ ٢٥٣: (فأما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين، وكثرتهما سواء، وقال تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا﴾. وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾. وقال: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾. وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾.

(٨) في الصحاح (وشق): (واشق: اسم كلب، واسم رجل. ومنه بروع بنت واشق).

(٩) سمع مصروفاً وغير مصروف. انظر الشواهد في الكتاب ٣/ ٢٥٠، والحلل ٢٩٠.

(١٠)(فيه) ساقطة من الأصل.

فرع:

فحيث يُقْصَدُ بالأب القبيلةُ يُمْنَعُ[١] الصرفَ، ويوصَفُ[٢] بـ «بنت»، كتميمَ بنتِ مُرٍّ، وقيسَ بنتِ عَيْلَانَ. (والعكسُ إنْ قَصَدْتَ بالأمِّ الحيِّ)[٣] كباهلةِ بنِ أعصُر.

والعدلُ إخراجُ الاسم عن الصيغة الأصلية، فكان فرعاً. وهو حقيقيٌّ وتقديريٌّ، فالحقيقيُّ[٤] عددٌ، وصفةٌ، وتوكيدٌ.

أما العدد فكثُلاثَ، ومَثْلَثَ، وثُلْثانَ[٥] كلٌّ معدولٌ به عن «ثلاثة» مكرراً، إذْ هو أصْلُهُمْ فيما أرادوا التقسيمَ عليه، فيقولون/ : «جاؤوا رجلًا رجلًا» و«دخلتُها باباً باباً» ونحوهما، فلما أفاد «ثُلاثُ» هذا المعنى عُرِفَ العدلُ به عن ذلك.

يه: ولا يتعدى «رُباعَ» واللغاتِ الثلاثَ[٦] فيها أجمعَ[٧].

---

(١) في الأصل، ت: منع.

(٢) في الأصل: ووصفت.

(٣) العبارة في الأصل، ت: (والعكس في العكس). وما أثبته أوضح.

(٤) في ت: فالحقيقي ثلاثة.

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٣٣، : (وزعم قوم أنه يقال: وحدان إلى عشران). وفي التصريح ٢/ ٢١٤.
(ونقل السخاوي أنه يعدل أيضاً «فعلان» - بضم الفاء - من الواحدة إلى العشرة، كقوله:
طاروا إليه زرافات ووجدانا).

(٦) بل هي لغتان عند سيبويه: فعال ومفعل، وما ذكره من (ثلثان) لم يذكره سيبويه. وليس هو في كتب النحو المعتمدة، ويقال في الواحد: أحاد، ووحاد، وموحد، وفي الاثنين: مثنى، وثناء، وفي الثلاثة: ثلاث ومثلث، وفي الأربعة: رباع ومربع. وقد أنكر العصام الإسفراييني في شرح الفريد ١٥٤ أن يكون قد جاء في الواحد «موحد». وهو وهم منه. ومن شواهده قوله:
ولكنما أهلي بواد أنيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد
انظر المقتضب ٣/ ٣٨١، التبصرة ٢/ ٥٦٠، شرح ابن يعيش ١/ ٦٢.

(٧) اقتصر سيبويه على ذكر أحاد، ومثنى، وثلاث، ورباع. الكتاب ٣/ ٢٢٥.

د: بل إلى عشارَ[1] لقوله:

٤ - . . . . وآونـــةً عُـــشــــارا

واتفقا[2] أنَّ المنسوبَ إلى «عُشارَ»[3].

فصل

يه: وعلَّتُهُ الأخرى الصفةُ[4]، لَجْرِيهِ[5] حالًا بعد المعرفةِ[6] صفةً بعد

---

(١) في المقتضب ٣/ ٣٨٠: (ومن المعدول قولهم: مثنى، وثلاث، ورباع، وكذلك ما بعده). وظاهر العبارة أنه يقيس «فعال» و«مفعل» إلى العشرة. وقال الرضي ١/ ٣٦: (والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة نحو: خماسي ومخمس، وسداس ومسدس، والسماع مفقود). ونقل الحريري في درة الغواص ص٢٠١ عن خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسقاً إلى عشار، ثم قال: (وأنشد عليه ما عزى إلى أنه موضوع). وانظر في ذلك الخصائص ٣/ ١٨١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٦٠، شرح ابن يعيش ١/ ٦٢، التبصرة ٢/ ٥٦٠، التسهيل ٢٢٢، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٤٤، الأشموني ٣/ ٢٤٠.

٤ - من الوافر، لخداش بن زهير، نسبه له ابن الحاجب. وهو بتمامه:

تَــظَــلُّ الــطَــيْــرُ عــاكــفــةً عــلــيــه مُــــرَيَّــــعــــةً وآونـــةً عُـــشــــارا

ولم يذكر هذا الشاهد غير ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٣٣ وقد حرف فيه العجز إلى:

مــرنــقــة وأنــجــيــة عــشــارا

ولم يلتفت محققه إلى ضبطه. كما أنه عزاه إلى أساس البلاغة للزمخشري، ولم أجده فيه. وقد ضبطت ألفاظه من هامش نسختي الأصل و«ت».

والنحويون يستشهدون لمجيء «عشار» بقول الكميت:

ولــم يــســتــريــثــوك حــتــى رمــيــ ـت فــوق الــرجــال خــصــالًا عــشــارا

انظر الإيضاح ١/ ١٣٣، وشرح الرضي ١/ ٤١، واللسان (عشر).

(٢) أي: سيبويه والمبرد.

(٣) أي يقال في النسب: أحادي، وثنائي، إلى عشاري، وليس في ذلك خلاف لكني لم أجد لسيبويه والمبرد نصاً في ذلك. وانظر شرح الرضي ١/ ٤١.

(٤) أي العلة الأخرى التي منعته الصرف باجتماعها مع العدل.

(٥) في د: بجريه.

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء. وانظر التصريح - ٢/ ٢١٤.

النكرة[١].

سر: بل عدلٌ معنويٌ من معنى «اثنينِ» مرةً إلى معناه مكرراً[٢].

م: بل عدلٌ لفظيٌّ، إذْ عُدِلَ عن «اثنينِ» مكرراً إلى «اثنين» مفرداً، ثم إلى «مثنى»[٣].

- ك: بل التعريفُ، إذْ لا تدخله اللامُ[٤]. قلنا: إذَنْ لم يَجْرِ على نكرة[٥].

---

(١) في سيبويه ٣/ ٢٢٥: (قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة. وقال لي: قال أبو عمرو: «أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع» صفة، كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة. وتصديق قول ابن عمرو قول ساعدة بن جؤية:

وعـاودنـي ديـنـي فـبـتُّ كـأنـمـا خـلالَ ضـلوعِ الـصـدر شـرعٌ مُـمَـدَّدُ

ثم قال:

ولـكـنـمـا أهـلي بـوادٍ أنـيـسُـهُ ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومُوْحَدُ).

(٢) ذكر ابن السراج في الأصول ١/ ٧٣ أن العدل يأتي لإزالة معنى إلى معنى، فأحاد فيه عدل في لفظه ومعناه، فاللفظ من واحد إلى أحاد، والمعنى من واحد إلى «واحد واحد» وكذا مثنى، وثلاث، ورباع. فقول المصنف هنا: «معنوي» يريد مع اللفظي.
وقد ضعف ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٣٣ هذا المذهب فقال: (وزعم قوم أن المانع في ذلك تكرير العدل، لأنه معدول في اللفظ عن «اثنين» وفي المعنى عن «اثنين اثنين»).
وقال أبو علي الفارسي: (ولا يكون العدل في المعنى). انظر المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ١٠٠٧.

(٣) انظر الإيضاح ١/ ١٣٢ - ١٣٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٢.

(٤) هذا رأي الفراء كما في التصريح ٢/ ٢١٤، والمساعد ٣/ ٧، فهو يرى أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام، فبامتناعها من الإضافة صارت كأنها بـ«ال»، وامتنعت من «ال» «لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تضف، ونسب القول بتعريفها إلى الكوفيين ابن كيسان كما نقله ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٣ قال: (وحكي أن ابن كيسان قال: قال أهل الكوفة: مثنى وموحد بمنزلة عمر، وإن هذا الاسم معرفة، فإذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل).

(٥) أي: لو كان معرفة لما وصفت به النكرة في مثل قوله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾. وقد وصف ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٣٣ قول الفراء هذا بأنه رديء دون التصريح بنسبته إليه.

فرع:

وتبطل العدلية بالتسمية. لزوال معناها حينئذٍ. فإنْ نُكِّرَ مَنَعَهُ (يه)[١]، وصرفه (ش)، لما سيأتي[٢]. فإن صُغِّرَ انصرفَ اتفاقاً.

وأما الصفة فَأُخَرُ فيه[٣] مع الصفة العدلُ[٤] جني: من «أفعلَ مِنْ كذا»[٥]. كثر: بَلْ عن «الفُعَلِ»[٦]، إذْ لا يخلو التفضيلُ إنْ لم يُصفْ عن أيِّهما[٧]. قلت: والأول أرجح[٨]، وإلّا كان معرفةً وبُنِيَ كأَمْسِ[٩].

وأما التوكيد فكجمع[١٠] وتوابِعِهِ[١١]. كثر: عن «جُمْعٍ» ساكن

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٥.

(٢) سيذكره في ص٧٦، وهو بقاؤه بلا سبب البتة. وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٦٣ والتبصرة ٢/ ٥٦٣، والتصريح ٢/ ٢١٦.

(٣) ش، م (كأخر ففيه). ن: (فأخر ففيه). وكذا د.

(٤) لأن اسم التفضيل لا يخلو عن أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمة «من» فهو معدول عن إحدى هذه الهيئات. انظر شرح الفريد للعصام ١٤٩ مع الهامش.

(٥) قال ابن جني في اللمع ٢٦٠: (وكذلك «أخر» لا ينصرف، للوصف والعدل عن آخر من كذا).

(٦) أي: عما فيه الألف واللام، لأن أصله ألا يجمع إلا مقروناً بالألف واللام كالكبر والصغر. وهذا رأي سيبويه وجمهور النحويين. الكتاب ٣/ ٢، الإيضاح ١/ ١٣٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٤٩، التبصرة ٢/ ٥٦٢، المقتضب ٣/ ٣٧٦، الرضي ١/ ٤٢، الهمع ١/ ٢٦.

(٧) أي عن «من» أو اللام.

(٨) لم أجد من رجح رأي ابن جني على رأي الجمهور في هذه المسألة غير المصنف. وقد رد الرضي هذا الرأي بالدليل في شرح الكافية ١/ ٤٢ - ٤٣.

(٩) هذا اعتراض أبي علي الفارسي على قول الجمهور. وأجاب عنه ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٣٤. هذا ومذهب الرضي في «أخر» أنه معدول عن أحد لوازم أفعل التفضيل الثلاثة لا على التعيين. بل عما كان حقها ولازمها في الأصل، أي: أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً لا واحداً بعينه. انظر شرح الرضي ١/ ٤٢ - ٤٣.

(١٠) «جُمَعُ»: جَمْعُ «جمعاء». وفيه خروج عن أصل لا محالة، واختلف فيه على ما سيبينه.

(١١) توابعه: «كتع» و«بتع» و«بصع». وانظر تفسيرها في صحاح الجوهري بحسب موادها.

الحَشْوِ[١]. سي: إنما يُجْمَعُ كذلك بابُ[٢] حمراءَ، لا جمعاءَ، إذْ يجمع مذكرها بالواو/ والنون، فالأَوْلى عن «فَعالى»[٣]. وقيل: عن فَعْلاوات[٤]. قلنا: يلزم[٥] في كل تكسير[٦].

بص: والثانيةُ[٧] التعريفُ الوضعيُّ، إذْ لا يُؤَكِّدُ إلا المعَارِفَ[٨].

ح: بل الصفةُ الأصليةُ كأَسْوَدَ[٩]. ل: التعريفُ الإضافيُّ، إذْ تقدير جَمْعَاء:

---

(١) «جُمَع»: جَمْعُ «جَمْعَاءَ» كُحمْرٍ وحَمْراءَ، فهو صفة. وكون «جُمَعَ» معدولاً عنه مذهب جمهور النحويين. انظر الكتاب ٣/ ٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٨، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٣٦، شرح الوافية له ص٤٠، شرح الرضي ١/ ٤٣، شرح الجامي ٦٧، شرح الفريد ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) في ن: جمع باب.

(٣) كلام أبي علي في هذا يحتمل أن يكون عدله عن «فعالى» ويحتمل عن «فعلاوات» الآتي فقد نسب إليه الرضي في شرحه ١/ ٤٣، قوله: (الحق أن جمعاء اسم لا صفة، وقياس جمع فعلاء اسما «فعالى» في التكسير، و«فعلاوات» في التصحيح، كصحارى وصحراوات، فجمع معدول عن أحدهما).

وانظر شرح الكافية للعصام ٤٧، وشرح الفريد له ١٥٠ - ١٥١.

(٤) هذا رأي ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٤٧٥ ويصح حمل قول أبي علي عليه كما ذكرت في الهامش السابق.

(٥) ن، د: فيلزم.

(٦) رد الرضي في شرحه ١/ ٤٣ قول أبي علي بقوله: (ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسماً لكان «أجمع» أيضاً كذلك، فجمعه أذن على «أجمعون» شاذ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف).

ورده العصام في شرح الفريد ١٥٠ بمخالفته القياس لانتفاء العلمية.

(٧) أي: وعلته الثانية.

(٨) هذا القول نسبه الرضي في شرحه ١/ ٤٣ - ٤٤ إلى بعض النحاة، وحاصله أن فيه التعريف الوضعي كالأعلام، وهو رأي ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٤٧٤ - ١٤٧٥، والتسهيل ٢٢٢.

ويرى ابن مالك أن ما قرره فيه هو ظاهر كلام سيبويه.

(٩) قال في الإيضاح ١/ ١٣٦: (والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية المقدرة فيه كأن أصله بمعنى مجتمع).

جمَيعُها[١].

وأما التقديريُّ فما استُنبِطَ فيه العدلُ، لورودهِ ممتنعَ الصَرْفِ لا لِوَجْهٍ واضح، وهو صيغتان:

الأولى: «فُعَلُ» «وهي إما عَلَمٌ كعُمَرَ، قدر العدلُ به عن عامرٍ[٢]، تَمَحُّلًا، لئلا يُخالَفَ بَصْرفِهِ السَماعَ. وبِمَنْعِه، لمجردِ العلميةِ، القياسُ[٣].

فرع:

فما سُمِعَ منصرفاً أو ممتنعاً اتُّبِعَ السماعُ، وما الْتَبَسَ، فإنْ عُدِمَ فيه فُعَلُ قبل التسمية ووجد «فاعل» مُنِعَ الصرفَ كقُثَمَ[٤]، وجُحا[٥]، إلحاقاً بالأغلب، إذْ الأغلبُ فيما سُمِعَ ممتنعاً أنه كذلك، وإلا صُرِفَ كُادَدٍ[٦].

ولولا السماعُ في عمر، وزفر لصُرِفا، لوجود عمرٍ جَمْعُ عُمْرَةٍ[٧] وزُفَرٍ، للسيد[٨] قبل العلمية[٩].

---

(١) في الكتاب ٣/ ٢٢٤: (وسألته عن جمع، وكتع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع «جمعاً»، وجمع «كتعاء»، وهما منصرفان في النكرة).
وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٣٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٥.

(٢) (عامر) ساقطة من د.

(٣) أي: لو لم نعتبر العدل فالقياس لا يمنعه لمجرد العلمية، لأن القياس يقتضي وجود علتين لمنع الصرف.

(٤) قثم: معدول عن قاثم، وهو المعطى، يقال: قثم له من المال، إذا أعطاه دفعة جيدة. الصحاح (قثم).

(٥) جحا: اسم رجل معدول عن جاح، يقال: اجتحاه، وهو قلب اجتاحه، الصحاح (جحى).

(٦) في الصحاح مادة (أدد): (وأدد: أبو قبيلة من اليمن، وهو ادد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. والعرب تعرف «اددا» جعلوه بمنزلة «ثقب» ولم يجعلوه بمنزلة عمر) وفي شرح الفريد للعصام ١٦٠ أنه من أجداد النبي ﷺ. وانظر شرح الرضي ١/ ٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٣.

(٧) انظر الصحاح (عمر).

(٨) المصدر السابق (زفر).

(٩) أي: لولا أنهما سمعا ممتنعين لخرجا عن القاعدة وصرفا لعدم العلمية في الأصل.

وإما صفةٌ، فما سُمِعَ منه أُتبعَ، وإنْ[(١)] التبسَ صُرِفَ[(٢)]، إلحاقاً بالأغلب كُلكَعٍ[(٣)].

الثانيةُ: فَعالُ، فما آخِرُه راءٌ كحَضارِ[(٤)] مبنيٌ[(٥)] في الحِجاز (على الكسر)[(٦)] وبعض تميم[(٧)]. ومالا[(٨)] فإما صفةٌ بُنِيَ كيا فَساقِ[(٩)] اتفاقاً[(١٠)]، أو علمٌ كقَطام[(١١)] بني في الحجاز[(١٢)]، وأعرب في تميم ومُنِعَ الصرف[(١٣)]. كثر: للعلمية والعَدل/

---

(١) ش، ت، ن، د: وما.

(٢) في ش، ن، د: بصرف.

(٣) بل يمنع أن أريد النداء، لأن معناه حينئذٍ: يا الكع، كما قرره سيبويه في كتابه ٣/ ٢٢٥. و(لكع) معناه: لئيم. وامرأة لكعاء، وقد لكع لكاعة فهو ألكع، ولكع معدول عنه، ولذلك لا ينصرف في المعرفة.
انظر: الصحاح (لكع) شرح ابن يعيش ٤/ ٥٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٤.

(٤) اسم كوكب قال في الصحاح مادة (حضر): (وحضار - مثل قطام - نجم، يقال: «حضار والوزن محلفان» وهما نجمان قبل سهيل، فيحلف أنهما سهيل للشبه).

(٥) في ت: فمبني.

(٦) (على الكسر): ساقطة من الأصل، م.

(٧) بل هم فيه متفقون كما قرره إمام النحاة، قال: (فما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في «يرى» والحجازية هي اللغة الأولى القدمى).
كتاب سيبويه ٣/ ٢٧٨. وقال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٤٧٦: (ووافقتهم التميميون إلا قليلاً في بناء ما آخره راء كظفار، ووبار). وانظر شرح ابن يعيش ٤/ ٦٥، الرضي ٢/ ٧٨، الجامي ٤٧٩.

(٨) أي: وما ليس آخره راء.

(٩) بمعنى (يا فاسقة). وذكره المصنف بـ «يا» تنبيهاً على اختصاصه بالنداء.

(١٠) انظر الكتاب ٣/ ٢٧٢، شرح ابن يعيش ٤/ ٥٧، شرح الرضي ٢/ ٧٥.

(١١) قطام: اسم امرأة، معدول عن قاطمة من القطم، وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم. الصحاح (قطم)، شرح ابن يعيش ٤/ ٦٢.

(١٢) بعدها في ت: على الكسر.

(١٣) الحجازيون لا يفرقون بين ذي الراء وغيره، بل الجميع عندهم مبنيات لمشابهتها (فعال) بمعنى الأمر عدلاً وزنة، والتميميون يعربون غير ذي الراء. وإنما فرقوا بين ذي الراء=

عن «قاطمة» تمحلًا[١]. والأصحُّ[٢] التأنيثُ[٣].

وزيادةُ ألفٍ ونونٍ[٤] فرعٌ على المزيد عليه. وشرطُ تأثيرها في الاسم العلميةُ[٥]، لِيَقْوى شَبَهُها بألف التأنيث بامتناع دخول/التاء. والثاني[٦] عدم التضعيف[٧] كـ «حَنْحانٍ» و«جَنْجانٍ»، لشَبَهِهِ بِزِلْزالٍ[٨]. وفي الصفة انتفاءُ «فَعْلانَة» في مؤنثه، إذْ يَبْعُدُ بها شَبَهُ ألفِ التأنيثِ. وقيل: وجودُ «فُعْلى»[٩]، ومن ثَمَّ اخْتُلِفَ

=وغيره، لأن الراء حرف مستقل، لكونه في مخرجه كالمكرر، فاختير فيه البناء، لأنه أخف.

انظر الكتاب ٣/ ٢٧٧، التبصرة ٢/ ٥٦٥، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٧، شرح ابن يعيش ٤/ ٦٤ - ٦٥، الرضي ٢/ ٧٩، الجامي ٤٧٩ - ٤٨٠، شرح الفريد ٤٣٠.

(١) انظر المصادر السابقة في مواضعها.

(٢) ن: والأصل.

(٣) لأنه معدول عن مؤنث. فيكون المانع له من الصرف العلمية والتأنيث. وهذا رأي المبرد في المقتضب ٣/ ٣٧٤، وهو اختيار الإمام يحيى بن حمزة كما في هامش نسخة ت.

(٤) ش، ت: الألف والنون.

(٥) كعدنان ومروان وغيلان. قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٤٦: (فغير العلم لا يكون إلا منصرفاً، لأنه لا يتفق اجتماع علة أخرى معه).

(٦) (الثاني) ساقطة من ش، ن، د.

(٧) قوله: (عدم التضعيف) اعترض عليه في هامش الأصل بأنه لا حاجة إليه لأن النون الثانية أصلية في المضاعف، فقد خرج بالشرط الأول. ودفع هذا الاعتراض عبد الله بن شرف الدين بقوله: (هذا غلط وسببه جهل بالتصريف) لأنهم قرروا أن الألف والنون بعد ثلاثة أصول زائدة إذا لم يعرف الاشتقاق). وممن صرح باشتراط عدم التضعيف البطليوسي في الحلل ٢٨٣ قال: (وشرطنا أن يكون غير مضاعف، لأنه إن كان مضاعفاً نحو «جنجان» و«دندان» فهو «فعفال» كفضفاض ورضراض، لا «فعلان»).

(٨) أي: في أصالة اللام. فلا تكون النون فيهما مزيدة. قال سيبويه ٣/ ٢١٨: (فلو جاء شيء على مثال «جنجان» لكانت النون عندنا بمنزلة نون «مران» إلا أن يجيء أمر بين، أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه، فيعلم أنهم جعلوها زائدة). وقال: (فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا: لم يريدوا ذلك يعني التضعيف، وأرادوا نوناً زائدة، يعني في «جنجان»).

(٩) أي: في مؤنثه: كعطشان وعطشى، وغرثان، وغرثى ووسكران وسكرى. انظر في ذلك الإيضاح ١/ ١٤٦، شرح ابن يعيش ١/ ٦٦ - ٦٧، شرح الفريد ١٥٦ - ١٥٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٣٩.

في رحمنٍ، فصرفه الثاني(١)، لا الأول(٢).

واتفقوا على منع «سكرانَ»، لحصول الشرطين(٣)، وصرف «ندمانٍ» من النديم(٤)، لاختلالهما(٥)، لا من الندم(٦).

بص: فهذه الزيادة كالتأنيث بألف مَدْ في النيابة عن علتين، لاشتراكهما في الزيادة، وكونِ أوّلهما حرفَ مَدْ، ومنع دخولِ التاء. ك: بل مع الزيادة عَلَمِيَّةٌ في الاسم، وصفةٌ في الصفة(٧). قلنا: فيلزم منعُ «ندمانَ» من النديم(٨).

---

(١) أي: من يقول باشتراط «فعلى» في مؤنثه، و«رحمن» لا مؤنث له لاختصاصه بذاته تعالى.

(٢) أي: من يقول بانتفاء «فعلانة» في مؤنثه، لأنه لم يأت منه «رحمانة» لعدم جواز اطلاقه إلا عليه تعالى.
انظر في ذلك شرح الكافية لابن الحاجب ١٧، الإيضاح له ١/١٤٦، الرضي ١/ ٦٠ - ٦١، الجامي ٩١ - ٩٢، شرح الفريد ١٥٦ - ١٥٧.

(٣) وهما وجود «سكرى» وانتفاء «سكرانة».

(٤) في الصحاح (ندم): ونادمني فلان على الشراب، فهو نديمي وندماني.

(٥) لأنه يقال في مؤنثه «ندمانة» ولا يقال: «ندمى» وفي حاشية ت: قال الشاعر:

صاح سكرانُ منعُه باتفاق لوجود الوجود والأنتفاء
ثم ندمانُ صرفُه باتفاق لانتفاء الوجود والانتفاء

(٦) لأن مؤنثه «ندمى» حينئذٍ.

(٧) قال الرضي ١/ ٦٠: (ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا، وقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية كعمران، وإما الصفة كما في سكران. وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر). فهو رأي الأكثرين كما ترى. وتخصيص الكوفيين وهم من المصنف.

(٨) لأنه صفة. وفي حاشية ت: (وقد يقال: لا يلزم لأنهم يوافقون في اشتراط عدم لحوق التاء في مؤنثه، وهنا تلحق، فلا يلزم).

فرع:

وما احتملت نونُه الزيادةَ والأصالةَ ففيه الوجهانِ كَحُسانٍ(١)، وشيطانٍ(٢).

فرع:

وإذا سمى بما آخرُه ألفُ إلحاقٍ كأرطى(٣)، وعلباءَ(٤) منع الصرف لشَبَهِ(٥) ألف التأنيث كعمران(٦).

ووزن الفعل فرعٌ لفرعية موزونِهِ، وإنما يؤثِّرُ ما اختُصَّ به أو غلبَ عليه.

فالأول «فَعَّلَ» كَشَمَّر. فلم يَرِدْ اسماً إلا أعجمياً كَبَقَّمَ(٧)، وشَلَّمَ(٨)، أو

---

(١) إذا أخذ من الحسن انصرف، لأن النون فيه أصلية، وإذا أخذ من الحس لم يصرف، والحس: القتل الذريع قال تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ أي تقتلونهم قتلاً شديداً. فوزنه على الأول «فعال» وعلى الثاني «فعلان».
انظر التبصرة ٢/٥٥٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٩٢، ولسان العرب (حسس).

(٢) في الصحاح (شطن): (والشيطان نونه أصلية. . . ويقال أيضاً: إنها زائدة فإن جعلته فيعالا من قولهم: تشيطن الرجل صرفته، وإن جعلته من «تشيط» لم تصرفه، لأنه فعلان).

(٣) الأرطى: شجر من شجر الرمل كما في الصحاح مادة (أرط). وألفه للإلحاق بجعفر لا للتأنيث لأن واحدته أرطأة ووزنه فعلى.

(٤) (وعلباء) ساقطة من م. والعلباء: عصب العنق، وألفه للإلحاق. انظر صحاح الجوهري (علب).

(٥) في ن: لشبهه.

(٦) ما ذكره هنا لا يستقيم في «علباء»، فقد نص سيبويه في الكتاب ٣/٢١٩ على أن «علباء» و«حرباء» - اسم رجل - مصروف في المعرفة والنكرة وعلل ذلك بقوله: (من قبل أنه ليست بعده هذه الألف نون فيشبه آخره بآخر «غضبان» كما شبه آخر «علقى» بآخر «شروى»، ولا يشبه آخر حمراء، لأنه بدل من حرف لا يؤنث به كالألف، وينصرف على كل حال فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللتين من نفس الحرف).

(٧) البقم: صبغ معروف، وهو العندم. وهو أعجمي كما في الصحاح (بقم).

(٨) شلم: موضع بالشام، ويقال: هو اسم بيت المقدس بالعبرانية. انظر الصحاح (شلم)، الكتاب ٣/٢٠٨.

منقولًا(١)/ كبَذَّرَ(٢)، وعَثَّرَ(٣). و«فُعِلَ» كضُرِبَ، فلم يرد اسماً إلا «دُئِلَ» من «دأَلَ الرجلُ»(٤)، إذا(٥) أسرع.

والثاني(٦) ما أوله زيادةُ المضارعِ(٧)، غير قابلِ التاء(٨)، فإن قبلها صرف كيَعْمَلٍ، لورود يَعْمَلَةٍ(٩)، فَبَعُدَ بدخولَ التاء عن شَبَهِ الفعل.

وما كان كيخشى أعرب تقديراً، و«يرمي» كجوارٍ، و«يغزو» تقلب واوه ياء، لتطرفها وسبق الضم، ثم كيرمي رفعاً وجراً، ويلفظه نصباً(١٠).

كثر: ولا عبرةَ بلفظ الفعل(١١). ما: يؤثِّرُ، لقوله:

٥ - أنــا ابــنُ جَــلا . . . .

---

(١) أي: من الفعل

(٢) اسم ماء من مياه العرب. انظر الصحاح (بذر).

(٣) اسم موضع كما في الصحاح (بقم).

(٤) كذا في جميع النسخ: وهو خطأ، لأن الذي بمعنى أسرع «دال» كما في الصحاح واللسان، ولم يرد «دئل» فعلاً كما ظنه المصنف، ولكن يصح أن يقال: إن «دئل» - اسماً - منقول من الفعل. وانظر المساعد ٣/ ١٢.

(٥) في ن، د: أي.

(٦) أي ما غلب استعماله في الأفعال مع اشتراكه بينها وبين الأسماء.
وانظر شرح الرضي ١/ ٦٢، وشرح الفريد ١٦٢.

(٧) في ش: للمضارع.

(٨) في الأصل، ت، م: للتاء.

(٩) اليعملة: الناقة النجيبة المطبوعة على العمل. الصحاح (عمل)، والمنصف ١/ ١٠٢.

(١٠) في الكتاب ٣/ ٣١٦: (وسألته عن رجل يسمى يغزو، فقال: «رأيت يغزي قبل «و» هذا يغز «و» هذا يغزي زيد «وقال» لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا «يغزي» وثبات الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واو وقبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختص به الأفعال).

(١١) أي: في منع الصرف، فلا يؤثر إذا لم يختص بالفعل بأن كان مشتركاً بينه وبين الاسم.

٥ - من الوافر، وهو بتمامه:

أنــا ابــنُ جَــلَا وَطَــلاعُ الــثَّــنــايــا مــتــى أضــعِ الــعِــمــامَــةَ تَــعْــرِفــونــي

وقائله سحيم بن وثيل اليربوعي. وأورده شاهداً للرماني على أن الوزن المشترك بين=

قلنا: «فَعَلَ»[1] وُصِفَ به نكرةٌ محذوفة، أي: رجلٌ جَلا[2].

والتركيب فرع الإفراد، وشرطُه العلميةُ، لئلا يُضاف ويعرف، وأن يكون بإضافة، لما مرَّ، ولا بنيةِ إسنادٍ[3]، لبنائِهما[4].

وفيه لغتان:

الأولى جعلُ الأول كزاي «زيد» فيفتح، ويعرب الآخرُ غيرَ منصرف[5].

والثانية جعلُه[6] كالمضاف المنصرف[7]، وفي الثاني الصرفُ

= الاسم والفعل يؤثر في منع الصرف إن نقل من فعل. وقد نسب سيبويه هذا الرأي إلى عيسى بن عمر. وقال: (ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية كما قال:

بنى شابَ قَرناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا). فعلى هذا التوجيه يكون عدم التنوين فيه للحكاية لا لمنع الصرف.

ابن جلا: أي واضح مكشوف. الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. سيبويه ٣/ ٢٠٧، مجالس ثعلب ٢١٢، الأصمعيات ١٧، الكامل ١٢٨، ٢١٥، معاهد التنصيص ١/ ١١٤، المقرب ١/ ٢٨٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٧.

(١) في حاشية الأصل: (كذا ضبطه بخطه عليه السلام). وفي حاشية ت: (كذا ضبطه الإمام المهدي بخط يده الكريمة صلوات الله عليه)

(٢) أي: على تقدير جملة محكية تكون صفة لمقدر. وانظر الإيضاح ١/ ١٣١.

(٣) في ن: (ولا بنية ولا إسناد). م: (ولا إسناد ولا بنية).

(٤) في الإيضاح ١/ ١٤٥: (التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي، كقولك: بعلبك، ولا يكون إلا مع العلمية، لأن المركبات من هذا الباب لا تجامع إلا مع العلمية). وقال العصام في شرح الفريد ١٥٩: (التركيب الامتزاجي ما لا يكون للهيئة التركيبية فيه معنى من الإضافة والإسناد ولا يكونُ متضمناً لمعنى الحرف نحو «خمسة عشر».

(٥) مثاله: بعلبك، وحضرموت، فيكون موقع الثاني من الأول موقع تاء التأنيث مما دخلت عليه، ولهذا يفتح الأول منهما كما يفتح ما قبل تاء التأنيث. ويمنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف.

(٦) ش، ت، د: (جعل الأول).

(٧) أي: فيعرب بما يستحقه من الإعراب.

والمنعُ[١].

والوصف فرعُ الموصوف، وشرطُه أن يكون في الأصل وصفاً، لتحقَّقَ[٢] الفرعيةُ فلا تَضُرُّ الغَلَبَةُ، لِطُرُوِّها[٣]، ومن ثَمَّ صُرِفَ «أربعٌ»، لطروِّ الوصفيةِ[٤]، وامتنعَ «أسودُ»[٥] و«أرقمُ»[٦] للحيَّةِ، و«أدهمُ» للقَيْدِ، وإنْ صارت اسماً، اعتباراً بالأصل[٧]، وضَعُفَ/ منع «أفعى» للحيةِ[٨]، و«أجدلَ» للصَقْرِ و«أَخْيَلَ» للطائرِ، لعدم وضوح الوصفية[٩]. الشاهد[١٠]:

---

(١) ينظر في الثاني، فإن كان مما ينصرف صرف، وإن كان مما لا ينصرف منع. فمثال المضاف إلى المنصرف: هذا حضرموت، وبعلبك، ومثال المضاف إلى غير المنصرف: هذا رام هرمز، ومار سرجس.
انظر التبصرة ٢/ ٥٧٤، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٥.

(٢) أي: لتتحقق، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.

(٣) أصله «طروْ» من طرأ يطرأ، أي: ورد. قال في اللسان (طرأ): وقد يترك الهمز فيه، فيقال: طرا يطروا طروا.

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ٦٢: (وإن طرأت الوصفية ولم يكن صفة في الأصل لم يفد ذلك ولا يعتبر سبباً، لذلك كانت «أربع» منصرفة في قولهم: «مررت بنسوة أربع» لأن قولك: أربع، من اسماء الأعداد، فليس صفة في الأصل، فلما استعمل صفة لم تعتبر الوصفية حيث لم يكن في الأصل صفة). وانظر شرح الفريد ١٤٧ - ١٤٨.

(٥) لأنه في أصل الوضع لذات ماله السواد، ثم صار اسماً للحية السوداء، فلا يعتبر طرو الاسمية عليه.

(٦) الأرقم: الحية التي فيها سواد وبياض. الصحاح (رقم).

(٧) قال سيبويه ٣/ ٢٠١: (وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت به الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب).

(٨) من (وأدهم) إلى هنا ساقط من م.

(٩) في الكتاب ٣/ ٢٠٠: (وذلك: أجدل وأخيل وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأن الجدل شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد.
وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر، على جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه. وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنه صار عندهم صفةً وإن لم يكن له فعل ولا مصدر).

(١٠) ن: شاهده.

٦ - . . . . فما طائري يوماً[١] عليكِ بأخْيَلا

والجمع فرع الإفراد، والمعتبرُ صيغةُ منتهى الجموع، ومن ثَمَّ نابَ عن علتين، إذ كأنَّه جمعان، حيث وازن «أكالبُ» جمع «أكلبِ» جمع «كلب»[٢].

وشروطُه كونه جمعاً مفتوح الأول، ثالثُه ألف، بعده حرفان تحقيقاً أو تقديراً أوَّلهما مكسور، أو حرفٌ مشددٌ، أو ثلاثةٌ أوسطها حرفُ مد كمساجد، وجوار، وشواب، ومصابيح، فإن لحقته تاءُ تأنيثٍ أو ياءُ نَسَبٍ[٣] صرف كفرازنةٍ[٤]

---

٦ - من الطويل، لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه وأرضاه - وصدره:

ذَريني وعلمي بالأمورِ وشيمتي

مر تفسير الأخيل عن سيبويه في الهامش السابق. وقيل: هو المسمى بالشقراق. والشاهد فيه: منع صرف «أخيل» وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم في الأصل والحال، لكنه ضمنه معنى الوصف، وهو التلون أو التشاؤم، لأن العرب تتطير منه، فيقولون: أشأم من أخيل، فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إليه وزن الفعل منعه الصرف.

ديوان حسان ٣٤٨، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٤، أوضح المسالك ٤/ ١٢٠، التصريح ٢/ ٢١٤، العيني ٤/٣٤٨، الأشموني ٣/ ٢٣٧، اللسان (خيل).

(١) ش، م، ن، د: فيها. وما أثبته من الأصل هو كذلك في الديوان وأكثر المصادر.

(٢) الضمير في وازن عائد إلى الجمع كمساجد ونحوه. فهو موازن لأكالب الذي هو جمع أكلب، وأكلب جمع كلب، والمراد بالموازنة الموازنة في الصيغة، لأن كليهما جمع ثالث حروفه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور.

(٣) في ت: النسب.

(٤) فرازنة: جمع فرزان، وهو الشطرنج، ويجمع أيضاً على فرازين. قال ابن جني في الخصائص ١/ ١١٤: (ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء في نفس المثال، فقالوا: فرازنة).

وفي القاموس (فرزن): (فرزان الشطرنج: معرب فرزين، والجمع فرازين) وانظر المعرب للجواليقي ٢٨٥، وشرح الجامي ٥٠.

وإنما يصرف ما دخلت فيه التاء لأنه يشبه حينئذٍ الآحاد، لأن فيها «كراهية» و«ضرابية» ونحوهما.

وانظر المقتصد ٢/ ١٠٢٦، والإيضاح ١/ ١٣٦ - ١٣٧.

ومدائنيٌّ[١]، لشَبَهِهِ بالمفرد كطواعِيَةٍ، ومَعافِريٌّ[٢].

فرع:

وما نقل إلى مفرد بقي حكمه[٣]، ومنه «حَضاجرُ» علم لمؤنث ضبعان، ورد ممتنع الصرف فحكم بأنه جمع «حِضَجْرٍ» عظيم البطن[٤]، قال:

٧ - حِضَجْرٌ كأمِّ التَوْأَمَيْنِ. . . . . .

---

(١) لأنه بدخول ياء النسب أخرج من مشابهة أقصى الجمع، لأن ذلك لا يكون فيه ياء النسب. والمدائن: اسم مدينة بالعراق. وكان قد بناها أنوشروان بن قباذ من أشهر ملوك فارس وأقام بها ومن جاء بعده من ملوكهم إلى أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه. معجم البلدان ٧/ ٤٦٣.

(٢) نسبة إلى «معافر»: حي من همدان وإليهم تنسب الثياب المعافرية، وهو لا ينصرف لأنه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع، فإذا دخلته ياء النسبة انصرف، لأن الياء لم تكن في الواحد. الصحاح (عفر).

(٣) أي: في منع الصرف.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ١/ ٣٦.

٧ - طويل، وهو من الشواهد التي لا يعرف لها قائل. وتمامه كما أنشده سيبويه مع بيت سابق له:

متى تَرغَيْنَيْ مالكٍ وجِرانَه وجنبيه تعلمْ أنه غيرُ ثائرِ
حضجرٌ كأم التوأمين توكَّأتْ على مِرْفَقَيْها مستهلة عاشِرِ

وقال: (وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصباً. وهذا الشعر لرجل معروف من أزد السراة).

وأورده شاهداً على أن «حضاجر» وإن كان في الأصل علماً على مؤنث الضبعان، لكنه حين ورد ممتنع الصرف حكم بأنه جمع «حضجر» وهو عظيم البطن، والمناسبة في هذا ظاهرة، فكان الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها ذلك فصار علماً.

والشاهد عند سيبويه: رفع «حضجر» على الابتداء والقطع، ولو نصبه على الذم بإضمار فعل لجاز.

الكتاب ٢/ ٧١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٧، شرح ابن يعيش ١/ ٣٦.

ثم نُقِلَ(١)، ولم تُعْتَبَرْ العلميةُ مع التأنيث(٢)، لضعفَ عَلَمِيَّةِ الجنسِ(٣)، فلا يُعلَّقُ بها حكم مع إمكان أقيس(٤). ومنه «سراويلُ» في لغة من لم يصرفه.

د(٥): يقدَّرُ جمعَ سِرْوالةٍ، لورودهِ في قوله:

٨ - عَـلَيْـهِ مِـن الـلؤْمِ سِـرْوالـةٌ

ثم نقل بعد جمعه إلى المفرد(٦).

يه. سي: بل عَجْميٌّ(٧) حُمِلَ على مُوازِنِهِ في العربيةِ كمصابيحَ(٨).

---

(١) أي: إلى المفرد.

(٢) في منعه الصرف

(٣) اعترض عليه في حاشية الأصل بأن «أسامة» ممتنع الصرف لعلمية الجنس والتأنيث.

(٤) أي أقيس من ذلك، والمراد أصح قياساً، أو أقرب في القياس، وعبارته لا تخلو من ضعف. والله أعلم.

(٥) قدمت في ن قبل (ومنه سراويل).

٨ - من المتقارب، وتمامه:

فـلـيـس يَـرِقُّ لـمُـسْـتَـعْـطِـفِ

ولا يعرف قائل هذا البيت، بل قيل: إنه مصنوع.

قال في الخزانة ١/ ٢٣٣، (قيل: البيت مصنوع. وقيل: قائله مجهول، والذي أثبته قال: إن سروالة واحدة السراويل، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل؟ هذا لا يكون).

المقتضب ٣/ ٣٤٦، المقتصد للجرجاني ٢/ ١٠٠٥، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٠١، شرح ابن يعيش ١/ ٦٤، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص١٠٠، العيني ٤/ ٣٥٤ - ٣٥٥، اللسان والتاج (سرل)، الفائق للزمخشري ١/ ٣٤٠، شرح الشافية للرضي ١/ ٦٤، شرح الشواهد للعاملي ٣٧٥، الهمع ١/ ٢٥، الدرر ١/ ٧، الأشموني ٣/ ١٨٦.

(٦) لم يصرح المبرد باختيار هذا الرأي بل قال في المقتضب ٣/ ٣٤٥: (ومن العرب من يراها جمعاً، واحدها سروالة. وينشدون: عليه من اللؤم سروالة).

(٧) ن: أعجمي.

(٨) قال سيبويه ٣/ ٢٢٩: (وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة).

وانظر رأي أبي علي الفارسي مع شرح الجرجاني له في المقتصد ٢/ ١٠٠٤.

في[1]: إذْ لم يقصِدْ الشاعرُ قطعةَ لُؤْمٍ، بل مُرادُه «سراويلُ»[2].

فرع:/

يه[3]. م. ح. كثر: ونحو[4] «جوارٍ»[5] - رفعاً وجراً - كقاض[6]. ي. ما. و[7]: بل جُره كنصبهِ[8]، لقوله:

٩ - . . . . ولكنَّ عبدَ الله مَوْلى مَواليا

قلنا: نادر، والمشهور أنه كالرفع.

---

(١) قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ٣/ ٢٢٩ (والذي عندي أن سروالة لغة في سراويل، ولم يرد من قال: «عليه من اللؤم سروالة» إن عليه قطعة من خرق السراويل).

(٢) قبله في ن، د: الفراء.

(٣) د: ويجوز.

(٤) أي المنقوص من هذا الجمع.

(٥) سيبويه ٣/ ٣١٠: (وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً. ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأنه ليس من الانصراف بأبعد من «مفاعل» فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك). وانظر رأي الزمخشري وابن الحاجب في المفصل بشرح ابن يعيش ١/ ٥٨، والإيضاح ١/ ١٤٠. وفيه نسب ابن الحاجب إلى سيبويه اختيار ما سينسبه المصنف إلى الكسائي والرماني وأبي زيد.

(٦) نقل ابن الحاجب رأي الكسائي في الإيضاح ١/ ١٤٠، وذكر أنه اختيار سيبويه وهو وهم منه، فقد تقدم رأي سيبويه وتخريجه من كتابه.

٩ - من الطويل. للفرزدق يهجو عبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحن الفرزدق كثيراً، حتى أنه قال حين بلغه هذا البيت: قولوا له: هجوتني، فلحنت أيضاً. وصدر البيت:

فلو كان عبدُ الله مولىً هجوتُهُ

والبيت غير موجود في ديوان الفرزدق، وقد نسبه له سيبويه وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم.

والشاهد فيه: اجراؤه «موالي» في حال الجر على الأصل، فجعله كالسالم وجره بالفتحة، وهو عند سيبويه والجمهور ضرورة.

الكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥، المقتضب ١/ ١٤٣، الشعر والشعراء ٨٩، الأصول ٢/ ٧٠٢، الموشح ١٥٠، المحكم ٢/ ١٦٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٥.

جا. وغيُره[١]: ويُحْكَمُ بصرفِهِ، لتنوينه ومصيره كسلام[٢]. يه. كثر: بل الياءُ كالموجودة، بدليل كسره في الرفع، والتنوينُ، عوضٌ عنها، إذْ أصْلُهُ «جواري» - بالسكون - فحذفت تخفيفاً كحذف آخر المرخّم وبقيت الكسرة لتدل عليها كأفصح اللغتين[٣] في الترخيم[٤]. وقيل: عن الضمة[٥]. قلنا: لا يستقيم في الجر[٦].

فصل

وأحكامه ستة:

---

(١) في حاشية ت: (قوله: وغيره: الزمخشري والأخفش).

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٢، المنصف ٢/ ٧٢، الرضي ١/ ٥٨.
وقد رد ابن الحاجب رأي الزجاج هذا في الايضاح ١/ ١٤١، بقوله: (ولو كان نحو «سلام» و«كلام» لقيل: / جوار كما يقال: كلام).

(٣) في م: كالفصيح من اللغتين.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣١٠، وفي هامشه شرح السيرافي لرأي سيبويه هذا. وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٧٤: (زعم سيبويه والخليل جميعاً أن النون ههنا عوض عن الياء، لأن «غواش» لا ينصرف، والأصل فيها «غواشي» بإسكان الياء، فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضاً منها، كذلك فسر أصحاب سيبويه. وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها وسكون التنوين).
هذا وقياس ما ذهب إليه سيبويه في حذف الياء على حذف آخر المرخم ليس في الكتاب بل هو من المصنف.

(٥) أي: التنوين في (جوار) عوض عن ذهاب الحركة، لأن أصله: جواري، فيحذف التنوين لأنه لا ينصرف ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها، لأن الياء المكسور ما قبلها يستثقل عليها الضم والكسر فتبقى ساكنة، ولا تسقط حتى يدخل التنوين، لأن سقوطها لاجتماع ساكنين - وهو رأي المبرد، وذكره عنه السيرافي في شرحه ٤/ ٤٨٠، والصيمري في التبصرة ٢/ ٥٧٠، وحكاه ابن الحاجب في الايضاح ١/ ١٤٠ دون نسبة إلى المبرد. ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى الزجاج في شرح المفصل ١/ ٦٣.

(٦) خص الإمام المهدي الحركة ههنا بالضمة، ولهذا رد بقوله: لا يستقيم في الجر، مع أنهم قالوا: إنها عوض عن ذهاب الحركة دون تخصيص.

١ - [١]: امتناع الكسر[٢] والتنوين فيه، لما مر[٣].

٢ - [٤]: يجوز صرفه للضرورة اتفاقاً[٥]. بص: بخلاف منعِ المنصرف[٦] لها[٧]. ك: يجوز[٨]، لقوله:

١٠ - . . . . يــفــوقــانِ مِــرْداسَ فــي مَــجْــمَــعِ

---

(١) في م: الأول.

(٢) في الأصل: الكسرة

(٣) انظر ص٣٥.

(٤) لكن الكوفيين منعوا صرف باب (أفعل منك) للضرورة. انظر الإنصاف ٢/٤٨٨، الايضاح ١/١٤٨، وقال مكي في الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٥٢: (حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك).

(٥) ش، ت، د: الصرف.

(٦) أي: للضرورة.

(٧) ذهب الكوفيون والأخفش والفارسي وابن برهان إلى جواز منع صرف ما ينصرف للضرورة، ومع ذلك البصريون. وهذه من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري في الإنصاف برقم (٧٠) في ٢/٤٩٣، وانظر في ذلك الإيضاح لابن الحاجب ١/١٤٨، شرح ابن يعيش ١/٦٨، شرح الرضي ١/ ٣٤، الأشموني ٣/ ٢٣٣.

١٠ - من المتقارب، وصدره:

فـمـا كـان حـصـن ولا حـابـس

وهو للعباس بن مرداس السلمي، قاله لرسول الله بعد أن فرق غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس، فغضب العباس فقال أبياتاً هذا البيت من جلتها. ومرداس: أبو الشاعر.

والشاهد للكوفيين فيه في قوله: «مرداس» حيث ترك صرفه، وهو منصرف وهو شاذ عند البصريين.

وسيذكر المصنف فيه رواية أخرى، ليس فيها دليل للكوفيين كما يراه، وسأذكر ما يرد به عليه في موضعه.

الإنصاف ٢/٤٩٩، الإيضاح ١/١٤٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٦، شرح ابن يعيش ١/٦٨، العيني ٤/ ٣٦٥، التصريح ٢/١١٩، الهمع ١/ ٣٧.

قلنا: إنما يجوز - لها - الرجوعُ إلى الأصلِ، لا الخروجُ عنه. والبيتُ شاذٌّ إنْ لم يصح «شيخي»[(١)].

ويصرف للتناسب[(٢)]، مثل «سَلاسِلًا وَأَغْلَالًا»[(٣)] «وقواريراً. قواريراً»،[(٤)] لِقَصْدِ اتفاقِ الفِقَرِ في الموقف.

٣ -: إنَّ النائب عن العلتين الجمعُ، لما مرَّ، والتأنيثُ بالألف، لمُلازَمَتِها، فكأنه تأنيثان.

---

(١) يرى بعض البصريين أن الرواية الصحيحة في البيت:

يفوقان شيخي في مجمع

وعلى هذا فلا حجة للكوفيين فيه. والقول بذلك منسوب إلى المبرد، وقد رد الأنباري في الإنصاف ٢/ ٥٠٠ وابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٤٩ ما ذهب إليه المبرد وغيره من البصريين بأن الرواية الأخرى وهي رواية (مرداس) التي تعلق بها الكوفيون رواية صحيحة، بل هي المشهورة، وهي منقولة في كتب السنة الصحاح كصحيح مسلم وغيره، وهذا كاف للتمسك بها، وإذا كان البيت قد روي برواية أخرى من جهة أخرى فما العذر عن الرواية التي تمسك بها الكوفيون؟.

قال ابن الحاجب: (وإن أراد بقوله: «ليس بحجة» لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فمستقيم عند الأكثرين).

(٢) أي: للتناسب بين غير المنصرف والمنصرف المشارك له.

(٣) من الآية ٤ سورة الإنسان. قرأ نافع وأبو بكر والكسائي «سلاسلاً» بالتنوين، وقرأ الباقون «سلاسل» بغير تنوين، لأن مفاعل لا تنصرف، وقيل: حجة من نونه أنه حمله على لغة لبعض العرب، فقد حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا (افعل منك).
انظر الاقناع ٢/ ٧٩٩، معاني القرآن ٣/ ٢١٤، حجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٧.

(٤) من الآيتين ١٥، ١٦ من سورة الإنسان. قرأ نافع وأبو بكر والكسائي: «قواريراً. قواريراً» منوناً كلاهما، وإذا وقفوا عليهما وقفوا بالألف، اتباعاً للمصحف، ولأن الأولى رأس آية فكرهوا أن يخالفوا بين لفظين معناهما واحد، وقرأ ابن كثير «قواريراً» منوناً، و«قواريرا من فضة» بغير تنوين، لأن الأولى رأسة آية بخلاف الثانية، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وحمزة «قوارير قورابر» بغير تنوين ووقفوا على الأولى بالألف.
انظر الاقناع ٢/ ٨٠٠، معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٤، وحجة القراءات.

٤ -: إن ما فيه[(١)] علميته مؤثرة[(٢)] إذا نُكِّرَ صُرِفَ، لبقائه بلا سبب، حيث هي شرطٌ[(٣)]، وإنْ كثُرَتْ عِلَلُهُ كأذْرَبِيجانَ[(٤)]،/أو على سبب واحد حيث لا تُشْتَرَطُ[(٥)]، وليس إلّا في العدل والوزن وهما متضادّانِ فلا يجتمعان[(٦)].

٥ -: وما نُقِلَ[(٧)] من وصفٍ إلى عَلَمٍ ثم نُكِّرَ صَرَفَهُ (ش)[(٨)]، استصحاباً للنقل[(٩)]، وَمَنَعه (يه)، رَدًّا إلى الأصل[(١٠)].

---

(١) (فيه) ساقطة من ش، م، ن، د.

(٢) أي بكونها أحد السببين لمنع الصرف.

(٣) م: حيث يشترط، والذي هي شرط فيه التأنيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون.

وبيان ذلك أنه لا يتفق ما فيه علل أحدها العلمية - وهي مؤثرة في منع الصرف - إلا وهي شرط في جميعها، أو ما في سوى واحدة منها على ما سيذكره مثاله اجتماع العلمية مع التأنيث، فإذا سقطت العلمية سقط التأنيث انظر الإيضاح ١/ ١٥٠.

(٤) أذربيجان: من بلاد العراق، غربي أرمينية. وهو إقليم واسع مشتمل على مدن وقلاع وخيرات. انظر معجم ما استعجم ١/ ١٢٩، مراصد الاطلاع ١/ ٤٧.

(٥) أي: العلمية.

(٦) العدل ووزن الفعل لا يجتمعان، وبيان ذلك كما قال ابن الحاجب في الايضاح ١/ ١٥٠ أن للعدل زنات مخصوصة ليس منها شيء على وزن الفعل، فلا يجتمع مع وزن الفعل، وانظر اللباب ٢١٧.

(٧) في ت: أن ما.

(٨) زيد عليها في ت: (ل. سر).

(٩) (استصحاباً للنقل): ساقطة من ن.

(١٠) مذهب الأخفش أن كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي كأحمر إذا سمي به ثم نكر انصرف، لأن امتناعه من الصرف في النكرة لأجل الصفة، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا يكون نعتاً، ومذهب سيبويه عدم صرفه، اعتباراً للوصف الأصلي وسبب آخر معه كوزن الفعل والألف والنون المزيدتين.

وقد مال المبرد إلى قول الأخفش وقال: (ولا أراه يجوز في القياس غيره. ومذهب الأخفش هو الظاهر في القياس عند جمهور النحويين، ولذا نسب ابن الحاجب الخلاف فيه لسيبويه مع أن الأخفش تلميذه فقال في الكافية: (وخالف سيبويه الأخفش في نحو «أحمر» علماً إذا نكر، اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير. =

سي: إنْ سُمِّيَ بأحمرَ احمرُ(١) ونحوه(٢) ثم نكر منع، وإلا صرف(٣).

ولا يلزم (يه) منعُ صرفِ «حاتِم»(٤)، إذْ في اعتبار الأصل(٥) هنا إيهامُ(٦) اعتبارِ متضادَّين في حكمٍ واحد(٧).

٦ - إنه ينجرُّ بالكسرة حيثُ أضيفَ أو عُرِّفَ باللام.

كثر: وهو ممتنع الصرف، لبقاء علتيه، بناء على أن الجر إنما امتنع ابتداءً تبعاً

= وقال الزمخشري: (إلا نحو «أحمر» فإن فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب). فقدم الأخفش في الذكر لقوة مذهبه، وقد اعترف الأخفش في كتابه (الأوسط) أن خلافهُ مع سيبويه في (أحمر)، إنما هو على مقتضى القياس، وأما السماع فعلى منع الصرف. ونبه على ذلك الرضي والعصام وغيرهما.

انظر الكتاب ٣/ ١٩٣، المقتضب ٣/ ٣١٢، الايضاح لابن الحاجب ١/ ١٥١، شرح الكافية له أيضاً ص١٨، شرح ابن يعيش ١/ ٧٠، شرح الرضي ١/ ٦٨، شرح الجامي ٩٨ - ١٠٠، شرح الفريد ١٥٧ - ١٥٨.

(١) في الأصل: (بأحمر). ومراد أبي علي: إذا كان مدلوله أحمر.

(٢) أي: نحو أحمر مما كان فيه مدلول الاسم قائماً بالذات.

(٣) قال أبو علي الفارسي على ما نقله عنه الجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٨٠: (ولأبي الحسن - يعني الأخفش - أن يفرق بين الموضعين بأن يقول: أنا إذا اسمينا بأحمر فقد أخرجناه عن موضعه، وجعلناه بمنزلة اسم مرتجل كغطفان مثلاً في أنه لا يتضمن شيئاً مما كان وقع له في أصل الوضع. ألا ترى أن أصله أن يدل على كل مذكر وجد فيه الحمرة، وإذا جعلته علماً دل على واحد بجميع صفاته وزال عنه معناه الأول رأساً، كما أنا إذا اسمينا بأحمد أخرجناه من معنى الفعل رأساً حتى كأنه لم يفد زماناً وحدثاً قط من حيث إنه بعد التسمية لا يدل على شيء مما يناسب الفعل).

(٤) لأنه من الحتم، فأصله الصفة. وظاهره أنه يلزم سيبويه منع صرفه إذا نكر ثم سمي به اعتباراً للوصف الأصلي.

(٥) وهو كونه صفة في الأصل.

(٦) (إيهام) ساقطة من ت.

(٧) أي: اعتبار الوصفية والعلمية في حكم واحد، وهو منع الصرف. وعبارة المصنف هنا هي بنصها عبارة ابن الحاجب في الكافية. انظر شرح الرضي ١/ ٦٨ وقد فصل ابن الحاجب هذا أيضاً في الإيضاح ١/ ١٥٢ - ١٥٣، وانظر لباب الإعراب ٢١٧.

للتنوين(١)، لا لشبه الفعل. فلما منعه التعريف(٢) لا الشبه لم يتبعه(٣).

جاء: بل منصرف، لضَعْفِ شَبَهِ الفعل معهما(٤). ورجحه الصِنْوُ(٥)، رحمه الله.

با: إنْ زالَ بدخولهِما(٦) أحدُ السبَبَيْنِ كالعلمية فمنصرفٌ(٧) وإلّا فلا(٨). قلت: وهو قوي(٩).

(الجمعُ بالألف والتاءُ)

النوع الثالث: عكس الثاني(١٠)، نصبُه كجره، حملًا على نظيره في المذكّر(١١).

---

(١) لأن التنوين هو علم الخفة في الاسم، فإذا صار الاسم ثقيلاً بمشابهة الفعل حذف منه التنوين وحده ثم يتبعه الجر في الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتتبع الخاصة الخاصة.
انظر شرح ابن يعيش ١/٥٨، والإيضاح لابن الحاجب ١/١٢٥.

(٢) أي: فلما منع التعريف بال أو بالإضافة التنوين، لأنها لا تجامعه.

(٣) أي: لم يتبعه الجر في ذلك.
قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/١٢٥: (ثم اختلف في كونه منصرفاً أو غير منصرف بناء على أن تأثيرهما ذهاب الجر والتنوين أو ذهاب التنوين، وكان الجر تبعاً لذهاب التنوين فيهما فلما زال التنوين بغير ذلك فقد موجب زوال الجر).

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص١، والإيضاح ١/١٢٥.

(٥) هو السيد الهادي بن يحيى بن المرتضى أخو الإمام المهدي. وقد مرت ترجمته في قسم الدراسة.

(٦) أي: بدخول اللام أو الإضافة.

(٧) ت: صرف.

(٨) لم أقف على ما ذكره لابن الخباز في المصادر المتيسرة.

(٩) بعدها في نسخة ت: (لنا ما مر).

(١٠) أي عكس غير المنصرف.

(١١) وهو جمع المذكر السالم إذا ينصب ويجر بالياء.

فصل

وهو ما لحق آخرَه ألفٌ وتاءٌ للجمع. فخرج نحو «أقوات»[١]، لأصالتها[٢] ونحو[٣] «أرطاة»، إذ لم تلحق للجمع[٤]. ودخل نحو «مسلمات».

فصل

والمؤنث معنويٌّ ولفظيٌّ. وكيفية جمعهما: أما المعنويُّ/ فإلحاق رباعيِّهِ فصاعداً، وثلاثيِّهِ متحرك الأوسط ألفاً وتاءً لا غير، كَعْقَرباتٍ، وسَقَراتٍ[٥]. وتزيد فتح عين ساكن الحشو الصحيحة[٦]، مفتوح الفاء - إلّا لضرورة[٧] - كدَعَداتٍ[٨].

والاتباعَ في مضموم الفاء ومكسورها[٩]، والفتح والتسكين[١٠]، كجُمْلاتٍ[١١]، وهندات.

وأمّا اللفظيُّ، إمّا[١٢] بألف[١٣] مقصورة فتقلب ياء في اسم أو صفة لا مذكر

---

(١) في الأصل: أموات.

(٢) لأنها جمع «قوت»، فالتاء فيه أصلية، وليست ملحقة للجمع.

(٣) أصل: ونحوه.

(٤) أرطأة: واحدة الأرطى. وتقدم تفسيرها في هامش ص٦١.

(٥) في اللسان (سقر): (وسقرته الشمس تسقره سقراً، لوحته وآلمت دماغه بحرها. وسقرات الشمس: شدة وقعها).

(٦) أي: العين.

(٧) في ن: (ضرورة). وفي م: (للضرورة).

(٨) مما جاء بسكون العين منه للضرورة قول عروة بن حزام:

وُحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُحى فأطقتُها وما لي بزَفْراتِ العشيِّ يدانِ

(٩) أي: تحريك عينه بمثل حركة فائه.

(١٠) أي: فتح العين وتسكينها. فصار فيها ثلاثة أوجه: الاتباع والفتح والتسكين. انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٨٠٢ - ١٨٠٣، أوضح المسالك ٤/ ٣٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٥١.

(١١) جمع «جمل» اسم امرأة. اللسان - مادة (جمل).

(١٢) في ت، ن: فأما.

(١٣) في ش، م، ت، د: بالألف.

لها، أو هو يُجْمَعُ بالواو والنون[١]. وإلا جمع على «فُعَلٍ» كُبْهمَياتٍ[٢]، وحبليات، وصغريات، وسُكْر[٣].

والممدودُة كذلك، لكنْ تُقْلَبُ همزتُه[٤] واواً، فرقاً بينهما كصحراوات[٥]، ونفساوات[٦]، وجمعاوات، و(حُمْرٍ).

وإما بالتاء فتحذف، لإغناء تاء الجمع عنها.

ويُلحَقُ الرباعيُّ فصاعداً[٧] ألفاً[٨] وتاءً لا غير، كفاطماتٍ، ومسلمات.

والثلاثيُّ منه[٩] كثلاثي المعنويّ إلا أنَّ حَشْوَ مفتوح الفاء لا يُمَكَّنُ مطلقاً كطَلَحاتٍ، قال:

١١ - . . . . بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

---

(١) أي: مذكرها يجمع بالواو والنون.

(٢) جمع «بهمى». في الصحاح (بهم): (وبهمى: نبت، قال سيبويه: تكون واحدة وجمعاً).

(٣) لم أجد من ذكر هذا من جمع (سكرى).

(٤) في ن، د: الهمزة.

(٥) في م: خضراوات.

(٦) (نفساوات) ساقطة من م. وهو جمع «نفساء» من النفاس، وهو ولادة المرأة إذا وضعت. انظر الصحاح (نفس).

(٧) فصاعداً: ساقطة من م.

(٨) في د: على ألفاً.

(٩) (منه): ساقطة من ش. ومراده: من اللفظي.

١١ - من الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيات (ديوانه ص٢٠) وصدره:

رحـم الله أعـظـمـاً دفـنـوهـا

وهو أول قصيدة في رثاء طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، أحد الأجواد المشهورين في الإسلام، واختلف في سبب إضافته إلى الطلحات على أقوال، أظهرها أنه فاق في الجود خمسة أجواد، اسم كل منهم طلحة سجستان: ناحية معروفة في بلاد العجم، وكان طلحة هذا أميراً عليها. وأورده شاهداً على أن المؤنث اللفظي إذا كان ثلاثياً مفتوح الفاء فإن عينه تفتح في الجمع.

وفيه شواهد أخرى، منها جمع (طلحة)، ونحوه، بالألف والتاء، ومنها حذف «أعظم» وبقاء «طلحة» على جره، ومنها أن المختار إثبات بدل الكل من البعض. =

(وقال آخر)(١):

١٢ - لـنـا الـجَـفَـنـاتُ الـغُـرُّ. . . .

وكِسْدِرَاتٍ، وظُلْمَاتٍ(٢).

ولا تغيِّرُ المشدَّدَةُ(٣)، ولا(٤) الصفةُ كَبْراتٍ(٥)، وخَدْلاتٍ(٦).

ومعتل الثلاثيِّ - فاءً أو لاماً مفتوحُ الفاءِ كالصحيحِ(٧)، كوَرْدَةٍ، وخَلْوَةٍ وعيْناً يسكُنُ حَشْوُهُ، إلا في هُذَيْلٍ، قال شاعرهم:

= المقتضب ٢/١٨٦، الإنصاف ١/٤١، التبصرة ٢/٦٣٩، شرح السيرافي ٢/٦٢٢، جمهرة الأنساب ٢٣٨، الاشتقاق ٤٧٥، شروح سقط الزند ٩٥٨، المخصص ١٧/٧٩، معجم البلدان ٣/١٩٠.

(١) زيادة من ت وحدها.

١٢ - طويل، لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه وأرضاه - (ديوانه ١/٣٥)، وتمامه:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمَعْنَ في الضُحى   وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

الجفنات: جمع جفنة، وهي القصعة التي يوضع فيها الطعام، الغر: البيض يريد بياض الشحم.

والشاهد فيه كالذي قبله، واستشهد به سيبويه على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير، فالجفنات مراد بها الجفان.

سيبويه ٣/٥٧٨، المقتضب ٢/١٨٦، الخصائص ٢/٢٠٦، المحتسب ١/١٨٧، أسرار العربية ٣٥٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥١٩، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٨١١، شرح ابن يعيش ٥/١٠، التبصرة ٢/٦٤٩، الخزانة ٨/١٠٦.

(٢) في جمع (سدرة) و(ظلمة). ويجوز فيهما ما جاز في المعنوي من الاتباع والاسكان والفتح. انظر المقتضب ٢/١٨٧ - ١٨٨، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٨٠٢ - ١٨٠٣.

(٣) في ش، ن، د: (ولا يغير المشدد). ومراده أن العين إذا كانت مشددة لا تغير.

(٤) (لا): ساقطة من ش، ن، د.

(٥) في ت: ثرات.

(٦) الخدلة من النساء: الغليظة الساق المستديرة. اللسان (خدل). وإنما لم تغير في الصفة للفصل بين الاسم والصفة. انظر المقتضب ٢/١٨٨.

(٧) في ش، ن، ت، د: كصحيحه.

١٣ - أخــو بَــيَــضَــاتٍ. . . . .

ومعتلُّ مكسورِ الفاءِ فاءً كصحيحِهِ/ ، كوِرْدَةٍ، وعيناً ليس إلّا الفتحُ والسكونُ كسِيْرةٍ، ولا مَا كذلك، إنْ اعتلَّ بالواو كرِشْوَةٍ، لا بالياء فكهند، كِفْرَيةٍ[(١)].

ومعتلُّ مضموم الفاءِ فاءً كصحيحِهِ، كُوْفقَةٍ، وعيناً الفتحُ[(٢)] والسكونُ كسورةٍ، ولاماً بالياء كَذلك[(٣)]، كرُقْيَةٍ، وبالواو الفتحُ لا غيرُ[(٤)] كعُرْوَةٍ[(٥)].

---

١٣ - من الطويل، تمامه:

أَخــو بَــيَــضَــاتٍ رائــحٌ مــتــأوِّبُ رفيــق بـمـسـح الـمَـنْـكِـبَـيْـنِ سَبَوحُ

نسب لأحد الهذليين، ولم أجده في ديوانهم المطبوع.

ويروى: أبو بيضات، والمراد: بيض النعام يصف الشاعر ذكر النعام بالسرعة، وجعله أخا بيضات، ليدل على زيادة سرعته في السير، وهو موصوف بالسرعة فإذا قصد بيضاته يكون أسرع.

الشاهد: فتح العين من (بيضات)، وهي لغة هذيل، وغيرهم من العرب يسكنونه.

الخصائص ٣/ ١٨٤، المحتسب ١/ ٥٨، شرح السيرافي ٥/ ٦٨، المنصف ١/ ٣٤٣، التبصرة ٢/ ٦٤٩، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٨٠٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٢٣، شرح ابن يعيش ٥/ ٣٠، التصريح ٢/ ٣٠١.

(١) جمع معتل العين واللام من هذا البناء بالألف والتاء قليل لا يكاد يذكر. قال سيبويه ٣/ ٥٨١: (بنات الياء والواو بهذه المنزلة. تقول: لحية ولحى، وفرية وفرى، ورشوة ورشا. ولا يجمعون بالتاء، كراهية أن تجيء بالواو بعد كسرة واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة، فتركوا هذا استثقالاً واجتزؤوا ببناء الأكثر. ومن قال: كسرات، قال: لحيات).

وفي التبصرة ٢/ ٦٥١: (ولا يكاد يجيء هذا بالألف والتاء، لأنه يلزمهم ذلك كسر الثاني فتقع الياء بعد كسرة ويلزمهم أن يقبلوا الواو ياء بعد كسرة أيضاً، وذلك مستثقل فتجنبوه، واكتفوا بالجمع المكسر عن غيره).

(٢) ش، ن: بالفتح.

(٣) أي: ليس إلا الفتح والسكون.

(٤) ن: (والفتح لا غيره).

(٥) هذا غريب من المصنف، فإنه قد جاء فيه الضم والفتح والسكون، بل الضم أكثر على مقتضى قول سيبويه، فإنه ذكر أن ما كان على (فعلة) في الصحيح يقال فيه: فعلات - بالضم. ثم قال: (ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: ركبات). ثم قال: =

فصل

وإذا جَمَعْتَ علماً عَرّفته بلام أو إضافةٍ، عوضاً عن العَلَمِيَّةِ الذاهبةِ بالجَمْعيَّةِ[١]. وغيرُ العلمِ بِحسَبِ القَصْدِ.

وإذَا سمَّيْتَ بهذا الجمع لم ينصرف، وبقي الجر، إذْ هو عَلَمُ نصبه، والتنوين[٢]، إذْ هو فيه للمقابلة لا للصرف[٣] كما سيأتي.

وما كان مجرداً عن علامة التأنيث، كحائضٍ وطالقٍ[٤]، لم يجمع بألف وتاء، محافظة على التجرد.

(الاسم المنقوصُ)

النوعُ الرابعُ: يَظْهَرُ نصبُه، ويُقَدَّرُ رفعُه وجرُّه، لاستثقالهما، وينون. وهو كل اسم آخرُه ياءٌ[٥] قبلَها كسرةٌ. خرج «ظَبْيٌ» و«كُرْسِيٌّ»[٦]، ودخل «قاضٍ»[٧] و«معطٍ».

=(وبنات الواو بهذه المنزلة، قالوا: خُطْوَة وخُطُوات وخُطىً، وعُرْوَة وعُرُوات وعُرىً. ومن العرب من يدع العين من الضمة في «فعلة» فيقول: عرْوات وخطْوات). الكتاب ٣/ ٥٨٠. وفي التبصرة ٢/ ٦٥٣: (وأما في الجمع المسلم فإن بنات الواو تجيء على ما قدمنا في الصحيح نحو: خُطْوَة وخُطُوات وخَطَوات).

(١) يلزم لتثنية العلم وجمعه التعريف باللام أو الإضافة عوضاً عما سلب من تعريف العلمية، لأن التثنية والجمع إنما تأتي بتنكير العلم، فالتزم فيه ذلك جبراً لنقصانه. كذا قالوا، وهو غير لازم عند بعضهم، فيجوز أن يقال على مذهبه: زيدان، وزيدون.
انظر شرح الرضي ٢/ ١٣٦ - ١٣٧، همع الهوامع ١/ ٤٢، شرح الفريد ١٣٨.

(٢) أي: وبقي التنوين.

(٣) في حاشية ت: (خلافاً للزمخشري فإنه عنده تنوين صرف، وأسقط تنوين المقابلة وأثبته الجمهور لدخوله ما لا ينصرف).

(٤) (طالق) ساقطة من ش، ن، م، د.

(٥) في ت: ياء خفيفة.

(٦) لأن شرط الياء أن تكون خفيفة. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٢١٦.

(٧) ن: نحو قاض.

وهو إمّا ثلاثيٌّ، فطريقُه[١] السماعُ كَعَم وشَجٍ[٢]، ونحوِهما، أو رباعيٌّ فصاعداً، فتبنيه من فعله قياساً كمُعْطٍ، ومُنْتمٍ، ومُسْتَدْعٍ، من أعطى، وانتمى، واستدعى، وكذا اسمُ الفاعل من ثلاثيٍّ معتلِّ اللامِ، كقاضٍ، وجارٍ.

فصل

وحكمه، إذا وُصِلَ مُنكَراً بمتحركٍ حذُف[٣] يائِهِ[٤] رفعاً وجراً، لتقدير ملاقاتها التنوين بعد حذف الحركة/منها، وبقَي[٥] كسر سابقها، لدليل عليها، وثبوتها[٦] في النصب منونةً، للخفة نحو[٧] «قاضٍ جيدٌ»[٨]، «قاضياً[٩] جيداً»[١٠].
وفي وصله بساكن كسرُ تنوينهِ كقاضٍ اليومَ.

يه: ويحذفان[١١] في الوقف على النكرة، إذْ هو موضع استراحةٍ[١٢].

---

(١) (وطريقه) في ش.
(٢) الشجى: الحزين. انظر الصحاح (شجا).
(٣) في د: حرف.
(٤) في ش: يا اه.
(٥) في ش: (وبقاء). ولعله أنسب للسياق.
(٦) عطف على (حذف يائه).
(٧) مكان (نحو) كاف التشبيه في الأصل، ن، م.
(٨) في الرفع والجر.
(٩) في ت: وقاضياً.
(١٠) في النصب.
(١١) أي: الياء والتنوين.
(١٢) في الكتاب ٣/ ١٨٣: (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات، وذلك قولك: هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عم، تريد: العمى. أذهبوها في الوقف، كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل فهذا الكلام الجيد الأكثر). وانظر التبصرة ٢/ ٧١٩، وشرح الرضي ٢/ ٢٨١.

يو: بل تثبت الياء اختياراً، لزوال موجِبِ حذفها[١].

وقد جاء الوجهان في [٢]: «ما لَهُمْ من اللهِ من واقٍ[٣]»[٤] ونحوه.

فإنْ وُصِلَ[٥] معرَّفًا[٦] حذفتْ حيث لَقِيَتْ ساكناً رفعاً وجراً، كالقاضي الجيد قاضي القوم[٧]. وتثُبتُ[٨] نصباً مفتوحةً، وتثبَتُ إنْ اتصلَ بمتحرك ساكنةً رفعاً وجراً، مفتوحةً نصباً كالقاضي زيد[٩].

وإن وقفتَ على المعرَّفِ ثبتت ساكنةً مطلقاً[١٠]، إذْ لا موجبَ للحذف[١١]

---

(١) في الكتاب ٣/ ١٨٣: (وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمى، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال). وانظر التبصرة ٢/ ٧١٩.

(٢) كتبت (في) متصلة بـ(ما) من الآية الكريمة في جميع النسخ عدا نسخة ش.

(٣) في جميع النسخ: (من وال). والظاهر أنها التبست على المصنف بقوله - تعالى - في نفس السورة: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ ولم يفطن لها النساخ.

(٤) من الآية ٣٤ من سورة الرعد. قرأ ابن كثير بياء في الوقف. وقرأ الباقون بغير ياء. انظر الاقناع ٢/ ٦٧٥، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٨٥ أوضح المسالك ٤/ ٣٤٥، والتكملة للفارسي ١٩١ .

(٥) أي: الاسم.

(٦) في د: معرباً.

(٧) كذا بإثبات الياء في جميع النسخ. وإثباتها في الخط لا يلزم منه إثباتها في اللفظ كما هو معلوم.

(٨) في ش، د: وثبتت.

(٩) في الكتاب ٣/ ١٨٣: (ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام، لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف كما لحقه، وليست فيه ألف ولام، وهو التنوين، لأنه لا يلتقي ساكنان).

وانظر التبصرة ٢/ ٧١٩، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٨٧.

(١٠) أي في الرفع والنصب والجر. وانظر التكملة لأبي علي الفارسي ص١٩٢.

(١١) انظر الكتاب ٣/ ١٨٣. وقال الصيمري في التبصرة ٢/ ٧١٩: (فإن أدخلت عليه الألف واللام ثبتت الياء في الوقف لا غير، كقولك: هذا القاضي، لا لأن الوقف لا يتسلط على حذف حرف من الكلمة، وإنما يحذف التنوين، لأنه زائد في الكلمة).

وبعض العرب يحذفها[١]، وقد جاء الوجهان في: «الكبيرُ المتعالِ»[٢].

(الاسمُ المقصوُر)

النوع الخامس لا يعرب لفظاً، بل تقديراً، لتعذر الحركة، ويلحقه التنوين[٣].

وهو ما آخرُه من المنصرف ألفٌ مقصورةٌ من اسم مفعول، أو زمان، أو مكان أو مصدر، أو غيرها.

وهو إمّا قياسيٌّ: وهو ما كان قبل آخِرِ نظيرِهِ[٤] من الصحيح اللام فتحةٌ كمُعْطىً، ومُثْنىً، ومُسْتَدْعىً، فنظائرها مُكْرَمٌ، ومُرْتَفَعٌ[٥]، ومُسْتَطْلَبٌ[٦]. ومن الزمان والمكان مَغْزىً، ومَلْهىً، فنظيرهما مَدْخَلٌ، وَمَخرَجٌ[٧]. ومن المصدر

---

(١) قال سيبويه في الموضع السابق: (ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه الألف واللام).

(٢) من الآية ٩ من سورة الرعد.
قرأ ابن كثير بإثبات الياء في الحالين، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: الإقناع ٢/ ٦٧٦، تقريب النشر ٨٨ – ٨٩، التكملة للفارسي ص١٩٤.

(٣) يسميه سيبويه: المنقوص. قال السيرافي: ويقال للمقصور أيضاً منقوص. فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها. الكتاب ٣/ ٥٣٦ مع الهامش.
ونبهت إلى هذا، لئلا يلتبس الأمر على القارىء حين يرد ذلك أثناء النقل عن سيبويه.

(٤) المراد بالنظير اسم المفعول الصحيح نظير اسم المفعول المعتل، واسم الزمان والمكان الصحيحان نظير المعتلين منهما، والمصدر الصحيح نظير المعتل، واسم الزمان والمكان الصحيحان نظير المعتلين منهما، والمصدر الصحيح نظير المعتل منه. فالمقصور القياسي ما له من الصحيح نظير اطرد فتح ما قبل آخره. انظر الكتاب ٣/ ٥٣٦، التبصرة ٢/ ٦٠٨ وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٧٦٠.

(٥) في ت: ومرتفع إليه.

(٦) مثل بما مضى لاسم المفعول.

(٧) في الكتاب ٣/ ٥٣٦: (ومثل ذلك مغزى وملهى إنما هما مفعل، وإنما وهما بمنزلة مخرج).

العَشا، والصَدى، والطَوى، فنظائرُها الحَوَلُ/ ، والفَرَقُ، والعَطَشُ[١].

وما لا يُعْرَفُ له نظيرٌ فسماعيٌّ، كالعَصا، وموسى.

فرع:

وقياسيُّ الممدود ما كان قبلَ آخرِ نظيرِه من الصحيحِ[٢] ألفٌ، فإعطاءُ[٣] نظيرُه إكرام. وسماعيُّهُ ما لا نظيرَ له.

فصل

وحكم المقصور أن يُنَوَّنَ نكرةً في الوصل، فتحذف الألف، لملاقاة التنوين إن اتصل بساكن، نحو «عصاً[٤] انكسرتْ».

ولا ينون معرفة. وتحذف الألف إن لاقاها ساكن، نحو: «العصا الجيدةُ: عصا القومِ».

فرع:

ولا تنوين في الوقف اتفاقاً[٥].

ني: وألفُه حينئذٍ[٦] مبدلةٌ من التنوين[٧] رفعاً وجراً ونصباً، لفتح سابقها[٨]،

---

(١) اسم الموصوف من الحول «أحول» وهو نظير «أعشى» في المعتل. ومن الفرق «فَرِقٌ» وهو نظير «صدٍ» في المعتل. ومن العطش «عطشان» وهو نظير «طيان» في المعتل.
انظر كتاب سيبويه ٣/ ٥٣٧ - ٥٣٨، التبصرة ٢/ ٦٠٩.

(٢) في ت: الصحيح اللام.

(٣) في ش، م، د: كإعطاء.

(٤) (نحو عصا): ساقطة من ن.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٣٠٩، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٨٢.

(٦) أي في حال الوقف.

(٧) (من التنوين) ساقطة من د.

(٨) في د: لفتحة سابقة.

كما في النصب[١].

د. ي. ن[٢]. في: بل مبدلةٌ عن اللام مطلقاً[٣]، إذْ يقتضيه الإعلال، ولإمالَتِها[٤]، ويدل التنوينِ لا يُمال[٥].

يه: بل في النصب عن التنوين، وفي غيره عن اللام كالصحيح وهو الأصحُّ.

(مَا آخره ألف التأنيث المقصورة)

النوع السادس: يقدر فيه الإعرابُ كلُّه، إذْ لا مقتضِيَ لبنائه، ولا ينون[٦]، إذْ لا ينصرف. وهو كل اسم آخرُه ألف تأنيث مقصورةٌ.

فرع:

والألف إمّا خامسةٌ فصاعداً، فلا تأتي إلّا لتأنيث، كجُمادى، أو تكثير

(١) حجة المازني ومن تبعه في هذا أن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح، لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال الثلاث من الرفع والنصب والجر. انظر الخصائص ٢/٢٩٦ وفيه ذكر الفراء مع المازني التكملة لأبي علي الفارسي ١٩٩ وفيه نبه إلى أن قول المازني هذا إنما يعني به ما كان في المنصرف دون غير المنصرف. شرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٨٣، شرح ابن يعيش ٩/٧٧.

(٢) أي في الرفع والنصب والجر.

(٣) أي: امالة الألف، لأنه قد جاء عنهم: «هذا فتى» بالإمالة. انظر شرح ابن يعيش ٩/٧٧.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤/١٩٨٣: (وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفاً، والاعتداد بها رويا، وبدل التنوين غير صالح لذلك). وذكر ابن مالك عن ابن برهان أن هذا هو مذهب أبي عمرو والكسائي. ثم قال: (وهذا الذي حكاه ابن برهان عن أبي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافيّ، وبه أقول). ومما قوى به ابن مالك هذا المذهب أيضاً أنه موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل، والوقف عليه بالسكن مطلقاً. وانظر شرح ابن يعيش ٩/٧٧.
أما نسبة هذا إلى المبرد كما فعله المصنف هنا فلم أطلع عليها، ولم أجد في المقتضب دليلاً على أن هذا مذهبه.

(٥) الكتاب لسيبويه ٤/١٨٧.

(٦) في ت: ولا تنوين.

كقبعثرىً[١]، وضبغطرىً[٢]. ولا إلحاقَ[٣].

أو رابعةً، فتنقسمُ إلى مختصة بالتأنيث، كألف «فَعَلى» - بفتح الفاء والعين - كَبَشَكى[٤]،/ وَجَمَزى[٥]. وبضم الفاء وسكون العين أو فتحها، كبُهْمى[٦]، وحُبْلى، وأُرَبَى[٧]. وإلى مشتركةٍ[٨] بين التأنيث كَسلْمى، والإلحاق كأَرْطَى[٩]، إذْ يقال: ارطأة.

وكفعلى - بكسر الفاء وسكون العين - فالتأنيثُ كدِفْلى[١٠]، والإلحاقُ كمِعْزَىً، وكِيصىً[١١]، إذْ ينّونان، فكانت للإلحاق بدِرْهَم.

فرع:

ولا تَلْحَقُ ألفَ تأنيثٍ تاؤُه، لئلا تجتمعَ آلتَا تأنيث[١٢].

---

(١) القبعثرى: العظيم الشديد، وألفه ليست للتأنيث، لأنه يقال: قبعثراة، فلو كانت ألفه للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر. وليست للإلحاق أيضاً لأنه لا يوجد أصل سداسي فيلحق به، فكانت زائدة لتكثير الكلمة، ولهذا ينون.
انظر كتاب سيبويه ٣/ ٢١٢، الصحاح (قبعثر) شرح ابن يعيش ٥/ ١٠٧.

(٢) الضبغطرى له عدة معان: كلمة يفزع بها الصبيان، الشديد والأحمق، ما حملته على رأسك وجعلت يديك فوقه على رأسك لئلا يقع، اللعين الذي ينصب في الزرع يفزع به الطير. اللسان (ضبغطر).

(٣) أي: لا إلحاق في الخامسة، لأن الخمسة أقصى الأصول.

(٤) تقدم تفسيره في مبحث غير المنصف.

(٥) الجمزى: الحمار السريع الوثاب، والناقة تعدو الجمزى. الصحاح واللسان (جمز).

(٦) تقدم تفسيره في مبحث المجموع بالألف والتاء.

(٧) الأربى: الداهية. الصحاح (أرب).

(٨) مشترك: في ت.

(٩) انظر معناها في مبحث غير المنصرف.

(١٠) ذكر ابن يعيش أن فيه لغتين: الصرف على أن الألف للإلحاق بدرهم، والمنع على أنها للتأنيث. وهو نبت معروف. انظر شرح ابن يعيش ٥/ ١٠٩.

(١١) الكيصى: الرجل المتفرد بطعامه لا يؤاكل أحداً. اللسان (كيص).

(١٢) في ت: لئلا يجتمع تأنيثان.

فرع:

وفي الوقف على هذا النوع لغاتٌ، أشهرُها تقريرُ الألفِ[1]، وَطيِّئٌ تقلبها واواً[2]، وقيسٌ وفزارةُ ياءً[3]، وشذ قلبُها همزةً[4].

فصل

والحروف النائبة عن الحركات: الألف والياء والواو. والمعرب بها ثلاثة أنواع:

(الأسماء الستة)

الأول: «أخ» و«أب» و«حم» و«فم» و«هن» و«ذو»، حال إضافتها إلى غير ياء متكلم[5].

فالواو رفعاً، والألف[6] نصباً، والياء جراً: هذا أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك.

فقيل[7]: هي أنفسُها[8] إعرابٌ كالحركات[9]. وقيل: بل هي والحركاتُ

---

(١) الكتاب ٤/ ١٨١.

(٢) في الكتاب ٤/ ١٨١: (وزعموا أن بعض طيئ يقول: أَفْعَوْ، لأنها أبين من الياء).

(٣) انظر الموضع السابق من كتاب سيبويه.

(٤) حكى الخليل عن بعضهم أنه يقول في «حبلى»: حبلأ. الكتاب ٤/ ١٧٦.

(٥) في ن: المتكلم.

(٦) وألف: في ش.

(٧) عقد الأنباري المسألة الثانية في الإنصاف ١/ ١٧ لذكر الاختلاف في إعراب الأسماء الستة وانظر الارتشاف لأبي حيان ١/ ١٢ - ١٣، المقتضب ٢/ ١٥٣، شرح التسهيل للمرادي (خ) ١/ ١٢، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ٢٦٢، أسرار العربية ٢٣، شرح ابن يعيش ١/ ٥٢، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١١٦٦.

(٨) في ت: نفسها.

(٩) نسبه السيوطي في الهمع ١/ ٣٨ إلى قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين.

السابقةُ لها[١]. ش: علاماتُه[٢] لا نفسُه[٣]. ني: بل معربةٌ بالحركات، وهذه الحروفُ إشباعٌ[٤]. قلنا: إنما الأشباعُ في الشعر[٥]. ح: حروف إعراب، أي: تَبَدّلُ[٦] بتبدُّلِه[٧].

يه: هي العلاماتُ، جُعِلَ تَبَدُّلُها إعراباً مع تقديرِ الحركات[٨].

ع: هي اللاماتُ، تبدلتْ للإعلال، لا للإعراب، فهو مقدَّرٌ عليها، فالألفُ عن واوٍ قبلَها فتحةٌ/ ، ولم تقلب رفعاً وجراً، لئلا تلتبس وجُوه إعرابه، فنقلوا ضمةَ الواو وكسرتها في الرفع والجر إلى ما قَبْلَها، ثم قلبت في الجر من جنس

---

(١) (لها) ساقطة من ن. وهذا مذهب الكوفيين كما في الإنصاف ١/ ١٧، ونسبه السيوطي في الهمع ١/ ٣٨، إلى الكسائي والفراء.
وانظر أسرار العربية ٤٤٠، الرضي ١/ ٢٧، ١/ ٣٨، شرح ابن يعيش ١/ ٥٢. وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٢٠ - ١٢١: أنه مذهب فاسد.

(٢) في الأصل: (علامات) ت: (علامة له).

(٣) هذا أحد قولي الأخفش، وقوله الثاني كقول سيبويه الآتي إلا أنه لا يقدر الإعراب. انظر الإنصاف ١/ ١٧، شرح ابن يعيش ١/ ٥٢، والهمع ١/ ٣٩.

(٤) انظر الإنصاف ١/ ١٧، شرح ابن يعيش ١/ ٥٢، الرضي ١/ ٢٧، وضعف الأنباري قول المازني هذا في أسرار العربية ٤٦ وعده ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٩ فاسداً.

(٥) أي: في ضرورة الشعر، ولا داعي يدعو إليه في الاختيار، انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٧.

(٦) أي: تتبدل. وهي كذلك في ش، ن.

(٧) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١٦٧: (والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروفٍ تدل عليها كإعراب التثنية والجمع بِحَرْفَي التثنيةِ والجمعِ... وآخرها حروفُ عَلةٍ يمكنُ أن تتغير لتغيُّرِ العامِلِ كالتثنيةِ وجَمْعِ السلامة).

(٨) ظاهر قول سيبويه كما قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ١١٦ أن له إعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف، وضعفه بخروجه عن قياس كلامهم، لتقدير لم يعهد مثله، وهو اجتماع إعرابين في كلمة. ولم يصرح بذلك سيبويه بل أشار إليه مكتفياً بالتمثيل. انظر الكتاب ٣/ ٣٥٩، ٤١٢، ٤١٣، شرح ابن عصفور ١/ ٢٢، شرح الرضى ١/ ٢٧، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٢.

الكسرة[١]، لتناسبها[٢].

فرع:

كثر: وأعربتْ بالحروف، لتَكَثُّرِها بالإضافةِ، فأشبهتْ المثنى والمجموعَ، مع كون أواخرها تصلُحُ للتبدُّل[٣].

وقيل: عِوَضاً عن لاماتها[٤]. وقيل: تُوْطِئةً لإعرابِ المثنى والمجموعِ بها[٥].

وقيل: لا لِعِلَّةٍ. قلنا[٦]: الواضعُ حكيمٌ.

فرع:

كثر: فإن أضيفتْ إلى ياء متكلمٍ[٧] فبالحركة تقديراً.

---

(١) الكسر: في نون.

(٢) حاصل مذهب الربعي أنها إذا كانت مرفوعة ففهيا نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. الإنصاف ١/١٧. ويرى ابن الحاجب أنه يكون فيها على رأي الربعي نقل في النصب أيضاً ثم قلبت ألفاً. الإيضاح ١/١١٧، والرضي ٢/٥٧.
هذا وفي المسألة أقوال كثيرة أوصلوها إلى اثني عشر قولًا أو تزيد.
انظر شرح ابن يعيش ١/٥٢ - ٥٣، الإيضاح ١/١١٦ - ١١٧، الهمع ١/٣٨ - ٣٩ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١١٩.

(٣) انظر الموضوعين السابقين من الإيضاح وشرح ابن يعيش.

(٤) لأن لاماتها قد حذفت في حال الإفراد. انظر شرح ابن يعيش ١/٥١.

(٥) أي: لما أرادوا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض الأسماء المفردة معربة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب بها في التثنية والجمع السالم بالحروف. انظر المصدر السابق.

(٦) في ن: قلت.

(٧) في ت: المتكلم.

د: ويجوز ردُّ اللامِ[(١)] كقوله[(٢)]:

١٤ - . . . . وأبِـيَّ مـالَكَ ذو الـمـجـازِ بـدارِ

فأصله عنده[(٣)] «وأبي» مخففاً، فَرُدَّتْ اللام[(٤)] فَأدغِمَتْ[(٥)]. قلنا: لا نسلّمُ لاحتمال كون أصلهِ «وأبيَن» جمع أب، أضيفَ فحذفتْ النون قياساً، ثم أدغم[(٦)].

وشاهد ورد «أبيَن» قولُه:

١٥ - . . . . وَفَـدَّيْـنَـنـا بـالأبـيِـنـا

---

(١) زاد في ش (لفظاً). وفي د ضرب على هذه الزيادة بعد كتابتها. والعبارة في م: ويجوز بالحروف لفظاً.

(٢) في ش، ن: لقوله.

١٤ - من الكامل، ومصدره:

قَدَرٌ أحَلَّكَ ذا المَجَازِ وقَد أرى

وقائله: مؤرج السُلمي من شعراء الدولة الأموية، و«ذو المجاز» اسم سوق كانت للعرب في الجاهلية.

أورده شاهدا للمبرد على جواز رد اللام في «أب» وأخواتها عند إضافتها إلى ياء المتكلم.

مجالس ثعلب ٥٤٤، آمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧، معجم الأدباء ١٣/ ٢٠٠، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٠٩، المغني برقم (٨٤٣) ص٦٠٩، شرح ابن يعيش ٣/ ٣٦، والخزانة ٤/ ٤٦٧.

هذا، وقد وجدت البيت في معجم ما استعجم ١/ ٦٣٥ برواية أخرى هي:

قـدر أحـلك ذا الـنـخـيـل وقـد أرى وأبـيـك مـالـك ذو الـنـخـيـل بـدار

وعليها فلا شاهد فيه لما نحن بصدده.

(٣) أي المبرد.

(٤) (اعرب بالياء) في م. وقد كتبت أولاً في الأصل ثم ضرب عليها. وكذا في ت، وقال في الهامش: ضرب عليها في نسخة ابن الإمام شرف الدين وصحح تلك النسخة.

(٥) ن: فأدغمت في الياء.

(٦) وبه رد ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١٠٠٩، الاحتجاج بالبيت، وكذا ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٣٧.

١٥ - متقارب، وهو بتمامه:

فـلـمّـا تَـبَـيَّـنَّ أصـواتَـنـا بَـكَـيْـنَ وَفَـدَّيْـنَـنـا بـالأبـيـنـا =

(وقوله)[١]:

١٦ - . . . . وكـنـتُ لـهـمْ كـشـرِّ بَـنـي الأخِـيـنـا

فرع:

/ ولام «أخ» و«أبٍ» و«حَم» و«هَنٍ» واوٌ، بدليل «إخَوانٍ» ونحوه. و(فمٌ) هاءٌ، بدليل «أفواه». و«ذو» ياءٌ، لئلا تتساوى العين واللام.

فرع:

فإن صُغِّرَتْ أو كُسِّرَتْ فبالحركات، لعَوْدِ اللامات فيها[٢]، وحذفُها سببُ الحروف[٣]. /

= وقائله ابن زيادٌ بن واصِل السُلمَي، ولم يسمّه سيبويه، بل قال: (أنشدنا من نثق به، وزعم أنه جاهلي).

ومعنى «فدينَنا بالأبينا»: قلن لنا: آباؤنا فداء لكم، أو: بأبينا أنتم ونحوه.

والشاهد فيه: جمع «أب» على «أبين».

كتاب سيبويه ٣/ ٤٠٦، المخصص ١٣/ ١٧١، ابن الشجري ٢/ ٣٧، الروض الأنف ٢/ ٣٩٢، الخصائص ١/ ٣٤٦، المقتضب ٢/ ١٧٢، شرح ابن يعيش ٣/ ٣٧، الصحاح (أبا)، اللسان (أبى).

(١) ساقطة من الأصل، م، د.

١٦ - من الوافر، وصدره:

وكـان لـنـا فَـزارَةُ عَـمَّ سَـوْءٍ

وهو لعقيل بن عُلَّفَةَ المُرّي. والشاهد فيه كالذي في سابقه.

المقتضب ٢/ ١٧٢، نوادر أبي زيد ١١١ - ١١٩، البيان والتبيين ١/ ١٨٥ - ١٨٦ ٢/ ٢٥٣، ٤/ ٨٥، ١٨٦، الصحاح (أخا) الخزانة ٤/ ٤٧٨.

(٢) في م: فيهما.

(٣) أي: وحذف اللامات فيها سبب إعرابها بالحروف. وانظر ص٩٤ مع الحاشية.

فصل

وجاء «أَخٌ» و«أَبٌ» كَيَدٍ[١] وجَدٌّ[٢] مقطوعاً، ومضافاً، مفرداً، ومثنًى[٣]، ومجموعاً سالماً، وكعصاً[٤]، قال:

١٧ - إنَّ أبــاهــا وأبــا أبــاهــا

وجاء «أَخٌّ» فقط كَدْلوٍ[٥]، وجاء في «فيه» - مَقْطُوعاً - قلبُ الواوِ ألفاً نصباً

---

(١) أي مخففاً معرباً بالحركات الظاهرة كقوله:

بــأبــه اقــتــدى عــدي فــي الــكــرم ومــن يــشــابــه أبــه فــمــا ظــلــم

وهذا في (أخ) و(أب) نادر، وهو الفصيح في «هن».

انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٨٣، التصريح ١/ ٦٥، الأشموني مع الصبان ١/ ٧٢.

(٢) أي بتشديد العين. وهذا مما زاده ابن مالك في «أب» و«أخ» انظر التسهيل ص٩، وحاشية يس ١/ ٦٥.

(٣) في د: ومبني.

(٤) أي بالقصر فيلزم آخرهما الألف في الأحوال الثلاثة، وتقدر عليها الحركات.

١٧ - رجز مشطور، لأبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة)، وينسب إلى رؤبة بن العجاج أيضاً، وفي نوادر أبي زيد أنه لبعض أهل اليمن، وذكر قبله أربعة أبيات.

والضمير في «أباها» عائد إلى «ربَّا» المذكورة في بيت سابق. وبعد الشاهد قوله:

قد بلغا في المجد غايتاها

والشاهد هنا في قوله «أباها» الثانية حيث أعربها بكسرة مقدرة على الألف كما في المقصور.

الإنصاف ١/ ١٨، المقرب ٢/ ٤٧، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥١، شرح ابن يعيش ١/ ٥٣، المغني رقم (١٩٦) ص١٦٦، (٣٩٥) ص٢٨٦، العيني ١/ ١٣٣، التصريح ١/ ٦٥، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧، الهمع ١/ ٣٩، الأشموني ١/ ٢٧٠، والخزانة ٧/ ٤٥٥.

(٥) بل جاء «حم» أيضاً كذلك، فيعرب بالحركات الظاهرة على الواو. انظر تاج العروس (حمو)، والأشموني مع الصبان ١/ ٧١، والتسهيل ٩.

في الوقف[1]، قال:

١٨ - خـالَطَ مـنْ سَـلْمَـى خَـيـاشِـيـمَ وَفَـا

وقلبُ واوِهِ[2] ميماً مفرداً، لئلا يبقى على حرف. وقد يُحْمَلُ الوَصْلُ عليه. قال:

١٩ - يُصْبِحُ عَطْشانَ[3] وفي البَحْرِ فَمُهُ

(١) ذلك لأن أصله: (فوه) بزنة (فوز). ولما كانت الهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف حذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين الكلمة حرف الإعراب، فأبدلت ميماً في الإفراد لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال. فقول المصنف: (قلب الواو) يريد الواو التي هي عين الكلمة. انظر شرح ابن يعيش ١/ ٥٣.

١٨ - البيت من الرجز. وقائله العجاج (ديوانه ٤٩٢).
خياشيم: جمع خيشوم، وليس للإنسان إلا واحد وإنما نجمعه بما حوله كما في قولهم: عظيم الوجنات.
وأورده شاهداً على قلب الواو من (فو) ألفاً في النصب عند الوقف عليه. ولم أجد من ذكر ذلك غير المصنف، وإنما يورده النحويون شاهداً على إفرادها بقطعها عن الإضافة لفظاً في حالة النصب على نية الإضافة. وهذا ما جوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابنْ مالك، وخصص البصريون بالضرورة. وتخريج ذلك أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقي المضاف على حاله، أي: خالط خياشيمها وفاها.
المقتضب ١/ ٣٧٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٣٤، البغداديات ع١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥، المخصص ١/ ١٣٦، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٣٠، إصلاح المنطق ٩٧، الصحاح (فوه).

(٢) في الأصل: أوها.

١٩ - رجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٥٩ (ضمن مجموع ديوان أشعار العرب)، يروى (ظمآن) مكان (عطشان). وفي معاني ابن قتيبة (ظمآنا).
والشاهد فيه: إثبات الميم في (فيه) عند إضافته. وهذا منعه أبو علي الفارسي في غير الشعر، وتبعه ابن عصفور، وجوزه ابن مالك في الاختيار وأبو حيان وغيرهما.
قال ابن مالك: (وربما قيل: «فا» دون إضافة صريحة نصباً. ولا يخص بالضرورة نحو: يصبح ظمآن. . . . الخ)
التسهيل ٩، المخصص ١/ ١٣٦، البغداديات ١٥٦، المعاني الكبير لابن قتيبة ٢/ ٦٤١، المقرب ١/ ٢١٦، الهمع ١/ ٤٠، التصريح ١/ ٦٤، والأشموني ١/ ٧٣، الخزانة ٤/ ٤٥١.

(٣) في غير نسخة د: عطشاناً.

والأفصَح[(١)] «فيّ»[(٢)] و«فوهُ»[(٣)].

وجاء الجمعُ بين البدَلِ والمُبْدَلِ[(٤)]، قال:

٢٠ - هما نفثاً في فِيَّ من فَمَوَيْهِما . . . .

وجاء مع الميم تثليث الفاء، وتشديد الميم، مع الفتح والضم لا الكسر[(٥)].

وجاء «حمٌ» كَيَدٍ، وخَبْءٍ[(٦)]، ودَلْوٍ[(٧)]، وعَصاً[(٨)] مطلقاً[(٩)].

---

(١) في ت: والأصح.

(٢) كذا ضبطت في الأصل، ولا مناسبة لها، لأن الكلام ليس فيما أضيف إلى ياء المتكلم، و«فيّ» أصله (فَوْي) قلبت الواو ياء فأدغمت في الياء. والذي يظهر لي أنّها «فمٌ» فحرفت.

(٣) (وفوه) ساقطة من ش، ن، د. ومراده أن إعادة الواو عند الإضافة أفصح.

(٤) أي بين الميم والواو.

٢٠ - طويل، للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٥، وتمامه:

على النابح العاوي أشد رجام

والضمير في (فمويهما) قيل: إنه راجع إلى شاعرين من قومه كان يفزع في الشعر إليهما، وقيل: إلى إبليس وابنه، بدليل قوله في البيت الذي قبله:

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا ... لهم بعذاب الناس كل غلام

وهو من قصيدة قالها آخر عمره تائباً إلى الله تعالى من الهجاء.

والشاهد فيه: الجمع بين المعوض - وهو الميم - والمعوض منه - وهو الواو. وهذا عند سيبويه ضرورة. وفي اللسان أنه لغة نادرة في تأنيث الفم ذكرها ابن سيدة عن ابن الإعرابي.

سيبويه ٣/ ٣٦٥، ٦٢٢، المقتضب ٣/ ١٥٨، مجالس العلماء للزجاجي ٣٢٧، الخصائص ١/ ١٧٠، المحتسب ٢/ ٢٣٨، الإنصاف ١/ ٣٤٥، أسرار العربية ٢٣٥ التبصرة ١/ ٣٥٦، ٢/ ٨٦١، البغداديات ١٥٨، المقرب ٢/ ١٢٨، شروح سقط الزند ١٤١٩، الهمع ١/ ٥١، الدرر ١/ ٢٦، اللسان (فوه)، والخزانة ٤/ ٤٦٠.

(٥) انظر التسهيل لابن مالك ص٩.

(٦) بالحركات الظاهرة على الهمزة. انظر تاج العروس (حمو) وشرح الكافية للعصام ٣٤.

(٧) أي بالحركات على الواو. انظر التاج (حمو)، والأشموني مع الصبان ١/ ٧١.

(٨) أي بتقدير الحركات.

(٩) في الرفع والنصب والجر.

وجاء «هُنٌ» كَيدٍ، وهي أفصح. ومن ثَمَّ قال (جا. هر) ليس من المعرب بالحروف[١].

وجاء كعصاً[٢]، وكجدٌ بالتشديد[٣]، وربما خففت ضرورة، قال:

٢١ - . . . . وقــد بــدأ هَــنْــكِ مــن الــمِــئْزَرِ

و«ذو» لا يضاف إلّا إلى جنس، إذْ وضع وُصْلَةً[٤] إلى الوصف به، ولا[٥] يضافُ إلى مضمر، ولا يُقْطَعُ، وشذ قوله:

(١) ليس هذا مذهب الزجاج، ولم أجد من نسبه له. أما عبد القاهر الجرجاني فقد نص على خلافه، فقال في الجمل ص٦: (واعلم أن الحروف تنوي عن الحركات فتكون فيها علامة الإعراب، وذلك في الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم، وهي: أبوه، وأخوه، وهنوه، وحموه، وفوه، وذومال). وهو صريح في أنه يرى أن هنا من المعربة بالحروف كأخواتها. وانظر أيضاً المقتصد له ١/١٠٣.
والذي ذكره المصنف هنا هو قول الفراء وحده فيما أعلم. وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام فيها عن العرب، وإن كان النقص أشهر.
انظر الهمع ١/٣٨، وشرح الأشموني ١/٧٨ - ٧٩.

(٢) لم يذكروا لهذا شاهداً. وانظر حاشية يس ١/٦٤.

(٣) ذكر له السيوطي شاهداً في الهمع ١/٣٩.

٢١ - من السريع. وقائله الأُقَيْشِرُ الأسدي (المغيرة بن عبد الله)، وقد ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وصدره:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما

والهن: كناية عن أسماء الأجناس. وقيل: عن كل ما يستهجن التصريح به.
وقيل: عن الفرج خاصة. وكان أبو حيان يرى هذا المعنى الثالث، قال ابن هشام في شرح اللمحة ١/٢٦١: (ولعله إنما قال: «وهنوها» لأجل ذلك). والظاهر أن هذا المعنى هو المراد في البيت الشاهد.
والشاهد: تخفيف (هنك) بإسكانه ضرورة، وعلى هذا ذكر سيبويه.
الكتاب ٤/٢٠٣، الخصائص ١/٧٤، ٣/٩٥، المحتسب ١/١١٠، العمدة لابن رشيق ٢/٢١١، آمالي الشجري ٢/٣٧، شرح ابن عصفور ٢/٥٨٣، البغداديات ٤٣١.

(٤) الوصلة: الاتصال والذريعة، وكل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة، والجمع وصل. الصحاح (وصل).

(٥) في م، د: فلا.

٢٢ - . . . . أبـــادَ ذَوي أرُومَـــتِـــهـــا ذَووهـــا

وقوله:

٢٣ - . . . . ولــكــنّــي أريــدُ بــه الــذَويــنــا

المثنى

الثاني: المثنى.

فصل/

التثنية في اللغة العطف، ومنه عطف اللفظ على مثله، قال:

٢٤ - لـيـثٌ ولـيـثٌ فـي مـحَـلٍّ ضَـنْـكِ

---

٢٢ - من الوافر والقائل كعب بن زهير، وصدره:

• صبحنا الخزرجية مرهفات

ويروى: «أبار» و«أبان» مكان «أباد»، ويروى: «صبحن» مكان: «صبحنا». وما ذكره به المصنف هنا موافق لما في ديوان كعب ص٢١٢. والأرومة: الأصل.

والشاهد: إضافة (ذو) إلى المضمر.

المقرب ١/ ٢١١، شرح ابن يعيش ١/ ٥٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٢٧، الهمع ٢/ ٥٠، الدرر ٢/ ٦١.

٢٣ - من الوافر، للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٠٩، وصدره:

فلا أعني بذلك آسفليكم

الذوين: جمع (ذو) واستعمله مقطوعاً عن الإضافة شذوذاً.

كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٢، الصحاح (ذا)، الهمع ٢/ ٥٠، الدرر ٢/ ٦٢، الخزانة ١/ ١٣٩.

٢٤ - رجز لواثلةَ بن الأسْقَعِ الصحابي رضي الله عنه. قاله في وقعة مرج الروم وكان في جيش خالد بن الوليد حين برز لبطريق من بطارقة الروم. وقيل: لجُحْدَر بن مالك الحنظلي، وبعده:

كلاهما ذو أَشَرٍ ومَحْكِ

الضنك: الضيق. ويروى: «مكان» بدل «محل»، كما يروى «مجال» والشاهد فيه: عطف «ليث» على «ليث» - وهما ليس علمين باقيين على علميتهما - ضرورة.

آمالي ابن الشجري ١/ ١١، أسرار العربية ٤٨، شرح ابن عصفور ١/ ١٣٧، المقرب له ٢/ ٤١، الهمع ١/ ٤٣، الدرر ١/ ١٨، الخزانة ٧/ ٤٦١.

٢٥ - وقال:

٢٥ - كـأنَّ بـيـن فَـكِّـهـا والـفَـكِّ

وقولهم:

٢٦ - لو عَدَّ قبرٌ وقَبْرٌ كان أكثرَهُم مَـيـتـاً . . . .

وإنما يُفْعَلُ (ذلك)[1] ضرورةً أو للتكثير.

وفي الاصطلاح: إلحاقُ ألفٍ أو ياءٍ قبلَها فتحةٌ، ونونٍ مكسورةٍ بالاسم،

---

٢٥ - هذا الرجز ورد في زيادات ديوان رؤبة (وهي أبيات منقولة من نسخ وكتب مطبوعة) ص١٩١.

ونسب في جمهرة اللغة - مادة (سكك) لمنظور بن مَرْثِدِ الأسدي، وكذا في اللسان.

وينسب أيضاً لأبي نُخَيْلَةَ الراجز (واسمه حَزْنُ بن زائدة بن لقيط) وبعده:

فـارةَ مِـسْـكٍ ذُبِـحَـتْ فـي سُـكِّ

والقول فيه كالقول في سابقه، حيث عطف اللفظ على مثله وحقه التثنية ضرورة.

إصلاح المنطق ص٧، تهذيب إصلاح المنطق ١/ ١٠، شرح درة الغواص ص٦٩، المؤتلف والمختلف ص١٩٣، معجم البلدان ٣/ ١٥٠، المخصص ١١/ ٢٠٠، ١٣/ ٢٩، ابن الشجري ١/ ١٠، شرح ابن يعيش ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١، الصحاح (ذبح)، المقتصد ١/ ١٨٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٣٧.

(١) (ذلك) ساقطة من الأصل، ش، م. وهي في ن (كذلك). والإشارة به إلى عطف اللفظ على مثله.

٢٦ - من البسيط، وتمامه:

وأبـعـدهـم عـن مـنـزل الـذام

نسب لعصام بن عبيد الله، ولعصام بن عبيد الزماني، ولهمام الرقاشي.

والمشهور في روايته (كان أكرمهم). ويروى: (كنت أكرمهم). وهو الصحيح المناسب لمعنى البيت. وما رواه به المصنف من قوله: «أكثرهم» لا معنى له، وأظنه أخطأ الرواية.

وفي رواية ابن عصفور: «بيتاً» مكان «ميتاً».

والشاهد فيه كالذي في سابقيه.

البيان والتبيين ٢/ ٣١٦، ٣/ ٣٠٢، ٤/ ٨٥، المقرب ٢/ ٤١، المساعد ١/ ٤٣ والخزانة ٧/ ٤٧٣.

لتدلَّ على أنّ مع مدلوله مِثله من جنسه[١].

فإن سَلِمَ معها المفرد فالتثنيةُ حقيقيةٌ كرجُلَيْنِ، وقد يُغَلَّبُ أحدُ المختلفَيْنِ كالعُمَرَيْنِ والقَمَرَيْنِ والحَسَنَيْنِ[٢].

وَإِن لم يسلم مفرده[٣] فغير حقيقية كهذَين، واللَّذَيْنِ، وقياسُهما[٤]: هذيان واللذيان. فَإِنْ سَمَّيْتَ به جَرَيْتَ على القياس[٥].

وقد يُطْلَقُ[٦] على المفرد كأبانَيْنِ، وعَمايَتَيْنِ، ويعكس كاسم عضو أضفته إلى اثنين، قال:

٢٧ - كأنه وجُه تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا . . . .

وقد يجمع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٧] [٨] وقول[٩] الشاعر:

---

(١) هذا تعريف ابن الحاجب، وتبعه أكثر النحويين المتأخرين. واعترض عليه العصام الإسفراييني بأنه لا يشمل المثنى للتكثير نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي: كرة بعد كرة مراراً كثيرة، ولذا عرفه بأنه «ما آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة للدلالة على العدد».

انظر شرح الرضي ٢/ ١٧١، شرح الفريد للعصام ١٣٥.

(٢) أبو بكر وعمر، والشمس والقمر، والحسن والحسين.

(٣) (مفرده) ساقطة من ش، د.

(٤) فيما سوى الأصل ت: فقياسهما.

(٥) أي في إثبات الألف في الأول والياء في الثاني.

(٦) أي المثنى.

٢٧ - بسيط، للفرزدق في ديوانه ص٣٧٠ من قصيدة هجا فيها جريراً، وتمامه:

مستهدف لطعانٍ غيرَ تَذْبيبِ

والشاهد: إضافة «وجه»، وهو مفرد، إلى «تركيين» وهو مثنى، والمراد: وجها تركيين، وإنما أفرده لأن الإضافة تدل على التثنية، فاستغنى بها عن العلامة.

شرح السيرافي ٥/ ١٥٦، ابن الشجري ١/ ١٢، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٨، البيان للأنباري ١/ ٢٩١، التبصرة ٢/ ٦٨٥، المحكم ١/ ٣٤٤، الضرائر ٩٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢١، توجيه إعراب أبيات ملغزة للرماني ص٢٧٥.

(٧) (فقد صغت): ليست في ش.

(٨) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٩) في الأصل، ش: وقال.

٢٨ - ظَهْرَاهُما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسينِ

يفعل، كراهة اجتماع تثنيتين.

فرع:

كثر: ولا تثنيةَ حيثُ اتفقَ اللفظُ دونَ الجنس كعَيْنَيْنِ، للحاسَّةِ والجاريةِ[١]. الشافعي. لي لك. والحريريّ: يجوز، لقوله - ﷺ - [٢]: «الأيدي/ ثلاثٌ»[٣]، «القلمَ أحدُ اللسانَيْنِ»[٤]، «الخالُ أحدُ الأَبَوَيْنِ»[٥]. قلنا:

---

٢٨ - من الرجز، نسبه سيبويه إلى خطام المجاشعي، ونسبه في موضع آخر إلى هميان بن قحافة، وقبله:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذِفَيْنِ مَرتَيْنْ

الترسين: تثنية «ترس» وهو ما يتقي به الضرب من السلاح.

والشاهد: إضافة الجمع إلى المثنى. قال الصيمري: (فجاء بالتثنية والجمع جميعاً، فأحدهما على الحقيقة، والآخر على المستعمل). يريد بالأول قوله: ظهراهما، فإن فيه شاهداً على تثنية الظهر على الأصل. الكتاب ٢/ ٤٨، ٣/ ٦٢٢، شرح السيرافي ٤/ ٦٧٠، التبصرة ٢/ ٦٨٤، إعراب القرآن للزجاج ٧٨٧، المخصص ٩/ ٧، البيان والتبيين ١/ ١٥٦، ابن الشجري ١/ ١٢، ٢/ ٢٠٣.

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٥٢٩: (وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنية باعتبار المدلولين كقولك «عينان» في عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف والظاهر جوازه شاذاً، والكثير استعمل خلافه). وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٧٩٢، وشرح الرضي ٢/ ١٧٢.

(٢) (وسلم) ليست في الأصل.

(٣) في مسند الإمام أحمد ٣/ ٤٧٣: (الأيدي ثلاث: يد الله وهي العليا ويد المعطي ويد السائل).

وممن رأى جواز ذلك أبو بكر بن الأنباري كما في شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٧٩٣.

وذهب ابن الحاجب إلى جوازه شاذاً. انظر الإيضاح ١/ ٥٢٩.

(٤) انظر البيان والتبيين ١/ ٩، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٧٩٣.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك، الموضع السابق.

مجازٌ، لعدم اطّرادِه[١].

فصل

والمثنى: ما لحقَتْهُ آلةُ التَّثْنِيَةِ. ولزيادته في مدلولهِ زيدَ في إعرابه، ولا أكثرَ من الحركةِ إلّا الحرفُ، فجُعِلَ رَفْعُهُ بالألف، لسَبْقِهِ الجمعَ للأخفِّ[٢]. وقد جاءتْ[٣] ضميرَ الفاعلِ في نحو «ضَرَبا»، ونصبُه وجرُّه بالياءِ، لتساويهِما[٤] في الإضْمارِ في «ضَرَبْتُكَ»[٥] و«مررتُ بك»، وإذْ هما إعراب الفضلات.

يه: والحرف حرف إعراب، أي[٦]: يتبدلُ بتبدُّلِهِ[٧]. ش: بل

(١) قال الرضي ٢/ ١٧٢: (وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله.
قال الأندلسي: يقال: العينان، في عين الشمس وعين الميزان. فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى.
وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه الله، وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك: الأقراء حكمها كذا (أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو «ما لقيت عيناً» فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء).
وقال ابن مالك في شرح الكافية ٤/ ١٧٩٢: (ومنع أكثر الناس التثنية والجمع في الأسماء المتفقة لفظاً لا معنى. والذي أراه أن ذلك جائز، إذا فهم المعنى كقولك: «رأيت نجمين: سماوياً وأرضياً» و«لي عينان: منقودة ومورودة». وقد استعمل ذلك كثير من الفصحاء).
وتردد ابن الحاجب فأجاز ذلك شاذاً كما نقلته قبل قليل عن إيضاحه، ومنعه في شرح الكافية، وقال الرضي: ٢/ ١٧٢: (وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك: «القرآن» للطهر والحيض، والعيون، لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك. منع من ذلك في شرح الكافية، لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء. وجوزه في شرح المفصل).

(٢) أي الألف، لأنها أخف من الواو التي جعلت للجمع.

(٣) أي الألف.

(٤) أي: تساوي النصب والجر.

(٥) من (ونصبه) إلى هنا ساقط من د.

(٦) في ش: إذ.

(٧) الكتاب ١/ ١٧، وعقد الأنباري المسألة رقم (٣) من الإنصاف ١/ ٣٣ لذكر الخلاف في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم.

علامته[١]. ك: نفسُ[٢] الإعراب[٣].

فرع:

وفي حكم المثنى في الإعراب «اثنان» و«كلا» مضافاً إلى مضمر، إذْ أشبهاهُ بالتكثُّر[٤].

فصل

وما آخرُه غير ألفِ قَصْرٍ أو مَدٌّ لم يُغَيَّرْ كَزَيْدينِ، ودَلْوَيْنِ، ونِحْيَيْنِ[٥]، وقاضِيَيْنِ[٦].

والألفُ المقصورةُ الأصليةُ الثالثةُ تُرَدُّ إلى أصْلِها كعَصَوَيْنِ، وَفَتَيَيْنِ والرابعةُ إلى الياءِ[٧] كمِعْزَيَيْنِ[٨].

وألفُ التأنيث المقصورةُ تقلب ياءً كَحُبلَيَيْنِ، لِثِقَلِ الواو. والممدودةُ واواً،

---

(١) في د: (علاماته). وهذا رأي المبرد والمازني أيضاً. انظر الإنصاف ١/ ٢٣، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٣٩.

(٢) في د: بل نفس.

(٣) أي: فتكون الألف بمنزلة الضمة، والياء بمنزلة الفتحة والكسرة. ونسب هذا أيضاً إلى سيبويه، ورده الأنباري في الموضع السابق من الإنصاف. وانظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٤١.

(٤) وفي (كلا) مضافة إلى ظاهر لغتان، الأولى وهي المشهورة إعرابها إعراب المقصور، بتقدير الحركات على الألف في الرفع والنصب والجر. وحكى الفراء فيها لغة ثانية، وهي إعرابها إعراب المثنى فيقال على هذه اللغة: جاء كلا أخويك، ورأيت كلي أخويك، ومررت بكلي أخويك.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٨٧، شرح ابن يعيش ١/ ٥٤.

(٥) مفرده (نِحْيٌ) وهو زق للسمن، والجمع أنحاء. وفي المثل «أشغل من ذات النحيين». الصحاح (نحا).

(٦) مثل بالأول للصحيح، وبالثاني للمعتل بالواو، وبالثالث للمعتل بالياء، وبالرابع للمنقوص.

(٧) (إلى الياء) ساقطة من ش.

(٨) كذا ضبطت في ت. وفي باقي النسخ (مغريين).

لَسْبقِ المقصورةِ[١] للأخَفِّ كَصْحَراوَيْنِ[٢] والأصليةُ تبقى نحِنَاءَيْنِ[٣]. وفي الإلحاقيَّةِ البقاءُ والقلبُ، للَشَبَهَيْنِ كعِلْبَاوَيْنِ[٤]، وحِرْباوَيْنِ[٥]. ودليلُ إلحاقهما بقرطاسٍ التنوينُ.

والمنقلبة عن أصليٍّ تُقَرَّرُ[٦] كالأصلية، أو ترد إلى أصلها كالثالثة ككِساءَيْنِ.

ي: إلا ما ضُمَّ أولُه من الثلاثيِّ[٧] أو كُسِرَ فإلى الواو، ولو يائيّاً/ كغِنًى[٨]، لثقل الياء بعد ضم الأول وكسره[٩].

وما لم يعرف له أصل فالواو كالوانِ. فإن أُميلَ[١٠] فالياء كَمَتيانِ[١١]، وبليان.

---

(١) في ش، د: المقصور.

(٢) ن: كخضراوين.

(٣) كذا في الأصل وحدها، وفي نسخة ت (خِباءَين)، وفي باقي النسخ لم تضبط. وهمزة (حِناءين) أصلية، وفي (خِباءَيْنِ) خلاف. انظر اللسان (خبأ).

(٤) مثنى (علباء). والعلباء: عصب عنق البعير. ويقال: الغليظ منه. الصحاح واللسان (علب).

(٥) مثنى (حرباء)، والحرباء: ذكر أم حبين. ويقال: هو دويبة صغيرة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت. ويقال: إنما يفعل ذلك ليقي جسده برأسه، ويتلون ألواناً بحر الشمس، والجمع الحرابي والأنثى الحرباءة، والحرباء أيضاً مسمار الدرع، ويقال: هو المسمار الذي في حلقة الدرع.
انظر: الصحاح واللسان (حرب).

(٦) في ش: تقدر.

(٧) (من الثلاثي) ساقطة من ش.

(٨) ومثال المضموم (ضحى).

(٩) حكى الكسائي أنه سمع في (حمى: حِمَوانِ، وفي «رضاً» رَضِوانِ وعليه الكوفيون. انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٤٨، والتسهيل ١٦. وحكى ابن عقيل في المساعد ١/ ٦٠ عكس هذا عن الكسائي وهو إجازته تثنية هذا النوع بالياء نوع «رِضيان ورَبيانِ وعُلِيانِ وضُحَيان».

(١٠) أي: إذا كان مما يجيء فيه إمالة الألف إلى الياء.

(١١) في (متى) و(بلى).

فصل

ويفتح ما قبلَ يائِهِ، لسَبْقِهِ الجمعَ للأخفِّ[(١)]، وتُرَدُّ اللامُ المحذوفةُ إنْ عُوِّضَتْ[(٢)] كأَخَوَيْنِ، لا المنسيةُ[(٣)] كَيَدَيْنِ، ودَمَيْنِ[(٤)]، إلا نادراً كقوله:

٢٩ - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ . . . .

وقوله:

٣٠ - . . . . جُرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

---

(١) أي: لسبقه جمع المذكر السالم حيث بقي له الأثقل وهو كسر ما قبل الياء.

(٢) أي: إن ردت في الإضافة نحو «أخوك» و«أبوك».

(٣) وهي التي لا ترد في الإضافة كيدك ودمك.

(٤) (ودمين) ساقطة من ش، م، ن، د.

٢٩ - من الكامل، وفيه روايات مختلفة في الصدر والعجز، ولا يعرف له قائل، وليس له سابق أو لاحق.

المحلم: قيل: من ملوك اليمن. ويروى «محرق» وهو عمرو بن هند ملك الحيرة وقيل غير ذلك. والشاهد في قوله: (يديان) حيث رد اللام في تثنية «يد» وجعلها كتثنية «رحى» و«عصى». وهو محمول على القلة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة. المصنف ١/ ٦٤، شرح السيرافي ٤/ ٥٦٢، ابن الشجري ٢/ ٣٥، المخصص ١٧/ ٥٢، التبصرة ٢/ ٥٩٩، المقرب ٢/ ٤٤، شرح ابن يعيش ٤/ ١٥١، ٥/ ٨٣.

٣٠ - من الوافر. ونسب لعلي بنَ بدَّال بن سليم، وللمثقب العبدي، والفرزدق، والأخطل وليس في دواوينهم. ورجح البغدادي في الخزانة نسبته إلى علي بن بدال، قال: (وابن دريد هو المرجع في هذا الأمر، فينبغي أن يؤخذ بقوله. والله أعلم). وصدر البيت:

فلو أنا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا

وقوله: «جرى الدميان» يريد به ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين يقول: حتى لو ذبحنا على حجر واحد معاً لم يمتزج دمي ودمه من شدة تباغضنا، بل يجري دمي يميناً ودمه شمالاً. كذا فسره ابن الأعرابي.

والشاهد فيه كالذي في سابقه.

المقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣، المصنف ٢/ ١٤٨، الإنصاف ١/ ٣٥٧، المخصص ١٥/ ١٦٨، التبصرة ٢/ ٥٩٩، الجمهرة لابن دريد ٣/ ٤٨٤، ابن الشجري ٢/ ٣٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٤٠، مجالس العلماء للزجاجي ٣٢٨، المقرب ٢/ ٤٤، شرح ابن يعيش ٤/ ١٥١، ١٥٢، ٥/ ٨٤، ٦/ ٥، ٩/ ٢٤، الوحشيات لأبي تمام ٨٤ - ٨٥.

وتكسر نُونه، للفرقِ والتَعْديلِ بينه وبين الجمع[١].

وقد تكون مُعْتَقَبَ الإعراب[٢] كقوله:

٣١ - أُحِبُّ منكِ الأنفَ والعَيْنَانَا

وقوله:

٣٢ - لا تَنْقَضي فَسْوَتهُ شَهْرَيْنَهْ

(١) أراد بالتعديل أن المثنى أخف من الجمع فخص بالكسر الذي هو أثقل من الفتح، والجمع أثقل من المثنى فخص بالفتح وهو أخف من الكسر، فعودل بينهما بذلك. وانظر الهمع ١/٤٩.

(٢) أي: يجعل الإعراب عليها بالحركات الظاهرة أو المقدرة.

٣١ - رجز، نسبه أبو زيد في نوادره إلى رجل من ضبة، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص١٨٧ وبعده:

ومِنْخَرَيْنِ أشْبَها ظَبْيانا

ويروى: «اعرف منها» كما يروى «الجيد والعينانا»، ويروون قبله أبياتاً.

وقد ادعى ابن عصفور في المقرب أن هذا الشعر مصنوع. وفي شرح الجمل قال: لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله..

والشاهد فيه: فتح نون المثنى، لأنه جعل الإعراب عليها بالحركات. هذا عند المصنف، ولم أره لغيره، فعند النحاة أن «العينانا» جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وإعرابه على الألف بالحركات المقدرة كالمقصور.

نوادر أبي زيد ١٥، المقرب ٢/٤٧، شرح ابن عصفور ١/١٥٠، العيني ١/١٨٤، ابن يعيش ٣/١٢٩، ٤/٦٧، ١٤٣، الخزانة ٧/٤٥٢، التصريح ١/٧٨، الهمع ١/٤٩، الدرر ١/٢١، الأشموني ١/٩٠، تلقيب القوافي لابن كيسان ص٦٤.

٣٢ - رجز نسب لامرأة من فقعس ضمن أبيات أربعة أنشدها قطرب.

والفسوة: ريح يخرج بغير صوت يسمع. وهو على حذف مضاف، أي: لا ينقضي نتن فسوته. وشهرين: منصوب على الظرف، وعامله: لا تنقضي، وهو مثنى «شهر».

والشاهد عند المصنف كسابقه، وهو جعل الإعراب على النون بالفتحة الظاهرة. وعند النحاة هو شاهد على فتح نون المثنى مع الياء، بإجراء الياء غير اللازمة مجرى الياء اللازمة في نحو «أين» و«كيف».

الإنصاف ٢/٧٥٥، المخصص ١٥/١١٤، الممتع ٢/٦٠٩، المقرب ٢/٤٦، شرح ابن عصفور ١/١٤٢، ١٥٠، ابن يعيش ٤/١٤٢، الخزانة ٧/٤٥٦.

وقد تفتح في الفعل، ومنه «أَتَعِدَانَني»[(١)] في القراءة الشاذة[(٢)].

فصل

والتثنية تُبْطِلُ العَلَمِيَّةَ، فَتُعَوَّضُ أيَّ التعريفَيْنِ[(٣)].

وقد يثنى الجمعان[(٤)] كقوله:

٣٣ - بيـن رِمـاحَـيْ مـالـكٍ ونَـهـشَـلِ

(وقوله)[(٥)]:

٣٤ - لـنـا إبـلانِ فـيـهـمـا مـا عَـلِمْـتُـمْ

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٧.

(٢) في البحر المحيط ٨/ ٦٢: (قرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر - بخلاف عنه - وعبد الوارث عن أبي عمار وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام بفتح النون الأول، كأنهم فروا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوا كما فر من أدغم ومن حذف. وقال أبو حاتم: فتح النون باطل غلط).

(٣) انظر ص٨٤ مع الهامش.

(٤) في ش وحدها: الجمع.

٣٣ - رجز لأبي النجم العجلي من أرجوزته التي أولها:

الـحـمـد لله الـوهـوبِ الـمُـجْـزِلِ

وقبله:

تـبـقّـلـت فـي أولِ الـتـبـقُّـلِ

مالك: هو مالك بن ربيعة. نهشل: قبيلة من ربيعة.

والشاهد تثنية الجمع، والمراد: بين رماح هؤلاء ورماح هؤلاء.

سمط اللآلىء لعبد العزيز الميمني ٨٥٦، شرح ابن عصفور ١/ ١٣٨، الكشاف للزمخشري ٢/ ٩٩، شرح ابن يعيش ٤/ ١٥٥، شرح شواهد الشافية ٣١٢، الخزانة ٢/ ٣٩٤، ٧/ ٥٨٠، ٥٨١.

(٥) (وقوله): ثابتة في (د) فقط.

٣٤ - طويل، وقائله: شعبة بن قُمَيْر (شاعر أسلم في عهد الرسول ﷺ ولم يره). وعجزه:

فـعـن أيِّـهـا مـا شِـئْـتُـمُ فَـتَـنَـكَّـبـوا

ويروى: هما ابلان. وبها ذكره ابن يعيش. =

وقوله - ﷺ - [(١)]: «المنافقُ كالشاةِ العائِرَةِ بين الغَنَمَيْنِ»[(٢)].

وقد يُعَبَّرُ عنها بالمفرد من اثنين[(٣)] متلازمين، نحو: عَيْني لا تَنامُ، ورِجْلِي لا تَقْوى.

ولا تحذف تاء التأنيث فيه إلا نادراً، كقوله:

٣٥ - تَـرْتَـجُّ أَلْـيَـاه ارتـجـاجَ الـوَطْـبِ

= والشاهد في قوله: «إبلان» حيث ثنى اسم الجمع على تأويل قطيعين من الإبل ونحوه. قال الجوهري في الصحاح (إبل): (وإذا قالوا: إبلان وغنمان، فإنما يريدون قطيعين من الإبل والغنم).

انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٥٤، الخزانة ٧/ ٥٦٤.

(١) من أول السطر إلى هنا ساقط من ش، م.

(٢) «مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين». هذا الحديث رواه الإمام أحمد من حديث عبد الله بن عمر في مسنده ٢/ ٣٢، ٤٧، ٦٨، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ١٤٣، ٢٨٣، والنسائي في سننه ٨/ ١٢٤.

والعائرة: التي تعير إلى هذه الغنم مرة وإلى هذه مرة أخرى، لا تدري إلى أي جهة تتبع، ويقال: سهم عائر، وحجر عائر إذا لم يعلم من أين هو ولا من رماه. وانظر الخزانة ٧/ ٥٨٠، الإيضاح ١/ ٥٣٣، شرح ابن يعيش ٤/ ١٥٥.

(٣) العبارة في د: (وقد يعبر عنها باثنين).

٣٥ - هذا رجز لا يعرف قائله، وقبله:

كـأنـمـا عـطـيـةُ بـن كَـعْـبِ
ظَـعـيـنـةٌ واقـفـةٌ فـي رَكْـبِ

الأليان: جمع ألية (معروفة). الوطب: زق اللبن، وصفه بأنه عظيم الكفل رخوه، فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج زق اللبن.

والشاهد في قوله: «ألياه» حيث حذف تاء التأنيث من «ألية» عند تثنيتها.

المقتضب ٣/ ٤١، المصنف ٢/ ١٣١، الاقتضاب ٣٩٣، المعرب للجواليقي ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٠، المقرب ٢/ ٤٥، الصحاح (ألا)، ابن يعيش ٤/ ١٤٣، ١٤٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٠، الخزانة ٧/ ٥٢٥.

هذا وقد أنكر الجوهري في الصحاح مجيء «خصيتين» و«اليتين» بالتاء فقال: (فإذا ثنيت قلت: «خصيان» ولم تلحقه التاء، وكذلك الألية إذا ثنيت قلت: «أليان» ولم تلحقه التاء، وهما نادران).

(وقوله)[١]:

٣٦ - كـأنَّ خُـصْـيَـيْـهِ مـن الـتَّـدَلْدُلِ

الجمعُ

الثالثُ الجمعُ، وهو ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة/ بتغيير[٢] ما، إما تحقيقاً كرجالٍ، وكتبٍ، وأسدٍ، وَزَيْدِينَ، أو تقديراً كهِجانٍ[٣]، وفُلْكٍ[٤].

وهو صحيحٌ ومُكَسَّر، فالصحيح ما سَلِمَ لفظُ مفردِهِ، والمكسر نقيضُه ولو تقديراً، وكلاهما لمذكر ومؤنث، فصحيحُ المؤنث[٥] قد مر.

---

(١) ثلبتة في نسخة (د) وحدها.

٣٦ - اختلف كثيراً في نسبة هذا الرجز، فنسب إلى جَنْدل بن المثنى الطَهوي، وخُطام المجاشعي، ودُكَيْن، وسلمى الهُذلية - وقيل: شماء الهذلية - ونسبه سيبويه لبعض السعديين، وبعده:

ظرفُ عجوز فيه ثِنتا حَنْظَلِ

والشاهد فيه كالذي في سابقه، وهو حذف التاء في تثنية الخصية، والقياس إثباتها.

كتاب سيبويه ٣/٥٦٩، ٦٢٤، فصيح ثعلب ٨٤ - ٨٥، المقتضب ٢/١٥٦، ديوان الحماسة ٢/٣١٩، شرح السيرافي ٢/٢٩ظ (مخطوطة دار الكتب برقم ١٣٧ نحو) التكملة لأبي علي الفارسي ٣٤٩، المصنف ٢/ ١٣١، المخصص ١٦/٩٨، ابن الشجري ١/ ٢٠، فرائد القلائد ٣٦٩، شواهد الإيضاح للقيسي ق١٢٧، (مخطوط) شرح الشواهد للعاملي ٤٠٤، التنبيه على مشكلات الحماسة ٥١٣، شرح المرزوقي ٢/ ٤، التصريح ٢/ ٢٧١، المقتصد ٢/ ٧٣٠، دلائل الإعجاز ٢٤٧.

(٢) ش: بتغير.

(٣) الهجان من الإبل: البيض الكرام، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع. اللسان (هجن).

(٤) الفلك: السفينة. (للمذكر والمؤنث والواحد والجمع).

وقدر التغيير في (هجان) بجعل الكسرة في أوله دالة على الجمعية كما في (ضراب) وقد رفي (فلك) بجعل الضمة في أوله دالة على الجمعية كما في (رسل) وهما في الإفراد نظيرا «كتاب» و«قفل» فقدر التغيير بتبدل الضمة والكسرة، انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٠٨٩.

(٥) في ش: فالمؤنث.

وينقسم إلى جمع قلّةٍ، وهي العشرةُ[١] فما دون[٢]، وكثرةٍ، وهي ما تعدى العشرة.

فصيغُ القلّةِ منحصرة في خمسة: المُصَحَّح مطلقاً[٣]، و«أَفْعَلُ» و«أفعالٍ» و«أَفْعِلَةٍ» و«فِعْلَةٍ»، كأكْبُشٍ، وأَجْمالٍ، وأَقْذِلَةٍ[٤]، وفِتْيَةٍ[٥]. (وما سواها فللكثرة)[٦]. وقد يستعار كل واحد منهما لمدلول الآخر ك﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٧]، و﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ[٨] أَسْبَاطًا﴾[٩].

فرع:

ونحو «تَمْرٍ»[١٠] و«رَكْبٍ»[١١] ليس بجمع في الأصح، إذ لم يُعْطَ حكَم

---

(١) في ت: للعشرة.

(٢) (فما دون) ساقطة من د.

(٣) أي: مذكراً ومؤنثاً. وذلك إذا لم تقترن به الألف واللام الدالة على الاستغراق، أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة. وقد تضمن القرينتين قول حسان رضي الله عنه:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

(٤) جمع «قذال». وهو جماع مؤخر الرأس، وهو معقد العذار من الفرس خلف الناصية. انظر: الصحاح (قذل).

(٥) جمعت في حاشية ت في هذا الشعر:

ألا أن أفعالًا - مثالًا - وافعلة وفعلة للجمع القليل وافعلة

كجمل واجمال وفلس وافلس وفتية صدق والقذال وأقذلة

ومن جمعه الجمع الصحيح ونحوه كزيدون والهندات نحوك مقبلة

(٦) العبارة ساقطة من الأصل.

(٧) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة. و(فعول) من جموع الكثرة وقد استعمل هنا للقلة.

(٨) في الأصل، ش، م، د: (اثني عشر). ت (اثني عشرة). وضبطت موافقة للمصحف في ن وحدها.

(٩) سورة الأعراف، الآية: ١٦٠. و(أفعال) من جموع القلة وقد استعمل هنا للكثرة.

(١٠) يريد به كل اسم جنس يكون الفرق بينه وبين مفرده بالتاء، فتمر اسم جمع ومفرده تمرة.

(١١) الركب اسم جمع، وهم ركبان الإبل، أو أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وليس بجمع تكسير. وقال الأخفش: هو جمع، وهم العشرة فما فوقهم. اللسان (ركب). وشرح الرضي ١٧٨/٢.

الجمعِ في التصغير ونحوهِ[١].

جمعُ المذكر السالمُ

فصل

وإنما يعربُ بالحروف[٢] جمعُ المذكر السالمُ، وهو ما لحق آخرَه واوٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها، ونونٌ مفتوحةٌ، لتدلَّ على[٣] أن معه أكثر منه من جنسه أو تغليباً[٤].

فَرفْعُهُ بالواو، ونَصْبُهُ وجرُّهُ بالياء، لتكثُّرهِ[٥].

وفي حكمه «أولو»[٦]، لكنه يلزم الإضافة.

ويشترط في الاسم كونُهُ مذكراً، علماً لمن يعقل كزيدين. وأمَّا «بنَونَ»[٧] و«سِنونَ»[٨] و«أَرَضونَ»[٩] و«عِشْرونَ»[١٠] وأخواتُهُ فخلافُ القياس، لتغيير واحدِهِ واختلالِ شرطهِ. ومن ثَمَّ/ قد جاءَتْ نُونَهُ مُعْتَقَبَ الإعرابِ[١١] لازمةً للياء كقوله:

---

(١) حكمه إذا صغر أن يرد إلى مفرده ثم يجمع جمع السلامة كدراهم، يصغر على «دريهم» ثم يجمع على دريهمات. أما «ركب» فلا يرد في التصغير بل يقال «ركيب». وانظر شرح الرضي ٢/١٧٨.

(٢) في ت، د: بالحرف.

(٣) (على) ساقطة من ش.

(٤) (أو تغليباً) ساقطة من ش، م.

(٥) في ش: لتكثيره.

(٦) قال: في حكمه لأنه ليس بجمع، بل اسم جمع.

(٧) قياس جمعه جمع السلامة «أبنون» كما يقال في تثنيته: ابنان. وانظر وجه شذوذه في الأشموني مع الصبان ١/٩٩.

(٨) مثل به لكل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر. وأصله: (سنو).

(٩) هو جمع تكسير، ومفرده مؤنث بدليل تصغيره على «أريضة»، وهو غير عاقل أيضاً.

(١٠) وبابه جميعاً إلى التسعين، ألحق بجمع المذكر السالم، وليس بجمع، بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه.

(١١) أي بجعل الإعراب عليها. وانظر شرح الرضي ٢/ ١٨٥.

٣٧ - . . . . ونَـحْـنُ لـه بـنَـيـنْ

- وقوله:

٣٨ - دَعانِيَ(١) مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنينَهُ

وقوله:

٣٩ - . . . . وقـد جـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَـعـيـنِ

---

٣٧ - من الوافر، وهو بتمامه:

وكـان لـنـا أبـو حـسـن عـليٌّ أبـا بـراً ونـحـن لـه بـنـيـن

وهو لسعيد بن قيس الهمداني، أحد شيعة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. وهو في كتب النحو منسوب إلى أحد أولاد الإمام علي دون تعيين.

وقبل الشاهد قوله:

ألا أبـلغ مـعـاويـة بـن حـرب ورجـم الـغـيـب يـكـشـفـه الـيـقـيـن

بـأنـا لا نـزال لـكـم عـدوا طـوال الـدهـر مـا سـمـع الـحـنـيـن

والشاهد: رفع «بنين» بالضمة الظاهرة وإلزامه الياء في كل حال، وعلله ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٤ بأنه أشبه «سنين» في حذف اللام وتغيير نظم الواحد.

شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٩٥، أوضح المسالك ١/ ٥٥، العيني ١/ ١٥٦، التصريح ١/ ٧٧، الخزانة ٨/ ٧٥.

هذا صدر بيت من الطويل ينسب للصمة بن عبد الله بن الطفيل القشيري، ونسبه الزمخشري لسحيم بن وثيل، وعجزه:

لعبن بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا

والرواية فيه: «ذراني» وهي في بعض نسخ هذا الكتاب كذلك كما بينته في الحاشية السابقة. والشاهد فيه: نصب «سنين» وهو اسم «أن» بالفتحة الظاهرة على النون، وإلزامه الياء مطلقاً. أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٩٤، شرح ابن يعيش ٥/ ١١، ١٢، العيني ١/ ١٧٠، التصريح ١/ ٧٧، اللسان (سنه) شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي ص٧، الأشموني ١/ ٨٦.

(١) في ش، ن، م، د: ذراني.

٣٩ - من الوافر، وعجزه:

وماذا يَدَّري الشعراءُ مِنِّي =

ويشترط في الصفة كونُها لمذكر يعقلُ كمسلمِينَ وقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾(١) مجاز. وألا يكون على وزن «أفعل فعلاء» كأحمر، ولا «فعلانَ فَعلى» كسكرانَ، فلا يجمعان كذلك، فرقاً بينهما وبين باب «أصغر» و«ندمان».

ن: بل يصح «حَمْراواتٌ» و«سَكْرَياتٌ»، لقوله - ﷺ -: «ليس في الخَضْراواتِ صَدَقَةٌ»(٢). و«أَسْوَدِينَ» و«أَحْمَرِينَ»، لقوله:

٤٠ - فما وَجَدَتْ نِساءُ بَني تَميمٍ حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينا

= وقائله: سُحَيْمُ بن وَثيلٍ الرياحي.

ويروى: «رأس الأربعين» مكان «حد الأربعين». يقول: كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة.

والشاهد فيه كالذي في السابقين، حيث أعرب «أربعين» بالحركات وجره بالكسرة الظاهرة على النون. المقتضب ٣/ ٣٣٢، الكامل ٢٩٣، الأصمعيات ٢/ ٧، حماسة البحتري ٧، معاهد التنصيص ١/ ٣٣٩، المخصص ١٧/ ١٠٣، الضرائر ١٦٠، ١٦٧، التبصرة ٢/ ٥٤٧، الإيضاح ١/ ٥٣٨، رسالة الملائكة، ص٢٠، شرح ابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، العيني ١/ ١٩١.

(١) سورة فصلت، الآية: ١١.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه ٣/ ١٣٢ ج١٣٣ (باب ما جاء في زكاة الخضراوات)، والدارقطني في سننه ص٢٠٠، ٢٠١، وقد ضعفه السيوطي في الجامع الصغير - ٢/ ٢٨٠، وهو عنده بلفظ (ليس في الخضراوات زكاة) قال شارحه المناوي في فيض القدير ٥/ ٣٧٣: (قال الغرباني في مختصر الدارقطني: «وفيه الحارث بن نبهان ضعفوه». وعقبه الترمذي بقوله: «إسناده غير صحيح». وقال الذهبي في المهذب: منقطع. وقال عنه أيضاً طرقة واهية).

وخلاصة القول فيه أنه مرسل ضعيف من كل طرقه.

وانظر ميزان الاعتدال للذهبي ١/ ٢٣٨ - ٢٣٩، السراج المنير شرح الجامع الصغير ٣/ ٣١٤، نصب الراية للزيلعي ٢/ ٣٨٦ - ٣٨٨، المقتضب ٢/ ٢١٧، التبصرة ٢/ ٦٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٨.

٤٠ - البيت من الوافر، لحكيم بن عياش الكلبي المعروف بالأعور الكلبي، من قصيدة له في هجاء مضر، ورمى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس. وكان حكيم هذا مولعاً بهجاء مضر. =

وكذا «سَكْرانونَ»(١). قلنا: نادر.

وألّا تستويَ فيه صفةُ المذكر والمؤنث كجَريح، وصَبور، لإلحاق جمعهما بمفردهما في الاستواء، فيقال: «جَرْحى» و«صُبُرٌ» فيهما(٢)، قال:

٤١ - . . . . فإنّا مَعْشَرٌ صُبَرُ

وألّا يُؤنَّث بالتاء كعلامةٍ، ونسَّابةٍ. ك(٣): يجوز(٤) «عَلّامَتونَ» ونحوُهُ(٥).

= والرواية في أكثر المصادر:

فما وجدت بنات ابْنَيْ نِزَارٍ

الحلائل: جمع حليل وهو الزوج.

والشاهد: قوله «أسودين» و«أحمرين» حيث جمع باب «افعل» الذي مؤنثه فعلاء جمع تصحيح. هذا وقد أخطأ ابن عصفور فنسب البيت إلى الكميت بن زيد في شرح الجمل، وهو انتقال نظر منه، إذ البيت في هجاء امرأة الكميت.

المقرب ٢/ ٥٠ شرح السيرافي ٥/ ١٩٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٨، ٢/ ٥٤٠، التبصرة ٢/ ٦٧٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٩٣، شرح ابن يعيش ٥/ ٦٠، الهمع ١/ ٤٥، الدرر ١/ ١٩، الخزانة ١/ ١٧٨.

(١) في الخزانة ١/ ١٧٨: (وأجاز ابن كيسان أحمرون وسكرانون، واستدل بهذا البيت. وهو عنده غير شاذ) وانظر الرضي ٢/ ١٨٢.

(٢) (فيهما): ساقطة من ش. والمراد في المذكر والمؤنث.

٤١ - هذه قطعة من بيت من البسيط، وتمامه - كما في هامش نسخة ت:

فإن جزعنا فإن الخطب يجزعنا   وإن صبرنا فإنا معشر صبر

ولم أجد لهذا الشاهد ذكراً في كتب النحو والأدب مع كثرة البحث والاستقصاء.

(٣) (ك): مكانها بياض في ش.

(٤) ت: ويجوز.

(٥) أجاز الكوفيون جمع الاسم المنتهي بتاء التأنيث إذا سمي به رجل بالواو والنون، ووافقهم أبو الحسن بن كيسان، ولم يجز ذلك البصريون. وقد عقد الأنباري المسألة رقم (٤) من كتابه الإنصاف ١/ ٤٠، لذكر هذا الخلاف، وفصل أدلة الفريقين وما احتجوا به. وانظر الأشموني ١/ ٩٢.

فصل

وإذا جُمِعَ الصحيحُ اللام لم يغيَّرْ بوجه، والمعتلُّ يُعلُّ، فالألفُ تحذفُ لملاقاة الواو والياء الساكنة كمُصْطَفَيْنَ[١]، ومُصْطَفَوْنَ.

والياءُ والواوُ تُحْذَفانِ، لذلك، بعد حذف حركتهما/لِثِقَلِها كقاضِينَ ويَغْزِينَ[٢] (نصباً وجراً)[٣]. وأصلُها[٤] «مصطفاوْنَ» و«قاضِيونَ» و«يَغْزوِينَ».

فرع:

والجمعُ يُذْهِبُ العَلَميَّةَ[٥]، فيُعَوَّضُ الاسمُ أيَّ[٦] التعريفَيْنِ[٧].

فرع:

والمركبُ إن كان جملةً تُوُصِّل إلى جَمْعِهِ بـ«ذي»، نحو «ذوو تأبَّطَ شراً»[٨]. وفي حكمه الاسمُ الطويلُ[٩].

---

(١) في جمع «مصطفى» قال تعالى: ﴿وإنه عندنا لمن المُصطفين الأخيار﴾.

(٢) كذا في جميع النسخ. وفي هامش نسخة ت: (قوله: «يغزين» لعله فَعل من «غزى» سمي به، فإذا جمع قيل: يغزون - رفعاً - ويغزين نصباً وجراً).

(٣) أشار إليها في هامش الأصل بقوله: (في نسخة نصباً وجراً). وهي ثابتة في صلب سائر النسخ.

(٤) ش: وأصلهما.

(٥) ش: بالعلمية.

(٦) ت: أحد.

(٧) تقدم مثل هذا في ص٨٤، ١١٥.

(٨) انظر الكتاب ٣/٣٢٧، المقتضب ٤/١١، شرح الرضي ٢/١٨٦، الهمع ١/٤٢.

(٩) أي: الشبيه بالمضاف. وهو كل اسم له تعلق بما بعده، إما بعمل مثل «لا عشرين درهماً لك» وإما بعطف مثل «لا ثلاثة وثلاثين عندنا». فيكون ما بعده من تمام معناه، ويسمى مطولاً وممطولاً، أي: ممدوداً، انظر شرح الفريد ص٢٥٦، والأشموني ٢/٥.

يه: وكذا المبنيُّ كنِفْطَوَيْهِ، وخمسةَ عَشَرَ. د: بل كالصحيح[١]. والممزوج كالصحيح كبَعْلَ بَكينَ[٢]. والمضاف يجمع الأول كعَبْدي مَنافٍ[٣]. والكنية كذلك، لكنْ يُعرف جُزْآها كالأبي الحَسَنِ، إلا حيثُ لا يَقْبَلُ التعريفَ كأبي زيد فالأولُ فقط[٤].

فصل

وإذا أضيفَ الجمعُ أو المثنى حذفت نونُهُ كالتنوين، إذْ هي عِوَضٌ عنه، كمُسْلِمي مِصْرَ. وإلى ياءِ النفس تُقْلَبُ[٥] واوُهُ ياءً وتُدْغَمُ في ياءِ[٦] النفس كمُسْلِمِيَّ، وهو معرب لفظاً. ح: بل تقديراً رفعاً[٧]. قلنا: الواو موجودة وإنْ قُلِبَتْ ياءً.

وقد تحذف نونُهُ، لِقَصرِ[٨] الصِلةِ كقوله:

٤٢ - الحافِظو عَوْرَةَ العَشيرةِ. . . .

---

(١) انظر المقتضب ٤/٣١، وقال الرضي ٢/١٨٦: (المبرد يجيز في نحو «سيبويه» السيبويهان. والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني. وكذا يلزم تجويزه في نحو: خمسة عشر علماً. وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب).

(٢) في جمع (بعلبك). وانظر شرح الرضي ٢/١٨٦.

(٣) انظر شرح الرضي ٢/١٨٦.

(٤) ويجوز أن يجمع المضاف والمضاف إليه معاً، فيقال في (أبي زيد): آباء الزيدين والأول أحسن كما قال سيبويه ٣/٤٠٩، وانظر شرح الرضي مع حاشية الجرجاني ٢/١٨٦.

(٥) في ت: فتقلب.

(٦) (ياء) ساقطة من ش.

(٧) (رفعاً) ساقطة من ش. ويرجع لرأي ابن الحاجب في ص٢٢ مع الهامش.

(٨) في ش: لقصد.

٤٢ - من المنسوخ، وهو بتمامه:

الحافظو عورةَ العَشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائنا وَكَفُ

وقد نسبه سيبويه لرجل من الأنصار، وقال الشنتمري: «يقال: هو قيس بن الخطيم» ونسب في جمهرة أشعار العرب وخزانة الأدب لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي جد=

بنصب «عورة». واعتباطاً[١]، نحو: ﴿لَذَآئِقُوا ٱلْعَذَابِ﴾[٢] - بالنصب - في الشاذِّةِ[٣].

وقد يُعَبَّرُ به عن المفرد كقوله - تعالى -: ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ﴾[٤]، وفُسِّرَ[٥] بديوانِ الخيرِ[٦].

جمع التكسير

جمعُ التكسير ما تغيَّرَ نَظْمُ واحدِهِ كما مر[٧]. ولتغييره سُمِّيَ تَكْسيراً. فجمعُ

=عبد الله بن رواحة. وقيل: للحارث بن ظالم المري. وقيل: لشريح بن عمرو والشاهد: حذف نون «الحافظين» وبأعمالها في «عورة» على نية إثبات النون لأنها لا تعاقب الألف واللام. وعلى هذا استشهد به سيبويه.

سيبويه ١/١٨٦، ٢٠٢، جمهرة أشعار العرب ١٢٧، التبصرة ١/١٢٢، المقتصد ١/ ٥٢٩، تهذيب إصلاح المنطق ١/١١٤، المسلسل في غريب لغة العرب ١٦٤، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ٣/١٣٠٧، المقتضب ٤/١٤٥، جمل الزجاجي ١٠١، المصنف ١/٦٧، شرح ابن يعيش ٢/١٢٤.

(١) أي: وقد تحذف نونه اعتباطاً.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٣٨.

قرأ الجمهور: ﴿لذائقو العذاب﴾ بحذف النون للإضافة، وأبو السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم بحذفها لالتقاء لام التعريف ونصب العذاب كما حذف بعضهم التنوين لذلك في قراءة من قرأ: (أحد الله).

ونقل ابن عطية عن أبي السمال أنه قرأ: (لذائق - منوناً - العذاب) بالنصب، ويخرج على أن التقدير جمع وإلا لم يتطابق المفرد وضمير الجمع في «أنكم».

وقرىء: لذائقون - بالنون - العذاب، بالنصب. انظر البحر المحيط ٧/٣٥٨.

(٣) انظر الكشاف ٤/١٩٦.

(٤) سورة المطففين، الآية: ١٨.

(٥) في ش، ن، د: (وفسره). والمراد به قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾.

(٦) انظر الكشاف ٤/١٦٩، وشرح الرضي ٢/١٨٤.

(٧) في ص١١٨.

الثلاثيِّ/ سماعيٌّ، وبابُه التصريفُ، وما عداه قياسيٌّ. فالرباعيُّ[١] «فَعالِلَ» كجعافرَ، والخماسيُّ[٢]، إنْ كان قبل آخرِهِ مدةٌ، كمصابيحَ، وقَناديلَ، ومَناصيرَ[٣]. وإلّا حُذِفَ خامسه[٤]، لارتداع اللسان عنده[٥] كجحامر في «جَحْمَرِشٍ»[٦]. وقيل[٧]: بل يحذف الزائد أو شبهه فيقال: «جَحارِش»[٨].

فرع:

والمكسرُ يعربُ بالحركات، لشَبَهِهِ بالمفرد، إذْ قدْ[٩] يعود الضمير إليه مفرداً كقوله - تعالى -: ﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[١٠] والضمير للأنعام، فجاء كَمجيِّهِ[١١]

---

(١) في ش: والرباعي.

(٢) ذكر سيبويه أن تكسير الخماسي مستكره عندهم. الكتاب ٣/ ٤٤٤. وعلله ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٥٤٢، بأنه مستقل في مفرده فإذا اجتمع زاد استثقالاً إن بقيت حروفه، أو أخل به إن حذف منها.

(٣) لم أجده جمعاً لمنصور أو لغيره في شيء من المراجع.

(٤) في ش: خماسية.

(٥) في د: (عنه). وانظر الكتاب ٣/٤٤٨.

(٦) تقدم معناه في ص٣١.

(٧) مكان (وقيل) في ت: (د). وهو رمز المبرد.

(٨) بحذف الميم. ووجه شبهها بالزائد أنها من حروف (سألتمونيها) فأشبهت الميم التي تزاد لفظاً والأول أقيس عند سيبويه والجمهور. انظر الكتاب ٣/٤٤٨ - ٤٤٩، المقتضب ٢/ ٢٢٨، التصريح ٣/ ٣١٥. وقال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٥٤٢: (فإن كسر على الاستكراه وجب الحذف، وقياسه أن يحذف الخامس، لأنه حصل به الثقل فيقال: فرازد وجحامر. وقياس من قال: جحيرش وفريزق أن يقول: جحارش وفرازق).

(٩) ش: وقد.

(١٠) سورة النحل، الآية: ٦٦.

(١١) كذا بدون الهمزة في جميع النسخ. وفيه تخفيف للهمزة بقلبها ياء وإدغامها في الياء، ولذا ضبطته بالتشديد. ويجوز أن يكون محذوف الهمزة كما حكى سيبويه عن بعض العرب من قولهم: «هو يجيك» بحذف الهمزة. انظر اللسان (جيأ).

صحيحاً، ومعتلًا، ومنصرفاً، ولا[١]، ومقصوراً، ولا، ومهموزاً، كنُمُرٍ[٢]، وعِصِيٍّ، ومساجدَ، وجَرْحى، وأسماءٍ، وأَكْمُؤٍ[٣].

فرع:

وقد يُجْمَعُ[٤] تصحيحاً كحُمُراتٍ، إلّا صيغةُ منتهى الجموع، وشَذَّ: «صواحباتُ يوسُفَ»[٥].

والتكسير يردُّ المفردَ إلى أَصْلِهِ كأفواهٍ، وأستاه إلا «أعيادٌ»، لئلّا يلتبسَ بجمعِ «عودٍ»[٦].

فرع:

وما لا تكسيَر له جُمِعَ تَصْحيحاً كسُرادِقاتٍ[٧]، وَسِبَحْلاتٍ[٨]،

---

(١) أي: وغير منصرف.

(٢) في ش، د: (ثمر).
و(نمر) جمع نمر على غير قياس، إذ قياسه (نمور). انظر الصحاح (نمر).

(٣) جمع (كمء) وهو للقليل، أما الكثير فيقال: «الكمأة» على غير قياس. انظر الصحاح (كمأ).

(٤) أي التكسير.

(٥) قوله ﷺ - لحفصة - رضي الله عنها: «إنكن لأنتن صواحبات يوسف» وفي بعض رواياته (صواحب). أخرجه البخاري ٢/ ١٣٧، ومسلم في كتاب الصلاة (الحديث رقم ٤١٨). والنسائي ٢/ ٩٩ - ١٠٠ والترمذي في كتاب المناقب برقم ٣٦٧٣) والإمام مالك في الموطأ ١/ ١٧٠ - ١٧١، والإمام أحمد في مسنده ٤/ ٤١٢، ٦/ ٩٦، ١٠٩، ٢٠٢، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٠.
قال ابن يابشاذ في شرح الجمل ق١٥، (مخطوطة دار الكتب برقم ٥٦٧): وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانياً، تناهياً ومبالغة فقالوا: صواحبات يوسف).
وانظر الإيضاح ١/ ١٣٩، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٨٨٩، وشرح الرضي ١/ ٤٠.

(٦) قيل: إنما جمع (عيد) على «أعياد» للزوم الياء في مفرده. وقيل: لئلا يلتبس بجمع عود، وهو عود الخشب. انظر اللسان (عود).

(٧) جمع «سرادق» وهو ما أحاط بالبناء، وهو مذكر لكنه لم يكسر فجمع بالتاء. اللسان (سردق).

(٨) ت: وسجلات. وكذا د. والسبحل: الضخم العظيم من الإبل والأنثى «سبحلة» اللسان (سبحل).

وسِبَطْراتٍ[1].

فرع:

وقد يأتي ولا مفردَ له كأَراهيطَ[2]، وأباطِيلَ، وأَقاطيعَ، وأَهالٍ، لأن «رهطاً» و«باطلًا» و«قِطْعاً»[3] و«أهلًا» لا تجمع على هذا الوزن، فَقُدِّر جمعاً لإرهيطٍ ونحوه[4].

المبني

الثاني من نَوْعي الاسمِ المبنيُّ، وقد مَرَّ حَدُّهُ[5].

فصل

البناءُ في اللغة: التركيبُ المستقِرُّ: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾[6]. ومنه «البَنِيَّةُ» للكعبةِ[7]. وفي الاصطلاح:/ لزومُ آخر اللفظِ حركةً أو سكوناً لا لمجردٍ[8] تعذُّرٍ

---

(١) السبطر: الأسد يمتد عند الوثبة. ويقال: «جمال سبطرات» أي: طوال على وجه الأرض. والتاء ليست للتأنيث، وإنما هي كقولهم: حمامات ورجالات في جمع المذكر. وقيل: بل التاء للتأنيث. انظر اللسان (سبطر). وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٥.

(٢) قالوا في جمع رهط: أرهط وأرهاط وأراهط وأراهيط. الكتاب ٣/٦١٦، الصحاح واللسان (رهط).

(٣) كذا في جمع النسخ. وهو سهو من المصنف رحمه الله، فليس (أقاطيع) جمعاً لقطع كما ظنه، بل هو جمع لقطيع. انظر سيبويه ٣/٦١٦، الصحاح واللسان (قطع).

(٤) قال سيبويه في الموضع السابق: (ومن ذلك باطل وأباطيل، لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرته، فكأنه كسرت عليه أبطيل وأبطال).
وانظر الصحاح واللسان في مواد (رهط، بطل، قطع، أهل) وشرح ابن يعيش ٥/ ٧٢ - ٧٣.

(٥) في ص٢٣.

(٦) سورة النازعات، الآية: ٢٧.

(٧) في الصحاح (بنا): (والبنية - على فعيلة - الكعبة. يقال: لا ورب هذه البنية ما كان كذا وكذا).

(٨) (لمجرد) ساقطة من ش، د.

التحريك (أو استثقالِهِ)[١].

والمبنيُّ: هو اللفظُ اللازمُ لذلك، تشبيهاً باللغويِّ[٢].

بص: وألقابُ حركاتهِ ضَمٌّ وفتحٌ وكسرٌ. لتتميزَ عن الإعرابيةِ.

ك: لا فرقَ[٣]. قلنا: كما قيل بناءٌ وإعراب[٤].

فصل

وأصلُ البناء للحرفِ والفعلِ كما مر[٥]. وقد يُعْرَبُ الفعلُ[٦]، لشَبَهِ الاسمِ كما سيأتي.

بص: والإعرابُ أصل في الاسم، لاحتماله مقتضيهِ[٧]. ك: بل وفي الفعل[٨]، لدلالة الفتحة والضمة والكسرة في نحو «لا تأكلْ السمك وتشربْ اللبنَ»[٩]

---

(١) (أو استثقاله): ساقطة من الأصل، ش.
حد الزمخشري المبني بأنه الذي سكون آخره وحركته لا بعامل. وقال ابن الحاجب في شرح كلام الزمخشري هذا في الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٧: (حد المبني، وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل، وهو الصحيح، لأنه من حيث اللفظ مثل الإعراب).
وانظر في حد المبني أيضاً: التسهيل لابن مالك ص١٠، شرح التسهيل له ١/٥٧، شرح المرادي ١/٤٩، شرح الجامي ٤٢٧٨، شرح الفريد ص٣٩٠.

(٢) في ت: بالمعنى اللغوي.

(٣) انظر شرح الرضي ٢/١ - ٢ وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٤.

(٤) أي: كما فرق بينهما بالتسمية يفرق بين ألقاب الحركات فيهما.

(٥) وتسمى مبني الأصل، انظر ص٢١.

(٦) أي المضارع منه.

(٧) أي: مقتضى الإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة. وانظر ص٢٠.

(٨) المعرب من الأفعال عند الكوفيين المضارع والأمر، وعند البصريين المضارع لا غير.

(٩) وجه الاحتجاج بهذا المثال أن «تشرب» إن كان منصوباً كان المعنى النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان مجزوماً فهو نهى عنهما مطلقاً، وإن كان مرفوعاً فهو نهي عن الأول دون الثاني، فلما كان اختلاف حركات الفعل دالاً على اختلاف المعاني المتواردة عليه فالإعراب أصل فيه كالاسم. وأجاب البصريون عن هذا المثال بأن النصب فيه على إضمار «أن» والجزم على نية «لا» الناهية، والرفع على القطع، فلو أظهرت هذه العوامل المضمرة لم تحتج إلى الإعراب. انظر الهمع ١/١٥، والمغني ٦٢٦.

على معانٍ مختلفةٍ كحركاتِ الاسم(١). قلنا: اختلفتْ في هذه الصور، لاختلاف التقدير لا المعاني، إذْ المعاني المعتورةُ للفعل إنما هي النفيُ، والإثباتُ، والاستفهامُ، ونحوُها، وهي لا تُستَفاد من حركاتِهِ(٢) ضرورةً، بل مما يدخل عليه من آلات ذلك، فحركاتُه لم تدلَّ على معانيهِ، بخلاف حركات الإعراب، فدلَّتْ على فاعليَّةِ الاسم ومفعوليته وإضافته، فاختُصَّتْ به لذلك.

وقد يُبْنى(٣)، لفقدِ مقتضى إعرابهِ كحروف التهجِّي ونحوِها، أو لشَبَهٍ عارضٍ بالحرف أو الفعل.

وأسبابُه(٤): إمّا مناسبةُ الحرفِ لفظاً أو افتقاراً كالمُضْمرِ والمُبْهَم(٥) أو تضمُّنُ معناهُ كأسماء الاستفهام(٦) و«أمس»(٧) و«خمسةَ عشرَ»(٨) ونحوه. أو الوقوعُ(٩) موقعَ مُشْبِهِهِ كالمنادى المبني(١٠). أو الإضافةُ(١١) إليه(١٢)، نحو ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا

(١) أي كدلالة حركات الاسم المختلفة على المعاني المختلفة. انظر شرح الرضي ١/١٦، شرح ابن يعيش ١/٤٩، الهمع ١/١٥.
(٢) في ت: بالحركات.
(٣) أي: الاسم.
(٤) أي: البناء.
(٥) ويسمى الشبه اللفظي وضعياً بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف، أما الاسم فالأصل في وضعه أن يكون على ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما. والمبهم يشبه الحرف في الافتقار إلى جملة على سبيل اللزوم، كما في الأسماء الموصولة و«إذا» والغايات المقطوعة عن الإضافة ونحوها. انظر شرح الكافية لابن مالك ١/٢١٨، وهمع الهوامع ١/١٧١.
(٦) مثل (كيف) و(أين) فإنهما متضمنان لمعنى الحرف، وهو همزة الاستفهام.
(٧) (أمس) مبني لتضمنه معنى حرف التعريف. انظر شرح ابن يعيش ٤/١٠٦.
(٨) بني لتضمن الثاني معنى حرف العطف. انظر شرح الفريد ٤٤٠.
(٩) في الأصل: كوقوع.
(١٠) نحو (يازيد) فإنه وإن لم يكن مشابهاً للحرف فهو واقع موقع كاف الخطاب المشابه له في نحو (أدعوك). انظر شرح الفريد ٣٩١، شرح ابن يعيش ٣/٨١.
(١١) في ش: أو لإضافة.
(١٢) أي: إلى الحرف.

يَنطِقُونَ﴾(١). ومنه قوله:

٤٣ - لم يَمْنَعْ الشَّرْبَ منها غَيْرَ أن/ نَطَقَتْ . . . .

أو تضمُّنُ معنى الفعل كأسماء الأفعالِ(٢).

أو موازنةُ ما تضمَّنَهُ، كحَذامِ، وقَطامِ(٣).

أو الإضافة(٤) إليه، نحو ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾(٥). أو إلى الجمل كإذْ، وحَيْثُ.

---

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٥.

قال الزمخشري في الكشاف ٤/ ٢٠٥: (قرىء بنصب «يوم» ونصبه الأعمش) وفي تفسير القرطبي ١٩/ ١٦٦: (روى يحيى بن سلطان عن أبي بكر عن عاصم: «هذا يوم لا ينطقون» بالنصب، ورويت عن ابن هرمز وغيره)، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٧، ٣/ ٢٢٥.

٤٣ - صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوْقالِ

نسبه سيبويه إلى الكناني ولم يسمه، ونسبه البغدادي إلى أبي قيس بن الأسلت واسمه (صيفي بن عامر) ونسبه ابن يعيش لأبي قيس بن رفاعة، ونسب للشماخ، واسمه (معقل ابن ضرار) وليس في ديوانه.

وفي البيت قلب، والمعنى: لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت حمامة على أغصان ذات ثمرات. ويروى «هتفت» مكان نطقت.

والشاهد فيه: بناء «غير» على الفتح وهي فاعل يمنع لإضافتها إلى غير متمكن وهو «أن».

وقد روى سيبويه هذا البيت برفع (غير) قال: (والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً).

كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٩، ابن الشجري ١/ ٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٦، ٣٢٨، الأصول ١/ ٣٣٦، ٣٦٥، المغني ٢١١، ٦٧١، شرح شواهده للسيوطي ١/ ١٥٦، البغداديات ٣٣٧، الخزانة ٣/ ٤٠٦، الإنصاف ١/ ٢٨٧.

(٢) مثل (نزال) و(تراك) فإنهما متضمنان معنى (أنزل) و(واترك) والذي ذكره الزمخشري أن «نزال» بني لوقوعه موقع الفعل. انظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩٧.

(٣) بنيتا لمشاكلتهما (نزال) و(تراك) المتضمنين معنى الفعل.

(٤) ش: لإضافة.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

قرأ نافع - من السبعة -: «هذا يوم» بالفتح، وقرأ الباقون «هذا يوم» بالرفع، انظر الإقناع ٢/ ٦٣٧، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٢٣، البيان ١/ ٣١١، معاني الفراء ١/ ٣٢٧. =

فمبنيُّ الأسماءِ أحدَ عشرَ[١]: المضمرُ، والإشارةُ، والموصولُ، وبعضُ الظروفِ، وأسماءُ الاستفهام، والكناياتُ، واسمَ الفعلِ[٢]، وبعضُ المركباتِ، وكلُّ الأصواتِ، وما أُضيفَ إلى غير متمكنٍ، وما لم يَقُمْ فيه مقتضى الإعرابِ.

فصل

وأصلُ البناءِ على السكون. وقد يكونُ على حركةٍ لعارض، إمّا التقاءُ ساكنينِ كأمْسِ[٣]، أو تعذُّرُ الابتداءِ بالساكن تحقيقاً (نحو)[٤] «كالأسدِ أخوكَ» أو تقديراً كالكافِ في «ضَرَبْتُكَ»[٥]، إذْ هو كلمةٌ[٦] أو التنبيهِ على أنَّ لِلَّفْظِ أصلًا[٧] في الإعرابِ[٨]، نحو «يا زيدُ» و«لا رجلَ»[٩].

= وقال العكبري في التبيان ١/ ٤٧٧: (هذا: مبتدأ، و«يوم» خبره، وهو معرب، لأنه مضاف إلى معرب. ويقرأ: «يوم» بالفتح، وهو منصوب على الظرف. وقال الكوفيون: «يوم» في موضع رفع خبر «هذا»، ولكنه بني على الفتح لإضافته إلى الفعل).

(١) في الأصل: (عشر)، وفي ش: (عشرة). وما سيذكره أحد عشر نوعاً.

(٢) (اسم الفعل) قدمت في ش، م، ن، د على (بعض الظروف). وسيعرض لشرحها مرتبة كما في الأصل.

(٣) الساكنان الميم والسين التي قبلها فكسرت السين لذلك.

(٤) (نحو): ساقطة من الأصل.

(٥) الكاف في المثال الأول بمعنى «مثل» وهذه ضمير، والفرق بينهما أن الأولى لو سكنت لتعذر النطق بها لفظاً لأنها في أول الكلام، والثانية يتعذر الابتداء بها حكماً لا لفظاً إذ هي كلمة مستقلة، والاسم المستقل عرضة للتقديم والتأخير، فهي في حكم ما يصح تقديمه، لكن عرض له معارض منع من تقديمه.

انظر الإيضاح ١/ ٤٥٩. وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٢.

(٦) أي: الكاف. يريد أنه كلمة مستقلة.

(٧) في ش: اللفظ أصل.

(٨) أي: التنبيه على أن البناء عارض.

(٩) أي: لا رجل في الدار، ونحوه.

المضمرُ[١]

فالمضمرُ: ما وُضِعَ لِيُعَبَّرَ به عن متكلِّم، أو مخاطَب، أو غائب تَقَدَّم ذكرُه لفظاً كزيد ضربتُه[٢]، أو معنًى نحو ﴿اَعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٣]، أو حكماً كضميرِ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» و«رُبَّ»[٤].

وسمي[٥] مضمراً، لاستتار بعضِهِ[٦]. وهو بابٌ واحدٌ من «أَضْمَرْتُ» أي: أَخْفَيْتُ[٧].

---

(١) قيل في سبب بناء المضمرات: إنها بنيت، إما لشبهها بالحروف وضعاً كالتاء والكاف، ثم أجريت بقية المضمرات مثل (أنا) و(أنت) و(نحن) مجراها طرداً للباب. وإما لشبهها بهما من أنها تحتاج إلى مفسر، وهو الحضور في المتكلم والمخاطب. وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى غيره ليفيد معنى فيه، لأنه لا معنى له في نفسه. وأما لأن المضمر كالجزء من الاسم الظاهر. ففي (زيد ضربته) جيء بالهاء لتكون كالجزء من (زيد) دالة عليه.
وقيل: إنما بنيت لعدم موجب الإعراب، لأن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمر مستغنٍ باختلاف صيغه لاختلاف المعاني من الإعراب.
انظر شرح الرضي ١/ ٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٥.
هذا، ولامتياز المرفوع والمنصوب والمجرور من الضمائر بالصيغة جعله تاج الدين الاسفراييني معرباً بإعراب غير صريح، فقال في لباب الإعراب ١٥٩: (قد يقال: الإعراب صريح وغير صريح، فالصريح أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب. وذلك في المضمر لا غير).

(٢) جعل ابن الحاجب التقدم اللفظي قسمين: أحدهما متقدم لفظاً تحقيقاً كالمثال الذي ذكره المصنف هنا، وثانيهما متقدم لفظاً تقديراً كما في (ضرب غلامه زيد) إذ (زيد) متقدم في اللفظ تقديراً، لكونه فاعلاً. انظر شرح الرضي ٢/ ٤.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٨.
والمعنى: العدل أقرب، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان. ومن المعنوي قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ لأن سياق الكلام في ذكر الميراث، ويلزم منه أن يكون ثم موروث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى. انظر شرح الرضي ٢/ ٤.

(٤) كنعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، وربه رجلاً، والضمير في جميعها مبهم يحتاج إلى ما يفسره.

(٥) في الأصل: (ويسمى).

(٦) أي تسمية للكل باسم الجزء، لأنه ليس كل المضمرات مستترة.

(٧) انظر اللسان (ضمر).

قال الشاعر:

٤٤ - يبدو وتُضمِرُهُ البلادُ كأنه سَيْفٌ على عَلَمٍ يُسَلُّ ويَغْمَدُ[١]

وقال:

٤٥ - لقد أَضْمَرْتُ حبَّكِ في فُؤادي

فرع:

وهو منفصلٌ ومتصلٌ. فالمنفصلُ المُسْتَقِلُّ بنفسه، والمتصلُ غير المستقلِ[٢]/ وكلٌّ منهما مرفوع ومنصوب[٣]، فهذه أربعةٌ[٤]، والخامسُ مجرورٌ متصلٌ ليس إلّا.

أمّا المنفصلُ المرفوع فمراتبُهُ ثلاثٌ: للمتكَلِم[٥] وللمخاطَبِ[٦] والغَيْبَةِ.

فللمتكلم: «أنا» للواحد ذكراً أو أنثى، و«نحن» له مطاعاً[٧] وللاثنين

---

٤٤ - البيت من الكامل. ولم أجد له ذكراً في المراجع المتيسرة، وتضمره: تخفيه وتغيبه، قال في اللسان: (وأضمرته الأرض: غيبته إما بموت أو بسفر، قال الأعشى:

أرانا إذا أضمرتك البلاد نجفي وتقطع منا الرحم)

(١) المصراع الثاني ساقط من ش.

٤٥ - من الوافر، ولم أجده في ما تيسر لي من مراجع مع كثرة البحث، وتمامه كما في هامش الأصل، ت:

وما أضمرت حباً من سواكِ

هذا وقد اعترض على المصنف في هامش الأصل بأنه قدم المعنى الاصطلاحي وآخر المعنى اللغوي في حد المضمر، ولو عكس لكان أولى، وأجيب عنه بأن ذكر اللغوي من قبيل الاستطراد وتكميل الإفادة، والواجب فيه أن يكون متأخراً.

وانظر في سبب تسمية المضمرات نتائج الفكر للسهيلي ٢١٨.

(٢) فيما سوى الأصل: (والمتصل نقيضه). وانظر شرح الرضي ٢/٦، والأشموني ١/ ١١٠.

(٣) زاد في ش: (ومجرور) وهو خطأ، لما سيأتي.

(٤) منفصل مرفوع، ومنفصل منصوب، ومتصل مرفوع، ومتصل منصوب.

(٥) في غير الأصل: للتكلم.

(٦) في ش: والمخاطب. ت: والخطاب.

(٧) مطاعاً حال من الضمير في له

والجمع.

وللمخاطَبِ: «أنتَ» للمذكر، و«أنتِ» للمؤنثة(١)، و«أنتما» للاثنين منهما(٢)، و«أنتم» لجماعة الذكور، و«أنتُنَّ» لجماعة النساء وما(٣) في حكمهنَّ(٤).

وللغائب: «هو» و«هي» و«هما» و«هم» و«هُنَّ» كذلك(٥).

وحكمُ هذا النوع الرفعُ، إذْ لم يأتِ غالباً إلّا مبتدأً أو فاعلًا(٦).

فرع:

بص: والاسم من «أنا» الهمزةُ والنونُ فقط، لحذفِ(٧) الألف وصلًا في (نحو)(٨): ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ﴾(٩). ك: بل كُلُّهُ(١٠)، لقوله:

٤٦ - أنا سَيْفُ العشيرة فاعرْفوني

---

(٧) حال من الضمير في (له).

(١) في ت: للمؤنث.

(٢) من المذكر والمؤنث.

(٣) في ش: أو ما.

(٤) أي: من المؤنث غير الحقيقي.

(٥) أي: كما في (أنا).

(٦) في ش: فاعل.

(٧) في ش، د: بحذف.

(٨) ساقطة من الأصل، ت.

(٩) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(١٠) مذهب البصريين أن الاسم من «أنا» الهمزة والنون المفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بـ«أن» الحرفية لسكون النون، فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء.
ومذهب الكوفيين أن «أنا» كله ضمير، واحتجوا بما سيذكره المصنف.
انظر شرح الرضي ٢/ ٩، شرح ابن يعيش ٣/ ٩٣، شرح الفريد ٣٩٩، التصريح ١/ ٩٦.
وقد ذكر ابن مالك في التسهيل أن «أنا» - بالألف وصلاً ووقفاً - كدعا لغة بني تميم ص٢٥.

وقوله:

٤٧ - أنا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري

قلنا: شاذ أو ضرورة[1].

---

٤٦ - صدر بيت من الوافر، وعجزه:

حُمَيْداً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما

وهو لحُمَيْد بن حريث بن بحدل (شاعر إسلامي من بني كلب بن وبرة). وقيل: «حميد» مكبراً، وقد وقع في رواية البيت مصغراً ومكبراً، كما روي مكانها (جميعاً). ورروي (حميد) بالرفع على أنه بدل من سيف العشيرة.

وفيه شاهد للكوفيين على أن «أنا» اسم بحروفه الثلاثة. وفيه شاهد أيضاً لمن يرى أن اثبات الألف وصلا لغة تميمية كابن مالك. وهذه اللغة وصفها الجوهري بالرداءة فقال: (فإن توسطت الكلام سقطت، إلا في لغة رديئة). وفيه شاهد آخر ذكره ابن عصفور، وهو نصب «حميداً» على الاختصاص، فكأنه قال: أعني حميداً.

المصنف ١/ ١٠، الصحاح (أنن)، المقرب ٢٤٦/١، شرح الرضي ٩/٢، شرح ابن يعيش ٩٣/٣، ٨٤/٩، الخزانة ٥/ ٢٤٢، الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ٢٦٩، وفيه «ليث العشيرة». اللسان (ذرا)، شرح شواهد الشافية ٢٢٢، شرح الفريد ٣٥٦.

٤٧ - رجز، لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة بن عبيد، يرجع نسبه إلى مالك بن ربيعة بن عجل. وكان يقول القصيد إلى جانب الرجز فيجيد، وبقي إلى أيام هشام، وكان له معه أخبار. انظر المؤتلف والمختلف للآمدي ٣١٠ - ٣١١.

وقيل هذا البيت:

لله دري ما أجَنَّ صَدْري ... من كلماتٍ باقياتِ الحَرّ

وبعده:

تنامُ عيني وفؤادي يَسْري ... مع العفاريتِ بأرضٍ قَفْرِ

والشاهد فيه: اثبات الألف من (أنا) في حالة الوصل، وهو دليل للكوفيين على اسمية (أنا) بكماله.

وفي البيت شاهد آخر، وهو: عدم التغاير بين المبتدأ والخبر في قوله: «وشعري شعري» على معنى أن شعري هو المشهور المعروف بنفسه، لا بشيء آخر. الكامل (بشرح المرصفي) ٢٨، الخصائص ٣/ ٣٣٧، المصنف ١/ ١٠، ابن الشجري ١/ ٤٤٤، أمالي السيد المرتضى ٢/ ٢٤، شرح المرزوقي لديوان الحماسة ١/ ١٠٣، ٤/ ١٦١٠، المقتصد في شرح (تكملة أبي على الفارسي) للجرجاني ق٢٤/ ظ، المقتصد شرح الايضاح له ١/ ٣٠٧، المغني ٤٣٤، ٥٧١، ٨٦٣.

واتفقوا على اسمية «نَحْنُ» بكماله. د: وبُنِي على الضم، لشَبَهِهِ «قَبْلُ» و«بَعْدُ» بدلالته على الشيءِ والشَيْئَيْنِ والأشياء[١]. ش: بل لكونه ضميرَ رفع، والضمةَ كالرفعةِ[٢]. ث: بل لِشَبَهِهِ بحيثُ لفظًا[٣]. جا: لكونه اسمَ جمع، وضميرُ الجمع الواوُ، والضمةُ كالواو[٤]. قط: أصله «نَحُنْ» - بضم الحاء - فَنقلت إلى النون[٥]. ولا وجه له[٦].

فرع:

بص: والتاءُ في «أنتَ»/ إلى «أَنْتُنَّ» مزيدةٌ للخطاب[٧]. ك: بل أصلٌ، وحرِّكَتْ للساكنين، وفُتحتْ في المذكَّرِ[٨]، لَسْبقِهِ للأخَفِّ[٩]، وكُسِرَتْ في المؤنثةِ[١٠] على الأصل[١١]، واتفقوا على زيادة ما بعدها[١٢].

---

(١) العبارة ساقطة من ش. وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩٣.
(٢) انظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩٤، همع الهوامع للسيوطي ١/ ٦٠.
(٣) نسبه ابن يعيش في الموضع السابق للأخفش الصغير، وكذا السيوطي في الموضع السابق من الهمع.
(٤) لم أجد هذا المذهب لثعلب، بل نسب إليه السيوطي في الهمع ١/ ٦٠، أن العلة عنده أنه لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات. وذكر معه في هذ الفراء.
(٥) انظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩٤، وهمع الهوامع ١/ ٦٠.
(٦) انظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩٤.
(٧) رده ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٩٥، بقوله: (وهذا لا يستقيم لأن النقل من عوارض الوقف فلا يجعل أصلاً يبني عليه حكم).
(٨) فالضمير عندهم الهمزة والنون لا غير.
(٩) في الأصل: للمذكر.
(١٠) وهو الفتحة، لأنها أخف من الكسرة، فسبق إليها المذكر، وبقي للمؤنث الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.
(١١) في ت: للمؤنث.
(١٢) انظر شرح الرضي ٢/ ١٠، وابن يعيش ٣/ ٩٥.
(١٣) أي ما بعد التاء، وهي «ما» في «أنتما» والميم في «أنتم» والنون في «أنتن». ونقل في هامش الأصل نص للمصنف من كتابه (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) فيه تفصيل ما أجمله هنا.

فرع:

ك[١]: والاسمُ من ضمير الغائب الهاءُ فقط[٢]، لقوله:

٤٨ - فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ . . . .

بص: بل والواوُ، إذ لا اسمَ مستقلٌ على حرفٍ، والبيتُ شاذٌ، أو ضرورةٌ[٣].

---

(١) عقد الأنباري المسألة رقم ٩٦ من الإنصاف ٢/ ٦٧٧ لخلاف البصرين والكوفيين في هذه المسألة.

(٢) أما الواو من (هو) والياء من (هي) فهي حروف مزيدة للإشباع. وانظر الرضي ٢/ ١٠.

٤٨ - صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

وقد ورد في شعرين: أحدهما للعجير السلولي، والآخر للمخلب الهلالي، وقيل إن الذي في قد شعر العجير «ذلول» مكان «نجيب». وقد ذكره الأنباري في الإنصاف برواية «نجيب» ونسبه للعجير السلولي.

وفي كلام البغدادي ما يفيد أن هذا الشاهد من شواهد سيبويه، فقد وقع صدره في بعض نسخ الكتاب والتحقيق أنه من شواهد الأخفش لا سيبويه كما نص عليه الشنتمري في شرح شواهد سيبويه ١/ ١٤ (بولاق).

يشري: يبيع، من الأضداد.

والشاهد فيه: حذف الواو من «هو» في قوله: «فبيناه» وهو مما استدل به الكوفيون على أن الضمير الهاء وحده. الأصول ٢/٦٩٧، الحجة لأبي علي الفارسي ١/ ١٠٠، الخصائص ١/ ٦٩، ابن الشجري ٢/٢٠٨، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٣، ٥٨٧، الإنصاف ٢/ ٥١٢، الحلل للبطليوسي ٣٨٠، شرح ابن يعيش ١/٦٨، الرضي ٢/ ١٠، الخزانة ٥/ ٢٥٧، ٩/ ٤٧٣ (عرضاً).

(٣) قال ابن يعيش ٣/ ٩٦: (والصواب مذهب البصريين، لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد، ولأن المضمر إنما أتي به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة، ولا سيما الواو وثقلها. ولا دليل في البيت لقلته، فهو من قبيل الضرورة.

فرع:

وجاء في «أنا» قصرُ همزتِهِ ومدُّها، ومعُهما فتحُ النون[1]، وحذفُ الألف وصلًا وإثباتُها وقفاً، وتميمٌ تثبتُها فيهما[2]. وجاء قلبُها هاءً[3]. قال:

٤٩ - إنْ كـنـتُ أدْري فَـعَـلَيَّ بَـدَنَـهْ
مِـن كـثـرة الـتَّـخْـلـيـطِ فـيَّ مَـنْ أنَـهْ

ومنه:

«هـكـذا فـزدي أنَـهْ»[4]

---

(١) وجاء اسكان النون أيضاً مع القصر فقيل فيه: «أنْ» مثل «قدْ». وقيل: حكاها قطرب. وهو مما يؤيد مذهب البصريين في أن الألف زائدة لبيان الحركة. انظر ابن يعيش ٣/ ٩٤، وشرح الفريد ٣٩٩.

(٢) انظر التسهيل لابن مالك ٢٥، وشرح الفريد ٣٩٩، وشرح الرضي ٢/ ٩.
وجاء في «أنا» أيضاً لغة أخرى هي «آن» بمدة بعد الهمزة، وهي مقلوبة عن «أنا» عند ابن مالك.
انظر شرح المرادي ١/ ١٣٥، وشرح الفريد ٣٩٩.

(٣) فيقال: هنا. انظر المصدرين السابقين. وشرح الرضي ٢/ ٩.

٤٩ - هذا الرجز لم يعرف له قائل.
البدنة: ناقة أو بقرة أو بعير ذكر. وعند بعض الأئمة هي الإبل خاصة، وألحقت البقرة بها بالسنة.
والتخليط في الأمر: الإفساد فيه.
ويروى: من كثرة التخليط أنى من أنه. كما يروى بكسر همزة «أنى».
الشاهد فيه: قلب همزة «أنا» هاء في الوقف.
شرح الرضي ٢/ ٩، شرح ابن يعيش ٣/ ٩٤، شرح شواهد الشافية ٢٢٢، الخزانة ٥/ ٢٤١.

(٤) هذا من كلام حاتم الطائي. «وفزدي» يريد «فصدي»، والفصد: قطع العرق، وفي المثل «لم يحرم من فصد له» أي: من فصد له البعير. قال في الصحاح «فصد»: (وكل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز أن تشمها رائحة الزاي إذا تحركت، وأن تقلبها زاياً محضاً إذا سكنت). وكان من عادة العرب أنهم يفصدون الإبل في زمن الشدة ويجعلون دمها في معاء ثم يشوونه لإطعام الأضياف. وقد حكي عن حاتم الطائي أنه عرقب ناقته لضيف،=

فرع:

وجاء في «هو» تسكينُ الواو مخففةً وتشديدُها[١]، كراهِيَةَ تطرُّفِ واوٍ قبلَها ضمةٌ، وفتحُها فيهما[٢] وصلًا.

قال:

٥٠ - . . . . وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

وقيسٌ تسكِّنُها مخففةً كالوقف[٣].

وإذا سَبَقَهُ[٤] الواوُ أو الفاءُ[٥] أو «ثُمَّ» أو لامُ الابتداءِ سُكِّنَتْ الهاءُ والضمُّ

=فقيل له: هلا فصدتها وأطعمته دمها مشوياً فقال: «هكذا فزدي أنه» وقيل: بل قاله لها وقع في أسر قوم فغزا رجالهم، وبقي مع النسوة، فأمرنه بالفصد فنحر، وقال: «هكذا فزدي أنه» ويروى: «هذا فزدي أنه».

انظر شرح الرضي مع حاشية الجرجاني ٢/ ٩، شرح ابن يعيش ٣/ ٩٤، ١٠/ ٥٣، الإيضاح ٢/ ٤١٤، شرح الشافية ٣/ ٢٣٢، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٢، الهمع ١/ ٦٠.

(١) التسكين لغة قيس وأسد، والتشديد لغة همدان (من قبائل اليمن).
انظر التسهيل لابن مالك ٢٦، وشرح الرضي ٢/ ١٠.

(٢) أي: في المشددة والمخففة.

٥٠ - من الطويل، وصدره:

وإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِها

ولا يعرف له قائل.

العلقم: الحنظل، وهو نبات مر كريه الطعم، والمراد هنا: شديد صعب. والشاهد: تشديد الواو من (هو). وهي لغة همدان، وكذا يفعلون في (هي)، قال شاعرهم:

والنفس ما أمرت بالعنف آبية وَهِيَّ أن أمرت باللطف تأتمر

شرح الرضي ٢/ ١٠، شرح ابن يعيش ٣/ ٩٦، المغني ٥٦٧، الخزانة ٥/ ٢٦٦، العيني ١/ ٤٥١، التصريح ١/ ١٤٨، الهمع ١/ ٦١، ٢/ ١٥٧، الدرر ١/ ٣٧، ٢/ ١١٦، الأشموني ١/ ١٧٤، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ١٠١.

(٣) انظر التسهيل ٢٦، وشرح الرضي ١/ ١٠، وفيهما مع قيس أسد.

(٤) ت: سبقته.

(٥) ت: والفاء.

أكثر[١].

فصل

وقد يقع هذا النوع[٢] فقط فَصْلًا[٣]، نحو ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[٤]، ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾[٥] ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[٦]، لقصد التأكيد، وتعيينِ ما بعدَه للخبرية دون الوصفية.

وإنما يصح بين/ معرفتين، نحو «زيدٌ هو القائمُ» أو مقارِبِهما، نحو «أفضلُ منكَ هو أفضلُ منّي»[٧]، ليُطابقَ الغرضَ به[٨].

---

(١) ذكر الإسكان بعد «ثم» ابن مالك في التسهيل ٢٦، وهو نادر كما صرح به ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٩٨ لأن «ثم» على أكثر من حرف.
وقد تسكن الهاء بعد همزة الاستفهام، وبعد كاف الجر، انظر الموضع السابق من التسهيل، وشرح الرضي ٢/ ١٠.

(٢) أي: المنفصل المرفوع.

(٣) حسب مصطلح البصريين، أما الكوفيون فيسمونه عماداً وتعليل تسمية البصريين له فصلاً أنه يفصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً وتعليل تسمية الكوفيين له عماداً هو كونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط.
انظر سيبويه ٢/ ٣٨٩، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٤٠، التسهيل ٢٩، شرح الرضي ٢/ ٢٤، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٠.

(٤) سورة القصص، الآية: ٥٨.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

(٦) سورة الزخرف، الآية: ٧٦.

(٧) باب (افعل من كذا) مقارب للمعرفة لأنه يشابهها في كونه غير مضاف، ويمتنع دخول الألف واللام عليه، لأن الألف واللام تعاقب «من» فلا تجامعها فجرى مجرى العلم. ولذا قال ابن مالك في التسهيل ٢٩: (معرفة، أو كمعرفة في متناع دخول الألف واللام عليه).
وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ١١١ - ١١٢.

(٨) لأن فيه ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك، ووجب أيضاً أن يكون ما بعده معرفة لأنه لا يكون إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفة. شرح ابن يعيش الموضع السابق.

ويجب مطابقتُه للسابقِ في الإفراد وفَرْعَيْه، والتذكيرِ وفروعِهِ[١].

بص: وَيُسَمَّى فَصْلًا، مطابقةً[٢] للغرضِ بهِ. ك[٣]: بل عماداً، لاعتمادِ الخبرِ عليه[٤].

بص: ولا مَحَلَّ له من الإعراب[٥]، وهو اسمٌ[٦]. ل: بل حرف[٧]، ك: بل اسم تابع للسابق، بدلًا، أو بياناً، فإنْ تَبِعَ منصوباً فَمُسْتَعارٌ[٨].

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٤٠.

(٢) في الأصل لمطابقته.

(٣) (ك) ساقطة من ش.

(٤) انظر ما علقته في هامش ص١٤٧.

(٥) هو اسم ملغى عند البصريين لا محل له من الإعراب بمنزلة «ما» إذا ألغيت في نحو «إنما» انظر الكتاب ٢/ ٣٩٠، شرح الرضي ٢/ ٢٦، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٤٤، شرح ابن يعيش ٣/ ١١٣.

(٦) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦ - ٢٧، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٣.

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣٩٧ فقد ذكر سيبويه أن «هو» في مثل: (ما أظن أحداً هو خير منك» لا تكون فصلاً لأن ما قبله نكرة. ثم نقل عن أهل المدينة أنهم ينزلون «هو» هنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً. ثم نقل عن الخليل قوله: (والله أنه لعظيم جعلهم هو «فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت «ما» لغواً لأن «هو» بمنزلة «أبوه»، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا «ما» في بعض المواضع بمنزلة «ليس»، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة «كأنما» و«إنما»). هذا كلام الخليل، وقد فهم منه الرضي أنه يراها اسماً، لقوله: (والله أنه لعظيم . . . الخ) لأن الغاء الاسم ليس بسهل كإلغاء الحرف. ونسب القول بحرفيتها إلى بعض البصريين. ودليلهم أن الاسم لا يخلو عن الإعراب لفظاً ومحلاً.

انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦ - ٢٧. وقال ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٢٢٥: (وإذا لم يكن له موضع من الإعراب فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية).

(٨) هذا قول الكوفيين والفراء، أما الكسائي فيرى أنه لضمير الفصل ما لما بعده. نسبه إليه ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٢٤٥، وقد نسب الرضي هذا الأخير لبعض النحاة. وقوله: فمستعار، يريد أن الضمير المرفوع المنفصل يقع تأكيداً لكل ضمير متصل مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً، وذلك لقوة المرفوع المنفصل وأصالته، إذ هو قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه أكثر، فقيل: «ضربتك أنت» و«مررت بك أنت». ورد الرضي=

وبعضُ العربِ يَجْعَلُهُ مبتدأً[١]، ويَقْرَؤونَ: وَ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[٢]، ونحوه:

وقد تليه لامُ الابتداءِ، نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[٣][٤].

وقد تغني عنه[٥] لامُ الجنسِ للحَصْرِ، نحو «الكرمُ التَّقوى»[٦].

ويجبُ دخولُهُ بعدَ صفةٍ للمبتدأ، نحو «زيدٌ القائمُ هو العالمُ»[٧]، ولا يدخل

=هذا بأن المضمر لا يؤكد به المظهر، فلا يقال: «جاءني زيد هو» على أن الضمير لزيد. ويرد عليهم أيضاً أن اللام الداخلة في خبر «أن» لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: «أن زيداً لنفسه كريم». شرح الرضي ٢/ ٢٧.

(١) زاد في (د): ما بعده خبره.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٧٦.
قال الفراء في معاني القرآن ٣/ ٣٧: (جعلت «هم» هنا عماداً فنصب «الظالمين»، ومن جعلها اسما رفع، وهي في قراءة عبد الله ﴿وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظالمون﴾). وفي البحر المحيط ٨/ ٢٧ أنها قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين. وقال سيبويه ٢/ ٣٩٢: (وقد جعل ناس كثير من العرب «هو» وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه... وحدثنا عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً من العرب يقرؤونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾). ونسب ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٢٤٥ هذه القراءة لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٧، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٢، ومختصر ابن خالويه ص١٣٦.

(٣) في د: وانا لصادقون.

(٤) سورة الصافات، الآية: ١٦٥.

(٥) أي: عن ضمير الفصل.

(٦) ورد مثل هذا في أثر رواه العسكري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قوله: (الكرم التقوى والحسب المال، لست بخير من فارسي ولا نبطي إلا بتقوى) وليس هو بحديث. انظر كشف الخفاء للعجلوني ٢/ ١٠٩، المقاصد الحسنة ٣١٥. وقد ذكره الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٤ على أنه حديث، قال: (فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام إن كان معرفاً بلام الجنس فهو مقصور على الخبر، كقوله: «الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة» أي: لا كرم إلا التقوى، ولا حسب إلا المال، ولا دين إلا النصيحة، لأن المعنى: كل الكرم التقوى).

(٧) في ت: (زيد العالم هو القائم).

إن تقدَّمَ الخبرُ، إذْ زالَ سببُ دخولِهِ، نحو «كان[١] القائمَ زيدٌ»[٢]. ي: يجوز، وإنْ لم يَرْفَعْ لَبْساً، كما في ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾[٣].

فصل

وأصلُ ميم «أَنْتُمْ» واوٌ، إذْ هي[٤] ضميرُ الجمع في نحو «فَعَلوا»، لكنْ كَرِهوا تَطَرُّفَ الواوِ مع ضَمِّ سابِقِها، فَقُلِبَتْ إلى مناسِبِها في المَخْرَجِ وهو الميم، إذْ هما من الشَّفَتَيْنِ[٥].

وأما في المثنى[٦] فزيدت مع الألف الذي هو علامةُ التثنيةِ، لئلا يلتبسَ بخطاب الواحد المُشْبَعَةِ فتحةُ تائِهِ[٧].

ونونُ/ «أَنتنَّ» ضمير[٨] المؤنث في «فعلتنَّ» جيءَ به لَتَميَّزَ[٩] آلةُ خِطَابِهِنَّ[١٠].

وضُمَّ التاءُ في «أنتما» و«أنتم»، لمناسبة ما أُبدِلَتْ الميمُ منه[١١]، وفي «أنتن» طرداً للباب.

---

(١) (كان) ساقطة من ش.

(٢) إنما زال سبب دخوله، لأنه لا يخاف حينئذٍ من التباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف. انظر شرح الرضي ٢/٢٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٧، ووجه تشبيهه المقدم مع الخبر بما في الآية أن اللبس في الآية غير وارد، ومع ذلك دخل ضمير الفصل.
انظر شرح الرضي ٢/٢٦، والتسهيل ٢٩.

(٤) في د: هو.

(٥) الميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو، ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو. انظر شرح الرضي ٢/٨، وشرح ابن يعيش ٣/٩٥.

(٦) في د: المبني.

(٧) أي: عندما تُشْبَعُ فتحةُ التاءِ في «أَنْتَ» للإطلاقِ.

(٨) د: صورة ضمير.

(٩) بحذف إحدى التاءين تخفيفاً، أي: لتتميز.

(١٠) وأخيراً النون لمشابهته للواو والميم معاً بسبب الغنة، ولأن الثلاثة من حروف الزيادة.

(١١) وهو الواو.

فصل

وضميرُ الغائبِ المفرد[١] قد يتقدمُ الجملَ فيفسِّرُ بها[٢]. ويُسَمّى ضميرَ الشأنِ، تذكيراً، والقصةِ، تأنيثاً.

وإنما يُؤَنَّثُ حيثُ في الجملة مؤنثٌ، نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٣].
ك: بل يسمى ضميرَ المجهولِ[٤]، إذْ لا سابقَ يرجعُ إليه. قلنا: الأولُ/أقوى مناسبةً.

فرع:

ويصحُ منفصلًا مرفوعاً بالابتداء، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٥]. ومتصلًا بالفعل[٦]، نحو:

---

(١) ت: المفرد الغائب.

(٢) قال ابن يعيش ٣/ ١١٤: (اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم). وقال الرضي ٢/ ٢٧: (والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتني به، فلا يقال مثلاً: «هو الذباب يطير».

(٣) سورة الحج، الآية: ٦٤.

(٤) في غير الأصل: (مجهول).
وانظر التسهيل ص٢٨، شرح ابن يعيش ٣/ ١١٤.

(٥) سورة الإخلاص، الآية: ١.
و«هو» في الآية ضمير الشأن على مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، أما الفراء فيرى أن «هو» ضمير اسم الله - تعالى - وجاز ذلك وإن لم يجر له ذكر، لما في النفوس من ذكره. انظر معاني الفراء ٣/ ٢٩٩، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٥٢٨.

(٦) الصواب أن يقول: ومتصلاً مستتراً أو مستكناً في الفعل. لأنه لا يكون في بابي «كان» و«كاد» إلا كذلك.

٥١ - إذا متُّ كانَ الناسُ نِصْفانِ شامتٌ

﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾(١).

ومنصوباً بارزاً، نحو ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾(٢).

ومستتراً جوازاً(٣)، نحو:

---

٥١ - هذا صدر بيت من الطويل للعُجَيْر السَلولي (شاعر إسلامي مقل) واسمه عجير بن عبد الله ابن كعب من سلول بن مرة، وعجز البيت:

وآخرُ مثنٍ بالذي كنت أصنعُ

وقوله: «نصفان» هو في سيبويه وأكثر المصادر «صنفان».

والشاهد فيه: أنه أضمر في «كان» ضمير الشأن والأمر، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده.

والرواية في الأغاني ونوادر أبي زيد:

إذا مت كان الناس نصفين شامت ومُثْنٍ بصَرْعى بعضَ ما كنتُ أصنعُ

والصرع: الضرب والفن من الشيء، يقال: إنه ليفعل ذلك على كل صرعة، أي يفعل ذلك على كل حال.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، لأن «نصفين» فيه منصوب خبراً لكان.

كتاب سيبويه ١/ ٧١، ابن الشجري ٢/ ٣٣٩، نوادر أبي زيد ١٥٦، شرح السيرافي ١/ ١٥٣، المقتصد ١/ ٤٢٠، الأغاني ١٣/ ٧١، الجمل ٦٣، شرح ابن يعيش ١/ ٧٧، ٣/ ١١٦، العيني ٢/ ٨٥، التبصرة ١/ ١٩٥.

(١) سورة التوبة، الآية: ١١٧.

قرأ حمزة وحفص: يزيغ. وقرأ جمهور القراء: تزيغ.

انظر الاقناع ٢/ ٦٥٩، والبحر المحيط ٥/ ١٠٩.

وعلى القراءتين يكون اسم «كاد» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها. وقدر ضمير الشأن لأن الفعل إذا دخل عليه الفعل قدر اسم بينهما.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٣) اعترض عليه في هامش الأصل بأن صواب العبارة: «ومحذوفاً» لوجهين: الأول أن المنصوب لا يستتر مطلقاً، والثاني أن الاستتار مختص بالفعل.

٥٢ - إنَّ من يَدْخُلْ الكَنيسةَ يوماً . . . .

ووجوباً، نحو: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(١)].

وأما المتصل المرفوع، فمراتبه في التكلم والخطاب والغيبة كما مر[(٢)]. وهو باب فعلت، فعلنا، إلى فَعَلْنَ.

فرع:

ويُسَكَّنُ آخرُ الفعل[(٣)] مع ضمير المتكلم، والمخاطَبِ، وغائب جماعة النساء، كراهيةَ[(٤)] توالي أربع حركاتٍ لوازم[(٥)]: حركةِ الفاءِ، لئلا يُبْتَدَأ بساكنٍ، والعين، لئلّا تلتبسَ الأوزانُ، واللام، لوجوبِ بناء الماضي/ على الفتح، والضمير اللاحقِ، إذْ هو اسمٌ على حرف فيُقَوّى بالحركةِ، فَسُكِّنَ اللامُ، إذْ هو مَحَلُّ التغيير في الإعراب، فأُلْحِقَ به البناءُ.

---

٥٢ - صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

يَلْقَ فيها جآذراً وظباءا

وهو للأخطل التغلبي (ملحقات ديوانه ٣٧٦).

والشاهد فيه: حذف الهاء التي هي ضمير الشأن، والتقدير: أنه من يدخل، أي: إن الشأن. والحذف هنا ضرورة، ولم يشر إلى ذلك المصنف، كما أنه يشترط فيه ألا يؤدي حذفهُ إلى أن يليَ «إنَّ» «فعلٌ»، وقال ابن الحاجب: (وحذفه منصوباً ضعيف).

وإنما لم تقدر «من» في البيت اسماً لـ«إن» لأنها شرطية، والشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

جمل الزجاجي ٢٢١، ابن الشجري ١/ ٥٩٥، المقرب ١/ ١٠٩، الضرائر ٧٤، شرح ابن عصفور ١/ ٤٤٧، شرح ابن يعيش ٣/ ١١٥، شرح الرضي ٢/ ٢٩، الخزانة ١/ ٤٥٧، المغني ٥٦، ٧٦٧، الهمع ١/ ١٣٦، الدرر ١/ ٥٩٥.

(١) سورة يونس، الآية: ١٠.
وحذف ضمير الشأن مع «أن» المفتوحة المخففة لازم. انظر شرح الرضي ٢/ ٢٩.

(٢) أي: في المنفصل المرفوع.

(٣) د: الفعل الماضي.

(٤) د: كراهة.

(٥) انظر الكتاب ٤/ ٢٠٢، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٥، وشرح ابن يعيش ٧/ ٥ - ٦.

فرع:

وهذا النوعُ مرفوعٌ أبداً بالفاعلية. ولا يصحُّ انفصالُهُ، لِتَنَزُّلِهِ منزلَة الجزء[١] من الفعل، بدليل مجيء إعرابِهِ بَعْدَهُ[٢] في نحو «يفعلان» و«يفعلون»[٣].

وأما المنفصل المنصوب، فمراتبه ومدلُوله كذلك. وهو إيّايَ، إيّانا، إلى إياهُنَّ.

فرع[٤]:

ل. يه. ش. ني[٥]. سي: و«إيّا» اسمٌ مُضْمَرٌ[٦].

يه. ش: والياءُ والكافُ والهاء اللواحقُ به حروفٌ زيدت، لتدل على التكلم والخطاب والغَيْبَةِ[٧]. ل. ني[٨]. ش[٩]: بل هي أسماءٌ ضمائرُ مضافٌ إليها «إيّا»[١٠]. قلنا: لا مضمرَ مضافٌ، إذْ لا فائدةَ في إضافتهِ.

---

(١) في ش، م، د: جزء.
(٢) أي: بعد الفعل.
(٣) يريد أن مثل «يفعلان» و«يفعلون» أفعال مضارعة مرفوعة بثبوت النون، والنون تال للضمير وهو الألف في الأولى، والواو في الثانية. وهو دليل على شدة اتصال هذه الضمائر بالأفعال، فلا يجوز انفصالها.
انظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٠١.
(٤) المسألة التي سيذكرها في هذا الفرع من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين. وقد عقد لها الأنباري في الإنصاف ٢/ ٦٩٥ - ٧٠٢، المسألة رقم ٩٨.
(٥) ت: لي.
(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٦٩٥، شرح الرضي ٢/ ١٢ - ١٣، شرح ابن يعيش ٣/ ٩٨ - ١٠٠، الارتشاف ٣٠٩ - ٣١٠.
(٧) انظر المصادر السابقة في مواضعها، والأشموني ١/ ١١٥، وشرح الفريد ٤٠١، وهو مذهب جمهور البصريين.
(٨) في د: (ن).
(٩) في أحد قولي الأخفش كما في حاشية ت.
(١٠) انظر شرح الرضي ٢/ ١٢، وفيه ضعف هذا الرأي بأن الضمائر لا تضاف.

جا. في: بل «إيّا» مُظْهَرٌ مضافٌ إلى مُضْمَرٍ[١]. قلنا: إذَنْ لجازت إضافته إلى مُظْهَرٍ كالمُضْمَر. قالوا[٢]: قد وَرَدَ «فإياهُ وإيا الشَّوابُ»[٣]. قلنا: نادرٌ فيه، ثم قد رُوِيَ: «السَّوْاتِ»[٤] - بالسين مهملة والتاء مثناة من أعلى - فاحتملتْ[٥] النصبَ[٦].

بعض ك: والإمام يحيى: بل كلُّه اسم مضمر[٧]. قلنا: لَمْ نَجِدْ اسماً ظاهراً ولا مضمراً تختلفُ صيغةُ آخِرِهِ مع أصالَةِ المُخْتَلِفِ[٨].

---

(١) انظر التسهيل لابن مالك ٢٦، الرضي ٢/ ١٢، الارتشاف ٣٠٩، شرح ابن يعيش ٣/ ١٠٠.

(٢) ما سيذكره يصلح دليلاً للقائلين باسميته مع كونه مضمراً، وهم الخليل والمازني والأخفش، وللقائلين باسميته مع كونه مظهراً وهما الزجاج والسيرافي. وانظر الرضي ٢/ ١٢، وصحاح الجوهري (ايا).

(٣) في سيبويه ١/ ٢٧٩: (وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشواب). وحجتهم فيه أن وقوع الظاهر موقع الحروف التي بعد «ايا» مجروراً بالإضافة يدل على أنها أسماء في محل جر. وانظر الرضي ٢/ ١٢، شرح ابن يعيش ٣/ ١٠٠، اللسان (ايا) الأشموني مع الصبان ٣/ ١٩٢، شرح ابن مالك للكافية ٣/ ١٣٧٨، الإنصاف ٢/ ٦٩٥، اللباب للإسفراييني ص١٦٣، والشواب: جمع شابة، وهي المرأة الصغيرة.

(٤) في ش: (وايا السوآت).
قال الصبان ٣/ ١٩٢ (ويروى بسين مهملة آخرة مثناة فوقية، جمع سوأة).
وذهب النيلي في الصفوة الصفية ٢/ ٦٣٥ إلى أن رواية (السوآت) تصحيف من بعضهم، وقال: والسوأة يجب أن يتقيها ابن الستين، ومن دونه، ومن فوقه في السن، فلا اختصاص لمن بلغ الستين بذلك.
وفي شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ أن رواية السوآت صحيحة المعنى.

(٥) في ت، د: فاحتمل.

(٦) أي: النصب بالكسرة على أنه جمع مؤنث سالم، فلا تكون «ايا» مضافة إليه.

(٧) انظر شرح الرضي ٢/ ١٣، ونسب أبو حيان في الارتشاف ٣٠٩ هذا الرأي إلى الكوفيين غير الفراء، ورجحه العصام في شرح الفريد ص٤٠١ ببعده عن ارتكاب التكلف، وإن زيف بأنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره بالكاف والهاء والياء.

(٨) يريد بالمختلف الكاف في «اياك» والهاء في «اياه» والياء في «اياي» وانظر شرح الرضي ٢/ ١٣، وشرح الفريد ٤٠١.

الجوهري: بل هو اسمٌ ظاهرٌ لازمٌ للنصب كسُبْحانَ(١). قلنا: إذَنْ لجازَ تنوينُهُ، كما في قوله:

٥٣ - سُبْحانَهُ ثم/ سُبْحاناً نعَوذُ بِهِ . . . .

ن: وبعض ك: بل الضمائرُ ما بعدَ «إيّا»، و«إيّا» حروفٌ دُعِّمُ بها لتلكَ الضمائِرِ(٢). وهذا هو الأقربُ عندي، لأنها التي دلت على المتكلم والمخاطب والغائب، و«إيّا» لم تدلَّ على شيء، ومن خواصِّ الضمائِرِ دلالتُهَا على المعاني

(١) في الصحاح (ايا)، (ايا: اسم مبهم، وتتصل به جميع المضمرات المتصلة التي للنصب، تقول: إياك، وإياي، وإياه، وإيانا. وجعلت الكاف والهاء والياء والنون بياناً عن المقصود، ليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، فهي كالكاف من ذلك وأرأيتك، وكالألف والنون التي في «أنت» فيكون «أيا» الاسم، وما بعدها للخطاب، وقد صارا كالشيء الواحد، لأن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف لأنها معارف).

٥٣ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقبلنا سبح الجودي والجُمُدُ

وقد نسب سيبويه هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص٣٠، ونسبه السهيلي في الروض الأنف إلى ورقة بن نوفل، وذكر قصيدته. وفي معجم البلدان نسب إلى زيد بن عمرو بن نفيل أو ورقة بن نوفل.

ورواية الديوان وسيبويه: «يعود له» مكان: «نعوذ به». كما يروى: «نعود له» والشاهد فيه: تنوين «سبحان»، وهو علم جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون - للضرورة، ولو كان «ايا» مثله كما يرى الجوهري لجاز فيه ما جاز في «سبحان» هنا. هذا ما ذكره المصنف، وقد اعترض عليه في هامش الأصل بأنه لا يلزمه أن يكون كل اسم لازم للنصب مما يجوز تنوينه، بدليل أن «عند» و«مع» و«دون» تلزم النصب ولا يصح فيها الرفع مطلقاً. ومع ذلك لا يدخلها التنوين وأجيب عن هذا الاعتراض بأن هذه الأسماء لازمة للإضافة مطلقاً، فأما «سبحان» فقد جاء غير مضاف كما في البيت الشاهد.

انظر البيت في كتاب سيبويه ١/ ٣٢٦، ابن الشجري ١/ ٣٤٨، ٢/ ٢٥٠، مجاز القرآن ١/ ١٩٠، الإيضاح ١/ ٨٩، معجم البلدان ٢/ ١٦١، المقتضب ٣/ ٢١٧، معجم ما استعجم ١/ ٣٩١، الروض الأنف ١/ ١٢٥، شرح ابن يعيش ١/ ١٢٠.

(٢) أي: جعلت دعامة - أي: عماداً - لها، لتصير بسببها منفصلة. انظر الإنصاف ٢/ ٦٩٥، ابن كيسان النحوي ص١٢٢، شرح الرضي ٢/ ١٣.

المختلفة بصيغ مختلفةٍ، والتدعيمُ قد يجوز، كما دَعَّموا بلفظ «النفسِ» في (ضربتُ نفسي)[١].

فرع:

وإنما يأتي[٢] مفعولًا كـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٣]، أو تابعاً له (نحو)[٤]: «ما قصدتُ إلّا زيداً وإيّاكَ»، أو المجرورَ[٥]، نحو «مررتُ بكَ إيّاك»[٦]. وما أتى بعده نُصِبَ نحو (ما قصدتُ إلّا إيّاكَ وزيداً).

فصل

وقد يجيء تحذيراً[٧]، معمولًا لفعل يجبُ حذفُهُ[٨]، نحو «إيّاكَ والشرَّ»

---

(١) لم يذكر المصنف تضعيفاً لهذا الرأي، وكذلك فعل الرضي فعده غير بعيد من الصواب.
ومما زيف به هذا القول أن دعامة الشيء لا تكون أكثر منه، ففي «اياك» يكون الضمير على مقتضى هذا القول الكاف وحدها، و«ايا» دعامة، وهي أكثر من الكاف لأنها على أربعة حروف والكاف حرف واحد. ذكر ذلك عصام الدين الإسفراييني في شرح الفريد ٤٠١، وأجاب عنه بأن الدعامة هنا نائب عن الفعل الذي يتصل به الضمير، وهو أكثر من الضمير.
ويقال في رده أيضاً: أن الكاف في «ذاك» و«ذلك» و«ذلكما» و«ذلكم» و«ذلكن» حروف كما هو معلوم في أسماء الإشارة بالاتفاق، فكذلك في «إياك» و«إياكما» و«إياكم» و«إياكن»، إذ الصورة واحدة. وهذا أيضاً مما يقوي قول سيبويه والأخفش: أنها حروف زيدت لتدل على التكلم والخطاب والغيبة.

(٢) أي المنفصل المنصوب.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٤) (نحو): ساقطة من الأصل.

(٥) كذا في جميع النسخ. أي: تابعاً المجرورَ.

(٦) لم يجز الرضي هذه الصورة، لأن المجرور المتصل إنما يستعار له المرفوع فيقال: «مررت بك أنت».
قال في شرح الكافية ١/ ٣٣٢: (وتقول في المجرور: «مررت بك أنت»، و«به هو» لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به، فاستعير له المرفوع).

(٧) اعترض عليه في حاشية الأصل بأن التحذير موضعه المنصوبات، والمقصود هنا ذكر المضمرات لا غير.

(٨) في الرضي ١/ ١٨٠، سمي اللفظ المحذور به من نحو «اياك والأسد» ونحو «الأسد الأسد» تحذيراً مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير.

أصلُهُ: أبْعِدْ نفسَكَ عن[(١)] الشر، وابعِدْ الشرَّ عنك، كَثُرَ استعماله، فحذفَ الفعلُ[(٢)]، بقي «نفسك والشرّ» زالَ مُوْجِبُ المجيءِ بلفظ النفس، وهو كراهةُ اجتماع ضَمِيرَيْ[(٣)] الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحد، نحو «أَبْعِدْكَ عن الشرّ»، فحذف[(٤)] فبقيَ الضميرُ وحدَه، وهو غير مستقل، فأُتي بالمنفصل[(٥)] مكانَهُ، فناصبُهُ[(٦)] واجبُ الحذفِ.

فرع:

ويجب بينه وبين المحذَّرِ منه رابطٌ، إمّا الواوُ نحو «إيّاكَ والشرَّ»، أو «مِنْ»، نحو «إيّاكَ من الشرّ» إذْ المعنى يقتضيهما[(٧)].

فإنْ أتي تحذيراً من فعلٍ لَزِمَتْ معه «أَنْ»، لِيُسْبَكَ[(٨)] منها ومن الفعل[(٩)] مفعولاً[(١٠)]، نحو «إيّاكَ وأنْ تفعلَ كذا»/ . ومنه قول عمر: «إيّايَ وأنْ يَحْذِفَ

---

(١) في الأصل، م: (من).

(٢) أي: لزوماً، لأن ظهور العامل فيه صار من الأصول المرفوضة. وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٢٤.

(٣) في د: ضمير.

(٤) في ت: (فحذف الفعل). والمراد حذف لفظ النفس.

(٥) في د: (فأتي به منفصلاً ومكانه).

(٦) أي: الفعل.

(٧) اتما وجب الرابط هنا لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر، نحو «اياك والشر» أو «اياك من الشر» فيكون قد تعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر. انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٢٥.

(٨) في ش، د، ن: لينسبك.

(٩) في د: المفعول.

(١٠) في ن، د: (مفعول). وما أثبته من الأصل وأخواتها صحيح أيضاً، وتوجيهه أنه حال من الضمير في (يسبك)، وهو عائد إلى (اياك) أو إلى التحذير.

أحدَكُم الأرنَبِ»[١]، أي: بَعِّدوني[٢] من[٣] الحذفِ، والحذفَ عني[٤].

فرع:

ويغني عن «إيَّاكَ» تَكرارُ المحذَّرِ منه، نحو «الأسدَ الأسدَ» و«الطريقَ الطريقَ»، أي: احذر.

وقد يغني تكرارُ[٥] «إيّاكَ» عن الواو في[٦] نحو:

٥٤ - فـإيَّـاكَ[٧] إيَّـاكَ الـمـراءَ فـإنَّـهُ إلـى الـشـرِّ دعَّـاءٌ ولـلـشـرِّ جَـالـبُ[٨]

---

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٤ هذا الأثر دون نسبته إلى عمر رضي الله عنه ونسبه له ابن الحاجب في الايضاح ١/ ٣٠٧ ولم أجده في مظانه من كتب الفقه والآثار. وهو بتمامه: «لِتُذَكّ لكم الأَسَلُ والرماحُ والسهامُ، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب». ومراده - رضي الله عنه - النهي عن حذفها بالعصا، لأن ذلك يقتلها فلا تحل. و«أن» والفعل فيه في موضع نصب كأنه قال: «اياي وحذف أحدكم الأرنب».
وانظر الفصول الخمسون ص١٩٥، شرح الوافية لابن الحاجب ١/ ١٩٠، شرح الرضي ١/ ١٨١، شرح الجامي ١/ ٣٦٥، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٦، شرح الأشموني ٣/ ١٤٥، اللسان والتاج (حذف).

(٢) في ش، م، ن، د: (أبعدوني)، وهما بمعنى واحد. انظر الصحاح (بعد).

(٣) في د: عن.

(٤) هذا تقدير الجمهور، وقدره الزجاج: إياي وإياكم يعني: إياي وحذف الأرنب، وإياكم وأن يحذف أحدكم الأرنب، فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الأخرى. انظر الإيضاح ١/ ٣٠٧، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٦، حاشية الصبان ٣/ ١٤٥.

(٥) أصل: عن تكرار.

(٦) (في) ساقطة من ش.

(٧) في الأصل، ش: (اياك) بلا فاء.

(٨) سقط العجز من ش، م، د.

٥٤ - البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي، قاله لابنه القاسم. المراء: الجدال، مصدر ماريته مماراة ومراء. وفي معجم الشعراء للمرزباني «الغي» مكان «الشر» الثانية. وفي أكثر المصادر «اياك» بدون الفاء كما في بعض نسخ المخطوط هنا.
والشاهد في: حذف الواو من «المراء» استغناء بتكرار «اياك» عنها، قال المازني: (لما كرر «اياك» مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو). فعلى هذا وعلى مقتضى قول المصنف ليس=

فصل

والإغراءُ نقيضُ التحذير، وهو: «إليكَ» و«دونَكَ» و«عَلَيْكَ كذا»[(١)] أي: الْزَمْهُ[(٢)].

وقد يكون بالتكرارِ، نحو «الإمامَ الإمامَ»، أي: لازِمْهُ، ونحو ذلك.

وأما المتصل المنصوب، فهو كما قبله في المراتب. وهو نحو: نَفَعني، نَفَعَنا، إلى نَفَعُهنَّ.

وهو مفعول مطلقاً[(٣)]، والظاهرُ بعده يرتفع[(٤)] بالفاعلية ما لم يكن تابعاً نحو «نفعني زيد»، و«نفعني وزيداً عمرو».

=في البيت ضرورة كما يشير إليه كلام سيبويه حيث قال: «زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر: إياك إياك... الخ). ثم عاد والتمس له تخريجاً فقال: (كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد «اياك» فعلًا آخر، فقال: اتق المراء). وكذلك قدره المبرد. ونسب له البغدادي أنه يرى تقدير فعل فيه، أي: اتق المراء، كما يقدر فعلًا آخر ينصب «اياك» وهو مخالف لرأي سيبويه.

الكتاب ١/ ٢٧٩، المقتضب ٣/ ٢١٣، الخصائص ٣/ ١٠٢، الرضي ١/ ١٨٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٥، الخزانة ٣/ ٦٣، شرح ابن عصفور ٢/ ٤١٠، العيني ٤/ ١١٣ و٣٠٨، التصريح ٢/ ١٢٨، معجم الشعراء للمرزباني ١٧٩، الأشموني ٣/ ٨٠، ١٨٩.

(١) (كذا) ساقطة من ش.

(٢) قال الرضي ١/ ١٨٣: (وضابطه: كل مغري به مكرراً ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

والذي مع العطف نحو «شأنك والحج» و«نفسك وما يعنيها» والعامل فيهما «الزم» ونحوه. وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير، والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك. وإن لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك. وكذا يجوز ههنا أن تكون الواو بمعنى «مع»).

(٣) هذا ليس على اطلاقه، لأنه قد يكون اسماً لـ «أن» وأخواتها وليس بمفعول، نحو «أنني» و«أنك» و«أنه» وأخواتها. عن حاشية الأصل.

(٤) فيما سوى الأصل: يرفع.

ولا يغيَّرُ له آخرُ الفعلِ، إذْ هو فَضْلَةٌ، فَحَرَكَتُهُ كذلك[١]، فجاز تغييرُها[٢].

والنون في «نَفَعَني» حرفٌ جيءَ به، لِيَقِيَ الفعلَ عن الكسرة اللازمة لسابقِ الياء[٣]. والضمائرُ فيه[٤] هي: الياءُ، والنونُ[٥]، والكافُ، والهاءُ.

وأما المجرورُ، فليس إلّا متصلًا، إذْ هو إمّا[٦] مضافٌ إليه أو مجرورٌ بحرف، وكلٌّ منهما لا ينفصلُ عن جارِّه[٧].

ومراتِبُه كمراتبِ ما قَبْلَه، وهو[٨] نحو[٩]: عَمَلي لي[١٠]، عملُنا لنا، إلى: عَمَلُهُنَّ لهنَّ.

/ ولامُ الجر مع المضمر مفتوحةٌ[١١] تخفيفاً إلّا مع ياء[١٢] النفس[١٣]. ومع المظهر مكسورةٌ، لاحتمالِهِ الأثْقَلَ.

---

(١) أي: فحركته فضلة أيضاً.

(٢) لم يَتَبَيَّنْ لِيَ المُرَادُ بِجَوازِ تَغْيير حَرَكةِ الضميرِ. والذي يقال في علة عدم تسكين آخر الفعل مع الضمير المنصوب أنه يقع كالمنفصل من الفعل بخلاف المرفوع المتصل في «ضربت» و«ضربنا» و«ضربتم» و«ضربتن» فإنه لشدة اتصاله بالفعل صار كالجزء منه فسكن له آخر الفعل. وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ٦.

(٣) ومما يدل على ذلك وأنها ليست من الضمير أنها قد تحذف في نحو «أني» وشواهد ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ بنون الوقاية وقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ بلا نون.

وانظر المصدر السابق ٣/ ٨٩ - ٩١، وشرح الرضي ٢/ ٢١ - ٢٢.

(٤) أي: في المتصل المنصوب.

(٥) يريد النون في نحو «ضربنا».

(٦) (أما): ساقطة من ش.

(٧) في ش، م: مجرورة.

(٨) (وهو): ساقطة من د.

(٩) (نحو): ساقطة من ش.

(١٠) يجوز في الياء فيهما الفتح والسكون، فمن فتحها فلأنها اسم على حرف واحد فقوي بالحركة، ومن أسكن فلأنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها، مع إرادة التخفيف فيها. شرح ابن يعيش ٣/ ٩٢.

(١١) في مثل: لك، له.

(١٢) (ياء) ساقطة من ش.

(١٣) في مثل: لي.

فصل

وأصلُ الضمائرِ الاستتارُ[١]، إذْ وضعتْ للاختصار. ويجبُ[٢] في الماضي للمفرد الغائب[٣] والغائبةِ، لدلالة تقدمِ الذكرِ عليه[٤] دون المثنى والمجموع خوف اللبس.

وفي المضارع للمتكلم مطلقاً[٥]، وللمخاطَبِ[٦] المفردِ[٧] اتفاقاً[٨]، وفي المؤنثة خلافٌ سيأتي.

وفيه[٩] للغائب والغائبة، لدلالةِ حرف المضارعة عليه[١٠] وفي أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ والصفةِ المشبهةِ بهما[١١]، لما سيأتي[١٢].

---

(١) وذلك في المرفوع، لأن الاستتار لا يكون في غيره، ولم ينبه إلى ذلك اعتماداً على ما سيذكره من وجوه الاستتار.

(٢) في ش: (فيجب). والمراد وجوب الاستتار.

(٣) في ش: (والغائب). ومثاله: «زيد قام».

(٤) كما في «زيد قام» و«هند قامت».

(٥) أي مفرداً ومثنى ومجموعاً كما في نحو «أضرب» و«نضرب» لأن تصريف الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغني عن ذكر علامة له. ولا تظهر فيه علامة تثنية ولا جمع لامتناع حقيقة التثنية والجمع منه، إذ المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما، لكنه قد يتكلم عن نفسه وعن غيره فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالفاً للفظ الذي له وحده.
انظر ابن يعيش ٣/١٠٩، وشرح الرضي ٢/١٣.

(٦) في ت، د: والمخاطب.

(٧) في ت: (المذكر المفرد). م، ن: (المفرد المذكر).

(٨) انظر المصدرين السابقين.

(٩) أي المضارع.

(١٠) كما في «يضرب» و«تضرب».

(١١) في الأصل: بها.

(١٢) لم يذكر المصنف هنا الاستتار في فعل الأمر نحو «أضرب» فإنه لازم.

فصل

فإن تعذر الاستتارُ فالاتصالُ، كتاء «فعلتُ» ونحوه، إذْ لو استُتِرَ التبسَ بالمنسوب إلى الغائب(١).

فإن تعذر(٢) وجب الانفصالُ، وذلك في ستة أحوال:

إمّا حيث يتقدمُ على عاملِهِ، لقصد اختصاصٍ، أو اهتمامٍ نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٣).

أو يُرادُ الحصرُ، نحو «ما ضَرَبَكَ إلّا أنا»(٤).

أو يجبُ حذفُ عاملِهِ، نحو «إيّاك والشرّ»(٥)، ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾(٦).

أو يكون معنوياً، نحو «أنا زيدٌ»(٧).

أو حرفاً(٨) والضميرُ مرفوعٌ، نحو «ما أنتَ قائماً»(٩).

بص: أو صفةً تجري على غير من هي له، نحو «زيدٌ هندٌ ضارِبُها هُوَ» فجرى(١٠) «ضاربُ» خبراً لهندٍ، وهو وصفٌ لزيدٍ، فَلَزِمَ إبْرَازُ/ الضمِّير، قرينةَ

---

(١) أي: لو قيل فيه: فعل، دون ذكر الضمير لالتبس بفعل المسند إلى الغائب.

(٢) أي: الاتصال.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.
ووجب انفصالُ الضمير هنا لأنه لا يمكن اتصالهُ بالعامل مع تَقَدُّمه.

(٤) ويصلح مثالاً لما فصل بينه وبين عامله بفاصل، إذ يتعذر اتصاله به في هذه الحالة، ومثله أيضاً: (ما ضربت إلا اياك). وانظر الايضاح ٤٦٣/١، وشرح الفريد ٤٠٤.

(٥) تقدم وجه وجوب حذف عامله في التحذير.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٧) العامل هنا معنوي، وهو الابتداء، ويمتنع اتصال اللفظ بالمعنى.
انظر شرح الجامي ٤٣٩، والأشموني ١١٧/١.

(٨) أي: أو يكون العامل حرفاً.

(٩) قال الجامي ٤٣٩: (إذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف، لأنه خلاف لغتهم، بخلاف المنسوب، نحو أنني، وإنك).

(١٠) في ش: فجاري.

لذلك[١].

وقد ينفصلُ[٢] لغير تعذُّرِ اتصال كقوله:

٥٥ - إلــيْــكَ حــتــى بَــلَغَــتْ إيّــاكــا

فصل

وإذا اجتمع ضميران، وليس أحدُهما مرفوعاً[٣]، فإنْ كان أحدُهُما أعرفَ

---

(١) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في مثله. انظر الإنصاف ١/ ٥٧ وما بعدها والرضي ٢/ ١٦.
هذا، وقد اعترض على المصنف في هامش الأصل بأن المثال الذي ذكره لا لبس فيه، وإنما يحصل اللبس لو قال: (زيد عمرو ضاربه) فيقول: ضاربه هو، إذا كان الفعل لزيد.
وأجاب عنه المصنف بأنه إنما مثل به ليعلم المتعلم أن بروزه واجب فيه مع عدم اللبس، وأما الملتبس فإنه يكون من باب أولى، وتقرير القاعدة في ذلك يكفي في ذاك. هذا ملخص جوابه، ثم قافل: فاعتراضه مبني على عدم فهمه المقصد.

(٢) في ت: يفصل.

٥٥ - من الرجز المشطور، وقبله:

أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَراكَا

وهو لحميد الأرقط. العنس الناقة الشديدة، الآراك: شجر معروف، وأراد: تقطع الأرض التي هي منابت الأراك فعبر باسم الحال وأراد المحل. والشاهد فيه: وضع الضمير المنفصل «اياك» مكان المتصل وهو الكاف، وكان حقه أن يقول: حتى بلغتك. وهو ضرورة، قال سيبويه: (هذا باب ما يجوز في الشعر من «ايا» ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول حميد الأرقط: إليك... الخ). وكان الزجاج يرى أن (اياك) ليس مفعولاً لبلغت، بل هو توكيد لضمير متصل محذوف يقع مفعولاً لبلغت، وأصل الكلام (بلغتك اياك)، فيصير من حذف المؤكد وبقاء التوكيد.
الكتاب ٢/ ٣٦٢، ابن الشجري ١/ ٤٠، الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٤، الإنصاف ٢/ ٦٩٩، العقد الفريد ٤/ ١٨٦، الاصول ٢/ ١٠٠، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٤.

(٣) بخلاف ما إذا كان أحدهما مرفوعاً فإنه يجب حينئذٍ اتصال الثاني بالمرفوع نحو «أكرمتك» لأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني، لأن الضمير الأول المرفوع كالجزء من الفعل، فيجب اتصال الثاني.
انظر شرح الجامي ٤٤١، شرح الفريد ٤٠٢، والأشموني ١/ ١١٧.

وقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الخيارُ في الثاني[١]، نحو «أعطيتُكَهُ» و«ضَرَبِيكَ»[٢]، وإلّا فهو منفصل، نحو «أعطيتُهُ إياكَ، وإياهُ»[٣]. وشذ قوله:

٥٦ - . . . . لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها

والمختارُ في خبر باب «كانَ» وإخواتِها الانفصالُ، إذْ هي من عوامل المبتدأ والخبر[٤]، والخبر لا يتصل بالمبتدأ. وشذ الاتصال كقوله:

---

(١) يعرف الأعرف من ترتيب الضمائر، فاعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. انظر شرح الرضي ٢/ ١٨.

(٢) في ش، د: ضربتك.

(٣) ما ذكره من أول هذا الفصل إلى هنا هو بنصه عن كافية ابن الحاجب. انظر شرح الرضي ١٧/٢.

٥٦ - عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَقَدْ جَعَلَتْ نفسي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ

وقد نسبته أكثر المصادر إلى مغلس بن لقيط بن مرة الأسدي (جاهلي). وقد ينسب إلى أبيه لقيط.

الضغمة: العضة، وأراد بها الشدة، وجعل لها نابا على المجاز. يقرع العظم: يصل إليه.
وقيل في تفسيره: يذكر أخوين له قلباً له ظهر المجن بعد موت ثالثهما الذي كان باراً به، ويقول: جعلت نفسي تطيب لإصابتهما بمثل الشدة التي أصاباني بها، واسم أخويه في بعض المصادر: مرة ومدرك.

الضمير في «هما» يعود على أخويه، وفي «ها» على الضغمة، واللام متعلقة بيقرع، أي: يقرع عظمها نابي لضغمي إياهما، وأضاف الناب إلى الضغمة على السعة. الشاهد: مجيئه بالضمير «ها» متصلًا، وحقه الانفصال، فوجه الكلام أن يقول: لضغمهما إيّاها.

كتاب سيبويه ٢/ ٣٦٥، المفصل ١٣٠، ابن الشجري ١/ ٨٩، شرح ابن عصفور ٢/ ١٩ الايضاح للفارسي ٣٤، المخصص ٨/ ٦٢، الايضاح لابن الحاجب ١/ ٤٦٥.

(٤) اعترض عليه في هامش الأصل بأنه تعليل غير سديد، إذ يلزم منه جواز الاتصال والانفصال في اسم (أن) وإخواتها، فالعلة المستقيمة أن اسم (كان) وأخواتها خبرهما غير مفعول حقيقة فلذلك جاز فيه الوجهان.

وأجاب عنه الإمام بأنه لا يلزم من تعليله جواز الاتصال والانفصال في اسم (أن) وليس في كلامه ما يوهم ذلك، لأنه إنما جوز انفصال الخبر لا الاسم. أما ما علل به المعترض فهو غير مستقيم، لأن كونه غير مفعول لا يقتضي جواز الوجهين، إذ لا علاقة تقتضي ذلك.

٥٧ - فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنّه أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِها

وقوله:

٥٨ - تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيْـ ـتَ بِهالِكٍ حتّى تَكُونَهْ

---

٥٧ - البيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي (ديوانه ٨٢).

ورواية الديوان:

أخٌ أرْضَعَتْهُ أُمُّه بِلِبانِها

وقبله:

دَعْ الخمرَ تَشْرَبْها الغُواةُ فأنني رأيتُ أخاها مُجْزِياً بمكانِها

ويعني بأخيها النبيذ المتخذ من الزبيب، وأصلهما من الكرمة. اللبان: اللبن للآدمين خاصة. ويروى: فإن لم يكنها.

والشاهد في قوله: يكنها... تكنه، حيث وصل الضمير بكان، وهو شاذ عند المصنف كما ذكر هنا. لكن ظاهر كلام سيبويه وأكثر النحويين خلاف ذلك فقد قال سيبويه: (وتقول: كُنّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم يكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم، قال أبو الأسود...) وذكر البيت، فـ«كان» هنا تتصرف تصرف الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو «ضربني» ومما جاء منه متصلاً قوله ﷺ: «إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه، وإلاّ يكنه فلا خير لك في قتله».

وقال الرضي: (ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل، والخبر كالمفعول، فكنته كضربته). والمصنف قد ذكر أولاً أن الانفصال مختار في باب «كان» وهذا يقتضي أن الاتصال جائز دون شذوذ، ثم عاد وناقض كلامه بقوله: وشذ الاتصال كقوله...).

كتاب سيبويه ١/٤٦، المقتضب ٣/٩٨، الإنصاف ٢/٨٢٣، المقرب ١/٩٦، شرح ابن عصفور، ١/٤٠٧، ٢/١٩، اصلاح المنطق ٢٩٧، أدب الكاتب ٤٠٢، الأصول ١/٥٠، شرح ابن يعيش ٣/١١٧، شرح الرضي ٢/١٩.

٥٨ - البيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن بزار (جاهلي). وبعده:

والمرء قد يرجو الرجا ءَ مُؤَمِّلاً والموتُ دُوْنَهْ

والشاهد في قوله: تكونه، حيث جاء بخبر «كان» ضميراً متصلاً بها.

وفيه أيضاً شاهد على استعمال (تنفك) وهو مضارع أنفك، وشاهد ثالث على مجيء «تنفك» دون أن يسبقها نفي أو ما يضاهيه - وسيكرر المصنف ذكر البيت شاهداً على هذا.

الإنصاف ٢/٨٢٤، شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٤، شرح الكافية له ١/٣٨٢، العيني ٢/٧٥، شرح ابن يعيش ٧/١٠٩، المساعد ٢/٣١٩، الهمع ١/١١١.

(أي: تكونَ إيَّاهُ)[١].

فصل

فرع:

والأكثر في اللغة «لولا أنتَ» إلى آخرها، إذْ هي من الدواخل على المبتدأ والخبر[٢]. و«عَسَيْتُ» إلى آخرِها، إذْ الضميرُ فاعلٌ. وجاء «لَوْلاكَ»، و«عَسَاكَ» إلى آخرها، (وسيأتي توجيهُ ذلك)[٣].

وَصِيَغُ/ المضمرِ سِتّونَ[٤]، إذْ هو خَمْسَةُ أنواعٍ[٥]، كلُّ نوعٍ اثنا عشرَ، وكلها مبنية لِشَبَهِ الحرف لفظاً، حيث بعضُها على حرفٍ[٦]، ولافتقارها[٧] إلى مُفَسِّرٍ من لفظ أو قرينة كافتقارِهِ/ إلى غيره[٨].

---

(١) (أي تكون إياه): ساقطة من الأصل، ت.

(٢) الاسم الواقع بعد «لولا» إما مبتدأ، أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع بلولا، وعلى الأوجه الثلاثة يجب انفصال الضمير. انظر الرضي ٢/ ٢٠.

(٣) (وسيأتي توجيه ذلك): ساقطة من الأصل.

(٤) انظر نتائج الفكر للسهيلي ص٢١٨، والتصريح ١/ ١٠٤.
واعترض على المصنف بأنه بقي عليه سبعة ضمائر لم يذكرها، وهي التي زادها الشيخ طاهر ابن بابشاذ: (افعل، نفعل، تفعل، تفعلين، تفعلان، تفعلون، تفعلن).
وأجاب المصنف عن هذا بأنها داخلة في المتصل المرفوع، وتعجب من المعترض كيف جهل ذلك؟ وعاب عليه تقليد الشيخ طاهر وقال: (والتقليد مَطِيَّةٌ سريعة الغبار، وإنما عددنا التي تضمنتها الأنواع الخمسة، وهي لم تتضمن إلا الستين).

(٥) وهي: ضمائر الرفع المتصلة، ضمائر النصب المتصلة، ضمائر الرفع المنفصلة ضمائر النصب المنفصلة، وضمائر الجر المتصلة.

(٦) وأجريت بقية المضمرات نحو «أنا» و«نحن» و«أنتما» و«هما» مجراها طرداً للباب. وانظر الرضي ٢/ ٣.

(٧) في ت: أو لافتقارها.

(٨) المفسر هو الحضور في المتكلم والمخاطب، وتقدم الذكر في الغائب وهو يشبه احتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي. =

وكلُّها معارفُ(١)، إذْ لا يُضْمَرُ إلّا ما عُرِفَ(٢) ووُضِحَتْ للاختصار، إذْ لو سُئِلْتَ عن زيد، وعمرو، وخالد لكان قولك: «هم في الدار» أخصرَ من تَعْدادِهِمْ(٣).

وقد يجيءُ المظهر موضعَ المضمر، كقوله:

٥٩ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيْءٌ

= ومن أسباب بنائها أيضاً فقد موجب الإعراب، ذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب.

انظر: ابن يعيش ٣/ ٨٤، والرضي ٢/ ٣.

(١) اعترض على المصنف بأنه سيذكر أن ضمير «رب» نكرة عند البصريين فكيف يقول هنا: وكلها معارف؟ وهل هذا إلا تناقض؟ فلو قال: غالباً.
وأجاب عنه الإمام المهدي بأن الاحتراز إنما يجب في الحدود، وأما في غيرها فقد يستغني بذكر الخارج عن العموم في موضعه ويخصص ذلك العموم. فاستغنينا هنا بقولنا هناك: إنه نكرة عند البصريين، في تخصيص هذا العموم.

(٢) ش، د: عرفت.

(٣) ومع الاختصار أيضاً رفع الالتباس، لأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، ففي نحو «زيد فعل زيد» يجوز أن يتوهم أن زيداً الثاني غير الأول، وإنما يزيل الالتباس فيها الصفات في أكثر أحوالها مثل (مررت بزيد الطويل)، والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات. والأحوال المقترنة بها، الحضور في المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما، وتقدم الذكر في الغائب، إذ يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم. انظر المصدرين السابقين في موضعيهما.

٥٩ - هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

وقد نسبه سيبويه إلى سوادِ بن عَدِيٍّ بن زيد، وفي بعض نسخ الكتاب (سوادة). ونسبه الشنتمري لأمية بن أبي الصلت، ونسبه البغدادي في الخزانة لعدي بن زيد العبادي، أو لابنه سوادة.

والشاهد فيه: وضع الظاهر - وهو الموت الثانية - موضع المضمر.

الكتاب ١/ ٦٢، الخصائص ٣/ ٥٣، ابن الشجري ١/ ٢٤٣، ٢٨٨، الخزانة ١/ ٣٧٩، المغني ٦٥٠، شرح شواهده للسيوطي ٢٩٦، حاشية يس ١/ ١٦٥.

فرع:

ولا بدَّ للغائب من مُفَسِّر متقدم تحقيقاً كـ«زيدٌ ضربتُهُ»، أو تقديراً نحو «ضربَ غلامُهُ زيدٌ»، ونحو ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾»[1] فإنَّ السياقَ اقتضى موروثاً، فكان كالمَنْطوقِ[2].

وقد يكون مُبْهماً، كضمير «نِعْمَ» و«بِئْسَ» و«رُبَّ»[3].

بص: وهو نكرةٌ غير عائدٍ على شيءٍ، بل يفسَّر بما بعده، وإلا لجازَ «رُبَّهُ» فحسب. ك: بل معرفةٌ، لعَوْدِهِ[4] على سابقٍ مقدَّر[5].

اسم الإشارة

وأما أسماء الإشارة فهي كل لفظٍ وضع ليعبر به عن مشار إليه. وهي خمس صيغ:

«ذا» للمذكر القريب[6]، و«تاء» للمؤنثة، و«ذان» و«تان» لِمثنييهما[7] و«أولاء» لجماعتهما.

وجاء في (تا) لغات[8]: «تي» و«ته»[9] و«تِهي» و«ذي» و«ذة»[10]

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

(٢) تقدم مثل هذا الكلام في تعريف المضمر. انظر ص١٠٧ مع الهامش.

(٣) نحو «نعم رجلاً زيد» و«بئس رجلاً عمرو» و«ربه رجلاً».

(٤) في الأصل: يعود.

(٥) انظر الجني الداني للمرادي ص٤٥٠.

(٦) (القريب) ساقطة من ش.

(٧) في الأصل: (لمثناهما). والمراد في حالة الرفع، أما في النصب والجر فيقال: ذين وتين.

(٨) (لغات): لم تثبت في غير الأصل.

(٩) فيه ثلاثة أوجه: الإسكان، والكسر باختلاس - أي: أداء الحركة من غير أن يسمع بعدها حرف لين - والكسر بإشباع، وهو اسماع حرف لين بعد الحركة. وهذه الأخيرة سيذكرها بقوله: تهي.

انظر التسهيل ٣٩، شرح الرضي ٢/ ٣١، الأشموني ١/ ٤٩، شرح الفريد ٤١٤.

(١٠) فيها من الأوجه مثل ما في (ته). انظر الهامش السابق.

و«ذهي»(١).

وفي المثنى تخفيف النونِ للقريب، وتشديدُها للبعيد عوضاً عن ألفِ التثنية(٢).

وفي «أولاءِ» المدُّ، والقصر، وإبدالُ الهمزةِ لاماً في الخطاب كقوله:

٦٠ - أولا لِكَ قومي لَمْ يكونوا أُشابَةً . . . .

---

(١) بقي من لغاتها (ذات). انظر التسهيل ٣٩، والرضي ٢/ ٣١، والأشموني ١/ ١٤٩. ونقل الأزهري في التصريح ١/ ١٢٦ عن ابن هشام أن الإشارة في (ذات): ذا، والتاء للتأنيث. وفي (ذا) للمذكر لغات لم يذكرها هي: ذاء، دائه، ذاؤه. انظر التصريح ١/ ١٢٦، والأشموني ١/ ١٤٨.

(٢) في هامش الأصل، ت: (والتشديد دليل على أنه غير مثنى حقيقة، إذ نون التثنية خفيفة. وقوله: «عوضاً عن نون التثنية» نقل الرضي في شرحه ٢/ ٣٣ - ٣٤ أن مذهب المبرد في ذلك هو أن التشديد بدل من اللام في (ذلك) و(تالك) كأنه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية. ومذهب غير المبرد أن اللام بالتشديد عوض من الألف المحذوفة في الواحد. قال الرضي: «هذا أولى، لأنهم قالوا أيضاً في تثنية (الذي) و(التي) اللذان، واللتان مشددتي النون عوضاً من الياء المحذوفة.
هذا ومذهب بعض النحويين أن المشدد والمخفف مترادفان، ومع الكاف مشتركان بين القريب والبعيد. وعند بعضهم المشدد للمتوسط، ومع الكاف للبعيد.
انظر ابن يعيش ٣/ ١٣٥، شرح الفريد ٤١٥، شرح الرضي ٢/ ٣٣ - ٣٤.

٦٠ - صدر البيت من الطويل، وعجزه:

وهل يَعِظُ الضِلّيلَ إلا أولالِكا

وهو من أبيات رواها أبو زيد في نوادره لأخي هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكَلْحَبَةِ. ونسبه ابن يعيش للأعشى.
الأشابة: الجمع المختلط من هنا وهناك، ومنه: عدد مُؤتَشِبٌ، أي: مختلط.
والضليل: الضال، يقال: رجل ضليل ومضلل، أي: ضال جداً. يصف قومه بالصفاء في النسب وإخلاص النصح له.
والرواية في بعض المصادر: أولئك قومي. فيكون الاستشهاد على هذه بـ(أولالك) التي في عجز البيت فقط.
المصنف ١/ ٢٦٦، ٣/ ٢٦، اصلاح المنطق ٣٨٢، اللامات ١٤٢، شرح ابن عصفور ١/ ٢٠٢، شرح ابن يعيش ١٠/ ٦، نوادر أبي زيد ١٥٤، التصريح ١/ ١٢٩، الهمع ١/ ٧٦، والدرر ١/ ٤٩.

فصل

ومدلولاتُها[١] ستةٌ، لأنَّ «أولي»[٢] للجنسينِ[٣]، وصيغ/ الخطاب خمسٌ، ومدلولاتُها ستةٌ.

ويصحُّ أن يُسألَ كلُّ مخَاطَبٍ عن كل واحد من مدلولاتِ صيغ الإشارة فتنتهي (ألفاظُ)[٤] ذلك إلى ستةٍ وثلاثينَ[٥]، لِضَرْبِكَ[٦] ستةً في ستةٍ، مثالُها[٧]: «كيف ذاك الرجلُ يا رجلُ» إلى آخِرِ المخاطَبينَ[٨]، «كيف تاك المرأةُ يا رجلُ» إلى آخِرِهم[٩]، «كيف ذانِكَ»، «كيف تأنِكَ» «كيف أولئك»، فَيُسْأَلُ كل واحد من المخاطَبين عن (جميعِ)[١٠] مدلولاتِ صيغ الإشارة، فتنتهي إلى ذلك العدد[١١].

فصل

ودليلُ اسميَّتِها وقوعُها فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً، وهو واضح، وموصوفةً كـ«هذا الرجلُ»، وصفةً كـ«زيدٌ هذا»، وتصغيرُها[١٢] - وإن خالَفَ القياسَ - بفتح أوَّلِها كـ«ذَيّا» و«تَيّا» و«ذَيّانِ» و«تَيّانِ» و«أُولَيّا».

---

(١) أي: مدلولات الإشارة.
(٢) في غير الأصل، ش: أولاء.
(٣) المذكر والمؤنث.
(٤) (ألفاظ) ثابتة في ش، م فقط.
(٥) من (ويصح) إلى هنا ساقط من ن.
(٦) في د: لضربه.
(٧) في الأصل: مثاله.
(٨) وهي: يا رجلان، يا رجال، يا امرأة، يا امرأتان، يا نساء.
(٩) في ش: (آخره). وأراد آخر المخاطبين كالسابق.
(١٠) (جميع): ساقطة من الأصل.
(١١) جمعها الأشموني في جدولين، أحدهما للسؤال عن المذكر والآخر للسؤال عن المؤنث، واستدرك عليه الصبان في جدول لطيف استوعب فيه أقسامها وبين المتعذر منها والجائز. انظر الأشموني مع الصبان ١/ ١٥١ - ١٥٣.
(١٢) ت: أو تصغيرها.

وقد تعملَ النصب[١] نحو: «وهذا بَعْلي شَيْخا»[٢].

وقد يتصلُ بها هاءُ التنبيهِ وكافُ الخطابِ كـ«هذاك».

وسمّاها (ط) مبهمةً، لشَبَهِها المُظْهَرَ بما مر[٣]، والمضمرَ بتعريفِها[٤]، وبنائِها، واختلافِ صِيغَها[٥].

فصل

و«ذا» للقريب الحاضر[٦]، و«ذاك» للمتوسط، وقيل: للقريب[٧] وقيل: للبعيد[٨]،

---

(١) أي: على الحال.

(٢) سورة هود، الآية: ٧٢.

و«شيخا» حال من (بعلي) والعامل فيه اسم الإشارة، أي: أشير إليه شيخا، أو هاء التنبيه، أي: أنبه على بعلي شيخا.

ولم يجز السهيلي هنا إلا الأول، لأن هاء التنبيه حرف، وليس هناك حرف يعمل معناه في الحال والظرف إلا (كان).

انظر نتائج الفكر للسهيلي ٢٢٩، شرح الرضي ٢/ ٢٠٠، شرح ابن يعيش ٢/٥٨.

(٣) من وقوعها فاعلة ومفعولة ومجرورة وموصوفة، وتصغيرها على غير قياس.

(٤) في الأصل، د: بتعرفها.

(٥) قَسَّمَ طَاهِرُ بنَ بابشاذٍ الأسماءَ إلى ثلاثة أقسام: ظاهر ومضمر ومبهم. والمبهم عنده هو أسماء الإشارة، وقد عقد لها فصلاً سماه: الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة، وهو القسم الثالث من أقسام الأسماء. شرح المقدمة المحسبة ١/٩٨، ١٦١.

وحكى هذا القول ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٢٧ دون نسبته إلى طاهر.

(٦) لا معنى لتقييده بالحاضر، وهو زائد على اصطلاح النحاة، حيث اكتفوا بالقريب.

(٧) في د: للقرب.

(٨) إنما قال: وقيل، لأن هذه الأسماء غير مقطوع في اختلاف دلالاتها على القرب والتوسط والبعد باختلاف صيغتها. وقد استخدم هذه العبارة ابن الحاجب والزمخشري فلم يقطعا بشيء من ذلك، لأنهما وجدا أن ذا القرب منها مستعمل في موضع ذي البعد وبالعكس.

انظر شرح الرضي ٢/ ٣٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٣٥، وشرح الجامي ٤٥٨ والتصريح ١/ ١٢٧ - ١٢٨.

و«ذلك» للبعيد الغائب اتفاقاً[١]، ومثلُهُ «تلكَ»[٢]، و«أولئكَ» و«ذانِّكَ» و«تانِّكَ» «مُشَدَّدَتَيْنِ»[٣].

وقد يُشارُ إلى القريب بآلةِ البعيد تعظيماً نحو «فَذلِكُنَّ/ الذي لُمتُنَّني فيه»[٤]، «أنا ذلك الشجاعُ». وبعكس، كقول عائِشَةَ: «يا عجباً لابنِ عَمْرِو هذا»[٥].

والمعاني كالبعيد[٦]، كقوله تعالى[٧]: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٨]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَٰطِلَ﴾[٩]. ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[١٠].

فصل

وقد يُسْتَعْمل المفردُ للجمع، نحو ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[١١]

---

(١) قيده بالغائب كما فعل في (ذا) إذ قيده بالحاضر، ولم أجد ذلك في اصطلاح النحاة. انظر شرح الرضي ٢/ ٣٣، شرح ابن يعيش ٣/ ١٣٥، شرح الفريد ٤١٥، التصريح ١/ ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) أي: للبعيد من المؤنث.

(٣) ش، م، ن: (مشددين). وهذا على مذهب المبرد ومن تبعه من البصريين، لأن تشديد النون عندهم بدل من اللام في (ذلك) و(تالك). انظر الرضي ٢/ ٣٣، شرح ابن يعيش ٣/ ١٣٥.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

(٥) روى الإمام مسلم في صحيحه ١/ ٢٦٠ عن عبيد بن عمير قال: (بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت: يا عجباً لابن عمرو هذا. . يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن. أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟ لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولا أزيد على أن افرغ على رأسي ثلاث إفراغات). وانظر صحيح ابن خزيمة ١/ ١٢٣.

(٦) أي: إذا كان المشار إليه معنى فهو كالبعيد.

(٧) ثابتة في ت وحدها.

(٨) سورة غافر، الآية: ٧٤، وقد أخطأ المصنف فذكر (الظالمين) مكان الكافرين ولم يفطن لذلك أحد من النساخ، وأثبت ما يوافق المصحف.

(٩) سورة محمد، الآية: ٣.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢.

(١١) سورة الإسراء، الآية: ٣٨.

كما قد يستعمل خطابُ الواحد للجماعة، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ﴾(١) والمرادُ «ذلكم».

فصل

وقد يُشَارُ إلى المكان قُرباً وتوسطاً وبُعداً كـ«هُنا» و«هناكَ» و«هنالِكَ» و«ثَمَّ» (و«هَنّا» بتشديدِ النون وفتحِ الهاء)(٢). وقد يُشار بها إلى الزمانِ كقوله:

٦١ - حَنَّتْ نَوارِ وَلاتَ هَنّا حَنتِ

فصل

ولا يُجْمَع (فيه)(٣) بين آلَتَي التنبيهِ(٤) والبُعْدِ كـ«هذالِكَ»، لتَدافُعِ وَضعِهِما(٥).

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش، م. وما سيمثل به يقتضي وجوده فأثبته.

٦١ - صدر البيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنَّتِ

وهو منسوب في أكثر المصادر لحِجْل بن نَضْلَةَ، وفي بعضها لشَبيبِ بن جُعَيْل التغلبي.

والشاهد في البيت: الإشارة بهنا، إلى الزمان، بدليل وقوعها معمولاً لـ(لات) النافية، و(لات) مختصة بدخولها على أسماء الأحيان.

و«نوار» فاعل مرفوع بالضمة عند بني تميم، وعند الجمهور مبني على الكسر. أجنت: سترت وأخفت.

ورواية المؤتلف والمختلف:

حنت نوار وأيَّ حينٍ حَنَّتِ

ولا شاهد فيها على ما نحن فيه.

الإيضاح ١/ ٤٢٠، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢، المؤتلف والمختلف للآمدي ١١٥، المغني ٧٧١، شرح شواهده ٩١٩، شرح ابن يعيش ٣/ ١٥، ١٧، معجم مقاييس اللغة ٦/ ١٤، الصحاح (هنا)، الخزانة ٤/ ١٩٥.

(٣) (فيه) ساقطة من الأصل، د.

(٤) في د: للتنبيه.

(٥) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٢، التسهيل ٤٠، الهمع ٢/ ٧٦، الأشموني ١/ ١٤٤.

فصل

وكافاتُ الخطابِ معها حروفٌ لا أسماءٌ، وإلّا كانت مضافةً إليها، وإضافة المعرفةِ[١] لا تصحُّ.

الموصول

وأما الموصولُ فهو ما لا يتمُّ أحد جَزأيْ كلام إلا بصلة وعائد[٢]. بُني، لشَبَهِ الحرف لفظاً كاللام[٣] ثم طُرِد البابُ[٤]، ومعنى، لافتقاره إلى الصلة[٥].

ودليلُ اسميتِه اعتوارُ الفاعلية وأَخَوَيْها[٦] عليه. وهو تُسع صيغ[٧]: «الذي» و«التي» و«اللذان» و«اللتانِ» و«الذينَ»/ و«اللاتي» و«مَنْ» و«ما» و«أيُّ» والألفُ واللامُ، و«ذو» الطائيةُ، و«ذا» مع «ما»[٨] استفهاماً[٩].

---

(١) في د: المعروفة.

(٢) هذا ما عرفه به ابن الحاجب في الكافية، ومعناه أن الموصول هو الذي لا يصير جزءاً تاماً في جملة إلا بصلة وعائد. وجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل ولا يلزم أن يكون الموصول على هذا جزء جملة، بل قد يكون فضلة، لكنه أراد أنه الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يكن إلا بصلة وعائد. كذا فسر الرضي كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ٢/ ٣٥.

(٣) يريد الألف واللام التي هي من الموصولات.

(٤) أي: في (الذي) و(التي) وأخواتهما.

(٥) فأشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه، ولا بد من كلام بعده، والحرف كذلك لا يدل على معنى في نفسه إنما معناه في غيره. انظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٣٩.

(٦) في ش: (وأخواتها). والمراد المفعولية والإضافة.

(٧) في د: وصيغه.

(٨) في ش، م، ن، د: (و«ذا» إذا سبقه «ما»).

(٩) (استفهاماً) ساقطة من ش، د. والذي ذكره أكثر من تسع صيغ، لكنه جعل (الذي) و(التي) صيغة واحدة، لأن كليهما للمفرد، وجعل تثنيتهما صيغة واحدة، وجمعهما صيغة واحدة، والبواقي من (من) إلى الأخير ستة صار المجموع تسعة.
وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٣٩.

فرع:

وجاء في «الذي» و«التي» تخفيفُ الياءِ وتشديدُها كقوله:

٦٢ - . . . . وَإنْ أغـــنـــاكَ إلّا لَلّذِيّ

وحذفُ الياءِ مع كَسْرِ الذالِ، نحو:

٦٣ - والّذِ لَوْ شـاءَ لَكُـنـتُ صَـخْـرا

---

٦٢ - من الوافر، وصدره:

وليس المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ

وبعده:

يـريـدُ بـه الـعَـلاء وَيَـصْـطَـفـيـهِ لأقـرَبِ أقْـرَبَـيـهِ ولِلْقَـصِيّ

ولم ينسبه أحد من النحاة لقائل معين. ووجدت محقق كتاب شرح الجمل لابن عصفور قد نسب هذين البيتين إلى الحطيئة وأحال إلى ديوانه، ولم أجدهما فيه. على أن ابن عصفور قد ذكرهما هكذا:

ولـيـس الـمـال فـاعـلمـه بـمـال وإن أنـفـقـتـه إلا الـذي

تـنـال بـه الـعـلاء وتـصـطـفـيـه لأقـرب أقـربـيـك ولـلـصـفـي

ورواية الإنصاف:

مـن الأقـوام إلا لـلذي

والشاهد فيه: تشديد الياء من (الذي).

أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٥، الإنصاف ٢/ ٦٧٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢، شرح الكافية له ١/ ٢٥٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٧٠، اللسان (لذا).

٦٣ - من الرجز المشطور، رواه قطرب ولم ينسِبه لقائل، وبعده:

أو جَبَلًا أشمَّ مُشْمَخِراً

ورواية الأنباري في الإنصاف:

اللذ لـو شـاء لـكـانـت بَـرّا أو جـبـلًا أصَـمَّ مـشـمـخـرا

والشاهد: حذف الياء من (الذي) وإبقاء الذال على كسره.

ابن الشجري ٢/ ٣٠٥، الإنصاف ٢/ ٦٧٦، التمام ٤٢، شرح السيرافي ٢/ ٦٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٤٥، شرح ابن عصفور ١/ ١٧٠، الخزانة ٥/ ٥٠٥، الهمع ١/ ٨٢، الدرر ١/ ٥٦، شرح الرضي ٢/ ٤٠.

وسكونها، نحو:

٦٤ - كَـالَّذْ تَـزَبـيَ زُبْـيَـةً فـاصْـطِـيـدا

٦٥ - وَقُـلْ لِلَّتْ تَـلومُـكَ إنَّ نَـفْـسـي . . . .

وحذفِ الذالِ(١)، نحو:

٦٦ - ما أَنْتَ بالحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ

---

٦٤ - من مشطور الرجز، وينسب لرجل من هذيل. وقبله:

فكنتُ والأمرَ الذي قد كِيدا

ورواية الإنصاف:

فَـظَـلْتُ فـي شَـرٍّ مـن الـذكِـيـدا

وعليها يكون فيه شاهد آخر على ما ذكره.

الزبية: حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها، وكانوا يحفرونها في مكان عال، وفي المثل «بلغ السيل الزبى» والزبية أيضاً: الحفرة التي يستتر فيها للصيد، يقال: تزبيت زبية.

الشاهد: حذف ياء (الذي) مع اسكان الذال.

الإنصاف ٢/ ٦٧٢، شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٠، الكامل ١/ ١٧، المقصور والممدود لابن ولاد ٥١، التمام ٤٢، ابن الشجري ٢/ ٣٠٥، ديوان الهذليين ١/ ٢٨٦، الضرائر ٦٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧١، الخزانة ٦/ ٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٥٥، شرح السكري لأشعار هذيل ٦٥١.

٦٥ - من الوافر، أنشده الفراء ولم يعزه لقائل، وعجزه:

أراهـا لا تُـعَـوِّذُ بـالـتـمَـيـمِ

والشاهد فيه: حذف الياء من (التي) وإسكان التاء.

ابن الشجري ٢/ ٣٠٨، الخزانة ٦/ ٦، الهمع ١/ ٨٢، الدرر ١/ ٥٦، شرح الرضي ٢/ ٤٠.

(١) أي: مع الياء.

٦٦ - من البسيط. وقائله الفرزدق، وليس في ديوانه، وعجزه:

ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

من قصيدة قالها في هجاء أعرابي فضل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك ابن مروان، وقبله:

يـا أرغـم الله أنـفـاً أنـت حـامـلُه   يا ذا الخَنا ومقالِ الزورِ والخَطَلِ =

وجاء في المثنى تخفيفُ النون وتشديدُها، نحو «واللَّذانِّ يَأْتِيانِها مِنْكُم»[1].

وَحَذْفُ النون، نحو:

٦٧ - أَبَـنِـي كُـلَيْـبٍ إِنَّ عَـمَّـيَّ الـلذا

= وجاء به المصنف هنا شاهداً على حذف الذال من (الذي). ولم يسبقه أحد في الاستشهاد به على هذا لأن «ال» في قوله «الترضي» ليست هي (الذي) وحذف منها الياء والذال عند النحاة بل هي (ال) الموصولة بحالها وصلت بالفعل، والنحاة إنما يذكرون البيت شاهداً على هذه المسألة لا على ما ذكره المصنف هنا، نعم فيه شاهد كما في الإنصاف على أن «ال» فيه أقيمت مقام (الذي) لكثرة الاستعمال. وقد اعترض عليه بهذا في هامش الأصل فأجاب بقوله: (هو «الذي» على الصحيح، ولهذا دخل على الفعل. وهو أصح الأجوبة في الأشكال الوارد في دخول اللام على الفعل عندي، إذ أن اللام من خواص الاسم حرفية واسمية). ونقل في الهامش أيضاً أن الزمخشري قد ذكر أنهم اختصروا «الذي» إلى «ال» في اسم الفاعل، يشير إلى قوله المفصل. (ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا: اللذ - بحذف الياء - ثم اللذ - بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لام التعريف). وشرح ابن يعيش ذلك مبيناً أن «ال» في اسم الفاعل هي «الذي». شرح ابن يعيش ٣/ ١٥٥. الإنصاف ٢/ ٥٢١، المقرب ١/ ٦٠، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٦٣، الإيضاح ١/ ٦٧، شرح ابن عصفور ١/ ١١٢ و١٧٩، الضرائر ٢٠٢، شرح عمدة الحافظ ٩، اللسان (أمس. لوم) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٣، التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢، العيني ١/ ١١١، ٤٤٥.

(١) سورة النساء، الآية: ١٦.

قرأ ابن كثير بتشديد النون والمد في الألف التي قبلها، وقرأ الباقون بالتخفيف من غير مد. الإقناع ٢/ ٦١٨، التيسير ٩٥، التبصرة لمكي ق٦٢ (مخطوط).

٦٧ - عجز البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٤٤٣. وقد أخطأ الزمخشري، فنسبه إلى الفرزدق. وعجزه:

قَتَلا الـملوك وفَككا الأغلالا

وبنو كليب: بنو كليب بن يربوع قوم جرير، والبيت في هجائه.

وعماه: هما عمرو بن كلثوم وأخوه مرة، فالأول قتل عمراً بن هند، والثاني قتل المنذر بن النعمان بن المنذر.

الشاهد: حذف نون (اللذان)، لاستطالة الموصول بصلته.

كتاب سيبويه ١/ ١٨٦، المقتضب ٤/ ١٤٦، ابن الشجري ٢/ ٣٠٦، المصنف ١/ ٦٧، المحتسب ١/ ١٨٥، شرح ابن يعيش ٣/ ١٥٤، ١٥٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢، العيني ١/ ٣٢٤، الرضي ٢/ ٤٠، الخزانة ٦/ ٦.

ونحو (قوله)[١]:

٦٨ - هـمـا الـلـتـا[٢] لَوْ وَلَدَتْ تـمَـيـمُ

وفي الجمع «الذيَن» رفعاً ونصباً وجراً»، و«الذونَ» - رفعاً - في عُقَيْلٍ وهُذَيْلٍ[٣]، وحذفُ النون في اللغتين، نحو:

٦٩ - وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهمْ

---

(١) (قوله): مكانها بياض في الأصل، وساقطة من ت، د.

٦٨ - الرجز، نسبه العيني للأخطل وليس في ديوانه. قال البغدادي في الخزانة: (وقد فتشت أنا في ديوان الأخطل فلم أجده) وبعده:

لـقـيـلَ فَـخْـرٌ لَهُـمُ صَـمـيـمُ

والشاهد فيه: حذف النون من (اللتان)، والعلة كما في سابقه.

أمالي الشجري ٢/٣٠٨، شرح الكافية لابن مالك ١/٢٦٢، العيني ١/٤٥٥ الرضي ٢/٤٠، الخزانة ٦/١٤، التصريح ١/١٣٢، الهمع ١/٤٩، الدرر ١/٢٣، المساعد ١/٤١.

(٢) في ش: (اللذو). ت: (اللذا).

(٣) ذكر الرضي أنها لغة هذلية، ولم يذكر عقيلاً، وفي التصريح أنها لغة هذيل أو عقيل. قال الأزهري: (و «أو» للشك). شرح الرضي ٢/٤٠، شرح التصريح ١/١٣٣.

٦٩ - صدر البيت من الطويل، وعجزه:

هم القومُ كلُّ القوم يا أُمَّ خالِد

نسبه سيبويه لأشْهَبَ بنُ رُمَيْلَةَ، وينسب أيضاً لحُرَيْث بنِ مُحْفِض.

فلج: واد بين البصرة وحمى ضرية. حانت دماؤهم: أي هلكت، والمراد أنه لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص.

ويروى: «وإن الألى» فلا شاهد فيه حينئذ.

الشاهد: حذف النون من (الذين) لطول الاسم بالصلة، أو ضرورة. وقيل: إن «الذي» مفرد عبر به عن الجمع، فعاد إليه الضمير محمولاً على المعنى كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾.

كتاب سيبويه ١/١٨٧، ابن الشجري ٢/٣٠٧، المصنف ١/٦٧، المحتسب ١/٨٥، شرح ابن يعيش ٣/١٥٤، ١٥٥، المقتضب ٤/١٤٦، الكامل ١/٥٢، ٣/١٧، مجاز القرآن ٢/١٩٠، البيان والتبيين ٤/٥٥، الضرائر ٦٩، التبصرة ١/٢٢٣، شرح التسهيل ١/٣٢، شرح الكافية ١/٢٦١، شرح شواهد المغني ١٧٥.

ونحو:

٧٠ - قَوْمي الذو بِعُكاظٍ طَيَّروا شَرَرا

و«الأولى»[1] و«اللاءونَ».

قال:

٧١ - هُمْ اللاءونَ فَكّوا الغُلَّ عَنّي . . . .

وجاء في صيغة[2] جمع المؤنث عشرُ لغات: «اللاتي» و«اللواتي» بتخفيف

---

٧٠ - من البسيط، وعجزه:

من روسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بالمصَاقِيلِ

ونسب لأمية بنِ حُرْثان بن الأسْكَرِ الكِناني (فارس مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم هو وابنه كلاب).

عكاظ: سوق معروف لمكة في الجاهلية بين نَخْلَة والطائف، كان يقوم من صبح أول ذي القعدة عشرين يوماً.

الشرر: جمع شَرَرَة أو شَرار أو شَرارة، وهو ما يتطاير من النار، أو مصدر (شَرَرْتَ يا رجل) من الشر نقيض الخير.

الشاهد في قوله: (الذو) حيث حذف الياء من (الذون) وهو على لغة من ينطق به بالواو في حال الرفع.

شرح الرضي ٢/ ٤٠، الخزانة ٦/ ١٤.

(١) في الأصل: واللا.

٧١ - من الوافر، وعجزه:

بِمَرْوِ الشاهَجانِ وهم جَناحي

وهو لأحد الهذليين كما في أمالي ابن الشجري. وقد أنشده ابن خالويه عن الفراء، ولم ينسبه لمعين.

ومرو الشاهجان: مدينة من أشهر مدن خراسان، وهي قصبتها.

وأورده شاهداً على مجيء (اللاءون)، وهو جمع (الذي) من غير لفظه.

أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٨، شرح ابن عصفور ١/ ١٧٣، إعراب ثلاثين سورة ص٣٠، معجم البلدان ٨/ ٣٣، الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان ق٦ (مخطوطة دار الكتب برقم ٦٤٩٩هـ). الهمع ١/ ٨٣، الدرر ١/ ٨٥.

(٢) في ش: صيغ.

الياء وتشديدها، وحذفِها مع كسر التاء[١]، وحذفها في «اللاتي»[٢]، وإبدالها همزةً مع بقاء الياء كـ«اللاتي» وَعَدمها كـ«اللاءِ»[٣]، وحذف الهمزة[٤] كـ«اللاي»[٥]، وقد قُرِىءَ ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾[٦] بذلك، و«اللَّواءِ»[٧].

فصل

وَلـ«مَنْ» خمسةُ أقسامٍ/ : استفهاميةٌ، وشرطيةٌ، وسيأتيان، ونكرةٌ موصوفةٌ بمفرد، كقوله:

٧٢ - وَكَفَى بِنا فَضْلًا على مَنْ غَيْرِنا

---

(١) أي: اللاتِ واللواتِ.

(٢) أي حذف التاء فيصير (اللا). ذكرها ابن مالك في التسهيل ص٣٤، وشرح الكافية ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر المصدر السابق وشرح الرضي ٢/ ٤١، وشرح الكافية ١/ ٢٦٩.

(٤) في ت، ن، د: (وحذف الهمزة دون الياء).

(٥) انظر المصدر السابق.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

جاء في تحبير التيسير ١٥٩: (واللائي: هنا وفي المجادلة والطلاق بالهمز من غير ياء. وورش وأبو جعفر بياء مختلسة خلفاً من الهمزة، أي: بين بين، وإن وقفا صيراها ياء ساكنة، والبزي وأبو عمرو بياء ساكنة بدلاً من الهمزة في الحالين. والباقون بالهمز وياء بعدها في الحالين).

وقال ابن الباذش في الإقناع ٢/ ٧٣٤: وقد قرأت من طريق مكي وعثمان بن سعيد للبزي، وأبي عمرو بياء ساكنة. وكذلك ذكره عن أبي عمرو وأبي طاهر بن أبي هاشم والشذائي وغيرهما، وانظر التبصرة لمكي ٢٩٧.

(٧) كذا في ت وحدها. وباقي النسخ بدون الهمزة. وانظر التسهيل ٣٤، وشرح الرضي ٢/ ٤١.

٧٢ - من الكامل، وعجزه:

حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

وقد نسب لحَسّان بن ثابت الأنصاري، ولعبد الله بن رواحة، ولكعب بن مالك، ولبشير ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك رضي الله عنهم أجمعين. واكتفى سيبويه بنسبته إلى الأنصاري دون تسمية، ونص الشنتمري والعيني على أنه لحسان، وليس في ديوانه. =

أو جملةٍ، كقوله:

٧٣ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ

ك: وزائدةٌ كقوله:

=واضطرب ابن الشجري فنسبه في موضع من أماليه لحسان وفي موضع آخر لكعب بن مالك. ورواه جامع ديوان كعب بن مالك منفرداً عن الأمالي لابن الشجري. وفي اللسان نسب لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وفي التاج نسبه لكعب بن مالك، والبغدادي ذكر الجميع.

والشاهد فيه: مجيء (غيرنا) نعتاً لـ(من) باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة للموصول. ويجوز فيه رفع (غير) باعتبار (من) موصولة، وحذف صدر الصلة وتقديره: (من هو غيرها).

كتاب سيبويه ٢/ ١٠٥، ابن الشجري ٢/ ١٦٩، ٣١١، تفسير الطبري ١/ ٤٠٤، المقرب ١/ ٢٠٣، شرح ابن عصفور ١/ ٤٩٢، المقتصد ١/ ١٢٨، المغني ١٤٨، ٤٣٢، ٤٣٤، شرح شواهده ١١٦، ٢٥٢، العيني ١/ ٤٨٦، شرح ابن يعيش ٤/ ١٢، معاني القرآن ١/ ٢١، مجالس ثعلب ٢٧٣، الجمل ٣١١، الخزانة ٦/ ١٢٠، الهمع ١/ ٦٢، ١٦٧، الدرر ١/ ٧٠، اللسان والتاج (من)، ديوان كعب بن مالك الأنصاري ٢٨٩، الرضي ٢/ ٥٥.

٧٣ - صدر البيت من الرمل، وعجزه:

قد تمنى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري من قصيدة أولها:

بَسَطَتْ رابعةُ الحَبْلَ لَنا فَوَصَلْنا الحَبْلَ منها ما اتَّسَعْ

وقبل الشاهد:

كيفَ باستقرارِ حُرٍّ شاحِطٍ بِبِلادٍ ليس فيها مُتَّسَعْ

وبعد الشاهد:

ويراني كالشجا في حَلْقِه عَسِراً مَخْرجُهُ ما يُنْتَزَعْ

ويروى (قلبه) مكان (صدره).

والشاهد فيه: مجيء (مَنْ) نكرة بمعنى (إنسان) بدليل دخول (رب) عليها وجملة (انضجت) في موضع جر على أنها صفة لـ (من).

شرح ابن يعيش ٤/ ١١، ابن الشجري ٢/ ١٦٩، الخزانة ٦/ ١٢٣، المقتصد ١/ ٣٢٠، المفضليات ١٩٨، المغني ٤٣٢، شرح شواهده ٢٥٢، الهمع ١/ ٩٢، ٢/ ٢٦.

٧٤ - يا شاةَ مَنْ قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ[١] لَهُ

بص: لا، وَرَوَوْهُ «يا شاة ما»[٢].

وموصولةٌ، وتختصُّ أولي[٣] العِلْم، نحو «جاءني مَنْ جاءَكَ». وأما قوله - تعالى -: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[٤]، ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[٥] فتغليب[٦]، إذْ الضميرُ في «ومِنْهُم» لكل دابة، وكـ«مَنْ» في «اشتريتُ مَنْ في الدارِ مِنَ رقيقٍ وبَهائِمَ»[٧].

فصل

و«ما» استفهاميةٌ، نحو «ما عِنْدَكَ»، وشرطية، نحو ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم﴾[٨]،

---

٧٤ - من الكامل، وعجزه:

حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

وهو لعنترة العبسي من معلقته المشهورة، والشاة فيه كناية عن المرأة، وأراد امرأة أبيه لأنها حرم عليه وطؤها بوطء أبيه لها، فتمنى أن ذلك لم يكن، فجملة (حرمت) صفة لشاة.
والشاهد فيه عند الكوفيين: زيادة (مَنْ) للتوكيد، والتقدير: يا شاة قنص، ومنع ذلك سيبويه والبصريون وقالوا: إن الرواية المشهورة فيه (ما قنص). وحتى على رواية (من) فقد أولوها بأنها موصوفة بالمصدر (قنص)، أو على حذف مضاف أي: ذي قنص.
هذا ورواية الديوان ص١٥٢: ما قنص.
المغني ٤٣٤، شرح شواهده ٢٥٢، شرح ابن عصفور ٢/٤٥٨، ٥٦٠، الإفصاح ٣٤٨، الخزانة ٦/ ١٣٠، شرح الزوزني للمعلقات السبع ٢٨١، المساعد ١/ ١٦٤، والرضي ٢/ ٥٥.

(١) في ش: حكمت.
(٢) انظر المصادر السابقة في مواضعها.
(٣) في الأصل، أولو.
(٤) سورة الحجر، الآية: ٢٠. وانظر الرضي ٢/ ٥٥.
(٥) سورة النور، الآية: ٤٥.
(٦) أي: لمن يعقل على ما لا يعقل. انظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٤ - ١٤٥، وشرح الرضي ٢/ ٥٥.
(٧) انظر الرضي ٢/ ٥٥.
(٨) سورة البقرة، الآية: ١١٠.

ونكرةٌ تامةٌ بمعنى: شَيءٍ، مثل ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(١)، وموصوفةٌ بمفرد، نحو «مررتُ بما مُعْجِبٍ لَكَ»(٢)، أو جملةٍ كقوله:

٧٥ - رُبَّ ما(٣) تَكْرَهُ النفوسُ مِنَ الأَمْرِ . . . .

وزائدةٌ، نحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾(٤).

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.
والمراد بالتامة نكرة غير موصوفة، أي: نعم شيئاً هي عند الزمخشري وأبي علي الفارسي.
وتكون معرفة تامة - أي: غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء، أي: فنعم الشيء هي.
انظر شرح الرضي ٢/ ٥٤، وابن يعيش ٤/ ٤.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٥٦، والأشموني ١/ ١٦٣.

٧٥ - من الخفيف، وهو بتمامه:
رب ما تكره النفوسَ من الأمرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ
وقد نسبه سيبويه لأمية بن أبي الصلت، وينسب أيضاً لابن صرمة الأنصاري، وأبي قيس اليهودي، ولعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص١١٢، ولحنيف بن عمير اليشكري، ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب. والمشهور ما ذكره سيبويه.
والشاهد فيه: وصف (ما) وهي نكرة بالجملة وهي (نكرة)، والعائد محذوف، أي: رب شيء تكرهه النفوس.
والمعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدة كحل عقال المقيد.
كتاب سيبويه ٢/ ١٠٩، ٣١٥، المقتضب ١/ ٤٢، مجالس العلماء للزجاجي ١٦٦، البيان والتبيين ٣/ ٢٦، ابن الشجري ٢/ ٢٣٨، الإيضاح ١/ ٤٨٦، المقتصد ١/ ١٢٩، معجم الشعراء للمزرباني ٢٤٣، جمهرة اللغة (جرف) زيارادات ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٦٠، شرح ابن يعيش ٤/ ٢، ٨/ ٣٠، البغداديات ٢٦٣، ٣٧٦، التبصرة ١/ ٢٩١، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٥٧، الأصول ٢/ ١٤١، منازل الحروف للرماني ٦١، الفاخر ٢١٢ (لا يبزج)، المغني ٣٩١، العيني ١/ ٤٨٤.

(٣) كتبت (رب) متصلة بـ(ما) في سيبويه وأكثر المصادر، وفي بعضها منفصلة، وهو أنسب للمعنى المقصود كما قال العيني.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

وصفةٌ، نحو ﴿مَثَلًا مَّا﴾[(١)] أي: أيَّ مثلٍ. وقيل: هي هُنا زائدةٌ[(٢)].

ومعنى الوصف بها التعظيمُ، نحو «فلانٌ رجلٌ مَا» أي: أيُّ رجلٍ[(٣)]، أو التحقيرُ، نحو «هل أعطيتَه[(٤)] إلا عطيَّة ما»، أو تنويعٌ، نحو «اضْرِبْ ضَرْبًا مَا» أي: نوعاً[(٥)] مِنْ أنواعِهِ.

وموصولةٌ، وهي التي البابُ لها، وتختصُّ بغير أولي العلم، أو صفاتِ مَنْ يَعْلَمُ[(٦)]. وقد تُسْتَعارُ لِمَنْ يَعْلَمُ/، نحو ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا﴾[(٧)].

م: هي للعُموم، تقول لبعيدٍ لم تعلم تفصيلَهُ: «ما هُوَ»، فإنْ[(٨)] قيل: «رجل» قلتَ: «مَنْ هو»[(٩)].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٥٤.
وأجاز بعضهم أن تكون (ما) في الآية نكرة، و«بعوضةً» صفة لها، على أن تكون (ما) في موضع البدل من (مَثَلاً). انظر شرح ابن يعيش ٤/ ٣.

(٣) في الأصل: الرجل.

(٤) في ش، د: أعطيت.

(٥) في ت: (أي: أي نوع).

(٦) مثل: «زيد ما هو» و«ما هذا الرجل» فهو سؤال عن صفته، والجواب: «عالم» أو غير ذلك. انظر شرح الرضي ٢/ ٥٥.

(٧) ذكر أبو علي البغدادي في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٢٦٥ أن (ما) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ يجوز أن تكون واقعة موقع (مَنْ)، ويجوز أن تكون بمعنى المصدر، ثم قال: (ويقوى الأول ما حكي عن أبي زيد من أنه سمع: (سبحان ما يسبح الرعد بحمده) و﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا﴾.
وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٨٧، وشرح الرضي ٢/ ٥٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٤٥، ٤/ ٥، ٥٦.

(٨) د: فاذا.

(٩) عبارته في المفصل:
(تقول لشَبح رُفع لك من بعيد لا تشعر به: ما ذاك، فإذا شعت أنه إنسان قلت: من هو. وقد جاء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا﴾ و(سبحان ما يسبح الرعد بحمده). انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٤/ ٥.

فصل

و«أيٌّ» و«أيّةٌ» استفهامية نحو «أيُّهُمْ جاءك»، وشرطيةٌ، نحو[١] «أيُّهُمْ تُكرِمْ أُكرِمْ»، ومعرفةٌ موصوفةٌ باسمِ جنسٍ، نحو «يا أيُّها[٢] الرجلُ»[٣].

ش: ونكرةٌ موصوفةٌ، نحو «مررتُ بأيٍّ مُعْجِبٍ لَكَ» وَمَنَعَهُ غيرُه[٤].

وصفةٌ، نحو «مررتُ برجلٍ أيِّ رَجُلٍ»[٥].

وموصولةٌ كقوله:

٧٦ - . . . . فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

(١) (نحو): ساقطة من ش، د.

(٢) في غير الأصل، ت: أيها.

(٣) قال الرضي ٢/ ٥٦: (ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء). وانظر ابن يعيش ٢/ ٢٤.

(٤) قال الرضي في الموضع السابق: (وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو: مررت بأي معجب لك).

(٥) قال الرضي ٢/ ٥٦ - ٥٧: (الصفة في الأصل استفهامية، لأن معنى «برجل أي رجل» أي: برجل عظيم يسأل عن حاله، لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية إلى الصفة فاعتور عليها الإعراب الموصوف).

٧٦ - عجز البيت من المتقارب، ومصدره:

إذا ما أتيتَ بَني مالِكٍ

لغسّان بنِ وَعْلَةَ بن مُرّةَ بن عَباد. وهو مما أنشده أبو عمرو الشيباني كما في الإنصاف وغيره.

والشاهد فيه: وقوع (أي) موصولة.

ووقعت (أي) هنا مبنية على الضم كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾. وهي مبتدأ، (أفضل) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فسلم على الذي هو أفضل.

الإنصاف ٢/ ٧١٥، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٨٥، شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٧، ٤/ ١٢، ٧/ ٨٨، شرح الرضي ٢/ ٥٨، الخزانة ٦/ ٦١، المغني ١٠٨، ٥٣٥.

فصل

والألفُ واللامُ[1] لِمَنْ يَعْلَمُ وَمَنْ لا[2] كـ«الذي»، وتختصُّ اسْمَيّ الفاعلِ والمفعولِ مذكراً ومؤنثاً.

فصل

كثر: و«ذو»[3] لازمةٌ للواو، كقوله:

٧٧ - . . . . وَبِـئْرِي ذو حَـفَـرْتُ وذو طَـوَيْـتُ

ها: وقد تُعْرَبُ كالتي بمعنى «صاحِبٍ»[4]. قلنا: شاذ، والمشهورُ خلافُهُ، كقوله:

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٢٩٧: (التعبير بـ «ال» أولى من التعبير بالألف واللام، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ «هل» و«بل». فكما لا يعبر عن «هل» و «بل» بالهاء واللام، والياء واللام، بل يحكى لفظهما، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها، وقد استعمل التعبير بـ(ال) الخليل، وسيبويه رحمهما الله).

(٢) أي: ومن لا يعلم.

(٣) في ت، ن: (وذو الطائية).

٧٧ - من الوافر، وصدره:

فـإنَّ الـمـاءَ مـاءُ أبـي وَجَـدّي

وهو من أبيات لِسنان بنِ الفحل الطائي يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حَيَّيْنِ من العرب، وأوردها له أبو تمام في الحماسة.

طوى البئر: بناها بالحجارة.

والشاهد فيه: مجيء (ذو) إسماً موصولاً بمعنى (التي). وزعم ابن عصفور أنها لا تقع على المؤنث لاختصاصها بالمذكر وقال: إن البئر في البيت بمعنى القليب، ورده ابن مالك وغيره. (حفرت) صلة (ذو)، والعائد محذوف تقديره: حفرتها أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٦، الإنصاف ٢/ ٧٧٣، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤، شرح الكافية له ١/ ٢٧٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٧١، المسلسل ١٠٩، العيني ١/ ٤٣٦، شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥، التصريح ١/ ١٣٧، شرح التبريزي ١/ ٢٣١، شرح المرزوقي ٥٩١، اللسان (ذا).

(٤) قال الرضي ٢/ ٤٢: (والرابعة حكاها ابن الدهان، وهي تصريفها تصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب). وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

٧٨ - قُولا لهذا المرءِ ذو جاءَ ساعياً هَـلُمَّ . . . .

فصل

وأمّا «ذا» مع «ما»[(١)] فموصولٌ. بص: ولا موصولَ من صِيَغِ الإشارةِ سِواهُ[(٢)]. ومنه ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾[(٣)] أي: ما الذي[(٤)]، وقوله:

٧٩ - ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحَاوِلُ

---

٧٨ - من الطويل، وتمامه:

هَلُمَّ فإنَّ المَشْرِفيَّ الفَرائِضُ

وهو لقوال الطائي (شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية في عهد مروان بن محمد آخر خلفائها).

والبيت أول ثلاثة أبيات قالها في ساعٍ جاء يطلب إبل الزكاة. الساعي: الذي يلي جمع الزكاة من أربابها.

والشاهد فيه أن (ذو) الطائية مبنية تلزم الواو في الأحوال الثلاثة، وهي في البيت صفة للمرء، أي: قولا لهذا المرء الذي جاء يطلب الزكاة.

الإنصاف ١/ ٣٨٣، الخزانة ٥/ ٢٨، الرضي ٢/ ٤١، شرح المرزوقي ٦٤٠، معجم الشعراء للمزرباني ٤٠٧، الأشموني ١/ ١٥٧.

(١) يعني (ما) الاستفهامية.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٤٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

ولا يستقيم تمثيله بها إلا بذكر جواب (ماذا) وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ لأنه إن كان مرفوعاً كانت (ما) استفهامية و(ذا) موصولة على تقدير: الذي ينفقونه العفو. وإن كان منصوباً كانت (ماذا) اسماً واحداً مركباً من كلمتين في موضع نصب بالفعل، والتقدير: أي شيء ينفقون؟ قل: أنفقوا العفو.

وقد قرأ برفع (العفو) أبو عمرو وحده من السبعة، وقرأ الباقون بالنصب.

انظر: الإقناع ٢/ ٦٠٨، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٨٢، شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٩.

(٤) (أي ما الذي): ساقطة من ت، م.

٧٩ - من الطويل، وعجزه:

أنحب فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطلُ

وهو مطلع كلمة للبيد بن ربيعة (ديوانه ٢٥٤) يرثي بها النعمان بن المنذر. وفيها يقول:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ =

ك: بل وغيرُه منها[١]، نحو ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[٢]. وقوله:

٨٠ - . . . . أَمِنْتِ وهـذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

قلنا: لا وَجْهَ لذلك/ ، مع احتمالِ بقائِهما عل مَعْنى الإشارة، و«بِيَمينِكَ» و«تحملينَ» حالانِ[٣].

= والشاهد فيه: مجيء (ذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي، ويدل عليه أنه رفع قوله: (نحب) وهو مردود على (ما) وراجع إليه.

كتاب سيبويه ٢/٤١٧، معاني الفراء ١/١٣٩، المعاني الكبير ١٢٠١، المخصص ١٤/١٠٣، التبصرة ١/٥١٨، مجالس ثعلب ٤٦٢، البغداديات ٣٧١، شرح ابن عصفور ٢/٤٧٩، الجمل ٣٣١، الخزانة ٦/١٤٥، اللسان (ذو، ذوات، حول) المغني ٣٩٥، شرح شواهده ص٥٥، ابن الشجري ٢/١٧١، ٣٠٥، اللامات ص٥٠، التصريح ١/١٣٩، العيني ١/٧، شرح ابن يعيش ٣/١٤٩، ٤/٢٣.

(١) أي: وغير (ذا) من أسماء الإشارة تكون موصولة.

(٢) سورة طه، الآية: ١٧. أي: ما التي بيمينك. وانظر الرضي ٢/٤٢.

٨٠ - من الطويل، وصدره:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارَةٌ

وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري.

عدس: كلمة زجر للبغال. عباد: هو عباد بن زياد ابن أبيه أمير سجستان، وكان قد سجن الشاعر لشعر قاله إلا أن اليمانية كلموا فيه معاوية بن أبي سفيان، فأرسل بريداً خاصاً يحمل الأمر بإطلاقه، فلما قدم له أحد بغال البريد قال هذا البيت في جملة أبيات.

ويروى: «نجوت» مكان «أمنت».

والشاهد فيه للكوفيين: استعمال «هذا» بمعنى (الذي) فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة. ورد البصريون ذلك ووجهوا البيت بأن (تحملين) فيه في موضع الحال، كأنه قال: وهذا محمولاً طليق، ويحتمل حذف الموصول أيضاً أي: وهذا الذي تحملين طليق، وهو جائز في الضرورة.

المحتسب ٢/٩٤، ابن الشجري ٢/١٧٠، الإنصاف ٢/٧١٧، الأغاني ١٨/١٩٦ المغني ٦٠٢، شرح شواهده ٢٩١، حاشية الأمير علي المغني ٢/٨٩، الشعر والشعراء ٣٢٤، التبصرة ١/٥١٩، شرح ابن يعيش ٢/١٦، ٤/٢٣، ٢٤، ٧٩، العيني ١/٤٤٢، معاني الفراء ١/١٧٧، شرح ابن عصفور ١/١٦٩، الرضي ٢/٤٢.

(٣) عقد الأنباري المسألة رقم (١٠٣) في الإنصاف ٢/٧١٧، لخلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة. وانظر ابن يعيش ٤/٢٤.

فرع:

وجواب «ماذا صنعتَ» - حيثُ هو بمعنى الذي - مرفوع، ليكون الجوابُ جملةً اسميةً كالمبتدأ، وحذف المبتدأ فيه، لدلالة السؤال عليه. وحيث هو بمعنى «أي شيء» منصوب (لِيُطابِقَ السؤالَ إذْ)[١] يصح تسليط الفعل المتأخر عليه، بخلافه موصولًا، إذْ لا يعملُ ما بعدَ الموصول فيما قبلَهُ، إذْ الصلةُ كالجزء منه[٢]، وبعضُ الكلمة لا يَعْمَلُ. وإذا صَحّ تسليطُ المتأخِّرِ ففي النصب يجب كونُهما فِعْلَيّتَيْنِ[٣]، لِيتطابَقا. وعلى الوجهين[٤] قُرِىءَ «قُلِ العَفْوَ»[٥] رفعاً ونصباً[٦].

فصل

والصلةُ لازمةٌ للموصول، إذْ هي تَامةٌ[٧]. وهي إمّا مفردٌ، وليس إلّا صلةَ اللام اسمَ فاعل أو مفعول، لشَبَهِها لامَ التعريف[٨]، أو جملةٌ، وهي إمّا أن يجوز

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش، م.

(٢) (منه) ساقطة من ش.

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ في قراءة النصب. وقد قدمت بيان ذلك في هامش ص١٩٨. وانظر الرضي ٢/٥٨ - ٥٩.

(٤) أي: على كون (ذا) بمعنى الذي، وعلى كونها بمعنى (أي شيء).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢١٩. وقد تقدم تخريج القراءة فيها في ص١٩٨.

(٦) انظر ص١٩٨ مع الهامش.

(٧) في ش: تامة.

(٨) اسم الفاعل أو المفعول وإن كان مفرداً في اللفظ إلا أنه مؤول بجملة فعلية.
قال الرضي ٢/٣٨: (فنقول بناء على مذهب الجمهور إن أصل الضارب والمضروب الضَرَبَ والضُرِبَ، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنى على صورة الفعل، إما لفظاً فظاهراً، وإما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه، فصيروا الفعل في صورة الاسم، الفعلَ المبنيَّ للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبنيَّ للمفعول في صورة اسم المفعول، لأن المعنيين متقاربان، إذ معنى «زيد ضارب»، زيد ضَرَبَ أو يَضْرِبُ، و«زيد مضروب»، أي ضُرِبَ أو يُضْرَبُ). وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/٢٩٨.

حذفُ صدرها[١]، وليس[٢] إلا صلةَ «أيّ»، فَتُبْنى[٣] في أكثرِ[٤] (بص)، لِشَبَهِ[٥] «قَبْلُ» و«بَعْدُ»[٦] كقوله:

٨١ - . . . . فَــسَــلِّمْ عــلى أيُّــهُــمْ أَفْــضَــلُ

وَتعْرِبُ عند (ل . ي)[٧]، للإضافة[٨]، ومنه ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٩].

---

(١) وذلك في الاسمية، أما الفعلية فلا يحذف منها شيء، فلا تبنى (أي) معها.
ويشترط لحذف صدر الاسمية - وهو المبتدأ - أن يكون ضميراً راجعاً إلى (أي). انظر الرضي ٢/ ٥٧.

(٢) في ش: فليس.

(٣) في ش: (فبني).

(٤) في ت، م: الأكثر.

(٥) في ش، ت: لشبهه.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٥.

٨١ - تقدم هذا الشاهد برقم (٧٦).

(٧) ش: لي.

(٨) قال سيبويه ٢/ ١٩٨ (وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيهم أفضل، فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأن «أيا» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي»).
وقال في ٢/ ١٩٩: (وزعم الخليل أن «أيهم» إنما وقع في «اضرب أيهم أفضل» على أنه حكاية، كأنه قال: أضرب الذي يقال له: أيهم أفضل، وشبهه بقول الأخطل:
ولـقـد أبـيـتُ مـن الـفـتـاةِ بـمـنـزلٍ   فـأبـيـتُ لا حَـرِجٌ ولا مَـحْـرومُ)
ونقل عن الجرمي قوله: (خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيَّهم أفضل). أي: كلهم ينصب.
قال ابن يعيش: وهذا لا يمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب.
انظر: الرضي ٢/ ٥٧، وابن يعيش ٣/ ١٤٦.

(٩) سورة مريم، الآية: ٦٩.
وقد قرأها بفتح (أيَّهم) معاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف. =

وَمَنْ أَعْرَبَهَا جَعَلَ «أَيُّهُمْ» في الآية فاعلَ «شيعَةٍ»، لِتَضَمُّنِهِ معنى «تَشَيَّعَ»، ومعمولُ لَنَنْزِعَنَّ «مِنْ» وما بعده[١].

وقيل: إنْ قُطِعَتْ مع حذفِ صدرِ الصلة - نحو «اضرب/ أيُّ أفضلُ» - بُنِيَتْ، وإلا أعربتْ نحو «أيُّهُمْ»[٢].

فإن برز صدرُ الجملة[٣] أعربت اتفاقاً، نحو «أيُّهم هو أفضل»[٤].

أو يجبُ تَمامُها[٥]، وذلك مع سوى[٦] «أي»، إلا حيث تطول[٧] نحو «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً»[٨] ونحوه.

= انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٨٦، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٨٦، وذكر سيبويه ٢/ ٣٩٩ عن الكوفيين أنهم يقرؤون: (أيهم) في الآية بالنصب، حكاه هارون القارىء عنهم واستجاد سيبويه هذه اللغة. وقد أولوا الرفع فيها على وجوه ذكرها عنهم ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٤٦. ونسب إليهم الرضي في شرحه ٢/ ٥٧ أنهم يرونها معربة مرفوعة بالابتداء وخبرها (أشد)، و(من كل شيعة) معمول لننزعن كما تقول: أكلت من كل طعام، فتكون (من) للتبعيض والكلام محكي، وهو قول الخليل الذي نقلته عن سيبويه آنفاً.

(١) انظر الهامش السابق، وشرح ابن يعيش ٣٤/ ١٤٦، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٨٦.

(٢) في ت: (أيهم أفضل). وانظر الرضي ٢/ ٥٧ - ٥٨.

(٣) ش: الصلة.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٨٥، وشرح الرضي ٢/ ٥٧.

(٥) عطف على قوله: «وهي إما أن يجوز حذف صدرها».

(٦) ش: ما سوى.

(٧) أي: الصلة، فيجوز حذف صدرها.

(٨) قال سيبويه ٢/ ١٠٨: (واعلم أنه يقبح أن تقول: «هذا من منطلق» إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت: من خير منك، حسن في الوصف والحشو، زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول: «ما أنا بالذي قائل لك سوءاً» و«ما أنا بالذي قائل لك قبيحاً». فالوصف بمنزلة الحشو المحشو لأنه يحسن بما بعده، كما أن الحشو المحشو إنما يتم بما بعده). والحشو في كلام سيبويه يعني به جملة الصلة.
وقال في ٢/ ٤٠٤: «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً» وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه: اضرب أيهم قائل لك شيئاً».
وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٥١.

فصل

والصلةُ الجُمْليَّةُ إما اسميةٌ، نحو «الذي أبوه منطلق»، أو فعليةٌ، نحو «الذي قام أبوه»، أو شرطيةٌ، نحو «الذي إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ»، أو ظرفيةٌ، نحو «الذي عندك»، أو حرفيةٌ نحو «الذي في الدار».

وشرطها تقدُّمُ علم المخاطَبِ بمضمونِها[١]، وكونُها[٢] خبريةً أو في حَكمِها[٣]، فيمتنعُ «الذي قُمْ»، «الذي نِعْمَ الرجلُ»، «الذي ما أحْسَنَهُ»[٤] إلا بتأويل، وحصولَ عائد منها إلى الموصول، ليربطَ بينهما، نحو «الذي قامَ»[٥] فيمتنعُ «الذي قام زيدٌ»، ويجوزُ «الذي قام أبوُه».

فرع:

والعائدُ الفاعلُ يمتنع حذفهُ، لا المبتدأُ إنْ طالت الجملةُ كما مر[٦].

ويجوز حذفُ المنصوبِ مطلقاً[٧]، نحو ﴿وما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٨].

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٧.
(٢) ش: وكونه.
(٣) في الأصل، ت: (حكمه). قال ابن يعيش ٣/ ١٥٠: (وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر، وصلح فيها أن يقال فيه: صدق أو كذب، وجاز أن تقع صفة للنكرة، فأما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به «الذي» وأخواتها، لا يجوز: جاءني الذي أزيد أبوه قائم؟ وكذلك الأمر والنهي، لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة، إذ كانت لا تحتمل الصدق، والكذب). وانظر الرضي ٢/ ٣٧.
(٤) في ش: ما أحسنك.
(٥) والعائد فيها الضمير في (قام).
(٦) انظر ص٢٠٣ مع الهامش.
(٧) د: (غالباً). وقيده الرضي بشرطين: الأول كونه مفعولاً، والثاني ألا يكون منفصلاً بعد «الا». شرح الرضي ٢/ ٤٢.
(٨) سورة يس، الآية: ٣٥.
قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: (وما عملت) بلا هاء، وقرأ الباقون من السبعة: (وما علمته) بالهاء.
قال الفراء: (وكل صواب. والعرب تضمر الهاء في «الذي» و«من» و«ما» وتظهرها، وكل ذلك صواب). انظر الإقناع ٢/ ٧٤٢، ومعاني الفراء ٢/ ٣٧٧.

وأما المجرورَ: فإمّا بإضافةٍ معنويةٍ امتنعَ حذفُه، نحو «الذي غُلامُه زيدٌ»، أو لفظيةٍ فيجوز قليلًا، نحو «فاقْضِ ما أَنْتَ قَاضٍ»[1] أي: قاضِيه.

وإمّا بحرف جرٍ[2] جاز حذفُه إنْ[3] دخلَ على الموصول واتّحَدَ معنى مُتَعلِّقِهما كقوله:

٨٢ - نـصـلي[4] لِلَّذِي صَـلَّتْ قُـرَيْـشٌ . . . .

أي: له. فإن لم يتحد امتنعَ/، نحو «سُرِرْتُ بالذي مررتَ بِهِ»[5].

وكذا إنْ لم يتكرزْ[6] الحرفُ فلا يحذف[7] إلا قليلًا نحو ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[8] أي: . . . .

(١) سورة طه، الآية: ٧٢.

(٢) عطف على: فأما بإضافة.

(٣) د: إذ.

(٤) في غيرت: (أصلي) وما أثبته موافق لما في مصادر الشاهد.

٨٢ - الوافر، وعجزه:

وَنَـعْـبُـدُهُ وإنْ جَـحَـدَ الـعُـمـومُ

ولم ينسبه أحد ممن استشهدوا به لقائل معين.

الشاهد: حذف العائد المجرور مع حرف الجر، والأصل: نصلي للذي صلت له قريش.

المقرب ١/ ٦٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٥، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٩٣، شرح التسهيل له ١/ ٣٥، قطر الندى ١١٣.

(٥) بخلاف (مررت بالذي مررت) فإنه يجوز حذف العائد فيه لأن الموصول مجرور بمثل ما جر به العائد لفظاً ومعنى. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٩٢.

(٦) د: ينكر.

(٧) في غير الأصل: فلا حذف.

(٨) قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة القصص: ٦٨].

ذهب أكثر المفسرين إلى أن (ما) نافية، أي: ليس لهم الخيرة، وإنما هي لله تعالى، كقوله - جل شأنه -: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾. وذهب الطبري إلى أن (ما) موصولة، منصوبة بيختار، أي: ويختار من الرسل والشرائع ما كان خيرة للناس. =

فيه، وقوله: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾[(١)] أي: به، وقوله:

٨٣ - فَقُلْتُ لَها لَا والذي حَجَّ حاتِمٌ

أي: إليه، وقوله:

٨٤ - لَعَمْرُكَ إنَّ البَيْتَ بالطاهِرِ الذي مــررتُ وإنْ لــم آتِــهِ لِيَ شــائِقُ

فرع:

ولا تُقدَّمُ الصلةُ على الموصول، إذْ هي كالجزء منه. ولا يَفْصَلُ بينهما إلا بمعمول الصلة، نحو «الذي إياه ضربتُ»[(٢)]، أو بمعطوفٍ عليه[(٣)] كقوله:

= وأنكر أن تكون (ما) نافية، لئلا يكون المعنى: إنه لم تكن لهم خيرة فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل، ولأنه لم يتقدم كلام يُنْفَى. وروي عن ابن عباس معنى ما ذهب إليه الطبري. وقد رد هذا القول بتقدم العائد على الموصول، وأجيب عنه بأن التقدير: ما كان لهم فيه الخيرة، وحذف لدلالة المعنى. انظر البحر المحيط ٧/١٢٩.

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٠.

٨٣ - من الطويل، وعجزه:

أخُونكَ عَهْداً إنني غَيْرُ خَوّانِ

وهو للعُرْيان بن سَهْلَةَ الجَرْمي (شاعر جاهلي).

ورواية أبي زيد:

فقال مجيباً والذي حج حاتم

ورواية الخزانة: فقلت له.

والشاهد: حذف عائد الموصول مع حرف الجر، والتقدير: حج حاتم إليه.

نوادر أبي زيد ٦٥ شرح المرزوقي ١٦٢٨ وفيه تسعة أبيات ليس فيها البيت الشاهد واستدرك في الحاشية.

شرح الرضي ٢/٤٢، الخزانة ٦/٥٦، حاشية يس ١/١٤٧.

٨٤ - لم أقف لهذا البيت على ذِكرٍ في كُتُبِ النحو والأدب التي أمكنني الرجوع إليها والشاهد حذف العائد في (مررت) والتقدير: مررت به.

وشائق: اسم فاعل من شاقه يشوقه فهو شائق، والمفعول مشوق.

انظر الصحاح (شوق).

(٢) انظر شرح الرضي ٢/٦٠.

(٣) أي: على الموصول.

٨٥ - إنَّ الـلواتـي والـتـي والـلاتـيْ
زَعَـمْـنَ أنّـي كَـبِـرتْ لِداتـيْ

وقد تحذف الصلّة وجوباً فيما عَظُمَ عِنْدَ المُخْبِرِ حتى لَمْ يَمْلِكْ الخَبَر بِهِ(١)، كقوله(٢):

٨٦ - بـعـد الّلتَـيّـا . . . . والـتـي

وجوازاً مع القرينة كقوله:

---

٨٥ - هذا الرجز لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به لقائل معين، وذكر الجوهري أنه أنشده أبو عبيد.
وقال البغدادي: لا أعرف ما قبله ولا قائله مع كثرة وجوده في كتب النحو.
والرواية في جميع المصادر: «من اللواتي». ويروى في العجز (يزعمن) مكان (زعمن).
وفي اللسان:

زعمن أنْ قد كبرت لداتي

والشاهد فيه: الفصل بين الصلة والموصول بمعطوف على الموصول وهو «التي» و«اللاتي». وفيه شاهد أيضاً على مجيء أكثر من موصولين مشتركة في صلة واحدة. أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤، الشعر والشعراء ١/ ٨٨، مجاز القرآن ١/ ٩، تفسير القرطبي ٥/ ٨٣، الشيرازيات لأبي علي ق ٩٤/ب، الصحاح (لتي)، اللسان (لتا) شرح ابن عصفور ١/ ٩٣، ١٨٧، المساعد ١/ ١٧٧، الرضي ٢/ ٦٠، الخزانة ٦/ ١٥٤.

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل صوابها: الإخبار به، أو عنه.

(٢) غير الأصل: «كقولهم» على أنه مثل، وقد ذكره الميداني في مجمع الأمثال ١/ ٩٧.

٨٦ - الرجز بتمامه:

بـعـد الـلتـيـا والـلتـيـا والـتـي

وهو للعجاج في ديوانه ص٦. وبعده:

إذا عَـلَتْـهـا أنْـفُـسٌ تَـرَدَّتِ

اللتيا: تصغير (التي) على غير قياس، وهو في معنى التشنيع والتفظيع والمراد باللتيا والتي الدواهي الصغيرة والكبيرة.
والشاهد: حذف صلة «اللتيا» لقصد التعظيم. قال الرضي: (وقد التزم حذفها مع «اللتيا» معطوفاً عليها «التي» إذا قصد بهما الدواهي، ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان، فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صلة مبينة). =

٨٧ - فَإِنْ أَدَعِ(١) اللواتي مِنْ أُناسٍ أضاعوهُنَّ لا ادَعِ الذينا

ك: وقد يحذف الموصول جوازاً، إلّا «الذي»(٢)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا

= واستشهد به سيبويه على حذف صلة «التي» اختصاراً، لعلم السامع بالمراد. وتعقبه الشنتمري بأن صلة «التي» موجودة، وهي قوله:

إذا علتها أنفس تردت

وقال: فإما أن يكون سيبويه لم يرد هذا بعده، وإما أن يكون قد رواه فجعله صلة للتي وحدها، وحذف صلة «اللتيا» في ذلك. وحسن حذف صلة «اللتيا» لتصغيرها الدال على شناعتها.

واستشهد به سيبويه أيضاً على تصغير «التي» على «اللتيا».

سيبويه ١/ ٣٤٧، ٣/ ٤٨٨، نوادر أبي زيد ٢٢، ابن الشجري ١/ ٥٤، شرح ابن يعيش ٥/ ١٤٠، المقتضب ٢/ ٢٨٩، المغني ٨١٦، الصحاح (لتي)، اللسان (لتا).

٨٧ - البيت من الوافر، وقائله الكميت بن زيد (ديوانه ٢/ ١٣٠) من قصيدة طويلة هجا بها قحطان تعصباً لمضر. قال البغدادي: (قال أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر: أنشده أحمد ابن يحيى ثعلب وقال: يقول فإن أدع النساء اللاتي أولادهن من رجال قد أضاعوا هؤلاء النساء، أي: لا أهجو النساء، ولكن أهجو الرجال الذين لم يمنعوهن. فعلى تفسيره ينبغي أن يكون المبتدأ مضمراً في الصلة. كأنه قال: فإن أدع اللواتي أولادهن من أناس أضاعوهن فلم يحموهن كما تحمي البعولة أزواجها، فلا أدع الذين، والتقدير: أن أدع هؤلاء النساء الضعاف لا أدع هجو الرجال المضيعين وذمهم، فالمضاف محذوف في الموضعين).

والشاهد فيه: حذف صلة الموصول وهو (الذين) للعلم به.

شرح الرضي ٢/ ٦٠، الخزانة ٦/ ١٥٧، فصل المقال ٢٩٥.

(١) في جميع النسخ سوى ت: (أدعو). وكذا التي في عجز البيت. وهو خطأ. لأن الرواية (أدع) بمعنى أترك. وحتى لو سلمنا أن الرواية (أدعو) بمعنى أنادي فإثبات الواو فيه خطأ آخر لأنه مجزوم بحذف حرف العلة. وقد وقع مثل في بعض نسخ شرح الرضي. انظر حاشية الجرجاني عليه ٢/ ٦٠، وانظر ما تقدم في تفسير البيت.

(٢) كذا في جميع النسخ، وصوابها. إلا (ال). لأن الكوفيين إنما أجازوا حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية.

قال الرضي ٢/ ٦٠: (وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين. قالوا: قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ أي: إلا من له مقام).

وقال السيوطي في الهمع ١/ ٨٨: (في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب: أحدها الجواز في الاسمي غير «ال» دون الحرفي غير «أن» وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش وابن مالك).

لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾[١] أي: مَنْ له[٢] (مقام معلوم)[٣].

بص: لا، وقدروا[٤] «وما مِنّا[٥] أحدٌ»[٦].

فصل

وقد يخبر به وعنه، ويكون فاعلًا ومفعولًا ومجروراً. وأُتِيَ به، توصُّلًا إلى وصف المعارِفِ بمضمون الجمل، تقول[٧]: «جاءني الرجل الذي قام»/، ولو قلت: «جاءني الرجل[٨] قام» لم يفهم وصفه بالقيام.

فرع:

وإذا أردتَ تعيينَ ما عُرِفَ جملة بغير اللفظِ الموضوعِ عليه صَدَّرْتَ «الذي» ووصلتَها بما عُلِمَ بهِ، وجعلتَ موضع اسم المرادِ تَعيينُه[٩] ضميراً لها، وأَخَّرْتَهُ خَبَراً عنها[١٠]. فإذا اسْتَبْهَمَ اسْمٌ، وقَد عُرِفَ مُسَمَّاهُ بوصفِ

---

(١) سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٦٠.

(٣) ساقط من الأصل، ت، م. وسقط (معلوم) فقط من ن، د.

(٤) د: وقدروة.

(٥) (وما منا): ساقطة من ت.

(٦) قال الرضي ٢/ ٦١: (ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حرف الكلمة، وإن كانت فاء وعيناً كشُيَةٍ وسُتِهِ، وليس الموصول بألزق منها).

(٧) مكان (تقول) في الأصل، ت: (نحو).

(٨) في الأصل: (الذي) مكان (الرجل) وهو خطأ.

(٩) في الأصل: تعينه.

(١٠) طريقة الإخبار بالذي وفروعه أن تصدِّر الجملةُ بالموصلِ ويُنْزَعَ الاسمُ الذي يرادُ الإخبار عنه من الجملة ويوضع موضعه ضمير يعود إلى الموصول، ويكون في المعنى هو ذلك الاسم المنزوع، ثم يؤتى بالاسم المؤخر فيجعل خبراً عن الموصول. مثال ذلك: (زيد منطلق) إذا أريد الإخبار عن (زيد) بالذي فيقال: «الذي هو منطلق زيد» فقد نزع «زيد» من الجملة وجعل بدله ضمير وهو مبتدأ كما كان «زيد» مبتدأ قبل تأخيره، و«منطلق» خبره على ما كان أولاً، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي، و(زيد) خبر عن الاسم الموصول أما إن أريد الإخبار عن (منطلق) من (زيد منطلق) فيقال: الذي زيد هو منطلق. انظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٥٧، وشرح الرضي ٢/ ٤٤ - ٤٥.

له، نحو(١) كونه مضروباً، أو ضارباً، أو غيرهما، قلت: «الذي ضَرَبْتُهُ زيد»، حيث قد عُرِفَ من جهةِ ضربِهِ، وأردت تعريف(٢) اسمه، أو المضروبِ هو زيد(٣). فيمتنع(٤) مثل ذلك في ضمير الشأن، لوجوبِ تصدُّرِهِ(٥)، وفي الموصوف، لئلا يوضع مكانه مضمر، والمضمرُ لا يوصف، وفي الصفة لئلّا يَوْصَفَ بمضمر(٦)، وفي الضمير المستحق لغير المخبر عنه، لئلا يُخَلَّ بعائدِ الموصول، أو المبتدأ بعده(٧)، أو في الاسمِ المشتمل عليه لذلك(٨)، أو المصدر العامل(٩)، أو الحال، لئلا يكون مكانهما ضمير(١٠)، ونحو ذلك.

---

(١) د: من نحو.

(٢) في غير د: معرفة.

(٣) أي: تعريف أن المضروب هو زيد. كذا يظهر لي، والله أعلم.

(٤) كذا في جميع النسخ، ولا وجه للفاء هنا، وصوابها: ويمتنع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١٥٩/٣.

(٦) أي: الصفة المشبهة العاملة في ظاهر، وما الصفة التي نحو «قائم» من (زيد قائم) فيجوز الإخبار عنه إذا لم يعمل في الضمير المستتر نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنياً عن الفاعل.
انظر شرح الرضي ٤٦/٢.

(٧) أي: الضمير الذي استحقه غير الموصول، كالضمير في (زيد ضربته) و(زيد ضرب) و(زيد قائم) إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار، فلو قلت: (الذي زيد ضربته هو) فإن بقي الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجز لبقاء الصلة خالية من عائد إلى الموصول، وإن جعلت الضمير عائداً إلى الموصول بقي خبر المبتدأ - وهو جملة - خالياً من عائد إلى المبتدأ.
شرح الرضي ٤٧/٢.

(٨) أي الاسم الذي أحد جزأيه ضمير مستحق لغير الموصول نحو (زيد ضربت غلامه) فإن (غلامه) مشتلم على ضمير وهو الهاء الذي استحقه المبتدأ.
المصدر السابق.

(٩) نحو (ضربي زيداً قائماً) قال الزمخشري: (لأنك لو قلت: «الذي هو زيداً قائماً ضربي». أعلمت الضمير، ولو قلت: «الذي ضربي زيداً اياه قائم» أضمرت الحال، والإضمار إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفه). شرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٣.

(١٠) انظر شرح الرضي ٤٦/٢، وشرح ابن يعيش ١٦٠/٣.

المبني من الظروف

وأما الظروفُ فهي ما فُعِلَ فيه فعل مذكورٍ من زمان أو مكان.

وتنقسم إلى معرب، وسيأتي[١]، ومبني وهو: «إذْ» و«إذا» و«أمْسِ» و«الآنَ» و«قَطُّ» والغاياتُ[٢]، و«مُذْ» و«مُنْذُ»، وما أضيفَ إلى غير متمكّنٍ و«بَيْنَ» و«مَعَ» و«لَدى» و«حَيْثُ»، والاستفهاماتُ منها[٣].

فـ«إذْ» عبارة عن الزمان الماضي، بُنِيَتْ لِشَبَهِ الحرف لفظاً./ وإضافتُها إلى الجملتين: الاسميةِ، نحو «إذْ زيدٌ قائمٌ»، والفعليةِ «إذْ قامَ زيدٌ»، ولا تَمَكُّنَ لهما[٤].

---

(١) لم يذكرها هنا لأن كلامه في أقسام المبني.

(٢) هي الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، حيث حذف ما تضاف إليه ونوى، وسميت بالغايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي إليه، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه، إذ به يتم الكلام، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة بأن كان المضاف إليه منوياً لا منسياً صارت هي غايات الكلام ونهاياته.
انظر شرح ابن يعيش ٤/ ٨٥ - ٨٦، وشرح الفريد للعصام ٤٣٠ - ٤٣١. وفي علة بنائها قال ابن الحاجب في شرح الكافية ص٨٠: (إنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره، ولذلك لا تبنى إلا إذا نوى).

(٣) (منها) ساقطة من ش.
والمراد الاستفهاميات من الظروف. وسيفرد مبحثاً للاستفهاميات يذكر فيه ما كان منها ظرفاً، وما ليس بظرف.

(٤) قال الرضي ١٠٧/٢ (فالواجبة الإضافة إليها واجبة البناء لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة، وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة، فأضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه).
ويقال في سبب بنائها أيضاً إنها أشبهت الموصولات بتنزلها منزلة بعض الاسم فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض، فلذا احتاجت إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها، وإيضاحها بكون بالجملة التي بعدها، فصارت بمنزلة بعض الاسم وشابهت الاسم الموصول والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات بتوقف معناها على ما بعدها.
شرح ابن يعيش ٩٦/٤.

واستُقْبِحَ (إذْ زيدٌ قامَ)، كراهةَ أمَارَتَيْ مضيٍّ في طَرَفَيْ الجملة[١].

وتَلْزَمُ النصبَ محلًّا بالظرفية أو المفعولية نحو ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾[٢]، لِبَدليَّتِها منه[٣].

وقد يضافُ إليها (نحو)[٤]: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ﴾[٥]، ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٦].

وقد تُعَوَّضُ مِما تُضافُ إليها تنوينا، نحو «يومئذٍ» و«حينئذٍ»، قال:

٨٨ - . . . . وأنــتَ إذٍ صــحـيـحُ

وقد يُعَلَّلُ بها، نحو «جِئتُكَ إذْ أنْتَ كريمٌ»[٧].

ولا يعمل فيها ما يليها، إذْ هو كالجزء منها[٨].

---

(١) قال ابن يعيش في الموضع السابق: (لا يكادون يقولون: «إذ زيد قام» وذلك لأن «إذ» ظرف زمان ماض، فإذا كان معه فعل ماض استحبوا إيلاءه اياه لتشاكل معناهما).

(٢) سوة الأحقاف، الآية: ٢١.

(٣) أي: من المفعول.

(٤) (نحو) ثابتة في ت، ن فقط.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ٨٩.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٨٠.

٨٨ - من الوافر، وهو بتمامه:

نـهـيـتُـكَ عـن طِـلابِـكَ أمَّ عَـمْـرٍو بِـعَـاقِـبَـةٍ وأنـتِ إذا صـحـيـحُ

قال أبو ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد بن محرث من مقطوعة في تسعة أبيات.

وفيه شاهد على أن التنوين اللاحق لـ «إذ» عوض عن الجملة، والأصل، وأنت إذ الأمر ذاك وفي ذلك الوقت.

الخصائص ٢/٣٧٦، شرح ابن يعيش ٣/٢٩، ٩/٣١، ديوان الهذليين ١/٦٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/٩٤٠، شرح المرزوقي ٨٥٢، المخصص ٤/٥٦، شرح السكري ١٧١، شواهد المغني ٩٢، المقتصد ١/٧٤، الرضي ٢/١٠٦.

(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا. انظر المغني لابن هشام ص١١٣.

(٨) في ش: (إذ هي كالجزء منه).

و«إذا» للمستقبل[١]، مبنيةٌ، لتضمُّنِها معنى حرفِ الشرط[٢] خلا أنها للمقطوع به كـ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[٣].

يه: وتضافُ إلى الفعليةِ (فقط)[٤]، لأجْلِ معنى الشرطِ[٥]. ش: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ﴾[٦].

٨٩ - إذا الـرجـالُ بـالـرجـال الـتـفَّـتِ

(١) وقد تخرج عن الاستقبال. وعقد ابن هشام لذلك فصلاً في المغني ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) ولإبهامها في المستقبل وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبينها كما في الموصولات. انظر شرح ابن يعيش ٩٦/٤.

(٣) سورة الانشقاق، الآية: ١.
قال الرضي ١٠٨/٢ (والأصل في استعمال «إذا» أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث يه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم).

(٤) (فقط): ساقطة من الأصل، ش.

(٥) انظر الكتاب ١٠٦/١.

(٦) سورة الانشقاق، الآية: ١.
وأراد أن الأخفش أجاز إضافتها إلى الجملة الاسمية محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٣٧/٢، شرح الرضي ١٠٩/٢، المغني ١٢٧.

٨٩ - هذا الرجز ذكره الزمخشري في المفصل، ونسبه ابن يعيش لجحدر بن ضبيعة (جاهلي)، وذكره بعده:

أَمُخْدِعٌ في الحربِ أمْ أَءَتَمْتِ

وفي هامش نسخة ت بعده:

قـد عَـلِمَـتْ والـدةٌ مـا ضَـمَّـتِ

ويروى:

إذَا الـكُـمـاةُ بـالـكـمـاةِ الـتـفَّـتِ

كما يروى:

إذا الـعـوالـي بـالـعـوالـي الـتـفَّـتِ

والشاهد مجيء (إذا) وبعدها اسم مبتدأ، وهو جائز عند الأخفش والكوفيين ومؤول عند البصريين بتقدير فعل، أي: (إذا التفت الرجال بالرجال التفت) وكذا يقولون في الآية الكريمة السابقة أن التقدير: إذا انشقت السماء انشقت.
انظر شرح ابن يعيش ٩٥/٤، ٩٦.

قلنا: الفعلُ مقدَّرٌ قبل الاسم، لمناسبةِ الشرط[١]. فأما نحو ﴿إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾[٢] فقيل بمعنى «إذْ»[٣]، والأقربُ أنها لحكايةِ الحال[٤].

ولا يُجزَمُ بها، لعدمِ تقريرِ[٥] معنى الشرطِ[٦] فيها بالقطعِ[٧]، والشرطُ يُنافيهِ، وشذَّ قولُه:

٩٠ - . . . . نـاراً إذا خَـمَـدَتْ نـيـرانُـهُـمْ تَـقِـدَ

وقوله:

---

(١) انظر المغني ١٢٧، شرح ابن يعيش ٤/٩٦، الإيضاح ١/٥١١.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٩٣.

(٣) انظر شرح الرضي ٢/١٠٨.

(٤) في الأصل: (للحال). وقد عقد ابن هشام في المغني ص١٣٠ فصلاً في خروج (إذا) عن الظرفية إلى المضى والحال.

(٥) ش، ت، د: تقرر.

(٦) غير الأصل: الشرطية.

(٧) أي: لأنها تجيء في المقطوع به فقط. انظر ص٢١٥.

٩٠ - عجز البيت من البسيط، وصدره:

ترفع لي خِنْدِفٌ والله يرفعُ لي

وهو للفرزدق في ديوانه ص٢١٦، وذكر البغدادي أنه منسوب في الأصمعيات لعبيد بن الأبرص. لكنه غير موجود في المطبوع منها.

وخندف: اسم قبيلة، وهم أولاد الياس بن مضر بن نزار، وامرأته خندف، واسمها ليلى.

ورواية المقتضب:

ناراً إذا ما خَبَتْ نيرانهم تقد

والشاهد جزم (تقد) بـ (إذا) في ضرورة الشعر لمشابهتها (ان).

كتاب سيبويه ٣/٦٢، المقتضب ٢/٦٥، ابن الشجري ١/٢٣٣، الأزمنة والأمكنة ١/٢٤١، التبصرة ١/٤١١، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٨٣، الخزانة ٧/٢٢، المقتصد ٢/١١١٧، شرح ابن يعيش ٧/٤٧، الأشموني ٤/١٣، وشرح الرضي ٢/١٠٩.

٩١ - إذا قَصُرتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضاربِ

ولمعنى الشرطيةِ دخلت الفاءُ في جوابها في نحو ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾(١).

- كثر: والعامل فيها جوابُها(٢). ح: بل شرطُها(٣). قلنا: المضاف إليه كالجزءِ من المضاف، فلا يعملُ فيه(٤).

---

٩١ - من الطويل، وقائله قيس بن الخطيم الانصاري (ديوانه ص٤١).
والمعنى: إذا قصرت أسيافنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في اقدامنا عليهم حتى ننازلهم.
والشاهد: جزم (فنضارب) عطفاً على موضع (كان) لأنها في محل جزم على جواب (إذا) العاملة عمل (ان) للضرورة.
هذا وقد جاء هذا البيت في شعر رؤبة مرفوع أيضاً، والمرفوع وقع في شعرين: أحدهما قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبي، وهو في المفضليات ٢٠٣ - ٢٠٨، وحماسة أبي تمام ٢/ ٢٤١ - ٢٤٨، والثاني لرقيم أخي بني الصادرة المحاربي كما في الشعر والشعراء ص٢٨٠.
وانظر البيت في: كتاب سيبويه ٣/ ٦١، ابن الشجري ١/ ٣٣٣، شرح ابن يعيش ٤/ ٩٧، ٧/ ٧٤، مجاز القرآن ٢٥٩، الجمل ٢٢٣، شرحه لابن عصفور ٢/ ٢٠٤ المقتضب ٢/ ٥٥، غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦٧، وشرح الرضي ٢/ ١٠٩.

(١) سورة النصر، الآية: ١.
والفاء في قوله تعالى في جوابها: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾. وفي شرح الرضي ٢/ ١١١ أن الفاء هنا زائدة، وزيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء. قال: (وإنما حكمنا بزيادتها لأن فائدتها التعقيب... و«إذا جاء» ظرف للتسبيح، فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء).
(٢) أي: ما في جوابها من فعل أو شبهه. وانظر المغني ص١٣١.
(٣) استدل ابن الحاجب على عمل الشرط في (إذا) بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ قال: لو كان الجواب عاملاً لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت، فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت واحد. ونسب ابن هشام في المغني ١٣٠ هذا القول للمحققين.
وأجاب عنه الرضي بأن المعطوف مع الواو محذوف في الآية، لقيام القرينة والمعنى: أاذا ما مت وصرت رميما أبعث، أي: مع اجتماع الأمرين، كما قال تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾. شرح الرضي ٢/ ١١١.
(٤) هذا ما رد به أبو البقاء العكبري على القائلين بعمل الشرط في (إذا). وانظر المغني ١٣١.

وهي في نحو «خَرَجْتُ فإِذَا السَّبُعُ» للمفاجأة، يعمل فيها معناها(١).

وفي نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾(٢) لمجردِ الظرفية، وإلا كان القَسَمُ مُقَيَّداً بالغَشَيان، والقصدُ الإطلاقُ(٣).

و«أمسِ»: اسمٌ لليوم(٤) الذي قبلَ يومكِ، بُنِيَ لتضمنه معنى الأمس، وكسر للساكِنَيْنِ(٥). وقد يُمْنَعُ الصرفَ، كقوله(٦):

٩٢ - لقد رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسا

---

(١) أي: معنى المفاجأة. وهو رأي ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٥١٤، وعند الجمهور ناصبها الخبر المقدر في «فإذا السبع»، أي: حاضر. والخبر المذكور في «خرجت فإذا زيد جالس». وعند الزمخشري فعل مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةً﴾ إن التقدير: إذا دعاكم فاجَأْتُم الخروج في ذلك الوقت. انظر المغني ص١٢٠ - ١٢١، وشرح ابن يعيش ٤/٩٨.
وذهب الرضي إلى أن الأقرب كونها حرفاً فلا محل لها. شرح الرضي ٢/ ١١٢.

(٢) سورة الليل، الآية: ١.

(٣) ليس في (إذا) في الآية معنى الشرط، إذْ يصير به التقدير: إذا يغشى أقسم فلا يكون القسم مُنَجزاً بل معلقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود. شرح الرضي ٢/ ١١١، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٥١٢.

(٤) غير الأصل، ت: (اليوم).

(٥) وهو معرب في حال الرفع عند بني تميم وممنوع من الصرف. قال سيبويه ٣/ ٢٨٣: (واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمس بما فيه، وما رأيته مذ أمس). ومبني عندهم على الكسر في النصب والجر. وذهب الزمخشري إلى أنه معرب عندهم مطلقاً محتجاً بالشاهد الآتي. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٨٢، وشرح الرضي ٢/ ١٢٥ - ١٢٦، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٠٦.

(٦) د: لقوله:

٩٢ - الرجز للعجاج، وهو مما لم ينسبه سيبويه. وبعده:

عجائزاً مثل السعالي خمسا

والشاهد أن (أمس) قد يعرب في الجر ويمنع الصرف. وذلك عند بعض بني تميم. كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٥، نوادر أبي زيد ٥٧، الشجري ٢/ ٢٦٠، شرح ابن يعيش ٤/ ١٠٦، ١٠٧، المفصل ١٣٣، شرح الرضي ٢/ ١٢٥، الخزانة ٧/ ١٦٧، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٠١، الجمل ٢٩١، العيني ٤/ ٣٥٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٨١.

ويَصْرَفُ إذا[١] عَرُفَ أو صُغِّر أو جُمِعَ اتفاقاً، لزوال موجب البناء (حينئذٍ)[٢].

و«الآنَ»: هو الوقت الحاضر. جا: بُنِيَ، لتضمنه معنى الإشارة، أي: هذا الوقت[٣]. يه: لتضمنه صيغةَ[٤] التعريف كأنه قيل: ألآلآنَ[٥].

مي: لِشَبَهِ الحرفِ[٦]، بافتقارِهِ[٧] إلى اللام[٨]. فر: هي فعلٌ ماضٍ من «آن» إذا قَرُبَ، دخل عليها اللام الموصولة، أي: الذي آنَ[٩].

وقيل: معربٌ، لازمٌ للنصب على الظرفيةِ[١٠].

---

(١) في غير الأصل، ت (أن).

(٢) (حينئذٍ) ساقطة من الأصل. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٨٢.

(٣) عقد الأنباري المسألة رقم (٧١) في الإنصاف ٢/ ٢٠، لذكر الخلاف في علة بناء (الآن) وفيه نسب هذا الرأي إلى البصريين. ونسبه للزجاج الرضي في شرحه ٢/ ١٢٦، وابن يعيش ٤/ ١٠٣ - ١٠٤. واختاره ابن مالك في التسهيل ص٩٥، وانظر التصريح ١/ ١٥١، والأشموني ١/ ١٨٩.

(٤) ت، م، ن: معنى.

(٥) لم أجد هذا لسيبويه، وإنما هو قول أبي علي الفارسي، وتبعه ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٥١٥، واللام المضمنة عنده غير الموجودة، أما الموجودة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، ولم يسمع «الآن» مجرداً عنها. انظر الإنصاف ٢/ ٥٢٣، شرح الرضي ٢/ ١٢٦، الهمع ١/ ٢٠٦، ونسب ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٠٤، هذا القول إلى جماعة ممن ينتمون إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة. وانظر اللسان (أين).

(٦) د: الحروف.

(٧) ت: لافتقاره.

(٨) نسب هذا القول في الإنصاف ٢/ ٥٢٣، وفي شرح الرضي ٢/ ١٢٦، إلى أبي سعيد السيرافي.

(٩) انظر التسهيل ٩٥ والرضي ٢/ ١٢٦، والهمع ١/ ٢٠٨، وفي الإنصاف ٢/ ٥٢٠ نسب هذا للكوفيين ولم يخصه بالفراء، ونقل في اللسان (أين) عن التهذيب أن الفراء يراه حرفاً بني على الألف واللام.

(١٠) انظر التسهيل ص٩٥ والهمع ١/ ٢٠٨.

و«قَطُّ»: يُعَبِّرُ به عن استغراق زمن[١] الماضي إلى الحال، بُنِيَتْ، لتضمنها معنى[٢] حرف التعريف، أي: الزمن[٣] الماضي[٤]. وفيها لغاتٌ: فتحُ القاف، وضمُّها، وتشديدُ الطاءِ فيهما مضمومةً[٥]، وتخفيفُها/ ساكنةً[٦].

و(عَوْضُ) نقيضتُها[٧]. أي: لاستغراق زمن الاستقبال كـ«أبداً» بُنِيَتْ كـ«قطُّ». وجاء فيها تثليثُ الصادِ[٨]. قال:

٩٣ - . . . . بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

والغاياتُ: هي «قبلُ» و«بعدُ»، وأسماءُ الجهات: «خلف» و«يمينَ» و«فَوْقَ»، ومُقابلاتُها[٩] إن أُضيفَتْ أعربت نصباً بالظرفيةِ، أو جراً بحرف أو

(١) ش، ن، د: الزمن.
(٢) (معنى) ساقطة من د.
(٣) ت: الزمان.
(٤) وفي بنائه أقوال أخرى. انظر شرح الرضي ٢/ ١٢٥.
(٥) (مضمومة) ساقطة من ش.
(٦) انظر التسهيل ص٩٥، والرضي ٢/ ١٢٥.
(٧) ش: نقيضها.
(٨) انظر المصدرين السابقين وشرح الجامي ٥١٧، وشرح الفريد ٤٣٤.
٩٣ - من الطويل، وصدره:

رَضِيْعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أمٍّ تحالَفَا

وهو للأعشى ميمون بن قيس (ديوانه ١٥٠) من قصيدة يمدح فيها المحلق (عبد العزى بن حنتم بن شداد العامري).
و(عوض) من أسماء الدهر، وهو هنا للقسم، بمعنى: أبداً لا نتفرق.
والأسحم: قيل هو الدم الذي تحالفا عليه. وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم عندما يتحالفون. وقيل: هو الرحم. وقيل: حلمة الثدي. وقيل: الليل. والشاهد فيه: مجيء (عوض) مبنية على الضم بمعنى أبداً.
الجمل ٨٧، الخصائص ١/ ٢٦٥، الإنصاف ١/ ٤٠١، شرح ابن يعيش ٤/ ١٠٧، ١٠٨، شرح الرضي ٢/ ١٢٥، الخزانة ٧/ ١٣٨، المغني ٢٠٠، ٢٧٦، ٧٦٩.
(٩) وهي: أمام وشمال وتحت. وأيضاً قدام ووراء وأسفل ودون ومن عل وأول. ولم يسمع (يمين) و(شمال) ولا تقاس على المسموع منها. والظاهر أن المصنف يقيسها هنا على ما سمع. وانظر الرضي ٢/ ١٠١.

مضاف، وإنْ قُطِعَتْ فكذلك[١] كقوله[٢]:

٩٤ - فَسَاغَ لِيَ الشرابُ وكنتُ قَبْلًا . . . .

وقُرِىءَ: «لِلّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ»[٣] بالجر والتنوين.

وإن نوِيَتْ الإضافةُ بنيتْ، لتضمنِها حرفَ الإضافةِ، وحرّكتْ[٤]، لتدلَّ على أنَّ لها أصلًا في الإعراب، ولم تُفْتَحْ لِئلّا تلتبسَ بحركةِ الإعرابِ، ولا كُسِرَتْ، لِئلّا يُوْهِمَ[٥] الإضافةَ إلى ياءِ النفس.

و«من عَلُ» مثلُ «فوقَ»، إلا أنّه قد يُكْسَرُ ويُفْتَحُ كقوله[٦]:

٩٥ - . . . . كَجُلْمودِ صَخْرٍ حطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

---

(١) أي: أن قطعت لفظاً ومعنى بأن لم ينو المضاف إليه.

(٢) غير الأصل، ت: قال.

٩٤ - من الوافر، وصدره:

أكاد أَغَصُّ بالماءِ الفراتِ

وهو للنابغة الذبياني. وقيل: ليزيد بن الصعق، وقيل لعبد الله بن يعرب، والشاهد فيه: إعراب (قبل) حيث حذف منها المضاف إليه ولم ينوه.

شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٦٥، المقتصد ١/ ١٥١، شرح الرضي ٢/ ١٠٢، الخزانة ١/ ٤٢٩، شرح ابن يعيش ٤/ ٨٨، شذور الذهب ١٠٤، العيني ٣/ ٤٣٥، الهمع ١/ ٢١٠.

(٣) سورة الروم، الآية: ٤.

قرأ الجمهور: (من قبل ومن بعد) بضمهما، أي: من قبل غلبة الروم ومن بعدها، وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي: (من قبل ومن بعد) بالكسر والتنوين فيهما. وفيها قراءات أخرى. انظر البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ١٦٢. وشرح الرضي ١/ ١٠٢، وشرح ابن يعيش ٤/ ٨٨.

(٤) أي: بالضم.

(٥) أي الكسر.

(٦) غير الأصل، ت: قال.

٩٥ - من الطويل، وصدره:

مكرّ مفرّ مقبل مدبرٍ معا

لامرىء القيس من معلقته المشهورة. (ديوانه ١٥٤). =

فرع:

وأُلحِقَ بها في البناء على الضم «لا غيرُ» و«ليسَ غيرُ» و«حَسْبُ»، لنية الإضافة فيها(١).

و«مُذْ» و«مُنْذُ»(٢): للزمان، للابتداء في الماضي، نحو «ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ». وللظرفية في الحاضر، نحو «مذ شهرِنا»، أو يومِنا(٣).

= الجلمود: الصخر. وقيل الصخرة. وقيل: أصغر من الجندل قدر ما يرمى بالقَذّاف.
حطه: أنزله. شبه حوافر فرسه واجتماع خلقه بجلمود أنزله السيل من مكان مشرف إلى قرارة من الأرض.
والشاهد فيه: قوله: (من عل) حيث بناه على الكسر، وهي لغة في (عل). وقيل: هو منقوص كعم وشج وحذفت لامه، والكسر دليل ذلك، إذ لو لم يلتفت إلى لامها المحذوفة لضَم أخرَها.
الكتاب ٤/٢٢٨، المحتسب ٢/٣٤٢، المقرب ١/٢١٥، المغني ٢٠٥، شرح شواهده للسيوطي ١٥٥، مختارات الشعر الجاهلي ١٨، شرح ابن يعيش ٤/٨٩، شرح الزوزني للمعلقات السبع ص١١٣، التصريح ٢/٥٤، المشوف المعلم ٢/٥٧٦، العيني ١٥٥.

(١) في الصحاح: تقول: «رأيت زيداً حسب يا فتى» كأنك قلت: حسبي أو حسبك، فأضمرت هذا، فكذلك لم تنون لأنك أردت الإضافة، كما تقول: «جاءني زيد ليس غير» تريد: ليس غيره عندي). مادة (حسب).
وفي الرضي ٢/٢٤٨: (تقول: جاءني زيد ليس غير، بالضم، تشبيهاً لغير بالغايات حين حذف المضاف إليه. و«غير» خبر «ليس» أي: ليس الجائي غيره).

(٢) «مذ» أصلها «منذ» فخففت بحذف عينها، ودليل ذلك تصغيرها على (منيذ) وجمعها على «أمناذ» عند التسمية بها واستعملتهما العرب حرفي جر كما استعملتهما اسمين. والأغلب على (منذ) أن تكون حرفاً، والأغلب على (مذ) أن تكون اسماً للحذف الذي لحقها، والحذف بابه الأسماء والأفعال كما في (يد) و(دم) و(خذ) و(كل)، وأما الحروف فليس الأصل فيها الحذف إلا أن تكون مضاعفة فتخفف نحو (أن) و(لكن).
انظر شرح ابن يعيش ٤/٩٤، وشرح الرضي ٢/١١٧.

(٣) في المغني ٤٤١: (وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جره). وانظر الرضي ٢/١١٨، وسيذكر المصنف وجوب جر ما بعدهما في الحاضر في ص٢٢٦.

ولهما -/ في الإسميةِ[١] - معنيانِ:

أحدُهما بمعنى أوّلِ المدة، فيليهما المفردُ المعرفةُ، نحو «مذ يومُ الجمعة» جواب «متى فقدتَه»، أي: أوّلُ وقتِ فقدهِ يومُ الجمعة.

وثانيهما بمعنى جميع المدة، فيليهما المقصود بالعدد، نحو «مذ يومانِ» جواب «كم مدةُ فقدِهِ»[٢]، أي: جميعُ مدةِ فقدِهِ يومانِ.

كثر: والمرفوعُ بعدَهُما خبر عنهما كـ«أول» و«جميع»[٣].

في. جا: بل مبتدأ وهما خبره[٤]، إذْ هما ظرفانِ[٥]. قلنا: إذنْ لامتنعَ «مُذْ أنْ خَلَقَهُ اللهُ»، لنصِّ[٦] (يه)[٧] على أن «أنْ» - مفتوحةً مخففةً - لا تصحُّ مبتدأً أبداً[٨].

وقيل: بل فاعلٌ، أي: «مُذْ مَضَى يومانِ» أو يومُ الجمعة، بدليل جواز[٩]

---

(١) أي: إذا كانتا اسمين.

(٢) ت: فقدته.

(٣) أي: كما كان (أول) و(جميع) خبراً فالواقع موقعهما كذلك. وهذه من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري في الإنصاف ١/ ٣٨٢. وانظر الرضي ٢/ ١١٨، شرح ابن يعيش ٤/ ٩٤ - ٩٥، المغني ٤٤٢، وفيه نسب هذا للمبرد وابن السراج والفارسي.

(٤) د: خبر.

(٥) نسب ابن هشام هذا القول في المغني ٤٤٢ للأخفش والزجاج والزجاجي.
ونسبه الرضي ٢/١١٨ للزجاجي وحده. ونسبه ابن يعيش ٤/ ٩٥ لبعضهم دون تعين.
والتقدير على رأيهم في مثل «ما رأيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان.

(٦) ش: فنص.

(٧) أي: لنص سيبويه.

(٨) في الكتاب ٣/ ٧٣: (وتقول: قد علمت أنْ من يأتني اتِهِ، من قبلِ أنّ «أنْ» ههنا فيها إضمار الهاء. ولا تجيء مخففة ههنا إلا على ذلك). وانظر أيضاً ما قاله في ٣/ ٧٤، ١٦٥.

(٩) ش: جواب.

«مُذْ كان» أو «مُذْ خَلَقَ»[١]. قلنا: الأصل عدم الحذفِ، وتقديرُ «مُذْ كانَ»: مذ زمانٌ كانَ فيه، أو خُلِقَ.

فرع:

وقد جاءتا حَرْفَيْ جَرٍّ والمعنيانِ بِحالِهِما[٢]، لكن يُقَدَّرُ مكانَ «أوَّلُ»: «مِنْ» ومكانَ «جميع»: «في»[٣].

وَتَعيَّن[٤] الجرُّ فيهِ[٥] في الحاضِرِ، مثل «مذ يومِنا» أو عامِنا، إلا حكايةً لماضٍ، مثل: «مُذْ عامُنا ذلك» ونحوه، فيجوز الرفع[٦].

قلتُ: وتعيَّنَ أيضاً[٧] في نحو[٨] «مذ حينٍ» أو زمانٍ، لتعذُّرِ تقديرِ «أولُ» و«جميعُ»، ومنه قول عُرْوَةَ:

---

(١) وهو قول الكوفيين غير الفراء. وهي مركبة عندهم من (مِنْ) و(إذْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً، وضم الذال للساكنين.
انظر الإنصاف ١/ ٣٨٢، شرح الرضي ١١٨، وشرح ابن يعيش ٤/ ٩٥.
ولم يذكر المصنف رأي الفراء. وهو يرى أن ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف لأنها مركبة عنده من «من» و«ذو» الطائية، فالتقدير في نحو (ما رأيته منذ يومان): من ابتداء الوقت الذي هو يومان.
انظر المصادر السابقة في نفس المواضع. وفي المغني ٤٤٢، نسب رأي الفراء هذا لبعض الكوفيين.

(٢) أي: بمعنى أول المدة، وبمعنى جميع المدة.

(٣) انظر المغني ٤٤١، وشرح ابن يعيش ٤/ ٩٤.

(٤) ت: وتعيين.

(٥) أي: في الاسم الواقع بعدهما.

(٦) انظر الرضي ٢/ ١٢١.

(٧) أي: الجر.

(٨) د: مثل.

٩٦ - فَيا ربُّ أنتَ المُسْتَعانُ على الذي تَـحَـمَّـلْتُ مِـنْ عَـفْـراءَ مُـنْـذُ زمَـانِ

فرع:

و«مُنْذُ» مفردةٌ، حُرِّكتْ للساكنينِ[١]، وضُمَّتْ للاتْباعِ[٢]./ك: بل مركبة. فر: مِن «مِنْ» و«ذو» الطائيةِ، أي: «الذي هو كذا» حذفت الواو. وقيل: من «مِنْ» و«إذْ». قلنا: الأصل الأفراد[٣].

وأمّا ما أضيف منها إلى غير متمكن فهو المضاف إلى الجمل. فالتي أولها حرفٌ[٤] أو فعلٌ ماضٍ يجوز بناءُ ما أُضِيفَ إليه اتفاقاً، نحو ﴿يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[٥]، «يومَ قامَ زيدٌ». وكذا[٦] ما أضيفَ إلى «إذْ»، نحو «يَوْمئذٍ»[٧].

---

٩٦ - من الطويل. ولم أجده في قصيدة عروة بن حزام المشهورة مع كثرة المصادر التي تضمنتها أو تضمنت بعض أبياتها. انظر مثلاً: أمالي القالي ٣/ ١٥٩، الحماسة البصرية ٢/ ١٦٦ - ١٦٧ الشعر والشعراء ص٣٩٦، الموشي ص٥٧، الخزانة (بولاق) ١/ ٥٣٥، ٢/ ٣٢ - ٣٤.
والشاهد عند المصنف في هذا البيت جر (زمان) بمنذ، وهو متعين لتعذر تقدير: أول المدة، أو جميعها. ولم يستشهد بالبيت أحد من النحاة غيره فيما أعلم.

(١) د: (للساكن). والساكنان الذال والنون قبلها.

(٢) أي: وضمت الذال اتباعاً لضمة الميم، لأن النون حاجز غير حصين لكونها غنة في الخيشوم.

(٣) انظر في هذه الآراء الإنصاف ١/ ٣٨٢ - ٣٨٣، وشرح ابن يعيش ٤/ ٩٥، وشرح الرضي ٢/ ١١٨.

(٤) أي الجملة التي أولها حرف.

(٥) سورة المرسلات، الآية: ٣٥.
قال الزمخشري في الكشاف ٤/ ٢٠٥: (قرىء بنصب «يوم» ونصبه الأعمش). وفي تفسير القرطبي ١٩/ ١٦٦ (روى يحيى بن سلطان عن أبي بكر عن عاصم: هذا يوم لا ينطقون بالنصب، ورويت عن ابن هرمز وغيره).
وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٠، وشرح الفريد ٣٩١.

(٦) غير الأصل: وكذلك.

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ﴾. سورة المعارج، الآية: ٧٠. فإنه قرىء بجر يوم وفتحه.
انظر تحبير التيسير ١٨٩، المغني ٦٧٢، شرح ابن يعيش ٨٠، معاني الفراء ١/ ٣٢٧.

وأما الإسميةُ والفعليةُ المضارعُ صدرُها فبعضُ (بص)[١] يوجب إعرابَه[٢]، لضَعْفِ سبب البناء، نحو «يومُ زيدٌ قائمٌ»، «يومُ يقومُ زيدٌ»[٣]. ك. وبعض (بص): بل يجوز بناؤه، لقوله - تعالى -: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٤].

وأما «بينَ» فمبنيٌّ حيث يضافُ إلى جملةٍ[٥]. وهي حينئذٍ زمانيةٌ، نحو «بينا زيدٌ قاعدٌ إذْ وقعَ كذا». فإنْ أضيفت إلى مفرد أعربت حتماً، وهي حينئذٍ مكانيةٌ، نحو «بينَ زيدٍ وعمروٍ صَخْرَةٌ»[٦].

وَتُلْحَقُ الأولى[٧] ألفاً حتماً، لِتمكنُّها في البناء[٨]. فإنْ أضيفتْ إلى مَصْدَرٍ جاز جره ورفعه، كقوله:

٩٦ - بينا تَعَنُّقِهِ[٩] الكُماةَ وَرَوْغِهِ

---

(١) بعض البصريين.

(٢) أي: إعراب ما أضيف إليها.

(٣) انظر المغني ٦٧٢، والأشموني ٢/ ٢٦٣.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١١٩.
قرأ نافع من السبعة بفتح (يوم) ووافقه ابن محيصن. وقرأ الباقون بضمها. الإقناع ٢/ ٦٣٧، وانظر معاني الفراء ١/ ٣٢٦، مغنى اللبيب ٦٧٢.

(٥) قيدها الفاضل الإسفراييني في اللباب ١٩٥ بالجملة الاسمية. وأطلقها ابن مالك في التسهيل ص٩٣.

(٦) ويلزم تكرارها معطوفة بالواو كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾.
انظر: الهمع ١/ ٢١١، وفي شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٨ أنه يجوز العطف بالواو دون تكرار (بين)، نحو: المال بين زيد وعمرو).

(٧) أي: المضافة إلى جملة.

(٨) لأنها مضافة إلى ما لا تمكن له، وهو الجملة.

(٩) ش: تعقبه.

٩٦ - من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي، من مرثيته في أولاده، وهي مشهورة: وعجزه:
يوماً أُتيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ
وفي بعض المصادر: «بينا تعانقه». وأنكرها ابن السيد البطليوسي في الحلل، لأنه مصدر (تعانق)، و(تفاعل) لا يتعدى. وقال: الصواب (تعنقه) بغير ألف.
والشاهد: إضافة (بين) إلى المصدر، فجاز في المضاف إليه الرفع والجر. وقد روي=

فإنْ أُضيفتْ إلى مُعَرَّفٍ باللام[١]، نحو «بينا الرجلُ قاعدٌ»[٢]، أو لَحِقتَهَا «ما» تعيَّن الرفعُ[٣]، نحو «بينما زيدٌ قائمٌ طلعَ فُلانٌ»[٤].

وأما «مَعَ» فهي معربةٌ، لكنَّها/ ظرفٌ أشْبَهَ[٥] الظروفَ المبنيَّةَ بملازمةِ[٦] الإضافة/ فَذُكِرَتْ معها. وهي ظرفُ مكانٍ[٧]. (ل): بمعنى أمامَ[٨].

وقيل: حرف إنْ سُكِّنَتْ[٩]، قال:

=(تعنقه) في البيت مرفوعاً عند أكثر النحويين، لأنهم يشترطون إضافة (بين) إلى الجمل، وهو مبتدأ خبره مضمر، كأنه قال: بينا تعنقه الكماة حاصل معهود أتيح له يوماً جريء سلفع. وأجاز قوم إضافتها إلى المصدر ورووا هذا البيت بجر تعنقه.
وفيه شاهد أيضاً على إشباع فتحه (بين) فصارت ألفاً.
الجمل ٢٩٤، الخصائص ٣/ ١٢٢، المفضليات ٤٢٨، الحلل ٣٣٣، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٠٦، شرح مشكلات الحماسة ٣٦٦، المغني ٤٨٥٤، ٦٧٧، شرح ابن يعيش ٤/ ٣٤، ٩٩، ديوان الهذليين ١/ ١٨، الخزانة ٥/ ٢٥٨، عرضا. الهمع ١/ ٢١١، الدرر ١/ ١٧٩.

(١) (باللام) ساقطة من د.
(٢) من (نحو) ساقطة من د.
(٣) د: تعينت الجملة.
(٤) ومنه قوله:

فبينما العسُر إذْ دارَتْ مَياسِيرُ

وانظر الهمع ١/ ٢١١.
(٥) د: أشبهت.
(٦) ش، م، ن: بملازمته.
(٧) انظر الكتاب ١/ ٤٢٠.
(٨) قال سيبويه ٣/ ٢٨٦ - ٢٨٧: (وسألت الخليل عن «معكم» و«مع» لأي هي نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً، وذهبا معاً، وقد ذهب معه، ومن معه: صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام).
(٩) قال بذلك النحاس، وادعى الإجماع عليه.
انظر المغني ٤٣٩، والأشموني ٢/ ٢٧١.

٩٧ - ربيشي[١] مِنكُمُ وهوايَ مَعْكُم[٢] وإنْ كـانَـتْ زِيـارتُـكُـمْ لَمـامـا

وهي بمعنى «في»، إذْ الاسمُ لا يُسَكَّنُ حَرْفُ إعرابِهِ[٣]. لنا[٤]: دخولُ التنوينِ عليها[٥].

فرع:

وإذا قُطِعَتْ فلا ظرفيةَ، بل بمعنى «جميعاً»، قال:

---

(١) كذا في جميع النسخ، وصوابها (فريشي) كما في أكثر مصادر البيت، وفي سيبويه (وريشي).

(٢) قلب الصدر في جميع النسخ هكذا: (ريشي معكم وهو أي منكم). ولا يستقيم معناه مع مخالفته الرواية.

٩٧ - البيت من الوافر، لجرير (ديوانه ٥٠٦) من قصيدة له في مدح هشام بن عبد الملك ونسبه سيبويه للراعي، وليس في ديوانه.

اللمام: الشيء اليسير.

ومعناه: أنا منكم، ومنبتي فيكم، وهو أي موقوف عليكم.

والشاهد: تسكين (مع) تشبيهاً لها بحروف المعاني المبنية كـ(هل)، و(بل)، ونحوهما. وهو عند سيبويه ضرورة، ورده ابن هشام وغيره بأن هذه لغة غنم وربيعة، وليس فيه ضرورة. واستدل بعضهم به على حرفيتها، ورد بأنها باقية على اسميتها لأنها تنون إذا أفردت فيقال: جاءا معاً، وأقبلا معاً، وربما أدخلوا عليها حرف الجر فقالوا: جئت من معه، أي: من عنده، ولو كانت حرفاً لكانت ساكنة الآخر على حد (هل) و(بل) إذ لا علة توجب الفتح.

كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٧، ابن الشجري ١/ ٢٤٥، ٢٥٤، شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٨، ٥/ ١٣٨، العيني ٣/ ٤٣٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٩٥١، التصريح ٢/ ٤٨، ١٩٠، الأشموني ٢/ ٢٥٦.

(٣) هذا من تمام حجة القائلين بحرفيتها. وانظر ما قلناه في تخريج الشاهد.

(٤) أي: للبصريين. والمراد حجتنا.

(٥) في نحو: جاءا معاً، وذهبا معاً.

وكذا دخول حرف الجر عليها في مثل: جئت من معه.

انظر الكتاب ٣/ ٢٨٦ - ٢٨٧، شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٨.

٩٨ - مكر مفر مقبل مدبر معاً

أي: جميعاً

وأمّا «لَدَى» فظرفُ مكان، بُنِيَتْ لِشَبَهِ الحرفِ لفظاً كـ «لَدْ»[١]، وافتقاراً إلى ما بعدَها[٢].

وأعربَتْها قيسٌ، ومنه قراءةُ عاصم: «مِنْ لَدْنِهِ»[٣] بكسر النونِ مخففةً[٤].

وجاءت كـ«فَلْسٍ» و«فَرَسٍ» و«عَضُدٍ» و«قُفْلٍ»[٥]. وجاء[٦] حذفُ نونها، مع

---

٩٨ - تقدم عجز هذا البيت برقم ٩٥ عند كلامه على (من عل).
واستشهد بصدره هنا على أن (مع) إذا قطعت عن الإضافة تخرج عن الظرفية، وتصير بمعنى جميعاً. ولم يستشهد به على هذه المسألة غير المصنف فيما أعلم. وانتصاب (معاً) هنا على الحال بمنزلة (جميعاً). انظر في نسبة الشاهد ومصادره ما ذكرته في حاشية ص٢٢٣.

(١) ت: (كلدن). وأراد أن من لغاتها (لد)، ووضعه وضع الحروف لفظاً. وفيها عشر لغات. انظر فيها التسهيل ٩٧، الرضي ٢/١٢٣، شرح الفريد ٤٣٦.

(٢) ذهب الرضي في شرحه ٢/١٣٣ إلى أنه لا دليل على بناء (لدى)، ونقل العصام في شرح الفريد ٤٣٦ عن شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة أبادي أنه يراها معربة، ذكر ذلك في شرح الكافية المعروف بالهندي. قال العصام: وفيه مزيد تفصيل.

(٣) من قوله تعالى: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾. سورة الكهف، الآية: ٢.
قرأ أبو بكر عن عاصم: (مِنْ لَدْنِهِي) بفتح اللام وإسكان الدال مع إشمامها شيئاً من الضم، وكسر النون والهاء، ووصل الهاء بياء في اللفظ ولم يقرأ بذلك أحد غيره.
وقرأ نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر (مِنْ لَدْنِهِ) بإشمام الدال وكسر النون والهاء من غير صلة. وهي رواية خلف عن يحيى.
انظر الإقناع ٢/٦٨٨، النشر، ٢/٣١٠، الغاية ١٩٤، المبسوط (١١٧/ب).

(٤) انظر: الأشموني مع الصبان ٢/٢٧٠، والرضي ٢/١٢٣.

(٥) (وقفل) زيادة من ت، ن، د.
وفي هامش الأصل أن المصنف ذكر في الكوكب الزاهر شرح مقدمة طاهر في (لدي) ثماني لغات، وذكر فيها بعد (فرس): (فعل) مضموم الأول ساكن الحشو، ولم يذكره هنا سهواً منه أو من الناسخ.

(٦) ت: وقد جاء.

فتح اللامِ وضمُّها، مع سكونِ الدالِ فِيهما. وجاء ضمُّ الدال مع فتحِ[١] اللامِ (فيها)[٢].

وأمّا «حيثُ» فظرفُ مكانٍ، بُنِيَتْ لافتقارها إلى الجملة بعدَها، كافتقار الحرف[٣]. وحكي (ي) أن فَقْعَساً أعْرَبَتْها[٤].

ولا تضاف إلى مفرد، إلا المصدر قليلًا كقوله:

٩٩ - . . . . حـــيـــثُ لَيِّ الـــعَـــمـــائِم

---

(١) ش، ن، د: وفتح.

(٢) (فيها): زيادة من ش، ن.

واللغات التي ذكرها على التوالي: لدن، لَدْنْ، لَدَنْ، لَدُنْ، لَدْ، لُدْ، لَدُ. وفي بعض نسخ التسهيل لغتان أخريان هما: لت، لت. انظر التسهيل ٩٧.

(٣) قال ابن الحاجب: (وبني «حيث» لأنه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل) شرح الرضي ٢/١٠٧ - ١٠٨.

وقال الزمخشري: (وشبه «حيث» بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة).

ورجحه الرضي. شرح ابن يعيش ٤/ ٩٠، والرضي ٢/١٠٨.

(٤) الذي حكاه الكسائي هو الكسر في «حيث» عند إضافتها إلى الجملة، وبها قرىء: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وهي هنا تحتمل الإعراب، وتحتمل لغة البناء على الكسر. انظر المغني ١٧٦، شرح ابن يعيش ٤/٩١، الهمع ١/٢١٢.

وفي الرضي ٢/١٠٨: (وإعرابها لغة فقعسية). وفقعس: أبو قبيلة، وهم حي من بني أسد.

٩٩ - من الطويل، وهو بتمامه:

وَنَطْعَنُهُمْ حيث الكُلي بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ

في معجم شواهد العربية أنه لعباس بن عقيل. ونسب أيضاً للفرزدق، وليس في ديوانه.

وقال البغدادي: لا يعرف قائله.

ووقع مثله في شعر لكثير عزة، وهو:

وهـاجـرةٍ يـا عَـزُّ يَـلْطُـفُ حَـرُّهـا ... لـركـبـانـهـا مـن حـيـثُ لَيِّ الـعَـمـائِمِ

والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرد وهو نادر، والكسائي يقيس عليه. وهي حينئذٍ باقية على بنائها على القول المشهور. وبعضهم يعربها لزوال علة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة.

المغني ١٧٧، شرح شواهده ١٣٣، الرضي ٢/١٠٨، الخزانة ٦/ ٥٥٣، شرح ابن يعيش ٤/ ٩١، العيني ٣/ ٣٨٧، الهمع ١/ ٢١٢، الدرر ١/ ١٨٠ التصريح ٢/ ٣٩، الأشموني ٢/ ٢٥٤.

وقد[1] تخرج عن الظرفية إلى المفعولية، كقوله - تعالى -: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[2] [3]، إذ الظرفيةُ تقتضي تَقْييدَ[4] علمِ اللهِ.

وقد أتت زَمانيَّةً كقوله:

١٠٠ - لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي سَاقَهُ قَدَمُهْ

أي: حينَ.

---

(١) قبلها في نسخة ت زيادة: (وقد تضاف إلى غير المصدر كقوله: حيث سهيل طلعا).

(٢) اسم الجلالة غير مذكور في الأصل.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

قرأ ابن كثير وحفص (رسالته) على التوحيد مع نصب التاء. وقرأ الباقون بالجمع مكسور التاء. انظر الإقناع ٢/ ٦٤٣، وإرشاد المبتدىء وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ٣١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٦.

و(حيث) في الآية مفعول به، والمعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان. وناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم، لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به. انظر المغني ١٧٦ - ١٧٧، والرضي ٢/ ١٠٨، وقد ذكر مثل هذا عن الكوكب الزاهر للمصنف في حاشية الأصل.

(٤) ش، م: (تقيد). وهي ساقطة من ن.

١٠٠ - البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص١٩.

وقبله:

الهَبيتُ لا فُؤادَ لَهُ والثَّبيتُ ثَبْتُهُ فَهَمُهْ

والهبيت: بمعنى المبهوت، وهو الجبان المخلوع الفوائد. والثبيت: من كان ثابت القلب، ففهمه يثبت عقله وقلبه. وهو مثل ضربه لشدة الحرب. والشاهد في البيت: استعمال (حيث) للزمان، أي: حين تهدي ساقه قدمه.

وفيه شاهد أيضاً على تأنيث (قدم) حيث أخبر عنها أخبار المؤنث.

مجالس ثعلب ٣٢٨، العقد الفريد ٥/ ٤٧٩، ابن الشجري ٢/ ٢٦٢، المسلسل ١٠١، الأضداد للأنباري ٩٢، شرح ابن عصفور ٢/ ٣٧٥، شرح ابن يعيش ٤/ ٩٢، الهمع ١/ ٢١٢، الدرر ١/ ١٨١.

(الاستفهاميات)

وأمّا الاستفهاميات (١) فهي(٢) «مَنْ» و«ما»/ و«أيُّ» و«كَمْ» و«كَيْفَ» و«أيْنَ» و«أيّان» و«أنّى» و«مَتَى».

أمّا (مَنْ) فاسمٌ، لمجيئِها مفعولةً كـ«مَنْ ضَرَبْتَ»، ومجرورةً: «بِمَنْ مَرَرْتَ». ويجبُ تصدُّرُها، لدلالتها على قِسْمٍ من الكلام(٣)، ومن ثَمَّ امتنعت فاعليَّتُها(٤).

وبُنِيَتْ، لتضمُّنِها معنى حرفِ الاستفهام(٥). وُضِعَتْ وأخواتُها للاختصار، إذْ «مَنْ عندَكَ» أخْصَرُ من: أزيدٌ، أعمروٌ، أخالدٌ(٦).

وهي لمن يَعْلَمُ(٧)، ومبتدأٌ(٨) . . . .

(١) اعترض على المصنف في حاشية الأصل بما يلي: (سؤال: يقال: ما وجه إيراد «من» و«ما» و«أي» في باب الظروف، ولم يعلم بأن أحداً من النحاة سلك هذا المسلك، بل منهم من عدها في باب الموصولة، لأنهن قد يكون موصولات فذكرت بقية أقسامهن، وذلك الزمخشري وابن الحاجب. ومنهم من جعل للاستفهام باباً برأسه، وهو الشيخ طاهر في مقدمته).
وأجاب عنه المصنف بأنه لم يجعل هذا من الظروف، وإنما هو باب برأسه، لذكره أسماء الاستفهام مطلقاً عقيب ذكره الظروف، فهو عطف على قوله فيما مضى: وأما الظروف فهي.. إلى آخره.
ثم قال بعدها: وأما الاستفهاميات، أي: من المبنيات.
ثم قال للمعترض: وإنما أتيت من سوء الفهم.

(٢) ت: وهي.

(٣) وهو الاستفهام.

(٤) لأن الفاعل لا يتصدر.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١١، والرضي ٢/ ٥٥.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١١، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٧٦.

(٧) وقد تكون لما لا يعلم تغليباً. وقد مر بيان هذا في باب الموصول.
ولا تفرد لما لا يعلم عند الجمهور، وإجازه قطرب. انظر الرضي ٢/ ٥٥.
وقد تستعمل في غير العالم لعارض تشبيه به كما في قوله:
أسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يعُيرُ جَناحَهُ   لَعَلّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أطيرُ
انظر الأشموني ١/ ١٦٠.

(٨) ن: وتجيء مبتدأ.

ما بعدَه خبرُه[١].

فرع:

(وخبرُها)[٢] إن كان عَلَماً مجرداً أو متبوعاً بالبدل جازت حكايةُ لفظه وإعرابُه[٣]. وإلا فلفظُه دونَ إعرابِهِ[٤]، تقول: «مَنْ زَيْدٍ» - بالخفض -، أو «مَنْ زيدَ أخيك» جواب «مررتُ بزيدٍ» أو «بزيدٍ أخيك».

وتقول في إجابَةِ «مررتُ بأخيك»: «من أخوك»، فتحكي لفظَ الخَبَرِ لا إعرابَه، إلا على لغة من قال: «دَعْني مِنْ تَمرْتَانِ» و«لَسْتُ بِقُرَشيّاً»[٥]. و«مَنْ زَيْدٌ الظريفُ» - بالرفع - جواب «مررت بزيدٍ الظريفِ». و«مَنْ زَيْدٌ وعَمْروٌ»[٦] و«مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ»[٧] بالرفع.

---

(١) في الأصل: (خبر). وفي شرح ابن يعيش ٤/ ١٠: (والذي يدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعها اسماً معرباً مما يظهر فيه الإعراب لظهر فيه الرفع، نحو قولك: أي إنسان عندك، وأي رجل قام، قال الله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ وقال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾.

(٢) (وخبرها) ساقطة من الأصل.

(٣) حكاية اللفظ لغة أهل الحجاز، والإعراب رفعاً على كل حال لغة تميم. وهي أقيس عند سيبويه. الكتاب ٢/ ٤١٣، شرح ابن يعيش ٤/ ١٩.

(٤) أي: إذا لم يكن علماً. وانظر في سبب تخصيصهم الأعلام بجواز حكاية لفظها وإعرابها المصدر السابق.

(٥) في الكتاب ٢/ ٤١٣: (فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول، كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية، لقوله ما عنده تمرتان. وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً، حكاية لقوله). وقال: (وإذا قال: رأيت أخا خالد، لم يجز: من أخا خالد، إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً. والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب)، وانظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٩ - ٢٠.

(٦) في جواب: مررت بزيد وعمرو.

(٧) في جواب: مررت بزيد نفسه.

ومنهم من يُجَوِّزُ الحكايةَ مع العطف كالبدلِ[(١)]. وتميمٌ تَمْنَعُ حكايةَ الإعراب مطلقاً[(٢)]

فرع:

ويجوز أن يُحْكَى إعراب النكرة في لفظ المُخْبِرِ[(٣)] بإلحاقِ «مَنْ» حروفَ الإعراب في الوقف، نحو «مَنو» جواب «جاءني رجل» و«مَنا» و«مني» جواب «رأيتُ» أو مررتُ برجل. وأن يُحْكَى التأنيثَ لا الإعرابُ[(٤)]/ بإلحاق هائِهِ[(٥)] ساكنةً، نحو «مَنَهْ؟»[(٦)] جواب «جاءتْني» أو رأيتُ، أو مررتُ بامرأةٍ.

وتقول[(٧)] في المُثَنَّى: «مَنانْ؟»[(٨)] و(مَنْتانْ؟)[(٩)] - رفعاً - و«مَنَيْنْ» و«مَنْتَيْنْ» نصباً وجراً.

---

(١) حكاه يونس كما في الكتاب ٢/ ٤١٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٤١٣، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٩.

(٣) ش، ن: الخبر.

(٤) ش، ن: (لا غير) مكان (لا الإعراب).

(٥) أي: هاء التأنيث.

(٦) وقد يقال فيه: منت. انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٤.

(٧) (تقول): ساقطة من ش.

(٨) بسكون النون، وكذا في جميع أخواتها، وضبطها محقق كتاب سيبويه بكسر النون وفيها وفي (منين) و(منون) دون سائر أخواتها، وهو خطأ.
قال سيبويه ٢/ ٤٠٩: (وزعم الخليل أن مَنْهْ ومَنْتَيْنْ ومَنَيْنْ ومَنات، ومَنتيْنْ، كل هذا في الصلة مسكن النون، وذلك أنك تقول إذا قال: رأيت رجالاً أو نساء أو امرأة أو امرأتين، أو رجلاً أو رجلين: من يا فتى؟ وزعم الخليل رحمه الله أن الدليل على ذلك أنك تقول: منو في الوقف ثم تقول: من يا فتى، فيصير بمنزلة قولك: من قال ذاك؟ فتقول: من يا فتى؟ إذا عنيت جميعاً، كأنك تقول: من قال ذاك؟ إذا عنيت جماعة) وانظر المقتضب ٢/ ٣٠٥.

(٩) بسكون النون الأولى والثانية. قال سيبويه ٢/ ٤٠٩: (وإذا قال: رأيت امرأتين، قلت: منتين، كما قلت: آيتين، إلا أن النون مجزومة).
وقال المبرد في المقتضب ٢/ ٣٠٥: فإذا قال: جاءتني امرأتان، قلت: منتان تسكن النون، كما كانت في (من) ساكنة. وإنما حركتها فيما قبل من أجل ما بعدها لأن هاء التأنيث لا=

وفي المجموع: «مَنونْ» - رفعاً - و«مَنِينْ» - نصباً وجراً - و«مَنات» في الثلاثة.

والنون والتاء ساكنتان[(١)] مطلقاً[(٢)]، وشذَّ قولُهُ:

١٠١ - أَتَوْا ناري فَقُلْتُ: مَنونَ أَنْتُمْ؟

بالفتح وصلاً[(٣)].

=تقع إلا بعد حرف متحرك، وكذلك حروف التثنية، أعني الياء والألف لسكونهما). وقد أخطأ محقق سيبويه هنا أيضاً ففتح النون الأولى من (منتين).

(١) ت: (ساكنان). غ: (ساكنات).

(٢) انظر ما نقلته عن الكتاب آنفاً.

١٠١ - صدر البيت من الوافر عجزه:

فقالوا الجنُّ قلتُ عِموا ظلاماً

وهو لسُمَيْر بن الحارث الضبي. وقد يقال: شُمَيْر، كما في نوادر أبي زيد. وفي العيني (شمر) وقد ينسب إلى تأبط شراً.

وبعده:

فقلت إلى الطعام فقال منهم   زعيمٌ نحسد الإنْسَ الطعاما

ورواية الأنباري:

أتوا ناري فقلت منون قالوا   سَراةُ الجنّ قلتُ عِموا ظلاما

وهناك أبيات على روي الحاء تنسب لجذع بن سنان أولها:

أتوا ناري فقلت منون أنتم   فقالوا الجن قلت عموا صباحا

والشاهد في قوله: (منون). وهو شاذ من وجهين: الأول أنه جمع (من) في الوصل وإنما يجمع في الوقف لا غير. والثاني أنه فتح النون فيه وحقها السكون والأول لم يذكره المصنف.

كتاب سيبويه ٢/ ٤١١، نوادر أبي زيد ١٢٣، الخصائص ١/ ١٢٩، الحيوان ١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧، ٣٢٨، المقتضب ٢/ ٣٠٦، البغداديات ٣٥١، العيني ٤/ ٤٩٨، ٥٥٧، الأوضح ٣/ ٢٣١، الخزانة ٦/ ١٦٧، شرح ابن يعيش ٤/ ١٦، المقرب ١/ ٣٠٠، الهمع ٢/ ١٥٧، ٢١١، الدرر ٢/ ٢١٨، ٢٣٧، الأشموني ٤/ ٩٠، ٢٢٠.

(٣) قوله: «بالفتح وصلاً» يوهم أنه في الوقت يكون مفتوح النون، وليس الأمر كذلك، بل هو ساكن في الوقف، وفي الوصل لا يجمع، بل يقال فيه: من يا فتي؟ ونحوه كما تقدم عن سيبويه. =

وأمّا «ما»: فلغيرِ أولي العِلْم(١). ودليلُ اسميَّتِها وعلةُ بنائِها كـ«مَنْ»(٢).

وقد تجيءُ لصفاتِ مَنْ يَعْلَمُ، ومنه ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٣) أي: على أيِّ حالٍ هُوَ، فأُجيبَ بأنه مالِكُ العالَم(٤).

وتأتي للتعظيم كقوله:

١٠٢ - يـا سَـيِّـداً مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّـدٍ

= فالشاعر قد ارتكب شذوذين: جمع (من) على منون وصلاً، وفتح النون وهي لا تكون إلا ساكنة.

وقد أجيب عن هذا الاشكال بأنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فأثبت فيه الواو والنون التقيا ساكنين، فاضطر حينئذٍ إلى أن يحرك النون لإقامة الوزن. فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف، وإنما اضطر إليها في الوصل.

(١) وقد تستعمل في العالم إذا اختلط بغير أولي العلم نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ وتستعمل في صفات من يعلم، نحو (زيد ما هو؟)، و(ما هذا الرجل) فهو سؤال عن صفته، والجواب عالم، أو غير ذلك.

وقد تستعار لمن يعلم نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا﴾ و(سبحان ما يسبح الرعد بحمده).

انظر ما تقدم في ص١٩٤ مع الهامش، وشرح الرضي ٢/ ٥٥، والإيضاح ١/ ٤٨٧، والبغداديات ٢٦٥، والأشموني ١/ ١٦٢، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٤٥، ٤/ ٥، ٦.

(٢) انظر ص٢٣٦.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٢٣.

(٤) في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ سورة الشعراء، الآية: ٢٤.

١٠٢ - صدر البيت من السريع، وعجزه:

مُـوَطَّـأ الأكْـنـافِ رَحْـبَ الـذِراعْ

وهو للسفّاح بنِ بَكيرِ بنِ مَعْدان اليَرْبوعي، من قصيدة له في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر، أحد بني ثعلبة بن يربوع. ونسبه أبو عبيدة لرجل من بني قريع في رثاء يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير، وكان قد وفي له حتى قتل معه. وقبله في الخزانة:

لـمّـا عـصَـى أصـحـابُـه مُـصـعَـبـاً أدّى إلـيـه الـكَـيْـلَ صـاعـاً بـصـاعْ

فَـــوّالَ مـــعـــروفٍ وَفَـــعّـــالَهُ وَهّـابَ مَـثْـنـى أُمَّـهـاتِ الـربـاعْ

والشاهد فيه: مجيء (ما) الاستفهامية للتعظيم. =

وللتحقير كقوله:

١٠٣ - . . . . ما أنتَ وَيْبَ أبيكَ والْفَخْرُ

وقد تحذفُ ألفُها مع حروف الجرِ، نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[(١)]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[(٢)]، وتبقى فتحةُ الميمِ، دِلالةَ الألفِ[(٣)].

= معاني الفراء ٢/ ٣٧٥، المقرب ١/ ١٦٥، المفضليات ٣٢٢، شرح الرضي ٢/ ٥٣، الخزانة ٦/ ٩٥، شذور الذهب ٢٥٨، التصريح ١/ ٣٩٩، الهمع ١/ ١٧٣، ٣٥١، ٢/ ٩٠، الدرر ١/ ١٤٩، ٢٠٨، ٢/ ١١٩.

١٠٢ - عجز البيت من الكامل، وصدره:

يا زِبْرقانُ أخا بني خَلَفٍ

وهو للمخبل السعدي (ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال، من بني عوف بن كعب. وقيل: اسمه جعفر بن قريع، من زيد مناة بن تميم). ونسب البيت في المؤتلف للمتنخل السعدي. ويروى (ويل) مكان (ويب). وفي العجز (أخا بني ثعل) أيضاً. ويب: كلمة تحقير وتصغير.

والشاهد فيه: مجيء (ما) للتحقير، هذا عند المصنف تبعاً للرضي. ولم يذكره غيرهما شاهداً على هذا، فقد ذكره النحاة شاهداً على رفع (الفخر) عطفاً على (أنت) مع أن الواو في معنى (مع). قال الجرجاني في المقتصد: (والمعنى: مع الفخر، كأنه قال: أي شيء أنت في الفخر)، ويمتنع النصب فيه لأنه ليس قبله فعل يتعدى إليه فينصبه. وفيه شاهد عند بعضهم على أن (أخا) في صدر البيت تابع للمنادي في قوله: يا زبرقان فعلى هذا يكون في البيت ثلاثة شواهد للنحاة على اختلاف بينهم في إيراده.

كتاب سيبويه ١/ ٢٩٩، المؤتلف ١٧٩، المقتصد ٢/ ١٠٥٩، المفصل ٥٨، شرح ابن يعيش ١/ ١٢١، ٢/ ٥١، شرح الرضي ٢/ ٥٣، الخزانة ٦/ ٩١، المخصص ١٢/ ١٨٦، الهمع ٢/ ١٤٢، الدرر ٢/ ١٩٦، اللسان (بلل).

(١) سورة النبأ، الآية: ١.

(٢) سورة النازعات، الآية: ٤٣. وفيها دليل على أن (ما) قد يدخلها معنى الإنكار، أي: لا تذكرها، على أحد التأويلات. انظر الرضي ٢/ ٥٣.

(٣) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٤/ ٦ - ٧، والرضي ٢/ ٥٤.

وذهب ابن هشام في المغني ٣٩٣، إلى أن حذف الألف مع حروف الجر واجب. وعلل ذلك بأنه للفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حذفت في نحو ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾، وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾. وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام.

وانظر الأشموني ٤/ ١٦١.

ك: ويجوزُ تسكينُها، كقول بعض العرب: «يا سَيِّدي لِمْ قَتَلْتَهُ»(١).

وقد تقلبُ هاءً في الوقف، كقول أبي ذؤيبٍ: «فقلت مه»(٢).

وأما «أيُّ» فليستْ مَبْنِيَّةً، لتمكُّنِها بالإضافةِ(٣)، لكنْ ذُكِرَتْ هنا، لكونِها استفهاميةً كـ«مَنْ»(٤).

ويُحْكى بها إعرابِ المُخْبِرِ، فإنْ أضيفتْ إلى نكرةٍ طابقتْ(٥) في التذكير والإفراد وفروعِهِما/ نحو «أيُّ رجلٍ» أو «أيُّ امرأةٍ»، «أيُّ رجلينِ» أو رجالٍ(٦).

---

(١) يظهر لي – والله أعلم – أن المصنف قد وهم في هذا، وإنما أراد قول الراجز:

يــا أسَــديُّ لِمْ أكــلْتَــهُ لِمَــهُ؟
لــو خــافَــكَ الله عــليــهِ حَــرَّمَــهْ
فــمــا قَــرَبْــتَ لَحْــمَــهُ ولا دَمَــهْ

وهو حجة الكوفيين على تسكين الميم من(لم) محذوفة الألف، والجمهور يعدون هذا من الضرورات التي لا تجوز في اختيار الكلام.

ومما احتج به الكوفيون أيضاً قول الشاعر:

يــا أبَــا الأســودِ لِمْ أسْــلَمْــتَــنِــي لــهــمــوم طــارقــاتٍ وَذِكَــرْ

انظر الإنصاف ١/ ٢٩٩، ٣٠١، المساعد ٤/ ٢٠٤، اللسان (روح)، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٩٩، الأشموني مع الصبان ٤/ ١٦٢.

(٢) من كلام طويل لأبي ذؤيب الهذلي في وفاة رسول الله ﷺ ومبايعة الناس أبا بكر رضي الله عنه، قال فيه: (قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت مه؟ فقيل: هلك رسول الله ﷺ). المفصل وشرحه لابن يعيش ٤/ ٦ – ٧.

(٣) في الرضي ٢/ ٥٧: (وأي) معربة من بين أخواتها الموصولات على اختلاف في «اللذان» و«اللتان» و«ذو» الطائية، ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الإستفهام والشرط، وذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الأسمية، وليس كل مضاف بمعرب، بل ما هو لازم الإضافة).

(٤) هي كـ(من) في أقسامها أيضاً، وهي: الاستفهامية، والشرطية، والموصولة والموصوفة. انظر ما تقدم في ص١٩٣، وشرح ابن يعيش ٤/ ٢١.

(٥) أي: طابقت النكرة لفظ المخبر.

(٦) في ش، م: (فإن أضيفت إلى نكرة أفردت النكرة حتماً، نحو: أي رجل، أو: أي امرأة، لا أي رجلين، أو رجال، لإغناء المفرد عنهما). وفي هامش الأصل ذكر الناسخ أنه=

بخلاف المعرفة فَحَسَبُ القصدِ، نحو «أيُّ الضَيعَةِ شَرَيْتَ» و«أيَّ الرجلينِ - أو الرجالِ - لقيتَ».

وتقول: «أيُّ الرجالِ» جواب: جاءني رجلٌ، أو رجلانِ[١] أو رجالٌ[٢].

فرع:

ويجوز أن يُحكى بها إعرابُ لفظِ المُخْبرِ[٣]، كمن يقول: «أيٌّ» و«أيَّةٌ»

=صحح ما في الأصل كذا عن نسخة المصنف التي قرئت عليه. ثم قال: وهو الصواب.
وفي هامش ت: كذا صحح بخط المصنف في النسخة التي قرئت عليه، وهو الصواب.
ومثله وقع في ن، د.
وهذا الذي ذكره المصنف هنا مشكل، لأن المعروف أن (أيّاً) إذا استفهم بها عن نكرة كان الجواب بها مقطوعة عن الإضافة لفظاً، والمصنف هنا جعلها مضافة إلى مثل ما في لفظ المخبر، فالذي ذكره سيبويه والمبرد والزمخشري أنه يقال لمن يقول: جاءني رجل: أيٌّ؟ - بالرفع - ولمن يقول: رأيت رجلاً: أيّاً؟ ولمن يقول: مررت برجل: أيٍّ. وفي التثنية والجمع: أيّانِ وأيّيْن وأيونَ وأيينَ. وفي المؤنث: ايّةٌ؟ وفي جمعه: أيات. كل هذا في الوصل. أما في الموقف فيسقط التنوين من المنون وتسكن النون.
أما قول المصنف: أي رجل، أو رجلين، أو رجال في جواب النكرة فلم أجد من ذكره والظاهر أنه خطأ أيضاً لأن النكرة إذا أعيدت عرفت بالألف واللام لأنها تصير معهودة بتقدم ذكرها، فيلزم أن يقال في جواب «جاءني رجل» أي الرجل؟ بالتعريف ولهذا اقتصروا على «أي» وأعربوه بإعراب الاسم المتقدم وحكوا إعرابه وتثنيته وجمعه ليعلموا بذلك أنه المقصود دون غيره، وهو أوجز وأخصر من أن يأتوا بالألف واللام والجملة بأسرها مع حصول المقصود بدونها.
انظر الكتاب ٢/٤٠٧ - ٤٠٨، المقتضب ٢/ ٣٠١ - ٣٠٢، المفصل وشرح ابن يعيش ٤/ ٢٢ - ٢٣، وسيذكر المصنف الوجه الذي اقتصر عليه سيبويه على أنه جائز. ومفهومه أن ما ذكره هنا هو الأصل الكثير.

(١) في غير د: رجلين.

(٢) ينبغي على هذا أن يكون لفظ المخبر معرفة، فصواب التمثيل: جاءني الرجل، أو الرجلان، أو الرجال، وإن أراده نكرة فجوابه بـ(أي) و(أيان) و(أيون). بلا إضافة، ويظهر لي أن المصنف قد خلط في هذا الباب تخليطاً ولم يحالفه التوفيق.
انظر المقتضب ٢/ ٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٤/ ٢٢.

(٣) بل هو الذي لا يجوز غيره في إجابة النكرة، وانظر ما كتبته في هامش الصفحة السابقة.

و«أيانْ» و«أيّتانْ» و«أيونْ» و«أيّاتْ»(١) معرباً لها مثلَ إعراب ما سألتَ عنه من النكراتِ في نحو جاءني، أو رأيت، أو مررت برجل، أو امرأة، أو رجلين، أو امرأتين، أو رجال، أو نساء.

ويمتنع في المعرفة(٢) حكايةُ لفظ المخبرِ وإعرابُه، إذْ هي معربةٌ، فَكُرِهَ مخالفةُ ما بعدَها إعرابَها، فتقول: «أيُّ زيدٌ» - بالرفع - جواب «مررتُ بزيدٍ»، ولا حكايةَ(٣).

وأما «كَمْ»: فهي اسمٌ، لمجيئها مفعولةً، نحو «كَمْ ضَرَبْتَ»، ومجرورةً نحو(٤) «بِكَمْ شربتَ»(٥)، بُنيَتْ لتضمُّنِها معنى حرف الأستفهام، أو «رُبَّ»(٦).

---

(١) كل ذلك موقوف بلا تنوين في المفرد وبالسكون في المثنى والجمع. أما في الوصل فيقال: أيُّ يا فتى، وأيةٌ - بالتنوين - وأيان، وأيتّانِ، وأيونَ، وأياتٌ.
انظر الكتاب ٢/٤٠٧، المقتضب ٢/٣٠١، المفصل وشرح ابن يعيش ٤/٢٢.
(٢) (في المعرفة) ساقطة من ش، د، ن.
(٣) انظر: الكتاب ٢/٤٠٨، المقتضب ٢/٣٠٣، شرح ابن يعيش ٤/٢٣.
(٤) (نحو) ساقطة من ش، ن، م، د.
(٥) انظر سيبويه ٢/١٥٦.
(٦) في ت: (أو حملا لها على نقيضتها رب).
قلت: بنيت (كم) الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام. وقيل: للشبه الوضعي لأنها على حرفين.
أما الخبرية: فقيل: إنها بنيت حملاً على الاستفهامية، لأنها بلفظها. وقيل: لتضمنها معنى «رب» إذا كانت للتكثير، لأن معنى (كم) الخبرية التكثير أيضاً، فحملت على شبيهتها فيه.
وقيل: إنما بنيت حملاً على نقيضتها (رب) التي للتقليل. والشيء قد يحمل على نقيضه كما هو معلوم.
وقد بين ابن يعيش أن (كم) الخبرية تقع موقع (رب) وهي حرف مضارعتها، فبنيت كبنائها. والمراد بمضارعتها أن (رب) لتقليل الجنس و(كم) لتكثيره، وكل جنس فيه قليل وكثير، فالكثير مركب من القليل والقليل بعض الكثير فهما شريكان. وعلى قوله لا تناقض بينهما، أو يكون بينهما تناقض من جهة الدلالة على المعنى فحسب، وتشابه من جهة تضمن الكثير للقليل، وبعضية القليل منه. الكتاب ٢/١٥٦، شرح ابن يعيش ٤/١٢٧ - ١٢٨، الأشموني ١/٧١، الرضي ٢/٩٤، شرح المقدمة المحسبة ١٧٥.

بص: وهي مفردةٌ[١]. ك: بل[٢] من كاف التشبيه و«ما» محذوفةَ الألف معها[٣]، كحذفِها مع «عن» و«في»[٤] و«مِنْ» في «مِمَّ خَطيئاتِهِمْ»[٥]، وسُكِّنَتْ الميمُ حتماً[٦]. قلنا: التركيبُ خلافُ الظاهر[٧]. وهي كنايةٌ عن[٨] العدد استفهاماً وخبراً. و«كذا» كنايةٌ عنه خبراً/ فقط[٩]، كما أنَّ «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» كنايةٌ عن الحديث، بُنِيا لوقوعهما موقعَ الجمل، وحُرِّكَ آخِرُهُما[١٠] للساكِنَيْنِ وفُتِحَ

(١) أي: غير مركبة، وقد عقد الأنباري المسألة رقم ٤٠ من الإنصاف ١/ ٢٩٨، لذكر خلاف البصريين والكوفيين في (كم).
(٢) د: بل مركبة.
(٣) (معها): ساقطة من د.
(٤) في ت: وما.
(٥) سورة نوح، الآية: ٢٥.
(٦) سكنت الميم للتخفيف، لثقل الكلمة بالتركيب.
وانظر الإنصاف ١/ ٢٩٨ - ٣٠٣، المغني ٢٤٦، الرضي ٢/ ٩٥، الأشموني ٤/ ٦٢.
(٧) لأن الأصل هو الإفراد، والتركيب خلاف الظاهر، والخارج عن الأصل يفتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، أما من تمسك بالأصل فقد خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.
هذا ما تمسك به البصريون في قولهم: إنها مفردة لا مركبة. انظر الإنصاف ١/ ٣٠٠.
(٨) الكناية: التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه. ومنه (الكنية) لأنها تورية عن الاسم. وتكون للإبهام على السامع، أو لشناعة المعبر عنه، أو لنوع من الفصاحة، أو لغيرها من الأغراض.
انظر اللسان (كنى)، شرح الرضي ٢/ ٩٣، شرح ابن يعيش ٤/ ١٢٥.
(٩) بنيت (كذا) لأنها في الأصل (ذا) المقصود به الإشارة، زيد عليه كاف التشبيه، ثم صار المجموع بمعنى (كم)، ولم يعد فيه معنى الإشارة ولا معنى التشبيه.
وهي كناية عن العدد، مثل: لي عليه كذا وكذا درهماً.
وقد تكون كناية عن الحديث أيضاً، نحو: قال فلان كذا وكذا.
ولا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها بالواو.
انظر المغني ٢٤٧ - ٢٤٨، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٦، وشرح الرضي ٢/ ٩٤، والأشموني ٤/ ٦٢.
(١٠) ش: آخرها.

تخفيفاً[١].

لسي: و«كَمْ» مشتركة يكنى بها عن المفرد والمثنى والمجموع، فيصحُّ «كَمْ رجل جاءَكَ» أو جاءاكَ، أو جاؤوكَ حَسَبَ[٢] القَصْدِ[٣]. ومنه: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ[٤] لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾[٥].

وقيل: بل الإفرادُ[٦] لأجلِ اللفظ، أو الجمعُ لأجلِ المعنى، ولا تَثْنِيَةَ[٧].

فرع:

و«كَمْ» استفهاميةٌ وخبريةٌ: فالاستفهاميةُ مُمَيِّزُها منصوبٌ مفردٌ[٨]، حملًا على أَوْسَطِ العدد «أَحَد[٩] عشَر» إلى «تسعةٍ وتسعينَ»، إذْ الطَّرفانِ

---

(١) وهما مخففتان من (كيّة) و(ذيّة)، وقد استعمل الأصل كثيراً فقيل: كان من الأمريكية وكية وذية وذية. ولا تستعملان إلا مكررتين بواو العطف، نحو: قال فلان كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت.
انظر شرح الرضي ٢/ ٩٣، ٩٥ شرح ابن يعيش ٤/ ١٢٥، ١٣٦، الأشموني مع الصبان ٤/ ٦٣.

(٢) في غير الأصل، د: بحسب.

(٣) في شرح الرضي ٢/ ١٠٠: (و«كم» في حالتيها مفرد اللفظ مذكر. قال الأندلسي فيجوز الحمل على اللفظ، نحو: كم رجلاً جاءك؟ مع أن المسؤول عنه مثنى أو مجموع، ويجوز الحمل على المعنى، نحو: كم رجلاً جاءاك وجاؤوك. وكذا الخبرية).

(٤) في ش، ن، د: (السماوات والأرض). وليس في الآية (والأرض).

(٥) سورة النجم، الآية: ٢٦.

(٦) ش، ن: للإفراد.

(٧) في شرح الرضي ٢/ ١٠٠: (قال بعضهم: «كم» مفرد اللفظ مجموع المعنى ك«كل» فينبغي على هذا ألا يعود إليه ضمير المثنى. وهو الحق، لأنه لو جاز أن يستفهم ب«كم» عن عدد الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب أن يقال: كم رجلين جاءاك، لأنك إذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى أو مجموع وجب التصريح بالتثنية، والجمع كما في: أفضل رجلين، وأي رجلين، وأفضل رجال وأي رجال. ولم يسمع: كم رجلين، لا استفهاماً ولا خبراً).

(٨) د: مفرده.

(٩) في ت: (واحد). م، ن: (إحدى).

تَحَكُّمٌ(١).

وإعراب جوابِها كإعرابِها، فتقول(٢): «عشرونَ» جوابَ «كَمْ مالُكَ»، و«عشرينَ» جوابَ(٣) «كَمْ ضَرَبْتَ؟»، و«بعشرينَ» جواب «بِكَمْ مررتَ؟»، إذْ لا يعملُ حرفُ الجرِّ محذوفاً، لِضَعْفِهِ، وشذ قوله:

١٠٤ - وقالوا كيفَ أنتَ فَقُلْتُ خَيْرٍ(٤) . . . .

ويجوز(٥) فصلُ ممِّيزِها، نحو «كَمْ لَكَ دِرْهَماً؟»(٦). وامتنع نحو «عِشْرونَ لَكَ دِرْهَماً»(٧)، وشذ قوله:

---

(١) أجاز الكوفيون جمع مميز (كم) الاستفهامية مطلقاً. وفصل بعضهم فقال: إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلماناً لك؟» إذا أردت أصنافاً من الغلمان جاز وإلا فلا.
وأجاز الفراء والزجاج والسيرافي جر مميزها مطلقاً على حملاً على الخبرية. والمشهور أنه يجوز جره إذا انجرت هي بحرف الجر نحو: «على كم جذع بني بيتك؟» و«بكم رجل مررت؟».
انظر شرح الرضي ٢/ ٩٦، الأشموني ٤/ ٥٨، المغني ٢٤٥.

(٢) غير الأصل، ت: (تقول).

(٣) (جواب) ساقطة من د.

١٠٤ - هذا صدر بيت من الوافر لم أجده في مصدر من المصادر التي أمكنني الرجوع إليها مع كثرتها، وفي هامش نسخة (د) ورد عجزه:

أُرَجِّي حاجةً وتفوتُ حاجُ

والشاهد فيه: حذف حرف الجر من قوله: «خير» وجرها به محذوفاً.

(٤) ش، ن، د: (وقالوا كيف حالك قلت خير).

(٥) غير الأصل، ت: (ويصح)

(٦) قال سيبويه ٢/ ١٥٨: (وزعم أن «كم درهماً لك» أقوى من: كم لك درهماً، وإن كانت عربية جيدة).

(٧) يريد أن ذلك لا يجوز في «عشرين» مع أن «كم» بمنزلتها في العمل. قال سيبويه ٢/ ١٥٧: (أما «كم» في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عمل فيما بعد، لأنه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حمل عليه. وذلك الاسم «عشرون» وما أشبهها نحو «ثلاثين وأربعين»).

١٠٥ - . . . . ثلاثونَ للهجْرِ حَوْلًا كَميلا

وقد يحذف مميزها، نحو «كم مالُكَ»، و«كَمْ ضَرَبْتَ».

فرع:

والخبرية كأُخْتِهَا/ في التصديرِ(١)، لتضُمنِها قسماً من الكلام، إذْ هي للتكثير، ونقيضُه التقليلُ وهو كالنفي، فَحُمِلَ عليه التكثيرُ في التصدُّرِ، حملًا للنقيض على النقيض(٢).

ومميِّزها مجرورٌ(٣)، كأكثرِ العدد(٤) «مائةٍ» و«ألفٍ»، إذْ هي للتكثير. ويصحُّ مفرداً ومجموعاً(٥)،

---

١٠٥ - عجز البيت من المتقارب صدره:

على أنّني بَعْدَ ما قَدْ مَضى

وبعده:

يُذَكِّرُنيكَ حَنينُ العَجولِ ونَوْحُ الحَمامةِ تَدْعو هَديلا

ونسب للعباس بن مرداس، وهو في ملحقات ديوانه ١٣٦ ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم.
وقال البغدادي: وهما من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل.
الحول: العام. الكميل: الكامل. العجول: الواله التي فقدت ولدها. الهديل: صوت الحمامة.
والشاهد فيه: الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور ضرورة.
كتاب سيبويه ٢/ ١٥٨، المقتضب ٣/ ٥٥، الإنصاف ١/ ٣٠٨، الضرائر ٢٢٣، شرح ابن عصفور ٢/ ٣٥، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٧٠٦، المغني ٧٤٥، شرح شواهده ٣٠٧، شرح ابن يعيش ٤/ ١٣٠، المقتصد ٢/ ٧٤٨، الأصول ١/ ٢٤٦، مجالس ثعلب ٣٢٤، الخزانة ٣/ ٣٩٩، شرح الشواهد للعاملي ٤٠٧، الهمع ١/ ٢٥٤.

(١) د: التصدر.
(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٩٧.
(٣) في الأصل: مجروراً
(٤) ت: مميز العدد.
(٥) انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٣٠، والمغني ٢٤٥.

ولا يُفْصَلُ ممَيِّزُها إلا مع دخول[١] «مِنْ» عليه، نحو «كَمْ لَكَ[٢] مِنْ كَذَا»

ك: يجوز كقوله:

١٠٦ - كَمْ في بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ

وقد يجوز فيما يليها الرفعُ والنصبُ والجرُّ، كقول الفرزدق:

١٠٧ - كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ

(١) في ت، ن، م، د: (إلا مع نصبه أو دخول).

(٢) (لك): ساقطة من ت.

١٠٦ - هذا صدر البيت من الكامل عجزه:

ضَخْمِ الدَّسِيعةِ ماجِدٍ نَفّاعِ

وقد نسبه العيني للفرزدق وليس في ديوانه، ولم ينسبه سيبويه.

ورواية الإنصاف: (بكر بن سعد). ويروى أيضاً (بكر بن عمرو).

الدسيعة: العطية. الماجد: الشريف.

والشاهد فيه: خفض (سيد) بـ(كم) على أنها خبرية مع الفصل بينهما بالجار والمجرور وجواز ذلك خاص بالضرورة عند سيبويه.

كتاب سيبويه ٢/١٦٨، الإنصاف ١/٣٠٤، المقتضب ٣/٦٢، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٧٠٩، الرضي ٢/٩٧، الخزانة ٦/٤٧٦، شرح ابن يعيش ٤/١٣٠، ١٣٢.

١٠٧ - صدر البيت من الكامل عجزه:

فَدعاء قد حلبتْ عليّ عشاري

وهو للفرزدق (ديوانه ٤٥١).

الفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. العشار: جمع عشراء، وهي الناقة إذا أتى عليها من حملها عشرة أشهر. يعير جريراً بعماته وخالاته بأنهن راعيات له يحلبن عليه عشاره.

والشاهد فيه أنه يروى بجر عمة ونصبه ورفعه. وقد ذكره سيبويه في ثلاثة مواضع من كتابه، رواه في الأولى مجروراً وفي الثانية منصوباً وفي الثالثة مرفوعاً.

الكتاب ٢/٧٢، ١٦٢، ١٦٦، المقتضب ٣/٥٨، الجمل ١٤٨، المقرب ١/٣١٢، النقائض ٣٣٢، معاني الفراء ١/١٦٩، شرح ابن عصفور ٢/٤٩، ٥١، المفصل ١٨٢ شرحه لابن يعيش ٤/١٣٣، شرح عمدة الحافظ ٩٤، شرح التسهيل ٢/١٣٨، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٧٠٧، العيني ١/٥٥٠، ٤/٤٨٩، الخزانة ٦/٤٨٥.

فالرفعُ على حذف التمييز، أي: «كم مرةً»[1]، والنصبُ استفهاماً تهكُّماً[2]، والجرُّ خَبَرٌ[3].

فرع:

وإذا سبقها حرفُ جر أو اسمٌ مضافٌ نحو «بِكَمْ شَرَيْتَ»، «غَلامَ كَمْ ضَرَبْتَ» فمجرورتانِ، وإلا فمرفوعتانِ بالابتداء إنْ لم يكونا ظَرْفَيْنِ[4]، ولا مفعولَيْنِ لما بَعْدَهُما.

فرع:

وفي معنى «كم» الخبريةِ «كأيٍّ»[5]، لكنها معربةٌ لازمةٌ لـ«مِنْ».

---

(١) قال سيبويه ٢/١٦٦: (فجعل «كم» مراراً، كأنه قال: كم مرة قد حلبت على عماتك).

(٢) ويجوز أن تكون (كم) على خبريتها ونصبه على لغة بني تميم حيث إنهم ينصبون مميز (كم)، الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال.
وسيبويه إنما روى البيت بالنصب شاهداً على هذه اللغة قال في ٢/ ١٦١: (واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون). ثم قال: وبعض العرب ينشد قول الفرزدق.
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري
وهم كثير، فمنهم الفرزدق والبيت له. وقد قال بعضهم: «كم» على كل حال منونة، ولكن الذين جروا في الخبر اضمروا «من» كما جاز لهم أن يضمروا «رب». وانظر المغني ٢٤٥.

(٣) أي: على قياس تمييز «كم» الخبرية.

(٤) نحو «كم يوماً سفرك». ولم يذكر المصنف كونها خبراً في مثل «كم مالك» وتقديره خبراً أولى لكونه نكرة وما بعده معرفة.
وانظر شرح الرضي ٢/٩٩.

(٥) في الصحاح (ايا): (وقد تدخل الكاف على «أي» فتنقل إلى تكثير العدد بمعنى «كم» في الخبر، ويكتب تنوينه نوناً).

وأما «كيف» فسؤالٌ عن الحال، وهي تَؤُولُ إلى الظرف[١]، بُنِيَتْ وحَرِّكَتْ وفُتِحَتْ لما مرَّ[٢].

و«أيْنَ» عن المكان، كذلك[٣].

و«أيّانَ» عن الحادثِ المُسْتَعْظَمِ[٤]: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[٥]، «أيّان خروجُ الأميرِ؟» كذلك[٦].

و(أنّى) عن الجِهَةِ[٧]: «أنّى لَكِ هذا؟»[٨].

و«مَتى» سؤالٌ عن الزمان نحو «مَتى آتيكَ»[٩].

---

(١) لأن معناها على أي حال، كذا في كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٣، واختلف في كونه بعدها اسماً أو ظرفاً، فذهب الرضي إلى أن مذهب سيبويه أنها اسم، واستدل له بإبدال الاسم منها نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ ولو كان ظرفاً لأبدل منها الظرف نحو: متى جئت؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت؟.
ومذهب الأخفش أنها ظرف، واستدل له الرضي بجواز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد؟ أعلى الصحة أم على حال السقم؟.
أما ابن هشام فيرى أن مذهب سيبويه أنها ظرف، ومذهب السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف.

(٢) بنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وحركت للساكنين، وفتحت تخفيفاً. انظر ص٢٤٧.

(٣) انظر شرح الرضي ٢/ ١١٦.

(٤) فلا يقال مثلاً: أيان نمت. انظر شرح الرضي ٢/ ١١٦، وشرح الفريد ٣٦٥.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٧. وانظر الكشاف للزمخشري ٢/ ١٣٤.

(٦) أي: كسابقتها في بنائها وفتح آخرها.
وتكسر همزته عند بني سليم. حكى هذه اللغة الفراء وبها قرأ السلمي «أيان يبعثون».
وانظر كشاف الزمخشري ٢/ ١٣٤، الصحاح (أين)، شرح الرضي ٢/ ١١٦، شرح الجامي ٥١٠.

(٧) أي: سؤال عن الجهة.
وانظر شرح الرضي ٢/ ١١٦، والأشموني ٤/ ١٢.

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٣٧.

(٩) انظر شرح الرضي ٢/ ١١٦، وشرح الفريد ٣٦٥.

وهذه الخمسةُ[(١)] إنما تقعُ أخباراً لا مُبْتدآتٍ/ ، إذْ الظرفُ مُسْنَدٌ وإنْ تصدَّرَ.

(أسماء الأفعال)

وأما أسماءُ الأفعال فهي ما أفادَ فائدة الأمر أو الماضي من الفعل، لا لأجل تقديره[(٢)] كـ«صَهْ» و«هَيْهاتِ»، لا «سَقْياً»، و«رَعْياً» ونحوهما، لتقدير الفعل معها[(٣)]، بُنِيَتْ لتضمُّنِها معنى الفعل[(٤)].

ودليلُ اسميَّتِها وقوعُها فاعلة[(٥)] كقوله:

١٠٨ - . . . . يَـوْمٌ كـثـيـرٌ تَـنـادِيـه وَحَـيَّـهَـلُـهْ

---

(١) ش: (الأربعة). ذلك أن هذا الكلام قدم فيها على قوله: (ومتى سؤال عن الزمان نحو متى آتيك).

(٢) ت: (تقدير). والمراد أن أسماء الأفعال لا يقدر معها الفعل بخلاف سقيا ورعيا ونحوهما. وانظر الرضي ٢/ ٦٧.

(٣) وهما مصدران حذف فعلهما وأقيما مقامه، والمعنى: سقاك الله ورعاك الله. انظر شرح ابن يعيش ٤/ ٤١.

(٤) وقيل: لوقوعها موقع الفعل وقيل: لمشابهتها مبني الأصل وهو الفعل الماضي والأمر. وقيل: لكونها اسماً لما أصله البناء وهو مطلق الفعل. ومؤدي كل هذه التعليلات واحد. وقيل: لشبهها بالحروف العاملة في كونها مؤثرة غير متأثرة. واختاره ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٨٤.

(٥) د: مضافة.

١٠٨ - بسيط، وصدره في سيبويه:

وَهَيَّجَ الحيَّ من دارٍ فَظلَّ لَهُمْ

قال سيبويه: (وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس، وزعم أنه شعر أبيه). وقال بعضهم: إنه لرجل من بني بكر بن كلاب، وقال قوم: هو لرجل من بجيلة. ولم يسمه أحد. هيج الحي: فرقهم. دار: واد قريب من هجر. ويروى: من كلب. وهو كذلك في شرح الرضي. وفاعل هيج ضمير مستتر يعود على الجيش في بيت سابق. وظل: فعل تام بمعنى استمر وفاعله «يوم» وكثير: صفة ليوم. وفاعل كثير قوله: تناديه. وحيهله: معطوف على تناديه.

وصف جيشاً سمع به أهل الحي فخافوه، وانتقلوا عن المحل من أجله، وبادروا بالانتقال قبل لحاقه بهم. قال الشنتمري: ظل اليوم: بمنزلة نهاره صائم، لأن الظلول إنما هو=

ومفعولةً، كقوله:

١٠٩ - وَلأَنْتَ أشجعُ من أُسامةَ إذْ دُعِيَتْ نَزالِ (وَلُجَّ في الذُّعْرِ)[1]

=للقوم والشاهد فيه: إعراب (حيهله) ورفعه، لأنه جعله اسماً واحداً للصوت وإن كان مركباً من شيئين هما: حي وهل، ولم يرد به الدعاء.

والشاهد عند المصنف هنا في وقوع اسم الفعل فاعلاً وهو دليل على اسمية أسماء الأفعال سيبويه ٣/ ٣٠٠، المقتضب ٣/ ٢٠٦، شرح ابن يعيش ٤/ ٤٦، الرضي ٢/ ٧٢، الخزانة ٦/ ٢٦٦، الإيضاح ١/ ٥٠٠.

١٠٩ - البيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى (ديوانه ٨٩)، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان المري.

ورواية الديوان وسيبويه:

ولنعم حشوُ الدِرْعِ أنتَ إذا دعيت . . . .

أما الصدر الذي ذكره المصنف هنا فهو مروي هكذا في الإنصاف وكثير من كتب النحو.

وقيل: إنه ملفق من مقطوعة للمسيب بن علس خال الأعشى رواها له الجاحظ في البيان والتبيين، وهو فيها:

ولأنت أشجع من أسامة إذ يقع الصراخ ولج في الذعر

أسامة: علم جنس على الأسد. نزال: اسم فعل أمر معناه: أنزل، وأنث له الفعل بالتاء في (دعيت) ليدل على أنه مؤنث. لج في الذعر: أي تتابع الناس في الفزع، وهو من اللجاج في الشيء والتمادي فيه.

والمعنى: أنت مقدام شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب وتنادى الأقران: نزال نزال وتتابع الناس في الفزع.

والشاهد: قوله (نزال) حيث وقع نائب فاعل هنا، إذا قصد لفظه على طريق الحكاية. وقول المصنف: (ومفعولة) يريد أنه إذا كان كذلك وقع في مواقع الإعراب المختلفة. وقد وقع مفعولاً به في قول ربيعة بن مقروم:

فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام اركبه إذا لم أنزل

وفيه شاهد أيضاً على أن هذه الأسماء، أعني نزال، و(تراك) وما أشبهها مؤنثة. إذا أنث الفعل بالتاء في (دعيت). وعليه ذكره ابن الشجري في أماليه.

سيبويه ٣/ ٢٧١، المقتضب ٣/ ٣٧٠، الجمل ٢٣٣، ابن الشجري ٢/ ١١١، الإنصاف ٢/ ٥٣٥، إصلاح المنطق ٣٣٦، الكامل ٢/ ٦٩، الأصول ٢/ ١١٠، المقتصد ٢/ ١٠١٨، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٤٢، مفتاح العلوم ٢٨٥، شرح المرزوقي ١/ ٦٢ - ٦٣، الخزانة ٦/ ٣١٦.

(١) (ولج في الذعر) ساقط من الأصل.

ح: (ومحلُّها)[١] رفعٌ بالابتداء، فتقدير[٢] «نَزالِ»: النزولُ مطلوبٌ منك، ونحو ذلك[٣]. سي: بل النصب بالمصدرية[٤]. قلنا: إذَنْ لقدُّر معها الفعلُ ونُصِبَتْ[٥] كَسقياً وَرعياً. فتخرجُ عن وَضْعِها[٦].

وقيل: لا مَحلَّ لها. لتوغُّلِها في البناء[٧]. قلنا: لا وَجْهَ له مع القول باسمِّيتِها[٨].

فرع:

وهي نوعان: قياسيٌّ، وهو «فَعالِ»، فيصحُّ بِناؤه من كل فِعْلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ، كـ«نَزالِ»[٩] و«تَراكِ»[١٠] و«خَراجِ»[١١].

وسماعيٌّ، وهو ما عدا «فعالِ»، كـ«صَهْ» و«مَهْ»[١٢]، وما بُنِيَ من الرُباعيِّ،

---

(١) (ومحلها) ساقطة من الأصل.

(٢) في غير د: تقدير.

(٣) ليس هذا رأي ابن الحاجب، لكنه حكاه في الإيضاح ١/ ٥٠٥ ولم يقل فيه رأياً، قال: (وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء، لأنه وما بعده اسمان جردا عن العوامل اللفظية ليسند أحدها إلى الآخر كقولك: أقائم الزيدان؟ وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الإعراب، ألا ترى إلى «أقائم» وإن كان واقعاً موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء؟).

(٤) نسب الرضي في شرحه ٢/ ٦٧، هذا لبعضهم ولم يسمه.

(٥) في الأصل: ونصب.

(٦) لأنها تصير معربة، وتنتصب انتصاب المصادر كـ«رعيا» و«سقيا» بأفعال مقدرة. وانظر المصدر السابق.

(٧) انظر الإيضاح ١/ ٥٠٥، ونسب للأخفش وابن مالك، وقيل: للجمهور. انظر الأشموني ٣/ ١٤٨.

(٨) المصدر السابق.

(٩) انظر الشاهد المتقدم برقم ١٠٩.

(١٠) مثل له سيبويه ٣/ ٢٧١، بقول الشاعر:

تراكها من ابل تراكها ألا ترى الموت لدى أوراكها

(١١) بمعنى اخرجوا. قال سيبويه ٣/ ٢٧٦: وهي لعبة أيضاً.

(١٢) صه: بمعنى اسكت. و«مه»: بمعنى أكفف، أو انكفف.
انظر التسهيل ٢١١، وشرح الرضي ٢/ ٧١.

كـ«قَرْقَارِ» و«عَرْعارِ»[(١)].

وعن الأخفشِ الصغيرِ أنَّها من الرباعيِّ قياسٌ أيضاً[(٢)]. قال[(٣)]:

١١٠ - قــالَتْ لَهُ ريــحُ الـصَـبــا قَـرْقَـارِ

---

(١) في الكتاب ٣/ ٢٨٠: (واعلم أن «فعال» جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ. ولا يجوز من «أفعلت» لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك «قرقار» و«عرعار»).
و(فعال) من الثلاثي مسموع عند المبرد لا يقاس عليه، فلا يقال: قوام وقعاد في قم واقعد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقتس، فلا نقول في شاكر وغافر: شكير وغفير، قال الرضي: قلت: (وهذا منه مبني على أن فعال معدول عن أفعل للمبالغة، وكذا يقول أكثرهم، وفيه نظر). شرح الرضي ٢/ ٧٦، شرح ابن يعيش ٤/ ٥٢.

(٢) هذا قول الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، ولم أجد من نسبه إلى الأخفش الصغير. قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٩٢:
(وهو مع ندوره عند سعيد بن مسعدة الأخفش مقيس عليه، ليكون للرباعي نصيب من صوغ اسم الفعل بإطراد. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً من الثلاثي خاصة بشرط كونه على «فعال»).
وقال الرضي ٢/ ٧٦:
(وعند الأخفش «فعلال» أمرا من الرباعي قياس).
وإذا أطلق الأخفش فإنما يراد به الأوسط كما هو معلوم، فما ذكره المصنف سهو.

(٣) في د: (وشاهد وروده في الرباعي قول الشاعر).

١١٠ - الرجز لأبي النجم العجلي يصف سحابا، وبعده:

واخـتـلـطَ الـمـعـروفُ بـالأنـكـارِ

في الصحاح: (قرقرت الحمامة قرقرة وقرقيراً، وقرقر بطنه، أي: صوت. وقولهم: قرقار بني على الكسر، وهو معدول، ولم يسمع العدل من الرباعي إلا في عرعار وقرقار).
والمعنى: هيجت تلك الريح رعده، فكأنها قالت له: قرقر بالرعد.
والشاهد فيه: قوله (قرقار) حيث جاء اسم فعل من الرباعي. وهو نادر لم يسمع إلا فيها وفي عرعار. وحق هذا العدل أن يكون في باب الثلاثي خاصة. بل ذهب المبرد كما ذكر السيرافي إلى أن سيبويه قد غلط في هذا، إذ ليس في بنات الأربعة من الفعل عدل، وإنما (قرقار) و(عرعار) حكاية للصوت، كما يقال: (غاق غاق)، وما أشبه ذلك من=

وقال:

١١١ - . . . . يَــدْعُــو وَلِيــدُهُــمْ بِــهــا عَــرْعــارِ

فرع:

وهي إمّا بمعنى الأمر، كـ«نَزالِ» و«رُوَيْدَ» و«هَلُمَّ»[1]، أو الخبر كـ«هَيْهاتَ»/ أي: بَعُدَ، و«شَتَّان» أي: افْتَرَقا[2]، وسرعان أي: قَرُبَ، و«أُفٍّ» أي: تضجرتُ[3]

=الأصوات. وقال ابن يعيش: وقد خولف في حمل (قرقار وعرعار) على العدل، لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب، وجعلا حكاية للصوت المردد دون أن يكونا معدولين، وهو القياس.

كتاب سيبويه ٣/ ٢٧٦، شرح الرضي ٢/ ٧٦، المخصص ٩/ ١٠٥، ١٧/ ٦٥، المفصل ١٥٦، شرح ابن يعيش ٤/ ٥١، الخزانة ٦/ ٣٠٧، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٤٧، الأشموني ٣/ ١٦٠، الصحاح واللسان (قرر).

١١١ - عجز البيت من الكامل، وصدره:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِمَا

وهو للنابغة الذبياني (ديوانه ١٠٢) بشرح ابن السكيت. تحقيق الدكتور شكري فيصل. ط بيروت ١٩٦٨م.

في الصحاح: (العرعرة: لعبة للصبيان. وعرعار أيضاً: بني على الكسر، لأنه معدول عن عرعر، مثل قرقار عن قرقر) وذكر البيت ثم قال: (لأن الصبي إذا لم يجد أحداً رفع صوته فقال: عرعار، فإذا سمعوه خرجوا إليه فلعبوا تلك اللعبة).

والشاهد فيه كالذي في سابقه حيث جاء (عرعار) معدولاً من الرباعي، وهو شاذ.

شرح ابن عصفور ٢/ ٢٤٧، العقد الثمين ١٣، شرح الرضي مع حاشية الجرجاني عليه ٢/ ٧٦، الخزانة ٦/ ٣١٢، الصحاح (عرعر)، شرح الفريد ٣٨٧، الأشموني ٣/ ١٦٠، المفصل ١٥٦، شرح ابن يعيش ٤/ ٥٢.

(١) بعدها في ت، ن: (وألفاظ الإغراء).

(٢) ش: افتراقا.

(٣) هي عند النحاة بمعنى (أتضجر). وأسماء الأفعال قد تأتي بمعنى الحال. وقد ذكر ابن مالك في التسهيل ص٢١١. مما جاء بمعنى الحال: «واها» و«وي»، و«وا» بمعنى أعجب و«أوه» بمعنى أتوجع و«أخ» و«كخ» بمعنى أتكره و«هاء» بمعنى أجيب و«بجل» و«قط» بمعنى اكتفي في وجه. =

وفيها لغاتٌ: تثليثُ الفاءِ منونةً وغيرَ[١] مع التشديد وضَمُّ الهمزةِ، وكسرُهُما[٢] لا بتنوين، وتخفيفُ الفاءِ ساكنةً مع (ضَمّ)[٣] الهمزةِ[٤]، و«أُفَيْ» بضم الهمزة وفتح الفاء وتخفيفها والياء[٥]، و«أُفَّة» و«تُفَّة»[٦] منصوبتين[٧] منونتينِ[٨] وغير.

فرع:

وَتَعَدِّيها ولزومُها بحسب فِعْلِها، كـ«رُوَيد زيداً»[٩] أيْ: أَمْهِلْهُ، و«هَلُمَّ الطعامَ» أي: أَحْضِرهُ. ومثله «حَيَّهَلَ الثريدَ»[١٠]، «حَيَّ على الصلاةِ»[١١] أي: ائْتِها[١٢].

= واستشكل هذا، لأن أسماء الأفعال لا تأتي إلا من الأمر أو الماضي لتحقق فيها علة البناء، وقد أجاب عنه العصام في شرح الفريد ٢٤٠ بأنها بمعنى الماضي المستعمل بمعنى الحال، قال: (والحال كـ«اف» بمعنى تضجرت المستعمل في معنى «اتضجر» تحقيقاً لعلة البناء). وانظر التسهيل ٢١٢، وشرح ابن يعيش ٤/٣٨.

(١) أي: وغير منونة.

(٢) الأصل، ش: (وكسرها) والمراد الهمزة والفاء. انظر شرح الرضي ٢/ ٧٤.

(٣) (ضم): ساقطة من الأصل.

(٤) أي كـ(خذ). وانظر شرح الرضي ٢/ ٧٤.

(٥) العبارة في د: (وأفي بضم الهمزة وتشديد الفاء بعدها ألف ممالة)، وفي الرضي ٢/ ٧٤. (و«افي» كبشري ممالا). وفي شرح ابن يعيش ٤/٣٨: (و«أفا» وتمال فيقال: «أفي»، والعامة تخلصها ياء فتقول: أفي). وانظر التسهيل ٢١٢.

(٦) في الرضي ٢/ ٧٤: وقد تتبع المنونة «تفة» فيقال: أفة وتفة).

(٧) وقد ترفع «أفة» كما في المصدر السابق والتسهيل ٢١٢.

(٨) ش: منونين.

(٩) (زيدا): ساقطة من ش.

(١٠) مركبة من (حي) و(هل) وفيها لغات كثيرة. انظر التسهيل ٢١١، وشرح الرضي ٢/ ٧٢، وشرح الفريد ٤٢٣، والصبان على الأشموني ٣/ ١٩٦.

(١١) قبلها (ومثله) في غير الأصل، د.

(١٢) قال سيبويه ٣/ ٣٠٠: (وأما «حيهل» التي للأمر فمن شيئين، يدلك على ذلك: حي على الصلاة.

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول: حي هل الصلاة).

١١٢ - . . . . حَيَّ الحَمولَ فَإنَّ الرَّكْبَ قَدْ ذَهَبا

فإنْ أُريدَ بـ«رُوَيْدَ» المصدرُ أُعْرِبَ مفرداً أوْ مضافاً(١).

فرع:

وقد تَلْزَمُ التَعريفَ، كـ«بَلْهَ» و«آمينَ»(٢). قال:

---

١١٢ - هذا عجز بيت من البسيط صدره:

أَنْشَأْتَ أَسْأَلُهُ ما بالُ رُفْقَتِهِ

وهو لابن أحمر (عمرو بن أحمر الباهلي) شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. وقبله في الخزانة:

تَغْدو بنا شَطْرَ جمعٍ وهي عاعدةٌ قد قاربَ العَقْدَ من إيقادها الحقبا

الحمول: الإبل التي عليها الهوادج، كان فيها نساء أو لم يكن.

والشاهد فيه: مجيء (حي) متعدياً بمعنى ائت. واستشهد به بعضهم على أن (حي) تأتي منفردة عن (هلا).

ويروى البيت:

أنشأتُ أسألُهُ عن حالُ رُفقَتِهِ فقال حيَّ فإنَّ الركبَ قد ذهَبا

وعليه فحي ليس بمتعد.

شرح الرضي ٢/ ٧٢، الخزانة ٦/ ٢٥١، شرح ابن يعيش ٤/ ٤٧، الصحاح (هلل)، اللسان (حيا).

(١) وأصله: أرود زيداً إرواداً، بمعنى: أمهله إمهالاً ثم صغر إلا رواد تصغير الترخيم وأقيم مقام فعله. واستعمل تارة مفرداً منوناً مثل: رويداً زيداً، وتارة مضافاً إلى مفعوله مثل رويد زيد. انظر شرح الأشموني ٣/ ١٥٣، شرح ابن يعيش ٤/ ٤١.

(٢) معنى (بله): دع، وأمين: استجب. وفيها لغة ثانية هي: أمين. ولم يسمعا منونين فهما معرفتين.

وتأتي (بله) مصدراً بمعنى الترك، واسماً مرادفاً لكيف. وما بعدها منصوب إذا كانت اسم فعل، ومجرور إذا كانت مصدراً، ومرفوع إذا كانت اسماً مرادفاً لكيف. وقد تستعمل معربة مجرورة بـ«من» ومعناها حينئذٍ: غير. انظر المغني ١٥٦، شرح الأشموني ٣/ ١٥٣ شرح الرضي ٢/ ٧٠، شرح ابن يعيش ٤/ ٧١، شرح الفريد ص٤٢٥.

١١٣ - . . . . بَـلْهَ الأَكُـفَّ كـأنَّـهـا لـم تُـخْـلَقِ

وَتَلْزَمُ التنكيرَ بالتنوين، نحو «إيهاً» - في الكفِّ[(١)] - و«وَيْهاً» - في الإغراءِ[(٢)] - و«واهاً» في التعجُّبِ[(٣)]، قال:

١١٤ - واهـاً لـسِـلْمـى ثُـمَّ واهـاً واهـا

---

١١٣ - عجز بيت من الكامل، صدره:

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها

وهو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه، من قصيدة له قالها يوم الخندق (ديوانه ص٢٤٥).

ضاحياً: بارزاً. والضمير في (تذر) يعود على السيوف في بيت سابق.

الشاهد فيه: أن (بله) اسم فعل معرفة بمعنى (دع). وقد روي البيت برفع الأكف وجره ونصبه. أما النصب فعلى أن (بله) اسم فعل بمعنى (دع)، وأما الجر فعلى أنها مصدر بمعنى الترك مضاف إلى الأكف، وأما الرفع فعلى أنها اسم مرادف لكيف.

شرح ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، الخزانة ٦/٢١١، شرح الرضي ٢/٧٠، المغني ١٥٦، شرح شواهده للسيوطي ص١٢٢، شذور الذهب ٤٠٠، المفصل ١٥٥، شرح ابن عصفور ٢/٢٦٢، الهمع ١/٢٣٦، الدرر ١/٢٠٠، الأشموني ٢/١٢١، ٣/١٠٣

(١) بمعنى: كف عن الحديث وأقطعه. وجوزوا فيها أن تكون صوتاً قائماً مقام المصدر معرباً منصوباً كسقياً ورعياً. قال الرضي ٢/٧١: (وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو «رويداً» و«حيهلاً» و«ويهاً»).

(٢) أي: بمعنى: أغر. انظر التسهيل ٢١١، والأشموني مع الصبان ٣/١٤٨.

(٣) قال الرضي ٢/٦٩: (وأما التنوين اللاحقة لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه، إذ الفعل لا يكون معرفاً ولا منكراً.. بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه).

١١٤ - الرجز نسب لأبي النجم العجلي. وقيل لرؤبة. وقيل: لرجل من أهل اليمن.

ويروى: (ريا) و(ليلى) مكان (سلمي).

وهو أحد أبيات اختلف في ترتيبها كما اختلف في نسبتها إلى قائلها.

والشاهد في قوله: واها، حيث استعمله اسم فعل، وهو نكرة للتنوين.

مجالس ثعلب ٢٧٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٧٦، شرح العمدة له ٥٤٧، أوضح المسالك ٥٤٧، المغني ٤٨٣، شواهده ٢٦٦، العيني ٣/٤٣٦، شرح ابن يعيش ٣/٤٣٦، إصلاح المنطق ٢٩١، شرح الفريد ٣٨٨، التصريح ٢/١٩٧، الصحاح واللسان (ووه) الأشموني ٣/١٧، ١٩٨.

وقد يجوز الأمران[١]، كـ«مَهْ» و«صَهْ» و«إيهِ». فما نُوِّنَ فنكرةٌ، أي: «اكْفُفْ» أو «اسْكُتْ» أو «زِدْ» من كُلِّ كلامٍ أو فِعْلٍ، وما لا فلا[٢]، بل بمعنى «اكْفُفْ» أو «اسْكُتْ» أو «زِدْ» من المعهودِ فقطْ[٣].

فرع:

وَلِفَعالِ أقسامٌ: اسمُ فعلٍ/كـ«نزالِ»، واسم للمصدر كـ«فَجارِ» و«يَسارِ» و«حَمادِ» و«كَفافِ»[٤]. ومنه: «نَزَلَتْ بَلاءِ على أهْلِ الكتابِ»[٥].

وصفةٌ معدولٌ بها عن اسم فاعل لازمةٌ للنِداء كَلُزومه «لَوْمانَ» و«نَوْمَانَ»[٦].

---

(١) أي: التنوين وعدمه.

(٢) أي: وما لا ينون فلا يكون نكرة، فهو معرفة.

(٣) قال الرضي ٢/ ٦٩: (فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف، فمعنى «صه» اسكت السكوت المعهود المعين. وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أي: المسكوت عنه، أي: افعل السكوت عن هذا الحديث المعين، فجاز على هذا ألا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث المشار إليه. وكذا «مه» أي: كف عن هذا الشيء، و«أيه» أي: هات الحديث المعهود، فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه. وأما التنكير فيه فكأنه للإبهام والتفخيم).
وقال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٨٨:
(الزموا بعضها التعريف كـ«نزال» و«بله» و«أمين»، وألزموا بعضها التنكير كـ«واها» و«ويها»، واستعملوا بعضها بوجهين: فنون مقصوداً تنكيره، وجرد مقصوداً تعريفه كـ«صه وصه» و«أف، وأف»). وانظر شرح ابن يعيش ٤/ ٧٠ - ٧١.

(٤) فجار اسم للمصدر (فجرة) علم عليه. و(يسار) بمعنى الميسرة، يقال: انظرني حتى يسار، أي: إلى الميسرة، فهو علم على هذا اللفظ، و(حماد) بمعنى المحمدة. ويقال: دعني كفاف، أي: تكف عني وأكف عنك، فهو اسم بمعنى الكفة. انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٤/ ٥٣ - ٥٦، وشرح الرضي ٢/ ٧٦ - ٧٧.

(٥) حكاه الأحمر عن العرب، و(بلاء) اسم للمصدر، والمراد: البلية. انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٤/ ٥٣، ٥٦.

(٦) في الصحاح (نوم): (ويقال: يا نومان، للكثير النوم. ولا تقل: رجل نومان لأنه يختص بالنداء).

نحو «يا خَباثِ»[١] و«يا فَساقِ»[٢] و«يا لَكاعِ»[٣] و«يا رَطابِ»[٤]. وغيرَ لازمة له[٥]، نحو «جَباذِ» و«حَلاقِ» - للمنية[٦] - و«حَناذِ» - للشمس - عند (م)[٧].

وعَلَمٌ للأعيانِ مؤنثٌ، كـ«قَطام» و«حذَام» و«خَطافِ» و«غَلابِ»[٨]. فالأوسطانِ[٩] بُنيا اتفاقاً، لشَبَهِهما «نَزَالِ» عَدْلاً وَزِنةً[١٠]، والرابع كذلك في

(١) معدول عن خبيثة، والخبيث ضد الطيب. شرح ابن يعيش ٤/ ٥٧.

(٢) معدول عن فاسقة، أي: فاجرة. وأصل الفسق الخروج عن الأمر. المصدر السابق.

(٣) معدول عن (لكعاء)، وهي اللئيمة. الصحاح (لكع).

(٤) صفة ذم للأمة، والمراد: يا رطبة الفرج، وهو مما تعاب به المرأة. اللسان (رطب)، شرح ابن يعيش ٤/ ٥٧.

(٥) (له): ساقطة من ت. والضمير للنداء.

(٦) هي في الأصل صفة عامة لكل ما يحلق به ويجبذ، أي: يجذب، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا.
وقيل للمنية: حلاق، لأنها تحلق كل حي، من حلق الشعر، وجباذ: كأنها تجبذ الناس.
شرح ابن يعيش ٤/ ٥٩، والرضي ٢/ ٧٧.

(٧) حناذ: من الحنذ وهو شدة الحر وإحراقه، يقال: حنذته الشمس أي: أحرقته. ويجوز أن يكون منه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ أي: مشوي، كأنها تشوي بحرها.
انظر المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش ٤/ ٥٨، ٦٠، شرح الرضي ٢/ ٧٧، الصحاح واللسان (حنذ).

(٨) حذام: من أسماء النساء، معدول عن حاذمة علماً، وهو مأخوذ من الحذم وهو القطع و«قطام» مثله معدول عن قاطمة، وهو مأخوذ من القطم وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم. و«خطاف» اسم كلبة، معدول عن خاطفة، كأنها تخطف الصيد، أي: تستلبه و«غلاب» اسم من أسماء النساء، مأخوذ من غلبه يغلبه غلباً وغلبة.
انظر ابن يعيش ٤/ ٦٢ - ٦٣، الرضي ٢/ ٧٩، الصحاح (قطم، حذم).

(٩) هما ما كان اسماً للمصدر كفجار ونحوه، والصفة المعدولة عن اسم الفاعل.

(١٠) لم يذكر المصنف سبب بناء (نزال) ونحوه، وهو وقوعه موقع فعل الأمر، وعند بعضهم لتضمنه لام الأمر، لأن (نزال) بمعنى أنزل، وأصل أنزل لتنزل.
والمصدر والصفة إنما بنيا لمشابهة (نزال) في العدل والوزن كما ذكر المصنف.
انظر الرضي ٢/ ٧٥، ٧٨، وشرح ابن يعيش ٤/ ٥٠، ٥٣، وشرح الفريد ٤٢٩ - ٤٣٠.

الحِجاز، ومعربٌ في تَميم[١]، إلّا ما آخرُه راء كـ«حَضارِ»[٢] و«وَبارِ»[٣] فَبَنَوْهُ، محافظة على سببِ الإمالةِ[٤].

فرع:

بص: و«هَلُمَّ»[٥] مركبةٌ من «ها» التنبيه محذوفاً ألفُها و«لُمَّ»[٦] بضم اللام وتشديد الميم[٧]. ك: بل من «هَلْ» و«أُمَّ»[٨] . . . .

---

(١) الرابع هو ما كان علماً للأعيان كقطام وأخواته، وقد تقدم أن بني تميم يعربونه، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر في باب غير المنصرف.

(٢) مر تفسيره في هامش ص٥٧.

(٣) في الصحاح (وبر): (و«بار» مثل «قطام»: أرض كانت لعاد. وقد أعرب هذا في الشعر، قال الأعشى:

ومـــر دهـــر عـــلى وَبـــارِ فـــهـــلكـــت عَـــنْـــوةً وَبَـــارُ

والقوافي مرفوعة).

(٤) ذكر في باب غير المنصرف أن ما آخره راء مبني في الحجاز وبعض تميم، وكلامه هنا يفهم أنه مبني عند الجميع، وهو الصحيح. وقد بيّنت وهمه هناك وأنهم متفقون على بنائه، ونقلت رأي إمام النحاة في ذلك، فلينظر في ص٥٨.

(٥) تأتي بمعنى أحضر، وبمعنى أقبل. وهي اسم فعل على لغة الحجازين، وفعل على لغة بني تميم، لأن الحجازيين لا يبرزون فاعلها في التأنيث والتثنية والجمع. وبنو تميم يبرزونه فيقولون: هلمي، وهلما وهلموا وهلممن، ويؤكدونه بالنون نحو هلمن.

انظر الكتاب ١/ ٢٥٢ - ٣/ ٥٢٩، وشرح الكافي لابن مالك ٣/ ١٣٩٠ والرضي ٢/ ٧٢.

(٦) لم: فعل أمر من (لم الله شعثه) أي: جمع. فمعنى هلم على هذا في اللازم: أجمع نفسك إلينا، وفي المتعدي: أجمع غيرك.

شرح الرضي ٢/ ٧٢، شرح ابن يعيش ٤/ ٤١ - ٤٢.

(٧) قال سيبويه ٣/ ٣٣٢، (وأما «هلم» فزعم أنها حكاية في اللغتين، كأنها «لم» أدخلت عليها الهاء كما أدخلت «ها» على «ذا»، لأني لم أر فعلاً قط بني على «ذا» ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل. وقول بني تميم: «هلممن» يقوي ذا كأنك قلت: «الممن» فأذهبت ألف الوصل.

وانظر شرح الرضي ٢/ ٧٢، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤١ - ٤٢.

(٨) في جميع النسخ عداد: (ما). وأشار ناسخ ت إلى وجودها في نسخة، وانظر ما يأتي.

محذوفاً همزتُها(١).

ولا تلحقها علامة في الحجاز. وتميم تقول: «هَلُمِّي» و«هَلُمَّا» و«هَلُمُوا» و«هَلْمُمْنَ»(٢).

وأما الكناياتُ فمرت(٣).

المركب والمبني

وأما المركبُ المبنيُّ(٤) فهو كلُّ اسم من كلمتين ليس بينهما نِسْبَةٌ(٥).

فإنْ تَضَمَّنَ الثاني حرفاً(٦) بُنِيا جميعاً على الفتح تخفيفاً كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»

---

(١) في جميع النسخ عداد: (ألفها). وأشار ناسخ ت إلى وجودها في نسخة.
وأثبت ما في د لأنه هو الصحيح المتعين. فالكوفيون يقولون إن (هلم) مركبة من (هل) و(أم) أي: اقصد، فعل أمر - من أم يؤم، أي: قصد يقصد فخففت الهمزة بأن ألقيت ضمتها على اللام وحذفت كما هو القياس في نحو «قد أفلح» فصارت هلم.
وأنكر بعضهم ذلك بأن «هل» للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام ههنا. وأجيب عنه بأن (هل) المركبة هنا مع «أم» ليست هي (هل) التي للاستفهام بل هي كلمة استعجال وزجر وحث كما في قوله:

ولقد يسمع قولي حَيَّ هَلْ

وأصل (هل) هذه (هلا) فغيرت إلى (هل) هنا لتخفيف التركيب.
و(أم) عند الكوفيين مضمن معنى أسرع أو أقبل، وتعدى بـ(إلى) في اللازم فقيل: هلم إلي وأما في المتعدي نحو (هلم زيدا) فهو باق على معناه، أي: اسرع أقصد زيداً فأحضره انظر الرضي ٢/ ٧١ - ٧٢، المفصل وشرحه لابن يعيش ٤/ ٤١ - ٤٢.
والسيرافي ذكر رأي الكوفيين هذا على أنه رأي غير سيبويه من النحويين. هامش سيبويه ٣/ ٥٢٩.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٥٢، ٣/ ٥٢٩، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٩٠.

(٣) هذه العبارة ساقطة من ش.

(٤) قال المعترض في حاشية الأصل: (يقال: إنك في تقسيم المبنيات، فما فائدة قولك: المبني). وأجيب عنه بأن فائدته تخصيص الحد بالمبني لأن ظاهره العموم فلو أطلق لقلت: أطلق ولم يقيد.

(٥) هو بنصه تعريف ابن الحاجب له في الكافية. انظر شرح الرضي ٢/ ٨٤.

(٦) المراد حرف العطف، فأصل خمسة عشرة: خمسة عشر. وكذا باقي أخواتها. انظر الرضي ٢/ ٨٧.

وأخواتِهِ، إلّا اثْنَيْ عَشَرَ «فَرُجِّحَ إعرابُه[١]، لِشَبَهِهِ بالمضاف بحذف النون[٢].

فإنْ لم يتضمن الثاني حرفاً أُعْرِبَ/ الثاني كَبعلبكَّ، وبُنِيَ الأولُ على الفتح في الأفصحِ[٣]، لما مر[٤].

الأصوات

وأما الأصواتُ فكلُّ لفظٍ حُكِيَ به صوتٌ، كـ«غاقِ»[٥]، أو صُوِّتَ به للبهائمِ، كـ«نَخَّ»[٦]، بُنِيَ[٧] مناسبةً للحكاية، أو الأمر[٨].

---

(١) أي: إعراب الصدر منه.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥، ٥٥٨، والمقتضب ٢/ ١٦٠، وشرح الجامي ٤٨٦.
وقال العصام في شرح الفريد ٤٤١.
(وقيل - ونعم ما قيل -: إن الجزء الثاني من المركب في «اثني عشر» قام مقام النون فصار التركيب كلا تركيب. ولهذا لا تصح إضافة «اثني عشر» بخلاف أخواتها الثمانية).
وخالف ابن درستويه الجمهور فقال: هو مبني كسائر أخواته من الصدور، لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها. شرح الرضي ٢/ ٨٨.

(٣) ت: (الأصح). وانظر شرح الرضي ٢/ ٨٩.

(٤) انظر ص٦٥.

(٥) (غاق): حكاية صوت الغراب، وهو مبني على الكسر، وينون في النكرة.
انظر شرح ابن يعيش ٤/ ٨٥، وشرح الجامي ٤٨٣.

(٦) صوت يقال عند إناخة البعير. وقد تكسر الخاء فيه مشددة أيضاً، وقد تخفف مسكنة.
انظر الرضي ٢/ ٨٢، شرح ابن يعيش ٤/ ٨٣ - ٨٤.

(٧) الأصل، ت: تبني.

(٨) والأصوات ليست بكلمات، لأنها غير موضوعة لمعنى. ولهذا سميت باسم ساذج الصوت فقيل: أصوات. وإنما يذكرها النحاة في كتبهم، لاحتياج الناس إلى معرفته لأنه مستعمل في أثناء الكلام، فيشارك الكلام في وجوب حفظ اللسان عن الخطأ فيه.
ولعصام الدين الإسفراييني بحث نفيس في سبب تعداد النحاة لهذه الأصوات وضبطها في كتبهم مع أن الصوت لا تتعلق به إفادة ولم يوضع لمعنى. وقد أورد جميع ما يمكن أن يعترض به.
انظر شرح الفريد للعصام بتحقيقنا ص٥٠٥ - ٥٠٩.

فرع:

وما رُكِّبَ مع صوتٍ كسيبويهِ، ونِفْطَوَيهِ بُنِيَ لأجل الصوت ومُمازَجَتِهِ(١).

وأما ما أُضيفَ إلى غير متمكِّن فهو ما أضيفَ إلى الجمل، وقد مر(٢)، وشاهده قوله:

١١٥ - لَمْ يَمْنَع الشَرْبَ منها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَـمـامـةٌ فـي غُـصـونٍ ذاتِ أَوْ قَـالِ(٣)

وأما ما لم يقم فيه مقتضى الإعراب فواضح(٤).

النكرة والمعرفة

فصل

وكلٌّ من مُعْربِ الاسم وَمَبْنِيِّهِ ينقسم إلى نكرة ومعرفة.

فالنكرةُ ما وُضِعَ لمدلولٍ غير معيَّن. وهي مراتبُ: شَيْءٌ، ثم مَوْجودٌ، ثم جِسْمٌ ثم نامٍ، ثم حَيَوانٌ، ثم إنسانٌ، ثم رَجُلٌ(٥).

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٨٤ - ٨٥، وشرح الفريد ٤٤٨.

(٢) في ص١٣٣ - ١٣٤.

١١٥ - تقدم صدر هذا البيت برقم ٤٣، والشاهد فيه هنا كالذي هناك، وهو بناء (غير) لإضافتها إلى ما لا تمكن له أصلاً وهو (أن).

(٣) عجز البيت غير ثابت في ش، د.

(٤) انظر ما تقدم في ص١٣٣.

(٥) في كليات أبي البقاء ص٣٥: (أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل، والضابط أن النكرة إذا أدخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات)

وقال المبرد في المقتضب ٣/ ١٨٦: (فأنكر الأسماء قول القائل: شيء، لأنه مبهم في الأشياء كلها. فإن قلت جسم فهو نكرة، وهو أخص من شيء، كما أن حيواناً أخص من جسم، وإنساناً أخص من حيوان، ورجلاً أخص من إنسان).

وقال في ٤/ ٢٨٠: (فالشيء أعم ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، و«رجل ظريف» أخص من رجل. واعتبر هذا بواحدة، بأنك تقول: كل رجل إنسان، ولا تقول: كل إنسان رجل. وتقول: كل إنسان حيوان، ولا تقول: كل حيوان إنسان). وانظر شرح ابن يعيش ٥/ ٨٨، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٣٤.

والمعرفةُ نقيضتُها[١]، وهي مراتبُ[٢]:

أكثر (بص): أعرفُها المُضمَرُ[٣]. يه: إذْ قَوْلُكَ: «أنا» كَوَضْعِ يَدِكَ على نفسك مشيراً إليها، ولا أعرفَ من ذلك، وحُمِلَ أخواه عليه[٤]. قلت: أرادَ أنَّه[٥] كنفسِ الإشارة لا كلفظها[٦]. (وقال)[٧]: ولِتَغْلِيبِهِ على العَلَم، حيثُ تقولُ: «قُمْنَا» تريدُ نفسَكَ وزيداً[٨]/ .

ثم العلم، يفضل الإشارة، لاستقلاله في دلالته على التعريف[٩] ولفظُها

---

(١) شيء: نقيضها.

(٢) انظر الخلاف في ترتيب المعارف في الإنصاف (مسألة ١٠١) ٢/ ٧٠٧، شرح الرضي ١/ ٣١٢، شرح ابن يعيش ٣/ ٥٦، ٥/ ٨٧، أسرار العربية ٣٤٥، الهمع ١/ ٥٤، التصريح ١/ ٩٥.

(٣) وعلى هذا جمهور النحاة. ثم يليه عندهم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف بالألف واللام والموصولات، وأعرف الضمائر عندهم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. انظر الإنصاف ٢/ ٧٠٧. المقتضب ٤/ ٨١، شرح الرضي ١/ ٣١٢، شرح ابن يعيش ٥/ ٨٧، الهمع ١/ ٥٥، ميزان الأدب للعصام ق ٨٢.

(٤) ليس هذا من كلام سيبويه، بل مما قد يعلل به مذهبه في هذا. وفي الكتاب ٢/ ٦: (وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه).
وقال أيضاً في ٢/ ١١: (واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها تعم وتؤكد، وليست صفة). وانظر الإنصاف ٢/ ٧٠٨، وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٧.

(٥) ش: أرادته.

(٦) أي فهو أعرف من لفظ الإشارة.

(٧) ساقطة من الأصل، ت، وظاهره أنه من تمام تعليل سيبويه. وليس هو من كلامه وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٣٦.

(٨) ومما ذكروا في علة تقديم المضمر أنه لا يوصف ولا يوصف به. والعلم يوصف ولا يوصف به، ولهذا انحط عنه. انظر الإنصاف ٢/ ٧٠٨، وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٦.

(٩) لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل، بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت، وتعيينها إلى المستعمل بأن يقترن=

يفتقر إليها[١]، أو الوصف[٢].

ثم اسمُ الإشارةِ، أعرفُ من ذي اللامِ، إذْ لا يفارقها[٣] التعريفُ بخلافِهِ[٤].

ثم ذو اللامِ، أخصُّ من المضافِ، إذ لم يَكْتَسِبْ تعريفَه من غيره، بخلافه[٥].

وقيل: مَرْتَبَتُه مَرْتَبَتُه[٦] ما أضيفَ إليه[٧]. وهو الأصحُّ، لقوله - تعالى -:

=به الإشارة الحسية، فكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم. ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه) شرح الرضي ١/ ٣١٢، شرح ابن يعيش ٥/ ٨٧.

(١) أي: ولفظ الإشارة يفتقر إلى الإشارة في الدلالة على التعريف.

(٢) أي: ولفظ الإشارة يفتقر في التعريف إلى الإشارة الحسية، أو إلى الوصف، لأن اسم الإشارة مبهم الذات، وإنما تتعين الذات المشار إليها بواحد مما تقدم. وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها، أما الأعلام فإنها توصف ولا يوصف بها، ومن ثم كانت رتبة أسماء الإشارة منحطة عن رتبة العلم. قال ابن يعيش ٥/ ٨٧: (وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها، والصفة لا تكون أخص من الموصوف. وجواز الوصف بالاسم مؤذن بوهن تعريفه وضعفه).
وانظر الهامش السابق، وهمع الهوامع ١/ ٥٥ - ٥٦، والرضي ١/ ٣١٤.

(٣) أي: أسماء الإشارة.

(٤) المعرف بالألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات لما ذكره المصنف من أنه قد يفارقه التعريف بأن يجرد من الألف واللام فيعود نكرة، ولأنه قد يوصف بالنكرة، ولأنه منه ما يستوي في معناه مع المجرد من الألف واللام، ونحو (شربت ماء) وشربت الماء، وأكلت خبزاً والخبز.
وقد قدم ابن كيسان تعريف ذي اللام على تعريف الموصول. وانظر شرح ابن يعيش ٥/ ٨٧، شرح الرضي ١/ ٣٢، الهمع ١/ ٥٦.

(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٧٠٨، والرضي ١/ ٣١٢.

(٦) في الأصل: (مراتبه مرتبة). وفي ش: (مراتبه مراتب).

(٧) وهو مذهب سيبويه: قال في الكتاب ٢/ ٥: (وأما المضاف فنحو قولك: هذا أخوك ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته وانظر شرح الرضي ١/ ٣١٢، وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٧.

﴿عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾[1].

قالوا[2]: بل يَتأخَّرُ[3]، لِصِحَّةِ «مَرَرْتُ بعمرٍو صَديقِكَ»[4]. قلنا: بدلٌ لا صفةٌ[5].

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٣٧.
ووجه الاستدلال بها أن المضاف وهو (بيت) وقد وصف بما فيه الألف واللام، وهو «المحرم» والصفة لا تكون أخص من الموصوف، لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. شرح الرضي ١/ ٣١٣.

(٢) القائل المبرد كما في الرضي ١/ ٣١٢، والهمع ١/ ٥٦.

(٣) أي: يتأخر تعريف المضاف، فيكون أنقص من تعريف المضاف إليه، لأنه يكتسي منه.

(٤) وجه الاستدلال أن المضاف وهو (صديق) لا يكون في مرتبة الكاف التي أضيف إليها في التعريف، لأنه صفة لعمرو، وعمرو علم، فلو كانت مرتبة المضاف كمرتبة الضمير لما جاز أن يوصف به عمرو لأن الضمير أخص من العلم، ولا يجوز أن يكون النعت أخص من المنعوت.

(٥) أي: «صديقك» بدل من عمرو لا صفة له.
والذي في سيبويه أن هذا صفة لا بدل. قال في ٢/ ٦: (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة فأما المضاف فنحو: مررت بزيد أخيك).
فهذا صريح في أن أخيك صفة لعمرو عنده. ومثله في المقتضب للمبرد ٤/ ٢٨٢. وهذا مناقض لمذهب سيبويه في المضاف، لأنه يرى أن تعريفه كتعريف ما أضيف إليه لأنه لو كان هنا بمرتبة المضمر لما جاز أن يوصف به العلم.
هذا هو الظاهر، أما حقيقة الأمر فإن في مذهب سيبويه هنا تفصيلاً أغفل ذكره الكثيرون ممن نقلوا مذهبه، وذلك أنه يرى أن مرتبة المضاف كمرتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر فهو بمرتبة العلم. وقد عزى إليه هذا الرأي أيضاً. قال السيوطي في الهمع ١/ ٥٦: الثاني أنه - أي المضاف - في مرتبته، إلا المضاف إلى المضمر فإنه دونه في رتبة العلم. وعليه الأندلسيون، لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف ويكون أعرفها شيئين: المضمر، والمضاف إليه. وعزي لسيبويه). ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٣٦ لسيبويه وحده.
إذن لا نحتاج هنا إلى القول بأن (صديقك) في المثال الذي أورده المصنف بدل من «عمرو» على مذهب سيبويه، ولكن على مذهب من يقول: إن مرتبة المضاف كمرتبة المضاف إليه مطلقاً. وانظر شرح الرضي ١/ ٢١٣، وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٧.

في: أخصُّها العَلَمُ، ثم المضمرُ، ثم الإشارةُ[١]. سر: بل الإشارةُ، ثم المضمَر، ثم العلَم[٢]. ك: بل المضّمر، ثم الإشارة، ثم العلَم[٣]. ح: أعرفُها المضمرُ المتكلم، ثم المُخَاطَبُ[٤].

فرع:

وأعْرَفِيَّةُ الموصول كلفظ الإشارة، إذْ لا يُعَبَّرَ به إلا عمّا عُرِفَ[٥]. وقيل: بل

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٧٠٨، ونسبه الرضي للكوفيين في شرح الكافية ١/٣١٢، ونسبه ابن يعيش للكوفيين وقال: وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي. واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها. قالوا: والمضمر يصلح لكل مذكور، فلا يخص شيئاً بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه «رب» من قولهم: «ربه رجلا». وقد قدم الصيمري في التبصرة ١/٩٥ العلم على سائر المعارف، ونسب له هذا مع الكوفيين السيوطي في الهمع ١/٥٥.

(٢) وعلته أن اسم الإشارة تعريفه بالعين والقلب. فتعريفه حسي وعقلي بخلاف العلم لأنه عقلي فقط.
الإنصاف ٢/٧٠٨، والرضي ١/٣١٢، والهمع ١/٥٥، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٦٩، وشرح ابن يعيش ٥/٨٧.

(٣) هذا هو الظاهر من كلام الأنباري في الإنصاف، لأنه لم يذكر خلافاً بين البصريين والكوفيين في تقديم المضمر، وإنما ذكر الخلاف في تقديم الإشارة أو العلم، فالبصريون يقدمون العلم على الإشارة، والكوفيون يقدمون الإشارة على العلم. ودليلهم أن الإشارة يعرف بالعين والقلب، والعلم يعرف بالقلب فقط، وأن العلم يقبل التنكير وأسم الإشارة لا يقبله، وما لا يقبله التنكير أعرف مما يقبله. انظر الإنصاف ٢/٧٠٨، والهمع ١/٥٦.

(٤) لا خلاف في ذلك عند القائلين بتقديم المضمر، لأن المضمرات مراتب أيضاً، فأعرفها المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، إلا عند ابن مالك، فإن أعرف المعارف عنده ضمير المتكلم ثم العلم الخاص وضمير المخاطب، جعلهما بمنزلة واحدة، ثم ضمير الغائب.
انظر شرح الرضي ١/٢١١، ٢١٢، والهمع ١/٥٦، والتصريح ١/٩٥، وشرح ابن عصفور ٢/١٣٧، وشرح ابن يعيش ٥/٨٧.

(٥) فمرتبتهما واحدة عنده. والذي عليه جمهور النحويين أنه دون الإشارة، فمنهم من قدمه على المعرف بالألف واللام، ومنهم من أخره عنه، ومنهم من جعلهما بمرتبة واحدة.
انظر شرح الرضي ١/٣١٢، همع الهوامع ١/٥٦.

باللام[١] وأصْله «لَذي»[٢]، وأخواتُه في معناه[٣]. والأولُ أصحُّ.

وأَعْرَفِيَّةُ المنادى بالقَصْدِ لا الآلةِ[٤]، فلم يجتمع تعريفانِ في «يا زَيْدُ»[٥].

فصل

والعَلمُ ما وضع لمدلول بعينه لا يتجاوزه بذلك الوضع[٦]. فخرج نحوُ

---

(١) أي: أعرفية الموصول باللام.

(٢) أي: أصل (الذي): لذي. وعرف باللام.

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٣٥: (وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف، فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام.
واستدل الفارسي على أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام نحو «من» و«ما» واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو الإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف).

(٤) الأصل: آلة.

(٥) انظر شرح الفريد ١٣٧، والهمع ١/ ٥٥ - ٥٦. وأكثر النحويين لا يذكرون المنادى ضمن المعارف.
قال الرضي ٢/ ١٣١: (وقوله: والنداء، نحو يا رجل، ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأن تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب).

(٦) الوضع: تعيين الشيء للمعنى بنفسه. وقد يعرف بأنه: تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني. أو بأنه: تعيين الشيء للمعنى أولاً.
قال الرضي ١/ ٣: (المقصود من قولهم: وضع اللفظ، جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين القوم، فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول: إنك واضعه، إذ ليس جعلاً أولاً، بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت يزيد رجلاً. ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: أنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها).
وانظر شرح الفريد للعصام ١٨٧ - ١٩٢، الهادية لفلك العلا التبريزي ص ٣، شرح الكافية للعصام ص ١١، شرح الجامي ص ٥، شرح الرسالة الوضعية للعصام ق ١٩/ب.

«أنت»، فإنَّهُ يتناولُ كلَّ مخاطَبٍ بالوضع الأول، و«زيدٌ» لا يتناول زيداً[١] آخر إلّا بوضع ثانٍ[٢].

وهو في الغائب كالإشارة في الحاضر.

وإنما يفتقر إليه الثَّقَلانِ[٣] والملائكةُ فيما بينَهُم، وما يأْلَفونَهُ[٤] كـ«أَعْوَجَ»[٥] و«لاحقٍ»[٦] و«عُلَيّانَ»[٧]. وقد يأتي لغيرهم[٨].

وقد يوضع لمعنى كسبحان[٩]، . . . .

---

(١) ت: زيد.

(٢) قال الرضي ٢/ ١٣٢:
(أي: لا يتناول غير ذلك الأول بالوضع الأول، بل يتناوله بوضع ثان، أي بتسمية أخرى، لا بالتسمية الأولى، كما إذا سمي شخص يزيد، ثم يسمى به شخص آخر فإنه وأن كان متناولاً بالوضع لمعيَّنَيْنْ لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف).

(٣) الجن والإنس.

(٤) قال الزمخشري: وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام، كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناسي). شرح ابن يعيش ١/ ٣٤.

(٥) في الصحاح (عوج): (و«أعوج» اسم فرس كان لبني هلال، تنسب إليه الأعوجيات وبنات أعوج. قال أبو عبيدة: كان أعوج لكندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم، فصار إلى بني هلال. وليس في العرب فحل أشهر ولا أكثر نسلاً منه). وقال الأصمعي في كتاب الفرس: (أعوج: كان لبني أكل المرار، ثم صار لبني هلال بن عامر). شرح ابن يعيش ١/ ٣٤.

(٦) اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. الصحاح (لحق)، وشرح ابن يعيش ١/ ٣٤

(٧) اسم جمل، كان لكليب بن وائل. شرح ابن يعيش ١/ ٣٤.

(٨) أي: لغير ما يؤلف ويتخذ كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك. شرح ابن يعيش ١/ ٣٤.

(٩) علم على التسبيح. وهو تنزيه الله - تعالى - عن كل ما لا يليق بجلاله. ونصب (سبحان) على المصدر كأنه قال: أبرىء الله من السوء براءة. الصحاح (سبح). وقال الرضي ١/ ١٣٣: ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون علماً. وإذا قطع فقد جاء منوناً في الشعر). وقد وجه هذا ابن يعيش في شرحه ١/ ٣٧ - ٣٨.

ولجنس كأسامة[١]، والدليل[٢] منع صرفها[٣]، قال:

١١٦ - وَلأَنْـتَ أَشْـجَـعُ مِـنْ أُسـامَـةَ إِذْ

وأكثُرهُ[٤] لخاصٍّ كزيدٍ. ويدخلُه التركيبُ، إمّا مَزْجاً كـ«بَعْلَبَكّ»، أو إضافةً كـ«ابن قِتْرَةَ»[٥] لجنس مخصوص، و«ابن آوى»[٦].

وقد يُسْتَدَلُّ عليه بانتصابِ الحالِ عنه مع التقدُّمِ[٧].

---

(١) علم جنس للأسد. انظر الكتاب ٢/ ٩٣.

(٢) في د: (والدليل على العلمية).

(٣) في د: صرفهما.

١١٦ - تقدم كاملاً برقم ١٠٩.

والشاهد هنا في منع صرف (أسامة). علم جنس على الأسد. وهو دليل علميته. وانظر الرضي ٢/ ١٣٣.

(٤) أي: العلم.

(٥) قال في الصحاح (قتر): (وابن قترة: حبة خبيثة إلى الصغر ما هي. وقترة معرفة لا تنصرف).

وقال سيبويه ٢/ ٢٦٥: (وأما ابن قترة وحمار قبان وما أشبههما، فيدلك على معرفتهنّ ترك صرف ما أضفن إليه). وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٣٥.

(٦) ابن آوى: دويبة. والجمع: بنات آوى. وقيل: الوأوأ صياحُ الْعِلَّوْضِ، وهو ابن آوى إذا جاع. وهو غير منصرف على كل حال، لأنه على وزن (أفعل) وهو معرفة. وفي سيبويه ٢/ ٩٥: (ومثل ذلك ابن آوى، كأنه قال: هذا الضرب الذي سمعته أو رأيته من السباع، فهو ضرب من السباع، كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة. ويدلك على أنه معرفة أن آوى غير مصروف، وليس بصفة).

(٧) أي: وقد يستدل على علمية هذه الأشياء بوقوع النكرة بعدها حالاً كقولك: هذا أسامة مقبلاً. ولو كان نكرة لم يقع الحال بعده.

وقال ابن يعيش ١/ ٣٥: واعلم أن هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا، إلا أن تعريفها أمر لفظي، وهي من جهة المعنى نكرات، لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصاً بعينه). وانظر الهمع ١/ ٧٠.

فرع:

وقد يجيء كنايةً (عن أعلامِ الأُناسِيِّ كفُلانٍ وفُلانةٍ، وأعلامِ غيرهم)(١) كالفُلانِ والفُلانةِ(٢).

ومنه أوزانُ الألفاظِ اصْطِلاحاً، كقولك: «فَعْلةُ وزنُ طَلْحَةَ»(٣).

والوزنُ والموزونُ قد ينصرفانِ، كـ«فَعَلٌ وَزْنُ قَمَرٍ»(٤)، ويمتنعان، كـ(فَعْلَةُ وَزْنُ طَلْحَةَ)(٥)، والوزنُ(٦) فقط، كـ«فِعْلَةُ وزنُ قِرْبَةٍ»(٧). والعكسُ(٨) كـ«فعلل وزن جهنم»(٩).

---

(١) ما بين القوسين ثابت في ت، ن، د فقط. والسياق يقتضي وجوده.

(٢) يكنى بفلان وفلانة عن أعلام الأناسي خاصة، فيكونان كالمكنى عنه وهو العلم، فلا يدخلهما لام التعريف إيذاناً بأن المكنى عنه كذلك. وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا: الفلان والفلانة، وذلك للفرق، لنقصان تعريفهن عن تعريف الأناسي. انظر شرح الرضي ٢/ ١٣٧، شرح ابن يعيش ١/ ٤٨، والهمع ١/ ٧٢.

(٣) قال ابن يعيش ١/ ٤٠: (وتقول: «طلحة وإصْبعَ فعلة وإفْعَل» ووزن «طلحة» فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث، و«أفعل» مثال «أصبع» لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر).

(٤) لأنه ليس فيهما ما يمنع صرف أي منهما. والقاعدة في ذلك أن ينظر إلى كل واحد من المثال والممثل به على أن له حكماً في الصرف يخصه. فإن أوقع موقع نكرة كان اسماً نكرة، وإن أوقع موقع معرفة كان اسماً معرفة، وإن كان فيه في حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه، وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً. انظر شرح ابن يعيش ١/ ٣٩ - ٤٠، والرضي ٢/ ١٣٣ - ١٣٤، والهمع ١/ ٧٣.

(٥) فيهما العلمية والتأنيث.

(٦) ش: والموزون.

(٧) في (فعلة) العلمية والتأنيث، و«قربة» منصرف لأنه على سبب واحد.

(٨) أي: ويمتنع الموزون فقط.

(٩) فعلل فيه العلمية فقط، فهو منصرف، و«جهنم» ممتنع للعلمية والتأنيث.
وفي الصحاح (جهنم): (جهنم: من أسماء النار التي يعذب بها الله عز وجل عباده. وهو ملحق بالخماسي بتشديد الحرف الثالث منه. ولا يجري للمعرفة والتأنيث. ويقال: هو فارسي معرب).

فرع:

وإنما تثبتُ عَلَمِيَّةُ الوزن حيث تقول: «كذا وزنُ كذا» أو «وَزْنُهُ كذا» ونحوِهِ مما يقابَلُ فيه موزونُهُ، (أو يُكَنّى به عنه، نحو أَفْعَلُ - صفةً[(١)] - لا ينصرفُ)[(٢)].

فرع:

وقد/ تدخلُهُ اللامُ لازمةً كالنَّجْمِ[(٣)]، والصَعِقِ[(٤)] والثُّرَيّا[(٥)]، (والدَّبَرانِ)[(٦)]، والعَيّوقِ[(٧)]، ونحوِها.

---

(١) «صفة» حال من «أفعل». قال الرضي ٢/ ١٣٣: (ونصبوا عنها الحال كقولهم: لا ينصرف أفعل صفة). ولو دخلت على المثال «كل» فقيل: «كل أفعل يكون صفة لا ينصرف» لصرف «أفعل» لأن كلا توجب له التنكير. وكذا كل ما دخلته «كل» أو «رب» أو «مِنْ» الاستغراقية أو غيرها من علامات التنكير فإنه ينصرف. الرضي ٢/ ١٣٣ وشرح ابن يعيش ١/ ٣٩.

(٢) ما بين القوسين ثابت في ت، ن فقط.

(٣) النجم: الثريا. وأصله (نجم) لواحد النجوم، ثم أدخل عليه الألف واللام فقالوا النجم، لأي نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد، ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال. انظر الصحاح (نجم). شرح ابن يعيش ١/ ٤١.

(٤) هو في الأصل وصف عام لكل من أصابته صاعقة على حد حَذِرٍ وفَهِمٍ، ثم دخلته الألف واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حدّ دخولها في النجم ثم غلب على خويلد الكلابي - أحد فرسان العرب - حتى صار علماً له. اللسان (صعق)، شرح ابن يعيش ١/ ٤١ - ٤٢، سيبويه ٢/ ١٠٠ - ١٠٢.

(٥) الثريا: من الكواكب، سميت لغزارة نوئها، وقيل: سميت بذلك لكثرة كواكبها مع صغر مراتها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل. اللسان (ثرا).

(٦) (الدبران): ساقطة من الأصل.
والدبران: خمسة كواكب من الثور، يقال: إنه سنامه، وهو من منازل القمر، وقيل: نجم بين الثريا والجوزاء، ولزمته اللام لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة، فهو مأخوذ من «دبر» إذا تأخر بمعنى الدابر. والعرب تزعم أن الدبران يتبع الثريا خاطباً لها. الصحاح واللسان (دبر) سيبويه ٢/ ١٠٢، وشرح ابن يعيش ١/ ٤٢.

(٧) العيوق: كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا. زعموا أن الدبران جاء خاطباً للثريا وساق مهرها كواكب صغاراً معه تسمى القلاص، قال الشاعر:

أما ابن نجم فقد أوفى بذمته ... كما وفى بقلاص النجم حاديها

والعيوق بينهما في العرض إلى ناحية السماك، فكأنه يعوقه عنها. كتاب سيبويه ٢/ ١٠٢، اللسان (عوق)، شرح ابن يعيش ١/ ٤٢.

وجائزةً كما أصلُهُ صفةٌ أو مصدرٌ كالعبّاسِ، والفَضْلِ، والعَلاءِ(١). وفي غير ذلك شاذ كقوله:

١١٧ - رأيتُ الوليدَ بْنَ الْيزَيد مُباركاً

وقد يُضافُ خوفَ اللَّبسِ كقوله:

١١٨ - عَلا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زَيْدِكُمْ

---

(١) اللام في مثل هذه الأسماء غير لازمة لأن تعريفها بالوضع والعلمية دون اللام، بخلاف نحو النجم والثريا والدبران، إذ تعريفها في الحقيقة باللام.
انظر شرح الرضي /١٣٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٤٣.

١١٧ - من الكامل، وعجزه:

شديداً بأعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

وهو لابن ميادة (الرماح بن أبرد) وميادة: اسم أمه. من قصيدة له في مدح الوليد بن يزيد ابن عبد الملك بن مروان.
ويروى: (وجدنا الوليد بن اليزيد). كما يروى: (باحناء الخلافة).
ورواه ابن عصفور: (اليزيد بن الوليد). وهو خطأ.
والشاهد فيه قوله: اليزيد، حيث أدخل عليه «أل» والمراد «يزيد» وهو علم، لأنه اعتقد فيه الشياع بسبب تعدد المسمى به. وهو شاذ.
أما قوله: الوليد، فهو من باب الحسن والعباس والعلاء ونحوها، فلا شذوذ فيه.
الإنصاف ٣١٧/١ شرح ابن عصفور ١٣٩/٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٨٠، معاني الفراء ١/ ٣٤٢، ٢/ ٤٠٨، المغني ٧٥، شواهده للسيوطي ٦٠، العيني ٢١٨/١، ٥٠٩، شرح شواهد الشافية ١٢، شرح الرضي ١٣٦/٢، الخزانة ٢/ ٢٢٦، المفصل وشرحه لابن يعيش ١/ ٤٤، التصريح ١٥٣/١.

١١٨ - من الطويل، وعجزه:

بأبيضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يِمَانِ

وهو لرجل من طيىء كما في الكامل والعيني والخزانة.
وكان رجل من طيىء يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلًا من بني أسد يقال له زيد أيضاً.
وروى المبرد عجزه:

بأبيض من ماء الحديد يماني

وذكر فيه رواية أخرى هي: =

فرع:

وتلزمُه اللامُ (أو الإضافةُ)(١) مثنىً، ومجموعاً كما مر(٢).

التنوين

فصل

والتنوينُ يختصُّ الاسمَ، وهو نونٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ حركةَ الآخِرِ لا للتأكيد، بل

= علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مصقول الحديد يمان

وجاء عجزه في الأزمنة والأمكنة:

بأبيض من ضامي الحديد يمان

ويروى:

بأبيض مشحوذ الغرار يمان

النقا: الكثيب من الرمل. يذكرهم بموقعة جرت في ذلك المكان.

والشاهد فيه: إضافة (زيد) – وهو علم – إلى المضمر، فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك. وهو شاذ.

الكامل٥٢٤، الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٣٣، المفصل ١٢، شرحه لابن يعيش ١/ ٤٤، المغني ٧٥، شواهده ص٦٠، العيني ٣/ ٣٧١، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٢١، شرح الرضي ٢/ ١٣٦، الخزانة ٢/ ٢٢٤، المقتصد ٢/ ٧٥٥، التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل النحوي اليمني ق ٢٤/أ (مصورة عن مكتبة المتحف البريطاني في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم ٣٧٢٠ نحو).

التصريح ١/ ١٥٣، حاشية يس ١/ ١٠٣، اللسان (زيد).

(١) الزيادة من ت، م، ن، د.

(٢) في ص ٨٤، ١١٥، ١٢٥.

وظاهر عبارة ابن الحاجب والزمخشري أنه لا يعرف إلا باللام العهدية، إذ هي أخصر أداتي التعريف، ولم يذكر التعريف بالإضافة. وذكره ابن يعيش قال: فإذا أردت التعريف كان بالألف واللام والإضافة، نحو الزيدان والعمران، وزيداك وعمراك. فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل.

انظر شرح الرضي ٢/ ١٣٦ – ١٣٧، وشرح ابن يعيش ١/ ٤٥ – ٤٦.

أمارةَ تنكيرٍ، كما في اسمِ الفعلِ[١]، أو تمكينٍ كتنوينِ المُعْرَبِ، أو عوضٍ عن محذوف إمّا جملة كيومئذٍ، وحينئذٍ، أو مفردٍ نحو ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[٢]. د: أو عن إعلالٍ[٣].

كثر[٤]: أوْ ليقابلَ نوناً، كتنوينِ جمع المؤنث السالم فإنه ليس للتمكينِ[٥]، لدخوله في «عَرَفاتٍ»[٦] علماً غيرَ منصرفٍ، ولا عوضاً[٧]، إذْ لا محذوفَ، ولا يفيدُ تنكيراً[٨].

م. ع: بل للتمكين، لِضَعْفِ التأنيثِ فيه، حيث التاء للجمع ومسماه غير

---

(١) أي ما يدخله التنوين من اسم الفعل نحو «صَهٍ»، و«مَهٍ». وكذا العلم المختوم بويه، نحو «جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ». انظر المغني ص٤٤٥.

(٢) سورة الروم، الآية: ٢٦.

(٣) أي: أو عوض عن إعلال. وذلك في (جوازٍ وغواشٍ) ونحوهما، فمذهب سيبويه والجمهور أنه تنوين عوض من الياء المحذوفة، ومذهب المبرد أنه عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة، ومنع الصرف مقدم على الإعلال، وأصله عنده: جواري - بالتنوين، ثم جواري بحذفه، ثم جواري بحذف الحركة ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين. انظر المغني ٤٤٦، شرح الرضي ١/٥٨، الأشموني مع الصبان ٣/ ١٨٤.

(٤) ش: (عند كثر).

(٥) ش: للتمكن.

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٠٨ (والدليل على أنه جرى مجرى النون أنك إذا سميت به حكيت حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيدين إذا سميت به وحكيته. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ فلولا أنه نزله منزلة النون لكان غير منصرف للتأنيث والتعريف، ولذهب التنوين).

(٧) أي: وليس هو تنوين عوض عن المضاف إليه.

(٨) أي: وليس هو للتنكير لدخوله في الأعلام. وانظر شرح الرضي ١/ ١٤ والمغني ٤٤٥.

مؤنث[١].

قلنا: قالوا: «عَرَفاتٌ مُبارَكٌ فيها»[٢].

وقيل: بل هو عوض عن الفتحة التي مُنِعَها[٣]/ وقيل: صُرِفَ ضرورةً، إذْ لو مُنِعَ التنوينَ تَبِعَهُ الكَسْرُ، وفي زَواله زوالُ النَّصْبِ، إذْ نَصْبُهُ كجرِّه[٤].

وقد أجازَ (د. جا) حذفَه من العلَم مع بقاء الكسرة، وأنشدوا:

١١٩ - تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتِ وأهْلُها

---

(١) مذهب الربعي والزمخشري أن التنوين في نحو «مسلمات» للصرف. قال الزمخشري وإنما لم تسقط في عرفات «لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث.

انظر: شرح الرضي ١/ ١٤، المغني ٤٥، شرح ابن يعيش ٩/ ٣٤.

(٢) وجه الاستدلال بهذا أن الضمير عاد إلى عرفات مؤنثاً، وهو دليل تأنيثها.

قال سيبويه ٣/ ١٣٣: (ألا ترى إلى «عرفات» مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفات مباركاً فيها). وفي المقتضب ٤/ ٣٢٤: (تقول هذه عرفات مباركاً فيها) لأن عرفات اسم مواضع، وليست مما يزول أو يفارق منه شيء شيئاً.

وانظر شرح الرضي ١/ ١٤، وشرح ابن يعيش ١/ ٤٦.

(٣) أي: التي منعها في النصب، حيث نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ورده ابن هشام في المغني ٤٤٥، بأنه لو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني. وانظر شرح الرضي ١/ ١٤.

(٤) هذه مقالة الرضي في شرح الكافية ١/ ١٤.

١١٩ - هذا صدر البيت من الطويل، عجزه:

بيثرب أدنى دارها نظر عالي

وهو لامرىء القيس (ديوانه ص ٣١).

تنورتها: نظرت إلى نارها، أي: نار أهلها. أذرعات: موضع بالشام يجاور البلقاء وعمان. وفي البيت حذف، والتقدير: نظر أدنى دارها نظر عالي، أو: أدنى دارها نظر عالي. والعالي: البعيد. وقال المبرد في الكامل: المتنور: الذي يلتمس ما يلوح له من النار. وقيل: الذي ينظر إلى النار من بعد، أراد قصدها أم لم يرد. والنظر المقصود نظر القلب لا نظر العين.

=

وبعضُهم يُجْرِيهِ مَجْرى غير المنصرف(١).

فرع:

وقد يأتي للترنُّم(٢) في الشعر المقيَّد، كقوله:

١٢٠ - وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوى المُخْتَرقْنْ

= والشاهد فيه: حذف تنوين المقابلة من (أذرعات) مع بقاء الكسرة وهو ما أجازه المبرد والزجاج. قال المبرد: (وتقول: مررت بمسلمات يا فتى، فلا تنون، لأنها لا تصرف ولا يجوز فتحها، لأن الكسرة ههنا كالياء في «مسلمين». وعلى هذا ينشدون بيت امرىء القيس).

ويروى الشاهد بفتح التاء من غير تنوين كما يروى بالتنوين مع كسر التاء.

واستشهد به سيبويه على إثبات التنوين في (أذرعات)، وهو تنوين المقابلة. وقال ابن عصفور: (ورواية من روى: «تنورتها من أذرعات» بالكسر من غير تنوين غير صحيحة).

كتاب سيبويه ٣/ ٢٢٣، المقتضب ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨، الأصول ٢/ ٨٩، معجم البلدان ١/ ١٣٠، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٣، ٤٧٥، شرح الرضي ١/ ١٤، الخزانة ١/ ٥٦، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٢٦، العيني ١/ ١٩٦، شرح ابن يعيش ١/ ٤٧.

(١) أي: بفتح التاء من أذرعات من غير تنوين. وانظر مصادر الشاهد في الهامش السابق.

(٢) تنوين الترنم هو في الحقيقة لترك الترنم على مذهب سيبويه وجمهور النحاة، لأنه إنما يؤتى به بدلاً من حروف الإطلاق، وهي الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، لأن الترنم وهو التغني إنما يحصل بحروف الإطلاق هذه لقبولها لمد الصوت بها، فإذا أرادوا قطع الترنم جاؤوا بالنون في مكانها.

قال سيبويه ٤/ ٢٠٤: (أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت).

وقال في ٤/ ٢٠٦: فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لا ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه.....

وأما الثالث فإن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء).

وذهب بعضهم إلى أن تنوين الترنم محصل للترنم، صرح بذلك ابن يعيش في شرح المفصل=

ويسمى الغاليَ، لِمُجاوزتِهِ المقيَّدَ.

وفي المُطْلَقِ، كقوله:

١٢١ - أَقِلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ

= ٩/ ٣٣، قال: (وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين. وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم).

وانظر المغني ٤٤٧، والرضي ١/ ٤١.

١٢٠ - الرجز لرؤبة بن العجاج (ديوانه ١٠٦) وهو مطلع أرجوزة له شهيرة، وبعده:

مشتبهِ الأعلام لمّاعِ الخَفَقْنْ

قاتم: صفة لبلد. الأعماق: أطراف المفاوز، والقتمة الغبرة إلى الحمرة. الخاوي الخالي. المخترق: مكان الاختراق، وهو هنا قطع المفاوز واجتيابها. الخفق: أصله بفتح الخاء وسكون الفاء مصدر (خفق) إذا تحرك واضطرب، فحرك فاؤه للضرورة، وجعل الوقف على ما بعده بالسكون.

وروي هذا البيت بسكون القاف وكسرها وفتحها. واختار الفتح ابن الحاجب حملاً على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة. وفي التصريح: المشهور تحريك ما قبله - أي التنوين الغالي - بالكسرة كما في «صه» و«يومئذ». وقال الصبان: ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين، فيكون رجوعاً إلى الأصل.

والشاهد فيه: لحوق التنوين للترنم في «المخترقن».

ويروى «الخفق» بلا تنوين، وفيه شاهد على اتباع فاء الخفق لرائه في الفتح، وأصله الخفق.

وعلى هذا أورده ابن عصفور. وفيه شاهد أيضاً على إضمار (رب) قبل قاتم، وعليه ذكره ابن الحاجب في الإيضاح.

العين للخليل ١/ ٢١٢، الإيضاح للفارسي ٢٥٤، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٦١، المغني ٤٤٨، الرضي ١/ ١٥، الخزانة ١/ ٧٨، شرح ابن يعيش ٩/ ٢٩، ٣٤، شواهد المغني ٢٥٩، العيني ٣/ ٣٤٦، ابن عقيل ١/ ١٩، التصريح ١/ ٣٧، حاشية الصبان.

١٢١ - صدر البيت من الوافر، تمامه:

وقُولي إن أصبت لقد أصابن

وهو مطلع قصيدة لجرير بن عطية. عاذل: منادى مرخم حذف حرف ندائه، أي: يا عاذلة.

والشاهد فيه: لحوق التنوين للترنم في القوافي المطلقة، وهو نائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم. =

ولا يمنعه التعريف والفعلية والحرفية[1]، نحو:

١٢٢ - . . . . وقُولي إنْ أَصَبْتُ لقدْ أصابَنْ

و

١٢٣ - يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

= فالأصل فيه: العتابا، فقام التنوين مقام الألف الناشئة من إشباع الفتحة، لأجل أن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف والواو والياء. والتنوين يشاكل حروف اللين لما فيه من الغنة.

وقد روي (العتابا) فاستشهد به سيبويه على لحاق الألف والواو والياء ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا مد الصوت. ويروى: «العتاب» والشاهد فيه على هذا حذف الألف حيث لم يرد المنشد أن يترنم فوقف في الشعر على هذا المنصوب غير المنون بالسكون كما يقف في الكلام.

سيبويه ٤/ ٢٠٥، المقتضب ٣/ ٣٧٥، الخصائص ١/ ١٧١، ٢/ ٩٦، نوادر أبي زيد ١٢٧، شواهد الشافية ٤/ ٢٤٢، الاقتضاب ٤١٦، الإنصاف ٢/ ٦٥٥، المنصف ١/ ٢٤٢، المفصل ٣٢٩، شرح ابن يعيش ٤/ ١١٥، ١٤٥، المغني ٤٤٧، شواهده ٢/ ٧٦٢، ابن الشجري ٢/ ٣٩، العيني ١/ ٩١، التصريح ١/ ٣٦، الهمع ٢/ ٨٠.

(١) ش: والعلمية.

١٢٢ - تقدم صدره وهو الشاهد السابق.

والشاهد هنا: دخول تنوين الترنم في الفعل. وهو غير خاص بالأسماء. وانظر الكتاب ٢/ ٢٩٨، والمغني ٤٤٧.

١٢٣ - الرجز نسبه سيبويه والشنتمري لرؤبة بن العجاج، وكذا العيني. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ (وهي أبيات ومفردات منسوبة له وللعجاج). وقد ينسب للعجاج ورد ذلك البغدادي. وقبله:

تقول بنتي قد أنى أناكا

أي: قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق. ويا أبتا: التاء فيه عوض من ياء المتكلم فلا يجمع بينهما.

وروي البيت بالتنوين وبدونه، وفيه عدة شواهد: فقد ذكره المصنف هنا شاهداً على دخول تنوين الترنم في الفعل «عسى» وهو دليل على أن تنوين الترنم لا يختص بالأسماء. واستشهد به سيبويه بلا تنوين على أن الكاف منصوبة المحل، تشبيهاً لعسى بلعل، لأنها في معناها. =

ويكسر للساكنين نحو «عصاً انْكَسَرَتْ».

ويحذف(١)، كقوله:

١٢٤ - . . . . ولا ذاكــــرَ اللهَ إلّا قَـــليـــلا

= واستشهد به الجرجاني في المقتصد على أن (لعل) أصلها (عل) واللام داخلة عليها، ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من اللام. واستشهد به ابن الشجري على أن أصل «يا ابت» يا ابتا. ذكره عن المازني سيبويه ٢/ ٣٧٥، ٤/ ٢٠٧، ابن الشجري ٢/ ٧٦، ١٠٤، الخصائص ٢/ ٩٦، الإنصاف ١/ ١٢٢، المقتضب ٣/ ٧١، المحتسب ٢/ ٢١٣، شروح سقط الزند للتبريزي ٢/ ٧١٤، المقتصد ١/ ٤٤٤، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٦٢، الخزانة ٥/ ٣٦٢، المغني ٢٠١، ٢٠٤، ٩١٧، شواهده ص ١٥١، المفصل ١٣٦، شرح ابن يعيش ٢/ ١٢، ٣/ ١٢٠، اللسان (علل) التصريح ١/ ٢١٣.

(١) أي للساكنين أيضاً.

١٢٤ - عجز البيت من المتقارب، صدره:

فـألـفـيـتُـه غـيـرَ مـسـتـعـتـب

وهو لأبي الأسود الدؤلي (ملحقات ديوانه ص ١٢٢)، ويروى أن امرأة أغرته بجمالها وحسن تدبيرها، وعرضت عليه الزواج فتزوجها، فألفاها قد أسرعت في ماله ومدت يدها إلى جبايته وأفشت سره، فغدا إلى من كان حضر تزويجه إياها فسألهم أن يجتمعوا عنده ففعلوا، فقال لهم الأبيات ثم طلق المرأة. هذا ما ذكره أبو الفرج في الأغاني. وفي شرح المفصل لابن يعيش قصة أخرى مغايرة. وأول الأبيات:

أَرَيْـــتَ امـــرأً كـــنـــتُ لَمْ أَبْـــلُهُ أتـانـي فـقـال اتـخـذْنـي خـلـيـلا

وقبل البيت الشاهد:

فـــذكَّـــرْتُـــهُ ثـــم عـــاتَـــبْـــتُـــه عـتـابـاً رفـيـقـاً وقـولاً جـمـيـلا

ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبى، وهي الرضا.

والشاهد فيه: حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين وأصله: ذاكراً ونصب لفظ الجلالة بعده به.

وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة عند سيبويه وأكثر النحويين، ومنهم من جعله قليلاً، ومنهم من أجازه في فصيح الكلام، وظاهر كلام المصنف هنا أنه جائز بلا ضرورة. كتاب سيبويه ١/ ١٦٩، الأغاني ١١/ ١٠٧، المقتضب ١/ ١٩، ٢/ ٣١٣، ابن الشجري ١/ ٣٨٣، الإنصاف ٢/ ٦٥٩، الكشاف للزمخشري ١/ ١٥٢، مجاز القرآن ١/ ٣٠٧، الأصول ٢/ ٧١١، معاني الفراء ٢/ ٢٠٢، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٤٧، ٥٧٧، شرح ابن يعيش ٩/ ٣٤، الخزانة ١١/ ٣٧٥.

ويجوز حذفه من العَلَمِ الموصوفِ بـ«ابنٍ» مضافاً إلى علمٍ نحو «زيدُ بنُ عمروٍ» لا في غيره[١].

ولا صورةَ له في الخط، إذْ الخَطُّ[٢] مبنيٌّ على الوَقْفِ[٣]، وهو ساقطٌ فيه[٤].

---

(١) أي: لا في غيره من الأعلام، أو الأسماء التي ليست بأعلام. وذلك لكثرة استعمال (ابن) بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفة، وَخَطّاً بحذف ألف ابن.
أما إذا لم يكن بين علمين نحو «جاءني كريم ابن كريم» أو «زيد ابن اخينا» فلا يحذف.
انظر شرح الرضي ٢/ ٤٠٢، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٤٧، شرح ابن يعيش ٩/ ٣٥.

(٢) (إذ الخط): ساقطة من ش، وفي د: (والخط).

(٣) ن: الوقوف.

(٤) زاد في د: (غالبا).

(٥) قال الرضي ٢/ ٤٠٢:
وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لأن الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجراً، فلذا كتب في حال النصب ألفاً، لأنها تقلب ألفاً فيها.

الباب الثالث

بابُ الفعْل

هو لفظٌ وضع، ليدلَّ على حدثٍ وَوَقْتِهِ من الثلاثةِ(١). فخرج ودخل ما عَرَضَ بعد الوضع اقترانه/ أو تجرُّدُه عن الزمان، كـ«ضاربٍ» و«نِعْمَ» و«بِئْسَ»(٢) ونحوُها.

ولمّا أرادوا التعبيرَ بلفظه عن كل حادث جمعوا حروفَه من كل المخارج: من الشفةِ الفاءَ، ومن الحلقِ العينَ، ومن اللسان اللام.

فصل

وينقسمُ إلى ماضٍ ومستقبلٍ اتفاقاً. ك: ولا غيرِهما، إذْ الزمانُ حركاتُ الفَلَكِ وليستْ إلّا ماضيةً أو مستقبَلةً، ولا عقليةَ لحركاتٍ(٣) حاليّةٍ(٤).

---

(١) المضي والحال والاستقبال.

(٢) لف ونشر مرتب، أي: فخرج من الحد ما اقترن بالزمان بعد الوضع الأول، لأن دلالته على الزمان إنما هي بوضع ثانٍ لا بالوضع الأصلي، وهي اسم الفاعل العامل والمصادر وأسماء الأفعال. ودخل في الحد ما تجرد عن الزمان بعد الوضع، فالتجرد عن الزمان فيها طارىء وهي (نعم) و(بئس) و(ساء) و(حبذا) و(ليس). فالمراد بالدلالة الدلالة في أصل الوضع.

انظر شرح الفريد ٢٠٥ - ٢٠٨، شرح الرضي ٢/٢٢٣، شرح ابن يعيش ٧/٢ - ٣.

(٣) ت: لحركة.

(٤) أنكر الكوفيون والزجاج فعل الحال، فمنهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه فالأولون احتجوا بأن فعل الحال إن وقع فهو ماض، وإن لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث.

والآخرون احتجوا بأنه لو كان هناك فعل حال لكانت له بنية تخصه كما في الماضي والمستقبل، لأن كل موجود لا بد له من بنية تخصه، وأيضاً فزمان الحال لا يمكن الإخبار عنه لقصره، فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه، لأنه بقدر ما يلفظ به المتكلم عاد الزمان ماضياً.

انظر الإيضاح للزجاجي ٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٧ - ١٢٨، شرح ابن يعيش ٧/ ٤.

بص: بل وحالٍ[(١)]، إذْ الماضي والمستقبلُ[(٢)] إنما يتفرَّعانِ عن واسِطَةٍ، وإلّا لَمْ يكنْ لثابتٍ ثُبوتٌ، إذْ الماضي والمستقبلُ لا ثُبوتَ لهما في الحال، ولقوله - تعالى -: ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ﴾[(٣)]، وقوله[(٤)]:

١٢٥ - وأَعْلَمُ ما في اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ ولكنَّني عَنْ عِلْمِ ما في غَدٍ عَمَي

وقول عليٍّ - عليه السلام -:

١٢٦ - ما مضَى فاتَ والْمُؤَمَّلُ غَيْبٌ ولكَ الساعةُ التي أنْتَ فيها

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢، وشرح ابن يعيش ٧/ ٤.
وينبغي أن يعلم أن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.
انظر ابن عصفور ١/١٢٨، والهمع ١/٧، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٩٤.
(٢) ش، ن، م، د: (المضي والمستقبل). ت: (المضي والمستقبل).
(٣) سورة مريم، الآية: ٦٤.
(٤) في د: وقول الشاعر.
١٢٥ - طويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته الشهيرة وهو آخر بيت فيها (ديوانه ٢٩).
عم: على وزن حذر من عمى، وياؤه محذوفة للتنكير والرفع. ويجوز أن يوقف عليه بإعادة الياء.
والمعنى: اعلم ما مضى في أمس، وما أنا فيه اليوم، لأنه شيء قد رأيته، فأما ما في غد فلا علم لي به لأني لم أره. كذا في شرح القصائد العشر للتبريزي.
والشاهد فيه: إثبات زمان الحال في قوله: واعلم ما في اليوم، حيث جعله قسماً ثالثاً للزمن يذكر الماضي والمستقبل معه.
معاهد التنصيص للعباسي ١/١٠٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٤٠.
شرح السبع الطوال ص ٢٢٩، جمهرة القرشي ص ١١١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٩.
١٢٦ - من الخفيف. ولم أجده في الديوان المنسوب إلى الإمام علي - كرم الله وجهه - ولا في نهج البلاغة.
ولم يستشهد به غير المصنف فيما أعلم.

الفعل الماضي

فصل

والماضي ما دلّ على حدوث أمر قبل زمانِك كقامَ، وضربَ. ويُبنَى على حركةٍ، لوقوعه موقَع المضارع خبراً وصلةً وصفةً[١]، وَخُصَّ بالفتحِ، تخفيفاً[٢].

فرع:

وهو إمّا ماضٍ لفظاً ومعنىً كقامَ، وقعدَ، أو لفظاً فقط نحو «إن ضَرَبَ»[٣]، أو معنىً فقط نحو «لَمْ يَضْرِبْ».

وينقسمُ إلى مُجَرَّدٍ ومَزِيدٍ، وكلٌّ منهما ثلاثيٌّ ورباعيٌّ. والثلاثيُّ مفتوحُ الفاءِ مُثَلَّثُ العَيْنِ/ كـ«خَرَجَ» و«عَلِمَ» و«شَرُفَ».

والرباعيُّ المجردُ ليس إلّا على «فَعْلَلَ» كـ«دَحْرَجَ»[٤].

فرع:

ومزيدُ الرباعيِّ منحصرٌ في ثلاثة: «تَفَعْلَلَ» كـ«تَدَحْرَجَ» و«افْعَنْلَلَ»[٥] كـ«احْرَنْجَمَ»[٦] و«افْعَلَلَّ» كـ«اقْشَعَرَّ»[٧]. وَكُلُّها لازمةٌ[٨].

---

(١) مثل: «زيد كتب» و«هذا الذي كتب» و«هذا رجل كتب».
انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٩٥.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٢٥، وشرح ابن يعيش ٧/ ٥، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥.

(٣) (ضربت) في ت.

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ٦٧، ١١٣.

(٥) ش: انفعل.

(٦) في الصحاح (حرجم): (احرنجم القوم: ازدحموا. قال الفراء: المحرنجم: العدد الكثير).

(٧) من القشعريرة، وهي الرعدة واقشعرار الجلد. اللسان (قشعر).

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ١١٣.

فرع:

ومزيدُ الثلاثيِّ منحصرٌ في خمسةٍ وعشرينَ وزناً. فخمسةَ عشرَ زيادتُها للإلحاقِ[1] وهي ثلاثةِ أضْربٍ: ضَرْبٌ مُلْحَقٌ بالرباعيِّ المجرَّدِ[2]. وهو[3] ستةٌ: «شَمْلَلَ»[4] و(حَوْقَلَ)[5] و«بَيْطَرَ»[6] و«جَهْوَرَ»[7] و«قَلْنَسَ» و«قَلْسَن»[8].

وضربٌ ملحق بالرباعي المزيد بحرفَيْنِ[9]، وليس إلّا اثنانِ: «اسْحَنْكَكَ»[10] و«اخرنبىَ»[11].

وضربٌ[12] ملحقٌ بالرباعي المزيدِ (بحرفٍ)[13]، وهو سبعةٌ: «تَجَلْبَبَ»[14]

---

(١) من أول الفرع إلى هنا ساقط من الأصل. وهو مقدار سطر في المخطوط.
(٢) أي ملحق بدحرج.
(٣) ش: وهي.
(٤) يقال: «شملل شمللة» إذا أسرع وأيضاً بمعنى: أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره. انظر الصحاح (شمل)، وشرح الشافية للرضي ١/ ٦٧ - ٦٨.
(٥) في الصحاح (حقل): (وحوقل الشيخ حوقلة وحيقالا، إذا كبر وفتر عن الجماع، قال الراجز:
يـا قـوم قـد حَـوْقَـلْتُ أو دَنَـوْتُ وبـعـضُ حِيـقـالِ الـرجـالِ الـمَـوْتُ)
(٦) أي: عالج الدواب، من البطر وهو الشق، وبه سمي البيطار بيطاراً. اللسان (بطر).
(٧) مطموسة في ش. ومعناها: رفع صوته. الصحاح (جهر).
(٨) يقال: قلنسته وقلسيته، أي: ألبسته القلنسوة. الصحاح (قلس)، وشرح الشافية ١/ ٦٨.
(٩) وهو احرنجم.
(١٠) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته. والمسحنكك من كل شيء: الشديد السواد. اللسان (سحك).
(١١) احرنبى الرجل: تهيأ للغضب والشر. أو ازبأر. وقيل: استلقى على ظهره ورفع رجليه إلى السماء. انظر الصحاح واللسان (حرب).
(١٢) (ضرب) ساقطة من ت.
(١٣) (بحرف) ساقطة من الأصل.
(١٤) إذا لبس الجلباب.

و«تَجَوْرَبَ»[(١)] و«تَشَيْطَنَ» و«تَرَهْوَكَ»[(٢)] و«تَمَسْكَنَ»[(٣)] و«تَعَلَّمَ» و«تَنَاظَرَ».

وعشرةٌ مزيدةٌ لا للإلحاقِ[(٤)]، بَلْ لمعنىً[(٥)] آخرَ، وهي: «أَعْلَمَ» و«عَلَّمَ» و«نَاظَرَ» و«انْطَلَقَ» و«اقْتَدَرَ» و«احْمَرَّ» و«احْمارَّ» و«استَخْرَجَ» و«اغْدَوْدَنَ» و(اجْلَوَّذَ)[(٦)].

فرع:

والإلحاقُ الاصطلاحيُّ زيادةٌ في كلمة، لِتُساويَ[(٧)] كلمةً أخرى في الأصول[(٨)]، فالواو في «حَوْقَلَ» بإزاءِ الراءِ في «قَرْطَسَ»[(٩)]، والباءُ الأخرى في «تَجَلْبَبَ» بإزاءِ سينِ «تَقَرْطَسَ»، والسينُ الأخرى في «اقْعَنْسَسَ»[(١٠)] بإزاء ميمِ

---

(١) إذا لبس الجورب.

(٢) ترهوك الرجل في مشيه: إذا مشى وكأنه يموج فيه. الصحاح (رهك)، شرح الشافية للرضي ١/٦٨.

(٣) إذا تشبه بالمسكين.

(٤) ش: (للحاق). د: (للإلحاق).

(٥) ت: معنى.

(٦) اغدودن النبت: طال. واجلوذ بهم السير اجلواذا، أي: دام مع السرعة، وهو من سير الإبل. شرح الشافية للرضي ١/٦٨، الصحاح(جلذ).

(٧) في الأصل، ت: تساوي.

(٨) قال الرضي في شرح الشافية ١/٥٢: (ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق به، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير، إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً. وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع).

(٩) القرطاس: الذي يكتب فيه. والقرطاس: الغرض. يقال: رمى فقرطس، إذا أصابه. الصحاح (قرطس).

(١٠) اقعنسس: رجع وتأخر. شرح الشافية للرضي ١/٦٨.

«احْرَنْجَمَ»[١].

ودليلُه كونُ الاشتقاقِ يَشْهَدُ بالزيادة، ولا معنىً مستفادٌ[٢] منها، فعلمنا أنها لتكميلِ زِنَةِ الكلمةِ حتى تساوىَ نظيرَها في الأصول وزناً ومصدراً إن كانَ[٣].

وحروفُ/ الزيادةِ عشرةٌ يجمعُها «سَأَلْتُمونِيها»، أي: لا تكونُ الزيادةُ لغيرِ الإلحاق والتضعيفِ إلّا منها.

ويصحُّ مَجيئُها أوّلًا وحشواً وأخيراً، كـ«أَخْرَجَ» و«بَيْطَرَ» و«قَلْسَى».

ويُعْرَفُ الزائِدُ[٤] إمّا بالاشتقاقِ كـ«أَعْلَمَ»[٥]، أو بعدم النَظيرِ لو حُكِمَ بالأصالةِ[٦] كـ«تَتْفُلٍ»[٧] بفتح التاء، فلو كانت[٨] أصلًا كان «فَعْلُلًا» بفتح الفاء وضم اللام، ولا نظيرَ لهُ[٩]، فَحُكمِ بزيادتِها ليكون «تَفْعُلًا»[١٠] كـ«تَخْرُجْ».

---

(١) ش: احرانجم.

(٢) د: مستفاداً.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ٥٥.

(٤) ش: وتعرف الزيادة.

(٥) المراد بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد.
انظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٣٤.

(٦) المقصود بعدم النظير: عدم وجود وزن مشابه له في الرباعي أو الخماسي المجردين، فلو حكم بأصالة تلك الزيادة لأدى ذلك الحكم إلى وزن غريب يكون زائداً على أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول.
المصدر السابق ٢/ ٣٥٦، ٣٥٧.

(٧) التتفل: الثعلب. وقيل: ولده. وفيها لغات: فتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء، وضم التاء الأولى والفاء وبينهما تاء ساكنة، وكسر أوله وفتح الثالث، وفتح الأول والثالث، وكسرهما. اللسان (تفل).

(٨) أي: التاء الأولى.

(٩) بل هو نادر كما في شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥٧.

(١٠) ش: تفعل.

وبورودِ زِنَةٍ أخرى لها لو حُكِمَ بأصالتها لم يكن له نظيرٌ كـ«تُرْتُبٍ»[١] بضمِّ التاء وفتحِها[٢]، فلو حُكِمَ بأصالتها[٣] كان «فُعْلَلًا» - بضم الفاء وفتح اللام[٤] - ولا نظيرَ له، فَحُكِمَ بزيادتها مع الضمِّ[٥] وإنْ وُجِدَ نظيرُهُ وهو «بُرْثُنٌ»، لأنَّ المضموم (هو)[٦] المفتوحُ بعينه[٧]. وبكونِهِ في موضعٍ زيادتُه فيه أغلبُ من أصالَتِهِ، كبابِ «عِمْرانَ»[٨] وبالترجيح عند التعارض[٩]، كميمِ «موسى» وألِفِهِ، هَلْ هو من «أَوْسَيْتُ»[١٠] أمْ من «ماسَ»[١١].

---

(١) يقال: أمر ترتب، أي: راتب ثابت، من رتب الشيء رتوباً، أي: ثبت. الصحاح (رتب)، شرح الشافية ٢/٣٥٨.

(٢) العبارة في ن، د: (بضم التاء الأولى وضم التاء الثانية وفتحها). وهو الصحيح، لكن يغلب على ظني أنه بيان من النساخ.

(٣) ن: (بأصالة الأولى). وهو الصحيح، لأن عبارته توهم أن الزائد فيه التاء الثانية.

(٤) ش: (بفتح الفاء وضم اللام). وهو خلاف ما سيذكره.

(٥) أي: بزيادة التاء الأولى. فوزنه «تفعل» مع الفتح و«تفعل» مع الضم. ومعنى (ترتب) بضم التاءين: العبد السوء. اللسان (رتب).

(٦) (هو) ساقطة من الأصل.

(٧) أي: لأن التاء الثانية المضمومة في «ترتب» هي عينها المفتوحة في «ترتب»، فلما وجب الحكم بزيادة التاء الأولى مع فتح الثانية، وجب الحكم بزيادة الأولى مع ضم الثانية، وأن وجد نظيره في الأصول وهو (برثن).

(٨) لأن الألف والنون مما يكثر زيادته في هذا الباب.

(٩) أي: عند تعارض الاشتقاق مع الغلبة، أو الغلبة مع عدم النظير، فيصار إلى الترجيح، وانظر الخلاف في الترجيح وأدلته في شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٤، وما بعدها.

(١٠) ش، ت، م: أسيت.

(١١) موسى التي هي موسى الحديد من (أوسيت رأسه) أي: حلقته بالموسى عند البصريين فوزنه «مفعل» عندهم، وهو مؤنث سماعي كالقدر والنار.
وجوز السيرافي اشتقاقه من «أسوت الجرح» «أي: أصلحته، فأصله «مُؤْسى». وعند الفراء من ماس يميس ميساً، وهو التبختر، لأن المُزَيَّنَ يتبختر، وهو اشتقاق بعيد، قلبت عنده الياء واواً لانضمام ما قبلها. =

فرع:

وَيُعَبِّرُ عن الزائد بلفظِهِ، تقول: وَزْنُ بَيْطَرَ فَيْعَلَ، إلّا المُكَرَّر فكالأصلي، تقول: وَزْنُ تَجَلْبَبَ تَفَعْلَلَ، لا «تَفَعْلَبَ»، وفي «اقْعَنْسَسَ»: «افْعَنْلَلَ» لا «افْعَنْلَسَ» وَقِسْ على ذلك.

فصل

وَحُكْمُ آخِرِهِ الفتحُ، إلّا مع الضميرِ/المرفوعِ المتحرك فَيُسَكَّنُ لما مر، وإلا[1] مع الواوِ فيُضمُّ سابِقُها مناسبةً لها كـ«فَعَلْتُ»، «فَعَلْنَ»، «فَعَلُوا».

وَحُكْمُ أولِهِ الفتحُ، إلّا مُعْتَلَّ[2] العينِ المتصلَ به ذلك الضميرُ[3]، فَيُضَمُّ الواويُّ[4] كـ«قُلْتُ»[5]، ويُكْسَرُ اليائيُّ[6] كـ«بِعْتُ»، دِلالةً عليهما[7]، حيثُ حُذِفَتا للساكِنَيْنِ.

وإذا بُنِيَ للمفعولِ[8] ضُمَّ أَوَّلُهُ، إشعاراً بحذفِ الفاعلِ، وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ

= وأما «موسى» - اسم رجل - فهو عند أبي عمرو بن العلاء «مُفْعَلٌ» أيضاً، وعند الكسائي «فُعْلَى».

واستدل أبو عمرو بانصرافه في النكرة، وكون مُفْعَلٍ أكثرُ من فُعْلَى، لأنه يبنى من كل أفعلت. انظر الصحاح (موسى، وسي) اللسان (موسى)، شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٤، ٣٤٨ - ٣٤٩.

(١) ش: ولا.

(٢) (مع معتل) في ت.

(٣) أي: ضمير الرفع المتحرك.

(٤) ش: الواو.

(٥) يرد على هذا (خفت) فإنه مكسور الأول مع كونه واوياً، إذ أصله (خوف). وقد أورد عليه هذا الاعتراض أيضاً في هامش الأصل فأجاب عنه بعضهم بأن حركة واوه كسرة، فكسر ليدل على أنه من فَعِلَ لا من فَعَلَ. قال: ولو أشار - المصنف - إليه لكان أولى.

(٦) ش: الثاني.

(٧) ت: عليها.

(٨) ش: المفعول.

مطلقاً، كـ«ضُربَ»، «أُخْرِجَ»، «إسْتُخْرِجَ»، إلا المضاعفَ فَيُسَكَّنُ قَبْلَ آخرِهِ كـ«شُدَّ» و«مُدَّ»، وإلَّا مُعْتَلَّ العينِ فَيُكسَرُ أولهُ بعد إعلالِ العَيْنِ، كـ«قِيلَ» و«بِيعَ»[1]. قد جاء الإشمامُ[2] والواوُ، قال:

١٢٧ - لَيْتَ شَبَاباً[3] بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

نون الوقاية

/ وإذا لَحِقَتْهُ ياءُ النفسِ وجبتْ[4] قبلَها نونُ الوقايةِ عن الكسرِ، كـ«ضَرَبَني» ونحوه.

ودخولُها واجبٌ مع[5] الماضي (والأمرِ)[6] والمضارعِ - عَرِيّاً عن نونِ

---

(١) أصل (قيل) قول، فنقلت كسرة الواو إلى القاف بعد إسكانها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اللفظ بها (قيل) بكسرة خالصة وياء خالصة. وأصل (بيع): بيع، فنقلت كسرة الياء إلى الباء من غير قلب.

انظر شرح ابن يعيش٧/ ٧٠.

(٢) تقدم معنى الاشمام.

١٢٧ - هذا الرجز نسبه بعضهم لرؤبة بن العجاج. وقال العيني: هذا رجز عزاه بعضهم لرؤبة ولم يثبت وقبله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شيئاً لَيْتُ

من أبيات يصف فيها جذبه للدلو.

والشاهد فيه في (بوع) فأصله (بيع) فخلصت ضمة الفاء فانقلبت الياء واواً لسكونها بعد ضمة، وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها.

شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٠٥، المغني ٥١٣، شرح شواهده ص ٢٢٧، العيني ٢/ ٢٥٤، ابن عقيل ١/ ١٧٧، شرح ابن يعيش ٧/ ٧٠، المساعد ٢/ ٣٩٨.

(٣) في ش، د: زمانا.

(٤) ت: وجب.

(٥) ش: كمع.

(٦) ثابتة في ت، ن، م، د. وهو الصحيح للزومها فيه أيضاً نحو (اضربني).

الإعراب[١] - لِتَقِيها[٢] الكسرَ.

ومختارٌ[٣] في «لَيْتَ» و«مِنْ» و«عَنْ» و«قَدْ»[٤] و«قَطْ»، محافظةً على الحركةِ والسكونِ، كقوله - تعالى -:

«يا لَيْتَني كُنتُ مَعَهُمْ»[٥]، وقال:

١٢٨ - كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتي

(وقال)[٦]:

---

(١) كما في (يضربني) ونحوه. أما مع نون الإعراب فدخولها جائز لا واجب، نحو (يضربونني)، لقيام نون الإعراب مقامها. وانظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢١.

(٢) أصل، ش، م: (لتقيهما) والضمير للأفعال الثلاثة.

(٣) في الأصل: ومختارا.

(٤) (وقد): ساقطة من ت.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٧٣.

١٢٨ - صدر البيت من الوافر، عجزه:

أُصادِفُهُ وأُفْقِدُ جُلَّ مَالي

وهو لزيد الخيل الطائي الصحابي رضي الله عنه، وسماه رسول الله - ﷺ - زيد الخير لما قدم عليه في وفد طيىء سنة تسع من الهجرة (ديوانه ص ٨٧).

وجابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيداً، فالتقيا فاختلفا طعنتين وهما دارعان، فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا، وانكسر ظهره.

وقيل الشاهد:

تمنى مَزْيدٌ زيداً فلاقى أخا ثقةٍ إذا اختلفَ العوالي

كمنية: في موضع المفعول المطلق، أي: تمنى مزيد تمنياً كتمني جابر. والشاهد: حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في (ليتي)، وكان الوجه (ليتني) كما تقول: ضربني، فشبه ليت في الحذف بـ«ان» و«لعل» ضرورة.

سيبويه ٢/ ٣٧٠، نوادر أبي زيد ٦٨، مجالس ثعلب ١٢٩، المقتضب ١/ ٣٨٥، المقرب ١٠٨/١، شرح ابن يعيش ٣/ ٩٠، ١٢٣، الضرائر ص ١٧٠، شرح ابن عصفور ١/ ٤٣٥، شرح الرضي ٢/ ٢٣، الخزانة ٥/ ٣٧٥، العيني ١/ ٣٤٦، الهمع ٢/ ٦٤.

(٦) زيادة من ن، د. ومحلها بياض في ت.

١٢٩ - أيُّهـا السـائِلُ عَـنْـهُـمْ وعَـنِـي   لَسْـتُ مِـنْ قَـيْـسٍ ولا (قَـيْـسُ)[1] مِـنـي

وقال[2]:

١٣٠ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

---

(١) (قيس) ساقطة من الأصل.

(٢) ش، ن، م: وقوله.

١٢٩ - من الرمل، ولا يعرف قائله، وزعم أنه مصنوع.

قيس: هو قيس عيلان أبو القبيلة، وكان اسمه النأس بن مضر بن نزار. وهو غير منصرف في الموضعين للعلمية والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة.

والشاهد فيه: عدم دخول نون الوقاية مع (عن) و(من) ضرورة، ولا يعرف له نظير لاجتماع الحذف في الحرفين، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين ولم ينسبه إلى العرب.

وقال ابن هشام: (إذا جُرَّتْ الياء بمن أو عن وجبت النون حفظاً للسكون، لأنه الأصل فيما يبنون، وقد يترك في الضرورة، قال: «أيها السائل... الخ» وفي النفس من هذا البيت شيء لأنا لا نعرف قائله ولا نظير له).

شرح الرضي ٢/ ٢٣، الخزانة ٥/ ٣٨٠، شرح ابن يعيش ٣/ ١٢٥، العيني ١/ ٣٥٢، التصريح ١/ ٣٥٢.

١٣٠ - رجز نسب لأبي نخيلة، ولحميد الأرقط، ولأبي بحدلة، وقد نسبه للأول الأعلم الشنتمري وللثاني أبو علي القالي وأبو عبيد السكري، وللثالث ابن يعيش. وبعده:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

قيل في قوله: الخبيبان: أراد عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - وأخاه مصعباً، وأبو خبيب كنية عبد الله، وغلبه على مصعب لشهرته. وقيل: هما عبد الله وابنه خبيب. ويروى: الخُبَيْبِيْنَ على الجمع.

والإمام: قيل أراد به عبد الله بن الزبير. وقيل: عبد الملك بن مروان. والأول أشهر. وعلى الثاني فالمعنى: حسبي من عبد الله ومصعب ما نلت، ولن أنصرهما، فإن عبد الملك خير منهما، لأنه ليس شحيحاً ولا ملحداً.

وأراد بالإلحاد الظلم.

والشاهد فيه: حذف نون الوقاية من (قد) الثانية تشبيهاً لها بحسب، لأن المعنى واحد.

قال سيبويه: (وأما الكلام فلا بد فيه من النون. وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبهه بحسبي، لأن المعنى واحد).

كتاب سيبويه ٢/ ٣٧١، نوادر أبي زيد ٢٠٥، ابن الشجري ١/ ١٤، ٢/ ١٤٢، شرح الرضي ٢/ ٢٣، الخزانة ٥/ ٣٨٢، الإنصاف ١/ ١٣١، شرح ابن يعيش ٣/ ١٢٤، ٧/ ١٤٣، المغني ٢٢٦، شرح شواهده ص ١٦٦، العيني ١/ ٣٧٥، الهمع ١/ ٦٤.

وقال:

١٣١ - امتلأ الحَوْضُ وقال قَطْنِي

وَيُكرهُ في «لَعَلَّ»، كراهةَ اجتماعِ النوناتِ، إذْ من لُغاتها «لَعَنَّ»(١).

وَمُخَيَّرٌ في «لَدُنْ»(٢)، والمضارعِ المعرب بالنون(٣)، و«إنَّ» وأخواتِها النونيَّة(٤).

---

١٣١ - الرجز أيضاً، وبعده:

مَهْلًا رُوَيْداً قد مَلأتَ بَطْني

ولم ينسبه أحد ممن استشهدوا به لقائل معين.

قط: اسم فعل أمر بمعنى حسب، والنون للوقاية، ودخولها على اسم الفعل شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين. والغرض من إلحاق النون ههنا المحافظة على سكون (قط) حتى لا يذهب ما بني عليه اللفظ وهو السكون، فدل هذا على أن لحوق نون الوقاية لكلمة من الكلمات لا يدل على أنها فعل.

وفي البيت شاهد آخر ذكره ابن جني وابن عصفور وغيرهما، وهو أن ما يفهم من حال الشيء يسمى كلاماً حيث أضاف القول إلى الحوض، فهو شاهد على الاتساع بالقول حتى شمل دلالة الحال.

مجالس ثعلب ١٨٩، الخصائص ١/ ٢٣، المخصص ١٤/ ٦٢، ابن الشجري ١/ ٣١٣ و٢/ ١٤٠، إصلاح المنطق ٥٧، ٣٤٢، مقاييس اللغة ٥/ ١٣، الإنصاف ١/ ١٣٠، الكامل ٤/ ٢٤٦، شرح ابن عصفور ١/ ٨٧، العيني ١/ ٣٦١، شرح ابن يعيش ٢/ ١٣١، ٣/ ١٢٥، الأشموني ١/ ١٢٥، اللسان (قطط).

(١) في (لعَلَّ) ستَّ عَشْرَةَ لغةً: عَلَّ، لَعَنَّ، عَنَّ، لأنَّ، أنَّ، رَعَنَّ، رَغَنَّ، لَغَنَّ لَعَلَّتْ، لَعَلَّ، لَعَلَّنْ، لَغَلَّ، غَلَّ، غَنَّ، لائِنْ، لَعاءِ.
انظر التسهيل ٦٦، الإنصاف ١/ ٢٢٤، شرح الرضي ٢/ ٣٦١، رصف المباني ٣٧٣.

(٢) بل دخولها لازم عند سيبويه والزجاج ولا يحذف إلا لضرورة مثل (قط) و(قد). وعند غيرهما ثبوته راجح، وليس الحذف للضرورة. انظر الكتاب ٢/ ٣٧٠، وشرح الرضي ٢/ ٢٢.

(٣) انظر ما تقدم في ص ٣٠٥ مع الحاشية.

(٤) أي التي آخرها نون، وهي أن، كأن، لكن. أما (ليت) و(لعل) فقد تقدم حكمهما. وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٢٢ - ١٢٣.

وَتَلْحقُهُ[١] تاءٌ ساكنةٌ، علامةً لتأنيثِ الفاعلِ، وتُكْسَرُ للساكِنَيْنِ كـ«قامتِ المرأةُ».

الفعْل المضارع

والمضارعُ ما زيدَ في أولِهِ أحدُ حروفِ «نأيت»، دِلالةً على من هو له.

فيضارعُ اسْمَيْ[٢] الفاعلِ والمفعولِ في عددِ حروفِهِ وحركاتِها وَسكَناتِها. فـ«يَضْرِبُ» و«يُخْرَجُ» كـ«ضارِبٍ» و«مُخْرَجٍ».

ح: وَلِوقوعِهِ مُشتركاً، وتخصيصِهِ بالسينِ، كالتنكيرِ والتعريفِ في الاسم[٣].

فالهمزةُ للمتكلِّم منفرداً[٤]، والنونُ له مع غيره[٥]، والتاءُ للمخاطَبِ مطلقاً[٦] والمؤنثِ والمؤنثين[٧] غَيْبَةً، والياءُ للغائبِ غيرهِما[٨].

فرع:

كثر[٩]: وهو حقيقةٌ في الحالِ مَجازٌ في الاستقبالِ، إذْ الأصلُ عدمُ

---

(١) أي الماضي.

(٢) د: اسم.

(٣) قال ابن الحاجب في حد المضارع: (ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين). وقوله: «لوقوعه مشتركاً» تعليل لمشابهته للاسم: يريد أنه حقيقة في الحال والاستقبال. وتخصيصه بالسين، يعني أن الاسم يكون مبهماً نحو (رجل) ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو (الرجل)، وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص بأحدهما وهو الاستقبال بالسين. شرح الرضي ٢/٢٢٧.

(٤) الأصل، ت، ن: مفرداً.

(٥) سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين. ولم يذكر الواحد المعظم كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ ونحوه.

(٦) مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً.

(٧) ت، ن، م، د: والمؤنثتين.

(٨) أي: غير المؤنث، والمؤنثين، فيكون لأربعة: لواحد المذكر، ومثناه، ومجموعة، وجمع المؤنث.

(٩) (كثر) ليست في ش.

الاشتراكِ[١]. وقيلَ العكسُ، إذْ هو السابقُ إلى الفَهْمِ عند إطلاقِهِ[٢]. ح: بل مُشْتَرَكٌ[٣].

فرع:

ولكلِّ ماضٍ مضارعٌ إلّا الخمسةَ[٤] الغيرَ المتصرفةِ[٥]. والعكسُ/ إلّا نحو «يَدَعُ» و«يَذَرُ»، فلا ماضيَ لهما[٦].

---

(١) قال الرضي ٢/ ٢٢٦: (وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً من المناسب أن يكون الحال صيغة خاصة كما لأخويه). وانظر الإيضاح ٢/ ٦ وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٠١.

(٢) ت: (الاطلاق). وحجتهم خفاء الحال حتى اختلف فيه العقلاء. انظر الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧، شرح الرضي ٢/ ٢٢٦، وما تقدم في ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) د: (بل هو مشترك). وقد تقدم رأي ابن الحاجب قبل قليل.

(٤) ت، ن، د: (الستة). وفي حاشية الأصل: (صوابه الستة، وهو نعم وبئس وعسى وليس وحبذا وفعل التعجب).

(٥) علل السيد الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف للزمخشري ١/ ٧١ دخول اللام على «غير» المضاف إضافة معنوية بأنه شاع في كلام المصنفين تعريفه باللام إذا وصف، به المعرفة، لأنه لا يتعرف بالإضافة لكمال إبهامه فعرف باللام ليصح وصف المعرفة به لكنه لم يوجد في كلام فصحاء العرب. وانظر شرح الفريد للعصام ص ٢٢٢.

(٦) وقد استغنوا عن (ودع) و(وذر) بتركَ لأنه في معناهما، وكذا بمصدر «ترك» وهو الترك عن مصدريهما، وباسم الفاعل منه (تارك) عن اسم الفاعل منهما، فلا يقال ودع ودعا وهو وادع ولا وذر وذرا وهو واذر. وقد وقع في شعر أبي الأسود وغيره (ودع) وخرج على أنه (ودَّعَ) بالتشديد فخفف، أو أنه من الشاذ الذي لا يعتد به في الاستعمال. وقد قرىء شذوذاً: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعَة» فهو في صحيح مسلم (الجمعة ٤٠) وسنن النسائي (الجمعة ٢) ومسند أحمد ١/ ٢٣٩. وفي الصحاح (ودع): (وقولهم: دع ذا، أي اتركه. وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لا يقال: ودعه، وإنما يقال تركه، ولا وادع، ولكن تارك، وربما جاء في ضرورة الشعر ودعه فهو مودوع، على أصله، وقال:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه)

انظر الإنصاف ٢/ ٤٨٥ - ٤٨٧، المساعد ٣/ ٢٥٤ - ٢٥٦، شرح الشافية للرضي ١/ ١٣٠ - ١٣١.

وحرفُ المضارعةِ مضمومٌ في الرُّباعيِّ لِقِلَّتِهِ، فاغْتفِرَ الثِّقَلُ فيه، مفتوحٌ فيما سِواه تخفيفاً غالباً نحو «يُدَحْرِجُ»، «يَمْنَعُ»[١]، «يَسْتَخْرِجُ»[٢].

وقد تتفقُ حركةُ عين المضارع/ والماضي فتُفتَحُ فيهما حتماً حيثُ العينُ أو اللامُ حرفُ حَلْقٍ[٣]، نحو «زَأَرَ»، «ذَهَبَ»، «طَعَنَ»، «نَحَرَ»، «نَعَرَ»[٤]، «شَخَصَ»، «قَرَأَ» «جَبَهَ»[٥]، «جَمَعَ»، «شَمَخَ»، «سَمَحَ»، «صَبَغَ»[٦]، لا (في)[٧] غيرِ ذلك إلا نادراً كَرَكَنَ يَرْكَنُ. وقيل: هو من تَداخلِ اللُّغتينِ[٨].

وتكسر[٩] فيهما في[١٠] فعلا[١١]، منها صحيحة . . . .

---

(١) (يضرب) في ن، د.
(٢) انظر شرح الرضي ٢/٢٢٧، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٠٠.
(٣) فعل يفعل، بكسر العين في الماضي والمضارع ليس بأصل إذ القياس في مضارع فعل المكسور العين فتح عينه، ولهذا لم يجيء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين.
انظر في ذلك الكتاب ٤/١٠١، شرح الشافية للرضي ١/١١٨، شرح ابن يعيش ٧/١٥٣.
(٤) د: (مغر). وفي الصحاح (نعر): (نعر العِرْقُ ينعرَ - بالفتح فيهما - نعرا، أي: فار منه الدم، فهو عرق نَعّار ونَعور.
(٥) في الصحاح (جبه): (وجبهته: صككت جبهته). وفي حاشيته: جبهه كمنعه.
(٦) ذكر في اللسان (صبغ) فيه تثليث الفاء في المضارع. والكسر عن اللحياني.
(٧) (في) ساقطة من الأصل، ت.
(٨) في الصحاح (ركن): (ركن إليه يركُن - بالضم. وحكى أبو زيد: ركن إليه - بالكسر - يركَن ركونا فيهما، أي: مال إليه وسكن. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾. وأما ما حكى أبو عمرو: ركَن يركَن - بالفتح فيهما - فإنما هو على الجمع بين اللغتين. وانظر شرح الشافية للرضي ١/١٢٥، وشرح ابن يعيش ٧/١٥٣.
(٩) أي العين.
(١٠)(في) ساقطة من د.
(١١)في هامش الأصل: (ينظر العدد في نسخة أخرى، فإن هذا مخالف للمذكور من الأفعال. والذي في الكوكب - أم هذا الكتاب - أن جملتها سبعة عشر، منها ثلاثة صحيحة، وهي: حسب ونعم وبئس، وأربعة عشر معتلة الفاء، وذكر ما ذكر هنا وزاد «ورى» و«وجد» فنقص أيضاً واحد من الأربعة عشر). =

وهي: «نَعِمَ»[(١)]، و«بَئِسَ»[(٢)] و«حَسِبَ»[(٣)]، ومنها معتلةُ[(٤)] الفاءِ: «وَثِقَ»، «وَفِقَ»[(٥)]، «وَرِمَ» - أي: بَرِحَ[(٦)] -، «وَلِيَ»، «وَرِثَ»، «وَمِقَ»[(٧)]، «وَخِمَ»[(٨)]،

= وفي هامش ت: (قوله: أربعة عشر. قال عبد الله ابن الإمام: ينظر في العدد، فإن في المكلل للإمام أنها سبعة عشر).

قلت: والفعلان اللذان زادهما هنا عن الكوكب للمصنف هما: ورى ووجد. أما ورى فهو من ورى الزند يرى ورياً، إذا خرجت ناره. وهو لغة أخرى في ورى الزند يرى بفتح الماضي وكسر المضارع.

وأما (وجد) فهو ماضي يجد وجدا - بكسر عين الماضي والمضارع، أي: أحب. وفي شرح الشافية للرضي ١/ ١٣٥، أفعال أخرى لم تذكر هنا.

(١) في الصحاح (نعم): ونعم الشيء - بالضم - نعومة، أي: صار ناعماً ليناً. وكذلك نعم ينعم مثل حذر يحذر. وفيه لغة ثالثة مركبة بينهما: نَعُمَ يَنْعَمُ مثل فضل يفضل. ولغة رابعة: نَعِمَ يَنْعِمُ بالكسر فيهما، وهو شاذ).

(٢) في اللسان (بأس): (وَبَئِسَ يبأس وَيَبْئِسُ، الأخيرة نادرة. قال ابن جني: هو كرم يكرم على ما قلناه في نعم ينعم).

(٣) (حسب): ساقطة من ش. وقد زادها الناسخ في الحاشية عن الكوكب الزاهر للمصنف. وانظر شرح الشافية للرضي ١/ ٣٥.

(٤) الأصل، ت: معتل.

(٥) في اللسان (وفق): (وتقول: وفقت أمرك تفق - بالكسر فيهما، أي: صادفته موافقاً، وهو من التوفيق كما يقال: رشدت أمرك).

(٦) هذا وهم من المصنف، لأن (ورم) من الورم - واحد الأورام - ومضارعه يرم بالكسر أيضاً، وهو شاذ كما في الصحاح واللسان، لأن قياسه (يَوْرَمُ) ولم يسمع.

أما الذي بمعنى برح فهو (رام) لا ورم. قال في اللسان: (الريم: البراح، والفعل، رام يريم، إذا برح. يقال: ما يريم يفعل ذلك، أي: ما يبرح).

انظر الصحاح واللسان (ورم، ريم).

وفي هامش الأصل: قال ركن الدين: ورم من الورم. وفي هامش ت زاد: والذي بمعنى برح «رام».

(٧) معناه: أحب. انظر الصحاح (ومق).

(٨) معناه اتَّخَمَ، من التُخَمَةِ كما في اللسان (وخم).

«وَغِرَ»(١)، «وَعِرَ»(٢)، «وَرِعَ»(٣)، «يَئِسَ»(٤).

ابن يعيش(٥): «لَمْ يُسْمَعْ متفِقاً في الكسر غيرُها»(٦). قلت: وقد يختلفانِ كـ«يَئِسَ يَيْأَسُ»(٧).

وتُضمُّ من أفعال الطبائعِ، كـ«شَرُفَ»، و«كَرُمَ» و«ظَرُفَ».

فرع:

واختلافُ حركة عينِهما(٨) أكثرُ كـ«قعَد يقعُد» و«علِم يعلَم» و«ضرَب يضرِب».

---

(١) وَغِرَ صدره يَغِرُ، من الغضب. انظر شرح الشافية للرضي ١/ ١٣٥.

(٢) في اللسان (وعر): (الوعر: المكان الحزن ذو الوعورة ضد السهل. وحكى اللحياني: وعر يعر كوثق يثق).

(٣) الورع: الرجل التقي. وقد ورع يرع - بالكسر فيهما. الصحاح (ورع).

(٤) يئس ييئس لغة في يئس ييأس. والأول شاذ كما في الصحاح (يئس). وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٥٣.

(٥) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل النحوي الحلبي الأسدي موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش الحلبي.
أهم مصنفاته: شرح المفصل للزمخشري، وشرح التعريف الملوكي لابن جني. توفي سنة (٦٤٣هـ).
وفيات الأعيان ٧/ ٤٦، انباه الرواة ٤/ ٣٩، بغية الوعاة ٢/ ٣٥١، الأعلام ٨/ ٢٠٦.

(٦) الذي ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٥٣، أنه شذ من ذلك أربعة أفعال جاءت على فعل يفعل بالكسر في المضارع والماضي وبالفتح في المضارع أيضاً، وهي: حسِبَ يحسِبُ ويحسَبُ، يئِسَ ييئِسُ وييأسُ، نعِمَ ينعِمُ وينعَمُ، بئِس يبئِس وَيبأَسُ.
ثم ذكر بعد ذلك أنه يكثر في المعتل فعل يفعل بكسر العين في الماضي والمضارع على قلته في الصحيح، نحو ورث يرث... الخ.

(٧) في الأصل، ت، م: (يائسُ). وهي لغة فيه ذكرها الجوهري عن المبرد. وفي حاشية الأصل، ت: (صوابه ييأس). وانظر ما تقدم في (يئس).

(٨) في الأصل: عينها.

وحكمُه أن يُعْرَبَ، لِشَبَهِ الاسم كما مر[١]، وبالرفع والنصب، لانْخِراطِهِما في سِلْكِ عَمَلِهِ، لا الجرّ، لتعذُّرِ دخولِ عاملِهِ عليه، فَعُوِّضَ منه/الجَزْمُ[٢].

وَيُقَدَّرانِ[٣] فيما آخرُه ألفٌ كـ«يَخْشى»، والرفعُ فقط في نحو «يغزو» و«يَرْمي».

ويُحْذَفُ حَرْفُ العِلَّةِ للجَزْمِ[٤]، نحو لم يَغْزُ، لم يَرْمِ، لم يَخْشَ، (إذْ هو كالحركةِ لِثِقَلِها عليه)[٥].

وإذَا أُسْنِدَ إلى ضمير مُخاطَبَةٍ أو مثنىً أو جماعةِ رجالٍ مُخَاطَبينَ أو غائبينَ أُعْرِبَ بالحرفِ، تشبيهاً بالاسم[٦]. وجُعِلَ نوناً، كَراهةَ اجتماعِ واوَيْنِ أو ياءيْنِ، واخْتيرَتْ لقُربِ مَخْرجِها من مَخْرَجِ الواو[٧]، فَجُعلَ ثُبوتُها[٨] علامةَ الرفعِ، لسبقِ مَخْرجِهِ، وحذفُها للنصب والجزم، إذْ الجزمُ عوضُ الجر، وقد حُمِلَ على النصبِ في الاسم، لما مرَّ[٩] فكذلك هنا، مثالُه: هَلْ تَفْعَلينَ، لن تَفْعَلي، لم تَفْعَلي، هل تَفْعَلَانِ، أو تَفْعَلونَ، لن تَفْعَلا، أو تَفْعَلوا، لم تَفْعَلا، أو تَفْعَلوا.

---

(١) هذا على مذهب البصريين، أما على مذهب الكوفيين فعلة إعراب المضارع أنه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. واختلفوا أيضاً في رافعه: فمذهب البصريين أنه يرتفع لحلوله محل الاسم. ومذهب بعض الكوفيين أنه يرتفع لتعريه عن الناصب والجازم. ومذهب الكسائي أنه يرتفع بالزائد في أوله.
انظر الإنصاف ٢/ ٥٤٩ – ٥٥٥، الأشموني مع الصبان ٣/ ٢٣٤ التصريح ٢/ ٢٨٩.

(٢) انظر في علة اختصاصه بالجزم شرح الرضي ٢/ ٢٢٣.

(٣) الرفع والنصب.

(٤) ش: في الجزم.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) لأن ألف يضربان مشابه لألف ضاربان في الاسم، وواو يضربون مشابه لواو ضاربون قال الرضي ٢/ ٢٣٠: (وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق بالاسم حرف. وحمل الياء في تفعلين على أخويه الألف والواو في لحاق النون بهما).

(٧) ولمشابهة النون للواو في الغنة. انظر شرح الرضي ٢/ ٢٢٩.

(٨) أي النون.

(٩) (لما مر) ساقطة من د.

وتُفْتَحُ نونَ المؤنثةِ[١]، إذْ لو ضُمَّتْ الْتَبَسَتْ بحركةِ الإعرابِ، ولو كُسرتْ الْتَبَسَتْ بنونِ الوقايةِ.

وتُفتحُ في الجَمْعِ وتُكسرُ في التَّثْنِيَةِ، تشبيهاً بها في الاسم[٢].

وإذا اتصلتْ به نونُ جمعِ المؤنث بُنِيَ كـ«يَخْرُجْنَ»، إذْ لَوْ أعْرِبَ بِتَحريكِها[٣] كان الإعرابُ على ما أَشْبَهَ التَّنْوينَ[٤]، وعلى ما قَبْلَهَا يَتَوَسَّط[٥]، وَكلٌّ غيرُ جائزٍ، وبالواو التبسَ بالمسند إلى المذكَّرينَ، وبالياء يلتبسُ بالمُسندِ إلى المؤنثةِ، وبالنونِ يجتمعُ نونانِ فَبُنِيَ وفُتِحَتْ النونُ لما مَرَّ في المؤنثةِ[٦].

فصل

وكلُّ/ فعلٍ فإنهُ يصحُّ تصرُّفُهُ ماضياً ومستقبلاً وأمراً ونهياً كقامَ، يقومُ، قُمْ لَا تقُمْ، إلّا ستةً[٧] سُلِبَتْ التصُّرفَ، إشعاراً بمعانيها - كما سيأتي - وهي: «نِعْمَ»

---

(١) في تفعلين.

(٢) في نحو (ضاربون وضاربان).

(٣) ش: بتحركها.

(٤) قال المعترض في هامش الأصل:

(يقال: إن النون التي في ضمير جمع المؤنث متحركة كما ذكرت آخراً، ونون التنوين ساكنة فما وجه الشبه؟.

والعلة القوية أن النون ضمير وهو مبني، ولا إعراب على المبني).

وأجيب عنه بأن الشبه من جهة كونها في الطرف. وكونها متحركة لا يضر، لجعلهم نون التثنية والجمع شبيهتين بالتنوين مع تحركهما.

وعلة المعترض منقوضة بأن الضمير في «يضربن» ونحوه مستتر. فلو وفق لقال: إن النون حرف.

(٥) أي: يصير الإعراب في وسط الكلمة، وهو عرضة للتغيير.

(٦) علل ابن مالك في شرح الكافية ١/ ١٧٦ بناء المضارع المتصل بنون الإناث بحمله على الماضي المتصل بتلك النون، لأنهما مستويان في أصالة السكون، وعروض حركة البناء في الماضي وحركة الإعراب في المضارع. وقال: وقد روجع الأصل بالنون في الماضي. فروجع الأصل بها في المضارع. ولم ينقرض المصنف هنا لبناء المضارع إذا باشر آخره نون التوكيد. وسيذكر ذلك في مبحث خاص بنون التوكيد، وإن كان حقه أن يذكر هنا لأنه من أحكام المضارع.

(٧) الأصل، ش، م، ت: خمسة.

و«بِئْسَ» و«حَبَّذا» و«عَسى» و«لَيْسَ»، وفِعلُ[١] التعجُبِ[٢].

همزتا الوَصْلَ القطعُ

فرع:

وإذا بَنَيْتَ أمراً من فِعْلٍ يلي حرفَ مضارَعتِهِ[٣] ساكنٌ فلا بدَّ من همزةِ الوصل أو القطع إذْ يجبُ حذْف حرفِ المضارعةِ ليتميَّزَ الأمر، فَيُتَوَصَّلَ بهما[٤] إلى النُّطْقِ بالساكنِ بعده، إلّا حيثُ فاءُ الفعلِ همزةٌ نحو «كُلْ، خُذْ، مُرْ»، فلو أُتِيَ بها اجتمعَ همزتانِ فَيَثْقُلُ نحو «اؤكُلْ، اؤخُذْ، اؤمُرْ»[٥]، فاطُّرِحَتْ الوَصْلِيةُ[٦] وتعذَّرَ النُّطْقُ بالساكنةِ فَحُذِفَتْ[٧]، واستُغْنِيَ بحركةِ العَيْنِ عن همزةِ الوصلِ، فَوَزْنُهُ «عُلْ» وقياسهُ «افْعُلْ»[٨].

---

(١) ن، د: وفعلا.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١/٢٠٦، وكل الأفعال متصرفة إلا ما أخرج عن بابه وألزم طريقة واحدة، فإنه منع التصرف، وذلك فعل التعجب، ومثاله: ما أحسن زيداً. ونعم وبئس ومثالهما: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل زيد. وعسى، ومثالها: عسى زيد أن يفعل. وليس، ومثالها: ليس زيد فاعلاً. فإن هذه الأفعال لا يستعمل لها مضارع ولا أمر ولا نهي ولا شيء مما ذكر من التصرف في الفعلية. والعلة في ذلك أنها جعلت أنفس المعاني ودالة عليها، فسلبت التصرف إيذاناً بالمعاني المختصة بها.

(٣) الأصل: المضارعة.

(٤) ت: بها

(٥) في اللمع لابن جني ٣٥٠: (إلا أنهم قد حذفوا في بعض المواضع تخفيفاً فقالوا: خذ، ومر، وكل. وقياسه: أوخذ، أومر، أوكل. وقد جاء ذلك في بعض الاستعمال) وقال ابن الدهان في شرحه ق ٢٧١:
(ولا يحمل عليه لقلته، على أنهم جاؤوا بالأصل مع حرف العطف. قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾).

(٦) الأصل، ت: (الوصلة). وفي ن، د (الفاء) مكان (الوصلية).

(٧) من (وتعذر) إلى هنا ساقط من ن، د.

(٨) يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ١٣٢]. وقد أجاب عنه ابن بابشاذ بأن واو العطف أغنت عن همزة الوصل، فلم تحذف الفاء. قال: ولو جاء على حد خذ وكل لجاز. انظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٠٧.

فرع:

ولِكُلٍّ من الاسم والفعل والحرف حظٌّ فيهما، فالوصليةُ تختصُّ من الاسم نَوْعينِ[١] الأوّلُ مصدرُ الخماسيِّ والسداسيِّ، كانطلاقٍ، واعتدالٍ، واستخراجٍ[٢].

الثاني عَشَرَةٌ مخصوصةٌ: «ابنٌ» و«ابنَةٌ» و«ابنُمٌ»[٣] و«امرؤٌ» و«امرأةٌ» و«اسْمٌ» و«اسْتٌ»[٤] و«اثنانِ» و«اثنتانِ»[٥].

بص: و«ايْمُنُ اللهِ»[٦]. ك: هو جمعُ يمين كـ«أفلُس»، فهي فيه قطعيّةٌ[٧]، إذْ لا مُفْرَدَ على «افعُل»[٨]. قلنا: بل[٩] «آنُكٌ»[١٠] مفردٌ، ثُمَّ مِنْ لُغاتِها «مُ اللهِ» ولا جمعَ حُذِفَ جميعُهُ إلّا حَرْفاً[١١].

---

(١) في ش: بـ(بنوعين).

(٢) في ش: (كالانطلاق والاعتدال والاستخراج). وانظر شرح ابن يعيش ٩/ ١٣٥.

(٣) هو (ابن) وزيدت عليه الميم للمبالغة والتأكيد. انظر شرح ابن يعيش ٩/١٣٣.

(٤) (است) محذوفة اللام، ولامها هاء، يدل على ذلك تصغيرها على (ستيهة) وجمعها على (استاه). انظر شرح ابن يعيش ٩/ ١٣٤.

(٥) قال العلوي في شرح اللمع لابن جني ق ١٦٣: (اعلم أنه ليس في الأسماء غير المصادر ما ألفه ألف وصل سوى هذه الأسماء العشرة، وما سوى ذلك فألفه ألف قطع. فإن قال قائل: لم دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء دون غيرها؟ قيل له: هذه الأسماء سقط منها حرف الاعتلال، فسكنت أوائلها، ليدخلوا عليها همزة الوصل لتكون الهمزة عوضاً من المحذوف فيها).

(٦) أيمن: من الألفاظ المختصة بالقسم. وذهب الزجاج والرماني إلى أنه حرف جر لا اسم. انظر الرماني النحوي ص ٣٣، والمغني ١٣٦، والهمع ٢/ ٤٠.

(٧) ت: منقطعة.

(٨) انظر الإنصاف ١/ ٤٠٥، المغني ١٣٦، الهمع ٢/ ٤٠.

(٩) (بل) ساقطة من د.

(١٠) الآنك: الرصاص الخالص. وقيل الأبيض وقيل الأسود. ومنه قوله ﷺ: «من استمعَ إلى قَيْنَةٍ صُبَّ في أُذُنَيْهِ الآنُكُ» قال في الصحاح (آنك): (وأفعل من أبنية الجمع، ولم يجيء عليه الواحد إلا آنك وأشُدُّ).

(١١) قال في الإنصاف ١/٤٠٨: (ويدل عليه أنهم قالوا في «أيمن الله»: م الله، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً، إذ لا نظير له في كلامهم فدل على أنه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفرداً).
ورد ما قاله الكوفيون من أنه جمع أيضاً بجواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو «أفلس» و«أكلب». المغني ١٣٧. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٠٧٤.

و«ايمُنُ» لازمٌ للرفع/ (بالابتداءِ)(١) كلزومِ «عَمْرَكَ الله» النصبَ بالمصدريةِ(٢).

وفيها لغاتٌ: فتحُ الهمزةِ، وكسرها، و«ايْمُ»(٣) و«لَيْمُنُ»(٤) و«مُنُ اللهِ» بكسر الميم وضمِّها(٥)، و«مُ اللهِ» كذلك(٦).

وتختصُّ من الفعلِ الخماسيِّ والسُداسيِّ مطلقاً(٧)، والأمرَ من الثلاثيِّ المجردِ كـ«انْطَلَقَ» و«اسْتَخْرَجَ» أمراً وخبراً و«اضْرِبْ» ونحْوِه(٨).

وتختصُّ من الحرفِ لامَ التعريفِ ومِيمَهُ(٩).

---

(١) (بالابتداء) ساقطة من الأصل. وخبره محذوف، والتقدير: أيمن الله قسمي، وأيمن الله ما أقسم به. صحاح الجوهري (يمن).
وقد نسب ابن هشام في المغني ١٣٧ لابن درستويه إجازة جره بحرف القسم، ولابن عصفور جواز كونه خبراً والمحذوف مبتدأ، أي: قسمي: أيمن الله، والذي في شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٣: (والذي التزم فيها الرفع: أيمن الله، ولعمرك).

(٢) أصل، ت: للمصدرية.

(٣) هو أيضاً بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم، وهو مقصور من (أيمن الله) وقد تقلب الهمزة هاء فيقال: هَيْمُ الله، وقد تحذف الياء مع النون فيقال: «أم» بفتح الهمزة وكسرها، وهذه لم يذكرها المصنف. انظر الصحاح (أيمن) وشرح الرضي ١/ ٣٣٥.

(٤) اللام فيه لتأكيد الابتداء كما في الصحاح، ومنه قول الشاعر:
فقال فريقُ القوم لمّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري

(٥) صوابه: بكسر الميم والنون وضمهما فيقال: من الله، ومن الله. ويأتي فيهما الفتح أيضاً فيقال: مَنَ الله. انظر الصحاح (يمن) وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٠٧٤.

(٦) أي: بضم الميم وكسرها. الصحاح (يمن).
فمجموع لغاتها اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في بيتين. انظر شرح الكافية ٤/ ٢٠٧٤.

(٧) في شرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٠٧١: (كل همزة افتتح بها فعل ماضي زائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل).

(٨) انظر المصدر السابق ٤/ ٢٠٧٢.

(٩) هي الميم المبدلة من لام التعريف في لغة طيىء، نحو قوله ﷺ -: (ليس من أمبرِّ امصيام في امسفر). انظر شرح ابن يعيش ٩/ ١٣٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٠٧٢.

كثر: وتُجْتَلَبُ متحركةً، توصُّلًا إلى النُّطْقِ بالساكنِ[١]. جنى: بل ساكنةً ثم تُحَرَّكُ للساكِنَيْنِ[٢]. قلنا: يُنافي الغرضَ بها.

وحركُتها الكسرُ في الاسم غالباً[٣]، والفتحُ في الحرف، والضمُّ في الفعل الذي قبلَ آخرِهِ ضمةٌ لازمةٌ[٤] نحوُ «اقْتُل»، ليناسِبَ أوّلُ الكلمةِ آخرَها، إلّا مع

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ٢٠٧٥، المساعد ٢/ ٦١٣، الهمع ٢/ ٢١١ - ٢١٢.

(٢) انظر المنصف ١/ ٥٣، وهو رأي ابن علي الفارسي، وطاهر ابن بابشاذ، وابن عصفور.
قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/ ٢٠٦: (والعلة في حدوث ألف الوصل والقطع في الأمر من جميع ما ذكرنا أن ما بعد حرف المضارعة ساكن في الغالب، وإذا كان ساكناً - وقد حذفت حروف المضارعة - وجب أن يدخل شيء يوصل به إلى النطق بالساكن، لأنه لا يمكن الابتداء بساكن، فاجتلبت له الهمزة الساكنة، لأن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل. ولما اجتلبت ساكنة حركت لالتقاء الساكنين).
وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٣٢٤: (وهذه الهمزة اجتلبت ساكنة ثم كسرت لالتقائها مع الساكن بعدها، فحركت بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين). وانظر الهمع ٢/ ٢١١ - ٢١٢.
والذي خالف فيه ابن جني هو وضعها، فهو يرى أنها وضعت همزة وقطع بذلك. وغيره يرى أنها يحتمل أن يكون أصلها ألفا وقلبت همزة لأجل الحركة. الهمع ٢/ ٢١١، المساعد ٢/ ٦١٣.

(٣) (غالباً) ساقطة من ش. وإنما قال غالباً، لأنها مفتوحة في (أيمن) لشبهها بالحرف في أنها لا تتصرف. انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٣٢٥.

(٤) (لازمة) ساقطة من ت. وإسقاطها أنسب للمعنى لما سيأتي من استثنائه العارضة.
وقوله: «الذي قبل آخره ضمة لازمة» قاصر، لأن هذا الحكم شامل لكل ما ثالث الهمزة فيه مضموم، وهو الذي يلي الساكن الذي يلي الهمزة، مثل: ادخل، اخرج، انْطُلِقَ به، اشْتُرِيَ. فيشمل المبني للمجهول.
وهذا أحسن من أفراده بالذكر فيما سيأتي، فكان ينبغي أن يقول: والضم في الفعل الذي ثالثه مضموم. كما عبروا به.
انظر اللمع ٣٥٢، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٠٦، شرح ابن عصفور ٢/ ٣٢٥، شرح ابن يعيش ٩/ ١٣٧.

الضمةِ العارضةِ في ن نحو «ارموا»(١)، وفي المبني للمفعول مطلقاً لما مر(٢)، والكسرُ فيما عدا ذلك(٣) نحو «اضْرِبْ»(٤)، «اعْلَمْ»، «ارموا»، «اخْشَوْا»(٥).

وتحذف في الدُرْجِ(٦) حتماً(٧) لإغْنائِهِ عنها، ومع همزةِ الاستفهامِ جَوازاً(٨)،

---

(١) في ش وحدها زيادة (واخشوا). وهو ليس مضموم ما قبل الآخرة، فلعل نظر الناسخ انتقل إلى (واخشوا) الآتية في السطر التالي، أو لعل المصنف اسقطها حين قراءتها عليه.
وضمة «ارموا» عارضة من أجل واو الجمع، وأصله «ارميوا» - بكسر الميم - فحذفت ضمة الياء للاستثقال، فبقيت الياء ساكنة، ثم حذفت لاجتماعها ساكنة مع الواو، وضم ما قبل الواو لتصح هي. فلا تضم همزة الوصل فيه.
انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٥، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٠٦.

(٢) من قوله: ليناسب أول الكلمة آخرها.
والمضموم في المبني للمفعول ليس قبل آخره. وبهذا صح ما أخذته عليه في قوله: الذي قبل آخره ضمة لازمة. وأنه كان ينبغي أن يقول الذي ثالثه ضمة لازمة. أو الذي يلي الساكن بعد الهمزة فيه حرف مضموم.

(٣) أي من الأفعال وهي الأفعال الخماسية والسداسية المبنية للفاعل، والأمر منها والمصدر، وما سيمثل به.

(٤) مكانها بياض في ش.

(٥) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٣٢٥، شرح ابن يعيش ٩/ ١٣٧، الهمع ٢/ ٢١١.

(٦) في الأصل: المدرج.

(٧) قال الزمخشري: (وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش، فلا تقل: الاسم والانطلاق والاقتسام والاستغفار و«ابْنُكَ» و«عن اسْمِكَ» وقوله: إذا جاوز الاثنين سرٌ.. من ضرورات الشعر). المفصل، بشرح ابن يعيش ٩/ ١٢٧، وانظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٠٧.

(٨) ظاهر كلام النحويين أن حذفها مع همزة الاستفهام واجب. قال ابن جني في اللمع ٣٥٠: (ومتى استغنيت عن همزة الوصل بغيرها حذفتها. تقول في الاستفهام: أَبْنُ زيدٍ عندك؟ حذفت همزة الوصل استغناء عنها بهمزة الاستفهام).
وقال ابن يعيش ٩/ ١٣٨:
(أمر هذه الهمزة مخالف لما أصلناه، لأن ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ لأن الغنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل، ولم يؤد حذفها إلى لبس، لأن ألف الاستفهام مفتوحة، وألف الوصل مكسورة).
وانظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٠٨، والهمع ٢/ ٢١٢.

نحوُ «ابْنُكَ خَيْرٌ أَمْ غُلامُكَ؟»(١)، «أَفْتُكَ أَفْصَحُ أم افتِكَ؟»(٢)، «آلرجُلُ خَيْرٌ أمِ(٣) المَرْأَةُ؟»(٤).

والقَطْعِيَّةُ - أصلِيَّةً وزائدةً كـ«أُمّ» و«أَخ» و«إبل» و«أعطِ» و«أَكْرِمْ» و«إنَّ» و«أنَّ»(٥) - لا تُحْذَفُ(٦) في دُرْجٍ، إذْ لا مُقْتَضِيَ له، بخلاف الوصلية/ .

---

(١) منه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فـقـالـتْ أَبْـنُ قـيـسٍ ذا؟ وبـعـضُ الـشَّـيْـبِ يُـعْـجِـبُـهـا

انظر اللمع لابن جني ٣٥١.

(٢) أي: أقولك: أفتك - بضم التاء والهمزة - أفصح أم قولك: أفتك - بكسر التاء والهمزة، لأن فيها لغتين كما في الصحاح (فتك). والهمزة في (أَفْتُكَ) همزة استفهام وهمزة الوصل ساقطة لذلك، أما في (افتِكُ) فالهمزة همزة وصل، لكنها ثابتة خطا في جميع النسخ لبيان حركة الهمزة، لأنها تتبع حركة الثالث، كما تقدم، أو كما قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢٠٨/١: لبيان أنها ينطق بها، لأن «افتك» مقول لقول مقدر. فلذلك إذا تقدمتها همزة الاستفهام انحذفت مضمومة كانت أو مكسورة، في اسم كانت أو فعل، مثال الاسم: أَبْنُكَ أحبُّ إليكَ أم أبوك، أَسْمُكَ زيدٌ أم عمرو.

(٣) ن: من.

(٤) كذا في جميع النسخ. وهو خطأ فاحش، لأن الهمزة في «الرجل» لا يجوز أن تسقط إذا دخلت عليها همزة الاستفهام بل تقلب ألفاً. وذلك في كل اسم فيه حرف التعريف، لأن حذف همزة الاستفهام في مثله يؤدي إلى أن يلتبس الخبر بالاستفهام فوجب أن يقال: آلرجل خير أم المرأة. ومنه قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَـٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾. وشواهد ذلك كثيرة.

قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١٠٨/١:

(فإن كانت همزة الوصل مفتوحة - وهي التي تكون مع الألف واللام من نحو «الغلام» و«الرجل» - فإن دخلت معها ألف الاستفهام مددت ولم تحذفها فقلت: آلرجل عندك، لأنك لو حذفتها لالتبس الخبر بالاستخبار. قال الله تعالى: ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَـٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ فقس على ذلك موفقاً إن شاء الله).

وقال ابن جني: (فإن كانت الهمزة التي مع لام التعريف لم تحذفها مع همزة الاستفهام لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام تقول: آلرجل قال ذاك، آلغلام ذهب بك) وذكر الآيتين السابقتين. اللمع ص ٣٥١ - ٣٥٢.

(٥) العبارة في د: (والقطعية أصلية كأم وأخ وإبل وإنَّ وأنَّ، وزائدة كأعط وأكرم».

(٦) ش: تنحذف.

فعلُ الأمرْ

وفعُل الأمرِ نوعانِ: معربٌ اتفاقاً، وهو أَمْرُ النفسِ والغائبِ، أو الحاضرِ غيرْ الفاعلِ. ويصيرُ أمراً بلام تَلي المضارعَ، نحو «لأَضْرِبْ أنا»، «لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرا»، «لِتَضرِبْ أنْتَ». وإعرابُهُ الجزمُ باللامِ(١).

ومبنيٌّ(٢)، وهو المسمّىَ مِثالَ الأمرِ(٣)، وهو(٤) صيغةٌ يُطْلَبُ بها الفعلُ من الفاعلِ المخاطَبِ بحذف حرفِ المضارَعَةِ نحو «قُمْ»، «اقْعُدْ» ونحوِهما.

بص: لا مُقْتَضِيَ لإعرابِهِ، فهو مَبْنِيٌّ أصْلِ(٥). ك: بل معربٌ، لتقديرِ اللامِ معه، لكنْ حذفتْ لكثرةِ الاستعمالِ، بدليل أنَّها قد تَعْمَلُ محذوفةً كقوله:

١٣٢ - مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦٧ - ٢٦٨، وشرح ابن يعيش ٧/ ٥٩.

(٢) أي: عند البصريين.

(٣) وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة منه نحوُ: ضَع، ضارِبْ، دَحْرِجْ، وأصلها قبل حذف حرف المضارعة: تَضَعُ، تُضارِبُ، تُدَحْرِجَ. فإنْ كان أوله ساكناً زيدت همزة الوصل، لئلا يُبْتَدَأ بالساكن نحو: اضرِبْ، انطلِقْ، استخرِجْ، وأصلها قبل نزع حرف المضارعة: تضربُ، تنطلقُ، تستخرج. انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٧/ ٥٨ - ٥٩.

(٤) (وهو): ساقطة من ش.

(٥) هذه من مسائل الخلاف المذكورة في الإنصاف (مسألة ٧٢) ٢/ ٥٢٤. وبناؤه على السكون عند البصريين، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون، لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كما في الغائب، فلما حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال زالت علة الإعراب، وهي الموازنة بين الاسم والفعل، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للجزم. انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦٨، وشرح ابن يعيش ٧/ ٦١.

١٣٢ - صدر البيت من الوافر، عجزه:

إذَا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا

وقد نسبه الصيمري والرضي لحسان بن ثابت رضي الله عنه، ونسبه ابن هشام لأبي طالب عم النبي ﷺ، ونسبه جماعة للأعشى وهو في زيادات ديوانه ص ٢٥٢.

التبال: بمعنى الوبال، وهو سوء العاقبة. =

وقوله - ﷺ -: «لِتَأْخُذوا مَصافَّكُمْ[١]»[٢] وقراءته[٣] - (ﷺ)[٤] -: «فَبِذلكَ فَلْتَفْرَحُوا»[٥] بالتاءِ. قلنا نادرٌ، فلا حكمَ له، وإعمالُ الحرفِ

= والشاهد: إضمار لام الأمر في (تفد) ومعناه: لتفد نفسك. وهو من أقبح الضرورات لأن الجازم أضعف من حروف الجر، وحرف الجر لا يضمر.
وفي الخزانة أن المبرد كان يلحن قائله ويقول: لا يعرف قائله ولا يحتج به ولا يجوز مثله.
وقال في المقتضب: (ليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه).
وقريب من هذا ما قاله ابن هشام في المغني. ولهذا وجُهُوهُ بأنه يحتمل أن يكون دعاء بلفظ الخبر وحذفت الياء من (تفدى) تخفيفاً نحو: يغفر الله لك، ويرحمك الله واجتزىء عن الياء بالكسرة. وقال الشنتمري: وقد قيل هو مرفوع حذفت لامه للضرورة واكتفي بالكسرة عنها.
كتاب سيبويه ٣/٨، المقتضب ٢/ ١٣٢، ابن الشجري ١/ ٣٧٥، الإنصاف ٢/ ٥٣٠، الرضي ٢/ ٢٦٨، الخزانة ٩/ ١١، الضرائر ٨٤، المقرب ١/ ٢٧٢، شرح ابن عصفور ١/ ١٤٩، ١٨٩، المفصل ٣٢٧، شرح ابن يعيش ٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤، المغني ٢٩٧، ٨٤٠، شرح شواهده، ص ٢٠٤، العيني ٤/ ٤١٨، اللامات ٩٤، أسرار العربية ٣١٩، ٣٢١، المخصص ١٤٧/١٧، التبصرة للصيمري ١/ ٤٠٦، الهمع ٢/ ٥٥.

(١) ش، ن، م، د: (عني مصافكم).

(٢) كثر الاستشهاد بهذا في كتب النحو والقراءات مع أنه لم يرد بهذا اللفظ في من كتب الحديث المعتمدة. وفي جامع الترمذي (تفسير سورة ص) ٥/ ٤٦: (قال لنا: على مصافكم كما أنتم). والمصاف جمع صف وهو الموقف في الحرب.
ويمكن أن يستشهد لما ذكره المصنف بقوله - ١: (لتأخذوا عني مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه). ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٢/ ١٢٢.
وانظر تفسير القرطبي ٨/ ٣٥٤، البحر المحيط ٥/ ١٧٢، النشر ٢/ ٢٨٥، شرح المقامات للشريشي ١/ ٢٥٩، الإنصاف، ٢/ ٥٢٥، الإيضاح ٢/ ٢٧٢، شرح ابن يعيش ٧/ ٤١، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٦٦، شرح الرضي ٢/ ٢٥٢، أوضح المسالك ٤/ ٢٠١، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٤٤، الأشموني ٣/ ٥٧٤.

(٣) ت: وقراءة.

(٤) ما بين القوسين من ش فقط.

(٥) من قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].
في المحتسب ١/ ٣١٣:
(ومن ذلك قراءة النبي - ﷺ - وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وأبي رجاء، ومحمد بن=

(محذوفاً)[١] ضعيفٌ[٢]. وقولُ رُؤْبَةَ: «خَيْرٍ عافاكَ اللهُ»[٣] نادرٌ[٤]. قالوا: حذف فيه[٥] حرف اللين[٦] في اغْزُ، ارْمِ، اخْشَ، ولم يُعْهَدْ في البناءِ[٧]. قلنا: نَزَّلوهُ منزلةَ الحركةِ[٨] لِضَعْفِهِ عن تَحَمُّلِها[٩]، فحُذِفَ[١٠] للبناءِ كَهي[١١].

=سيرين، والأعرج، وأبي جعفر: «فبذلك فلتفرحوا» بالتاء. وقرأ: «بذلك فافرحوا» أبي بن كعب. وقرأ الباقون: «فليفرحوا» بالياء).

وانظر الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٥٢٠ حجج ابن خالويه ١٨٢، الكشاف ٢/ ٢٤١، مجمع البيان ٥/ ١٦٦، التبيان ٢/ ٦٧٨، اتحاف فضلاء البشر ٢٥٢، تفسير الطبري ١٥/ ١٠٩، البحر المحيط ٥/ ١٧٢، الإنصاف ٢/ ٥٢٤، شرح الرضي ٢/ ٢٥٢، ٢٦٨ شرح ابن يعيش ٧/ ٦١، والمقتصد ١/ ١٣٢.

(١) ما بين القوسين من ش فقط.

(٢) رد الكوفيون على هذا بأن (رُبَّ) تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء و«بل» عند البصريين. انظر الإنصاف ٢/ ٥٢٩ - ٥٣٠.

(٣) في الإنصاف ٢/ ٥٣٠: (على أن قد حكى نقلة اللغة عن رؤبة أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت يقول: خير عافاك الله، أي: بخير). وانظر المغني ٨٣٩، شرح الرضي ٢/ ٣٣٤، شرح ابن يعيش ٨/ ٥٢، شرح التصريح ٢/ ٢٣.

(٤) قال في الإنصاف ٢/ ٥٤٨: (ولهذا أجمع النحويون على أنه لا يجوز في جواب من قال: أين تذهب، أن يقال: زيد، على تقدير: إلى زيد. وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه).

(٥) (فيه) ساقطة من ت.

(٦) الواو والياء والألف.

(٧) أي: كما يقال في الإعراب: لم يَغْزُ، لم يَرْمِ، لم يَخْشَ. وهو دليل على أنه مجزوم بلام مقدرة. الإنصاف ٢/ ٥٢٨.

(٨) أي: نزلوا حرف اللين منزلة الحركة.

(٩) ولأن حرف اللين يشبه الحركة. وهي مركبة منها في قول بعض النحويين. والحركات مأخوذة منها في قول أخرين، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما. الإنصاف ٢/ ٥٤٢.

(١٠) ن: (فضعف فحذف).

(١١) أي كحذف الحركة.

وحكمُ آخره حُكْمُ المَجْزوم فَبُنِيَ[1] على ما يُجْزَمُ به، وهو السكونُ والحذفُ نحوُ «قُمْ»، «اغزُ»[2] ونحوهما[3].

نونُ التأكيد

ونونُ/ التأكيدِ تُوْجِبُ البناءَ[4] كنونِ جماعةِ النساء، والعلةُ واحدةٌ[5] وهي نوعانِ[6]: خفيفةٌ ساكنةٌ، ومشددةٌ[7] مفتوحةٌ مع غيرِ الألفِ، تختصّانِ بالطَّلبيّاتِ لتأكيدِ الطَّلَبِ أمراً ونهياً واستفهاماً وتحضيضاً وعرضاً وتمنّياً[8].

وقلّنا في النفي نحو «ما تَقْعُدَنَّ»[9]، إذْ لا طَلَبَ، وفي الداخلِ عليه اسمُ

---

(١) ت، ن، د: فيبني.

(٢) (أغز): ساقطة من ش.

(٣) في الإنصاف ٢/٥٤٣: فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء حملاً للمعتل على الصحيح، لأن الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه، فحذفت حملاً للفرع على الأصل.

(٤) أي: بناء المضارع. وكان المناسب أن يذكر هذا في الفعل المضارع، ولكنه أخره إلى هنا على ما يظهر ليجمع كل ما يتعلق بالنون في مكان واحد، أو يكون قد نسي ذكرها هناك.

(٥) مذهب الجمهور أن المضارع إذا باشرته نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة فإنه يبنى على الفتح. وقال بعضهم: هو معرب كما أن الاسم مع التنوين معرب، لكن إعرابه مع النون مقدر كما في (غلامي) ونحوه.
انظر شرح الرضي ٢/٢٢٨، شرح الكافية لابن مالك ١/١٧٥، شرح ابن عصفور ٢/٤٩١.

(٦) في الأصل: وهي نون.

(٧) قال ابن الدهان في شرح اللمع ق ٢١٣: (فالثقيلة نونان: الأولى ساكنة، والثانية متحركة، فالأولى مدغمة في الثانية. والتأكيد بالثقيلة أشد، لأنه كلما كثر الحرف كثر معناه كما قالوا في «سوف» أنها أطول زماناً من السين).

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٩/٣٨ - ٣٩، وشرح الرضي ٢/٤٠٣.

(٩) قال ابن جني في اللمع ٣١١: وتدخل أيضاً في الاستفهام والنفي. وعلق عليه ابن الدهان في شرحه ق ٢١٧، بقوله: وأما قوله: «بعد النفي» فإني لم أر أحداً ذكر دخول النون في النفي، وإنما قال سيبويه: «وبعد لم» لأنها لم كانت جازمة أشبهت «لا» الناهية. وهذا لا يجوز إلا في اضطرار. وانظر الرضي ٢/٤٠٣.

الاستفهامِ نحو «مَنْ يَفْعَلُ»، إذْ المسؤولُ عنه الفاعلُ لا الفعلُ[١].

وَوَجَبَتْ في مُثْبتِ القَسَم، نحو «واللهِ لَتَفْعَلَنَّ»، لقوةِ الطلبِ فيه[٢].

وَكَثُرَتْ مع «إنْ» الشرطيةِ و«ما»[٣] كقوله (تعالى)[٤]: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٥].

ولا تدخلُ على الاسم إلا نادراً كقوله:

١٣٣ - أقَـائِلُنَّ أَحْـضِـروا[٦] الـشُّـهـودا

---

(١) أما الاستفهام بالحرف نحو «هل تفعلنّ» فكثير. ومنه قوله:
هـل تَـرْجِـعَـنَّ لـيـالٍ قـد مَـضَـيْـنَ لـنـا والـعـيـشُ مُـنْـقَـلِـبٌ إذْ ذاكَ أفْـنـانـا
وقول الأعشى:
وهـل يَـمْـنَـعَـنّـي ارْتِـيـادُ الـبِـلا دِ مـن حَـذَرِ الـمَـوْتِ أنْ يَـأتِـيَـنْ
انظر اللمع لابن جني ٣١١، وشرح ابن يعيش ٩/ ٣٩ - ٤٠. وفي الرضي ٢/ ٤٠٣ أنه لا فرق بين حروف الاستفهام وأسمائه في ذلك.

(٢) وعللوا لزومها فيه أيضاً بأن اللام تدخل في خبر أن «لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، إذا لو قيل: «إن زيداً ليقوم» جاز أن يكون للحال والاستقبال، بمنزلة ما لا لام فيه، فإذا قيل: «إن زيدا ليقومن» كان هذا جواب قسم، والمراد الاستقبال لا غير.
انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٣٩، وشرح ابن عصفور ٢/ ٤٩٠.

(٣) أي: مع (أن) المؤكدة بـ(ما)، وذلك لتشبيه (ما) بلام القسم في كونها مؤكدة.
انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٤٠، وشرح الرضي ٢/ ٤٠٣.

(٤) من د فقط.

(٥) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٦) غيرت: أحضر. وما أثبته موافق لما في مصادر البيت حيث لم يرد في أي منها (أحضر) وإن كان في بعضها «أحضري» أيضاً.

١٣٣ - من الرجز، وقبله:

أَرَيْـتَ إنْ جـاءَتْ بـه أُمْـلُودَا
مُـرَجَّـلًا ويَـلْـبَـسُ الـبُـرودَا

وقد نسب لرؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ١٤٣، كما نسب لرجل من هذيل وفي قصة الأبيات ما يشير إلى أن قائله امرأة، ويؤيد هذا رواية (جئت) كما في الخصائص لابن جني. و(أحضري) في رواية أخرى. =

فأمّا «هَلُمَّنَّ» في تميمٍ، فَلِفِعْلِيَّتِهَا عندَهُمْ[١].

ولا تدخلُ على ماضٍ، لتعذُّرِ الطلبيّة فِيه[٢].

وما قبلَها مع ضمير المذكَّرِينَ مضمومٌ نحو «أَوْ لَتَعودُنَّ في مِلَّتِنا»[٣]، وأصلُه[٤] «لتعودونَ» حُذِفَتْ نونُ الإعراب[٥]، ثم الواوُ لملاقاتِها الساكنةَ من النون المشددة[٦]. ومع المخاطَبةِ مكسورٌ نحو «اضْرِبِنَّ يا امْرَأَةُ» والإعلالُ واحدٌ[٧]. وفي المذكَّرِ (المفردِ وما في حُكْمِهِ)[٨] مفتوح نحو «اضْرِبَنَّ يا رَجُلُ». ومع

= والشاهد فيه توكيد اسم الفاعل بالنون، لشبهه بالفعل المضارع، وهو شاذ.

وقد ذكره ابن جني في باب الاستحسان، وهو ما علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من التصرف والأتساع، ثم قال: (ومن ذلك - أعني الاستحسان أيضاً - قول الشاعر: أريت.... الخ، فهذا الاستحسان لاعن قوة علة، ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول: «أقائمن يا زيدون» ولا «أمنطلقن يا رجال» إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى استحسان منهم على ضعف منه، واحتمال بالشبهة له). هذا وقد قال البغدادي: أنه من رجز أورده السكري في إشعار هذيل لرجل منهم بلفظ: أقائلون وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

المحتسب ١/ ١٩٣، الخصائص ١/ ١٣٦، شرح الرضي ٢/ ٤٠٤، الخزانة ١١/ ٤٢٠، المغني ٤٤٣، السيوطي ٢٥٧، العيني ٣/ ٦٤٨، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤١٢، شرح الكامل للمرصفي ١/ ٩٧، الضرائر ٣١، شرح السكري ٦٥١.

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/ ٥٢٩، وما تقدم في ص ٢٦٩.

(٢) انظر ما جاء شاذاً من ذلك في المغني ٤٤٤.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٨٨.

(٤) يعني بأصله: قبل أن تدخله نون التوكيد، لأنه معرب بثبوت النون.

(٥) حذفت لزوال الرفع بدخول النون، لأنه صار بدخولها مبنياً. وانظر اللمع لابن جني ٣١٢.

(٦) انظر الرضي ٢/ ٤٠٤.

(٧) أي: حذفت النون لزوال الإعراب، ثم ياء المخاطبة لملاقاتها الساكن من نوني التوكيد. وبقي الكسر ليدل عليها كما بقي الضم مع ضمير المذكرين ليدل على الواو المحذوفة. وانظر اللمع لابن جني ٣١٢.

(٨) الزيادة من ت، ن، د: وأشار ناسخ ت إلى أنه عن نسخة.

(ضميرِ)[١] المُثَنّى وضمير جماعة النساء ساكنٌ، وهو ألِفٌ[٢] تَفْصِلُ[٣] بين النوناتِ[٤]/ نحو «اضربانٌ يا رجَلانِ» و«اضْرِبْنانٌ يا نساء»[٥].

وتحذف معهُما لامُ المعتلّ لاماً[٦] في أمْرِ المذكّرينَ والمؤنثةِ نحو «اغْزُنّ يا رِجالُ» و«اغزِنّ يا امْرأةُ» و«ارْمُنّ» و«ارمِنّ» والإعلالُ واحدٌ[٧].

وتقول لجماعة النساء: «اغْزُونانٌ» و«ارمِينانٌ» فَتَرُدُّ اللامَ، إذْ لا ساكِنَيْنِ[٨].

وأما نحوُ «يَخْشى» فترد ألفه إلى أصلها[٩]، وتُفْتَحُ مع المذكرِ المفردِ، وتُكْسَرُ مع المؤنثِ، وتُضَمُّ مع جماعةِ المذكّرِ[١٠]. تقول: «اخْشَيَنّ يا رجلُ»، «اخْشَيِنّ يا امرأةُ»، «اخْشَوُنّ[١١] يا رجالُ»، «اخْشَيْنانٌ يا نساء»[١٢].

---

(١) الزيادة من ت فقط.

(٢) أي: والساكن مع ضمير جماعة النساء ألف.

(٣) غير الأصل، ت: الفصل.

(٤) من (وهو) ساقط م د، ن.

(٥) ولا تحذف الألف فيها للساكنين، لئلا يلتبس بالواحد في «اضربان» ولأنها ألف الفصل بين النونات في اضربنان والذي سوغ عدم الحذف هنا أيضاً أن الألف كالحركة لما فيها من المدة، ولأن النون الأولى المدغمة في الثانية وإن كانت ساكنة فهي كالمتحركة إذ يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة، فهما كحرف واحد متحرك.
انظر كتاب سيبويه ٣/٥١٩، ٥٢٤، شرح الرضي ٢/٤٠٥، اللمع ٣١٢ - ٣١٣، شرح ابن يعيش ٩/٣٨، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٠٩.

(٦) أي: تحذف اللام من المعتل إذا كان الاعتلال في لامه.

(٧) وهو حذف نون الإعراب، ثم الواو أو الياء لالتقاء الساكنة من النون المشددة، كما تقدم. وانظر شرح الرضي ٢/٤٠٦.

(٨) أي تُرَدُّ لامُ الكَلِمَةِ وهي الواو في (أغزونان) والياء في (ارمينان) لزوال المحذور وهو التقاء الساكنين.

(٩) هذا إذا أسند إلى ياء المخاطبة أو واو الجماعة، أما إذا لم يسند فإن ألفه تقلب ياء على كل حال. انظر شرح ابن عصفور ٢/٤٩٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٤١٥.

(١٠) ش: المذكرين.

(١١) د: اخشين.
وأصله: اخشيون، كما أن أصل أخشين: اخشيين. تحركت الياء الأولى فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت الألف للساكنين فصار الأول «اخشون» والثاني «اخشين».

(١٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٤١٧، وشرح الرضي ٢/٤٠٦.

وأجازَ (يو) قلبَ النونِ من جنس ما قبَلها[(١)] نحو «اخْشَوُوا»[(٢)] و«اخْشَيِي»، ووجهُ الإعلالِ واضحٌ[(٣)].

وهْيَ مع المُضاعفَ كهِيَ مع الصحيح[(٤)] نحو شُدَّنَّ[(٥)]، شُدِّنَّ[(٦)]، شُدُّنَّ[(٧)]، اشْدُدْنانِّ[(٨)].

---

(١) د: حركة ما قبلها.

(٢) ش: اخشيوا. وكذا م.

(٣) هذا في النون الخفيفة، لأن خلاف يونس ليس في النون المشددة التي مثل لها بقوله: اخشين. . . الخ. بل خلافه في النون الخفيفة إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً في حال الوقف لا غير.

فالمعروف أن الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً وأريد الوقف عليها فإنها تقلب الفاء فيقال في اضربن: اضربا. فحكمها في هذا حكم التنوين في الأسماء المنصرفة حين يوقف عليها، لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد كما قال سيبويه.

أما إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً، وأريد الوقف عليهما فإنها تسقط فيقال للمرأة: أخشى وللجميع: اخشوا. وهو عند الخليل بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً فتذهب النون وتعود الياء التي كانت للمؤنث والواو التي كانت للجمع لأنهما إنما حذفتا لالتقاء الساكنين. هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين.

أما يونس فيقول: اخشيي، واخْشَووا. فيزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة.

فقال الخليل: لا أرى ذاك إلا على قول من قال: هذا عمرو، ومررت بعمري.

قال سيبويه: وقول العرب على قول الخليل.

أما في نحو: (اضْرِبُنْ) و(اضْرِبَنْ) فقول يونس كقول الجمهور فيقول: اضربوا واضربي بلا نون إلا أن الواو والياء عنده عوضان من النون، وعند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون للوقف. فكان على المصنف أن يؤخر ما ذكره من خلاف يونس إلى ما سيذكره من الوقف على الخفيفة.

انظر الكتاب ٣/ ٥٢١ - ٥٢٢، شرح الرضي ٢/ ٤٠٧، اللمع ٣١٥، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢١٠١.

(٤) ن: غيره.

(٥) ت: شدن يا رجل.

(٦) ت: شدن يا امرأة.

(٧) ت: شدن يا رجال.

(٨) الادغام لا يتأتى مع جماعة النساء نحو (اشددنان) لأن ما بعد همزة الوصل ساكن. ولم ينبه إليه المصنف. وانظر ما يأتي.

ولكَ فَكُّ الإدغامِ في الجميع[١]، نحو «اشْدُدَنَّ[٢] يا رجلُ»، اشْدُدِنَّ[٣] يا امرأةُ» «اشْدُدُنَّ[٤] يا رجَالُ»، «اشْدُدْنانِّ يا نساءُ».

وفي المثنى[٥]: اغزوانِّ، ارْمِيانِّ، اشْدُدانِّ[٦]. واغْتُفِرَ جمعُ الساكنيْنِ لإدغامِ الثاني[٧].

وتختصُّ المشددةُ بثبوتها وقفاً كالوصل، وفي فعلِ الاثنين وجماعةِ النساء[٨].

والمخففةُ تُحْذَفُ في الوقف، لشَبَهِها بالتنوين، وهذا حُكْمُهُ. وإذا حذفتْ رُدَّ/ ما حُذِفَ لأجلِها، تقولُ - في الوقف على «ارْمِنْ يا امْرأةُ» أو يا رجالُ[٩] -:

---

(١) في هامش الأصل عن الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر للمصنف: (هو لازم - أي فك الإدغام - مع جماعة النساء).

(٢) في ش: (اشدن).

(٣) ش: (شدن).

(٤) ش: (اشندن).

(٥) عطف على قوله: وتقول في جماعة النساء في ص ٢٦٨.

(٦) ش: (اشدان).

(٧) قال سيبويه ٣/ ٥١٩:
(وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم. ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين).
وانظر شرح الرضي ٢/ ٤٠٥، وشرح ابن يعيش ٩/ ٣٨.

(٨) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الخفيفة لا تثبت في فعل الاثنين وفعل جماعة النساء، لأنها ساكنة غير مدغمة وما قبلها لا يكون إلا ألفاً. وأجاز ذلك يونس والكوفيون.
قال سيبويه ٣/ ٥٢٧: (وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيداً، واضربنانْ زيداً. فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم).
وقال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٤١٨: (وكمذهب يونس مذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الألف).
وانظر الرضي ٢/ ٤٠٥.

(٩) ت: ارمن يا رجال.

«ازمي» و«ازموا»، فَرَدَدْتَ(١) الياءَ والواوَ المحذوفَيْنِ لأجلها(٢).

والمفتوحُ ما قبلهَا تُقْلَبُ في الوقف ألفاً كالتنوينِ، ومنه ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾(٣) وقوله:

١٣٤ - . . . . ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدَا

وتُحْذَفُ للساكنِين، كقوله:

١٣٥ - لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعَهْ

---

(١) في الأصل، ن: فردت.

(٢) انظر ما تقدم في حاشية ص ٣٣٢، وكان على المصنف أن يؤخر خلاف يونس في ذلك إلى هنا، لا أن يذكره في الثقيلة.

(٣) من قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].
قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/١٤١٩:
(وإذا وقفت على المؤكد بالنون الخفيفة أبدلتها ألفاً أن وليت فتحة كقولك في قوله تعالى: «النسفعن»: ﴿لَنَسْفَعًا﴾).

١٣٤ - عجز البيت من الطويل، وصدره في كتب النحو:
فإيّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا
أما رواية الديوان فهي:
فإياكَ والميتاتِ لا تأكُلَنَّهَا ولا تأخُذَنْ سَهْماً حَديداً لِتَفْصِدَا
وذا النُّصُبِ المَنْصوبِ لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تعبدِ الأوثانِ واللهَ فاعْبُدا
وهو للأعشى (ديوانه ١٠٣) من قصيدة قالها حين عزم على الإسلام فمدح رسول الله ﷺ ثم غلبت عليه شقوته فمات على كفره.
والشاهد: إبدال النون الخفيفة في (فاعبدن) ألفاً في الوقف، كما تبدل من التنوين في حال النصب.
كتاب سيبويه ٣/ ٥١٠، ابن الشجري ١/ ٣٨٤، ٢/ ٢٦٨، الإنصاف ٢/ ٦٥٧، التبصرة ١/ ٤٣٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٠٠، المغني ٤٨٦، السيوطي ٢٦٨، العيني ٤/ ٣٤٠، شرح ابن يعيش ٩/ ٣٩، ٨٨، ١٠/ ٢٠، التصريح ٢/ ٢٠٨، الأشموني ٣/ ٢٢٦.

١٣٥ - من المنسرح، للأضْبَطِ بن قُرَيْع السعدي (من شعراء الجاهلية القدماء).
ويروى: (ولا تهين). كما في الإنصاف والمغني وغيرهما. ورواية أبي علي القالي: (ولا تعاد الفقير) كما يروى: (لا تحقرنَّ الفقير). ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. وأصل «لا تهين»: لا تهينن، فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة البناء. =

ولا تدخلُ الخفيفةُ فعلَ الاثنين وجماعةِ النساء، إذْ لا يجوزُ جَمْعُ ساكِنَيْنِ إلّا حرفُ[١] لِينٍ يَليهِ[٢] مُدْغَمٌ كـ«شابّةٍ» و«كافّةٍ»[٣].

وأجازه[٤] (يو) حيثُ الساكن[٥] حرفُ لينٍ مطلقاً[٦]. وَقُرِيءَ[٧] «مَحْيايْ»[٨] بسكون الياء، (فأدْخَلَها فيهما)[٩] . . . .

= وفيه شاهد أيضاً على أن «علّ» لغة في لعلّ، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام.
قال ابن مالك: وإذا كانت النون خفيفة ولقيها ساكن حذفت سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموناً أو مكسوراً.
البيان والتبيين ٣/ ٣٤١، أمالي القالي ١/ ١٠٨، ابن الشجري ١/ ٣٨٥، الإنصاف ١/ ٢٢١، الشعر والشعراء ١/ ٢٩٩، المقرب ٢/ ١١٨، الحماسة الشجرية ١/ ٤٧٣، زهر الآداب ٢/ ٢٠٤، المثل السائر ١/ ٢٦٠، الضرائر ٩٩، التبصرة ١/ ٤٣٤، المغني ٢٠٦، ٨٤٢، السيوطي ١٥٥، الأغاني ١٨/ ٦٨، شرح ابن يعيش ٩/ ٤٣، ٤٤.

(١) ت: في حرف.
(٢) ت: لا يليه.
(٣) انظر ما نقلته عن سيبويه من إجازة يونس وغيره لدخول الخفيفة فعل الاثنين وجماعة النساء في حاشية ص ٣٣٤.
وانظر ما نقلته من تجويز سيبويه وغيره لجمع الساكنين إذا تلا الألف مدغم في حاشية ص ٣٣٣.
(٤) ش: وأجاز.
(٥) ش، م، د: السابق.
(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٢٧، وقد نقلت نص سيبويه في مذهب يونس في حاشية ص ٣٣٤ وكذا ما نقله ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٤١٨ من نسبة ذلك إلى الكوفيين في نفس الحاشية.
(٧) ش: وقرأ.
(٨) من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].
قرأ نافع وأبو جعفر «ومحيايْ» ساكنة الياء. وقرأ الباقون «ومحيايَ» محركة بالفتح انظر الاقناع ٢/ ٦٤٥، النشر ٣/ ٢٦٧، المهذب ١/ ٢٣٤، الغاية في القراءات العشر ١٥٢.
(٩) (فأدخلها فيهما) ساقطة من الأصل، والمعنى: فأدخل الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء لذلك، أي لأجل صحة (محياي) في قراءة نافع وغيره.
قال الرضي ٢/ ٤٠٥ - ٤٠٦.
(وأما يونس والكوفيون فجوزوا إلحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث. فبعد ذلك إما أن تبقى

لِذلكَ[١].

فصل

ويخصُّ[٢] الفعلَ من أوله «قَدْ»، إذْ وُضِعَتْ لِتقرَيبِ الماضي من الحال نحو «قَدْ قامتِ (الصَلاةُ)[٣]» و«قد خرج الأمير» لمن يتوقعُ ذلك[٤]. والتقليلِ[٥] نحو «قد يَعْثُرُ الجَوادُ». والتحقيقِ نحو ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾[٦] ونحوه[٧].

و«لَوْ» و«لَوْلا»، لاختصاصِ معناهُما به، وسيأتي.

والسينُ و«سَوْفَ»، لِيُمَحِّضاهُ[٨] للاستقبالِ[٩].

ومن آخِرِهِ[١٠] ضمائرُ الفاعلينَ كـ«فَعَلا» و«فَعَلوا» و«فَعَلْنَ» ولحُوقُ تاءِ[١١]

النون ساكنة، وهو المروي عن يونس، لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع: «محياي» وقراءة أبي عمرو: «واللائي»، وقولهم: التَقَيَتْ حَلْقَتا البطانِ. ولا شك أن كل واحد في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه. وإما أن تحرك بالكسر للساكنين، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ بتخفيف النون).

(١) ت: بذلك.

(٢) ت: وتختص.

(٣) (الصلاة) ساقطة من الأصل.

(٤) أنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. انظر المغني ٢٢٨.

(٥) د: والتقيل.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.

(٧) (نحوه): ساقطة من ش. قال الرضي: ٢/ ٢٢٣ (وإنما اختص «قد» بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع).

(٨) أي: يخلصاه.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ٧/ ٣، والرضي ٢/ ٢٢٣.

(١٠) عطف على: ويخص الفعل من أوله.

(١١) (تاء) ساقطة من ش.

التأنيثِ الساكنةِ[١]، علامةً[٢] لتأنيثِ فاعِلِهِ[٣]. ولحوق نوني التأكيد.

وَمِنْ جُملتِهِ[٤] التصُّرفُ. كما مر[٥]./

ومنْ معناهُ وقوعُهُ حُكْماً، لا محكوماً[٦] عليهِ[٧].

---

(١) احتراز من المتحركة، لأنها تلحق الأسماء.

(٢) (علامة): ساقطة من ت.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٧/ ٣.

(٤) أي: ويخصه من جملته التصرف، لأن التصرف لا يخص الأول أو الآخر من الفعل.

(٥) انظر ص ٣١٠، ٣١٦.

(٦) ش: لا محكوم.

(٧) في شرح الفريد للعصام ١٩٩:
(وإنما لم يقع هذا القسم محكوماً عليه ولا متعلقاً للفعل، لأن النسبة المعتبرة في مفهومه نسبة الحدث إلى شيء، لا نسبة شيء إليه، فلا يقع إلا محكوماً به).

الباب الرابع

بابُ الحرُوفُ

هو لفظٌ وُضِعَ لإفادةِ معنىً إضافيٍّ حالَ إضافتِهِ(١). أُخِذَ من حرفِ الشيءِ، وهو طَرَفُهُ(٢)، إذْ هو طَرَفُ اسمٍ أو فعلٍ(٣). أو من الحَرْفِ - الناقةِ النَحيفَةِ(٤) - لِضَعْفِهِ، حيثُ لا يُسْنَدُ ولا يُسْنَدُ إليه. قال:

١٣٦ - وَحَرْفٍ كألْواحِ الإرانِ نَسَأْتُها

---

(١) المعنى الإضافي: هو المعنى التركيبي الذي يحصل من تركيب شيء مع شيء. وعرفوه بقولهم: «الحرف ما دل على معنى في غيره». ولهذا لزمه أمور: منها أنه لا يقع حكماً ولا محكوماً عليه، لأنه لا يستقل بالمفهوم الإفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم أو فعل، فلا يكون بانفراده حكماً ولا محكوماً عليه.
ومنها أنه لا بد له من ضميمة لا يستعمل بدونها، وهي لا تكون إلا مركبة كما في نحو: خرجت من الدار، فضميمة «من» اسم وفعل.
ومنها أن معناه لا يكون ملحوظاً قصداً بل بملاحظة أجزاء التركيب، لأن ما يحدث من تركيب شيء مع شيء إنما يكون ملحوظاً في المركب بتبعية أجزائه.
انظر شرح الرسالة الوضعية العضدية للعصام ق١٩، شرح الوافية لابن الحاجب ص١١، شرح الكافية له ص٧، شرح الرضي ١/ ٣٤، شرح الجامي ص١١، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥، شرح ابن يعيش ١/ ٢٠.

(٢) الصحاح (حرف).

(٣) قال ابن بابشاذ: (وإنما لقب هذا النوع حرفاً لأنه أخذ من حرف الشيء، وهو طرفه من حيث كان معناه في غيره، فصار كأنه طرف له) شرح المقدمة ١/ ٢١٥.

(٤) في الصحاح (حرف): (والحرف الناقة الضامرة الصلبة، شبهت بحرف الجبل... وكان الأصمعي يقول: الحرف الناقة المهزولة، وقد أحرفت ناقتي: إذا هزلتها. وغيره يقوله بالتاء).

١٣٦ - من الطويل، لطرفة من معلقته الشهيرة (ديوانه ١٢) وعجزه:
علىٰ لاحِبٍ كأنه ظَهْرُ بُرْجُدِ
والمشهور في روايته:
أمونٍ كألواحِ الإرانِ نَسَأْتُها =

ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾(١) أي: ضَعْفٍ(٢).

أو لانحرافِهِ تارةً إلى الاسمِ، وتارةً إلى الفعلِ(٣).

وينقسمُ إلى عاملٍ، وغيرِ عاملٍ(٤) وعاملٍ(٥) في حالٍ دونَ أخرى(٦).

الحُروفُ المشبَّهة بالفعْلُ

فالعاملةُ منها الحروفُ المشبهةُ (بالفعلِ)(٧). وهي: «إنَّ» و«أنَّ» و«كأنَّ»

= ولم أجد من ذكره برواية المصنف. والأمون: الناقة الموثقة الخلق التي يؤمن عثارها. والأران: تابوت كانوا يحملون فيه الموتى. وقيل: كانوا يحملون فيه ساداتهم وكبراءهم دون غيرهم، شبه الناقة في إجفار جنبيها وشدة خلقها به. نسأتها: زجرتها. وأصله الضرب بالمنسأة وهي العصا. ويروى: نصأتها، وهي بمعناها. وقيل: قدمتها. اللاحب: الطريق البين الذي أثر فيه المشي. البرجد: كساء مخطط. وشبه طرائق الطريق به.

والاستشهاد بهذا على ما ذكره غير مسلم، لأنه لم يرد بالحرف الناقة المهزولة النحيفة، وإنما أراد الناقة الصلبة الضامرة كما أوردته قبل قليل عن الصحاح. والدليل على ذلك أن روايته المشهورة «أمون» وفسروها بأنها التي يؤمن عثارها، فلا تكون على هذا مهزولة ولا نحيفة.

ولم يستشهد بالبيت أحد من النحاة فيما أعلم غير المصنف.

شرح القصائد السبع الطوال ص١٥١، شرح المعلقات السبع للزوزني ص٩٦، شرح القصائد العشر للتبريزي ص١٤١، الصحاح واللسان والتاج (أرن).

(١) سورة الحج، الآية: ١١.

(٢) وفسر بالانحراف، وبالشك، وبالطرف، أي: على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه. انظر البحر المحيط ٦/ ٣٥٥.

(٣) أو لانحرافه عن علامات الأسماء والأفعال. يقال: حرف عن الشيء إذا عدل ومال. وقيل: سمي حرفاً لكثرة معانيه من قولهم: رجل محترف، إذا كان متفنناً في الصنائع. انظر اللسان (حرف).

(٤) (عامل) ساقطة من د.

(٥) (وعامل) ساقطة من ش.

(٦) ش، م، ن، د: حال دون آخر. ت: حالة دون أخرى.

(٧) (بالفعل) ساقطة من الأصل، ت. قال ابن بابشاذ: (فالعلة أولاً في أعمال هذه الحروف أنها مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها. فلفظها بناؤها على الفتح، واتصال الضمير=

و«لكنَّ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ». عملُها نصبُ الاسم ورفعُ الخبر في[1] نحو «إنَّ زيداً قائمٌ»[2] لِشَبَهِها بالفعل لفظاً حيث هي ثلاثيةٌ مفتوحةٌ، ومعنى إذْ هي بمعنى «أكَّدْتُ» و«شَبَّهْتُ» و«اسْتَدْرَكْتُ» و«تَمَنَّيْتُ» و«تَرَجَّيْتُ».

ولضَعْفِ المشبَّهِ[3] قُدِّمَ منصوبُها على المرفوع كأضْعَفِ عَمَلَيْ الفعلِ، وهو تقديمُ مفعولِه على فاعله[4].

=بها، وأنها شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها، نحو: أنني. ومعناها التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، فأعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فلذلك قلنا: «أن فلاناً فاعل» بنصب الأول ورفع الثاني). شرح المقدمة ١/ ٢١٧.

(١) (في) ساقطة من ش.

(٢) ت: لقائم.

(٣) ت: (الشبه). والمراد ضعف الحروف المشبهة عن المشبه به وهي الأفعال.

(٤) يقتضي هذا أن يكون عملها كأقوى عملي الفعل لا كأضعف عمليه كما ذكر، لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل. وكلام الرضي ظاهر في هذا، قال: فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا كان مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية، فجعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها، وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل) الرضي ٢/ ٣٤٥.
هذا وقيل في تعليل تقديم منصوبها على المرفوع أنه قصد إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل. قال الرضي: وهاتان العلتان ثابتتان في «ما» الحجازية ولم يقدم منصوبها، فالعلة هي الأولى). الموضع السابق.
وعلل ابن بابشاذ تقديم المنصوب بأنها شبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله. شرح المقدمة ١/ ٢١٨.
وللعصام الإسفراييني تعليلات انفرد باستخراجها، منها: أن عمل النصب هو الذي يكون علامة على أنها ناسخة للعامل المعنوي، لأن العامل المعنوي يستدعي الرفع، فقدم المنصوب للإشعار بعامليتها ونسخها من أول الأمر. والثاني: أن النصب خلاف ما كان يعهد في معمولها، فيستدعي ذلك مزيد قوة فقصد في عمل النصب جوارها للمعمول. وثالثها: أنها شابهت الفعل المتعدي، والنصب علامة لذلك. وقد تقدم هذا الأخير في ثنايا كلام الرضي الذي نقلته آنفاً. شرح الفريد ٢٤٨ - ٢٤٩.

وأحكامُها العامَّةُ ستةٌ:

كفُّها عن العمل بـ«ما» في نحو «إنَّما زيدٌ قائمٌ»، لِضَعْفِها إلّا نادراً كقوله/ :

١٣٧ - قالَتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمامَ لَنَا . . . .

عبد الله درستويه: بل هي عاملةٌ في «ما» وما بعدَها الخبرُ تقديرُه: «إنَّ امْرأً زيدٌ قائمٌ» كَمَعَ ضميرِ الشَأْنِ(١).

وقيل: إنَّما تُكَفُّ «إنَّ» و«أنَّ»، إذْ دخولُهُما كلا دُخول، حيثُ لم يُفيدا معنىً

١٣٧ - من البسيط، عجزه:

إلى حَمامَتِنا أو نِصْفَهُ فَقَدِ

وهو للنابغة الذبياني (ديوانه ٢٤) من معلقته الشهيرة.

ويروى بنصب (الحمام) كما ذكره المصنف هنا، فهو شاهد على أعمال «ليت» لإلغاء «ما» وعدم الاعتداد بها. ويروى برفع الحمام ففيه شاهد على العكس، حينئذٍ قال ابن مالك: وأما «ليتما» فالجميع روى عن العرب أعمالها وإلغاءها).

ويستشهد الكوفيون بهذا البيت أيضاً على أن (أو) بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع، ويؤيده أنه روي: (ونصفه) بالواو، وأن زرقاء اليمامة تمنت أن يكون العدد مائة كما في أبيات أخرى من المعلقة.

والنابغة يذكر في البيت زرقاء اليمامة ويصفها بحدة البصر وأنها رأت حماماً طائراً فأحصت عدتها في حال طيرانها وكان عددها ستاً وستين، فإذا ضم إليه نصفه في العدد وأضيف إلى الحمامة تم الحمام مائة، كما يروون من قولها:

لَيتَ الحَمامُ لِيَهْ إلى حَمامَتِيَهْ

ونِصْفَهُ قَدِيَهْ تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

كتاب سيبويه ٢/ ١٣٧، مجاز القرآن ٢/ ٥٨، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٢، شرح ابن عصفور ١/ ٥١، ٢/ ١٣، الأصول ١/ ٢٨٢، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٦٤، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٨٠، المغني ٨٩، ٣٧٦، السيوطي ٧٢، ٢٣٦، الخصائص ٢/ ٤٦٠، الأغاني ١١/ ٣٥، التبصرة ١/ ٢١٥، الإنصاف ٢/ ٤٧٩، شذور الذهب ٢٨٠، شرح القصائد العشر ١٥٥، المستقصي ١/ ٢٠، المقرب ١/ ١١٠، التصريح ١/ ٢٢٥.

(١) قال الرضي ٢/ ٣٤٨: (ومذهب الجمهور أن «ما الكافة حرف. وقال ابن درستويه: إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً، والجملة بعدها خبرها).

غيرَ معنى الجملةِ، بخلافِ أخواتِهما(١).

وجوازُ اتِّصالِها بضمير الشأْنِ، فيلزَمُ خَبَرَهَا الجُمْلَةُ(٢)، لِتُفَسِّرَهُ(٣).

وامتناعُ سَبْقِ خبرِها اسمَها، لِضَعْفِها، إلّا حيثُ الخبرُ ظرفٌ(٤) نحوُ «إنَّ عندَكَ زيداً»، أو حرفٌ(٥) نحو «إنَّ في الدار زيداً» للاتِّساعِ فيهما(٦).

وكلُّ ما صَحَّ خَبَراً لِمُبْتَدَأ صَحَّ خبراً لها(٧).

---

(١) قال الرضي ٢/٣٤٨: (وروى أبو الحسن وحده في «إنما» و«أنما» الأعمال والإلغاء، والأعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت، لا معنى آخر متجدد).

(٢) د: الجملية.

(٣) قال ابن بابشاذ: (والعلة في أنها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفع الاسمان بعدها في مثل: إنه زيد قائم، هو أن ضمير الشأن والقصة لا يفسر أبداً إلا بجملة، والجملة محكية مؤداة على ما هي عليه، فصارت في الظاهر كأنها لم تعمل شيئاً، وهي في التقدير عاملة، لأنك إذا قلت: إنه زيد قائم، فالهاء في موضع نصب، وليست براجعة على مذكور قبلها، وإنما هي مفسرة بما بعدها، وذلك الذي بعدها هو الجملة المذكورة تاليةً مبيِّنةً لها، فلا تحتاج من هذه الجملة إلى عائد، لكونه إياها إذ الهاء هي قولك: زيد قائم). شرح المقدمة ١/٢١٨.

(٤) انظر في ذلك المصدر السابق ١/٢١٩.

(٥) ش: حرفا.

(٦) أي في الظرف والجار والمجرور.

(٧) في هذا تسامح كما قال البطليوسي، لأن المبتدأ قد يخبر عنه بأشياء لا يصح أن يخبر بها عما عملت فيه «إنَّ» كالتحضيض والدعاء والأمر والنهي والاستفهام. انظر الحلل للبطليوسي ١٨١.

وقد عدل ابن بابشاذ عن هذا إلى قوله: وكل ما جاز أن يكون صلة للذي وأخواتها جاز أن يكون خبراً لها. وفسره بقوله: والعلة في كون أخبارها مقسمة تقسمة الصلة أن الصلة لا توصل إلا بجملة خبرية محتملة الصدق والكذب. والجمل الخبرية لا تنفك من أربعة أقسام: مبتدأ وخبر، ومثاله: إن زيداً أبوه منطلق. وفعل فاعل، ومثاله: إن زيداً انطلق أبوه. وشرط وجزاء، ومثاله: إن زيداً إن انطلق أبوه انطلق أخوه، وظرف، ومثاله: إن زيداً عندك. وهذا الظرف يقدر تارة بالجملة وتارة بالمفرد، والأجود إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً أن يقدر بالمفرد، لأنه أخصر من الجملة، وإذا وقع صلة فلا يقدر إلا بالجملة، لأن «الذي» وأخواتها لا تقدر صلاتها، إلا بجملة فاعرف ذلك. شرح المقدمة ١/٢١٨ - ٢١٩.

بعض (ك): وجوازُ نَصْبِها الجُزْأَيْنِ كَفِعْلِها[(١)]، لقوله[(٢)] - ﷺ - «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعينَ[(٣)] خَرِيفاً»[(٤)].

وقوله:

١٣٨ - كَـأَنَّ أُذْنَـيْـهِ إذا تَـشَـوَّفـا
قـادِمَـةً أو قَـلَـمـاً مُـحَـرَّفـا

(١) أي: الذي شبهت به، وهو الفعل المتعدي. انظر الحاشية في ص ٣٤٤.

(٢) ش: كقوله:

(٣) فيما سوى الأصل، ت: (لسبعين).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ١٨٧ من حديث طويل، ولفظه: «والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفاً» ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ولكنه ورد في معظم نسخ صحيح مسلم ورواياته بلفظ (سبعين). قال النووي في شرح مسلم ٣/ ٧٢ - ٧٣. (هكذا هو في بعض الأصول: «سبعون» بالواو، وهو ظاهر، وفيه حذف تقديره: إن مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة. ووقع في معظم الأصول والروايات: «لسبعين» بالياء، وهو صحيح أيضاً، أما على مذهب من يحذف المضاف ويُبقي المضاف إليه على جره فيكون التقدير: سير سبعين. وأما على أن قعر جهنم مصدر، يقال: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون «سبعين» ظرف زمان وفيه خبر «إنَّ» التقدير: إنَّ بلوغَ قعرِ جهنَمَ الكائنُ في سبعين خريفاً، والله أعلم).

وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٤٧، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥١٧، المغني ص ٥٥.

١٣٨ - الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني في وصف فرس. ونسب أيضاً لأبي نخيلة (يعمر بن حزن الحماني).

تشوف: نصب أذنيه للاستماع. قادمة: إحدى قوادم الطير، وهي عشر ريشات. القلم المحرف: المقطوط لا على جهة الاستواء، بل شقه الوحشي أطول من شقه الإنسي.

والشاهد فيه: نصب الجزأين بـ«كأن» على زعم الكوفيين. وقد أجيب عنه بأمور: منها أن الخبر محذوف، أي: يحكيان قادمة. ومنها أن الرواية «تخال أذنيه» ولا شاهد فيها. وقد روى المبرد أن العماني أنشده بحضرة الرشيد فأصلحه له الرشيد وقال له: قل: تخال أذنيه.

ومنها أنه يروى: (قادمتا أو قلما محرفا). بحذف نون التثنية من الثلاثة، وعليه فالشاهد حذف هذه النون للضرورة، وعليه أورده ابن جني.

ومنها أن هذا الرجز لا يستشهد به، أولًا لاضطراب رواياته. وثانياً لتأخر قائله العماني عن زمن الاحتجاج حيث أدرك عهد الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ). =

وجوازُ حذفِ خبرِها إنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرينةٌ وكان اسمُها نكرةً (كقوله):

١٣٩ - إنَّ مَـحَـلًّا وإنَّ مُـرْتَـحَـلًا . . . .

أي: إنَّ لَنَا[١]. لا المعرفةَ[٢]، إلّا لطِولِ كَلامٍ نحو[٣] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا

= الكامل ٣/ ١٤١، العقد الفريد ٥/ ٣٦٧، سمط اللآل ٨٧٦، المخصص ١/ ٨٢، الخصائص ٢/ ٤٣٠، المحكم ٣/ ٢٣٠، الشعر والشعراء ٦٠٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥١٧، الخزانة ١٠/ ٢٣٧، المغني ٢٥٥، السيوطي ١٧٥، الموشح للمرزباني ٢٩٧، شرح التبريزي ٢/ ٣٢٩.

١٣٩ - من المنسرح، وعجزه:

وإنَّ في السَّفْرِ ما مضَى مَهَلا

وهو للأعشى (ميمون بن قيس) ديوانه ٢٣٣، (بشرح الدكتور محمد محمد حسين. ط القاهرة ١٩٥٠م).

ومعناه: إن لنا محلاً في الدنيا، أي: حلولا، وإن لنا مرتحلا، أي: ارتحالا عنها إلى غيرها، وهو الموت.

السفر: المسافرون وهو اسم جمع مسافر، أي: الأموات. المهل: الابطاء. والمراد عدم رجوعهم إلى الدنيا. ويروى: (إذا مضوا مهلا). كما يروى: (مثلا). وفي الأغاني (من مضى مهلا).

والشاهد فيه: حذف خبر (إن) لقرينة، وهي علم السامع به.

وفيه شاهد على مجيء (إذ) تعليلية، وإبدالها من الجار والمجرور. وشاهد على عدم جواز الغاء (إن) الثانية في عجز البيت، بل يجب النصب بها.

كتاب سيبويه ٢/ ١٤١، المقتضب ٤/ ١٣٠، الخصائص ٢/ ٣٧٣، ابن الشجري ١/ ٣٢٢، المحتسب ١/ ٣٤٩، دلائل الإعجاز ٢١٠، الأغاني ٩/ ١٢١، الأصول ١/ ١٨٧، المفصل ٢٨، شرح ابن يعيش ١/ ١٠٣، ٨/ ٧٤. المغني ١١٤، ٣١٥، ٧٩٤، ٨٢٥.

(١) ت: (إن محلا لنا). ن: (إن لنا محلا).

(٢) أي: إذا كان اسمها معرفة فلا يجوز. وهو مذهب الكوفيين فإنهم يشترطون لحذف خبرها تنكير اسمها.

(٣) ن، د: كقوله تعالى.

وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1] الآية.

ولا يحذف اسمُها، إذْ هو كالفاعلِ للإسنادِ إليه، وشذّ قولُهُ:

١٤٠ - فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي ساعةً . . . .

وقولُهُ: /

١٤١ - . . . . ولكنّ زِنْجيٌّ عَظيمُ المَشافِرِ

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحج. وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

وقدر الرضي الخبر المحذوف فيها: هلكوا وقال: (وقيل: الخبر «ويصدون» والواو زائدة) ونقل أيضاً عن الفراء أنه يشترط لجواز حذف خبرها تكريرها كما قيل: إن إعرابياً قيل له: إنّ الزُّبابةَ الفأرةُ، فقال: إن الزبابةَ، إن الفأرةَ، أي: هما مختلفان. شرح الرضي ٢/ ٣٦٢.

١٤٠ - من الطويل، وعجزه:

فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَي بالِ

وهو لعدي بن زيد العبادي (ديوانه ١٦٢).

ويروى في عجزه: (ما خيلت) من الخيال أو التخيل. ومعنى «ما حيلت» على كل حال.

والبال: الحال والشأن.

والشاهد فيه: حذف اسم «ليت» والتقدير: ليتكَ دفعت الهم عني ساعة، وهو شاذ. والفارسي وابن الشجري وابن هشام يقدرون اسم «ليت» ضمير الشأن أو الحديث، وحذف للضرورة وعد ابن عصفور في الضرائر هذا الحذف من قبيل ما يقبح في الكلام والشعر، وقال الفارقي في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ١٦٨: (يريد: فليت الأمر أو الشأن دفعت الهم. ولولا ذلك لفسد الكلام، لأن «ليت» لا يليها الفعل من حيث كانت في تقديره). نوادر أبي زيد ٢٥، ابن الشجري ١/ ١٨٣، ٢٩٥، الإنصاف ١/ ١٨٣، الإيضاح للفارسي ١٠٦، الضرائر ٧٦، المقتصد ١/ ٤٢٤، شرح ابن عصفور ١/ ٤٤٢، المغني ٣٨١، السيوطي ٢٣٨، الهمع ١/ ١٣٦.

١٤١ - الطويل، صدره:

فلو كنتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرابَتي

وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ من قصيدة يهجو فيها أيوب بن عيسى الضبي. المشفر: هو للبعير كالشفة للإنسان. وقد يقال للإنسان مشافر على الاستعارة. وقوله: عظيم=

وقوله:

١٤٢ - إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنيسةَ يَوْماً . . . .

وتختصُّ «إنَّ» المكسورةُ بمواقعِ[1] الجُمَلِ، وهي: الابتداءُ، نحو «إنَّ زيداً

=المشافر، كذا في كتب النحو والديوان، لكن قال البغدادي: واعلم أن قافية البيت اشتهرت هكذا عند النحويين، وصوابه: (ولكن زنجياً غلاظاً مشافره).

ورواية الأغاني:

فلو كنتَ قيسياً إذَنْ ما حَبَسْتَني ولكنَّ زنجياً غَليظاً مَشافِرُهْ

وأورده ابن منظور في اللسان أيضاً: زنجياً. وعلى هذا فالمحذوف هو الخبر لا الاسم والتقدير: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي.

والشاهد: حذف اسم «لكن» والتقدير: ولكنك.

قال سيبويه: (والنصب أكثر في كلام العرب، ولكنه أضمر هذا كما يضمر ما بني على الابتداء).

كتاب سيبويه ٢/ ١٣٦، مجالس ثعلب ١٢٧، الإنصاف ١/ ١٨٢، المنصف ٣/ ١٢٩، المحتسب ٢/ ١٨٢، أسرار البلاغة ٤١، المقرب ١/ ١٠٨، الأغاني ١٩/ ٢٤، الخزانة ١٠/ ٤٤٤، شرح ابن يعيش ٨/ ٨١، ٨٢، المغني ٣٨٤، السيوطي ٢٣٩، الأصول ١/ ٢٩٩، التبصرة ١/ ٢٠٧، البحر المحيط ٦/ ١٢٨، اللسان (شفر).

١٤٢ - خفيف نسب للأخطل (غيات بن غوث) وألحق بديوانه ص ٣٧٦، وليس في أصل الديوان من رواية السكري وعجزه:

يَلْقَ فيها جَآذِراً وظِباءا

الجآذر: جمع جُؤذَرٍ، وهو ولد البقر الوحشية. وكنى بها عن الصبيان من أولاد النصارى، وبالظباء عن نسائهم. وقيل: يحتمل أنه أراد الصور التي يصورونها في كنائسهم.

والشاهد فيه: حذف اسم «إن» وهو ضمير الشأن وتقديره: إنه. ولا يجوز أن تكون «من» اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها للفعلين «يدخل» و«يلق» والشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

الجمل ١٢٢، ابن الشجري ١/ ٢٩٥، المغني ٥٦، ٧٦٧، السيوطي ٤٥، ٣١٠، الضرائر ٧٤، المقرب ١/ ١٠٩، ٢٧٧، الخزانة ١/ ٤٥٧، الهمع ١/ ١٣٦، الدرر ١/ ١١٥ شرح ابن يعيش ٣/ ١١٥.

(١) ش: بموقع.

قائمٌ»[١]، وبعدَ القَوْلِ، نحو «قلتُ: إنَّ زيداً قائمٌ»، إذْ تُحكى بَعْدَهُ[٢] الجُمَلُ لا المفرداتُ[٣]. وبعدَ الموصولِ، إذْ لا صِلَة إلّا جُمْلَةٌ نحو «جاءَني الذي إنَّ أباهُ قائمٌ»[٤]. وبعدَ «حَتّى» الابتدائيةِ[٥]، وآلاتِ التنبيهِ[٦]، لِوجُوبِ الجمل بعدها[٧].

فرع:

وما صَحَّ فيه تقديرُ المُفْرَدِ والجُمْلَةِ صَلُحَ للمفتوحةِ كالمكسورة[٨]، وذلك في مواضعَ: حيثُ يُجابَ بها الشرطُ نحو «مَنْ يُكْرِمني فإنِّي أُكْرِمُهُ، لِصحَّةِ تقديرِ» فأنا أُكْرِمُهُ[٩] أو «فإكْرامي يَحْصُلُ لَهُ»[١٠].

وحيثُ تَعْقُبُ «إذا» الفجائيَّةَ نحو «ظننتُ زيداً كذا فإذا إنَّهُ كذا»، ومنه:

١٤٣ - . . . . إذا إنَّــهُ عَــبْــدُ الــقَــفَــا والــلَّهــازِمِ

(١) د: قام.
(٢) أي: بعد القول.
(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٨٤.
(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٨٣، والرضي ٢/ ٣٤٩.
(٥) انظر الحلل للبطليوسي ١٩٣، وشرح الرضي ٢/ ٣٥١.
(٦) كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢].
(٧) وثمة مواضع لكسر «إن» ترك ذكرها، وهي: وقوعها في موضع الحال نحو: «جئت وإن زيداً حاضر»، ووقوعها جواب قسم كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]. ووقوعها بعد فعل معلق باللام نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]. انظر الحلل للبطليوسي ١٩٣ - ١٩٤، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٨٣ - ٤٨٤، والرضي ٢/ ٣٤٩.
(٨) أي: جاز الأمران: فتح «أن» وكسرها. وانظر الرضي ٢/ ٣٥٠.
(٩) أي: على تقدير جملة صرح بجزأيها. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٨٦.
(١٠) أي: على تقدير «إن» مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر. وانظر الرضي ٢/ ٣٥٠.
١٤٣ - الطويل، وصدره:

وكنتُ أرى زيداً كما قيلَ سَيِّداً

وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. =

لِصحَّةِ تقديرِ: «إذا هو عبدٌ» أو «إذَا العبوديةُ حاصلةٌ فيه».

وحيثُ تُعْطَفُ على «ذلك» أو «هذا» كقوله - (تعالى)[1] -: ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ﴾[2]، ﴿ذَٰلِكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ﴾[3]، لصحة تقدير«ذلك»[4] خبراً لمحذوف و«إن» عطف عليه، أي: الأمر هو ذلك[5] وإهانَةُ الكُفّار[6]، وتقديره مبتدأ محذوف الخبر،/ و«إنَّ» وما يليها جملةٌ معطوفةٌ على الجملةِ[7]، أي: ذلك كما قلنا لكم[8]، وَثَمَّ أمرٌ آخرُ نُعْلِمُكُمْ به: إنَّ الله مُوْهِن[9].

وحيثُ تقعُ بعد «أوَّلُ قولي» أوْ «أوَّلُ ما أقولُ». فإذا قلتَ: «إنّي أحْمَدُ اللهَ»

= اللهازم: جمع لَهْزَمَةٍ. ولَهْزَمَتا الإنسان: عَظْمَتانِ ناتئتان تحت الأذنين، أو هما مُضغتان في أصل الحِنْكِ الأسفل. وهو كناية عن العبودية، لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

والشاهد فيه: أن «إذا» حيث قصد بها المفاجأة ووليتها «أن» جاز كسر همزتها وفتحها وقد روي البيت الشاهد بفتح «أن» على تقدير المصدرية، وهو مبتدأ خبره محذوف أي: فإذا عبوديته ثابتة، وبالكسر على تقدير: فإذا هو عبد.

كتاب سيبويه ٣/ ١٤٤، المقتضب ٢/ ٣٥١، الخصائص ٢/ ٣٩٩، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٣، الإيضاح له ٢/ ١٦٧، شرح ابن عصفور ١/ ٤٦١، الأصول ١/ ٢٠٢، المقتصد ٢/ ١١٠١، الرضي ٢/ ٣٥٠، الخزانة ١٠/ ٢٦٥، شذور الذهب ٢٠٧، شرح ابن يعيش ٤/ ٩٧، ٨/ ٦١، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٨٥٤، العيني على الأشموني والصبان ١/ ٥٧٦، التصريح ١/ ٢١٨، المساعد ١/ ٣١٧، ٤١٠.

(١) ليست في الأصل.
(٢) سورة ص، الآية: ٥٥.
(٣) سورة الأنفال، الآية: ١٨.
(٤) ت: ذلكم.
(٥) ت: ذلكم.
(٦) زاد في د: (حاصلة). وانظر الرضي ٢/ ٣٥٠.
(٧) أي: على الجملة المتقدمة. وانظر الرضي ٢/ ٣٥٠.
(٨) (لكم) ساقطة من ش، د.
(٩) بعدها في د: (كيد الكافرين).

جاز الأمران، لصحة تقدير: «أولُ قولي حمدُ اللهِ»[١] أو: «أوّلُ قولي هذا اللفظ: إنّي أحْمَدُ اللهَ»[٢].

وتختصُّ بجواز العطف على مَحَلِّ اسْمِها بالرفع: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ».

بص: ويُشْتَرطُ تقدُّمُ الخبرِ على العطفِ، لئلّا يَشْتَرِكَ في (رفعِ)[٣] الخبرِ عاملانِ[٤].

ك: لا[٥]، على أصلهمْ أنّها لا عملَ لها في الخبرِ[٦]، شاهدهم قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِـُٔونَ وَالنَّصَٰرَىٰ[٧] مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾[٨] [٩] الآية، وقولُه[١٠]:

---

(١) مع المفتوحة، على أن «قولي» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول.

(٢) أي: على أن «قولي» بمعنى مقولي، أي: أول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام هو: إني أحمد الله، فيكون قد قال كلاماً أوله: إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٨٧، والرضي ٢/ ٣٥٠، والمقتصد ١/ ٤٧٩.

(٣) (رفع) ساقطة من الأصل.

(٤) هذه من مسائل الخلاف المذكورة في الإنصاف (المسألة رقم ٢٣) ١/ ١٨٥.
وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٤٥٠، شرح ابن يعيش ٨/ ٦٨، والرضي ٢/ ٣٥٢ - ٣٥٥.

(٥) أي: لا يشترط تقدم الخبر، فهم يجيزون العطف على موضع «إن» قبل تمام الخبر.

(٦) مذهب الكوفيين أن «إن» لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها. انظر الإنصاف ١/ ١٨٦، شرح الرضي ٢/ ٣٥٤.

(٧) جميع النسخ (والنصارى والصابئون). وهو انصراف ذهنٍ إلى آية البقرة التي قدمت فيها (النصارى) ولكن الذي في البقرة (الصابئين) بالنصب، وهو يريد التي فيها (الصابئون) بالرفع، فأثبت ما يوافق مقصوده، وهو ما في سورة المائدة.

(٨) جميع النسخ (منهم) مكان (بالله)

(٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِـُٔونَ وَالنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]. ووجه استدلال الكوفيين بها أنه عطف «الصابئون» على موضع اسم «إن» قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. انظر الإنصاف ١/ ١٨٦، شرح ابن يعيش ٨/ ٦٩.

(١٠) د: وقول الشاعر.

١٤٤ - . . . . فَــإِنِّـي وَقَـيَّـارٌ بِـهَـا لَغَـرِيـبُ

وأجاب «يه» بأنَّ الخبرَ في الآية والبيت مُقَدَّمٌ (في)[1] التقدير[2]، أي: إنَّ الذينَ آمَنوا والذينَ هادوا والنصارى مَقولٌ فيهم: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾[3] والصابئونَ متأخِّرٌ، إذ[4] لا يُقالُ فيهم ذلكَ قبلَ البِعْثَةِ[5].

---

١٤٤ - هذا عجز البيت من الطويل لضابىء بن الحارث البرجمي، وصدره:

فمنْ يَكُ أمسي بالمدينةِ رَحْلُهُ

قاله في السجن حيث حبسه عثمان بن عفان رضي الله عنه لهجائه قوماً من بني جرول بن نهشل.

قيار: اسم فرس الشاعر. الرحل: المنزل.

والشاهد فيه للكوفيين في عطف «قيار» على محل اسم «إن» قبل تمام الخبر وهو قوله: لغريب.

وقد روي هذا البيت بنصب «قيار» ورفعه. بالنصب رواه سيبويه، فيكون العطف على لفظ اسم «إن» لا على محله.

قال الفراء: وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً. وبالرفع رواه أبو عبيدة.

وقد خرج البصريون رواية الرفع على أن «قيار» مبتدأ حذف خبره، والجملة على هذا اعتراضية بين اسم «إن» وخبرها. وتقدير الكلام: فإني بها - وقيار كذلك - لغريب.

كتاب سيبويه ١/ ٧٥، مجالس ثعلب ٣١٦، شرح المرزوقي ٩٣٦، معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، مجاز القرآن ١/ ١٧٢، الأصمعيات ١٦، الشعر والشعراء ٣٥١، النقائض ٢٢٠ الأصول ١/ ١٩٦، التبصرة ١/ ٢١٠، شرح كتاب سيبويه للرماني ق ١٥٠ (مصورة مكتبة مجمع اللغة العربية برقم ١٨٣ نحو)، شرح السيرافي ١/ ١٣٨، (مخطوطة مكتبة الأزهر برقم ٤٢٤١ نحو) معاهد التنصيص ١/ ٦٥، الكامل ١٨١، شرح ابن يعيش ٨/ ٦٨.

(١) (في) ساقطة من الأصل. وضرب عليها في ت.

(٢) في الكتاب ٢/ ١٥٥: (وأما قوله - عز وجل -: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بعد ما مضى الخبر).

(٣) صوابها: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، كما هو تتمة الآية التي يصح بها الاستشهاد. أما ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ فهي تتمة الآية التي في سورة البقرة، وقد ذكرت في الهامش السابق أن «الصابئين» فيها منصوب فلا يصح شاهداً.

(٤) (إذ) ساقطة من ت.

(٥) ليس هذا التوجيه لسيبويه، وإنما التقدير الذي ذكره البصريون بناء على التقديم والتأخير=

قلتُ: ولا وَجه لذلك، بل يَتَناوَلهُمْ جميعاً.

قالوا: وَرَدَ «إنَّكَ/وزيدٌ ذاهبان». قلنا: غَلَطَ (يه) قائليهِ[1] من العربِ[2] قال: إذِ الغَلَطُ يجوزُ على بَعْضهم في اللُّغَةِ[3].

فر: إنْ كان الاسمُ مَبْنِيّاً لم يُشْتَرَطْ، وإلّا اشْتُرِطَ كراهةَ اتفاقِ خبرٍ عَنْ مُخْتَلِفَيْ إعرابٍ لَفْظاً[4].

=الذي ذكره سيبويه هو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، والصابئون كذلك. فالواو في «والصابئون» اعتراضية لا عاطفة وهو مبتدأ محذوف الخبر.

ولهم فيها توجيه آخر وهو أن يجعل قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ خبراً للصابئين. والنصارى، ويضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبر مثل الذي أظهر للصابئين والنصارى كما في نحو: «زيد وعمرو قائم» فيجعل قائم خبراً لعمرو، ويضمر لزيد خبر آخر مثل الذي أظهر لعمرو، كما يجوز أن يجعل خبراً لزيد ويضمر لعمرو خبر آخر. وفيها توجيهات أخرى.

انظر الإنصاف ١/ ١٨٧ - ١٨٩، شرح ابن عصفور ١/ ٤٥٠ - ٤٥٢، شرح الرضي ٢/ ٣٥٥.

(١) غير الأصل، ت: قائله.

(٢) قال سيبويه ٢/ ١٥٥: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وأنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم كما قال:

ولا سابقٍ شَيْئاً إذا كان جائيا

على ما ذكرتُ لك).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٥١٥: (ونسب سيبويه قائل: «إنهم أجمعون ذاهبون» إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم.

وليس ذلك من سيبويه - رحمه الله - بمرضٍ، بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذاك أراد: إنهم هم أجمعون ذاهبون على أن يكون «هم» مبتدأ مؤكّداً بـ«أجمعون» مخبراً عنه بـ«ذاهبون» ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف وتبقى صفته).

(٣) ليس هذا من نص سيبويه.

(٤) الفراء لا يخص جواز ذلك بـ«أن» بل يجيزه في سائر عوامل الباب بشرط خفاء الإعراب في الاسم وذلك بكون الاسم مبنياً أو مقدر الإعراب. فمذهبه وسط بين مذهب سيبويه ومذهب الكسائي، فلم يمنع رفع المعطوفِ مطلقاً ولم يُجَوِّزْه مطلقاً، بل قال: إن خفي=

وللمفتوحة بعدِ العِلْمِ حكُم المكسورةِ في ذلكَ[١].

فرع:

(لك) عن (جا. مي[٢]. فر)[٣]: إنَّ التأكيدَ والصفةَ وعطفَ البيانِ كالنسقِ

=إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل، نحو: «إنك وزيد ذاهبان» إن الفتى وعمرو قاعدان وإلا لم يجز.
قال: (فإنَّ رَفْعَ الصابئين على أنه عطف على «الذين» والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب «إن» نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين.
ولا أستحب أن أقول: «إن عبد الله وزيد قائماً» لتبين الإعراب في «عبد الله». وقد كان الكسائي يجيزه لضعف «إن» وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:
فمن يك أمس بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب
و«قيار» ليس هذا حجة للكسائي في إجازته: «إن عمراً وزيد قائمان» لأن قياراً عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في «الذين» إذا عطفت عليه الصابئون. معاني الفراء ١/ ٣١١.
وانظر الرضي ٢/ ٣٥٤ - ٣٥٥، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٥١٢، والأشموني ١/ ٢٩٦.

(١) أي في جواز العطف على محل اسمها بالرفع على الخلاف المذكور، وذلك لأن المفتوحة بعد العلم نحو «علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو» في حكم المكسورة، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى «علمت قيام زيد» لأنها مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما أن «إن» المكسورة مع جزأيها بتقدير اسمين هما المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها مقام الاسمين.
وأجاز بعض النحاة ذلك في المفتوحة مطلقاً حملاً للمفتوحة على المكسورة لأنهما حرفان مؤكدان أصلهما واحد، ومنعه السيرافي وابن بابشاذ مطلقاً، وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح، وقد نسب له المنع ولأمثاله من المحققين ابن بابشاذ.
انظر الكتاب ١/ ٢٣٨، المقتصد ١/ ٤٥٢، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٢١، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥١٣، شرح الرضي ٢/ ٣٥٣.

(٢) في ش: (ي).

(٣) أي: ذكر ابن مالك عن الزجاج والجرمي والفراء. ولم يذكره ابن مالك عن هؤلاء الأئمة، وإنما ذكره عنهم الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٥٤، وذكره ابن يعيش في شرحه ٨/ ٦٨، عن الزجاج وحده.

فيما يجوز ويمتنعُ[١] من ذلك[٢]، كقوله - (تعالى)[٣] -: ﴿إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[٤].

قلتُ: والأكثرُ منعوهُ في الصفةِ، لشدّةِ اتّصالِها بالموصوف، فكُرِهَ اختلافُهما في الإعرابِ لفظاً، ولأنَّ تقديمَ الخبرِ يستلزمُ الفَصْلَ بأجنبيٍّ. وَحَكموا بأنَّ ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ في الآيةِ خبرٌ لمحذوفٍ[٥].

فرع:

و«لكنَّ» وحدَها كـ«إنَّ» في هذا الحُكْمِ[٦]، نحوُ «لكنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ»، لاشتراكِهما في تَقْريرِ[٧] معنى الجُمْلةِ من غيرِ زيادةٍ، فناسبَ حالَهُ - معها[٨] حالَهُ قبلَ دخولِها[٩].

---

(١) د: ويمنع.
(٢) ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة. الرضي - الموضع السابق.
(٣) ثابتة فيما سوى الأصل، ت.
(٤) ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سبا: ٤٨].
في الموضع السابق من شرح الرضي: قال الزجاج: (قوله تعالى: ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ صفة «ربي». ويحتمل رفعه وجوها أخر). ولم أجده في إعراب القرآن للزجاج.
(٥) أي: هو علام الغيوب. أو يكون «علام الغيوب» بدلاً من المضمر في «يقذف». شرح ابن يعيش ٨/ ٦٨.
(٦) أي: في جواز العطف على محل اسمها على الخلاف المذكور بين البصريين والكوفيين. وقد ادعى ابن مالك الإجماع على ذلك في شرح الكافية ١/ ٥١١. وفي شرح الرضي ٢/ ٣٥٤: (وحكم «لكن» في جواز العطف على محل اسمها حكم «إن» المكسورة، خلافاً لبعضهم).
(٧) ت: تقدير.
(٨) (معها): ساقطة من ت.
(٩) الضمير في (حاله) راجع إلى معنى الجملة، وفي (معها) راجع إلى «أن» أو «لكن» هي لام الابتداء، ومعناها التأكيد والتحقيق. وقد جرت عادة النحويين على تسميتها لام الابتداء لأنها هي لام الابتداء المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، لأن لها الصدر، لكن لما كانت للتأكيد و«إنَّ» للتأكيد كرهوا الجمع بينهما لأنهما حرفان=

وتختصُّ بجوازِ دُخول لامِ التأكيد[١] في خبرِها، نحو «إنَّ/ زيداً لقائِمٌ»[٢].

وعلى مَعْمولِهِ[٣] إنْ تقدَّمَ نحوُ «إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ». وعلى اسمها حيثُ تأخَّرَ نحُو «إنَّ في الدار لَزَيداً»[٤]، لإفادَتِها التأكيدَ. ولا يجوز تَوالِيهما[٥]، كراهة اجتماعِ آلتَيْنِ لمعنىً واحدٍ[٦].

وقد تدخلُ عليها[٧] مع قلبِ هَمْزتها هاءً، قال:

١٤٥ - . . . . لَهِــنَّـكَ لا أبــالَكَ تَــزْدرَيــنــي

=لمعنى واحد، فزحلقوا اللام إلى الخبر، وصدروا «إنَّ» لأنها عاملة، والعامل حريٌّ بالتقديم على معمولِهِ.

انظر شرح الرضي ٢/ ٣٥٥، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٩٠، الأشموني ١/ ٢٨٨ - ٢٨٩.

(١) ذكر ابن بابشاذ في علة اختصاص «إن» المكسورة بلام الابتداء، والعلة في امتناع اللام من الدخول في خبر هذه الحروف سوى «إن» المكسورة أن ما سوى «إنَّ» مثل ليت، ولعل، وكأن، ولكنَّ قد غَيَّرْنَ معنى الابتداء. واللام في الأصل هي لام الابتداء فلم يجز دخولها مع هذه الحروف المغيرة المعنى. لا يجوز: ليت زيداً لقائم، ولا: لعله لقائم، ولا: كأنه لقائم، ونحوه. وإنما يجوز هذا مع «إن» وحدها.

شرح المقدمة ١/ ٢٢٠.

(٢) أي: معمول الخبر.

(٣) انظر الرضي ٢/ ٣٥٥.

(٤) أي: لا يجوز الجمع بين اللام و«إنَّ».

(٥) وهو التأكيد.

(٦) أي: اللام على «إنَّ».

١٤٥ - الوافر، صدره:

أَصَلْمَعَةَ بنْ قَلْمَعَةَ بْنِ فَقْعٍ

وهو لِمغلِسِ بنِ لَقيطٍ السعدي.

والشاهد فيه دخول اللام على «إن» بعد قلب همزتها هاء، ولم يستشهد به من النحاة على هذه المسألة فيما أعلم غير المصنف، وإنما استشهد به السيوطي في الهمع على أن (صلمعة بن قلمعة) لا يجوز ترخيمه لأنه نكرة عامة، إذ هو كناية عن المجهول الذي لا يعرف.

وذكر صاحب الدرر أن البيت من شواهد ابن عصفور على عدم جواز ترخيم نحو صلمعة ابن قلمعة، لما ذكرته آنفاً، ولم أجده في كتب ابن عصفور.

همع الهوامع ١/ ١٨٢، الدرر اللوامع ١/ ١٥٩.

(وقال:

١٤٦ - أيابا رقاً بالغَوْرِ من شاطئ الْحِمى لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ)[١]

وقال:

١٤٧ - . . . . لَهِنَّكَ لا في مَطْمَعٍ لَطَموعُ

وقد تُخَفَّفُ فَتُلْغى (غالباً)[٢]، لِضَعْفِ شَبَهِ الفعل حينئذٍ. ويلزمها اللام،

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ن، د.

١٤٦ - البيت من الطويل، وصدره في جميع المراجع:

ألا ياسنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى

ولا أدري مصدر ما أثبت هنا في نسختي ن، د.

وهو لرجل من نمير غير معروف. وقد نسبته بعض المصادر إلى محمد بن سلمة، وهو خطأ لأن محمد بن سلمة أحد الرواة، وهو راوي البيت كما يفهم من كلام ابن جني في الخصائص قال: (وعليه قوله فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس) وذكر البيت، وفي اللسان (محمد بن مسلمة) وكذا أثبت في معجم شواهد العربية. الغور: المطمئن من الأرض، ويطلق على تهامة وما يلي اليمن الغور. الحمى: المكان الذي يحمى من الناس فلا يقربه أحد، وأراد به حمى حبيبته. من برق: تمييز مجرور بـ«من». كريم: خبر لهنك.

والشاهد دخول لام الابتداء على «إنَّ» بعد قلب همزة «إنَّ» هاء.

قال ابن جني: (إن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء لزوال لفظ «إنَّ» فيزول أيضاً ما كان مستكرها من ذلك فقالوا: «لهنك قائم» أي: لئنك قائم).

وقد منع ذلك ابن عصفور وخرج هذا البيت على أن أصله: له أنك، ثم نقلت حركة الهمزة والعرب تقول: له أنت، وفي الرضي آراء وتوجيهات أخرى.

مجالس ثعلب ١١٣ الخصائص ١/٣١٥، ٢/١٩٥ شرح ابن يعيش ٨/٦٣، ٩/٢٥، ١٠/٤٢، المقرب ١/١٠٧، الهمع ١/١٤١، الدرر ١/١١٨، شرح الرضي ٢/٣٥٧، الخزانة ٤٣/٣٣٩ (بولاق)، المغني ٤١٤، السيوطي ٢٠٥، اللسان (لهن، قذى) وشرح ابن عصفور ١/٤٣٣.

١٤٧ - لم أجد هذا في مرجع من المراجع المتيسرة. وهو من الطويل، والشاهد فيه كالذي في سابقه.

(٢) (غالباً) زيادة من ت، ن، د. ومذهب البصريين أن الإلغاء غالب لأعمالها في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ بتخفيف «إنَّ». ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز إعمالها إذا خففت مطلقاً وهذه من مسائل الخلاف المذكورة في الإنصاف (مسألة رقم ٢٤) ١/١٩٥، وانظر الرضي ٢/٣٥٨، وشرح الكافية لابن مالك ١/٥٠٥.

لِتَتَمَيَّزَ عن النافيةِ(١).

بص: ولا تدخلُ على فعلٍ غير أفعالِ المبتدأ والخبر(٢)، محافظةً على وَضعِها. ك: يجوزُ(٣)، لقوله

١٤٨ - تـاللهِ رَبِّـكَ إنْ قَتَـلْتَ لَمُسْـلِماً

---

(١) ولهذا تسمى اللام الفارقة. ولزوم اللام لها في الأعمال والاهمال سواء عند بعض النحاة، وعند سيبويه والجمهور لا تلزمها في الأعمال لحصول الفرق بينها وبين النافية بالعمل. وذهب ابن مالك إلى أنه تلزمها اللام إذا أهملت أن خيف التباسها بالنافية، أما إن كان المحل غير صالح للنفي نحو «إن كادت نفس الخائف تزهق» فلا تجب اللام.

(٢) أي الناسخة للابتداء وهي «كان» وأخواتها كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾. انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٠٤.

(٣) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٥٨ - ٣٥٩، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٠٤. وفي الأصول لابن السراج ١/ ٣١٦: (حكى الفراء: إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ).

١٤٨ - صدر البيت من الكامل عجزه:

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية القرشية ترثي زوجها الزبير بن العوام - رضي الله عنه وأرضاه - وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز المجاشعي في وقعة الجمل المشهورة وقبله:

يـا عـمـرو لـو نَـبَّـهْـتَـهُ لَوَجَـدْتَـهُ لا طـائِشـاً رَعْـشَ الـجَـنـانِ ولا الْيَـدِ

وفي صدر البيت روايات، فقد روي في المحتسب وشرح الكافية لابن مالك: (شلت يمينك). ومنها رواية ابن مالك أيضاً في شرح العمدة: (هبلتك أمك). وفي شرح الرضي مثلها. وابن يعيش: (بالله ربك). ويروى أيضاً: (ثكلتك أمك). وورد في عجزه: (كتبت عليك) و(وجبت عليك).

والشاهد فيه للكوفيين في قوله: «إن قتلت» حيث دخلت «إن» المخففة على فعل من غير الأفعال الناسخة. وهو عند البصرين شاذ.

والذي ذكره صاحب الإنصاف أن «إن» المخففة إذا جاءت بعدها اللام فهي بمعنى «ما»، واللام بمعنى «ألا» أي: ما قتلت إلا مسلماً. أما عند البصريين فهي مخففة من الثقيلة، واللام بعدها للتأكيد.

المحتسب ٢/ ٢٥٥، الأضداد لابن الأنباري ٦٤، التوطئة ٩٨، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٠، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٥، اللامات ١٢١، المفصل ٢٩٨، شرحه لابن يعيش ٨/ ٧١، ٧٢، ٧٦، المقرب ١/ ١١٢، شرح ابن عصفور ١/ ٤٣٨، شرح السيرافي ٤/ ١٤٧، شرح الرضي ٢/ ٣٥٩، الخزانة ١٠/ ٣٧٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٠٤.

قلنا: نادرٌ[١].

فرع:

و«إنْ» الخفيفةُ تأتي مؤكِّدةً، كهذهِ، وشَرْطيةً، وستأتي، وزائدةً مع «ما» النافيةِ كقوله:

١٤٩ - فـما إنْ طِبُّـنا جُبْـنٌ ولـكـنْ . . . .

والمصدريةِ[٢]، نحو[٣] «أتيكَ ما إنْ جلستَ»، ونافيةً[٤] كقوله[٥]: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[٦].

وتختصُّ «أنَّ» المفتوحةُ بوقوعِها موقعَ المفردِ فاعلةً، ومبتدأةً، ومفعولةً،

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٠٤، شرح الرضي ٢/ ٣٥٩.

٤٩ - الوافر، عجزه:

مَـنـايـانـا وَدَوْلَةُ آخَـرِيـنـا

نسبه سيبويه لِفَرْوَةَ بنِ مُسَيْكٍ المرادي (صحابي مخضرم) انظر الإصابة ٥/ ٢٢١.
ونسبه ابن يعيش للكميت. ونسبه بعضهم لعمرو بن قعاس.
الطب: العادة، يقال: ما ذلك بطبي، أي: عادتي ودهري. الدولة: الغلبة في الحرب، ويضم الدال: في المال.
المعنى: ما كان سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال والدولة عنا إلى آخرين.
والشاهد: زيادة «إن» مع «ما» النافية توكيداً. وهي كافة لها عن العمل كما كانت كافة لـ«ان».
كتاب سيبويه ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١، المقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، الخصائص ٣/ ١٠٨، المنصف ٣/ ١٢٨، المحتسب ١/ ٩٢، الكامل ١٩٣، المقتصد ١/ ٤٩٢، الأضداد لابن بشار الأنباري ٢٣٣، الروض الأنف ٢/ ٣٤٤، التبصرة ١/ ٤٥٩، الوحشيات ٢٨، الصحاح واللسان (طبب)، الأصول ١/ ١٧٧، شرح ابن عصفور ١/ ٥٩٢، ٢/ ٤٨٠.

(٢) أي: وزائدة مع «ما» المصدرية.

(٣) (نحو): ساقطة من ت.

(٤) عطف على «تأتي مؤكدة».

(٥) (كقوله): ساقطة من ت.

(٦) سورة الملك، الآية: ٢٠.

ومجرورةً، نحو «أعْجَبَني - أو عِنْدي، أو كَرِهْتُ - أنَّكَ قائِمٌ»، أو «عَجِبتُ من أنَّكَ كذا»، فَيُسْبَكُ[1] منها ومن جُزْأَيْهَا مَصْدرٌ.

وقد تُخَفَّفُ فتعملُ في ضميرِ شأنٍ مُقَدَّرٍ لازمٍ لها، لقوةِ شَبَهِها بالفعل، لوقوعها/ موقعَ مصدرِهِ، فلا تُلْغى إلّا في الظاهِرِ[2] لِنَقْصِها بالتخفيفِ[3]، وشذَّ قوله:

١٥٠ - فَلَوْ أنْكِ في يَوْمِ الرّخاءِ سَألْتِني

---

(١) د: فينسبك.

(٢) ت، ن، د: (النادر). ومعناه أنها لا تلغى مطلقاً كما تلغى المكسورة إذا خففت بل تلغى في الظاهر لحذف اسمها وهو ضمير الشأن، أما في الحكم والتقدير فهي عاملة. انظر ابن يعيش ٨/ ٧٣ - ٧٤.

(٣) هذا تعليل منه لعدم إلغائها جملة. وعلله ابن مالك بقوله: (وأن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة، لأن لفظها كلفظ «عَضَّ» مقصوداً به المضي أو الأمر. والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ«جِدَّ»، فلذلك أوثرت المفتوحة المخففة ببقاء عملها، لكن على وجه تبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة.
ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها. ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها غالباً بخلاف المفتوحة). شرح الكافية ١/ ٤٩٥.

١٥٠ - الطويل، عجزه:

فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنْتِ صَديقُ

وهو مما أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وأنشده بعده:

فَما رُدَّ تَزويجٌ عليهِ شَهادةٌ ... ولا رُدَّ من بَعْدِ الحَرارِ عَتيقُ

يخاطب الشاعر فيهما امرأته وقد سألته الطلاق. ويوم الرخاء: أراد به قبل أحكام عقد النكاح، ويشهد لذلك البيت الثاني، الحرار: مصدر حر يحر، أي: صار حراً فالمعنى أن المُعْتَقَ لا يُرَدُّ إلى العبودية بعد حريته وخلوصه من الرق.
وفي البيت الشاهد شذوذ من وجهين: الأول أنه أعمل «أن» المخففة في الضمير البارز، وثانيهما أن هذا الضمير غير ضمير الشان، لأنها إذا خففت وجب أن يكون اسمها ضميراً غائباً وأن يكون ضمير شان.
وأجاز بعضهم إعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم: أظن أنك قائم، وأحسب أنه ذاهب. =

ويجوزُ دخولُ المخففةِ على الجملِ الاسميةِ نحو «علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ»، وعلى الفعل مع السينِ أو «سوفَ» أو «قَدْ» أو «لَوْ» أو حرفِ النفي، أو فعلٍ غير متصرفٍ، أو دُعاءٍ نحو ﴿أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[١]، «أنْ سوفَ (يقومُ)»[٢]، «أنْ قد فَعلْتَ»، ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى﴾[٣]، «علمتُ ألا يقومَ»، «وأنْ عَسى أنْ يكونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ[٤]»[٥] و﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[٦] لِتَميَّزَ[٧] بذلك عن المصدريةِ.

فرع:

والمخففة إمّا[٨] مؤكِّدةٌ كهذه، أو مصدريةٌ نحو «كرهتُ أن تقومَ» أي:

= قال الرضي: (وهذه رواية شاذة غير معروفة. وأما في الضرورة فجاء في المضمر فقط). المنصف ٣/١٢٨، الإنصاف ١/٢٠٥، المقرب ١/١١١، المفصل ١٦٢، شرح ابن يعيش ٨/٧١، ٧٣، الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٨٧، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٥، المغني ٤٧، السيوطي ٣٩، الرضي ٢/٣٥٩، الخزانة ٥/٤٢٦، العيني ٢/٣١١، الهمع ١/١٤٣، الدرر ١/١٢٠، المساعد ١/٣٣٠، الأشموني ١/٢٩٠ اللسان (حرر، صدق).

(١) قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

(٢) (يقوم) ساقطة من الأصل، ت.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

(٤) (أجلهم) ساقطة من ش.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

(٦) سورة النور، الآية: ٩.

قرأ نافع: «أن غضب الله» على أنهما فعل وفاعل. وقرأ يعقوب: «أن غضبُ الله» على أن «غضب» مبتدأ، واسم الجلالة مضاف إليه، و«عليها» بعده في محل رفع خبر المبتدأ.

وقرأ الباقون: «أنَّ غَضَبَ اللهِ» بتشديد النون، ونصب «غضب» على أنه اسم «أن» الناصبة، والجار والمجرور بعدهما خبرها.

النشر ٣/٢١٠، إرشاد المبتدي ٤٦٠، اتحاف فضلاء البشر ٣٢٢ - ٣٢٣، الإقناع ٢/٧١١، المهذب ٢/٧٠، السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٥٣.

(٧) د: ليتميز.

(٨) (أما) ساقطة من د.

قيامَكَ، وزائدةٌ مع «لَمّا» نحو ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾(١). وبين «لَوْ» والقَسَمِ نحو «واللهِ أَنْ لَوْ قُمْتَ لَقُمْتُ»(٢).

ومفسِّرةٌ بعد «أوْحى» نحو ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾(٣)، و«نادى» نحو «نادَيْتُ فلاناً أن افْعَلْ كذا»(٤)، و«أَرْسَلَ» نحو ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾(٥)، ونحوها(٦) مِمّا فيه معنى القول لا لَفْظُهُ(٧).

وقد تُقْلَبُ همزتُها عيناً(٨) نحو «أَشْهَدُ عَنَّ مُحمداً رسولُ اللهِ»(٩)، وقوله:

١٥١ - أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٦. وانظر المغني ص ٥٠.

(٢) منه قوله:

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ لكانَ لكُمْ يومٌ مِنَ الشَرِّ مُظْلِمُ

وهي هنا عند ابن عصفور حرف جيء به لربط الجواب بالقسم. انظر المغني ص ٥٠ - ٥١ وفي المغني أن الكوفيين ينكرون «أن» التفسيرية، وأيده ابن هشام. المغني ٤٧.

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٨.

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾. وانظر المصدر السابق ٤٧.

(٥) من الآية الأولى من سورة نوح.

(٦) الأصل، ش، ت: ونحوهما.

(٧) ذكر ابن هشام خمسة شروط لـ«أن» التفسيرية عند من أثبتها: الأول: أن تسبق بجملة الثاني: أن تتأخر عنها جملة. الثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، الرابع: ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول. الخامس: ألا يدخل عليها جار المغني ٤٨ - ٤٩، وانظر الرضي ٢/ ٣٨٥.

(٨) عند قيس وتميم وأسد وذلك في «إن» المصدرية، و«أن» المشددة، وتسمى عنعنة بني تميم.

انظر المغني ١٩٩، شرح ابن يعيش ٨/ ٧٩، شرح الرضي ٢/ ٣٨٧.

(٩) انظر المصدرين السابقين.

١٥١ - البسيط، وعجزه:

ماءُ الصَّبابةِ مِنْ عينيكَ مَسْجُومُ

مطلع قصيدة لذي الرمة (ديوانه ٥٦٧).

وفي بعض المصادر: «توسمت» مكان «ترسمت»، ومعنى ترسمت: تبينت ونظرت، =

وقد تأتي المُشَدَّدَةُ/ بمعنى «لعلّ» كقوله - تعالى - ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(١) أي: لعلّها(٢).

وتختص «كأنَّ» بمعنى التشبيه نحو «كأنَّ زيداً أخوك».

كثر: وكذا «كأنكَ قائِمٌ»(٣). جا: لا يُشَبَّهُ(٤) الشيءُ بنفسِهِ، فهي ههنا للشكِّ(٥).

=والأصل فيه: ترسم الدار، أي تعرف رسمها. خرقاء: لقب حبيبته «مي» الصبابة الشوق. مسجوم: منسكب ومنهمر. والهمزة في «أأن» للاستفهام التقريري، و«أن» مصدرية، والتقدير: ألأجْلِ ترُسمِكَ دارَها بكت عينُك»؟.

والشاهد فيه: قلب همزة «أن» عينا، وأصل الرواية: أأن، وتسمى عنعنة بني تميم، ويفعل ذلك بنو أسد أيضاً. وقيل في توجيه ذلك أنهم يفعلونه كراهية اجتماع المثلين. قال الرضي: وإنما لم يَعُدَّ المصنف - ابن الحاجب - هذه الأشياء لقلتها وشذوذها. مجالس ثعلب ١٠١، الخصائص ٢/ ١١، المقرب ٢/ ١٨١، المغني ١٩٩، السيوطي ١٤٩، الرضي ٢/ ٣٨٧، الخزانة ١٠/ ٢٩٢، شرح الشافية ٣/ ٢٠٣.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٢) قال الزمخشري: (وتخرج المفتوحة إلى معنى (لعل) كقولهم: ائت السوق أنك تشتري لحماً).

وقال ابن يعيش: (وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي «لعلها» ويؤيد ذلك قراءة أبي) لعلها، كأنه أبهم أمرهم فلم يخبر عنهم بالإيمان ولا غيره. ولا يحسن تعليق «أن» بـ«يشعركم» لأنه يصير كالعذر لهم. وقال حطائط بن يعفر:

أريـنـي جَـواداً مـات هَـزْلًا لأنـنـي أرى مـا تَـرَيْـنَ أو بـخـيـلًا مُـخَـلَّدا

قال المرزوقي: هو بمعنى: «لعل» وقد روي: لعلني أرى ما ترين). المفصل وشرحه لابن يعيش ٨/ ٧٨ - ٧٩. وانظر المغني ٦٠، والمقتصد للجرجاني ١/ ٤٩٢.

(٣) أي: هي عند الأكثر كذلك للتشبيه إذا كان الخبر مشتقاً.

انظر شرح الرضي ٢/ ٣٤٥، المغني ٢٥٣، شرح الفريد: ٢٥٠.

(٤) ش: لشبه.

(٥) قال الرضي ٢/ ٣٤٥: (قال الزجاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو «كأن زيداً أسد»، وللشك إذا كان صفة مشتقة نحو «كأنك قائم» لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه). ونسب ابن هشام في المغني ٢٥٣ هذا إلى جماعة منهم ابن السيد البطليوسي.

وانظر جواهر الأدب للأربلي ٢٣٤، شرح الفريد ٢٥٠.

قلنا: التقديرُ: «كأنَّكَ شَخْصٌ»(١) فالجامدُ والمشتقُ سواءٌ حينئذٍ(٢).

قيلَ: وقد تأتي للتحقيقِ كقوله(٣): «كَأَنَّكُمْ(٤) بالدُنيا لَمْ تَكُنْ»، «كأنَّكَ بالليلِ وقد أَقْبَلَ»(٥).

سي: الضميرُ والباءُ زائدانِ(٦)، ويُقَدَّرُ: كأنَّ الدُنيا(٧). قلنا: بل للتشبيه (ولا زيادة)(٨) أي: كأنَّكم تُبْصِرونَ(٩)، ومنه «كأنِّي بزيدٍ وهو أميرٌ»(١٠).

---

(١) زاد في د: قائم.

(٢) أي: فعلى هذا التقدير يكون فيها معنى التشبيه أيضاً. ولذا قال الرضي: والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر. شرح الرضي ٢/٣٤٦.
وقال العصام في شرح الفريد ص ٢٥٠: (و«كأن» للتشبيه، أي: سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو «كأن زيداً قائم» أي: يشبه زيد رجلاً قائماً. ويستفاد من إدخال حرف التشبيه الشك في القيام).

(٣) في ت، ن، د: (١) وليس هو بحديث.

(٤) ن: كأنك. وهو المشهور فيه إذ ورد في جميع المصادر: (كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل). انظر شرح ابن عصفور ١/٤٤٨، شرح الرضي ٢/٣٤٦، المغني ٢٥٤، الهمع ١/١٣٣.

(٥) هذا المعنى جعله ابن هشام في المغني ٢٥٣ تقريباً لا تحقيقاً وعزى القول به للكوفيين، أما التحقيق فقد نسب القول به إلى الكوفيين والزجاجي ومثل له بقوله:
فأصبحَ بَطْنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا كأن الأرضَ ليسَ بها هِشامُ
أي: لأن الأرض، إذ لا يكون تشبيهاً، لأنه ليس في الأرض حقيقة.
وانظر شرح الرضي ٢/٣٤٦.

(٦) ت، ن: زائدتان.

(٧) قال الرضي ٢/٣٤٦: (وأبو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى تبقى «كأن» للتشبيه، أي: كأن الدنيا لم تكن). وانظر المغني ٢٥٤.

(٨) زيادة من ت، ن، د.

(٩) قال الرضي ٢/٣٤٦: (والأولى أن نقول ببقاء «كأن» على معنى التشبيه، وألا نحكم بزيادة شيء ونقول: التقدير: كأنك تبصر بالدنيا، أي: تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة. ألا ترى إلى قولهم: كأني بالليل وقد أقبل، وكأني بزيد وهو ملك، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف.

(١٠) انظر الهامش السابق.

وتخفف فيجوز إلغاؤها، كقوله:

١٥٢ - . . . . كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَلَمْ

وقد تَعْمَلُ في الحالِ كقوله:

١٥٣ - كَأَنَّهُ خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

---

١٥٢ - الطويل، وصدره:

ويوما تُوافينا بَوْجهٍ مُقَسَّمٍ

وهو منسوب لصريم اليشكري، ولزيد بن أرقم رضي الله عنه، ولأرقم اليشكري، ولراشد ابن شهاب اليشكري، ولعَلباءَ بنِ أرقم اليشكري، ولابن أصرم اليشكري، ولباغت بن صريم اليشكري. ونسبه سيبويه للأخير منهم.

تعطو: تتناول. الوارق: المورق من الشجر. السلم: الشجي الكثير الأوراق. يصف امرأة حسنة الوجه، ويشبهها بظبية مخصبة تأتي إلى الشجر الكثير الأوراق فتتناول منه ما تشاء، وذلك ادعى لسمنها وتمام خلقها واستوائها.

وقد روي: «تسطو» مكان «تعطو». و«ناصر» مكان «وارق».

وروي البيت برفع «ظبية» ونصبه وجره. فالرفع على الخبر واسم «أن» المخففة محذوف مقدر، أي: كأنها ظبية. والنصب على أنها اسم «أن» والخبر محذوف منوى، كأنه قال: كأن ظبية هذه المرأة. وأما الجر فعلى إعمال حرف الجر وهو الكاف، و«أن» مزيدة، والمعنى كظبية.

أما ما ذكره المصنف هنا من إلغاء «كأن» فعلى رواية الرفع، فيكون «ظبية تعطو» جملة اسمية من مبتدأ وخبر، و«كأن» ملغاة لا عمل لها. والوجه الثاني على رواية الرفع ما ذكرته قبل قليل.

وفيه شاهد على رواية الجر على وقوع «أن» الزائدة بين الكاف ومجرورها.

كتاب سيبويه ٢/ ١٣٤، ٣/ ١٦٥، المنصف ٣/ ١٢٨، ابن الشجري ٢/ ٣، الإنصاف ١/ ٢٠٢، التوطئة للشلوبين ١٠٠، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٩٧، شرح ابن عصفور ١/ ٤٣٧، التبصرة ١/ ٢٠٨، الضرائر ٢١٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٨، المقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤، الأصول ١/ ١٨٦، المفصل ٣٠٢، شرح ابن يعيش ٨/ ٨٣.

١٥٣ - من البسيط، عجزه:

سَفُودُ شَرْبٍ نَسوُهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وهو للنابغة الذبياني من معلقته في مدح النعمان والاعتذار له عما بلغه عنه (ديوانه ١٦).
وحديثه في البيت عن الثور الوحشي الذي أنشب قرنه في كلب الصيد. =

وتختصُّ «لكنَّ» بإفادتِها استدراكَ توهُّم مُتَوَلِّدٍ من كَلام متقدم[(١)]. ومن ثَمَّ وجبَ توسُّطُها بين كلامين مُتَغَايِرَيْنِ معنىً[(٢)] نحو «قامَ زيدٌ لكنَّ عَمْراً لم يقمْ» أو «لكنَّ عمراً قاعدٌ» ومنه ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[(٣)] إلى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[(٤)] أي: ولكنَّ (الله)[(٥)] لم يُرِكَهُمْ كَذَلِكَ[(٦)].

وقد يَدِقُّ وجه التغايُرِ[(٧)]، كقوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾/[(٨)] [(٩)] لا يَشْكُرونَ»[(١٠)] فَوَجْهُ التغايُرِ منافاةُ تَرْكِ الشُّكْرِ

= السفود: الحديدة التي يشوى عليها اللحم. المفتأد: المطبخ أو المشتوى وهو مكانُ شَيِّ اللحم. وأراد به مكان النار التي يشوى عليها اللحم. والمعنى: كأن مَذاره (قَرْنَهُ) سفودُ منسيٌّ عند موضع نار الشيّ: أي: عند مُشْتَوى اللحم.

والشاهد فيه: نصب «خارجا» على الحال، والعامل ما في «كأنّ» من معنى التشبيه.

الخصائص ٢/ ٢٧٥، ابن الشجري ١/ ١٥٦، ٢/ ٢٧٧، المقتصد ١/ ٤٥٢، مجاز القرآن ٢/ ١٣٢، الاقتضاب ٢٩٩، الأضداد لابن بشار الأنباري ٣٥٠، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٧٠، مقاييس اللغة (سفد، فاد) اللسان (فاد) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٤٢، الخزانة ٣/ ١٨٥.

(١) انظر الرضي ٢/ ٣٤٦.

(٢) أي: في النفي والإثبات. والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي. وانظر الرضي ٢/ ٣٦٠.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

(٤) في نفس الآية.

(٥) (الله) ثابتة في ش وحدها.

(٦) أي: لم يركهم كثيراً. وانظر الرضي ٢/ ٣٦٠، وشرح ابن يعيش ٨/ ٨٠.

(٧) أي: بين النفي والإثبات. قال الرضي: ولا يلزم التضاد بينهما تضاداً حقيقياً، بل يكفي تنافيهما بوجه ما. شرح الرضي ٢/ ٣٦٠.

(٨) في جميع النسخ: «أكثر الناس». ووقع مثله في شرح الرضي ٢/ ٣٦٠. وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ وقع في قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]. وفي قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١].

(٩) سورة النمل، الآية: ٧٣.

(١٠) في شرح الرضي ٢/ ٣٦٠: (فإن عدم الشكر غير مناسب للإفضال، بل اللائق به أن يشكر المفضل).

لِذي الفضلِ، فَحَسُنَ الاستدراكُ[١].

ويجوز العطفُ على مَحَلّ اسْمِها[٢]. (قيل)[٣]: وأن تَدْخُلَ معها اللام[٤] كـ«إنَّ»، قال:

١٥٤ - . . . . ولـكِـنـنـي مِـنْ حُـبِّـهـا لَـعَـمِـيـدُ

وقدَّرَهُ بعضُهُمْ «ولكنْ إنّني[٥]»[٦].

(١) أي: بالرفع. وقد تقدم هذا في ص ٣٦٠.

(٢) (قيل): ساقطة من الأصل.

(٣) (اللام) ساقطة من د. والمراد لام الابتداء.

١٥٤ - من الطويل وصدره:

يلومونني في حب ليلى عواذلي

وهو مجهول القائل. قال ابن النحاس: (أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله أنشده الكوفيون ولم يذكروا له صدراً، ولا ذكروا له سابقاً أو لاحقاً، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره).

ورواية ابن مالك:

ولكنني من فعلها لعميد

ورواية الفراء: (لكميد). وكذا رواه الجوهري.

العميد: من عمده المرض، أي: أفدحه.

والشاهد فيه: دخول اللام في خبر (لكن). وهو جائز عند الكوفيين. أما البصريون فلم يجيزوا ذلك وحجتهم أن البيت لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، أو شاذ أو يوجه بأن أصل «لكنني»: لكنْ إنني، فخفف بحذف الهمزة من «إنَّ» والنون من «لكن» للساكنين، كما خففت «لكنّا هو الله» بالاتفاق بحذف الهمزة، وأصله: لكن أنا. أو يحمل على زيادة اللام في «لعميد».

الإنصاف ١/٢٠٩، المغني ٣٠٧، ٣٨٥، السيوطي ٢٠٦، العيني ٢/٢٤٧، الرضي ٢/ ٣٥٨، الخزانة ١٠/ ٣٦١، معاني الفراء ١/ ٤٦٦، الإيضاح لابن الحاجب ١/٤٧٨، شرح ابن عصفور ١/ ٤٣٠، اللامات ١٧٧، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٩٢، شرح التسهيل له ١/ ٦٩، المفصل ٢٩٤، شرح ابن يعيش ٨/ ٦٢.

(٤) غير الأصل، ت: أني.

(٥) انظر مصادر الشاهد السابقة.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

ويجوزُ معها الواوُ، نحو «ولكِنَّ الله سَلَّمَ»(١). وتُخَفَّفُ فَتُلْغَى حَتْماً(٢).
وتختصُّ «ليتَ» بمعنى التمنّي. ويصحُّ تعليقُهُ بالمُسْتَحيلِ(٣) عكسَ الترجّي(٤).
واطِّرادِ جوازِ نَصْبِ جُزْأَيْهَا في نحوِ:

١٥٥ - يـا لَيْـتَ(٥) أَيَّـامَ الـصِبَـا رَوَاجِـعَـا

---

(١) أجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة. فقال الرضي ٢/ ٣٦٠: (ولا أعرف به شاهداً) وقال السهيلي في نتائج الفكر ٢٥٧: (على أن الأستاذ أبا القاسم بن الرماك - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الإعمال في «لكن» مع تخفيفها. وكان أبو القاسم - رحمه الله تعالى - يستغرب هذه الرواية، حين ذاكرني بها متعجباً منها. وكان إماماً في هذه الصناعة، رحمه الله تعالى).
وانظر المغني ٣٨٥، وشرح الفريد ٢٥٢، والمقتضب ١/ ٥١، والبحر المحيط ١/ ٦١، وشرح ابن يعيش ٨/ ٨٠.

(٢) كما في قوله:
فـيـا لـيـتَ الـشـبـابَ يـعـودُ يـومـاً فَـأُخْـبِـرَهُ بـمـا فـعـلَ الـمـشـيـبُ
وهو الغالب فيها، وتعليقه بالممكن أقل. انظر العيني ٣٧٥ - ٣٧٦، وشرح الوافية لابن الحاجب ٦٤٠، والمقرب ١/ ١٠٦.

(٣) أي: في «لعل».

١٥٥ - الرجز نسب للعجاج (ملحقات ديوانه ص ٨٢)، ولم ينسبه سيبويه، ونسبه ابن يعيش لرؤبة بن العجاج وقبله:
إذْ كُنْتُ في وادي العَقيقِ راتِعَا
والشاهد فيه: نصب المبتدأ والخبر بليت، وذلك على مذهب الفراء. والكسائي يقدر هنا «كان» محذوفة مع اسمها و«رواجع» خبرها، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «ليت» والتقدير: يا ليت أيام الصبا كانت رواجعا واعترض عليه بأنه يشترط لكثرة حذف «كان» تقدم «إنْ» أو «لَوْ» الشرطيتين. وقدره سيبويه: رواجعا لنا. أي على حذف الخبر، وهو الجار والمجرور، وعلى أن «رواجعا» حال. قال سيبويه: (كأنه قال: يا ليت لنا). وأجاز ابن يعيش أيضاً تقديره بـ«أقبلت رواجعا» وهو كسابقه على حذف الخبر وهو جملة «أقبلت» و«رواجعا» حال:
كتاب سيبويه ٢/ ١٤٢، طبقات فحول الشعراء ٦٥، شرح ابن عصفور ١/ ٤٢٥، الخزانة ١٠/ ٢٣٤، المغني ٣٧٦، السيوطي ٣٣٦، الأصول ١/ ١٨٨، المفصل ٢٨، شرح ابن يعيش ١/ ١٠٣، ١٠٤، ٨/ ٨٤، الهمع ١/ ٣٤، الدرر ١/ ١١٢، الأشموني ٢/ ٢٧٠.

(٤) ساقطة من ش.

بص: نَصْبُ الثاني بالحاليّة[١]. ي: بَلْ بـ«كانَ» مُقَدَّرةً[٢]. فر: بَلْ بِها كـ«تَمَنَّيْتُ»، وَطَرَدَهُ بعضُ أصحابِهِ في أخواتِها لذلك[٣].

وتختص (لعل) بإفادةِ الترجّي في كلامِنا[٤]. يه: وفي كلامِ الله دعاءٌ لنا إليه، كقوله: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٥].

سي[٦]. ث[٧]: بل للتعليلِ[٨]. قلنا: لا يستقيمُ في ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[٩]. وقيلَ: بل من اللهِ للقَطْعِ[١٠].

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٤٢، المغني ٣٧٦، شرح ابن يعيش ٨/ ٨٤، شرح ابن عصفور ١/ ٤٢٥، الرضي ٢/٣٤٧.

(٢) انظر ما ذكرته في الكلام على البيت الشاهد، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح الرضي ٢/ ٣٤٧، وشرح ابن يعيش ٨/ ٨٤.

(٣) انظر الرضي ٢/٣٤٧، المغني ٣٧٦، شرح ابن عصفور ١/ ٤٢٥، شرح ابن يعيش ٨/ ٨٤.

(٤) الترجي: توقع أمر محبوب. وتكون للإشفاق، وهو توقع أمر مخوف.
قال سيبويه٢/١٤٨: (وإذا قلت: لعل، فأنت ترجوه أو تخافه). وقال في ٤/٢٣٣: (و«لعل» و«عسى»: طمع وإشفاق). وانظر جواهر الأدب للأربلي ٢٣٤، شرح الجامي ٧٦٤، المقرب ١/١٠٦، الرضي ٢/٣٤٦.

(٥) سورة الحج، الآية: ٧٧.
قال الرضي ٢/ ٣٤٦: والحق ما قال سيبويه، وهو أن الرجاء أو الإشفاق يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك لأن الأصل ألا تخرج عن معناها بالكلية. فلعل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو أو نشفق، كما أن «أو» المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والإبهام لا للشك. تعالى الله عنه.

(٦) في الأصل: مي.

(٧) في ش، ن، د: ب. وفي حاشية نسخة ت إشارة إلى أنها (ن) في نسخة.

(٨) انظر الرضي ٢/٣٤٦.

(٩) سورة الأحزاب، الآية: ٦٣.
قال الرضي في الموضع السابق: (فقال قطرب وأبو علي معناها التعليل، فمعنى «وأفعلوا الخير لعلكم ترحمون» أي: لترحموا. ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾. إذ لا معنى فيه للتعليل).
وانظر شرح ابن يعيش ٨/ ٨٥ - ٨٦.

(١٠) ورده الرضي في الموضع السابق بقوله: ولا يطرد ذلك في قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ إذ لم يحصل من فرعون التذكر. وأما قوله: ﴿ءَامَنتُ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ فتوبة يأس لا معنى تحتها. ولو كان تذكراً حقيقياً لقبل منه).

وقد تدخلُ على «أنَّ» المفتوحةِ تشبيهاً بـ«عسى» كـ«لعلّ أن زيداً كَذا»(١).

وقد تَنْصِبُ الجُزأَيْنِ(٢). وشذَّ الجرُّ بها كقوله:

١٥٦ - . . . . لَـعَـلَّ أبِـي الـمِـغْـوارِ مِـنْـكَ قَـرِيْـبُ

(١) هذا عند الأخفش. قال الزمخشري: (وقد أجاز الأخفش: «لعل أن زيداً قائم» قاسها على «ليت» وقد جاء في الشعر:

لَـعَـلَّـك يَـومـاً أنْ تُـلِمَّ مُـلِمَّـةٌ ... عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

قياساً على «عسى»). وقال الرضي: (وأجاز الأخفش قياس «لعل» في مجيء «أن» المفتوحة بعدها على «ليت» نحو «لعل أن زيداً قائم» ولم يثبت).

انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٨/ ٨٦ - ٨٧، والرضي ٢/ ٣٤٧.

(٢) عند بعض أصحاب الفراء كما مر في ص ٣٧٦. وفي المغني ٣٧٧، (وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكي: «لعل أباك منطلقاً» وتأويله عندنا على إضمار «يوجد» وعند الكسائي على إضمار «يكون»).

١٥٦ - من الطويل، صدره:

فقلتُ ادعُ أخرَى وارفع الصَّوْتَ جَهْرَةً

وهو لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار.

والشاهد: جر «أبي المغوار» بـ«لعل» وهي لغة عقيل. وقد أنكر ذلك أبو علي الفارسي وقال: (لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أن الأصل لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف «قريب» وضمير الشأن ولام «لعل» الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح اللام فهو على لغة من يقول: المال لزيد).

قال في المغني: (وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف «لعل» ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ«لعل» لغة قوم بأعيانهم).

ورواية أبي علي القالي:

لـعـل أبـا الـمـغـوار

وهو كذلك في جمهرة أشعار العرب.

قال في الخزانة: أورده شاهداً على أن «لعل» في لغة عقيل جارة. ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر.

وممن حكى هذه اللغة أبو زيد والأخفش والفراء.

الأصمعيات ٩٦، جمهرة الأشعار ١٣٣، اللامات ١٤٨، شرح ابن عصفور ١/ ٤٢٦، أمالي القالي ٢/ ١٤٧، المغني ٣٧٧، ٥٧٦، سر الصناعة ١٤٩، (مخطوطة دار الكتب برقم ١٢٠ لغة). العيني ٣/ ٣٤٧، الخزانة ١٠/ ٤٢٦.

وجاء فيها: «لَعَلّ» و«لَعَنّ» و«عَلّ»، و«عَنّ» و«لَغَنّ» بالغَيْنِ مُعْجَمَةً[١].

الحروفُ الناصبةُ للفعل

ومنها الحروفُ الناصبةُ للفِعْلِ، وهي: «أَنْ» و«لَنْ» و«إِذَنْ» و«وكَيْ» و«حَتّى»، ولامُ «كَيْ»، ولامُ الجَحْدِ، والفاءُ، والواوُ، و«أَوْ».

عملتْ، لشبهِ «أَنْ»[٢] بالمشددةِ لفظاً[٣]، وحملتْ[٤] عليها أَخواتُها، لمشاركتِها في نَقْلِ الفعلِ (فأَنْ)[٥] إلى حالَي الاستقبال والانسباكِ مصدراً، (وأمّا أخواتُها فَنَقَلَتْهُ إلى الاستقبالِ وإلى مَعانيها من مُجازاةٍ وغيرِها)[٦].

كثر: فالأربعةُ الأُوَلُ تعملُ بنفسها، والأخرى بتقدير «أَنْ» لاشتراكِها[٧].

ل: بل العاملُ «أَنْ» فقط مفردةً أو مركبةً كـ«لَنْ» و«إِذَنْ»[٨]، أَوْ مقدرةً كمعَ

---

(١) فيها ستُّ عَشْرَةَ لغةً، ذكرتُها جميعاً وأشرتُ إلى مصادرِها في حاشية ص ٣٠٨.

(٢) (أن): ساقطة من د.

(٣) عملت: «أن» مطلقاً لاختصاصها بالأفعال. وأما عمل النصب خاصة فلما ذكره المصنف من شبه «أن» بـ«إنّ» المشددة. والشبه من وجهين: لفظي ومعنوي أما اللفظي فهما مِثْلاَن وإنْ كان لفظ «أن» انقص من لفظ «أنّ». وأما المعنوي فلأنَّ كلَّ واحدة منهما وما بعدها في تأويل المصدر.
انظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٥، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٠.

(٤) د: وحمل.

(٥) زيادة من ن، د.

(٦) ما بين القوسين زيادة من ن، د أيضاً.

(٧) أي: لأنها لم تختص بأحد القسمين: الاسم أو الفعل، فقدرت معها «أن»، لاختصاصها بالفعل. انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٢٧، شرح الرضي ٢/ ٢٣٢ شرح ابن يعيش ٧/ ١٥.

(٨) مذهب الخليل والكسائي في «لن» أنها مركبة من «لا» و«أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين. انظر الكتاب ٣/ ٥، ١٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٥.

«كَيْ» و«حَتَّى» (وسائرِها)[١]. قلنا: الظاهرُ خلافُهُ[٢].

وقيلَ: (هي)[٣] من السماعيِّ المقيسِ كرفعِ الفاعلِ، فكلُّ ما حَصل به النَّقْلانِ[٤] عَمِلَ.

وتختصُّ «أَنْ» بأَنَّ[٥] التي عَمِلَ فيها العِلْمُ وما في معناهُ مؤكدةٌ حينئذٍ لا ناصبةٌ[٦] نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[٧]. وفي حُكمِهِ الظنُّ بمعنى القطع. فإن احتملَ المعنيينِ جازَ الوجهانِ بحسبِهما كقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ﴾[٨] رفعاً ونصباً.

---

(١) زيادة من ن، د.

ومذهب الخليل أن الناصب «أن» وحدها، ففي «لن» و«أذن» هي مركبة مع «لا» و«إذ» كما في إحدى الروايتين عنه، وقد فصلت ذلك في الهامش السابق. وأما في سائر الأدوات فالناصب عنده «أن» المقدرة بعدها. وعند الجمهور أن الأربعة الأول تنصب بنفسها وهي: «أن، لن، اذن، كي» والخمسة الباقية تنصب بإضمار «أن». انظر الرضي ٢/ ٢٣٩، شرح المقدمة لابن بابشاذ ١/ ٢٢٧، شرح ابن يعيش ٧/ ١٥، الأشموني ٣/ ٢٠٩، ٢٢٥.

(٢) ن، د: خلاف التركيب.

(٣) (هي) ساقطة من الأصل، ت. وفي د: بل هي.

(٤) المراد نقل الفعل إلى حالي الاستقبال والانسباك مصدراً، ونقله إلى الاستقبال وإلى معاني تلك الحروف كما تقدم.

(٥) ن: يكون.

(٦) العبارة في ش: (وتختص «أن» بتحتِّمُ إلغائِها حيث عَمِل فيها العلم وما في معناه، إذ هي مؤكدة حينئذٍ). والظاهر أنها مما صحح المصنف حين قراءتها عليه. وانظر الرضي ٢/ ٢٣٤.

(٧) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٨) سورة المائدة، الآية: ٧١.

قرأ أبو عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف: ألا تكون فتنة «برفع» تكون على أنَّ «أنْ» مخففةٌ من الثقيلة، واسمها ضمير الشان.

وقرأ الباقون: «ألا تكونَ» بنصب «تكونَ» على أنَّ «أنْ» ناصبةٌ للمضارع، انظر الإقناع ٢/ ٦٣٥، إرشاد المبتدي ٢٩٩، النشر ٣/ ٤٤، الإتحاف ٢٠٢.

وبتحتمُ[١] عَمَلها حيثُ لا مانع كالمتصدِّرةِ في «أَنْ تقومَ خيرٌ لكَ»، وفي نحو «يُعجِبُني أنْ تقومَ» ونحو ذلك.

وشذَّ الجزمُ بها[٢] كقولِهِ:

١٥٧ - أَبَتْ قُضاعةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُم نَسَباً

وقوله:

١٥٨ - إذا جادَتِ الدُنيا عليكَ فَجُدْ بِها   على الناسِ طُرّاً قبلَ أَنْ تَتَفَلَّتِ

---

(١) أي: وتختص بتحتم. عطف على «وتختص أن.... الخ».

(٢) اجازه الكوفيون. انظر التسهيل ٢٢٩ والأشموني ٣/٢١٣ والهمع ٢/٣.

١٥٧ - البسيط، وعجزه:

وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

وهو للراعي (ديوانه ٣١. وهو عبيد بن حصين بن جندل) وسمي الراعي لكثرة صفته للابل وحسن نعته لها. وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام. انظر في ترجمته طبقات ابن سلام ٥٠٢، الشعر والشعراء ٩٤، الخزانة ١/ ٥٠٤ (بولاق). وجاء في جميع المصادر (تأبى). وأما (ابت) كما ذكره المصنف فلم أجدها.

والشاهد: جزم الفعل (تعرف) بـ«أن» المصدرية. وهو شاذ عند البصريين وأجازه الكوفيون وهو عند ابن عصفور شاهد على حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من أخر الفعل المضارع. وروي (لم تعرف) و(أن ترضى) ولا شاهد فيه عليهما.

الخصائص ١/ ٤٧، ٢/ ٣٤١، طبقات ابن سلام ٥٠٤، أضداد السجستاني ١٧، المعاني الكبير ٥٧٦، أمالي المرتضى ٢/ ٨، العمدة لابن رشيق ٢/ ١٨٩، مجمع الأمثال ١/ ١٩٢، الضرائر ٨٩، اللسان (بيض)، الحيوان للجاحظ ٢/ ٣٣٦، ٤/ ٣٣٦، المضاف والمنسوب ٤٩٦.

١٥٨ - لم أجد لهذا البيت ذكراً في أي من المراجع، وهو من الطويل.

طرا: جيعاً. قال في الصحاح (طرر): (وقولهم: جاؤوا طرا، أي جيعاً). ومعنى البيت ظاهر.

والشاهد فيه كالذي في سابقه، وهو جزم المضارع (تتفلت) بـ«أن» وهو شاذ وقد أجازه الكوفيون، وله شواهد غير ما ذكره المصنف، منها:

إذا ما غدونا قال وِلْدانُ أهلِنا   تعالَوْا إلى أن يأتِنا الصيدُ نَحْطِبِ

ومنها: =

وتختصُّ «لَنْ» بتأبيدِ النفي[١]. كثر: وهي مفردةٌ[٢].

ل: بل مركبة من «لا» و«أنْ» حُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً، والألفُ للساكنينِ[٣].

قلنا: إذَنْ لم يَجُزْ تقديمُ معمولِ فعلِها عليها في نحو «زيداً لنْ اضربَ» كما يمتنع في «أنْ»[٤].

وشذَّ الجزم به كقوله:

١٥٩ - واعْلَمْ أنّي لَنْ تُصِبْني مُصيبةٌ مَدى الدهرِ إلّا قد أصابتْ فَتىً قَبْلي

= أحـاذُر أنْ تَـعْـلَمْ بـهـا فـتـرُدهـا فـتـتـركَـهُـا ثُـقْـلًا عـليَّ كـمـا هـيـا
وعن أبي عبيدة واللحياني من البصريين أن الجزم بها لغة بني صباح.
انظر الهمع ٢/ ٣ والأشموني ٣/ ٢١٤.

(١) «لن» حرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه. هذا مذهب جمهور النحويين، فهي لا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده عندهم.
وذهب الزمخشري في أنموذجه إلى أنها لتأبيد النفي، وفي مفصله إلى أنها لتأكيد النفي، والحامل له على ذلك اعتقاده امتناع رؤية الله - تعالى - يوم القيامة، كما هو اعتقاد المعتزلة خلافاً لجمهور المسلمين. ومن أدلتهم في ذلك قوله تعالى لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾. وقد رد ادعاؤه التأبيد في «لن» بأنه لا دليل عليه، وبأنها لو كانت تفيد التأبيد للزم التناقض بذكر «اليوم» في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ والتكرار في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾، وبالتقييد في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾.
أما قول الزمخشري: أنها تفيد التأكيد، فقد وافقه عليه كثير من النحويين، انظر انموذج الزمخشري ١٠٢ المفصل ٣٠٧ الكشاف ٤/ ١٠٣ شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٣١، شرح الرضي ٢/ ٢٣٤، شرح الجامي ٦٣٠، الهمع ٢/ ٣، المقتضب ٢/ ٦، الأشموني مع الصبان ٣/ ٢٧٨، شرح الفريد ٢٢٠.

(٢) انظرالكتاب ٣/ ٥، الرضي ٢/ ٢٣٥، المغني ٣٧٤، الأشموني ٣/ ٢١٠، شرح ابن يعيش ٧/ ١٥.

(٣) تقدم تخريج قول الخليل من كتاب سيبويه في ص ٣٧٩.

(٤) هذا ما رد به سيبويه قول الخليل، واستدل به على بساطتها. الكتاب ٣/ ٥.

١٥٩ - لم أجد هذا البيت فيما تيسر لي الرجوع إليه، وهو من الطويل. وقد حكى بعضهم الجزم بـ«لن» لغة، وأنشد عليه:
لَنْ يُـخِـبِ الآن مـن رجـائِكَ مَـنْ حَـرْكَ مِـنْ دونِ بـابِـكَ الْحَـلَقَـهْ
انظر الهمع ٢/ ٤ والأشموني ٣/ ٢١٠.

وتختص «إذَنْ» باشتراط أمرينِ: أحدِهما[(١)] ألّا يَعْتَمِدَ لاحقُها على سابِقِها فَتَضْعُفَ بمصيرِها حشواً. واعتمادُهُ إمّا بكونِهِ[(٢)] خبراً (عنه)[(٣)] نحو «زيدٌ إذَنْ يُكْرِمُكَ» فَيَشِذُّ النصبُ بها كقوله:

١٦٠ - لَا تَتْرُكَنّي فيهم[(٤)] شَطِيرا
إنّي إذَنْ أهْلِكَ أو أَطِيرا

أوْ بكونِهِ جَواباً له شرطاً[(٥)]، نحو «إنْ تأتِني إذَنْ أُكْرِمُكَ» فَتُلغى إلّا شاذّاً كقوله:

١٦١ - ازْجُرْ حِمارَكَ لَا يَرْتَعْ بَرَوضَتِنَا إذَنْ تُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

---

(١) الأصل: أحدها.
(٢) ش: أن يكون.
(٣) (عنه) ساقطة من الأصل.
(٤) ش، ن: بينهم.
١٦٠ - الرجز نسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه، وقال البغدادي: لم ينسبه أحد إلى قائل.
الشطير: الغريب. وقال الأصمعي: البعيد. أطير: أذهب بعيداً أو أحلق في الجو.
والشاهد فيه: نصب «أهلك» بـ«إذن» مع أنه خبر لما قبلها وهو «إني»، وهو شاذ. وقد خرجه الفراء وغيره على أن خبر «أنّ» محذوف، و«إذن» واقعة في صدر الجملة، لأن جملة «إذن أهلك» مستأنفة، وتقدير الكلام: لا أستطيع ذلك إذن أهلك أو أطيرا. فأجروا نصبه على القياس لأن شرطه متحقق. وهناك توجيهات أخرى ذكروها في البيت.
الإنصاف ١/ ١٧٧، المقرب ١/ ٢٦١، الرضي ٢/ ٢٣٨، الخزانة ٨/ ٤٥٦، المغني ٣١، السيوطي ٢٦، العيني ٤/ ٣٨٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٣٧ الإيضاح ١/ ٢٠٨، معاني الفراء ١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨، أساس البلاغة وصحاح الجوهري ولسان العرب (شطر).
(٥) أي: في حال كون السابق شرطاً.
١٦٧ - من البسيط، لعبد الله بن عنمة الضبي (إسلامي مخضرم شهد القادسية.
انظر الإصابة ٤/ ١١٥) ورواية سيبويه:
أردد حمارك لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ إذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ
وقوله: «ترد» كذا ضبطت في الأصل وغيره. وهي في جميع المصادر «يرد» بالياء. العير: الحمار، للوحشي والأهلي منه، والجمع أعيار ومعيوراء وعيورة. الروضة: الأرض=

في رواية نصب «تردَّ»، لكنَ الرفعُ أشهَرُ(١).

أو جَواباً له قسماً، نحو «واللهِ أُكْرِمُكَ»، ومنه قوله:

١٦٢ - لَئِنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمثلِها وأمكنني منها إذَنْ لا أُقِيلُهَا

بالفاءِ.

=ذات الخضرة، وقيل: موضع اجتماع الماء، وقيل: عشب وماء. مكروب: مداني مقارب، أي: مضيق عليه حتى لا يقدر على الخطو.

والشاهد: إعمال «إذن» ونصبها لـ«ترد» مع أنه معتمد على سابقها بكونه جواباً له. والرفع جائز على إلغاء «إذن» لما ذكر ولأن معنى الفعل على الحال. وحروف النصب لا تعمل إلا فيما خلص للاستقبال. وقد جاءت الرواية بالرفع، وهي أشهر من رواية النصب، كذا عند المصنف، لكن ما ذكره سيبويه خلاف ذلك فليس ما بعد «إذن» بمعتمد على ما قبلها عنده لأن ما بعدها منقطع عما قبلها لاستغنائه. قال: (ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتني إتِك، لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل «إذن». وليس هذا كقول عنمة الضبي:

أُردد حمارك لا تنزع سويته اذن يرد وقيد العير مكروب

من قِبَلِ أن هذا منقطع من الكلام الأول وليس معتمداً على ما قبله، لأن ما قبله مستغن). كتاب سيبويه ٣/ ١٤، المقتضب ٢/ ١٠، الأصمعيات ٢٦٧، المفضليات ٣٨٣، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٨٦، الرضي ٢/ ٢٣٨، الخزانة ٨/ ٤٦٢، ابن يعيش ٧/ ١٦، التبصرة ١/ ٣٩٦، المقتصد ٢/ ١٠٥٧، الحماسة ١/ ١٦٥، جمهرة اللغة (برك)، اللسان (كرب، سوى).

(١) كذا ضبطت في الأصل بتخفيف «لكن».

١٦٢ - الطويل، لكثير عزة (ديوانه ٢/ ٧٨ ط الجزائر).

أفيلها: لا أفيل رأيي فيها، من فال رأيه، إذا لم يصب والفيلولة ضعف الرأي. ويروى: أقيلها - بالقاف - كما في سيبويه وغيره. والإقالة أصلها في البيع، وهو فسخه ورد المبيع.

والشاعر يمدح عبد العزيز بن مروان. وكان قد جعل لكثير أن يتمنى عليه، فتمنى أن يجعله عاملاً مكان عامل كان كاتباً له - وكان كثير أمياً - فاستجهله عبد العزيز وأبعده. وقيل: بل أعطاه جائزة فاستقلها فردها عليه، ثم ندم على ما كان منه. فالضمير في (بمثلها) للأمنية، وفي (لا أفيلها) راجع إلى خطة الرشد المذكورة في بيت سابق، وهي الأمنية التي يريدها.

الشاهد: رفع «أفيلها» على إلغاء «إذن» لعدم تصدرها بوقوع الفعل الذي بعدها جواباً للقسم. كتاب سيبويه ٣/ ١٥، الجمل ٢٠٥، المقتصد ٢/ ١٠٥٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٦٣، العيني ٤/ ٣٨٢، الرضي ٢/ ٢٣٩، الخزانة ٨/ ٤٧٣، ٨/ ٤٤٧، شرح ابن يعيش ٩/ ١٣، ٢٢، المغني ٣٠.

وثانيهما ألَّا يكونَ فعلُها حالًا، كقولك لمن يُحدِّثُك: «إذَنْ أَظُنُّكَ صادِقًا»، لِضَعْفِ شَبَهِهَا حينئذٍ بـ«أن»(١).

فمتى ارتفعَ هذانِ المانعانِ وجبَ النصبُ بِها، كقولكَ لمن يَتوعَّدُكَ/ : «إذَنْ أَقْتُلَكَ» أو نحوِهِ.

فإنْ جاءتْ معطوفةً واحتملَ ما بعدَها الارتباطَ بالسابقِ والاستئنافَ فالوجهانِ بحَسَبِ التقديرَيْنِ، ومن ثَمَّ قُرِئَ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾(٢) بحذفِ النونِ(٣) وإثباتها(٤).

ويلزمُها معنى الشرطِ عاملةً وملغاةً(٥). وقيل: بل قَدْ تُجَرَّدُ، كقوله - تعالى -: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾(٦). قلنا: بلْ مُقَدَّرٌ، أي: لَوْ رَكَنْتَ لأذَقْنَاكَ(٧).

---

(١) قال ابن بابشاذ ١/ ١٣٣: (ومثالُ فعلِ الحالِ الذي لا تعملُ فيه «إذَن» أن يُحَدِّثك إنسانٌ بحديثٍ فتقولُ في الحال: إذن أظنك صادقاً، وأذن أكذبك، لأن فعل الحال يشبه الأسماء فلا تعمل فيه النواصب والجوازم شيئاً). وانظر الرضي ٢/ ٢٣٦، ٢٣٧، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٣٥.

(٢) ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦].

(٣) (النون) ساقطة من د.

(٤) ورد الحذف في قراءة شاذة منسوبة لأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود.
مختصر ابن خالويه ١٧٢، البحر المحيط ٦/ ٦٦ وقال سيبويه ٣/ ١٣: (وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: وإذن لا يلبثوا). وقال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٥٣٦: (ولو قدم عليها حرف عطف جاز الغاؤها وإعمالها، وإلغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وفي بعض الشواذ «لا يلبثوا» بالنصب). وانظر الرضي ٢/ ٢٣٨.

(٥) في الكتاب ٤/ ٢٣٤: (وأما «إذن» فجواب وجزاء) وانظر الرضي ٢/ ٢٣٦.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٥.

(٧) ش: (إذن لأذقناك).
والإشارة في هذا إلى الآية السابقة لهذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾، وانظر الرضي ٢/ ٢٣٦.

ولالتزامِها معنى الشرط[1] دخلتِ اللامُ في جوابِها كـ«لَوْ» قال:

١٦٣ - إذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ . . . .

والفاءُ كـ«إنْ» كقوله:

١٦٤ - . . . . إذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إلَيَّ يَدِي

(١) ن: المجازاة.

١٦٣ - من البسيط، عجزه:

عند الحفيظة إنْ ذُو لَوْثَةٍ لَانَا

وهو لقُرَيْطِ بنِ أُنَيْفٍ (أحد شعراء بلعنبر)، وقبله:

لو كنتُ من من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبِلي بَنو اللَّقيطةِ من ذُهْلِ بنِ شَيْبانَا

الحفيظة: الغضب. اللوثة: الضعف.

والشاهد: دخول اللام في جواب «إذن» لتضمنها معنى الشرط في الماضي فجاز إجراؤها مجرى «لو» في إدخال اللام في جوابها، فجملة «لقام» جواب «إذن» كأنه قال: ولو استباحوا إبلي مع كوني من بني مازن لقام بنصري معشر خشن.

وذهب بعضهم إلى أن قوله: «لقام» جواب قسم مقدر، وهو قول المرزوقي، ورده الرضي وغيره.

وفي المغني: (فقوله: «اذن لقام» بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب). المغني ٣٠ السيوطي ٢٥، شرح المرزوقي ٢٥، شرح الرضي ٢/ ٢٣٦، الخزانة ٨/ ٤٤٥، شرح ابن يعيش ٩/ ١٣.

وعزاه هارون في معجم الشواهد إلى الخصائص لابن جني وأمالي ابن الشجري، وليس هو في واحد منهما. وكذا فعل في تخريجه في هامش الخزانة.

١٦٤ - البسيط، وصدره في الديوان:

ما قلت من شَيْءٍ مِمّا أَتَيْتُ بهِ

وفي بعض المصادر:

ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنتَ تَكْرهُهُ

وهو للنابغة الذبياني من معلقته المعروفة (ديوانه ٤٦).

والشاهد فيه: دخول الفاء في جواب (إذن) لأنها بمعنى الجزاء في المستقبل كما في جزاء «إن»، كأنه قال: إنْ أتيت بشيء فلا رفعت سوطي إلى يدي. وجملة «فلا رفعت» دعائية وقعت جزاء واقترنت بما يقترن به جزاء الشرط. =

وتختصُّ «كَيْ» بكونِ منصوبِها عِلَّةَ ما قَبْلَها[١].

وأما التي عَمِلَتْ بتقدير «أَنْ» - لاشتراكِها بين الاسم والفعل، فلم تختصَّ به فتعملَ فيه، فَقُدِّرَ[٢] معها المختص به، وهي «أَنْ»[٣] - فهي ستةٌ:

«حَتَّى» بمعنى «كَيْ»[٤] أوْ «إلى أَنْ»[٥]. وقد تُقْلَبُ حاؤُها عيناً[٦].

ولا تنصبُ إلّا مستقبلًا أو حكايتهُ[٧]، ليتحقَّقَ فيه تقديرُ «أَنْ» المختصةِ به[٨]، نحو «أسيرُ حتى أَدْخُلَها» و«كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها»[٩]

= وفي صدره شاهد على زيادة «إنْ» بعد «ما» على رواية:

ما إنْ أتيت بشيء أنت تكرهه

واستشهد به ابن عصفور على أن اليد مؤنثة حيث أخبر عنها إخبار المؤنث.

مجالس ثعلب ٣٦٦، شرح ابن عصفور ٢/ ٣٧٦، شرح الرضي ٢/ ٢٣٦، الخزانة ٨/ ٤٤٩، المغني ٣٨، السيوطي ٢٧، حاشية الصبان ٣/ ٢١٧ (ط. دار الفكر).

(١) هي عند الأخفش حرف جر في جميع استعمالاتها. وانتصاب الفعل بعدها بـ«أن» ظاهرة أو مضمرة. انظر الرضي ٢/ ٢٣٩، والمغني ٢٤٢.

(٢) ت، ن: فيقدر.

(٣) انظر ما تقدم في ص ٣٧٩ مع الحاشية.

(٤) منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾. ونحو: «أسلمتُ حتّى أدخل الجنة». المغني ١٦٩، الرضي ٢/ ٢٤٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٣.

(٥) منه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾. ونحو «أسيرُ حتى تغيبَ الشمسُ».

انظر معاني الفراء ١/ ١٣٦، الرضي ٢/ ٢٤٠، المغني ١٦٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٣.

(٦) في لغة هذيل، كما في التسهيل ١٤٦، والرضي ٣٢٤.

(٧) ت: حكاية. وانظر الرضي ٢/ ٢٤٠، والمغني ١٧٠.

(٨) هي عند الكوفيين ناصبة بنفسها لقيامها مقام الناصب. انظر الرضي ٢/ ٢٤٠، والمغني ١٦٨ - ١٦٩.

(٩) وكذا في (سرت حتى أدخلها) لأنه لا يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً، وإنما يكفي أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد «حتى» مستقبلاً بالنظر إلى الفعل الذي قبلها، فالدخول مستقبل بالنظر إلى السير، لأنه كان عند السير مترقباً، فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الأخبار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً. ولذا قال ابن الحاجب: (و«حتى» إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله، نحو «سرت حتى أدخلها») انظر شرح الرضي ٢/ ٢٤١.

(حكايةً)[١] لاستقبالِهِ.

فإنْ جاءَ[٢] حالًا أو حكايتهُ[٣] رُفِعَ ووجبتِ السببيةُ نحو «مَرِضَ حتى لا يَرْجونَهُ» أي: هُمُ الآنَ لا يَرْجونَهُ[٤]. / فإنْ صَحَّ التقديرانِ جازَ الأمرانِ. ومن ثَمَّ[٥] امتنعَ الرفعُ في «كانَ سَيْرِي حتى أدْخُلَها» في الناقصةِ، إذْ تَبْقى بلا خبرٍ[٦]، و«أَسِرْتَ حتى تَدْخُلَها»[٧]، لعدم تَمام[٨] الجملتينِ معه لا معَ النَّصْبِ، وجازَ الرفعُ في التَّامةِ[٩] و«أيُّهُمْ سار حتى يَدْخُلُها»[١٠]، لزوالِ المانعِ فيهِما.

ولامُ «كَيْ»[١١] مِثْلُها في التعليل نحو «جِئْتُكَ لِتُكرِمَني». وشذَّ الجزمُ بها في قوله:

---

(١) (حكاية) ساقطة من الأصل.

(٢) أي الفعل.

(٣) الأصل، ت: حكاية.

(٤) من (أي) إلى هنا ساقط من ت. وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٤٠.

(٥) في هامش ت: (أي: من أجل أن «حتى» تكون حرف ابتداء).

(٦) لو قال: يشترط للرفع أن يكون الفعل فضلة، كما في مغني ابن هشام لكان أوضح وأكثر مطابقة للمثال الذي ذكره.

قال في المغني ١٧١: (الثالث أن يكون فضلة، فلا يصح في نحو «سيري حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو «كان سَيْري حتى أَدْخُلَها» إنْ قدرتَ «كانَ» ناقصة).

(٧) الرفع ممتنع في هذا المثال، لعدم تحقق السبب فيه، إذ من شروط الرفع أن يكون ما بعدها مُسَبَّبًا عما قبلها، وأشار إليه المنصف بقوله: «رفع ووجبت السببية» والمثال لم يتحقق فيه السبب، لأنه سؤال عنه. أما في نحو: أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها، فيجوز الرفع لأن السبب - وهو السير - متحقق وإنما السؤال عن الفاعل والزمان لا غير، وانظر المغني.

(٨) في ن، تلاؤم.

(٩) لأنها تكتفي بالفاعل، ولا تحتاج إلى الخبر، فانتفى مانع الرفع.

(١٠) لتحقق السببية، إذ السير محقق، والسؤال فيه عن عين الفاعل.

(١١) هي ناصبة بنفسها أيضاً عند الكوفيين، لا بتقدير «أن»، فالناصب اللام، و«كي» مؤكدة لها، وعند السيرافي وابن كيسان الناصب «أن» أو «كي» المصدرية مقدرة. وعند ثعلب هي ناصبة بنفسها لقيامها مقام «أن».

١٦٥ - وأُعْرِضُ عَنْ أشياءَ مِنْكَ لِتَرْضَها . . . .

ولامُ الجَحْدِ إنَّما تأتي بعد النفي لـ«كانَ»، مثل ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾(١). ولا يُغَيِّرُ المعنى حَذْفُها، بخلافِ لامِ «كَيْ»(٢).

وتختصُّ الفاءُ باشتراطِ السببيةِ بين سابقِها ولاحقِها، وإنشائيَّةِ سابقِها امراً، أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو عَرْضاً، أو تَرَجِّياً، أو جَحْداً(٣)، أو تَوْبيخاً(٤)، أو تَحْضيضاً، أو دُعَاءً، نحو: قُمْ، لا تَقُمْ، أَتَقُومُ، لَيتَكَ تقومُ، ألا تقومُ، لعلَّكَ تقومُ، ما تقومُ، هَلَّا قمتَ، هَلَّا تقومُ، أقامَكَ اللهُ(٥) فأقومَ(٦).

انظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٩، المغني ٢٧٧، شرح الرضي ٢/ ٢٤٠، الهمع ٢/ ١٦.

١٦٥ - لم أجد هذا الصدر في كتب النحو وغيرها من المراجع التي أمكنني الوقوف عليها. كما لم أجد من ذكر الجزم بلام (كي).

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٢) لأن لام كي للتعليل، ولام الجحود لام تأكيد للنفي بعد كان. وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٤٤.

(٣) وهو النفي، وانظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٤.

(٤) قدمت على «جحدا» في الأصل، وسيذكرها مرتبة في التمثيل كما أثبت.

(٥) في هامش الأصل: مثل الزمخشري في الأنموذج للدعاء بقوله: «رزقك الله بعيراً فتحج عليه». قلت: ولم يذكر الزمخشري الدعاء لا في الأنموذج ولا في المفصل، بل اقتصر على الستة التي سأذكرها عنه. انظر الأنموذج ٩٧، والمفصل بشرح ابن يعيش ٧/ ١٨.

(٦) «فأقوم» صالح لجواب كل واحد من العشرة، وهو شاهد على شدة الاختصار وحسن الإيجاز في هذا الكتاب. وفي بعض ما ذكره خلاف، ولهذا اقتصر الزمخشري وابن الحاجب على ستة منها هي: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والعرض. وذكر ابن بابشاذ ثمانية بزيادة التحضيض والدعاء. ومثال الأمر قول الشاعر:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فَسيحا   إلى سليمانَ فَنَستَريحا

والنهي قوله تعالى: و﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ والاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَآ﴾. والتمني قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. والعرض قول الشاعر:

يا ابنَ الكرامِ إلا تَدْنو فتُبْصِرَ ما   قد حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والترجي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾. والجحد قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾. والتحضيض قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾. والدعاء قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾. =

وإنّما اشتُرِطَ ذلكَ ليجب تقديرُ اسميَّةِ ما بعدَها فيجبَ تقديرُ «أنْ»، إذْ معنى «قُمْ فَأقومَ»: لِيَحْصُلَ قيامُكَ فَقِيَامِي، ولا يتأتّى إلّا بتقديرِ «أنْ» مع الفعلِ المعطوفِ لِيُسْبَكَ(١).

فإنْ اختلَّ شرطٌ فلا نَصْبَ/ إلّا نادِراً كقولِهِ:

١٦٦ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيْمٍ   وأَلْحَقُ بالحِجازِ فَأَسْتَرِيْحَا

وإنْ حُذِفَتْ الفاءُ وجبَ الجزمُ مع السببيةِ، إلّا في بعضِ مواقعِ النهيَ كما سيأتي(٢).

وإذا اختلّتِ السببيةُ فما بَعْدَ الفاءِ مستأنفٌ مرفوعٌ حتماً كقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ

= انظر شرح الأشموني ٣/ ٢٢٧، شرح الرضي ٢/ ٢٤٤، الهمع ٢/ ١١ - ١٢، ابن عقيل ٢/ ٣٤٩، شرح ابن يعيش ٧/ ١٨، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٤.

(١) في الأصل، ت: لينسبك.

١٦٦ - الوافر، للمغيرةِ بْنِ حَبْناءَ بنَ رَبيعةَ الحَنْظَليِّ التّميمي (شاعر إسلامي). ترجمته في المؤتلف ١٠٥، معجم المزرباني ٣١٩، والخزانة ٨/ ٥٢٢. ولم يعزه له سيبويه ولا واحد من شراح الكتاب، وعزاه له العيني والسيوطي. وقال البغدادي لم أجده في ديوانه.

ويروى: (وألحق بالعراق) كما في المقتضب، وذكر الشنتمري أنه يروى: لأستريحا.

والشاهد: نصب (فأستريحا) بعد الفاء دون أن يتقدمها نفي أو طلب ضرورة. قال سيبويه: (وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله: سأترك. . .الخ).

هذا ويروى: لأستريحا، كما ذكرته عن الشنتمري، فلا شاهد فيه.

كتاب سيبويه ٣/ ٣٩، ٩٢، المقتضب ٢/ ٢٤، المحتسب ١/ ١٩٧، ابن الشجري ١/ ٢٧٩، المقرب ١/ ٢٦٣، شرح الرضي ٢/ ٢٤٥، الخزانة ٨/ ٥٢٢، المغني ٢٣٢، السيوطي ١٦٩، الشذور ٢٢٢، العيني ٤/ ٤٩٠. الكشاف ١/ ٣٨٣، ابن يعيش ٧/ ٥٥، الضرائر ٢٧٥، شواهد الإيضاح للقيس ق ٦٩. شرح ابن عصفور ٢/ ١٤٤، شرح الشاهد للعاملي ٣٨٦، المقتصد ٢/ ١٠٦٨، إيضاح الفارسي ٣١٣.

(٢) انظر الهمع ٢/ ١٤، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٥١.

﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1]. قال الشاعر:

١٦٧ - ألا تَسْأَلُ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ

---

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٦.
والمشهور أن الفاء هنا لم يقصد بها معنى السببية، بل إلى مجرد عطف فعل على فعل وإدخاله معه في سلك النفي لا أنه سبب له، لأن المراد بـ«لا يؤذن لهم» نفي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك.
وفي شرح الرضي أنها سببية، قال: (وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾.
انظر الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٠، المفصل وشرحه لابن يعيش ٧/ ٣٦ - ٣٧، المغني ٦٢٥، الرضي ٢/ ٢٤٥.
١٦٧ - الطويل، وعجزه:
هل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ
وهو لجميل بن معمر العذري (ديوانه ١٤٤).
ورواية المصنف له بـ«ألا» مخالفة لما رواه به جميع النحاة، فالرواية عندهم «ألم» ولم يرد بـ«ألا» لا في الديوان ولا في أي من المصادر، فضلًا عن أن سيبويه قد أكد روايته له بـ«ألم تسأل» حيث قال: «وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بـ«ألم». وإنما كتبت ذا لئلا يقول إنسان: فلعل الشاعر قال: ألا)
الربع القواء: المنزل الخرب الخالي. والبيداء: الفلاة التي تبيد بمن سلكها.
السملق: التي لا شيء فيها.
ورواية الديوان: الخلاء. وفي معاني الفراء: القديم.
والشاهد فيه على رواية سيبويه والنحاة: رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع، أي فهو ينطق، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. قال سيبويه: لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال: فهو مما ينطق.
وقال الفراء: وجوزوا فيه النصب والجزم، لولا أن الروي مرفوع.
وعند الرضي الفاء سببية، فالبيت شاهد على أن ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلًا، وهو مستأنف.
أما المصنف: فالشاهد عنده أن الرفع متحتم فيه لاختلال السببية، وهو مستأنف. وهذا غير مسلم، لأنه لو صحت رواية (ألا) التي رواه بها هنا لحسن النصب عند سيبويه وغيره كما نقلته آنفاً. =

وقد يَتَعذَّرُ الاستئنافُ لفسادِ المعنى مَعَهُ، فيتعيَّنُ النصبُ مع عدمِ السببيةِ، قال عليٌّ - ﷺ - «لمْ يَلِدْ فَيَكونَ مَوْلوداً»[١].

وتختصُّ الواوُ باشتراطِ المَعِيَّةِ[٢]، وكونَ سابِقِها كسابقِ الفاءِ[٣] لما مرَّ[٤]، إذْ تقديرُ «قُمْ وأقومَ»: لِيَقْتَرِنْ قيامُكَ وقِيامي، قال:

١٦٨ - فَقُلْتُ ادْعي[٥] وأدعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أن يُنادِيَ داعِيانِ

= كتاب سيبويه ٣/ ٣٧، الجمل ٢٠٤، الأغاني ٨/ ١٤٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣١، معاني الفراء ١/ ٢٧، ٢/ ٢٢٩، المغني ٢٢٢، السيوطي ١٦٢، الرضي ٢/ ٢٤٥، الخزانة ٨/ ٥٢٤، العيني ٤/ ٤٠٣، الشذور ٣٠٠، التصريح ٢/ ٢٤٠، شرح ابن يعيش ٧/ ٣٦، ٣٧، الهمع ٢/ ١١، ١٣١، الدرر ٢/ ٨، ١٧١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ٥٥، معاني الحروف للرماني ص ٤٤، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص ٢٧٦، شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجاني ص ٤٩٤.

(١) لم أجد هذا في نهج البلاغة، ولا في غيره كما أمكنني الرجوع إليه من مظانه.

(٢) المعية من محتملات الواو، ولو عبر بالجمعية كما عبروا به لكان أوفق، لأن شرطها في الحقيقة أن يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٤٩، شرح الرضي ٢/ ٢٤٩، الهمع ٢/ ١٣.

(٣) أي: أن يكون أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً أو ترجياً أو نفياً أو توبيخاً أو تخصيصاً أو دعاء. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٤٩.

(٤) من وجوب تقدير اسمية ما بعدها حتى يجب تقدير «أن». انظر ص ٣٩٢.

(٥) ش: ادعوا. ن: ادع.

١٦٨ - الوافر، نسبه سيبويه للحطيئة، ونسبه الزمخشري لربيعةَ بن جُشَم. كما ينسب للأعشى (انظر زيادات ديوانه ٢٦٠) وينسب أيضاً لدثار بن شيبان النمري. ونسبه القالي للفرزدق. وقال الأعلم الشنتمري: (هو للأعشى، ويروى للحطيئة).
وقد أورد أبو السعادات ابن الشجري هذا البيت ضمن ثلاثة عشر بيتاً في مختاراته ص ٦. (مطبعة الاعتماد - القاهرة ١٣٤٤ هـ) ونسبها لدثار بن شيبان، وهو أحد بني النمر بن قاسط. وجزم العيني بنسبته للأعشى. ونسبه ابن منظور في اللسان لدثار المذكور.
أندى: أبعد صوتاً، والندى: بعد الصوت.
والشاهد فيه: نصب (وأدعوَ) بإضمار (أن)، أي: ليكن دعاء منك ودعاء مني.
هذا ورواه ثعلب والقالي وابن الشجري والأنباري وابن منظور: (وأدع) بالجزم ولا شاهد فيها. =

وكقولهم: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ» أي: لَا تَقْرِنْ[1] بينَهما[2].

ويصحُّ الرفعُ استئنافاً، أي: وأنتَ تشربُ اللبنَ[3]. ومن ثَمَّ قرأ ابنُ مسعودٍ: «وَتَكْتُمونَ الحَقَّ»[4].

= سيبويه ٣/ ٤٥، مجالس ثعلب ٥٢٤، أمالي القالي ٢/ ٩٠، الإنصاف ١/ ٣٥١، المفصل ١٣١، شرح ابن يعيش ٧/ ٣٣، ٣٥، المغني ٥١٩، السيوطي ٢٨٠، التبصرة ٢٩٩/١ إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٦، العيني ٤/ ٣٩٢، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٤٨، الشذور ٣١١، ابن عقيل ٢/ ١٢٦، التصريح ٢/ ٢٣٩، الأشموني ٣/ ٣٠٧، الصحاح والتاج (ندى) اللسان (لوم، ندى).

(١) د: تجمع.

(٢) قال في المغني ٦٢٦: وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن. وانظر الهمع ١/ ١٥.

(٣) فمعناه كمعنى وجه النصب، وهذا رأي بدر الدين بن مالك كما في المغني، أما المشهور في الرفع فعلى أنه نهى عن الأول وإباحه للثاني، والمعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النفي.

ويجوز الجزم على أنه عطف على لفظ الأول، فيكون النهي عن كل منهما.

انظر المغني ٦٢٦ - ٦٢٧، والهمع ١/ ١٥.

(٤) ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

قال أبو حيان: (وتكتموا الحق: مجزوم عطفاً على تلبسوا. والمعنى النهي عن كل واحد من الفعلين كما قالوا: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم نهياً عن كل واحد من الفعلين. وجوزوا أن يكون منصوباً على إضمار «أن» وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهم، ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف. والجرمي يرى أن النصب بنفس الواو. وهذا مذكور في علم النحو، وما جوزه ليس بظاهر لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحباً على الجمع بين الفعلين كما إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه النهي عن الجمع بينهما، ويكون المفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما، وذلك منهي عنه فلذلك رجح الجزم. وقرأ عبد الله: «وتكتمون الحق» وخرج على أنها جملة في موضع الحال. وقدره الزمخشري «كاتمين» وهو تقدير معنى لا تقدير إعراب، لأن الجملة المثبتة المصدرة بمضارع إذا وقعت حالاً لا تدخل عليها الواو، والتقدير الإعرابي هو أن تضمر قبل المضارع هنا مبتدأ تقديره: وأنتم تكتمون الحق). البحر المحيط ١/ ١٧٩ - ١٨٠.

وانظر: كشاف الزمخشري ١/ ٥٣، إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٥، المغني ١٦١.

ومِثْلُهُ قولُهُ:(١)

١٦٩ - وما أنا لِلشَّيْءِ الذي ليسَ نافِعِي   وَيَغْضَبُ منهُ صاحِبي بِقَؤُولِ

أي: وهو يغضبُ منهُ صاحبي.

وتختصُّ: «أوْ» باشتراط إفادتها معنى «إلى أنْ»(٢).

يه: أوْ «إلّا أنْ»، نحو «لألْزَمَنَّكَ أو/ تُعْطِيَنِي(٣)» (٤). وكلٌّ منهما مقدَّرٌ بوقتٍ.

---

(١) (قوله) ساقطة من د.

١٦٩ - الطويل، لكعب بن سعد الغنوي (شاعر إسلامي).

ورواه سيبويه بنصب (يغضب) على تقدير: ولأن يغضب، والمعنى وما أنا بقؤول للشيء غير النافع، ولأن يغضب منه صاحبي، أي: لست بقؤول لما يؤدي إلى غضبه، لأنه لا يقول الغضب بل ما يؤدي إليه. وجوز فيه الرفع عطفاً على موضع (ليس) لأنها من صلة (الذي).

وخالفه المبرد فجعل الرفع الوجه، لأن يغضب في صلة (الذي)، لأن معناه: الذي يغضب منه صاحبي. قال: وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع، وليس القول عندي كما قال، لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك. ومن أجاز النصب فإنما يجعل (يغضب) معطوفاً على الشيء وذلك جائز ولكنه بعيد.

وقال ابن يعيش: والرفع هنا أوجه الوجهين، لأنه ظاهر الإعراب صحيح المعنى. والنصب على ظاهره غير صحيح، لأنك تعطفه على (الشيء) وليس بمصدر فيسهل العطف عليه.

ونبه ابن يعيش أيضاً إلى أن سيبويه لم يقدم النصب لأنه أوجه الوجهين عنده كما ظنه النحاة، بل لما بني عليه الباب من النصب بإضمار «أن».

كتاب سيبويه ٣/ ٤٦، المقتضب ٢/ ١٧، المنصف ٣/ ٥٢، الأصمعيات ٧٦، الرضي ٢/ ٢٤٩، الخزانة ٨/ ٦٩، أمالي القالي ٢/ ١٥٣، المفصل ٢٤٩، أمالي ابن الحاجب ق ٨٩، الإيضاح له ٢/ ٢٨، شرح ابن عصفور ٢/ ١٥٧، شرح ابن يعيش ٧/ ٣٦.

(٢) انظر الرضي ٢/ ٢٤٥.

(٣) زاد في ت، ن: (حقي). ولم يذكرها سيبويه.

(٤) قال سيبويه: (تقول إذا قال: لألزمنك أو تعطيني، كأنه يقول: ليكونن اللزوم أو أن تعطيني واعلم أن معنى ما انتصب بعد «أو» على «إلا أن»، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني، فالمعنى: لألزمنك إلا أن تقتضيني ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب). الكتاب ٣/ ٤٦ - ٤٧.

ويصحُّ الاستئنافُ بها نحو ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾[١] أي: أَوْ هُمْ يُسْلِمونَ[٢].

وقوله:

١٧٠ - فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَموتَ فَنُعْذَرا

فرع:

والعواطفُ للفعلِ على الاسمِ تنصبُهُ[٣]، لوجوبِ تقديرِ «أَنْ» حينئذٍ للتَّلاؤُمِ.

ويجوزُ بروزُ «أن» مع العاطفةِ حيثُ المعطوفُ عليهِ اسمٌ[٤] كقولِهِ:

---

(١) سورة الفتح، الآية: ١٦.

(٢) في الكتاب ٣/ ٤٧: (ولو رفعت لكان عربياً جائزاً من وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول. . . وقال جل وعز: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٍ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾. إنْ شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أَوْ هم يسلمون) وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٤٥.

١٧٠ - الطويل لامرىء القيس (ديوانه ٦٦) من قصيدة مشهورة قالها في مسيره إلى قيصر يستعديه على بني أسد، والضمير في له لعمرو بن قميئة اليشكري صاحبه في تلك الرحلة.

ويروى: (فنعذرا) بالبناء للمعلوم، أي: نبلغ العذر.

والشاهد فيه نصب (نموت) على إضمار (أن) لأنه لم يرد في البيت معنى العطف، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك ألا أن يموت فيعذره الناس. والرفع جائز على الإشراك بين الأول والآخر، أو على أنه مبتدأ مقطوع من الأول. قال سيبويه بعد إنشاده البيت: (والقوافي منصوبة) فالتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى: إلا أن نموت فنعذرا. . . ولو رفعت لكان عربياً جائزاً من وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت).

كتاب سيبويه ٣/ ٤٧، المقتضب ٢/ ٢٨، الجمل ١٩٧، الخصائص ١/ ٢٣٦، الشعر والشعراء ١١٨، اللامات ٥٦، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٤، المفصل ١٣١، شرح ابن يعيش ٧/ ٢٢، ٣٣، الخزانة ٨/ ٥٤٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٤١، ابن الشجري ٢/ ٣١٩، شرح ابن عصفور ٢/ ١٥٦، الأشموني ٣/ ٢٩٥.

(٣) وهي الواو والفاء وثم واو، إذا كانت للعطف فقط دون أن يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء. انظر الرضي ٢/ ٢٥٠.

(٤) ويجوز إظهارها مع لام كي، واللام الزائدة، وعلل الرضي الجواز في الثلاثة بقوله: (وإنما جاز إظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة لا للجحود نحو «وأُمِرْتُ لأَنْ أَكونَ» لأن=

١٧١ - لَلُبْسُ عَبـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي (أحـبُّ إلـيَّ مـن لُبْـسِ الـشُّـفـوفِ)[1]

فيجوُز[2] «وأَنْ تَقَرَّ»، ليتلاءمَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه.

ومع لام «كَيْ»، إذْ هي حرفُ جَرٍّ[3]. ويجبُ إنْ وَلِيَها[4] «لا»، نحو «لِئَلّا»، كراهةَ اجتماعِ لامَيْنِ.

=هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو «جئتك للإكرام» و«أعجبني ضرب زيد وغضبه» و«أردت لضربك» كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح وهو «أن» المصدرية). شرح الرضي ٢/ ٢٥٠.

١٧١ - البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبية، زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية فبرمت بحياة القصور، وسمعها معاوية تنشد أبياتاً منها هذا البيت تفضل فيها حياة البادية فاستجاب لها وطلقها.

ويروى: ولبس. قال في الخزانة: وهي الرواية الصحيحة.

العباءة: جبة الصوف. قرت عينه: بردت، كناية عن السرور والرضا، الشفوف: جمع شف، وهو الثوب الرقيق يصف البدن.

والشاهد: نصب (تقر) بإضمار «أن» بعد الواو للعطف على اللبس، لأنه اسم، و«تقر» فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار «أن» لأن «أن» وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً. ويجوز في مثله إظهار «أن». قال ابن مالك: (ثم بينت انتصاب الفعل المعطوف على اسم صريح بـ«أن» مضمرة جائزة الإظهار كقول الشاعر: للبس عباءة... الخ، أراد: للبس عباءة وأن تقر عيني، فحذف «أن» وأبقى عملها دليلًا عليها. ولو استقام الوزن بإظهارها لكان أقيس).

كتاب سيبويه ٣/ ٤٥، المقتضب ٢/ ٢٧، الجمل ١٩٩، المحتسب ١/ ٣٢٦، ابن الشجري ١/ ٢٨٠، الحماسة البصرية ٢/ ٥٧٢، الحماسة الشجرية ٢/ ٥٧٣، درة الغواص ٢٢، حياة الحيوان للدميري ٢/ ٣٤١، المغني ٣٥٢، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣/ ٧١٥، السيوطي ٢٢٤، شرح ابن يعيش ٧/ ٢٥، الرضي ٢/ ٢٥٠، الخزانة ٨/ ٥٠٣، الشذور ٣١٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٣١، ٢/ ١٤٠، الاقتضاب ١١٦، المقتصد ٢/ ١٠٥٨.

(١) العجز ليس في الأصل.

(٢) ت: ويجوز

(٣) انظر الحاشية في ص ٣٩١.

(٤) أي: ولي لام كي.

ويمتنعُ فيما عدا ذلكَ[١] إلا شاذّاً كقولِهِ[٢]:

١٧٢ - أقْضي اللُّبانَةَ لا أُفَرِّطُ ريبةً أوْ أنْ يلَومَ بحاجةٍ[٣] لُوّامُها.

حروف الجر

ومنها[٤] حروفُ الجرّ، نسبتْ إليه إذْ هو عَمَلُها[٥]، أو لِجَرِّها معنى الفعلِ إلى الاسمِ[٦].

وعملتْ لاختصاصِها بالاسم، غير صائرةٍ كالجزءِ منه - بخلاف لامِ التعريف - فاستلزمتْ التأثيرَ، إذْ قام بها مُقْتَضيهِ[٧].

---

(١) انظر الرضي ٢/ ٢٥٠.

(٢) ن: كقول لبيد.

(٣) في غير ن، د: لحاجة.

١٧٢ - من الكامل، من معلقة لبيد المشهورة.

ولم يستشهد بالبيت من النحاة غير الرضي في شرح الكافية والمصنف هنا فيما أعلم.

ويروى: (أقضي اللبانة أن أفرط ريبة). ويروى برفع (ريبة) على أنه خبر مبتدأ، أي: تفريطي ريبة، وبنصبه على معنى: مخافة أن أفرط، ثم حذف مخافة، وهي مفعول لأجله.

اللبانة: الحاجة. اللّوام: جمع لَوّام، وهو صيغة مبالغة من اللوم.

ومعنى: أو أن يلوم: إلا أن يلوم.

والشاهد: إظهار «أن» بعد «أو» في غير المواضع المذكورة ضرورة.

شرح المعلقات السبع للزوزني ١٠٨، شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٢٩٠ الرضي ٢/ ٢٥٠، الخزانة ٨/ ٥٧٦.

(٤) (ومنها) ساقطة من ش.

(٥) ش: علمها.

(٦) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ٥٨٧: (الذي يفضي بالفعل أو معناه إلى ما يليه كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت معنى المرور إلى زيد على سبيل الإلصاق، وخرجت من البصرة، فمن أوصلت معنى الخروج إلى البصرة على سبيل الابتداء، ولذلك سميت حروف الجر، لأنها جرت معنى الفعل إلى ما يليها).

وانظر الكتاب ١/ ٢٠٩، شرح ابن يعيش ٨/ ٧، المقتضب ٤/ ١٣٦.

(٧) أي: قام بسببها مقتضى الإعراب في الاسم، وهو اختلاف المعاني.

وهي[١] لفظٌ يُوصِلُ معنى الفعلِ وما في معناه[٢] إلى ما يليهِ[٣]. فالباءُ في «مررتُ بزيدٍ» أفادتِ اتِّصافَ «زيدٍ» بالمرور به.

وهي: «مِنْ» و«إلى» و«حَتَّى» و«في» والباءُ، / واللامُ، و«رُبَّ»، وواوُها، وفاؤُها، و«عَنْ» و«عَلى» وكافُ التشبيهِ، و«مُذْ» و«مُنْذُ» و«حَاشى» و«خَلا» و«عَدا»، وآلاتُ القَسَمِ.

فـ«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ في المكانِ اتفاقاً[٤]، نحو «خَرَجْتُ من البصرةِ» بص: لا في الزمانِ[٥]. ك: قال تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[٦].

---

(١) ش: وهو.

(٢) اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل واسم المصدر.

(٣) من اسم أو ما في حكمه كاللفظ الذي يراد به نفسه حرفاً كان أو أسماً أو مهملاً لأنه في حكم الاسم في حصول الغرض منه بدون ضميمة وعدم استحضار حدث واحد الأزمنة كذا في شرح الفريد ص ٢٢٥.

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٤، شرح الوافية ٥٨٨، التصريح ٢/ ٩، الرضي ٢/ ٣٢٠، جواهر الأدب للأربلي ١٥٨.

(٥) عقد الأنباري المسألة رقم ٥٤ من الإنصاف ١/ ٣٧٠، لخلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة.

ومذهب البصريين أن (من) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، فمنهم من خصها بالمكان كسيبويه، ومنهم من أطلق استعمالها في غير الزمان. أما الكوفيون والأخفش من البصريين فذهبوا إلى أنها تكون لابتداء الغاية مطلقاً في الزمان والمكان وغيرهما. وقد رجح كثير من البصريين مذهب الكوفيين في هذه المسألة منهم ابن مالك قال: (ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقاً، وهو الصحيح لصحة السماع بذلك).

وقال الرضي: (والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره).

الكتاب ٤/ ٢٢٤، التسهيل ١٤٤، شرح الرضي ٢/ ٣٢١، جواهر الأدب للأربلي ص ١٥٨، شرح الفريد ٢٤١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٩٧.

(٦) سورة الجمعة، الآية: ٩.

ومن أدلتهم أيضاً قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ وقوله ﷺ: (هذا أوَّلُ طعامٍ أكَلَهُ أبوكِ من ثلاثةِ أيامٍ). =

وقال[١]:

١٧٣ - لِمَنِ الديارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

قلنا: (تَعْليليَّةٌ)[٢]، أي: مِنْ أجلِ ما شَرَعَ يَوْمَ الجُمُعَةِ[٣]، ومن مُرورِ حِجَجٍ

- وقول النابغة:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التجارِبِ

انظر المغني ١/ ٣٥٣، الإنصاف ١/ ٣٧٠، الرضي ٢/ ٢٣١، شرح ابن يعيش ٨/ ١٠ - ١١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٩٦.

(١) د: وقال شعراً.

١٧٣ - الكامل، لزهير بن أبي سلمى (ديوانه ٨٦)، وهو مطلع قصيدة له في مدح هرم بن سنان المري.
القنة: القمة. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى من ناحية الشام.
أقوين: خلون. حجج: سنوات. الدهر: الأبد الممدود.
والشاهد فيه للكوفيين أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان لقوله: من حجج ومن دهر، وقد رد البصريون هذا بأمرين:
الأول: أن الرواية الصحيحة فيه: (مُذْ حجج ومُذْ دهر).
الثاني: أنه على فرض صحة الرواية فالتقدير فيه: من مَرِّ حجج ومن مَرِّ دهر، كما تقول: مرت عليه السنون، ومرت عليه الدهور، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.
وذهب الأخفش إلى أن (من) فيه زائدة، فإنها يجوز أن تزاد في الإيجاب كما تزاد في النفي، فكأنه قال: أقوين حججاً، ودهراً.
وذهب بعض العلماء إلى أن البيت منحول، وهو من كذب حماد الراوية، وحماد ممن لا يوثق بروايته ولا يحتج بشعره، والذي يدل على كذبه هنا أن مطلع قصيدة زهير هذه في مدح هرم ابن سنان معروف، وهو:

دع ذا وعد القول في هرم خير البداة وسيد الحضر

ولحماد الراوية قصة حول هذا البيت مع أمير المؤمنين المهدي.
وقد روي: «ومذ شهر» في الديوان والمقتصد وشرح شواهد الشافية.
الإنصاف ١/ ٣٧١، المخصص ١٤/ ٦٩، شرح التبريزي للحماسة ١/ ٣٣٩، شرح ابن عصفور ١/ ٤٨٩، درة الغواص ٦٧، الجمل ١٥٠، المقتصد ٢/ ٨٥٤، المغني ٤٤١، السيوطي ٢٥٤، الرضي ٢/ ٣٢١، الخزانة ٩/ ٤٣٩، شرح ابن يعيش ٤/ ٩٣.

(٢) (تعليلية): ساقطة من الأصل، ت.

(٣) وإلا ظهر أنها في الآية بمعنى (في) أي: في يوم الجمعة. وانظر الرضي ٢/ ٣٢١ والأشموني ٢/ ٢١٨.

ودَهْرٍ[(١)].

سر: ولِغَايةِ المفعولِ[(٢)]، كـ«نظرتُ الهلالَ، من داري من خلل[(٣)] السحاب»[(٤)]. كثر: بل للفاعلِ فقط[(٥)]، وهذه بمعنى «في».

ح: ومن أنواعِ الابتدائيةِ التَفْضيليَّةِ في نحو «زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو»، ولا غايةَ[(٦)].

---

(١) أراد أنها تعليلية في الآية لا في البيت، إذ هو على حذف مضاف كما قدره. وانظر الإنصاف ١/ ٣٧٥.

(٢) في الأصول ١/ ٤٠٩: (وكذلك أخذت منه درهماً، وسمعت منه حديثاً، أي: أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم. وقولك: زيد أفضل من عمرو، وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو، فابتداء تقديمه هذا الموضع، فلم يخرج من ابتداء الغاية).

(٣) الخلل: الفرجة بين الشيئين، والجمع الخلال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ وهي فرج في السحاب يخرج منها المطر. الصحاح (خلل).

(٤) قال الرضي: (وأجاز ابن السراج كون «من» لابتداء غايتي الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركاً بينهما نحو: رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب، فمبدأ رؤيتك مكانك، ومبدأ كون الهلال مرئياً خلل السحاب).
ويمثل بعض النحويين بهذا المثال لانتهاء الغاية بـ«من» على أن ابتداء الرؤية وقع من الدار، وانتهاءها من خلل السحاب. قال ابن عصفور: (وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه لأنه يحتمل أن يكون كل واحد منهما لابتداء الغاية، فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل، وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول، ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنما كان في داره، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنما كان في خلل السحاب، لأن الرؤية إنما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب). وهذا الذي ذكره ابن عصفور هنا هو عينه مذهب ابن السراج.
شرح الرضي ٢/ ٣٢١، شرح ابن عصفور ١/ ٤٩٠.

(٥) قال ابن يعيش ٨/ ١٠: (لأن كل فاعل أخذ في فعل، فلفعله ابتداء منه يأخذ وانتهاء إليه ينقطع، فالمبتدأ تباشره «من» والانتهاء تباشره «إلى»).

(٦) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ١٤٢: (وقد تأتي لغرض الابتداء دون أن يقصد انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضي إلا المبتدأ منه كقولك: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» و«زيد أفضل من عمرو» وأشباه ذلك). وجعلها ابن عصفور أيضاً ابتدائية في شرح الجمل ١/ ٤٨٨.

قلتُ: إذْ لَما تَعَدّاهُ فكأنه انفصلَ منه[١].

وفي[٢] «أعوذُ بالله من كذا» ابتدائيةٌ. ح: بلا[٣] غايةٍ[٤]. قلت: بل الغايةُ الله[٥]، أي: ألْتَجِىءُ إليه.

وللتبعيض، نحو «أكلتُ من الرَغيفِ»[٦].

ولبيانِ الجنسِ نحو ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[٧]. قيل: وقد جمعَ هذه المعاني[٨] قولُهُ - تعالى -: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[٩].

---

(١) هذا تعليل منه لما ذهب إليه ابن الحاجب من أن التفضيلية ابتدائية.

(٢) ت: وفي نحو.

(٣) أصل: (بل). وهو انتقال نظر إلى (بل) الآتية.

(٤) انظر ما نقلته من إيضاح ابن الحاجب آنفاً.

(٥) د: لله.

(٦) وجعلوا علامة كونها للتبعيض صحة وضع (بعض) موضعها. وجعل الزمخشري التبعيض راجعاً إلى الابتداء. انظر الإيضاح ٢/ ١٤٢، شرح ابن يعيش ٨/ ١٠.

(٧) سورة الحج، الآية: ٣٠. وكونها هنا لبيان الجنس أنكره جماعة من النحويين. ورده الزمخشري إلى الابتداء.
وأنكر ابن عصفور على النحاة قولهم: أن «من» تكون لبيان الجنس مستدلين بهذه الآية وغيرها. قال: (ولا حجة لهم في شيء من ذلك. أما قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ فهو يتخرج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن. فكأنه قال: فاجتنبوا منَ الأوثان الرجس الذي هو العبادة، لأن المحرم من الأوثان إنما هو عبادتها. إلا أنه قد يتصور أن يستعمل الوثن في بناء أو غير ذلك مما لم يحرمه الشارع، وتكون «من» غاية مثلها في قوله: أخذته من التابوت).
شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٢ وانظر شرح ابن يعيش ٨/ ١٠، المغني ١/ ٣٥٤، معاني الحروف للرماني ٩٧، جواهر الأدب للأربلي ١٥٩، شرح الكافية لابن الحاجب ٩٧.

(٨) وهي ابتداء الغاية، والتبعيض، وبيان الجنس.

(٩) سورة النور، الآية: ٤٣.
و«من» الأولى لأبتداء الغاية، والثانية للتبعيض على أن الجبال برد تكثيراً له، فينزل بعضها، ويجوز أن تكون لأبتداء الغاية أيضاً.
والمعنى: من أمثال الجبال من الغيم، والثالثة للتبيين على أن الجبال من برد، ويحتمل كونها للتبعيض أي: ينزل من السماء بعض البرد. =

وزائدةً في غيرِ المُوْجَبِ فقط[١]، نحو (ما)[٢] جاءَني من أحد.

قيل[٣]: وفي المُوْجَبِ كـ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٤] وإلّا لَناقَضَ ﴿يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[٥]. قلنا/ : يجوزُ أنْ يُرادَ بالأولى الصَغائرُ لا بتوبةٍ، وفي الأخرى الجميعُ بالتوبةِ، بدليلِ «وأنيبوا»[٦].

= وتحتمل الثانية الزيادة على رأي الأخفش ومن يرى رأيه في جواز زيادتها في الموجب فتكون الجبال على هذا مفعولاً به تعظيماً لما ينزل من السماء من البرد والمطر. والثالثة أيضاً تحتمل الزيادة وموضعها رفع بالظرف وهو (فيها). انظر شرح ابن يعيش ٨/ ١٤.
ولكثرة ما ورد فيها من الاحتمالات، ولإمكان أن يخرج جميع ما ذكر على ما ثبت في «من» واستقر لها وهو الابتداء ومنع ابن عصفور أن يثبت لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين. شرح الجمل ١/ ٤٩٢.

(١) ويشترط أيضاً أن تكون جارة لنكرة عند البصريين وإن لم يصرح به، لأنه ظاهر مما سيمثل به. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٩٧، شرح ابن عصفور ١/ ٤٨٤، الرضي ٢/ ٣٢٢، شرح السبع الطوال لابن الأنباري ٢٩٦، الهمع ٢/ ٣٥.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) هو للأخفش والكوفيين. فالأخفش يرى زيادتها مطلقاً ولا يشترط في ذلك شيئاً، فتزاد عنده، في الموجب والمنفي والمعارف والنكرات. والكوفيون يجيزون زيادتها في الموجب بشرط دخولها على النكرة انظر شرح ابن عصفور ١/ ٤٨٥، الرضي ٢/ ٣٢٢ - ٣٢٣، شرح الكافية ٢/ ٧٩٨.

(٤) سورة نوح، الآية: ٤.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٦) قوله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٤].
قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٨٥:
وهذا لا حجة لهم فيه لاحتمال أن تكون «من» مبعضة ويكون ذلك مما حذف فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه، فكأنه قال: يغفر لكم جملة من ذنوبكم. وذلك أن المغفور لهم بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام من الذنوب، وما تقدم لهم من الذنوب في حال الكفر بعض ذنوبهم.
وأجاب الرضي عن الآيتين بأن الأولى خطاب لقوم نوح عليه السلام، والثانية خطاب لأمة محمد ﷺ، ولو كانا أيضاً خطاباً لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها). شرح الرضي ٢/ ٣٢٣، وانظر كشاف الزمخشري ٣/ ٥٢٧، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٤٣.

كثر: ولا تَعَدّى(١) الأربعة(٢). يه: التَّبعيضيةُ تَبيينيَّةٌ(٣)، فهيَ ثلاثةٌ.

د: كُلها تَعودُ إلى الابتداءِ(٤).

قلتُ: وهي في(٥) قوله - تعالى -: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾(٦)، ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾(٧)، ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾(٨)، . . . .

---

(١) أي تتعدى، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.

(٢) أي معاني (من) لا تجاوز ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة.

(٣) كلام سيبويه ليس نصاً في هذا: (قال: وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت بعضه). فتمثيله للتبعيضية بهذين المثالين يحتمل أنه أراد أن التبعيضية راجعة إلى التبيينيّة.

وقد رد سيبويه الزائدة إلى التبعيض، فالأقسام عنده اثنان على ما ذكر المصنف لا ثلاثة. قال: (وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة «ما»، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل وما رأيت من أحد. ولو أخرجت «من» كان الكلام حسناً، ولكنه اتحد بـ«من» لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال والناس) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٤) في المقتضب ١/ ٨٢ (وكونها في التبعيض راجع إلى هذا - أي الابتداء - وذاك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإذا أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية.

وقولك: زيد أفضل من عمر، إنما جعلت غاية تفضيله عمراً. فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه.

وأما قولهم: إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة، فذلك قولهم ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة. وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله).

وقد نبه الشيخ عظيمة إلى اضطرابه في هذا حيث صرح في موضعين من المقتضب بأن (من) تكون زائدة. انظر هامش ص ١/ ١٨٣ من المقتضب.

(٥) (في) ساقطة من د.

(٦) سورة الرعد، الآية: ١١.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(٨) سورة الأنبياء، الآية: ٧٧.

﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ﴾[١] ابتدائيةٌ كالاستِعاذيَّةِ[٢]. وفي ﴿نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ﴾[٣] تَبْعَيضِيَّةٌ.

و«إلى» للانتهاءِ[٤]. وفي دخولِ الحدِّ في المَحْدودِ خلافٌ[٥]: يدخلُ[٦]، يمتنعُ، يدخلُ إنْ كانَ مِنْ جِنْسِهِ[٧].

وبمعنى «مَعَ»، نحو ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٨]. وتحتمل تضمين «تأكلوا» تَضُمّوا، كما تَضَمَّنَ «هَيَّجَني» ذَكَّرَني في قوله:

١٧٤ - إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرْقِ هَيَّجَني وَلَوْ تَـغَـرَّبْـتُ عَـنْـهـا أُمَّ عَـمّـارِ

---

(١) سورة قريش، الآية: ٤.

(٢) انظر ما تقدم في ص ٤٠٦.

(٣) سورة الجن، الآية: ٩.

(٤) أي لانتهاء الغاية في الزمان والمكان مطلقاً بلا خلاف. انظر الرضي ٢/ ٣٢٤.

(٥) (خلاف): ساقطة من ن.

(٦) (يدخل) ساقطة من ت.

(٧) انظر المغني ١٠٤ والرضي ٣٢٤.
والصحيح في ذلك ما قاله الزمخشري في الكشاف ١/ ٥٩٦ - ٥٩٧، من أن «إلى» لانتهاء الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فيحكم بخروج «الليل» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ بدليل أنه لو لم يخرج لوجب الوصال. وفي نحو «حفظتُ القرآنَ من أوله إلى آخِرِهِ» بدخولِ الآخِرِ، بدليلِ أن الكلام مسوقٌ لحفظ القرآن كله.

(٨) سورة النساء، الآية: ٢.
وانظر المغني ١٠٤، الأشموني ٢/ ٢١٩، الرضي ٢/ ٣٢٤، شرح الفريد ٢٣٥.

١٧٤ - البسيط، للنابغة الذبياني (ديوانه ٢٣٥). ولم ينسبه سيبويه ولا الشنتمري. ونسبه له القرشي في الجمهرة من قصيدة عدها من المعلقات.
الورق: جمع ورقاء، وهي الحمامة في لونها سمرة تضرب إلى البياض.
تغربت: صرت في دار غربة. ورواه ابن جني (تعريت) وفي شرح ابن عصفور: تعربت أي: بعدت.
والشاهد: تضمن (هيجني) معنى (ذكرني) لأن التذكير سبب للتهييج فاكتفى بالمسبب الذي هو التهييج من السبب الذي هو التذكير. =

و«حتّى» كـ«إلى» في الانتهاءِ، لكن تختصُّ بأنَّ مجرورَها آخِرُ جُزْءٍ ممّا قَبْلَها[١]، كـ«أكَلْتُ السَمَكَةَ حتّى رأسِها». وامتنعَ «حتّى نِصْفِها» وإنْ جازَ «إلى نِصْفِها»[٢]، قيل: لِكَثْرة حِرُوفِ «حَتّى».

ويدخلُ الحدُّ في المَحدودِ اتفاقاً[٣].

ولا تدخلُ على مُضمَرٍ، وأجازَه (د)[٤] كقولِ الشاعر:

١٧٥ - فـــلا واللهِ يُـــلفـــي أُنـــاسٌ فَـتًّـى حَـتّـاكَ يـا ابْـنَ أبـي يَـزيـدِ

= ورواية الديوان (ذكرني) فلا شاهد فيها على ما ذكرنا.

كتاب سيبويه ١/ ٢٨٦، الخصائص ٢/ ٤٢٥، ٤٢٨، جمهرة أشعار العرب للقرشي ٥٣، شرح ابن عصفور ٢/ ٥٧٢، الأضداد لابن الأنباري ٣٤١، شرح مشكلات الحماسة ٧٢، ١٩٤.

(١) أو متصل بآخر جزء مما قبلها، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾. انظر المغني ١٦٧، شرح الفريد ٢٣٦.

(٢) انظر الرضي ٢/ ٣٢٦، المغني ١٦٧.

(٣) بل فيه خلاف للسيرافي وغيره. ويرى ابن هشام أن الاتفاق في (حتى) العاطفة لا هذه، والفرق بينهما أن العاطفة بمعنى الواو، ورده الرضي. والمختار عند ابن هشام أنه إذا وجدت قرينة تقتضي دخول الحد في المحدود دخل، وإن وجدت قرينة تقتضي عدم الدخول لم يدخل. ويحكم بدخوله مع عدم القرينة لأنه الكثير في (حتى) بخلاف (إلى) فإنه يحكم لما بعدها بعدم الدخول عند فقد القرينة لأن الكثير فيما بعدها أنه لا يدخل. انظر المغني ١٦٨، شرح الرضي ٢/ ٣٢٦، والأشموني ٢/ ٢٢٠ - ٢٢١.

(٤) انظر شرح الوافية ٥٩٤، شرح الرضي ٢/ ٣٢٦، الهمع ٢/ ٢٣، الكافي شرح الهادي ٢/ ٧٠٢، شرح ابن يعيش ٨/ ١٦.

١٧٥ - الوافر، لم ينسبه أحد.

ويروى: «يلقي» مكان يلفي. كما يروى (زياد) مكان يزيد.

و«لا» في البيت لتأكيد القسم. وجملة (لا يلفي) جواب القسم، أي: لا يجد.

والشاهد: جر المضمر بـ«حتى» عند المبرد والكوفيين. وهو عند البصريين شاذ.

وقال أبو حيان: (وانتهاء الغاية في «حتاك» لا أفهمه، ولا أدري ماذا عني بـ«حتاك» فلعل هذا البيت مصنوع). وقال البغدادي والأحسن أن يقول: ضرورة.

المقرب: ١/ ١٩٤، الضرائر ١٩٧، شرح ابن عصفور ١/ ٤٧٤، الرضي ٢/ ٣٢٦، الخزانة ٩/ ٤٧٤، الأشموني والصبان ٢/ ٢١٠، الهمع ٢/ ٢٣، الدرر ٢/ ١٦، المساعد ٢/ ٢٧٣.

وقوله[١]:

١٧٦ - . . . . وألْحِقُهُ بالقومِ حَتَّاهُ لاحِقُ/

و«في» للظرفيّةِ، كـ«قعدتُ في المسجدِ».

ويمعنى (على)، كقوله - تعالى -: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٢]. . .

ويمعنى الباءِ[٣]، كقوله[٤]:

---

(١) د: وقول آخر.

١٧٦ - الطويل، صدره:

وأكفيهِ ما يَخْشى وأُعْطيهِ سُؤْلَهُ

ولا يعرف له قائل، ولا سابق ولا لاحق، قال البغدادي: والبيت لم أقف على خبر له، والله أعلم.

والشاهد فيه: جر الضمير بـ(حتى) عند المبرد والكوفيين.

ورد الرضي هذا بأن (حتى) فيه ابتدائية لا جارة، والضمير أصله (هو) فحذفت الواو ضرورة، أي: حتى هو، كما في قوله:

فبيناه يَشْرِيْ رَحْلَهُ قال قائِلٌ

فـ(حتى) داخلة على الجملة، و(هو) في محل رفع على الابتداء، و(لاحق) خبره، ولو كانت (حتى) حرف جر لم يكن لذكر (لاحق) - بالرفع - وجه. وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور في الضرائر. ولم يسبق المصنف في الاستشهاد بالبيت على هذه المسألة غير الرضي، أما ابن عصفور فقد استشهد به على حذف الواو من (هو).

شرح الرضي ٢/٣٢٦، الخزانة ٩/٤٧٢، الضرائر ١٢٦.

(٢) ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

وهذا على مذهب الكوفيين. أما البصريون فهي عندهم على أصلها من الظرفية، إما مبالغة لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في ظرفه، وإما أن تكون في وسطه دون طرفيه.

انظر جواهر الأدب ١٣٢، معاني الرماني ٩٦، الجنى الداني ٢٥١، الرضي ٢/٣٢٧.

(٣) (الباء) ساقطة من د.

(٤) ش: لقوله.

١٧٧ - . . . . بَصيرونَ في طَعْنِ الكُلى والأَباهِرِ

وقوله - تعالى -: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾(١).

وبمعنى «إلى» كقوله(٢) - تعالى(٣) -: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾(٤).

وبمعنى «مَعَ» كقوله (تعالى)(٥): . . . .

---

١٧٧ - عجز البيت من الطويل، صدره:

ويركبُ يومَ الرَوْعِ منّا فَوارِسٌ

وهو لزيد الخيل بن مهلهل الطائي. وقد سماه رسول الله ﷺ زيد الخير. والرواية في أكثر المصادر:

بصيرون في طعن الأباهر والكلى

بتقديم الأباهر على الكلى.

والكلى: جمع كلية. الأباهر: جمع الأبهر، وهو عرق مستبطن الصلب متصل بالقلب، إذا قطع مات صاحبه، وخص الكلى والأباهر بالذكر لأنهما مقتلان.

والشاهد وقوع (في) موقع الباء، أي: بصيرون بطعن الكلى والأباهر.

وقال الرضي: والأولى أن تكون بمعناها، أي: لهم بصارة وحذق في هذا الشأن.

ابن الشجري ٢/٢٦٨، الاقتضاب ٢٤٢، ذيل الأمالي ٢٤، شرح ابن عصفور ١/٥١٢، أدب الكاتب ٥٠٨، المخصص ١٤/٦٢، المغني ٢٢٤، السيوطي ١٦٥، الرضي ٢/٣٢٧، الخزانة ٩/٤٩٣، التصريح ٢/١٤، الهمع ٢/٣٠.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٠.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ أي: به، عند بعض النحاة، ورده ابن هشام بأنها في هذه الآية للتعليل، أي: يكثركم بسبب هذا الجعل، قال: والأظهر قول الزمخشري أنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكثير.

المغني ٢٢٤، جواهر الأدب للأربلي ١٤١، شرح الفريد ٢٣١.

(٢) ت: في قوله.

(٣) ليست في ش، ت.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٩.

قال الرضي: والأولى أن نقول: هي بمعناها والمراد التمكن.

انظر المغني ٢٢٥، والرضي ٢/٣٢٧.

(٥) من ن. د فقط.

﴿فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾﴾(١) (٢). ويمكنُ رَدُّ جمَيعِها إلى الظرفيّةِ(٣).

والباءُ للالصاقِ، نحو «بِهِ داءٌ». ومنه(٤) «مررتُ بِهِ» و«أقسمتُ بِهِ» و«بِحَيَاتِكَ أخْبِرْني(٥)».

والاستعانةِ، نحو «كتبتُ بالقلمِ».

والمُصَاحَبةِ، نحو «شَرَبْتُ الفرسَ بِسَرْجِهِ ولِجَامِهِ». ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾(٦).

---

(١) (وادخلي جنتي) لم تثبت في غير الأصل، ت.

(٢) سورة الفجر: الآيتان ٢٩، ٣٠.
قال الرضي: والأولى أنها بمعناها، أي: حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى ادخلي أيها الروح في أجسام عبادي، شرح الرضي ٢/ ٣٢٧.

(٣) انظر المصدر السابق ٢/ ٣٢٧.

(٤) (منه) ساقطة من د.

(٥) قال العصام في شرح الفريد ٢٢٦ - ٢٢٧: (ولم يكشف أحد إلى الآن عن حقيقة الإلصاق إلا بأن الباء تلصق الفعل وتوصله بمجروره. ولا يخفى أنه لا تخرج الباء، بل حرف من حروف الجر من هذه الصفة، فإن شئت الكشف عنه فاسمع، فنقول: الباء في معانيها الأخر لبيان أن ارتباط الفعل وما في معناه بمجرور متحصل كتبيان أن المجرور آلة له كما في باء الاستعانة، أو سبب له كما في الباء السببية، أو مصاحب لمعموله كما في باء المصاحبة، أو ظرف له كما في الباء الظرفية، أو بدل عن معموله كما في باء البدل، أو مقابل له كما في المقابلة، نحو اشتريت هذا بهذا، أو بعض تعلق به من كل كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ أي: بعض رؤوسكم، وقوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ أي: يشرب بعضها. بخلاف باء الإلصاق، فإن الارتباط لم يلحظه المتكلم، بل نظر إلى مجرد ربط الفعل بالمجرور ففي قولك: مررت بزيد تفيد مجرد اتصال المرور بزيد، وفي به داء، تفيد اتصال حصول الداء به، وفي «به» تفيد اتصال القسم به).
وانظر الكتاب ٤/ ٢١٧، المفصل ٢٨٥، رصف المباني ١٤٣، الكافي شرح الهادي ٢/ ٧١٠، المغني ١٣٧، شرح الرضي ٢/ ٣٢٧.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٦١.
ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هود: ٤٨]. وانظر المغني ١٤٠، والرضي ٢/ ٣٢٧.

والمقابلةِ، كـ«شَرَيْتُ هَذا بهذا»(١).

وبمعنى «في» نحو ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾(٢).

وسببيَّةٌ، نحو ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾(٣) أي: «لأجلِ.

وبمعنى «عَنْ» نحو(٤) ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾(٥).

أو «من»(٦) نحو ﴿يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾(٧).

---

(١) وهي الباء الداخلة على الأعواض، نحو: اشتريته بألف، وهذا بذاك. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]. وانظر المغني ١٤١، وشرح الفريد ٢٧، والرضي ٢/ ٣٢٧.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ١٨.
وانظر المغني ١٤١، والرضي ٢/ ٣٢٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦٠.
ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].
قال الرضي: وهي فرع الاستعانة.
انظر المغني ١٣٩، شرح الرضي ٢/ ٣٢٨، شرح الفريد ٢٢٧، والأشموني ٢/ ٢٢٧.

(٤) ن: نحو قوله.

(٥) الآية الأولى من سورة المعارج.
وقيل: تختص بالسؤال كقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ والآية التي ذكرها المصنف. وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾. انظر المغني ١٤١، والأشموني ٢/ ٢٢٨.
وفي نسخة ن، د بعد هذه الآية: (وقول ذي جدن الحميري:
سائل بسلحين وأيامها ... أيام كان الملك في حمير)
وبعده في د وحدها:
(واسأل بقومي حمير أنهم ... من معشر حسبك من معشر)
والظاهر أنهما من النساخ.

(٦) أي: في التبعيض.

(٧) سورة المطففين، الآية: ٢٨.
وانظر الرضي ٢/ ٣٢٨، التصريح ١/ ١٣، الأشموني ٢/ ٢٢٨.

وللتعديةِ، نحو «قمتُ به»[١].

وزائدةٌ قياساً في خَبَرِ «ما» و«لَيْسَ». وفي «هَلْ زَيْدٌ بقائمٍ»[٢]. وسَماعاً مع الفاعلِ نحو ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[٣]، والمفعولِ نحو ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾[٤]، أو المجرورِ كقولِهِ:

١٧٨ - فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما بِهِ . . . .

أو المبتدأ/ نحو «بِحَسْبِكَ زيدٌ»، أو خبر المبتدأ[٥] كقوله - تعالى -: ﴿جَزَآءُ

(١) وتسمى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر، نحو «ذهبت بزيد» بمعنى أذهبته. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ وقرىء «أذهب الله نورهم».
انظر الأشموني ٢/٢٢٧، الرضي ٢/٣٢٧، المغني ١٣٨.

(٢) ولا يجوز ذلك في الهمزة، فلا يقال: أزيد بقائم.

(٣) سورة النساء، الآية: ٦.
وقد جعل الرضي زيادتها في المرفوع في كل ما هو فاعل لـ«كفى» ومتصرفاته قياساً، وكذا في فاعل «أفعل» في التعجب. انظر شرح الرضي ٢/٣٢٨، والمغني ١٤٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.
وانظر المغني ١٤٧، والرضي ٢/٣٢٨.

١٧٨ - الطويل، عَجُزه:

أَصَعَّدَ في عَلْوِ الهَوى أَمْ تَصَوَّبا

وهو للأسود بن يعفر. وقيل: ابن جعفر.
والشاهد: توكيد (عن) بالباء، لأنها بمعناها إذ قد يقال: سألت به، وسألت عنه في معنى واحد. فهو توكيد بالمرادف، وله مسهلان: أحدهما أن «عن» على حرفين والباء على حرف واحد. والثاني أن لفظ المؤكَّد مخالف للفظ المؤكِّدِ. ومع هذا فهو غريب عند النحاة.
وقد روي في صدر البيت: (فأصبح) مكان (فأصبحن)، و(لا يسألنني) مكان (لا يسألنه).
شرح الرضي ٢/٣٢٨، الخزانة ٩/٥٢٧، المغني ٤٦٢، سر الصناعة ١/١٥٣، العيني ٤/١٠٣، شرح ابن عصفور ١/٤٧٦، التصريح ٢/١٣٠، الهمع ٢/٢٢، الأشموني ٣/٨٣، اللسان (صعد)

(٥) وهو شاذ كما في الرضي ٢/٣٢٨، والمغني ١٤٩.

سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾(١) (٢).

ومع «أن»، كقوله:

١٧٩ - ألا هَلْ أتَاها والحوادثُ جمَّةٌ ... بِأنَّ امرأ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرا

وهي في(٣) ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾(٤) تحتمِلُ الزيادةَ والإلصاقَ(٥).

واللام للاختصاص بالمِلْكِ، نحو «المالُ لزيدٍ»، وبالاستحقاقِ(٦)، نحو

(١) زيد قبلها واو في جميع النسخ.

(٢) ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧].

١٧٩ - الطويل، لامرىء القيس (ديوانه ٦٩ - تحقيق السندوبي).

بيقر: أقام بالحضر وترك قومه بالبادية. وقيل: أراد هنا نزوله العراق. ومن معانيها: أعيا.

تملك: هي أمه. والمشهور أن اسمها فاطمة. وقيل: تملك جدته من قبل أمه.

والشاهد: زيادة الباء مع (أن) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل أتاها.

الخصائص ١/٣٣٥، المنصف ١/٨٤، الإنصاف ١/١٧١، معاني الفراء ٣/٢٢، مقاييس اللغة (بقر)، الاقتضاب ٢٧٧، جمهرة اللغة (برق)، المفصل ٨٥، ابن يعيش ٨/ ٢٣، ٢٤، معاني ابن قتيبة ٨٧٥، فقه اللغة للثعالبي ص ٣٦٤، المخصص ٣/١١٣، ١٢/٣٧، المقتصد ٢/٨٢٦.

(٣) ت: في نحو.

(٤) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٥) وتحتمل التبعيض أيضاً، وأثبت التبعيض في الباء الأصمعي والفارسي والقتبي. قيل: والكوفيون. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾، وقول الشاعر:

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وقيل: إن منه الآية التي ذكرها المصنف هنا. وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة.

وقيل: الباء في هذه الآية للاستعانة، وأن في الكلام حذفاً وقلباً، فإن «مسح» يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء. واستظهر ابن هشام أنها للإلصاق. وأنكر ابن جني التبعيض فيها وقال بزيادتها.

الرضي ٢/٣٢٨، المغني ١٤٢ - ١٤٣، التصريح ٢/١٣، شرح الفريد ٢٢٧.

(٦) ن: وللاستحقاق.

«الحمدُ للهِ»، وبالصلاحيَّةِ(١)، نحو «السَّرْجُ للفرَسِ»(٢).

وللعاقبةِ(٣) نحو ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾(٤)، وقوله(٥):

١٨٠ - لِدُوا لِلْمـوتِ وابْـنُـوا لِلْخَـرَابِ

---

(١) الأصل: (الصلاحية). ش، ن، م، ت: (وللصلاحية). وما أثبته من ن أوفق بالسياق.

(٢) انظر الرضي ٢/٣٢٨، التصريح ٢/١٠، الأشموني ٢/٢٢١.

(٣) وتسمى لام الصيرورة ولام المآل. انظر المغني ٢٨٢.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩. وأنكر البصريون لام العاقبة فذهب الزمخشري إلى أنها لام التعليل، وذهب الرضي وغيره إلى أنها فرع لام الاختصاص.
المغني ٢٨٣، الرضي ٢/٣٢٨.

(٥) ت: وكقوله. ن: وقول الشاعر.

١٨٠ - الوافر، عجزه:

فـكُـلـكُـمْ يَـصـيـرُ إلـى ذَهـابِ

نسب للإمام علي رضي الله عنه، ولأبي نواس، ولأبي العتاهية.
وروايته هكذا في كتب النحو وديواني أبي نواس وأبي العتاهية. لكن في خزانة الأدب أن المستشهد به هنا عجز بيت ضمن أبيات أربعة في الديوان المنسوب للإمام علي رضي الله عنه، أولها:

عـجـبـتُ لـجـازعٍ بـاكٍ مـصـابٍ ... بِـأَهْـلٍ أو حـبـيـبٍ ذي اكْـتِـئابِ

ورابعها:

لــه مَــلَكٌ يــنــادي كــلَّ يــوم ... لِدو لــلمــوتِ وابــنُــوا لــلخَــرابِ

وقال البغدادي أيضاً: (رأيت في الفصول القصار من نهج البلاغة لسيدنا علي رضي الله عنه أن لله ملكاً ينادي في كل يوم: لدوا للموت، وأجمعوا للفناء، وابنوا للخراب. ورأيت أيضاً في جمهرة أشعار العرب لمحمد بن أبي الخطاب:

لـدوا لـلمـوت وابـنـوا لـلخـراب ... فـكـلـكـم يـصـيـر إلـى ذهـاب

وفي جمهرة أشعار العرب أن قائل هذا البيت هو جبريل .

والشاهد فيه: مجيء اللام للعاقبة في قوله: للموت... للخراب. وتسمى لام المآل ولا الصيرورة. وأنكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة، فقال الزمخشري هي لام التعليل، والتعليل وارد فيها على طريق المجاز دون الحقيقة. وقيل: هي فرع لام الاختصاص.
الأغاني ٣/١٥٥، محاضرات الراغب الأصفهاني ٢/٢٢٤، الرضي ٢/٣٢٨، الخزانة ٩/٥٢٩، ديوان أبي نواس ١٧٢ (المطبعة الحميدية المصرية ١٣٢٢هـ) ديوان أبي العتاهية ص ٤٦ (ط دار صادر بيروت ١٩٦٤م) الهمع ٢/٣٢، الدرر ٢/٣١، التصريح ٢/١٢.

وتعليليةٌ، نحو «جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ»(١).

ولِتَقْوِيَةِ العملِ(٢) كـ«لِزَيْدٍ ضربتُ».

وبمعنى «إلى» نحو ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾(٣). أوْ «على» نحو ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾(٤).

وزائدةٌ نحو ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٥)، ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾(٦)، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾(٧)، ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ﴾(٨).

---

(١) انظر الرضي ٢/٣٢٩، والمغني ٢٧٥.

(٢) وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخيره أو بكونه فرعاً في العمل. وتسمى لام التقوية. وبعضهم - كالمصنف هنا - لا يعدها زائدة.

انظر الرضي ٢/٣٢٩، المغني ٢٨٦، شرح الفريد ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧٩.

وانظر الرضي ٢/٣٢٩، والمغني ٢٨٠.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٩.

وانظر المغني ٢٨٠، والرضي ٢/٣٢٩.

(٥) سورة النمل، الآية: ٧٢.

قال المبرد في المقتضب ٢/٣٦: (وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ معناه: ردفكم).

وفي كشاف الزمخشري ٣/١٥٨: (﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ردفكم بعضه، فزيدت اللام للتأكيد كالباء في ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو «دنا لكم» و«أزف لكم»).

ورد ابن هشام في المغني ٢٨٥ ما أجازه المبرد والزمخشري في أحد الوجهين عنده من زيادتها قال: (وليس منه ﴿قُلْ عَسَىٰٓ﴾ خلافاً للمبرد ومن وافقه، بل ضمن «ردف» معنى اقترب، فهو مثل: «اقترب للناس حسابهم»).

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٧٩.

(٧) سورة البينة، الآية: ٥.

(٨) سورة الحج، الآية: ٢٦.

وبمعنى «عَنْ» مع القول نحو ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[1].

وبمعنى الواو في القَسَمِ للتعجبِ[2] نحو «لِلّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ» أي: واللهِ. قال:

١٨١ - لِلهِ يَبْقَى على الأيامِ ذُو حَيَدٍ . . . .

وبمعنى «في» كقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾[3].

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١١.
وانظر الرضي ٢/ ٣٢٩، والمغني ٢٨٢.

(٢) أي: في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه فلا يقال: لله لقد قام زيد. وانظر الرضي ٢/ ٣٢٩.

١٨١ - من البسيط، عجزه:

بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

نسبه سيبويه لأمية بن أبي عائذ. ونسب لأبي ذؤيب الهذلي، وللفضل بن العباس الليثي، ولأبي زبيد الطائي، ولمالك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين واللسان والخزانة. ووردت قصيدة لساعدة بن جؤبة في ديوان الهذليين ١/ ١٩٣ فيها الصدر المستشهد به. وفي صدره روايات متعددة، فقد ورد: «تالله» و«بالله» و«يامَيُّ» مكان «لله». ويروى «جيد» مكان «حيد» وهو جناح مائل من الجبل، وقيل: أراد به الظبي. والحيد: جمع حيد، وهو العقدة في قرن الوعل. المشمخر: الجبل. الظيان والآس: نباتان. والشاهد على رواية المصنف: مجيء اللام مكان الواو في القسم للتعجب. قال سيبويه: (وقد تقول: تالله، وفيها معنى التعجب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب، قال أمية بن أبي عائذ. . . .الخ). وفيه شاهد على حذف (لا) النافية قبل (يبقى).

سيبويه ٣/ ٢٩٧، المقتضب ٢/ ٣٢٣، ابن الشجري ١/ ٣٦٩، الصاحبي ٨٦، ديوان الهذليين ٣/ ٢، المعجم في بقية الأشياء للعسكري ٤٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٤٩، التبصرة ١/ ٤٤٦، اللامات ٧٣، المخصص ١٣/ ١١١، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩.
وانظر الرضي ٢/ ٣٢٩، والمغني ٢٨٠.

أو «قَبْلَ» نحو «لِخَمْسٍ بَقِيْنَ»، أو «بَعْدَ»، نحو «لِخَمْسٍ خَلَوْنَ»[١].

و(رُبَّ) يجبُ تصدُّرُها اتفاقاً[٢]، إذْ التقليلُ/ كالنفي[٣].

بص: وهي حرفٌ، لامتناعِ دخولِ الحرفِ[٤] عليها[٥]. ك: بل اسمٌ[٦]. قلنا: لا وجهَ له.

وفيها مع ضم الراءِ[٧] تشديدُ الباءِ مفتوحةً، وتخفيفُها مضمومةً أو ساكنةً، و«رُبَتْ»، ومعَ فتحِ الراءِ تشديدُ الباءِ وتخفيفُها مفتوحةً فيهما[٨].

ومعناها التقليل نحو «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُ». وقد أتتْ للتكثير كقوله:

---

(١) انظر الرضي ٢/ ٣٢٩.

(٢) انظر المقتضب ٤/ ١٤٠، وأمالي السهيلي ٧١، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٩، والمغني ١٨١.

(٣) انظر الرضي ٢/ ٢٣٢، وشرح الفريد ٢٤٦.

(٤) غير الأصل، ن: الحروف.

(٥) الإنصاف ٢/ ٨٣٢ وهي آخر مسألة فيه عقدها لخلاف البصريين والكوفيين في (رب).
الكتاب ٢/ ١٦١، الرضي ٢/ ٢٣٠، أمالي السهيلي ٧١، المقتضب ٤/ ١٤٠، الهمع ٢/ ٢٥، شرح الفريد ٢٤٦.

(٦) وهو رأي الأخفش من البصريين أيضاً، ولهم أدلة قوية على ذلك ذكرها الرضي، وأطال في تأييد مذهبهم من عدة وجوه. وذكر العصام أيضاً أدلة أخرى غير ما ذكره الرضي على قوة مذهبهم في ذلك.
انظر الرضي ٢/ ٢٣٠ - ٢٣١، وشرح الفريد ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٧) في ن: (وفيها مع لغات ضم الراء).

(٨) أي في التي لحقتها تاء التأنيث وفي المجردة عنها.
وأوصلوا لغات (رب) إلى ست عشرة لغة هي: ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة، أو مع التجرد عنها، فهذه اثنتا عشرة لغة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف.
انظر التسهيل ١٤٧، الهمع ٢/ ٣٨، رصف المباني ١٩٣، الأزهية ٢٧٥، شرح الجامي ٧٣٢، والمغني ١٨٤.

١٨٢ - . . . . رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وقوله:

١٨٣ - فإنْ يُمْسِ مَهْجورَ الفِناء فربما أقامَ به بعد الوُفود وفُودُ

---

١٨٢ - الكامل، صدره:

أزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنّهُ

وهو لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس)، ديوان الهذليين ٢/ ٨٩. وقد روي بإسكان الباء من (رب) وبفتحها مخففة. كما روي (مرس) مكان (لجب). الهيضل: الجماعة المتسلحة من الناس، وأراد الجيش. لجب: كثير الجلبة مرتفع الأصوات. لففت: جمعت. ويروى في أكثر المصادر (لفقت) يريد أنه جمع جيشاً بجيش للحرب. وزهير: اسم ابن الشاعر، وقيل: مرخم (زهير) ابنته. القذال: ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن، وقد يطلق على الرأس كله.

والشاهد فيه: مجيء (رب) للتكثير. وذكرته سائر المصادر شاهداً على ما حذف منه من مضاعف الحروف، إذ حذفت هنا الباء الأخرى من (رب) فصارت (رب) بالفتح، أو (رب) بالسكون على اختلاف بين المصادر في روايته. وهو شاهد في الوقت نفسه على أن المخفف لغة في (رب).

المحتسب ٢/ ٣٤٣، ابن الشجري ٢/ ٤، ٣٠٢، التصحيف والتحريف للعسكري ٣٦٤، الإنصاف ١/ ٢٨٥، المقرب ١/ ٢٠٠، التبصرة ١/ ٢٩١، شرح ابن عصفور ٩/ ٥٣٥، شرح السكري ص ١٠٧٠، رصف المباني ٥٢، ١٩٢، الأزهية ٢٧٤، ابن يعيش ٥/ ١١٩، ٨/ ٣١، الرضي ٢/ ٢٣٠، الخزانة ٩/ ٥٣٥، اللسان (هطل).

١٨٣ - الطويل، لأبي عطاء السندي قيل: اسمه مرزوق. وقيل: أفلح بن يسار. (شاعر فحل، كان مولى لبني أسد، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، ومات بعد أيام المنصور). من أبيات أربعة أوردها له أبو تمام في الحماسة يرثي بها يزيد بن هبيرة الفزاري. ويروى (تمس) - بالتاء - مكان (يمس).

والشاهد فيه: مجيء (رب) للتكثير كما في سابقه. واستشهد به على ذلك الرضي في شرح الكافية، وأورده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ قال: وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما) فوافقت (ربما) في جره بها إلى معنى التكثير. وذكر البيت شاهداً على ذلك.

الكشاف ٣/ ٧٩، شرح التبريزي للحماسة ٢/ ٢٩٦، شرح المرزوقي ٨٠٠، شرح الجواليقي ١٢٤، أدب الكاتب ٢١، الرضي ٢/ ٢٣٠، الخزانة ٩/ ٥٣٩، الأشباه والنظائر ٢/ ٨٥.

وفائدتُها هنا تقليلُ ما هو كثيرٌ من الممدوح بالنظر إلى قِلّتِهِ[١] من غيرِهِ[٢].

وللتحقيق[٣]، كقوله - تعالى -: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٤].

وتختصُّ بالنكرةِ، لِيَتِمَّ ما وُضِعَتْ له من تقليلٍ أو تكثيرٍ، إذْ لا يَحْصَلانِ بالمعرفةِ لعدمِ شِيَاعِها[٥].

ويجبُ حذفُ متعلَّقِها حيثُ تُنْبِىءُ عنه صفةُ مجرورِها، والتزامُ وصفِ مَجْرورِها باسمِ نكرةٍ، نحو «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُ»، أو ماضٍ نحو «رُبَّ رَجُلٍ ضربتُ»[٦].

وقيل: لا[٧] يلزمُ لقوله:

١٨٤ - رُبَّ رِفْـــدٍ هَـــرَقْـــتُـــهُ

البيت.

---

(١) ش: ما قبله.

(٢) قال الرضي ٢/ ٣٣٠: (ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح، لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح).
وانظر شرح اللباب لنقرة كار، ص٤٦٥، وشرح الفريد ٢٤٥.

(٣) غير د: (والتحقيق).

(٤) سورة الحجر، الآية: ٢.
وما سماه المصنف هنا تحقيقاً هو التكثير بعينه. ومنه قوله ﷺ: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ».
انظر المغني ١٨٠، أمالي السهيلي ٧١، التصريح ٢/١٨، الأشموني ٢/٢٣٦ - ٢٣٧، الرضي ٢/٣٣٣.

(٥) في الكتاب ١/٤٢٧: (فرب لا يقع بعدها إلا نكرة).
وانظر المقتضب ٤/٢٨٩، وأمالي السهيلي ٧١، وشرح الرضي ٢/ ٣٣١.

(٦) ش: (رب رجل كريم ضربت). وانظر الأمالي للسهيلي ٧١، الرضي ٢/ ٣٣١ - ٣٣٢، المغني ١٨١.

(٧) (لا) ساقطة من د.

١٨٤ - خفيف للأعشى (ديوانه ١٣، ١٦٩). وهو بتمامه:
رب رفـد هـرقـتـه ذلـكَ الـيـو مَ وأسـرى مِـنْ مَـعْـشَـرٍ أَقْـيَـالِ
هرقته أصله: أرقته، فالهاء بدل من الهمزة. الرفد: اللبن والعطية والمعونة. والمراد هنا=

قلنا: «هَرَقْتُهُ» وصفٌ، ومتعلَّقُها محذوف، إذْ هي في التحقيقِ جوابُ فعلٍ ماضٍ منفيٍّ بالاتفاقِ، وفي ذلك(١) تَمامُ المُطابَقةِ(٢).

وَتَلْحَقُها «ما» فتدخلُ على الجُمَلِ كقوله:

١٨٥ - رُبَّ ما(٣) تَكْرَهُ النّفوسُ من الأمْـ ... ـرِ لَهُ فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعِـقَـالِ/

وتدخلُ على ضميرِ غائبٍ فيجبُ تمييزُهُ بنكرةٍ، كـ«رُبَّهُ رجلًا» جواب «ما لَقِيتَ رجلًا؟»(٤).

=القدح الضخم، وكنى عن القتل بإراقة الأقداح. أقيال: ملوك. ويروى: أقتال، جمع قِتْلٍ وهو النظير أو العدو المقاتل. وهي رواية الديوان.

والشاهد: عدم وصف مجرور «رب» عند بعضهم. والمصنف يرى هنا أن (هرقته) وصف لرفد والمتعلق محذوف، تقديره: سبيت أو ملكت.

وفي البيت شاهد أيضاً على حذف نعت مجرور «رب» وذلك في قوله: وأسرى، إذ هو مجرور بـ«رب» أيضاً بطريق التبعية لعطفه على «رفد»، وصفة «أسرى» محذوفة، وتقدير الكلام: وأسرى أسرتهم، ولا جواب لرب في الموضعين لأن معنى الكلام تام لا يفتقر إلى شيء.

واستشهد بعض النحاة بهذا البيت على مراعاة الأصل في الأكثر، وهو وقوع صفة «رب» جملة فعلية سواء أكانت مذكورة أم مقدرة. وقد اجتمع الأمران في هذا البيت كما بينت.

المفضليات ٣٩، المخصص ١١/ ٨٣، مجاز القرآن ١/ ٢٩٩، المفصل ٢٨٦، شرح ابن يعيش ٨/ ٢٨، شرح ابن عصفور ١/ ٥٠٣، أساس البلاغة (رفد)، المغني.

(١) (ذلك) سقطت من د.

(٢) انظر الرضي ٢/ ٣٣١.

١٨٥ - تقدم صدره برقم (٧٥).

والشاهد هنا دخول (رب) على الجملة الفعلية، و«ما» نكرة موصوفة بجملة كما مر في الموصولات، وليست كافة لرب عن العمل. وعند بعضهم أن (ما) هنا كافة، لأن الأكثر في (رب) إذا لحقتها (ما) أن تكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية.

انظر الرضي ٢/ ٣٣٣، شرح ابن يعيش ٨/ ٣٠.

(٣) كتابتها منفصلة عن (ما) أنسب للمعنى، إذ (ما) موصولة. وانظر ما ذكرته في الشاهد رقم (٧٥).

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨/ ٢٨، والرضي ٢/ ٢٣٢.

ك: وتصحُّ[١] مطابَقَتُهُ المميِّزَ كرُبَّها، رُبَّهُما، رُبَّهُمْ، رُبَّهُنَّ. قلنا: خلافُ المشهورِ[٢].

وواوُها، وفاؤُها تَعْمَلانِ بتقديرِها، لعدمِ اختصاصِهما بالاسم. ي. سر: بل بأَنْفُسِهما، لِضَعْفِ الحَرْفِ عن أَنْ يعملَ محذوفاً[٣]. قلنا: أمّا معَ العَواطِفِ فلا، والشاهدُ قولُه:

١٨٦ - وَبَلْدَةٍ ليسَ بِها أَنِيسُ

---

(١) د: ويجب.

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٠٤.
(وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً، وذلك عندنا لا يجوز، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بِتَرَكَ عن «وَذَرَ» و«وَدَعَ».
وانظر الرضي ٢/ ٣١٥، ٣٣٣، وشرح ابن يعيش ٨/ ٣٠.
في الأصول ١/ ٤٢٠ - ٤٢١: (واعلم أن العرب تستعمل الواو مبتلطاً، بمعنى «رب» فيقولون: وبلد قطعت، يريدون: «ورب بلد» وهذا كثير. وقال بعض النحويين: أن الواو التي تكون مع المنكرات ليست بخلف من «رب» ولا «كم» وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت و«كيف تكفرون» يدل على التعجب، ثم تسقط «كم» وتترك الواو، ولا تدخل مع «رب»، ولو كانت خلفاً من «كم» لجاز أن يدخل عليها النسق كما فعل بواو اليمين. وهي عندي واو العطف، وهذا أيضاً مما يدل على أن «رب» جواب وعطف على كلام».
والخلاف بين البصريين والكوفيين إنما هو في الواو وحدها، أما الفاء و«بل» فهم متفقون على أنهما لا تعملان الجر بأنفسهما بل برب مقدرة بعدهما، ومذهب المبرد في الواو كمذهب الكوفيين. ولم يذكر المصنف هنا «بل» وهي مثل الواو والفاء في ذلك، ومن شواهدها قوله:

بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

وقوله:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وأَضْبابْ

انظر الإنصاف ١/ ٣٧٦، الرضي ٢/ ٣٣٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٢١، الأشموني ٢/ ٢٣٩.

١٨٦ - الرجز، لجران العود (عامر بن الحارث النميري) ديوانه ٥٢. ونسب لرؤبة بن العجاج أيضاً. وبعده:

إلّا اليَعافيرُ وإلّا العِيسُ. =

وقوله:

١٨٧ - فَحورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ . . . .

و«عن» للمُجاوزةِ حقيقةً كـ«رميتُ عن القَوْسِ»، «خرجتُ عن البلدِ»، ومجازاً كـ«نقلتُ عنه علماً»، «جلستُ عن يمينهِ»، ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[1].

وَتَعَيَّنُ[2] اسميَّتها بدخول «من»[3]. قال:

= البلدة: الفلاة، الأنيس: ما يؤنس من إنسان أو حيوان. اليعافير: جمع يَعْفُور، وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية. وقيل: تيس الظباء. ورواية الديوان: (بَسابِساً ليس بها أنيسُ). كما يروى: (في بلدة ليس بها أنيس). وقبله: (يا ليتني وأنت يا لَمِيسُ).
والشاهد فيه: إضمار (رب) بعد الواو. وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته، إذ جاز هنا إضمار الحرف مع ضعفه، فالفعل مع قوته أولى. وفي البيت عدة شواهد غير ما ذكر هنا تنظر في مصادره.
سيبويه ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢، معاني الفراء ١/ ٤٧٩، المقتضب ٢/ ٣١٨، ٣٤٦، ٤/ ٤١٤، الإنصاف ١/ ٢٧١، ٣٧٧، الرضي ٢/ ٣٣٣، الخزانة ١٠/ ١٥، الشذور ٢٦٥، مجاز القرآن ١/ ١٣٧، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥١٤، شرح ابن عصفور ١/ ٥٠٢، ٢/ ٢٦٧، مجالس ثعلب ٣١٦، مفتاح العلوم للسكاكي ١٩٨.

١٨٧ - الوافر، عجزه:

نَواعِمَ في المُروطِ وفي الرِّياطِ

وهو للمتنخل الهذلي (مالك بن عويمر). ديوان الهذليين ٢/ ١٩.
حور: جمع حوراء، وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها. عين: جمع عيناء، وهي الواسعة العين. المروط: جمع مرط: الكساء من الصوف أو الخز. الرياط: جمع ريطة: الملاءة كلها نسج واحد، أو الثوب الرقيق.
والشاهد: جر (حور) بعد الفاء التي هي حرف عطف لا يعمل بـ«رب» مقدرة بعدها.
الإنصاف ١/ ٣٨٠، ٢/ ٥٢٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١١٨، الأشموني ٢/ ٢٣٢، العيني ٣/ ٣٤٩، المساعد ٢/ ٢٩٥.

(١) سورة النور، الآية: ٦٣. وانظر الرضي ٢/ ٣٤٢، وشرح ابن عصفور ١/ ٥١٣.
(٢) أي: وتتعين.
(٣) في الكتاب ٤/ ٢٢٨: (وأما «عن» فاسم إذا قلت: من عن يمينك، لأن «من» لا تعمل إلا في الأسماء). وانظر المغني ١٩٩.

١٨٨ - فقلتُ للركبِ لمّا أنْ عَلا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيّا نظرةٌ قَبَلُ

وقال:

١٨٩ - . . . . مِنْ عَنْ يَمِيْنِي مَرَّةً وَأَمَامِي

و«على» للاستعلاءِ حقيقةً كـ«قعدتُ على السطحِ» أو مجازاً كـ«توكلتُ على الله»[1]، ومنه «فُلانٌ على حالتِهِ يصنعُ كَذا».

---

١٨٨ - بسيط للقطامي (ديوانه ٢٨).
الحبيا: موضع بالشام، وهي قرية الحَسّانِيِّينَ: بنى حَسّانَ الزُهريِّينَ. وقيل: وكذا بالحجاز موضع آخر. قبل: مقابلة. والمراد النظرة التي لم تكن قبلها نظرة.
والشاهد: مجيء (عن) اسما لدخول من عليها، فهي هنا بمعنى الجهة والجانب. الجمل ٧٣، المقرب ١/ ١٩٥، شرح ابن عصفور ١/٤٧٦، جمهرة أشعار العرب للقرشي ٨١٤ (تحقيق البجاوي - ط أولى - مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة). شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨١٠، الاقتضاب ٤٢٧، المحكم ١/ ٤٩، أدب الكاتب ٤٩٩.

١٨٩ - الكامل، عجزه:

فَلقد أراني للرِماحِ دَرِيئةً

وهو لقطريِّ بنِ الفُجاءَةِ الخارجي.
الدريئة: الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي. مرة: مصدر مر.
والشاهد: مجيء (عن) اسماً بمعنى جانب لدخول حرف الجر عليها. قال البغدادي: واستشكل هذا بأن الكلم إنما تعد حرفا واسماً إذا اتحد أصل معنييهما. والجانب ليس بمعنى المجاوزة. وأجيب بأن الزمخشري بين في المفصل أن معنى (جلس عن يمينه) أنه جلس متراخياً عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه، فمعنى (جلست عن يمينه): جلست من جانب بموضع متجاوز عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه. وفي صدره شاهد على اتحاد الفاعل والمفعول الأول لـ(رأى) البصرية، إذ هما لشيء واحد.
شرح المرزوقي ١٣٦، المغني ١٩٩، السيوطي ١٥٠، العيني ٣/ ٥٠٠، شرح ابن يعيش ٨/ ٤٠، الخزانة ١٠/١٥٨، الهمع ١/١٥٦، الدرر ٢/ ٣٦ الأشموني ٢/٢٢٦، ابن عقيل ١/ ٢٤٣.

(١) في الرضي ٢/ ٣٤٢: (وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ تعالى عن استعلاء الشيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه، نحو «ما أعظم الله» ومنه «توكلت على فلان» كانت تحمل ثقلك عليه، ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى نحو «توكلت على الله، واعتمدت عليه»).

وَتَعَيَّنُ للاسميةِ بدخول «مِنْ» كقوله:

١٩٠ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها

وكافُ التَّشْبِيهِ نحو (زيد كالأسد). ودليل حرفيتها وقوعها صفة نحو «جاءني الذي كزيد»/، فلولا تقدير متعلق لم يتم جملة[1].

وقد تَعَيَّنُ للاسميةِ بدخولِ «عَنْ» كقوله:

---

١٩٠ - من الطويل، عجزه:

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي (ترجمته في طبقات ابن سلام ٥٨٣).

ويروى (خِمْسُها) مكان (ظمؤها). والظمء: ما بين الوردين. والخمس: أن ترد الماء يوماً وتتركه ثلاثاً وتعود إليه في الخامس. تصل: يصوت جوفها من يبسه من العطش. القيض: قشور البيض، يريد أنها أفرخت بيضها لتوها، فهي تسرع في طيرانها إشفاقاً عليه. الزيزاء: الأرض الغليظة. ويروى: ببيداء وهي القفر. المجهل: مقفرة لا يهتدى فيها. والبيت في وصف قطاة غدت عن فرخها الذي وضعته لتوها طالبة الورد بعد ما كملت مدة صبرها عن شرب الماء.

والشاهد: دخول (من) على (على) فهي اسم في تأويل (فوق) أي: غدت من فوقه. واستعمال (على) اسماً ليس مختصاً بالضرورة عند سيبويه، قال: ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: (نهض من عليه). وذهب ابن عصفور وغيره إلى أن ذلك مختص بالضرورة. وقيل هي إذ ذاك معربة، وقيل: مبنية.

سيبويه ٤/ ٢٣١، النوادر ١٦٣، المقتضب ٣/ ٥٣، الكامل ٤٨٨، الجمل ٧٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨١٠، الاقتضاب ٤٢٨، المخصص ١٤/ ٥٧، ١٦، ٦٥، جمهرة اللغة ٣/ ٤٩١، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٤٩، المفصل ٢٨٨، شرح ابن يعيش ٨/ ٣٧، ٣٨، المقرب ١/ ١٩٦، شرح ابن عصفور ١/ ٤٨١، المقتصد ٢/ ٨٤٥، إيضاح الفارسي ٢٥٩، الكنز اللغوي ص ١٠٠ (وهو كتاب الإبل عن الأصمعي)، شرح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٤، المغني ١٩٤، ٦٩٠، السيوطي ١٤٥.

(١) متعلق الكاف هو الكون المطلق، ولو لم يقدر لكانت الصلة مفرداً، وهو محال.
انظر الرضي ٢/ ٣٤٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨١١، جواهر الأدب للأربلي ٦٢، شرح الفريد ٢٣٨.

١٩١ - يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمّْ

فإنْ دخلتْ عليها «مِثْلُ» فزائدةٌ اتفاقاً نحو «مثلُ كزيدٍ»(١).

واختُلِفَ في العكس، كقوله - تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٢).

جا. قا(٣). وغيرُهما: زائدةٌ(٤).

---

١٩١ - الرجز للعجاج (ملحقات ديوانه ٨٣).

البرد: حب الغمام. المنهم: الذائب. شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في اللطافة والجلاء.

والشاهد: وقوع الكاف اسماً لدخول (من) عليها، فهي هنا ك(مثل)، وهو عند سيبويه خاص بالضرورة، وعند الأخفش والفارسي وابن مالك لا يختص بالضرورة بل تكون اسماً في الكلام، فيجوز أن تقول: (زيد كالأسد) على أن الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوض بالإضافة، أي: مثل الأسد. قال ابن هشام: (ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد).

المخصص ١١٩/٩، إصلاح المنطق ٢٥٥، المقتصد ١٢٦/١، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٢، الإيضاح له ١٥٧/٢، المغني ٢٣٩، السيوطي ١٧١، المفصل ١٥٧، شرح ابن يعيش ٤٢/٨، ٤٤، الرضي ٣٤٣/٢، الخزانة ١٦٦/١٠.

(١) ومنه قوله:

فأصبحوا مثلَ كعَصْفٍ مَأْكُولْ

وانظر الرضي ٣٤٣/٢، والمغني ٢٣٨.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٣) أبو البقاء: عبد الله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري البغدادي النحوي الضرير. كان عالماً باللغة والنحو، أخذ عن ابن الخشاب وغيره. له إعراب القرآن (املاء ما من به الرحمن)، إعراب الحديث وغيرهما. وتوفي سنة (٦١٦هـ). أنباه الرواة ١١٦/٢، وفيات الأعيان ١٠٠/١، بغية الوعاة ٣٨/٢، الأعلام ٨٠/٤.

(٤) قال الزجاج في إعراب القرآن ٦٧٣/٢: (وأما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فالكاف زائدة، والتقدير: «ليس مثله شيء»، لأن حمله على الظاهر يوجب إثبات المثل «وقيل: الهاء بمعنى الصفة، أي: ليس كصاحب صفته شيء، وصاحب صفته هو هو. وقيل: بل المثل زيادة).

وقال أبو البقاء في إملاء ما من به الرحمن ٢٢٤: (والكاف في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ زائدة، أي: ليس مثله شيء. فمثله خبر «ليس». ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى المحال، =

م[١]: لا[٢]، بل نفيُ[٣] مِثْلِ المِثْلِ يَسْتَلْزِمُ نفيَ المثلِ[٤].

وقد تدخلُ عليها الكاف فتكونُ اسماً أو تأكيداً[٥] كقوله:

١٩٢ - وصـالـيـاتٍ كَـكَـمـا يُـؤْثَـفَـيْـن

= إذ كأن يكون المعنى أن له مثلاً وليس لمثله مثل، وفي ذلك تناقض، لأنه إذا كان له مثل فلمثله مثل، وهو هو، مع أن إثبات المثل لله سبحانه محال) وما ذهب إليه هنا هو رأي الأكثرين.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨١٢، شرح الرضي ٢/ ٣٤٣، المغني ٢٣٧، شرح الفريد ٢٣٧.

(١) ش: م وغيره.
(٢) (لا) ساقطة من ش. والمراد: ليس زائدة.
(٣) (نفي) ساقطة من ن.
(٤) انظر كشاف الزمخشري ٣/ ٤٦٢ - ٤٦٣.
(٥) (أو تأكيدا) ساقطة من ش.
١٩٢ - الرجز لخطام بن نصر المجاشعي، وقبله:

لـم يَبْقَ مِنْ آيٍ بـهـا يَحَلَّيْنْ
غـيـرُ رَمـادٍ وحُـطـام كِـنْـفَـيْـنْ
وغـيـرُ وَدٍّ جـاذلٍ أوْ وَدْيَـنْ

الصاليات: أثافي القدر، لأنها تصلي النار، أي: تباشرها وتليها. ككما يؤثفين: أي كمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة. والمعنى: لم يبق من علامات بدار المحبوبة تزينها غير رماد وتبن وعاءين للراعي، وغير وتد منتصب أو وتدين، وأثافي مصلية ما برحت على حالها كما أثفاها أهلها.
والشاهد: استعمال الكاف الثانية اسماً بمعنى (مثل) فأدخلت عليها الكاف لأنها في معناها. قال سيبويه: (فعلوا ذلك لأن معنى الكاف معنى مثل). وقال ابن جني: (أي كمثل ما يؤثفين).
الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩، المقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٥، ٣٥٠، الخصائص ٢/ ٣٦٨، الاقتضاب ٤٣٩، مجالس ثعلب ٤٨، مجالس العلماء للزجاجي ٧٢، المنصف ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٧٢، المحتسب ١/ ١٨٦، المخصص ٨/ ٧٦، ١٤/ ٤٩، ٩٤، ١٦/ ١٨٠، المغني ٢٣٩، السيوطي ١٧٢، العيني ٤/ ٥٩٢.

ولا تدخلُ على مضمرٍ، لتأدِيَتِهِ إلى اجتماعِ المِثْلَيْنِ[١] حيثُ تلي المخاطَبَ المنصوبَ[٢]. د: يجوزُ، كقوله:

١٩٣ - وَأُمّ أَوْعَـالٍ كَـهـا أو أَقْـرَبَـا

و«مذ» و«منذ» مَرَّ تفصيلُهُما[٣]. ولا يَجُرّانِ مُضْمراً، إذْ لا يُلائِمُهُ مَعْنَاهُمَا[٤].

---

(١) غير الأصل، ت: مثلين.

(٢) هذا ما ذكره الرضي في شرحه ٢/ ٣٤٤ معللا به المنع مع أنه قد أجاز ذلك في مثل قوله:

وصـالـيـات كـكـمـا يـؤثـفـيـن

وقد مر استشهاد المصنف به قبل قليل، مع أن فيه اجتماع الكافين. قال الرضي: (وأما إذا اجتمع الكافان نحو قولهم:

وصـالـيـات كـكـمـا يـؤثـفـيـن

فإما أن يكون من باب التوكيد اللفظي فهما إما اسمان أو حرفان كقولهم:

ولا لِلِمـــابـهـــم أبـــداً أدواءُ

وإما أن تكون أحداهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفاً، إذ زيادة الحرف أولى).
قلت: ما الفرق بين هذا وبين اجتماع الكافين وإحداهما ضمير المخاطب؟.
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٩٣.

١٩٣ - الرجز للعجاج (ملحقات ديوانه ٧٤) وقبله:

نَحّى الذُّنابات شِمالاً كَثَبَا

يذكر حمار وحشي يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد. أم أوعال: هضبة في ديار بني تميم. وهي منصوبة بالعطف على الذنابات في البيت السابق. وقد ترفع على الاستئناف، وخبره «كها»، أي: مثلها، أي: مثل الذنابات في القرب منه، أو أقرب إليه منها. الذنابات: جمع (ذنابة) التابع. كثباً: قريباً.
والشاهد: دخول الكاف على الضمير، تشبيهاً له بلفظ (مثل)، لأنه في معناها. وهو جائز عند المبرد، وضرورة عند الجمهور. قال سيبويه: (إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس).
الكتاب ٢/ ٣٨٤، المفصل ٢٨٩، شرح ابن يعيش ٨/ ١٦، ٤٢، ٤٤، المخصص ١٣/ ١٨٥، مقاييس اللغة ١/ ٢٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٥٨، شرح ابن عصفور ١/ ٤٧٤، الأصول ٢/ ١٠٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٩٣.

(٣) انظر ص ٢٢٤ - ٢٢٧.

(٤) لأنهما لابتداء الغاية في الزمان فقط.

و«حاشا» للتنزيه. بص: حرفُ جَرٍّ[1] كقوله:

١٩٤ - حــاشــا أبــي ثَــوْبــانَ إنَّ بــهِ ضِــنّــاً عــنِ الــمَــلْحَــاةِ والــشَّــتْــمِ

ك: بل فعل، لتصُّرفها كقوله

١٩٥ - . . . . ومـا أحـاشـي مـنَ الأقـوامِ مـنْ أحَـدِ

---

(١) قال سيبويه ٣/٣٤٩: (وأما «حاشى» فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر «حتى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء).
وانظر الإنصاف ١/٢٧٨، الرضي ١/ ٢٤٤، شرح ابن يعيش ٨/٤٧.

١٩٤ - الكامل، للجميح الأسدي (منقذ بن الطماح بن قيس) وينسب أيضاً لسبرة بن عمرو.
الضن - بكسر الضاد: البخل.·الملحاة - كالمرضاة - مصدر ميمي من لحاه، أي: لامه.
وقيل: بمعنى الملاحاة، وهي المنازعة. ورواية النحاة ملفقة على ما يبدو من بيتين، وروايته في المفضليات:

حـــاشـــا أبـــا ثـــوبـــانَ إنَّ أبـــا ثـــوبـــانَ لـــيـــس بُـــبـــكْـــمَـــةٍ فَـــدْمِ
عـــمـــرو بـــن عـــبـــد الله إنَّ بـــهِ ضِـــنّـــا عـــن الـــمَـــلْحـــاةِ والـــشَّـــتْـــمِ

ونبه إلى ذلك ابن يعيش أيضاً، كما أن رواية المفضليات بنصب (أبا) لا بجره.
والشاهد للبصريين: جر (أبي ثوبان) بحاشا، فهي حرف جر عندهم. أما رواية (حاشا أبا) بالنصب، وهي رواية المفضليات كما ذكرت فقال ابن هشام: (ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد إلى مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله). وقد روي مكان (أبي ثوبان): أبي مروان. كما روي (على الملحاة) مكان (عن الملحاة).
المحتسب ١/ ٣٤١، الإنصاف ١/ ٢٨٠، المغني ١٦٦، السيوطي ١٢٧، العيني ٣/ ١٢٩ (عرضا)، المفضليات ٣٦٧، الهمع ١/ ٢٣٢، الدرر ١/ ١٩٦ شرح ابن يعيش ٢/ ٨٤، ٨/ ٤٧، الأصمعيات ٨٠، اللسان والتاج (حشا).

١٩٥ - البسيط، صدره:

ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه

وهو للنابغة الذبياني (ديوانه ٤٢) ط بيروت ١٩٥٣م بتحقيق كريم بستاني.
والضمير في (يشبهه) راجع إلى النعمان بن المنذر ممدوح النابغة. ويروى: ولا أحاشي.
والشاهد فيه للكوفيين أن (حاشا) فعل بدليل تصرفه، والتصرف من خصائص الأفعال. وبه استدل المبرد أيضاً على أنها قد تكون فعلا. ورده البصريون، فقال السيرافي: (أما=

والجرُّ في البيتِ[(١)] عندهم بلامٍ مقدَّرةٍ. قلنا: عملُهُ[(٢)] محذوفاً ضعيفٌ، لما سيأتي[(٣)].

فإنْ دخلتْ على لام كـ«حاشَ للهِ»[(٤)] فليس بحرفٍ[(٥)] اتفاقاً.

م: مَصْدَرٌ[(٦)]. ح: بل اسمُ فعلٍ كَهيْهاتَ[(٧)].

=احتجاجه - المبرد - بحاشيت فلقائل أن يقول: حاشيت تصريف فعل من لفظ «حاشا» الذي هو حرف يستثنى به، وليس بحاشيت يقع الاستثناء، ولا بحاشا يحاشي، ومنزلة «حاشا» من «حاشيت» كمنزلة «هلَّلَ» و«حَوْقَلَ» و«بَسْمَلَ» فقد صرف الفعل مما ليس بفعل). وقال ابن عصفور: (وهذا لا حجة فيه، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ «حاشا» التي هي أداة استثناء كأنه قال: ولا أقول: حاشا، كما قالوا: أسوفته، إذا قلت له: سوف أفعل معك كذا، وإنما الكلام مع «حاشا» التي بمعنى «إلا» لا التي بمعنى: قلت حاشا فلاناً. وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلا الخفض).

الجمل ٢٤٠، شرحه لابن عصفور ١/ ٤٨٠، الأصول ١/٣٥٢، شرح السيرافي ١/ ٤٣٧، التبصرة ١/ ٣٨٥، مجالس ثعلب ٥٠٤، الإنصاف ١/٢٧٨، ٢٨٢، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٧٠، شرح ابن يعيش ٢/ ٨٥، المغني ١٦٤، السيوطي ١٢٧، أسرار العربية ٢٠٨، الهمع ١/ ٢٣٣، الدرر ١٩٨/١.

(١) أي في (حاشا أبي ثوبان.. الخ).

(٢) أي حرف الجر.

(٣) وقد ذهب كثير من البصريين منهم المبرد والجرمي والمازني والزجاج والأخفش وأبو زيد إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى «إلا». انظر الرضي ١/ ٢٤٤، والمغني ١٦٥.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣١. وهي من أدلة الكوفيين على فعليتها، لتعلق لام الخفض بها، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل. الإنصاف ١/ ٢٨٠. وفي قراءة أبي عمرو «حاشا لله» بإثبات الألف وصلاً. وحكي عنه إثباتها وصلاً ووقفاً. الإقناع ٢/ ٦٧١.

(٥) مكانها في ش: ففعل.

(٦) قال الزمخشري في المفصل: (وقوله تعالى: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ بمعنى براءة لله من السوء). شرح ابن يعيش ٨/ ٤٧ وشرح الرضي ١/ ٢٤٤.

(٧) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ١٥٩: (وأما قوله: «حاشَ لله» إلى آخره. ففسره - الزمخشري - بمصدر، والأولى أن يقال: إنه اسم من اسماء الأفعال كأنه بمعنى: «بريء=

و«خلا» و«عدا» إنْ جَرَرْتَ بهما فحرفانِ، وإنْ نصبتَ ففعلانِ اتفاقاً[(١)].

القسم

والقسمُ جملةٌ إنْشائِيَّةٌ تؤكَّدَ بها جُمْلَةٌ/خَبَرِيةٌ[(٢)]، لِتَثْبُتَ أولا، أو أنها كانت[(٣)] أوْلا، مع رابطةٍ بينهما: في الإثبات «إنَّ» أو اللامُ، وفي النفي «ما» أوْ «لا»[(٤)].

وآلاتُهُ: الباءُ، والواوُ، والتاءُ، واللامُ، و«مِن».

فالباءُ أُمُّها[(٥)]، بدليلِ صحة بُروزِ الفعلِ معها، كـ«أُقْسِمُ باللهِ» وبدخولها على المضمرِ، نحو «بِكَ لأَفْعَلَنَّ»[(٦)]، والسؤالِ بها، نحو «باللهِ أخْبِرْنِي»[(٧)].

=الله من السوء» ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في فاعل «هيهات» كقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾. ولعله لم يقصد إلا اسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسماً فقصد إلى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة، ولا ينصب إلا بفعل مقدر، فكأن المعنى: برىء الله، وصار حاصله التفسير بالفعل، وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل).

(١) انظر المغني ١٧٨، ١٨٩، وشرح ابن يعيش ٨/ ٤٩.

(٢) وكلتاهما اسمية أو فعلية. والمؤكِّدةُ هي الأولى، والمؤكَّدةُ هي الثانية، وتكون مثبتةً أو منفيةً. وفي شرح ابن عصفور: (وكلتاهما خبرية). وفسره بأن جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو: والله ليقومن زيد. وقال: (ألا ترى أنه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً. فإن جاء ما صورته صورة القسم وهو غير مُحتَمل للصدق والكذب حُمل على أنه ليس بقسم، نحو قول الشاعر:

بالله ربِّكَ إنْ دخلتَ فقلْ له ... هذا ابنُ هَرْمَةَ واقفٌ بالبابِ

ألا ترى أنه لا يحسن هنا أن يقال: صَدَقَ، ولا كَذَبَ).

شرح ابن عصفور ١/ ٥٢١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٣٤، وشرح ابن يعيش ٩/ ٩٠.

(٣) (كانت) ساقطة من د.

(٤) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٠.

(٥) أي: أم آلات القسم.

(٦) ن: لأفعلن كذا.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٣.

ثم الواوُ[(١)] أُبدِلَتْ عنها، لِتقارُبِ مَخْرَجَيْهِمَا[(٢)]. ولِتَفُرعها لم تَجُزْ فيها هذه الثلاثةُ[(٣)]. وكثرةُ الاستعمالِ لا تقتضي الأصالةَ، إذْ قد يَغْلِبُ الفرعُ، كـ«نِعْمَ» و«نَعِمَ»[(٤)].

ثم التاءُ بدلٌ عن الواو كتُراثٍ، ومن ثَمَّ ضاقَ مجالُها، فاختُصَّتْ باسمِ اللهِ[(٥)]. ش: جاءَ «تَرَبِّ الكعبةِ». قلنا: شاذٌّ[(٦)].

واللامُ مختصةٌ بما فيهِ معنى التعجُّبِ، كما مرَّ[(٧)].

و«مِنْ» تختصُّ بـ«رَبّي» نحو ﴿مِنْ رَبّي إنَّكَ لأَشِرٌ﴾[(٨)]. وقد تُضم ميمُها فيجوزُ حذفُ النونِ نحو «م اللهِ»[(٩)].

---

(١) بياض في ن.

(٢) ش: مخرجهما

وكلاهما من حروف مقدم الفم، وأيضاً لأن معنى الباء قريب من معنى الواو، لأن الواو للجمع والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى. كذا في شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٥.
وانظر شرح الفريد ٢٢٩.

(٣) أي التي للباء وهي بروز الفعل معها، ودخولها على المضمر، والسؤال بها. وأجاز ابن كيسان بروز الفعل معها، فأجاز أن يقال: أُقسم والله لأفعلنّ كذا. وهي مختصة بالاسم الظاهر، وبالقسم على الخبر، فلا يقسم بها على إنشاء، لا يقال: والله أخبرني.
انظر شرح الفريد ٢٢٩، شرح الرضي ٢/ ٣٣٤، شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٠.

(٤) نعم - بالحركات - أصل (نعم) بسكون العين، ولكن الفرع غلب في الاستعمال على الأصل.

(٥) قال الرضي ٢/ ٣٣٤: (والتاء بدل من الواو، كما في «وُراث، وتُراث» و«وُكَلَة، وتُكَلَة» فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة «الله»، وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو).
وانظر الجنى الداني للمرادي ١١٧، شرح الفريد ٢٢٩، شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٥.

(٦) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٤، شرح الرضي ٢/ ٣٣٤.

(٧) في ص ٤٢١.

(٨) في الكتاب ٣/ ٤٩٩: (واعلم أن من العرب من يقول: من ربي لأفعلن ذلك، ومن ربي إنك لأشر، يجعلها في هذا الوضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفعلن).

(٩) الميم في (م الله) تكون مضمومة وتكون مكسورة، وإن كان ظاهر كلام المصنف أنها لا تكون إلا مضمومة. وهي مختصة بلفظ (الله).
انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٥، والرضي ٢/ ٣٣٤.

وقيل: هي ههنا[١] مبدلةٌ عن الواوِ[٢]. وقيل: أحدُ لُغاتِ «ايمُنُ»[٣].

فصل

وجوابُ القَسم إنْ كَانَ سؤالًا فأمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ نحو: باللهِ أخبِرني، لا تقعدْ، أقام[٤] زيدٌ[٥]؟ قال:

١٩٦ - بِدينكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليْكَ نُعْماً

---

(١) غير الأصل: هنا.

(٢) هو مذهب الزمخشري.
انظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٩/ ٩٨، والرضي ٢/ ٣٣٥.

(٣) هو مذهب بعض الكوفيين. انظر الرضي ٢/ ٣٣٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٢٤.

(٤) د: أقد قام.

(٥) هذا مناقض لقوله: (القسم جملة إنشائية تؤكد بها جملة خبرية)، فالمؤكدة فيما ذكره هنا - وهي جملة الجواب - ليست خبرية، بل طلبية.
وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن هذا ليس بقسم بل يسمى استعطافاً.
وممن عده من القسم ابن جني وابن مالك والرضي وابن هشام، وسموه القسم الاستعطافي.
وانظر التعليق على الشاهد الآتي مع مصادره.

١٩٦ - الوافر، عجزه:

وَهَلْ قَبَّلْتَ بَعْدَ النَّومِ فَاهَا

ينسب لمجنون بني عامر (قيس بن الملوح) ديوانه ص ٢٨٦. ورواية الديوان:

بربك هل ضممت إليك ليلى قبيل الصبح أو قبّلتَ فاهَا

وبعده:

وهل رُفتْ عليكَ قرونُ ليلى رَفِيفَ الأُقْحُوانَةِ في نَداها

والخطاب لزوج ليلى.
والشاهد عند المصنف وبعض النحاة مجيء جواب قسم السؤال استفهاماً. وهو عند أكثر النحاة ليس بقسم بل استعطاف، كأنه قال: أسألك بحق دينك أن تصدقني وتعرفني الحقيقة. وهو قسم استعطافي عند بعض النحاة، قال ابن جني: (القسم جملة إنشائية يؤكدها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو الاستعطاف). وقال أبو حيان: (لا نعلم أحداً ذهب إلى تسميته قسماً غير ابن مالك). =

وفي غيرِ السؤالِ جملةٌ خبريةٌ، اسميةٌ أو فعليةٌ/ ، مُوْجَبةٌ أو سَلْبِيَّةٌ نحو «واللهِ لَزَيْدٌ قائِمٌ»، لتفعلنَّ، لقد فعلتَ.

ويجب مع مُثْبَتِ الماضي «قد» لِيَتِمَّ موضوعُ القَسَمِ، وشذَّ قول امرئِ القيسِ:

١٩٧ - حلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيْثٍ ولا صالي

=وقال الرضي: (فجواب قسم السؤال أمر أو نهي أو استفهام، كقوله: بدينك هل ضممت ...الخ). والقسم عند الجمهور إنما يدخل على الجمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب، ليؤكد مضمونها. والمصنف نفسه قد اشترط أن تكون جملة الجواب خبرية في أول الباب.

المنصف ٣/ ٢١، الشيرازيات ق ٢٣، الأغاني ١/ ١٧٦، المفصل ٣٤٧، شرح ابن يعيش ٩/ ١٠٢، الرضي ٢/ ٣٣٨، الخزانة ١٠/ ٤٧، المغني ٧٦١، السيوطي ٣٠٨، المقتصد ٢/ ٨٦٤، أمالي القالي ٢/ ٢٤، شرح ابن عصفور ١/ ٥٢٢.

١٩٧ - الطويل، لامرىء القيس (ديوانه ١٦١ بشرح السندوبي - المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٣م). الصالي المستدفىء.

والشاهد فيه عدم اقتران اللام بقد في جواب القسم الماضي المثبت. وهو ضرورة عند المصنف. ورد ابن عصفور هذا بأن الماضي المثبت إذا كان قريباً من زمن الحال اقترن باللام و«قد» أما إذا كان بعيداً من زمن الحال فإنه يقترن باللام وحده، ونحو «والله لقام زيد».

واستشهد ببيت امرىء القيس ثم قال: (فأدخل اللام على جواب «حلفت» وهو «ناموا» من غير قد. ومن الناس من زعم أنه لا بد من «قد» ظاهرة أو مقدرة، فإنه قاس على ذلك على اللام الداخلة في خبر «أن» فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده. وذلك باطل). ثم علل ذلك.

وقال البغدادي: (كيف يصح دعوى الضرورة مع قوله - يعني الرضي - فإن كان الفعل الماضي مثبتاً فالأولى الجمع بين اللام و«قد». وهل فيه إلا ترك الأولى؟ ولم يقل أحد أنه ضرورة على أنه قد جاء في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ وقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيدهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أُقاتِلَ في سبيل اللهِ فَأُقْتَلُ، ثم أُحيا ثم أقتلُ، ثم أُحيا ثم أقتلُ».

الأصول ١/ ٢٩٣، التبصرة ١/ ٧٧، ٤٥٢، المفصل ٣٢٧، شرح ابن يعيش ٩/ ٢٠، ٢١، ٩٧، المقرب ١/ ٢٠٥، شرح ابن عصفور ١/ ٥٢١، الإيضاح العضدي ١/ ١١٧، المقتصد ١/ ١١٩، الضرائر ١٢٤، إصلاح الخلل للبطليوسي ١٨٤، الأزهية ٤١، العيني ١/ ١٩٨، المغني ٢٢٩، ٨٣٤.

والسلبيَّةُ نحو «ما زيدٌ بقائم»، «لا زيدٌ في الدارِ ولا عَمْروٌ».

وَيلْزمُ المضارعَ المثبتَ اللامُ ونونُ التأكيدِ، مطابقةً لموضوعِهِ. وشذَّ فَقْدُ النُّونِ، كقراءة ابن مسعود: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[1]. وفقدُ اللامِ كقوله:

١٩٨ - وَقَتيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّه ... فِرْغٌ وإنَّ أخاكُمُ لم يُقْصَدِ

ويجوزُ حذفُ جوابِهِ إذا كان حَشْواً نحو «زيدٌ - واللهِ - قائمٌ». أو تقدمتْ الجملةُ عليهِ نحو «زيدٌ قائمٌ واللهِ»[2]. أو حصلَ مكانَ جوابِهِ ما يُنْبِىءُ عنه كقولِهِ -

(١) الآية الأولى من سورة القيامة.
قرأ ابن كثير: «لأقسم» على أن اللام للابتداء، و«أقسم» خبر مبتدأ محذوف معناه: لأنا أقسم. قال الزمخشري: (قالوا: ويعضده أنه في الإمام بغير ألف). وقرأ الباقون بإثبات الألف. قال ابن الجزري: (روى قنبل من طرقه بحذف الألف التي بعد اللام «لأقسم» فتصير لام توكيد. كذا روى ابن مجاهد أيضاً بقراءاته على قنبل بذلك. وقال ابن مهران أيضاً: قرأ ابن كثير في رواية القواس «لأقسم بيوم القيامة» بغير ألف موصولة غير ممدودة على التحقيق. وروي نحو ذلك عن الحسن قال: أقسم بالأولى ولم يقسم بالثانية). فقول المصنف هنا: «وشذ فقد النون» لا وجه له لأنها ليست للقسم بل هي لام ابتداء في قول الجميع، والتقدير (أنا أقسم).
الإقناع ٢/ ٧٩٨، الغاية ٢٨٣، إرشاد المبتدي ٦١١، المبسوط (ق ٢٠٦ - ٢٠٧) النشر ٢/ ٢٨٢، السبعة ٦٦١، الإتحاف ٤٢٨، الكشاف ٤/ ١٩٠.

١٩٨ - الكامل، لعامر بن الطفيل (شاعر فارسي أدرك النبي ﷺ، ولم يسلم) ديوانه ص ٥٦.
فرغ: أي هدر، يقال: ذهب دم فلان فرغاً، أي: باطلاً لم يطلب. ويروى (فرع) - بالعين - أي رأس في قومه شريف. وقتيل مرة: هو أخو الشاعر، وقد قتلته بنو مرة في بعض الوقائع.
لم يقصد: لم يقتل. وفي بعض المصادر: لم يثأر. وفي الرضي وحده: لم يضهد.
والشاهد فيه: فقد اللام في جواب القسم المضارع المثبت، وهو ضرورة. ابن الشجري ١/ ٣٦٩، ٢/ ٢٢١، المغني ٨٤٥، السيوطي ٣١٦، الرضي ٢/ ٣٣٩، الخزانة ١٠/ ٦٠، الأصمعيات ٢٥٢، شرح الدرة لابن الخباز ٢٩، شرح الكافية لابن مالك ٨٣٧، المفضليات ٣٦٤، الهمع ٢/ ٤٢، الدرر ٢/ ٤٧.

(٢) قال ابن عصفور: (ولا يجوز حذف جواب القسم إلا إذا توسط بين شيئين متلازمين كما تقدم، أو جاء عقيب كلام يدل على الجواب نحو «زيد قائم والله» فحذف جواب «والله» لدلالة «زيد قائم» عليه).
وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٤٠ - ٣٤١.

تعالى -: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ وَلَيَالٍ عَشۡرٍ﴾[١]، فلا جوابَ إلّا ما دلّ عليهِ ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾[٢]، فكأنه قال: «ليُعاقَبُنّ»[٣].

وإذا تعدّدَ المُقْسَمُ بهِ[٤] بالواوِ فالأولى للقسَم، والأخرى للعطفِ نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[٥] الآية، فحرفُ القسمِ واحدٌ، والمقسَمُ بهِ[٦] متعدّدٌ[٧]. وقيل: كلُّها للقسم[٨]. قلنا: الظاهرُ في التابعِ العطفُ[٩].

وقد يحذفُ حرفُ القسمِ ولا عِوَضَ عنه، لدلالةِ الحال عليه. وربما عُوِّضَ منه[١٠] «ها» التنبيهِ/، أو همزةُ الاستفهامِ[١١] أو قَطْعٌ[١٢]. وإعمالُهُ[١٣] مع

(١) سورة الفجر، الآيتان: ١، ٢.
(٢) سورة الفجر، الآية: ٦.
(٣) شرح الرضي ٢/ ٣٤١.
(٤) (به) ساقطة من ت.
(٥) الآية الأولى من سورة الليل.
(٦) (به) ساقطة من ت.
(٧) في الكتاب ٣/ ٥٠١: (وقال الخليل في قول الله عز وجل: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾: الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيد وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء). وانظر الرضي ٢/ ٣٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٠.
(٨) انظر المصدرين السابقين.
(٩) في شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٠: (ولو جعلت كل واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان «لأقومن» جواباً لقسم واحد عنها، وبقي سائرها بلا جواب فتحتاج أن تقدر لكل واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً. فإذا أمكن أن تحمل الكلام على ألا يكون فيه حذف كان أولى).
(١٠) ت: منها. ن: عنه.
(١١) في غير الأصل، ت: استفهام.
(١٢) أي: قطع همزة الوصل في الدرج. والعوض خاص باسم الله تعالى، لا في كل قسم. انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٣١ - ٥٣٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٦٥.
(١٣) أي: إعمال حرف القسم محذوفاً.

التعويضِ أقوى(١)، ومع عَدَمِهِ أَضْعَفُ(٢). ويجوزُ مع الضَّعْفِ(٣) النصبُ بنزعِ الخافضِ(٤)، والرفعُ بالابتداءِ: أي: اللهُ قَسَمِي(٥)، مثالُهُ(٦): اللهِ(٧)، آللهِ(٨) اللهِ لأفعلنَّ(٩).

---

(١) هو لازم عند ابن عصفور قال: (فإن عوض منه شيء لم يجز إلا الخفض لأن العوض يجري مجرى المعوض عنه). شرح الجمل ١/ ٥٣١. وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٨٦٥ - ٨٦٦.

(٢) لم يجز فيه ابن عصفور الإعمال إلا في اسم الله تعالى، قال: (فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى، فإنهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول: «اللهِ لأقومن». حكى ذلك الأخفش، إلا أنه لا يقاس عليه، لأن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع). هذا ومذهب الكوفيين أن حرف القسم يعمل محذوفاً من غير عوض. والبصريون لا يجيزون ذلك إلا بعوض.
انظر الإنصاف ١/ ٣٩٣، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٥.

(٣) د: الضعيف.

(٤) أو على إضمار فعل. وهو اختيار ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٢.

(٥) أي تقديره في الرفع: الله قسمي. يكون مبتدأ محذوف الخبر.

(٦) (مثاله) ساقطة من ش.

(٧) مثال لقطع همزة الوصل، وهو تمثيل غير سديد، لأنه يشترط لقطعها أن تسبقها الفاء مسبوقة بهمزة استفهام نحو «أَفَاللهِ لقد كان كذا»، ويجوز دخول الفاء من غير همزة استفهام، نحو «فَأَلله لأفعلن».
انظر شرح الرضي ٢/ ٣٣٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٦٥.

(٨) مثال لتعويض همزة الاستفهام. ويجوز إبدال الهمزة الثانية ألفاً صريحة - وهو الأكثر - ويجوز تسهيلها كما هو القياس في «آلرجل» ونحوه.
شرح الرضي ٢/ ٣٣٦.

(٩) مثال لتعويض «ها» التنبيه، وفيها مع لفظ «الله» الداخلة عليه أربعة أوجه: الأولى إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من لفظ «الله» ولا تحذف ألف «ها» للساكنين. والثانية كالأولى مع حذف ألف «ها» للساكنين. والثالثة إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج. والرابعة قلب ألف «ها» همزة وفتحها وحذف همزة الوصل من «الله» فتصير: هأالله.
انظر شرح الرضي ٢/ ٣٣٥ - ٣٣٦ وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٦٥.

أحكام حروف الجر

وأحكامُ الجارَّةِ أنها لا تعملُ محذوفةً إلّا في اسم الله (تعالى)(١) لاختصاصه بأمور: قطعِ همزتِهِ في النداء، وتعويضِه من حرف ندائِه ميماً(٢) نحو «اللّهم»، وتفخيمِ لامِهِ حيثُ لا يَلِي كسرةً(٣). ك: بل يجوز مطلقاً، نحو «المُصْحَفِ لأفعلنَّ»(٤).

وتستلزم متعلَّقاً لها(٥)، إلّا الزائدَ في نحو «ما زيدٌ بقائمٍ»(٦).

ومتعلَّقُها إمّا موجودٌ كـ«مررتُ بزيدٍ»، أو في حكمه نحو «بسمِ اللهِ الرحمنِ»(٧) فالتقدير: «بسم الله أقرأُ» ونحوه، فالتُزِمَ حذفُهُ لكثرةِ الاستعمال، وهو كالموجودِ، ويقدَّرُ متأخِّراً حتماً(٨).

ويتحتمُ حذفُ المتعلِّقِ حيث وقع الحرفُ خبراً، أو صفةً، أو حالاً، أو صلةً، نحو «زيدٌ في الدارِ»(٩) أو «مررتُ برجلٍ - أو بزيدٍ - في الدارِ»(١٠) أو

(١) (تعالى) ثابتة في ت فقط.
(٢) زاد في د: (وعند الكوفيين أن أصل «اللهم»: يا الله أمنا بخير، أي: اقْصِدْنا بكذا، كثر استعماله فخفف بالاقتصار على الميم). والظاهر أن هذا بيان من الناسخ.
(٣) انظر الإنصاف ١/ ٣٩٦ - ٣٩٧.
(٤) انظر ما استدل به الكوفيون في المصدر السابق ١/ ٣٩٣ - ٣٩٦.
(٥) وهو الفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه. انظر المغني ٥٦٦.
(٦) ذكر ابن هشام في المغني ٥٧٥ - ٥٧٨ ستة أصناف من حروف الجر لا تستلزم متعلقاً. وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٤٨٢.
(٧) (الرحمن) لم تثبت في غير الأصل، ت ـ وزاد في ت: الرحيم.
(٨) ويجوز أن يقدر: ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم، فيكون عامله محذوفاً، لأن الابتداء المقدر مبتدأ، و«بسم الله» جار ومجرور في موضع الخبر للمبتدأ، فهو متعلق بمحذوف آخر تقديره: ابتدائي كائن، أو الابتداء كائن بسم الله الرحمن الرحيم. فبسم الله على هذا في موضع رفع وعلى التقدير الأول في موضع نصب. انظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٤٢.
(٩) (في الدار): ساقطة من ش، ن، م، د.
(١٠)(في الدار): ساقطة أيضاً من ش، ن، م، د.

«جاءني الذي في الدارِ»(١).

- بص: ويقدَّرُ(٢) فِعْلًا، إذْ أَصْلُ التعلُّقِ للفعل(٣). ك: بل اسماً، إذِ الأصلُ الإفرادُ(٤). . . . .

---

(١) مذهب جمهور النحويين أن متعلق الظرف والجار والمجرور إذا كان عاماً كالاستقرار والحصول والكون واجب الحذف، ولا يجوز ذكره مع الظرف والجار والمجرور لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، ففي قولنا: «زيد عندك» الخبر محذوف وهو استقر أو مستقر والظرف قائم مقامه، فصار الظرف هو الخبر، والاستقرار - بعد حذفه - أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره، للاستغناء عنه بالظرف. وأجاز ابن جني إظهار هذا المتعلق، فيقال على مذهبه في مثل «زيد في الدار»: زيد كائن في الدار. وشاهده في ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ وأجاب عنه الرضي بأن معناه: ساكناً غير متحرك، وليس مستقراً بمعنى كائناً. وأجاز ابن يعيش إظهاره إذا تقدم نحو «زيد استقر عندك».
انظر شرح الرضي ١/٩٣، ابن يعيش ١/ ٩٠، الأشموني ١/ ٢٩٥.

(٢) ش: ويقدر المتعلق.

(٣) ت: للأفعال.

(٤) نسبته الخلاف في هذه المسألة للبصريين والكوفيين غير صحيحة، إذ الخلاف فيها إنما وقع بين العلماء البصريين أنفسهم وتفصيله الآتي:
مذهب أكثر البصريين، ومنهم الأخفش وأبو علي الفارسي وجار الله الزمخشري وابن الحاجب والرضي وابن يعيش أن متعلق الظرف والجار والمجرور يقدر فعلاً بمعنى: استقر أو ثبت. ومذهب سيبويه - إيماء لا تصريحاً - وابن السراج وابن جني وابن عصفور وابن مالك وتبعه من الشراح ابن هشام والأشموني والأزهري أنه يقدر اسما بمعنى ثابت أو مستقر. وقد حكى مذهب سيبويه في هذه المسألة ابن مالك في التسهيل ص ٤٩ قال: (ويغني عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء). وقوله: وفاقاً للأخفش تصريحاً وهم منه. وقد نسب له القول بالأول في شرح الكافية.
أما الكوفيون فلا يرون تقدير متعلق أصلاً، لأن العامل في الظرف عندهم ليس هو الكون المقدر، لأنه منصوب على المخالفة عندهم، فإنه إذا قيل: «زيد أخوك» فالأخ هو زيد وإذا قيل: «زيد خلفك» فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب. ورد هذا بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عاملاً، لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً، فالمعنوي الأضعف أولى. =

قلنا: إذَنْ لم يصحَّ صلةً[1].

وقد يُجَرُّ الاسمُ لا بعاملٍ، بل مناسبةً لمجاوِرِهِ المجرور فقط كقولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[2]. قيل: ومنه ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[3]، وقولُ امرئِ القيسِ: /

= وانظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الكافي شرح الهادي ١/ ١٥٥، شرح الوافية لابن الحاجب ١٤٤، شرح الرضي ١/٩٣، الأصول ١/٦٨، الهمع ١/٩٨، الارتشاف ١/ ٤١٩، شرح التسهيل للمرادي ١/ ٣١٧، شرح التسهيل لابن مالك (١/ق ٥١)، شرح ابن يعيش ١/ ٩٠، شرح الأشموني ١/ ٢٠٢، التصريح ١/ ١٦٦. شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٥٠، شرح ابن عصفور ١/ ٣٤٤.

(١) أي: لأن الصلة جملة، واسم الفاعل مفرد.
وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٣٤٤، وشرح ابن يعيش ١/ ٩٠.

(٢) أصل القول: (هذا حجر ضب خرب). ووجه الاستدلال به أن «خرب» صفة «جحر» وأعرب بإعراب مجاوره «ضب». انظر الكتاب ١/ ٤٣٦، الخصائص ١/ ١٩٢، معاني الفراء ٢/ ٧٤، الهمع ٢/ ٥٥، حاشية الصبان ٣/ ٥٧.
وقال العصام: (لا نسلم أن «خرب» صفة لـ«جحر» كما توهموا، بل صفة مجازية لـ«ضب» من قبيل وصف الشيء بصفة محله نحو «سَيْلٌ مُفْعَمٌ». ولو سُلِّمَ فلا نسلمُ أن ما أجري على «خرب» جر وإعراب، بل أريد بحركته هذه مجانسته في اللفظ مع جاره، فصار إعرابه تقديرياً).
وفي كلام سيبويه ما يشير إلى هذا التوجيه، فقد قال في ١/ ٤٣٦: (فجروه، لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد).
وقال الصبان ٣/ ٥٧: (ثم المراد الإعراب لفظاً أو تقديراً، فيدخل فيه نحو «جحر ضب خرب» فخرب تابع لجحر، ورفعه مقدر).
وأنكر ابن جني في الخصائص الجر على الجوار وقال في «هذا جحر ضب خرب» إن (خرب) صفة لضب، والأصل: هذا جحر ضب خرب جحره، فجعله مثل: مررت برجل قائم أبوه. فحذف المضاف إلى الهاء وهو الجحر وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرب» فجرى وصفاً على «ضب»، وإن كان الخراب للجحر لا للضب. الخصائص ١/ ١٩٢ وانظر المغني ٨٩٦.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٨.

١٩٩ - . . . . كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

وقوله:

٢٠٠ - . . . . وحتى عَلاني حالِكُ اللونِ أسودِ

وقوله[1]:

٢٠١ - كأنَّ بناتِ نعشٍ طالعاتٍ قطارٌ قاصدٌ للشامِ زورِ

وأكثر ما يقع في آخر قافيةٍ للتناسُبِ، وشذَّ في غيره.

---

١٩٩ - الطويل، من معلقة امرىء القيس (ديوانه ص ٢٥) وصدره:

كأن أباناً في عرانينِ وَبْلِهِ

ويروى (ثبيرا). وأبان وثبير: جبلان، عرانين: جمع عرنين، وهو مقدم الأنف، شبه به أوائل المطر. البجاد: الكساء المخطط. الوبل: المطر. ويروى: في أفانين ودقه.

والشاهد: جر (مزمل) لا لعامل، بل لمجاورته (بجاد) المجرور وحقه الرفع، لأنه صفة (كبير). وأنكر ابن جني ذلك، ووجهه بمثل ما وجه به «هذا جحر ضب خرب». وقد تقدم بسط رأيه فيه.

الخصائص ١/ ١٩٢، ٣/ ٢٢١، المحتسب ٢/ ١٣٥، ابن الشجري ١/ ٩٠، الخزانة ٥/ ٩٨، المغني ٦٦٩، ٨٩٥، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١١٦٧، شرح الزوزني للمعلقات السبع ١٢٦.

٢٠٠ - لم أجد هذا الشاهد فيما تيسر لي من المراجع على كثرتها.

وهو من الطويل، والشاهد فيه جر (أسود) لمجاورته (اللون) وحقه الرفع صفة لحالك.

(١) ن: وقال. د: وقول آخر.

٢٠١ - وهذا أيضاً لم أعثُرْ عَلَيهِ، وهو مِنَ الوَافِرِ. والشاهد فيه جر (زور) لمجاورته الشام، وهو صفة لقطار فكان حقه الرفع.

وبنات نعش: سبعة كواكب، أربعة منها نعش لأنها مربعة، وثلاثة بنات نعش. قيل: شبهت بحملة النعش - وهو سرير الميت - في تربيعها. ونعش غير منصرف للمعرفة والتأنيث.

الصحاح واللسان (نعش).

والقطار: قطار الإبل. وهو أن تشد الإبل على نسق واحداً خلف واحد. وتقاطر القوم جاؤوا أرسالًا. وهو مأخوذ من قطار الإبل.

الصحاح واللسان (قطر).

جوازم الفعل

ومنها الجوازمُ للفعلِ. اعلم أن الجازمَ أنواعٌ: حروفٌ/ ، وأسماءٌ، ومعانٍ.

فالحروفُ: «لَمْ» و«لَمّا» ولام الأمرِ، و«لا» في النهْيِ، و«إنْ» في المُجازاةِ. عَمِلَتْ، لاختصاصِها بالفعل، كالجارة بالاسم(١).

فـ«لم» لقلبِ معنى(٢) المضارعِ ماضياً ونَفْيِهِ. وهي مع الاستفهام للتقريرِ نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾(٣).

وقد لا تَجْزِمُ ضرورةً كقوله:

٢٠٢ - . . . . يَـوْمَ الـصُّـلَيْـفَـاءِ لَمْ يُـوفُـونَ بـالـجـارِ

وقوله:

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٣.

(٢) (معنى): ساقطة من ش.

(٣) الآية الأولى من سورة الانشراح.

٢٠٢ - البسيط، صدره:

لولا فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ

أنشده الأخفش والفارسي. ولم يعزه أحد لقائل معين.

الصليفاء: يوم كان لهوازن على فزارة وعبس وأشجع. ويروى (ذهل) مكان (نعم)، ويرى بعضهم أن (نعم) محرفة عنها، كما يروى (جرم)، و(قيس)، وكلها أسماء قبائل.

وأسرتهم: يروى بالرفع عطفاً على فوارس ويروى بالجر عطفاً على (نعم)، ويروى (الصليعاء) وهو اسم موضع كانت به وقعة لهم.

ويروى صدره:

لَوْلَا فَوَارِسُ كانُوا حولَهُمْ صُبُراً

والشاهد: ترك الجزم بـ(لم) ضرورة، تشبيهاً لها بـ(لا) لأنها للنفي مثلها. وهو عند ابن مالك لغة.

المحتسب ٢/ ٤٢، الرضي ٢/ ٢٥١، الخزانة ٩/ ٣، المغني ٣٦٥، ٤٤٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٧٤، السيوطي ٢٣١، ٢٥٨، العيني ٤/ ٤٤٦، الخصائص ١/ ٣٨٨.

٢٠٣ - . . . . مِنْ هَجْوِ زَبّانَ لَمْ تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقيل: بل المعتلُ قد لا يُجْزَمُ اختياراً بحذفٍ، بل تقدَّرُ الحركةُ على الحرفِ ثم تُحذَفُ للجزمِ(١). وحُمِلَ عليه قولُه تَعالَى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾(٢).

و«لمّا» لاستغراق نفي الماضي(٣) إلى الحال(٤).

وللتقريرِ مع الاستفهامِ(٥). وللتوقُّعِ نحو «أَخَرَجَ الأميرُ أمْ لَمّا»(٦) أو غيره

---

٢٠٣ - البسيط، صدره:

هَجَوْتَ زَبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً

نسبه جماعة لأبي عمرو بن العلاء يقوله للفرزدق، وكان قد هجاه ثم اعتذر له. وزبان: قيل هو اسم أبي عمرو بن العلاء. وقيل: بل لقبه، واسمه العريان، وقيل: يحيى.

ومعنى البيت على ما فسروه: لم تهج لأنك اعتذرت، ولم تترك الهجو لأنك هجوت.

والشاهد في قوله: «لم تهجو»، وظاهره ترك الجزم بـ(لم) حيث جاء الفعل بعدها مرفوعاً.

وقد وجهه العلماء بتوجيهات: منها أنه نزل الواو منزلة الحرف الصحيح فقدر فيها الحركة، ومنها أن الواو في «تهجو» ناشىء عن اشباع الضمة وأراد «تهج» بحذف الواو للجزم. ومنها أن الواو في «تهجو» هي لام الفعل، ولم يحذفها الشاعر هنا اكتفاء بحذف الحركة كما يصنع في الفعل الصحيح الآخر. قال ابن يعيش: (ووجه ذلك أنه قدر في الرفع ضمة منوية، فحذفها وأسكن الواو كما يفعل في الصحيح. وهو في الياء أسهل منه في الواو، لأن الواو المضمومة أثقل من الياء المضمومة).

المنصف ٢/ ١٥، ابن الشجري ١/ ٨٥، الإنصاف ١/ ٢٤، شرح ابن يعيش ١٠/ ١٠٤، ١٠٥، شرح القصائد السبع ٧٨، معجم الأدباء ١١/ ٥٨، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٥٨، معاني الفراء ١/ ١٦٢، شواهد الشافية ٤٠٦، العيني ١/ ٢٣٤.

(١) انظر ما ذكر في توجيه البيت.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٢١٣. والقراءة فيها «فلا تدع» بحذف الواو للجزم. ولم أجد من قرأها بإثبات الواو. ولعل المصنف اطلع على ما لم نطلع عليه.

(٣) د: (للاستغراق مع الماضي).

(٤) هي مثل: «لم» في قلب معنى المضارع ماضياً ونفيه.

والاستغراق إمتداد نفيها من حين الانتفاء إلى زمن التكلم نحو «ندم ولمّا ينفعه الندم». ومنع ذلك الأندلسي وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراب وعدمه. شرح الرضي ٢/ ٢٥١.

(٥) انظر الرضي ٢/ ٢٥١.

(٦) انظر المغني ٣٦٨.

نحو «نَدِمَ ولمّا ينفعْهُ[١] الندمُ».

وبمعنى «إلّا»[٢] كقولِ عُمَرَ لأبي موسى: «عَزَمْتُ عليكَ لمّا ضَرَبْتَ كاتِبَكَ سَوْطاً وعزلتَهُ عن عَمَلِكَ»[٣].

واسمٌ بمعنى «حينٍ»/ كقوله - تعالى - ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾[٤].

وقد يُحْذَفُ فعلُها، نحو «خرجتُ ولمّا» أي: ولمّا تخرجْ[٥].

ولامُ الأمرِ: هي[٦] المطلوبُ بها الفعلُ[٧]. وهي مكسورةٌ، لِشَبَهِهَا لامَ

---

(١) في ش، ن، م، د: (أي ينفعه).

(٢) أنكر الجوهري ذلك. قال في الصحاح (لمم): (وقول من قال: «لما» بمعنى «إلا» فليس يعرف في اللغة). ويرد عليه قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وقول الشاعر:

قالتْ له باللهِ يا ذا البُرْدَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفَساً أو اثْنَيْنْ

قال ابن هشام: (وفيه رد لقول الجوهري: بأن «لما» بمعنى «إلا» غير معروف في اللغة). وفي القاموس: (وإنكار الجوهري كونه بمعنى «إلا» غير جيد. قال: سألتك لما فعلت، أي: إلا فعلت. ومنه ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾). انظر المغني ٣٧٠ - ٣٧١، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٤، الرضي ١/ ٢٥٠ - ٢٥١، الأشموني ٤/ ٥، الهمع ١/ ٢٣٦.

(٣) كان كاتب أبي موسى الأشعري قد كتب إلى عمر رضي الله عنه: «من أبو موسى» فكتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى: (إذا أتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطاً، واعزله عن عملك). وفي رواية: (عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً وعزلته عن عملك).
وذكر الجاحظ أن اسم كاتب أبي موسى الحصين بن أبي الحسر.
انظر البيان والتبيين ٢/ ٢١٦، الخصائص ٢/ ٨، المزهر للسيوطي ٢/ ٣٩٧ شرح الرضي ١/ ٢٥١، المفصل وشرح ابن يعيش ٢/ ٩٤، ٩٥.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٢.

(٥) مثلوا له بقول الشاعر:

فجئتُ قبورَهُمْ بَدْءاً ولمّا فناديتُ القبورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أي: ولما أكن بدءا قبل ذلك، أي: سيدا. انظر المغني ٣٦٩، وشرح الفريد ٢١٥.

(٦) ش: هي اللام.

(٧) انظر ما تقدم في ص ٣٢٤.

الجرِّ، وقد تُفْتَحُ، تخفيفاً(١). ويجوزُ تسكينُها بعد الواوِ، والفاءِ(٢)، و«ثُمَّ»، نحو ﴿وَلْتَأْتِ﴾(٣)، ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾(٤)، ﴿لْيَقْضُواْ﴾(٥).

ولا يُؤْمَرُ بها المخاطَبُ الفاعلُ، ولا تعملُ محذوفةً إلّا نادراً كما مرَّ(٦)، وحَمَلَ عليه الفرّاءُ قولَهُ - تعالى -: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٧) (٨)، لِبُعْدِ كونِ الأمرِ سببَ إقامَتِها(٩). قلت(١٠): وهوَ أقربُ عندِي من قولِ الأكثرِ:

---

(١) وفتحها لغة بني سليم.
انظر التسهيل ٢٣٥، المغني ٢٩٤، شرح الفريد ٢١٦.

(٢) تسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها. نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٥٦٤، وابن هشام في المغني ٢٩٤.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

(٤) ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

(٥) ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].
قرأ أبو عمرو وابن عامر وورش وقنبل ورويس «ثم ليقضوا» بكسر اللام على الأصل فيها.
وقرأ غيرهم بإسكانها تخفيفاً.
انظر النشر ٣/١٩٧، الإتحاف ٣١٤، إرشاد المبتدي ٤٤٨، السبعة ٤٣٤، التيسير ١٥٧، المبسوط ق ١٣٤، الغاية ٢١٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٦٧، المغني ٢٩٤.
وقال ابن هشام في المغني ص ٢٩٥: (وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر).

(٦) انظر ما تقدم في ص ٣٢٥.

(٧) ما بين القوسين لم يثبت في الأصل، ش، ت.

(٨) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.
قال الفراء في معاني القرآن ٢/٧٧: (﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ جزمت «يقيموا» بتأويل الجزاء، ومعناه - والله أعلم - معنى الأمر كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا، فجزم بنية الجواب للجزم، وتأويله الأمر، ولم يجزم على الحكاية. ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول: قلت لك تذهب يا هذا، وإنما جزم كما جزم قوله: دَعْهُ يَنَمْ، «فَذَروها تأْكُلْ» والتأويل - والله أعلم - ذروها فلتأكل).
وأجاز ذلك الكسائي بشرط تقدم (قل)، وجعل منه الآية المذكورة هنا، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية ٣/١٥٩٦ لكنه منع ذلك في التسهيل ٢٣٥.
وانظر المغني ٢٩٨، وشرح الفريد ٢١٧.

(٩) هذا تعليل الرضي لما ذهب إليه الفراء قال: (وإنما ارتكب ذلك لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة. شرح الرضي ٢/٢٥٢.

(١٠)(قلت): ساقطة من ش.

جُزِمَ(١) جواباً للأمرِ(٢).

و«لا» في النهي للمتكلمِ وغيرِهِ(٣)، لِطَلَبِ التَّرْكِ.

وأمّا «إنْ» في المُجَازَاةِ، فهي - وما حُمِلَ عليهَا من آلاتِ الشرطِ - كلُّ لفظٍ يستدعي جملتينِ، يلزَمُ من حصولِ الأولى حصولُ الثانيةِ.

وأمُّها «إنْ»(٤)، ومِنْ ثَمَّ جازَ حذفُ الفعلينِ معها خاصةً(٥) كقوله:

٢٠٤ - قَالَتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمَى وإنْ
كانَ فَقِيْراً مُعْدِماً قالتْ وإنْ

وَتَخْتَصُّ بقلب معنى الماضي إلى الاستقبالِ، إلّا «كانَ» فلا تَنْقَلِبُ لقوَّتِها، إذْ

---

(١) في الأصل: يجزم.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٥٦٩: (وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: «قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا» لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع خلاف ذلك) وانظر الرضي ٢/ ٢٥٢.

(٣) نهي المتكلم أقل استعمالاً من غيره، ومثاله: «لا أَرَيَنَّكَ ههُنا».
انظر شرح الرضي ٢/ ٢٥٢، وشرح الفريد ٢١٨، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٦٨.

(٤) قال سيبويه ١/ ١٣٤: (وإنما أجازوا تقديم الاسم في «إنْ» لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه). وانظر الأصول ٢/ ٢٠٤، والرضي ٢/ ٢٥٤.

(٥) أي: الشرط والجزاء. وذلك لا يكون إلا في الشعر بشرط القرينة.
انظر شرح الرضي ٢/ ٢٥٢.

٢٠٤ - الرجز لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه ١٨٦).
ويروى: «عَيِيّاً» مكان «فقيرا».
ويروى: (وإنِنْ) فيهما، ويستشهد به على لحاق التنوين الغالي للمبني زيادة على الوزن.
والشاهد هنا: حذف فعلي الشرط والجواب لفهم المعنى، أي: وإن كان كذلك رضيته.
المقرب ١/ ٢٧٧، شرح ابن عصفور ١/ ٤٤٥، ٢/ ٢٠١، الرضي ٢/ ٢٥٣، الخزانة ٩/ ١٤، المغني ٨٥٢، السيوطي ٣١٦، العيني ١/ ١٠٤، ٤/ ٣٣٦.

تُنْسَبُ إلى كلِّ حادثٍ[١]. وقيل: بل يقدَّرُ مستقبلٌ معها، فيقدَّرُ[٢] ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ﴾[٣]: إنْ يُعْلَمْ[٤]. وكقولك لمن يتمَنَّنُ/ عليكَ: «إنْ كنتَ أحسنتَ إليَّ فقد أحسنتُ إليكَ» (أي: إنْ تَعْلَمْ)[٥]. قلنا: لا وجهَ للتقديرِ[٦].

وتختصُّ بالمشكوكِ فيهِ، عكس «إذا»[٧].

والذي حُمِلَ عليها من الأسماء: «مَنْ» و«مَا» و«أيُّ» و«مَهْمَا» و«كيفَ». ومن الظروف «مَتى» و«أينَ» و«أنَّى» و«أيَّانَ» و«حيثُ» و«إذْ مَا» و«إذا».

ف«مَنْ» لأولي العِلْم نحو ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[٨].

و«ما» لغيرهم نحو[٩] ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ﴾[١٠].

---

(١) لأنها تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي يعلم تخصيصه من خبره، نحو «كان زيد منطلقاً» فمعنى «كان زيد قائماً» في الزمن الماضي: زيد قائم، فمدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المعين لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال الناقصة، لأن «صار» يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه، وكذا البواقي.

عن شرح الرضي ٢/ ٢٦٤ ملخصا.

(٢) ش، ن، م، د: فتقدير.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٢٦.

(٤) انظر البحر المحيط ٥/ ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٥) (أي أن تعلم): ساقطة من الأصل.

(٦) وكون (كان) للشرط في الماضي مذهب المبرد. قال في المقتضب ٢/ ٤٩: (ويجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، فتكون مواضعها مجزومة، وإن لم يتبين فيها الإعراب). ورجحه الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٦٥.

(٧) قال الرضي ٢/ ٢٥٣: (والجواب أن (أن) ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك. ولو سلمنا ذلك أيضاً قلنا إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين).

(٨) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.

(٩) (نحو): ساقطة من ت.

(١٠) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

و«أيُّ» لهما[١]، نحو «أيُّ رجلٍ - أو مكانٍ[٢] - تأتِهِ آتِهِ».

و«مَهْمَا» في مُبْهَم الأمورِ نحو «مهما تفعلْ أفعلْ». كثر: وهي مفردةٌ، فتُكْتَبُ بالياءِ[٣]، وتُمْنَعُ الصرفَ إنْ سُمِّي بِها[٤]. وقيل: بل مركبةٌ. ل: أصلُها «ماما»، الأولى شرطيةٌ، والثانيةُ ملحقةٌ كسائرِ كَلِمِ الجَزَاءِ[٥]، وقُلِبَتْ أَلِفُها هاءً كراهةَ اجتماعِ المثلينِ[٦]. جا: بل من «مَهْ» و«ما» الشرطيةِ، لقوله:

٢٠٥ - أماوي مهمن يستمع في صديقه[٧]

---

(١) ت: (لهما فيهما). أي في العاقل وغيره.

(٢) ت: وأي مكان.

(٣) أي: مهمي.

(٤) انظر الرضي ٢/ ٢٥٣، والأشموني ٤/ ١١.

(٥) ت: الجزم.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٩.

٢٠٥ - هذا صدر البيت من الطويل، عجزه:

أقاويلَ هذا النـاسِ ماويّ يَنْدَمِ

ولم ينسبه أحد لقائل. وهو شبيه بشعر حاتم الطائي كما قالَ البغدادي، لكن لم ينسبه إليه أحد، وليس في ديوانه. ويروى عجزه:

أقاويل هذا الناس يُصْرَمْ ويَنْدَمِ

وقال في الخزانة: رأيت في قصيدة لذي الرمة هذا المعنى مع المصراع الثاني بعينه، وهو قوله:

ومـن يـكُ ذا وصـلٍ فَـيُـسْـمِـعْ بـوصـلِهِ ... أقـاويـلَ هـذا الـنـاسِ يُـصْـرَمْ ويَـنْـدَمِ

ماويِّ: منادى مرخم، وأصله: ماوية، اسم امرأة. مهمن: اسم شرط جازم لفعلين: الأول (يستمع)، والثاني (يندم).

والشاهد فيه للزجاج أن (مهما) مركبة من (مه) بمعنى اكفف و(ما) الشرطية. ووجهه أن الشاعر لما ركب (مه) مع (من) في هذا البيت دل على أنهم يجيزون تركيب (مه) مع سائر أدوات الشرط.

ورد ابن عصفور ما ذهب إليه الزجاج، وقال إن (مهمن) في البيت (من) الشرطية أدخلت عليها (مه). وفي اللسان أن (مهمن) استفهام وأصلها (من من) فأبدلت نون الأولى هاء.

شرح الرضي ٢/ ٢٥٣، الخزانة ٩/ ١٦، شرح القصائد السبع الطوال ٤٥، شرح ابن يعيش ٤/ ٨، شرح ابن عصفور ٢/ ١٩٦، اللسان (مهه).

(٧) (يستمع في صديقه) بياض في ش. ولما كانت نسخة ن منقولة عنها فقد جعل تمامه من بيت آخر غير ما ذكرت في تخريجه، وهو:

أمـاوي مـهـمـن نـال فـي دهـره الـغـنـا ... فـلا بـد أن يَـبْـتَـزَّ مـا نـالـه الـدهـرُ

وقد يُسْتَفْهَمُ بها كقوله:

٢٠٦ - مَهْمَا لِيَ اللَّيلةَ مهما لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وسِرْبَالِيَهْ

وظرفيةٌ نحو «مهما تقعدُ - بالرفع - أقعدُ» أي: حين[1].

و«كَيْفَما»[2] يَجْزِمُ بها (ك) لا (بص)[3].

وأما الظروفُ فمنها «متى» - في الزمام[4] - كقوله:

---

٢٠٦ - من السريع. لعمرو بن ملقط الطائي (جاهلي). وهو مطلع قصيدة له رواها أبو زيد في نوادره.

أودى بنعلي: ذهب بهما.

والشاهد: مجيء (مهما) استفهامية بمعنى (ما)، أي: مالي. والاستفهام بـ(مهما) ذكره جماعة منهم ابن عصفور وابن مالك وابن هشام. لكن قال ابن هشام: (ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير: «مه» اسم فعل بمعنى اكفف، ثم استأنف استفهاماً بـ«ما» وحدها). و(مهما) في البيت مبتدأ عند من يقول إنها للاستفهام و«لي» خبره.

نوادر أبي زيد ٦٢، الرضي ٢/ ٢٥٣، الخزانة ٩/ ١٨، المغني ١٤٦، ٤٣٧، السيوطي ١١٣، ٢٥٣، شرح ابن عصفور ٢/ ٦٠١، إعراب ثلاثين سورة ١٦٤، الهمع ٢/ ٥٨، الدرر ٢/ ٧٤.

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٥٣.

(٢) في ش: وكيف.

(٣) تستعمل «كيف» مع «ما» للشرط على ضعف عند البصريين نحو «كيفما تجلس أجلس» أي: على أي هيئة تجلس أجلس. ومطلقاً عند الكوفيين، نحو «كيف تجلس أجلس» فإن كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه عند البصريين، وإن كان بعده فعل مثل «كيف جئت» فهو في محل النصب على الحالية، أي: على أي حال جئت، راكباً أو ماشياً.

وقيل: يجازى بكيف معنى لا عملاً، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى، نحو «كيف تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» اتفاقاً، انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٢/ ٦٤٣، شرح الرضي ٢/ ١١٧، المغني ٢٧٠ - ٢٧١، شرح الجامي ٥١١، الأشموني مع حاشية الصبان ٤/ ١٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٨٣، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٩٦.

(٤) د: الزمن.

٢٠٧ - متى تأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ/ . . . .

و«أيْنَ» - في المكان - نحو «أينَ تقعدْ أقعدْ».

و«أنّى» - في الجهةِ - نحو «أنّى تذهبْ أذْهبْ».

و«أيّانَ» - في المُسْتَعْظَماتِ - نحو «أيّانَ يخرجِ الأميرُ أخْرُجْ معهُ».

و«حيثُ» لا تَجْزِمُ إلّا مع «ما»[1] نحو «حيثُما تقعدْ أقعدْ».

و«إذْ ما» - في الزمان - كقوله:

٢٠٨ - إذْ ما أتيتَ[2] على الرسولِ فقلْ له حقاً عليكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

---

٢٠٧ - الطويل، عجزه:

تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوْقِدِ

وهو للحطيئة يمدح قيس بن شماس (ديوانه ١٦١ تحقيق نعمان محمد أمين - ط مصطفى الحلبي ١٩٥٨م).

تعشو إلى النار: تأتها ظلاماً في العشاء ترجو عندها خيراً. وخير نار: هي المعدة للطارق بالليل.

والشاهد: جزم الفعلين بـ«متى» وهما «تأته» و«تجد».

وفيه شاهد عند سيبويه وغيره على رفع (تعشو) لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء، كأنه قال: متى تأته عاشياً تجد خير نار.

سيبويه ٣/٦٨، مجالس ثعلب ٤٦٧، المقتضب ٢/٦٥، الجمل ٢٢٠، ابن الشجري ٢/٢٧٨، شرح ابن يعيش ٢/٦٦، ٤/١٤٨، ٧/٤٥، ٥٣، الشذور ٦٤، المقصور والممدود ٧١، العيني ٤/٤٣٩، مجاز القرآن ٢/٢٠٤.

(١) انظر شرح الجامي ٥٠٩ والأشموني ٤/١٢.

٢٠٨ - من الكامل، للعباس بن مرداس. قاله في غزوة حنين من أبيات يذكر فيها بلاءه وإقدامه مع قومه (ديوانه ٧٢ تحقيق يحيى الجبوري. ط بغداد ١٣٨٧هـ). حقا: منصوب على المصدر المؤكد به، أو نعتاً لمصدر محذوف. اطمأن المجلس: سكن. والمراد أهل المجلس وهم الناس. ورواية الديوان والسيرة: «أما أتيت». وفي الصحاح (الأمير) بدل الرسول. كما يروى: «إذ ما دخلت» كما ورد في نسختي الأصل، ت.

والشاهد: مجيء «إذ ما» للجزاء، بدليل وقوع الفاء في الجواب.

سيبويه ٣/٥٧، المقتضب ٢/٤٧، الجمل ٢٢٢، الخصائص ١/١٣١، المحتسب ٢/٨٤، شرح ابن يعيش ٤/٩٧، ٧/٤٦، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٨١، الرضي ٢/٢٥٣، الخزانة ٩/٢٩، الكامل ١٦٤، الروض الأنف للسهيلي ٢/٢٩٨.

(٢) الأصل، ت: دخلت.

كثر: وهي على اسميتِّها. يه: بل حرف مع «ما»، لِفَقْدِ معنى المُضِيِّ[(١)].
قلنا: عارضٌ، فلا حكمَ له.

و«إذًا» يُجْزَمُ بها مع «ما» في السَّعَةِ، لا مع فَقْدِ «ما»، إلّا في الشعر كقوله:

٢٠٩ - . . . . وإذا تُصِبْكَ مُصيبةٌ[(٢)] فَتَجَمَّلِ

وقوله:

٢١٠ - إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائِنا فنُضارِبِ

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٦ - ٥٧، الرضي ٢/ ٢٥٣، شرح الفريد ٣٦١، الصحاح (إذ)، المقتضب ٢/ ٤٧.
ورجح ابن عصفور مذهب سيبويه فقال في شرح الجمل ٢/ ١٩٥: (ومذهب المبرد أن «إذ ما» اسم. وسبب ذلك أن «إذ» قد ثبت لها الاسمية فلا تخرج عن ذلك ما أمكن. وهذا فاسد، لأن «إذ» إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبداً مستقبل فيناقض معناها معنى الشرط. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ركبت مع «ما» وصارت معها كالشيء الواحد، وبطل معناها لأنها صارت جزء كلمة).
٢٠٩ - من الكامل. نُسِبَ لعبدِ القَيْسِ بن خُفاف، وللحارث بن بدر الغساني، وصدره:
اسْتَغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنى
ويروى العجز المستشهد به:
وإذا تكون خصاصةٌ فتجمَّلِ
ويروى: فتحمل - بالحاء مكان (فتجمل)، والتجمل: المعاملة بالجميل. والشاهد: الجزم بـ«إذا» دون أن تقترن بـ«ما» ضرورة. وقيل: أعطيت (إذا) حكم (متى) في الإعمال كما أعطيت (متى) حكمها في الإهمال في قول عائشة رضي الله عنها: «وإنه متى يقومُ مقامَكَ لا يُسْمِعِ الناسَ».
وقال ابن مالك: (ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة، لتمكن الجازم بـ«إذا» من أن يجعل مكانها «متى» الشرطية لكان قولاً لا راد له، إلا بأن يقال: لو كان جائزاً في غير الشعر ما عدم وروده نثراً).
المفضليات ٣٨٥، الأصمعيات ٢٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٨٤، المغني ١٣١، ١٣٩، ٩١٦، السيوطي ٩٥، الخزانة ٢/ ١٧٦ (بولاق) عرضاً، همع الهوامع ١/ ٢٠٦، الدرر ١/ ١٧٣.
(٢) ت، ن: خصاصة.
٢١٠ - تقدم برقم ٩١.

والعاملُ فيها الجزاءُ(١)، إذْ يتمُّ به المعنى المقتضي للإعراب، إلّا في نحو «مَنْ يَقُمْ أقمْ معه» فالابتداءُ. وقيل: بَلْ شَرطهَا(٢).

وأوّلُ فِعْلَيْهَا سببٌ، والثاني مُسَبَّبُهُ. فإنْ كانا مضارعين أو الأولُ فالجزمُ لفظاً أو تقديراً، فأمّا قوله:

٢١١ - إنَّـكَ إنْ يُـصْـرَعْ أخـوكَ تُـصْـرَعُ

فقدره (يه): «إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ»(٣)، و(د): «فأنتَ تصرعُ»(٤) قلنا: الأصلُ عدمُ الحذفِ.

---

(١) أي: العامل في أدوات الشرط الجزاء.

(٢) لا خلاف في أن العامل في «من» في المثال الابتداء لأن فعل الشرط قاصر. أما إذا كان الفعل متعدياً، فإن كان فاعله ضميراً يعود على اسم الشرط فهو مبتدأ أيضاً، وإن كان غير ذلك، فإن كان لم يأخذ مفعوله فهو مفعوله، وإن كان قد أخذ مفعوله فيجوز في «من» وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. شرح ابن عصفور ٢/ ٢٠١، المغني ٦٠٧ - ٦٠٨.

٢١١ - من مشطور الرجز لجرير بن عبد الله البجلي الصحابي رضي الله عنه. قاله حين تنافر هو وخالد بن أرطأة الكلبي إلى الأقرع بن حابس التميمي المجاشعي، وقبله:

يـا أقـرعُ بـن حـابـسٍ يـا أقـرعُ

وكان الأقرع من السادات وعالم العرب في وقته، وهو من المؤلفة قلوبهم، انظر في ترجمته الإصابة (ترجمة رقم ٢٣١).

والمعنى: أنا من قومك يا أقرع فإن لم تحكم لي في منافرتي صرعت وصرعت معي. وقد نسب البغدادي والعيني البيت لعمرو بن خثارم.

والشاهد فيه: جزم الفعل الأول بـ«أن» دون الثاني ضرورة. وسيذكر المصنف في توجيهه قولين: أحدهما لسيبويه والآخرْ للمبرد.

سيبويه٣/ ٦٧، المقتضب ٢/ ٧٠، سيرة ابن هشام ٥٠، ابن الشجري ١/ ٧٤، الإنصاف ٢/ ٦٢٣، الكامل ٧٨، المحتسب ٢/ ٦٥، التبصرة ١/ ٤١٢، المقرب ١/ ٢٧٥، شرح ابن عصفور ٢/١٩٨، الضرائر ١٧١، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٤٥، أمالي ابن الحاجب ق ٣٥٥، التوطئة ٣٨، شرح ابن يعيش ٨/١٥٧.

(٣) أي: على التقديم والتأخير. انظر الكتاب ٣/ ٦٧.

(٤) أي: على حذف الفاء. انظر المقتضب ٢/ ٧٠، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٩٨.

ويُقَدَّرُ(١) في/ الماضِيَيْنِ نحو «إنْ قمتَ قمتُ»(٢). فإنْ اخْتَلَفَا وسَبَقَ الماضي جُزِمَ المُضَارِعُ. وقد يُرْفَعُ، لعدمِ ظهورِ الجزمِ في الأول كقوله:

٢١٢ - وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ(٣) يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ويتحتَّمُ الجزمُ في العَكْسِ(٤) كقوله:

---

(١) أي الجزم.

(٢) انظر المصدر السابق في نفس الموضع، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٥.

البسيط، لزهير بن أبي سلمى من قصيدة له في مدح هرم بن سنان (ديوانه ١٥٣).

٢١٢ - الخليل: من الخلة وهي الفقر. المسألة: السؤال - الحرم: الحرام. ويروى: يوم مسغبة كما في نسختي ت، ن.

والشاهد فيه: رفع (يقول) وهو جواب الشرط، والمختار فيه الجزم، والرفع كثير. وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير أيضاً. وتقديره عنده: يقول إن أتاه خليل. وعند المبرد على إرادة الفاء أيضاً كما في:

إنك أن يصرع أخوك تصرع

سيبويه ٣/ ٦٦، المقتضب ٢/ ٦٨، الكامل مع رغبة الآمل ٢/ ١٠٩، الإنصاف ٢/ ٦٢٥، المقتصد ٢/ ١١٠٤، تهذيب إصلاح المنطق ٢/ ٢٨، أمالي القالي ١/ ١٦٣، مختار الشعر الجاهلي ٢٦٠، معجم البلدان ٣/ ٢٥٥، شروح سقط الزند للتبريزي ١/ ٣٢٨، المسلسل في غريب لغة العرب ٦٣، ١١٠ المفصل ٣٢١.

(٣) ت، ن: مسغبة.

(٤) مجيء الأول مضارعاً والثاني ماضياً قليل لم يرد مثله في الكتاب العزيز، وخصه بعضهم بحالة ضرورة، بل منعه ابن بابشاذ كما سيأتي.

وممن أجازه في الاختيار الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام في التوضيح ورجع عنه في المغني وتبعهم المصنف هنا. قال الأشموني: (وهو الصحيح، لما رواه البخاري من قوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له...» ومن قول عائشة: «إن أبا بكر رجلٌ أسيفٌ متى يقم مقامك رق» ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ لأن تابع الجواب جواب، وقوله:

مَن يَكِدْني بِسَيِّءٍ كنتُ منه كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

وقوله:

إنْ تَصْرِمونا وصلناكُمْ وإنْ تَصِلوا مَلأْتُمُ أنفسَ الأعداءِ إرْهَابَا =

٢١٣ - إنْ تَقْسُ قسا قَلْبِيَ الـ قاسي وإنْ لِنْتَ اَلِنْ

ومنع (ط) هذه الصورةَ، كراهَةَ[١] تَهَيُّبِها[٢] للعملِ ثم تُقْطَعُ[٣]. ولا وَجْهَ له.

فرع:

وإذا كان الجزاءُ ماضياً بغيرِ «قَدْ» لفظاً أو معنىً[٤]، (أو مُضارعاً منفيّاً بغيرِ «لا»)[٥] لم تَجُزِ الفاءُ، نحو «إنْ قمتَ قمتُ» أو «لم أقمْ»، (أو «ما أقومُ»)[٦].

وإن كان مضارعاً مُثْبَتاً أو منفياً بـ«لا» فالوجهانِ نحو «إنْ تقمْ أقُمْ» أو «لا أقمْ»

= وقوله:

إنْ يسمَعوا سُبَّةً طاروا بِها فَرَحاً مِنّي ومَا سَمِعوا من صالحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية.

انظر معاني الفراء ٢/ ٢٧٦، المقتضب ٢/ ٩٥، شرح التسهيل ق ٢٢٨، أوضح المسالك ٤/ ٢٠٥ - ٢٠٦، المغني ٧٧٢، شرح ابن عصفور ١/ ٦١٤، ٢/ ١٩٨، شرح الرضي ٢/ ٢٦٠، الأشموني ٣/ ٦٨٥، الهمع ٢/ ٥٨.

٢١٣ - لم أجد هذا البيت في المتاح من المراجع. وهو مختل الوزن إلا على تشديد السين من (قسا) فيكون من مجزوء الرجز، لكنه ضعيف من جهة المعنى.

(١) ن: كراهية.

(٢) ت: أن تهيئها.

(٣) قال طاهر بن بابشاذ في شرح المقدمة ١/ ٢٤٥: (وإن كان الأول ماضياً والثاني مستقبلاً فعلى هذا الحكم مثل: «إن قام أقم» الأول مبني والثاني معرب. ولا يجوز عكس هذا الوجه، لا يكون الأول مستقبلاً والثاني ماضياً، ولا يجوز: «إن تقم قمت»).

(٤) أي سواء كانت (قد) ظاهرة أو مقدرة. فمثال الظاهرة قوله تعالى: ﴿إن كُنتُ قُلتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ ومثال المُصَدَّر بـ«قد» مقدرةً قوله تعالى: ﴿إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾. شرح الرضي ٢/ ٢٦٣.

(٥) ما بين القوسين زيادة من ش، ت.

(٦) ما بين القوسين زيادة من ش، ت، أيضاً.

يجوز في «ما أقوم» الرفع والجزم، لأن الأول ماض والثاني مضارع. ونقل عن الكوفيين عدم جواز الجزم.

انظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٩٨، شرح الرضي ٢/ ٢٦١، شرح الفريد ص ٢١٩.

أو «فأقومُ» أو «فلا أقومُ»[١].

وتجبُ فيما عدا ذلكَ[٢]، إلّا شاذاً كقوله:

٢١٤ - مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

---

(١) رفع «أقوم» لأن ما بعد فاء الجزاء لا يجزم، وهو خبر مبتدأ مقدر، كأنه قال: فأنا أقوم. انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٥٠، الأشموني ٤/ ٢١، الرضي ٢٦٢، شرح الفريد ص ٢١٩.

(٢) وما عدا ذلك الجملة الاسمية سواء تصدرت بالحرف أولاً، والجملة الطلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والدعاء والنداء، والإنشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم، وكذا (عسى) وفعل التعجب والقسم، والفعلية المصدرة بحرف سوى (لا) و(لم) والماضي المصدر بـ«قد» ظاهرة أو مضمرة.
انظر الرضي ٢/ ٢٦٢ - ٢٦٣، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٩٤ - ١٥٩٧.

٢١٤ - البسيط، عجزه:

والشرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

نسبه سيبويه لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، ولم يرد في ديوانه بل في زياداته ١/٥١٦.

ونقل في بعض المراجع عن سيبويه نسبته إياه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت. والظاهر أنه كذلك في بعض نسخ سيبويه. وورد هذا البيت في ديوان كعب بن مالك رضي الله عنه ٢٨٨، ٣١٢.

ونسبه الأكثرون لعبد الرحمن بن حسان، منهم أبو زيد والمبرد وابن الشجري وابن منظور وابن هشام والأزهري والسيوطي.

والظاهر أن الرواية الصحيحة في البيت:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

ذكرها السهيلي في الروض الأنف، ولا شاهد فيها على ضرورة، وذكر أن الأصمعي كان ينشده هكذا.

وقال البغدادي: والأصمعي عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت، وكذلك نقله الكرماني في الموشح. وكذلك ذكر الشنتمري عن الأصمعي أن النحويين غيروه وأن الرواية:

من يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرُهُ

والشاهد فيه: حذف الفاء من الجواب ضرورة. والتقدير: فالله يشكرها.

سيبويه ٣/ ٦٥، ١١٤، نوادر أبي زيد ٣١، المقتضب ٢/ ٧٢، مجالس الزجاجي ٣٤٢، =

وقد تقومُ «إذا» هنا[(١)] مقامَ الفاءِ كقوله - تعالى -: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٢)] أي: فهم يقنطون[(٣)].

وتجبُ في الماضي مع «قَدْ» لفظاً نحو «إنْ قُمْتَ فقدْ قامَ زيدٌ». أو تقديراً نحو ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[(٤)] أي: فَقَدْ كَذَبَتْ[(٥)].

في. كثر: والعاملُ في الشرطِ والجزاءِ آلات الشرطِ، لاقتضائِها إيّاهُما[(٦)].

ل. د: أمّا/ الجزاءُ فهي مع الشرطِ[(٧)]، لِضَعْفِ الحرفِ عن مَعْمولَيْنِ[(٨)].

ش: الجزاءُ للشرطِ وَحْدَهُ، لِضَعْفِ الحَرْفِ[(٩)].

=المنصف ٣/ ١١٨، المحتسب ١/ ١٩٣، الخصائص ٢/ ٢٨١، شرح السيرافي ١/ ٤١٦، الكشاف ١/ ٣٧٥، ابن الشجري ١/ ٨٤، الضرائر ٦٤، شرح ابن عصفور ٢/ ١٩٩، ٥٩٢، الأصول ٢/ ٧١٨، الروض الأنف ١/ ٢٨٦، المفصل ٣٢١، شرح ابن يعيش ٩/ ٢، ٣، المغني ٨٠، ١٣٣، ٢٨٦، ٢١٨، ٣١١.

(١) (هنا) ساقطة من ش. وفي د: ههنا.

(٢) سورة الروم، الآية: ٣٦. وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٩٨، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٩٨.

(٣) (يقنطون) ساقطة من ن، د.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٢٧.

(٥) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦٣.

(٦) أي: لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزأين.
انظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٤.

(٧) في الكتاب ٣/ ٦٣: (وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك إنجزمت بـ«إن تأتني» كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائتني آتك).
وقال المبرد في المقتضب ٢/ ٤٨: (فإذا قلت: إن تأتني آتك، فـ«تأتني» مجزومة بـ«أن» و«آتك» مجزومة بـ«إن تأتني». ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ.
وانظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢.

(٨) التعليل في شرح الرضي ٢/ ٢٥٤.

(٩) في الموضع السابق من شرح الرضي: لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه. وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.
وانظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢.

ك: جَزْمُ الجزاءِ بالجِوارِ، كالجَرِّ[١].

ني: هما مبنيّانِ، لارتفاع شبهِ الاسم عنهما بالشرطية المانعةِ من الخبريةِ والوصفيةِ والحاليةِ[٢]. قلنا: العاملُ ما به يَتَقَوَّمُ[٣] المعنى المقصودُ، والسببيةُ المقصودةُ إنَّما تَتِمُّ بالآلةِ[٤].

فرع:

وإذا تقدَّمَ القَسَمُ أوَّلَ الكلام[٥] على الشرطِ لَزِمَ المُضِيُّ لفظاً أو معنىً، وكان الجوابُ للقسمِ لفظاً مثل[٦]: «واللهِ إنْ أتَيْتَني - أو إنْ لم تأْتِني - لآتِيَنَّكَ». ويتحتَّمُ حذفُ جوابِ الشرطِ (لإغنائِهِ عَنْهُ)[٧].

وإن تَوَسَّطَ (القَسَمُ)[٨] بتقديمِ الشرطِ أو غيرِهِ جازَ أن يُعْتَبَرَ القَسَمُ وأنْ

---

(١) أي: كما جاز الجر بالجوار في نحو:

كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

والجزم أخو الجر. انظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢. وقال الرضي في الموضع السابق: (وليس بشيء لأن العمل بالجوار للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعد عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم).

(٢) قال الرضي في الموضع السابق: (لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين. وهو قريب على ما اخترنا قبل). وانظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢.

(٣) ت: ما يتقوم به.

(٤) ترجيح منه للقول الأول.

(٥) يعني أنه لم يتقدمه ما يطلب الخبر نحو «زيدٌ واللهِ إنْ أتيتَهُ يأتِكَ» أو «إنَّ زيداً واللهِ إنْ أكرمتَه يجازيكَ» وانظر الرضي ٢/ ٣٩١.

(٦) ت: نحو.

(٧) (لاغنائه عنه) ساقطة من الأصل. قال الرضي ٢/ ٣٩٢: ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره كقول الأعشى:

لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ ... لا تُلْفِنا عن دماءِ القومِ نَنْتَفِلُ

(٨) (القسم) ساقطة من الأصل، ت.

يُلْغَى[(١)] نحو «إنْ واللهِ، أو أنا والله، إنْ أتيتَني، (أو تأتِني)[(٢)]، أو إنْ لم تأتِني لا[(٣)] آتِكَ، أو لآتِيَنَّكَ».

وتقديرُ القسمَ كاللفظِ نحو[(٤)] ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا﴾[(٥)] أي: واللهِ لئنْ أخرجوا، دَلَّ عليهِ اللامُ فلم يُجْزَمْ جَوابُ الشرطِ لِتَوَسُّطِهِ.

فرع:

ويجوزُ في المعطوفِ على الجزاءِ المجزوم الجزمُ قياساً، والنصبُ بإضمارِ «أَنْ»، والرفعُ استئنافاً كقوله - تعالى -: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾/[(٦)]. وكذا المعطوفُ على

---

(١) واعتبار الشرط واجب، فمراده: جاز أن يعتبر القسم مع اعتبار الشرط أو يلغى القسم وحده.
انظر الرضي ٢/ ٣٩٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦١٥، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٩٩.

(٢) (أو تأتني) ساقطة من الأصل، ت.

(٣) (لا) ساقطة من ش، ن، م، د. وقوله (لا آتك) على أنه جواب الشرط، لعدم اقترانه بالنون.

(٤) أي: والقسم المقدر كالملفوظ به في إلغاء جواب الشرط.

(٥) ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]. وانظر الرضي ٢/ ٣٩٢.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.
قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب (فيغفرُ. . ويعذبُ) بالرفع استئنافاً، وقرأ الباقون من العشرة بالجزم عطفاً على قوله: «يحاسبكم». أما قراءة النصب فشاذة، ذكر أبو حيان أنه قرأ بها ابن عباس والأعرج وأبو حيوة، على إضمار «إن» فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب. وقال سيبويه: بلغنا أن بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾).
انظر الكتاب ٣/ ٩٠، المقتضب ٤/ ٢١، النشر ٢/ ٤٤٧، الاتحاف ١٦٧، شرح ابن يعيش ٧/ ٥٥، ارشاد المبتدي ٢٥٤، الاقناع ٢/ ٥١٦، الغاية ١٢٢، المهذب ١/ ١١١، شرح الشاطبية ص ١٧٠، البحر المحيط ٢/ ٣٦٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦٠٣.

الشرط نحو «إنْ تَأتِني/ فتحدِّثني أكْرِمْكَ»(١). وقد يجزمُ بدلًا لا عطفاً كقول الشاعر:

٢١٥ - متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنَا في دِيارِنَا (تجدْ حطباً جَزْلًا وناراً تأجَّجَا)(٢)

ويجوز الرفع حالًا، كقوله:

٢١٦ - متى تأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ

---

(١) هذا وهم من المصنف، لأنه لا يجوز فيه الرفع. قال سيبويه ٣/ ٨٨: (وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد: إن يكن إتيان فحديث أحدثك، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى «إن» لأن الفعل معها اسم).

أما المبرد فلم يجز فيه إلا الجزم، قال في المقتضب ٢/ ٢٠: (وتقول في الجزاء: من يأتني فيكرمني أعطه، لا يكون إلا ذلك، لأن الكلام معطوف على ما قبله).

وكذا ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٠٢ وأجاز ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٦٠٦ ما أجازه سيبويه. وانظر الرضي ٢/ ٢٦١.

٢١٥ - البيت من الطويل، لعبيد الله بن الحر الجعفي (ترجم له البغدادي في الخزانة ٢/ ١٥٥ - ١٥٦). وقد ينسب للحطيئة أيضاً، وليس في ديوانه ونقل البغدادي رواية أخرى في البيت هي:

متى تأتِني في منزل قد نزلتُهُ

تلمم: تنزل عندنا، والالمام الزيارة غبا. جزل: غليظ. تأججا: بضمير الاثنين للحطب والنار. أو للنار فقط والألف للإطلاق، فيكون فيه شاهد على تذكير النار. أو لأن النار مؤنث مجازي فجاز عود الضمير إليها مذكراً.

وقيل: أصله تتأجج، فهو على هذا مضارع والألف بدل نون التوكيد الخفيفة والأصل: تتأججن. وقد شرح البغدادي في الخزانة بيتاً من شواهد الرضي ملفقاً من بيتين أحدهما للحطيئة والآخر لعبيد الله بن الحر، فصار:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد حطباً جزلًا وناراً تأججا

والشاهد: جزم «تلمم» بعد «تأتنا» على البدلية منه لأنه في معناه.

الكتاب ٣/ ٨٦، الإنصاف ٢/ ٥٨٣، المقتضب ٢/ ٦١، التبصرة ١/ ١٦٢، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٢، المفصل ١٣٤، شرح ابن يعيش ٧/ ٥٣، ١٠/ ١٢٠.

(٢) العجز من ش، ن.

٢١٦ - تقدم برقم ٢٠٧.

والشاهد هنا عند سيبويه وغيره رفع «تعشو» لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء، كأنه قال: متى تأته عاشياً تجد خير نار.

فرع:

ويجوزُ تقديمُ الجزاءِ، نحو ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾(١).

ويصحُّ مجيءُ الجزاءِ شرطاً نحو «إنْ خَرَجْتُ فمنْ يَلْقَني أُكْرِمْهُ». وجواباً لشروطٍ متعددةٍ نحو «من يُكْرِمْني، من يأتني، من يكنْ عندي أكرِمْهُ».

ويصح مجيءُ جوابِ آلاتِ الشرطِ بالفاءِ مرفوعاً مطلقاً استئنافاً(٢).

وأما المعاني: فالأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، والتمني، والعرضُ(٣). ينجزمُ جوابُها بتقدير «إنْ» بعدَها(٤) نحو «قُمْ أَقُمْ» على تَقْدِيرِ: قُمْ(٥) إنْ تَقُمْ أَقُمْ، وكذا سائرُها إلّا النهيَ في نحو(٦) «لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النارَ»، لامتناعِ «إنْ لا تَكْفُرْ»(٧)،

---

(١) سورة الأعلى، الآية: ٩.

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٥٠.

(٣) وكذا التخصيص، وكل ما يجاب بالفاء فينتصب بعدها المضارع يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا النفي، لأن النفي خبر محض، وهذه الأشياء طلب، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء.
انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦٥، وشرح ابن عصفور ٣/ ٢٩٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٥١.

(٤) مذهب الخليل وسيبويه أن هذه المعاني تجزم بنفسها لتضمنها معنى «إنْ» ولا حاجة على مذهبهما إلى تقدير «إن». قال سيبويه ٣/ ٩٤: (وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن»، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: ائتني آتك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك، ولذا قال: أين بيتك أزرك، فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزرك، لأن قوله: أين بيتك، يريد به أعلمني. وإذا قال: ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: أنزل).

(٥) (قم) ساقطة من ش. والصحيح إسقاطها، لأنه لا حاجة لها في التقدير.

(٦) (نحو) ساقطة من ت.

(٧) أي: لا يصح تقدير «إن» مع النهي هنا لأن المعنى يصير: إن لا تكفر تدخل النار. وهو باطل.

بخلافِ «تدخلِ الجنةَ»[١].

ي: بل يستويانِ، إذْ تَجْزِمُ هذهِ عندَهُ بنفسِها لا بتقديرِ «إنْ». ولا وجهَ له[٢].

ويجبُ رفعُ فعلٍ يَليها صفةً نحو ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾[٣]، أو حالًا نحو ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[٤]، أو استئنافاً[٥] كقوله:

٢١٧ - وقالَ قائِلُهُمْ أرْسُوا نُزاوِلُها . . . .

---

(١) أي يصح معه تقدير «إن» لأن المعنى حينئذٍ: إن لا تكفر تدخل الجنة.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٥٥١: (ولا يجعل للنهي جواب مجزوم إلا إذا صح المعنى بتقدير دخول «إن» على «لا» نحو «لا تفعل الشر يكن خيراً لك». فللنهي ههنا جواب مجزوم لأن المعنى يصح بقولك: إن لا تفعل الشر يكن خيراً لك. بخلاف قولك: لا تفعل الشر يكون شراً لك، فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك: إن لا تفعل الشر يكن شراً لك).

(٢) هذا وهم من المصنف، لأن الكسائي لا يقول إن هذه الأشياء تجزم بنفسها كما قال الخليل فيما نقلته عن الكتاب آنفاً، وهي عند الكسائي تجزم بتقدير «إن» كما قال الأكثرون لكنه أجاز مثل «لا تكفر تدخل النار - بالجزم - كما أجازه في «لا تكفر تدخل الجنة» اكتفاء منه بتقدير «إن» داخلة على الفعل دون «لا». هذا نص ما حكاه عنه ابن مالك، وعضده برواية من روى «من أكل من هذه الشجرةِ فلا يقربْ مسجدِنا يُؤْذِنا بريحِ الثومِ» وإن كانت رواية «يؤذينا» أشهر.
وقال الرضي: (وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل).
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٥٢ وشرح الرضي ٢/ ٢٦٧.

(٣) سورة مريم، الآية: ٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٩١.

(٥) أي: إذا لم تقصد السببية، بل قصد أحد هذه الأشياء الثلاثة فالرفع على الاستئناف متعين.
انظر الرضي ٢/ ٢٦٦، وشرح ابن يعيش ٧/ ٥٠.

٢١٧ - البسيط، عجزه:

فكلُّ حَتْفِ امرىءٍ يَمْضِي لِمِقْدَار

وقد نسبه سيبويه والشنتمري وابن يعيش وكثير غيرهم للأخطل، وليس في ديوانه قال البغدادي: (وراجعت ديوانه مراراً، فلم أظفر به فيه).
و«قائلهم» هي في سيبويه وسائر المصادر: رائدهم، وهو مقدم القوم ورئيسهم. أرسوا: أقيموا، من إرساء السفينة. نزاولها: فسرت بالحرب، أي: أقيموا نقاتل، فإن موت كل=

إذْ لا وجهَ للجزمِ حينئذٍ. فإنْ توسَّطتْ الفاءُ وجبَ النصبُ كما مرَّ[١].

الحروف غير العاملة

وأما الحروف التي ليست بعاملة فمنها:

حروف الابتداء

الحروفُ التي يكثر بعدها/ المبتدأ والخبر، وهي خمسةَ عشرَ حرفاً:

المُشَبَّهةُ بالفعلِ إذا كُفَّتْ بـ«ما»، و«أمَّا» التفصيليَّةُ، و«أَمَا» و«ألا» و«ها» الاستفتاحيَّةُ[٢]، و«لَوْلَا»، و«حتى»، و«لامُ الابتداءِ»، وواوُ الحالِ، و«إنْ» و«لكنْ» مُخَفَّفَتَيْنِ[٣]. فالمشبهةُ قد تقدمتْ

و«أمّا» للتفصيلِ[٤]، والتزمَ حذفُ فِعْلِها وعُوِّضَ بينَها وبين فائِها جزءٌ ممّا في

=نفس يجري بمقدار الله، ودليل هذا قوله بعده:

إمّا نموتُ كِراماً أو نفوزُ بها لِنَسْلَم الدهرَ من كدٍّ وأسفار

وفسره الشنتمري بأن ذلك في الخمر، أي أن الشرب قدموا أحدهم يرتاد لهم خمراً فظفر بها، فقال لهم أرسوا، أي: اثبتوا وانزلوا، فمعنى نزاولها: نخاتل صاحبها عنها، ونحاول افتراصه فيها، ويكون معنى العجز على هذا: لا بد من الموت، فينبغي أن نبادر بالاتفاق فيها وفي غيرها من الملذات.

والشاهد: رفع «نزاولها» على الاستئناف. وأجاز فيه الرضي أن يكون حالًا.

سيبويه ٣/ ٩٦، معاهد التنصيص ١/ ٩٢، المقتصد ٢/ ١١٢٦، الإيضاح ٢/ ٤٠، الرضي ٢/ ٢٦٦، الخزانة ٩/ ٨٧، المفصل وشرح ابن يعيش ٧/ ٥٠، ٥١.

(١) في ص ٣٩٤.

(٢) ش: (وأما الاستفتاحية وألا وها).

(٣) صار المجموع ستة عشر لا خمسة عشر. ونبه إليه في حاشية الأصل، ت.

(٤) هي حرف شرط وتفصيل ودليل شرطيتها لزوم الفاء بعدها. ووجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل.

ولكنها عند بعض النحاة ليست حرف شرط كباقي حروف الشرط بحيث يتوقف جوابها على شرطها، لكنها متضمنة معنى الشرط، وهو يدل على لزوم المذكور بعد الفاء لما قبلها. فمعنى «أما زيد فمنطلق» عنده: أن زيداً يلزمه الانطلاق. واعترض بعضهم على كونها حرف=

حَيِّزِهَا(١). به: وهو معمولٌ لما في حَيِّزِهَا، إذ تقديرُ «أمّا زيدٌ فقائمٌ»: «مَهْما يكنْ من شَيءٍ فزيدٌ قائمٌ»(٢). أغْنَتْ «أمّا» عن الشرط فبقي «أما فَزَيدٌ قائمٌ»(٣)، قُدِّمَ المبتدأُ للفصلِ بين الحرفينِ، فبقي «أمّا زيدٌ فقائمٌ»(٤)، ورفعُهُ بالابتداءِ كما كان(٥). وكذا في المفعول في (نحو)(٦) «أمّا زيداً فضربتُ»(٧)، «أمّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ»(٨)، ونحو «أمّا أنْ يكونَ كذا فسيكونُ كذا».

وقيل: بل معمولٌ لمحذوفٍ قبل الفاءِ، وما بعدَها جملةٌ مستقلةٌ(٩).

=شرط مطلقاً بمثل «أما العبيد فذو عبيد» و«أما قريش فأنا أفضلها». قال الأشموني: (وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر: «مهما يكن من شيء» بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل. وقد عدها سيبويه حرف ابتداء، وذكر أن فيها معنى الجزاء كما سيأتي.
الكتاب ١/ ٩٥، ١٤٢، المقتضب ٣/ ٢٧، الرضي ٢/ ٣٩٥، المغني ٨٠، الأشموني ٤/ ٤٤، شرح الفريد ٤٩١.

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٩٥.
(٢) في الكتاب ٤/ ٢٣٥: (وأمّا «أمّا» ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا).
وفي ٣/ ١٣٧: (وسألته عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع «إن». ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب، وأما فيها فإنك داخل، فإنما جاز هذا في «أما» لأن فيها معنى: يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب).
(٣) أي: حذف: «يكن من شيء» وأقيم ملزوم القيام وهو «زيد» مقام الملزوم الأصلي وهو الشرط. الرضي ٢/ ٣٩٦.
(٤) من (قدم المبتدأ) ساقط من د. وهو مقدار سطر فيها.
(٥) وفي حذف الشرط وقيام جزء الجزاء مقامه مقاصد استنبطها الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٩٦.
(٦) (نحو): ساقطة من الأصل.
(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾. وانظر الرضي ٢/ ٣٩٦، والمغني ٨٢.
(٨) انظر الكتاب ٣/ ١٣٧.
(٩) قال الرضي ٢/ ٤٠٠: (وليس ذلك بشيء إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو «أما زيد فقائم» على تقدير: أما ذكرت زيداً فهو قائم، ولا يجوز اتفاقاً. ولجاز الرفع اختياراً في «أما يوم الجمعة فزيد قائم»، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد، أي: قائم فيه).

وقيل: إنْ كانَ جائزَ التقديم فكسيبويهِ[١]، وإلّا فكالثاني[٢] نحو «أمّا زيداً فإني ضاربٌ»، لأنَّ «إنَّ» لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها[٣].

وأما الاستفتاحيَّةُ فوُضِعَتْ لتنبيهِ المخاطَبِ حتى يسمعَ ما يأتي بعدَها كقوله:

٢١٨ - أما والذي أبكى وأضْحَكَ والذي   أمـاتَ وأحـيـا والـذي أمـرُهُ الأمْـرُ

وقد تَليها «إنَّ» المشددةُ فَتُكْسَرُ[٤] - كما مر[٥] - وتفتح فتكون/ «أما» بمعنى «حَقًّا»[٦].

ويصحُّ بعد «ألا» و«ها» الجملتانِ كـ«أمّا» ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾[٧]، ﴿ألا يا اسْجدوا للهِ﴾[٨] في أحد التأويلَيْنِ[٩].

---

(١) أي: فهو معمول لما في حيز «أما» وهو ما بعد الفاء كما هو مذهب سيبويه المتقدم.

(٢) أي: فالعامل هو المقدر.

(٣) هذا مذهب المازني كما نقله الرضي ٢/ ٤٠٠.

٢١٨ - من الطويل، لأبي صخر الهذلي (عبد الله بن سلمة).

وفي البيت قسم جوابه في قوله بعد:

لقد تركتني أحْسُدُ الوحشَ في أنْ أرَى   أليفَيْنِ منها لا يَروعُهُما الذُّعْرُ

والشاهد: مجيء (أما) المخففة المفتوحة للاستفتاح. وهي كثيرة الوقوع قبل القسم كما في البيت. المغني ٧٨، ٩٦، السيوطي ٦٢، ٨٥، شرح الحماسة للتبريزي ٣/١١٩ (ط بولاق ١٢٩٦هـ). شرح السكري لأشعار هذيل ٩٥٧، شرح ابن يعيش ٨/ ١١٤، ١١٥، الهمع ٢/ ٧٠، الدرر ٢/ ٨٧.

(٤) أي: تكسر همزة (أن).

(٥) لم يتقدم منه كلام في ذلك.

(٦) أو «أحقاً» على خلاف في ذلك. وانظر المغني ٧٨، وشرح المقدمة ١/ ٢٥٣.

(٧) سورة هود، الآية: ٦٠.

(٨) ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [النمل: ٢٤، ٢٥].

(٩) قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس عن يعقوب بتخفيف اللام من «ألا» على أنها للاستفتاح ويقفون «ألا يا» على أن «يا» حرف نداء. ويبتدئون «اسجدوا» بضم الهمزة - على الأمر. والمعنى: ألا يا هؤلاء، أو يا أيها الناس، أو يا قوم اسجدوا. =

و«لولا» تفيدُ امتناعَ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ، نحو «لولا عليٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ»(١).
بص: ورُفِعَ بالابتداءِ، أي: لولا عليٌّ موجودٌ. ك: بل بالفاعليةِ، أي: لولا وُجِدَ عليٌّ(٢). قلنا: الأوّلُ أشدُّ مناسَبَةً.

و«حتى» إذا كَمُلَتْ بَعْدَها الجملةُ فهي ابتدائيّةٌ كقولِهِ:

٢١٩ - فيا عَجَباً حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني . . . .

وحينئذٍ تُفِيدُ التحيرَ كالبيتِ، أو التعظيمَ كقوله:

٢٢٠ - فَما زَالَتِ القَتْلَى تُمَجُّ دِماؤُها بِدِجْلَةَ حتّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

= وهذه القراءة هي مراد المصنف هنا بأحد التأويلين. وقرأ الباقون: «ألا يسجدوا» بتشديد اللام من «ألا»، فيسجدوا عندهم كلمة واحدة مثل «ألا تعولوا».
الإقناع ٢/ ٧١٩ - ٧٢٠، المهذب ٢/ ١٠٠، المبسوط (١٤٩/ب)، إرشاد المبتدي ٤٧٥، النشر ٣/ ٢٢٦ - ٢٢٧، الإتحاف ٣٣٦، تفسير ابن كثير ٦/ ١٩٧، الغاية ٢٢٦، معاني الفراء ٢/ ٢٩٠.

(١) انظر شرح الرضي ١/ ١١٠٣.

(٢) انظر الإنصاف ١/ ٧٠، والمغني ٣٥٩، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٦٠.

٢١٩ - الطويل، عجزه:

كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ

للفرزدق (ديوانه ٥١٨ بشرح الصاوي. ط المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٦م). وهو من قصيدة يهجو فيها كليب بن يربوع رهط جرير، فجعلهم من الهوان بحيث لا يسابون مثله لشرفه ومكانة قومه. ونهشل ومجاشع: ابنا دارم، رهط الفرزدق.
والشاهد: أن حتى في البيت ابتدائية، لكمال الجملة بعدها، كما هي في حالة رفع الفعل الذي يليها. قال سيبويه: (فحتى ههنا بمنزلة «إذا» وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء).
سيبويه ٣/ ١٨، الجمل ٧٨، الخزانة ٩/ ٤٧٥، المغني ١٧٣، السيوطي ١٣٠، المقتضب ٢/ ٣٩، التبصرة ١/ ٤٢٠، المخصص ١٤/ ٦١، شرح ابن يعيش ٨/ ١٨، ٦٢، الهمع ٢/ ٤٢، الدرر ٢/ ١٦، معاني الفراء ٤/ ١٣٨.

٢٢٠ - الطويل، لجرير (ديوانه ٤٥٧) من قصيدة في هجاء الأخطل.
ويروى: تَمُجُّ/ دماءها، كما في أكثر المصادر. ويروى أيضاً: تمور دماؤها. وهي رواية الديوان. أشكل: أبيض مخالطه حمرة. والشكلة كالحمرة وزناً ومعنى لكن يخالطها بياض. =

وقد يحذفُ معها الخبرُ نحو «أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها» - بالرفع - أي: مأكولٌ[١].

وقد[٢] جاءَ في قوله:

٢٢١ - ألقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزادَ حـتّـى نـعـلُهُ ألـقـاهـا

رفع «نعلُهُ» ونصبُه وجرُّه حَسَبَ معانِيها.

= والشاهد: أن فائدة حتى الابتدائية هنا التعظيم والمبالغة. وهو تغير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكل.
المغني ١٧٣، ٥٠٦، السيوطي ١٣٠، الأزهية ٢٢٥، الخزانة ٩/ ٤٧٩، العيني ٣/ ٣٨٦، اللسان (شكل)، الهمع ١/ ٢٤٨، الدرر ١/ ٢٠٧، الأشموني ٣/ ٣٠٠، اللمع ١٥٦.

(١) انظر المغني ١٧٥.

(٢) (قد) سقطت من ش، ن، د.

٢٢١ - الكامل، لمروان النحوي (مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في (النحو). انظر معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٩٠. وهو عند سيبويه (ابن مروان النحوي). وعند ابن يعيش (أبو مروان النحوي) والصواب ما ذكرته.
وقد ورد شعره هذا في قصة المتلمس حين فرّ من عمرو بن هند فألقى صحيفته التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة. وبعد الشاهد في الخزانة:
ومضى يظنُّ بريدَ عمروٍ خلفَهُ خوفاً وفارقَ أرضَهُ وقَلاها
وكان عمرو بن هند قد كتب لطرفة بن العبد وللمتلمس كتابين إلى عامله على البحرين يأمره فيهما بقتلهما، ففض المتلمس صحيفته فوجد فيها ذلك فرجع، وصارت صحيفة المتلمس مثلًا يضرب لما ظاهره الخير وباطنه الشر.
ويروى: (ألقى الحقيبة) كما يروى: (ألقى الحشية) وهي الفراش المحشو بالقطن.
والشاهد: أنه يجوز في (نعله) الرفع والنصب والجر بحسب معنى (حتى). واختار سيبويه النصب، والجر عنده حسن، والرفع جائز.
كتاب سيبويه ١/ ٩٧، جمل الزجاجي ٨١، معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤، الأصول ١/ ٣٣٩، التبصرة ١/ ٤٢٣، شرح ابن عصفور ١/ ٥١٩، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢١١، المغني ١٦٧، ١٧١، ١٧٥، السيوطي ١٢٧، العيني ٤/ ١٣٤، بغية الوعاة ٢٩٠، شرح ابن يعيش ٨/ ١٩، الخزانة ٣/ ٢١.

و«لامُ الابتداءِ تتصدَّرُ الجملةَ لتوكيدها نحو ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾(١) ويصحُّ دخولُها على «سوفَ» كقوله تعالى -: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾(٢). وَمَنَعَهُ (ك)، وقدَّروا الآيةَ: لأنتَ سوف يُعْطِيكَ(٣).

وواوُ الحالِ نحو «جئتُكَ والناسُ يَضْحَكونَ»(٤).

وأما «إنْ» و«لكنْ» المخفَّفتانِ(٥) فقد/ مرّا(٦).

حروف العطف

ومنها حروفُ العطفِ وهي الواوُ، والفاءُ، و«ثم» و«حتى» و«أوْ» و«إمّا» و«أمْ» و«لا» و«بل» و«لكنْ»، يُعْطَفُ إعرابُ لاحِقِها على سابقِها اختصاراً، إذْ «جاءَ زيدٌ وعمروٌ» أَخْصَرُ من: جاءَ زيدٌ، جاءَ عمروٌ، ونحوُ ذلك(٧). ورفعَ(٨) اللبسِ في(٩) «جاءَ زيدٌ فعمروٌ» ونحوِهِ(١٠).

فالأربعةُ الأولُ للجمعِ بين السابقِ واللاحقِ في الحكمِ. فالواوُ للجمع

(١) سورة الحشر، الآية: ١٣.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٥.

(٣) هي في المضارع لام الحال عندهم. وهو رأي الأكثرين. ومنع الزمخشري وابن الخباز وابن الحاجب أن تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب «إن» انظر المغني ٣٠٢، وشرح الفريد ٤٩٩، وشرح ابن يعيش ٩/ ٢٥.

(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٥) ش، م، د: المخففان.

(٦) في ص ٣٧١ وما بعدها.

ومن الأولى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ١١]، ومن الثانية قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦] وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٦ - ٢٥٨.

(٧) د: ونحوه.

(٨) ن: (ويرفع). ورفع: معطوف على (اختصاراً).

(٩) ش: في نحو.

(١٠) رفع اللبس في مثله بالفاء، لأنها تدل على تأخر التابع بلا مهلة، فرفعت احتمال تقدم الثاني.

مطلقاً[١]. عبد[٢]: هي أمُّ البابِ، إذْ لم تُفِدْ أمراً زائداً عليه[٣]، بخلافِ سائرِها، فهي كالمفردةِ وغيرُها كالمركبِ.

بص: ولا ترتيبَ فيها، فيجوزُ تقديمُ مجيءِ «عمروٍ» في «جاء زيد وعمرو»[٤].

ك: بل تقتضيهِ[٥]، لآيةِ الوضوءِ[٦]. قلنا: الترتيبُ فيه من فِعْلِهِ - ﷺ - لا منها. قالوا: قال عُمَرُ للقائلِ:

٢٢٢ - . . . . كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيَا

---

(١) أي يحتمل فيه وقوع الأول والثاني في زمان واحد، ويحتمل تقدم الأول، ويحتمل تقدم الثاني. قال الرضي ٢/ ٣٦٤: (فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها).

(٢) ت: عبد الله بن درستويه.

(٣) أي: هي أم باب العطف لأنها لم تدل على أمر زائد عليه.

(٤) انظر الرضي ٢/ ٣٦٤، شرح الوافية ٦٤٥، المفصل ٣٠٤، معاني الرماني ٥٩.

(٥) نقل هذا عن الكسائي والفراء وثعلب والربعي وابن درستويه وقطرب وأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب وهشام الضرير والإمام الشافعي وبعض الفقهاء. وحكى السيرافي إجماع النحويين واللغويين على أنها لا تفيد الترتيب. ورده ابن هشام في المغني بما نقل عن هؤلاء الأئمة. وذكر ابن الحاجب أيضاً أن مذهب جمهور البصريين والكوفيين أنها لا تفيد الترتيب. وفي شرح الرضي أنها لا تفيده في مذهب جميع البصريين والكوفيين. واستثنى ما نقل عن هؤلاء المذكورين. انظر المغني ٤٦٤، شرح الوافية لابن الحاجب ٦٤٥، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٦، شرح الجامي ٧٦٨، شرح الرضي ٢/ ٣٦٤. وفي التسهيل لابن مالك ١٧٤: (وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخير بكثرة، وللتقدم بقلة).

(٦) وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦].

٢٢٢ - الطويل، وصدره:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَاً

وهو لسحيم عبد بني الحسحاس (ديوانه ١٦). وعميرة: اسم امرأة.

والشاهد فيه للكوفيين أن عمر رضي الله عنه أنكر على قائله تقديم الشيب بقوله: «لو قدمت الإسلام لأجزتك» فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يقتضي التأخير في الرتبة. =

«لو قَدّمْتَ الإسْلامَ لأَجْزَتُكَ». قلنا: تعظيماً لا ترتيباً[١].

قالوا: أنْكَرتِ[٢] الصحابةُ أمرَ ابنِ عبّاسٍ بتقديم العُمْرَةِ، لمخالفتِه قولَهُ – تعالى –: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾[٣] قالوا[٤]: «أخّرَها اللهُ وقدَّمْتَها». قلنا: لدليلٍ سوى الواوِ[٥]. سَلَّمْنَا، فَمُعارَضٌ بقوله – تعالى –: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[٦]، وعُكِسَ في أخرى[٧]، والقصّةُ واحدةٌ[٨]، فلو اقْتَضَتْهُ تناقَضَ. وقال: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾[٩]. والاتفاقُ على فَقْدِهِ في/ (نحو)[١٠] «المالُ لزيدٍ وعمروٍ» و«تَضارَبَ زيدٌ وعمروٌ»[١١]، فَبَطَلَ ما زَعَموا.

= وفي البيت شاهد عند سيبويه وغيره على مجيء «فاعل» كفى مجرداً عن الباء. وشاهد آخر وهو رفع (الشيب) بعد إسقاط الباء. وشاهد ثالث عند ابن جني على أن (ناهياً) يحتمل أن يكون اسم فاعل من (نهيت) وهو الأقوى، وأن يكون مصدراً. ففي البيت أربعة شواهد مع ما ذكره المصنف.

الكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥، الخصائص ٢/ ٤٨٨، الإنصاف ١/ ١٦٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٧٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١١٥، ٧/ ٨٤، ١٤٨، ٨/ ٢٤.

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨/ ٩٣.

(٢) غير الأصل، ت: أنكر.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٤) أي: الصحابة.

(٥) قال ابن يعيش ٨/ ٩٣: (وما ذكروه لا دلالة فيه قاطعة. أما الآية فنقول: إن إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس، فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو ترتب لما خالف).

(٦) سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١].

(٨) انظر الرضي ٢/ ٣٦٤.

(٩) سورة آل عمران، الآية: ٤٣.

(١٠) (نحو) لم تثبت في الأصل، ت.

(١١) قال الرضي في الموضع السابق: (ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، نحو: المال بين زيد وعمرو، وتقاتل زيد وعمرو).

وقد تأتي ناصبةً[١]، وحاليّةً[٢]، وزائدةً في الثمانيةِ[٣] كقوله - تعالى -: ﴿التَّٰٓئِبُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[٤] وقوله: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٥].

والفاءُ تفيدُ التعقيبَ، أي: كونَهُ لم يَتَخَلَّلْ بينَ لاحقِها وسابِقها شُغْلٌ بغيره نحو «دخلتُ هذِه الدارَ فهذِه» وإنْ تَوَسَّطَتْ مَسافَةٌ.

والعطفُ فيها فرعٌ على التعقيبِ، بدليلِ تعرّي فاءِ الجزاءِ عنه[٦]، لا عَنِ التعقيب[٧].

وقد تَصْلُحُ مكانَ «ثُمَّ» والعكسُ، نظراً إلى الطَّوْرِ وامتدادِهِ[٨] كقوله - تعالى -:

(١) كما في واو المفعول معه، والواو الداخلة على المضارع لعطفه على اسم صريح، وتكون ناصبة بإضمار «أن» في مثل: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».
انظر المغني ٤٧٢ - ٤٧٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢٥٨.

(٢) تقدمت في ص ٤٨٥.

(٣) في المغني ٤٧٤: (واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي. وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها مستأنف).

(٤) ﴿التَّٰٓئِبُونَ الْعَٰبِدُونَ الْحَٰمِدُونَ السَّٰٓئِحُونَ الرَّٰكِعُونَ السَّٰجِدُونَ الْأٓمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢].

(٥) من قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢].

(٦) أي: عن العطف. وانظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٥٩.

(٧) وتدل أيضاً على الترتيب، وهو نوعان: معنوي كما في «قام زيد فعمرو» وذكري، وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾.
وذهب الفراء إلى أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، واحتج بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾. وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري.
انظر المغني ٢١٣ - ٢١٤ والتسهيل ١٧٥، وشرح الوافية ٦٥٤.

(٨) قال العصام في شرح الفريد ٤٥٩.
(وللتعقيب والمهلة اعتباران: ابتداء التابع وانتهاؤه، فربما يتصل أول التابع بالمتبوع ويتراخى انتهاؤه، فهذا مما يحتمل الفاء و«ثم»).

﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾(١) فوقعتْ كلٌّ مِنْهُما مكانَ الأُخرى، فالفاءُ تفيدُ أنّه لم يُفْعَلْ فيه بعد سابقِها أمرٌ غيرُ لاحِقِها، و«ثُمَّ» لأجْلِ التَراخي. ومنه قوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾(٢).

فرع:

وهي في «جاءَ زيدٌ فعمروٌ» تفيدُ تعاقُبَ الفِعْلَيْنِ. وفي «جاءَ زيدٌ الآكِلُ فالنائِمُ تعاقُبَ الوَصْفَيْنِ(٣) كقوله:

٢٢٣ - يا لَهْفَ زَيّابَةَ لِلحارِثِ الـ ... صّابِحِ فَالغانِمِ فَالآيِبِ

أي: الذي يفعلُ كذا فكذا(٤).

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١٤. وانظر المغني ٢١٤.

(٢) سورة الحج، الآية: ٦٣.

وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وهي لا تستلزم التعقيب. انظر المغني ٢١٤.

(٣) في شرح الفريد ٤٥٩: (ويصح عطف الشيء على الشيء باعتبار تعقيب المشتق منه لهما أو تراخيه بالفاء و«ثم» نحو «جاء زيد الآكل فالنائم» أو ثم النائم).

٢٢٣ - من السريع، لابن زيابة - واسمه سلمة بن ذهل. وقيل: عمرو بن الحارث. وقيل: عمرو بن لأي - شاعر جاهلي. والبيت أول ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة.

زيابة: هي أم الشاعر. والحارث: هو الحارث بن همام بن مرة. وكانت بينه وبين الشاعر تحديات، فقال فيه شعراً، فأجابه ابن زيابة بهذه الأبيات. والصابح: الذي يغزو صباحاً.

والمعنى: يا لهف أمي على الحارث إذ صَبَّحَ قومي بالغارة فغنم، فآب سليما، ألا أكون لقيته فقتلته.

والشاهد: تعاقب الصفات بالفاء، أي: الذي صبح فغنم فآب.

قال التبريزي في شرح الحماسة: (لما كانت هذه الصفات متراخية حسن إدخال الفاء، لأن الصابح قبل الغانم، والغانم قبل الآيب).

وقال ابن جني في إعراب الحماسة: (أراد الذي يصبح العدو بالغارة، فيغنم فيؤوب سالماً، فعطف الموصول على الموصول، وهما لموصوف واحد).

ابن الشجري ٢/ ٢١٠، الخزانة ٥/ ١٠٧، ١١/ ٥، المغني ٢١٦، السيوطي ١٥٨، شرح المرزوقي ١٤٧، شرح التبريزي ١/ ١٤٢، الهمع ٢/ ١١٩، الدرر ٢/ ١٥٠.

(٤) الأصل، ش، م،: وكذا.

وفي نحو قوله - ﷺ -: «يُقدَّمُ/ الأقرأُ فالأفقهُ فالأورَعُ»(١) تعاقُبَ الأحقيّةِ بالتقدُّمِ. ومثلُهُ: «يُجلَدُ الزاني فالقاذِف فالشارِبُ(٢)»(٣).

وفي نحوِ «قامَ زيدٌ فقعدَ عمروٌ» تعاقُبَ مضمونَي الجُمْلتينِ مع السببيَّةِ(٤).

وقد تفيدُ تعقيب(٥) كلام لفعلٍ(٦) كقوله - تعالى -: ﴿قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾(٧)، ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ(٨) حَيْثُ نَشَآءُۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾(٩)، لأنَّ مدحَ الشيءِ وذمَّهُ يَحْسُنُ عقيبَ ذكرهِ(١٠).

ومن هذا البابِ عطفُ تفصيلِ المجملِ على المجملِ(١١) نحو ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾(١٢).

---

(١) لم أجده حديثاً في واحد من المراجع. وقد ذكر المصنف في باب (صلاة الجماعة) من كتابه الأزهار ١/ ٢٩٠ - ٢٩١ أن الأولى بالإمامة في الصلاة الراتب، ثم الأفقه، ثم الأورع، ثم الأقرأ، ثم الأسن، ثم الأشرف نسبا. فخالف الترتيب المذكور هنا، ولم يشر إلى هذا الحديث، فالظاهر أنه لا يعده حديثاً، ولكنه مثال فقط، وزاد فيه النساخ (ﷺ).

(٢) ش: فالسارق.

(٣) يقال في هذا ما يقال في سابقه. فهو تمثيل منه فقط، ولم يرد أنه حديث.

(٤) قال الرضي ٢/ ٣٦٧: «(واعلم أنه لا تناقض بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو «يقوم زيد فيغضب عمرو»).

(٥) غير الأصل، ت: تعقب.

(٦) أي: تفيد كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها في الذكر، لا أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان.
انظر الرضي ٢/ ٣٦٥.

(٧) سورة الزمر، الآية: ٧٢.

(٨) ت: منها.

(٩) سورة الزمر، الآية: ٧٤.

(١٠) العبارة في شرح الرضي ٢/ ٣٦٥.

(١١) وذلك إذا اتحد المفصل والمجمل في المعنى.
انظر التسهيل ١٧٥.

(١٢) سورة هود، الآية: ٤٥.
ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٥ - ٣٧].
انظر الرضي ٢/ ٣٦٥، وشرح الفريد ٤٦٠.

فرع:

والسببيةُ للتعقيبِ لا للعطفِ[١] شرطيةٌ نحو «إنْ أتاكَ زيدٌ فأكرِمْهُ» أم لا نحو «زيدٌ صالحٌ فأكرِمهُ»[٢].

وهي التي تَصْلُحُ قبلَها «إذا». ومنه (قوله تعالى)[٣]: ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (وما بينَهُمَا)[٤] فَلْيَرْتَقوا (في الأَسْبابِ»[٥] أي: إذا كانَ فليرتقوا)[٦]، وقوله - تعالى -: ﴿قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا﴾[٧] أي: إذا كنتَ كذلك فاخرج[٨]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ﴾[٩]، وقوله: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾[١٠] أي: إذا أنظرتني[١١].

وقد يُعَلِّلُ بها، نحو ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾[١٢]. وربَّما صَحِبَ التعليلَ العطفُ نحو «يقومُ زيدٌ فيغضبُ عمروٌ»[١٣].

وتجيءُ زائدةً كقوله:

---

(١) ولا تخلو من معنى الترتيب كما في الرضي ٢/ ٣٦٦.
(٢) العبارة في الكافية لابن الحاجب مع تصرف يسير. انظر المصدر السابق.
(٣) سقطت (قوله تعالى) من ش، م. وسقطت (تعالى) من الأصل، ت، ش، م.
(٤) ساقط من جميع النسخ.
(٥) سورة ص، الآية: ١٠.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(٧) ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [ص: ٧٦، ٧٧].
(٨) قال الرضي ٢/ ٣٦٦: (أي: إذا كان عندك هذ االكبر فاخرج).
(٩) ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص: ٧٨، ٧٩].
قال الرضي ٢/ ٣٦٦: أي إذا كنت لعنتني فأنظرني.
(١٠) سورة ص، الآية: ٨٢.
(١١) في الرضي/ الموضع السابق: (أي: إذا أعطيتني هذا المراد ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾).
(١٢) سورة ص، الآية: ٧٧.
قال الرضي ٢/ ٣٦٦: وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعده سبباً لما قبله كقوله تعالى: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾.
(١٣) المصدر السابق.

٢٢٤ - وقائِلَةٍ خَوْلَانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ/ . . . .

و«ثُمَّ» للترتيبِ بمُهْلَةٍ. واختيرَ الثاءُ والميمُ لمناسبَتِهما[1] الفاءَ[2]، فالميمُ بالمخرجِ، والثاءُ بالبدليَّةِ كالْجَدثِ والجَذْفِ، وثوم وفوم[3]. وجاء «ثُمَّتْ» بفتحِ التاء وتسكينِها[4]. ولا تأتي سببيةً، ولا عاطفةً لتفصيلِ المجملِ...

والمهلةُ فيها إمّا حقيقةٌ كـ«جاء زيدٌ ثم عمروٌ»، أو مَجازيةٌ[5] نحو ﴿وَجَعَلَ

---

٢٢٤ - الطويل، عجزه:

وأكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

خولان: حي من اليمن، وهم خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن يشجب. الأكرومة: الكريمة. وأصلها الفعلة الكريمة. الحيين: حي أبيها وحي أمها، أراد أنها كريمة الطرفين. خلو كما هيا: خالية من الزوج كسابق عهدك بها.

والشاهد: زيادة الفاء بين المبتدأ وخبره، على مذهب الأخفش حيث أجاز زيادتها في كل خبر، وحكي: «أخوك فوجد» فيجوز عنده (زيد فمنطلق).

وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة لجملة فعلية على جملة اسمية.

و«خولان» عنده خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هؤلاء خولان فتزوج فتاتهم، فالفاء عاطفة لجملة «انكح» على جملة «هؤلاء خولان».

وقيد الفراء والأعلم وجماعة من النحاة جواز ما أجازه الأخفش بكون الخبر أمراً أو نهياً كما في البيت الشاهد.

سيبويه ١/ ١٣٩، أيضاً الفارسي ٥٣، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٥٩، المقتصد ١/ ٣١١، ٣١٢، الرد على النحاة ١١٩، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ٤/ ١٣، ١١٨، الخزانة ١/ ٤٥٥، ١١/ ٦١، المغني ٢١٩، ٦٢٨، السيوطي ١٥٩، ٢٩٥.

(١) الأصل، ت: لمناسبتها.

(٢) ش: الواو.

(٣) ويقال فيها «فم» بإبدال الفاء من الثاء. انظر المغني ١٥٨، والتسهيل ١٧٥.

(٤) التسهيل لابن مالك ١٧٥.

(٥) وذلك في الجمل خاصة، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبته له. انظر شرح الرضي ٢/ ٣٦٧.

﴿ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾(١)، لاستِبْعادِ الشَّريكِ(٢) لخالقِ ذلك، ومنه ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ إلى ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾(٣) فأُتِيَ بها، لِبُعْدِ(٤) مرتبةِ الإيمان(٥). ومنه ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ(٦) رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾(٧) و﴿لِّمَن(٨) تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾(٩)، لِبُعْدِ الاستقامةِ على الهُدى(١٠). فأمّا ﴿فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ (على ما يَفْعَلُون﴾(١١) (١٢) فعلى حَقيقَتِها(١٣)، إذْ معناه: ثم يُجازيهمْ(١٤).

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١.

(٢) ش: الشرك.

(٣) ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ﴾ [سورة البلد، الآيات: ١١ - ١٧].

(٤) ش: لفقد.

(٥) قال الرضي ٢/٣٦٧: (فإن الإيمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والإطعام، بل لا نسبة بينه وبينهما).

(٦) جميع النسخ (فاستغفروا).

(٧) سورة هود، الآية: ٩٠.

قال الرضي في الموضع السابق: (فإن بين توبة العبد، وهي انقطاع العبد إليه بالكلية، وبين طلب المغفرة بونا بعيداً).

(٨) جميع النسخ: (إلا من).

(٩) ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢].

(١٠) في الرضي ٢/٣٦٨: (أي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، كما قيل في ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ أي: أبقنا عليه. فاستعمل «ثم» إما نظراً إلى تمام البقاء، أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها، لأن البقاء عليها أفضل).

(١١) (على ما يفعلون) من ش فقط.

(١٢) سورة يونس، الآية: ٤٦.

(١٣) أي: «ثم» فيها على حقيقتها من المهلة.

(١٤) في الرضي ٢/٣٦: (أي: ثم يجازيهم بما عملوا، لأنه كان شهيداً على ما يعملون فأقام العلة مقام المعلول).

وقد أتَتْ لمجردِ الترتيب، والتدريج في الارتقاءِ، وذكرِ ما هو أولى كقوله:

٢٢٥ - إنَّ مَن سادَ ثم سادَ أبوهُ ثم قد سادَ قبلَ ذلكَ جَدُّهْ

فرتَّبَ دَرَجَ معالي الممدوحِ، (وقدِّمِ الأهمَّ، فالأهَمُّ منها)(١) سيادتُه، ثم سيادةُ أبيه، ثم جدِّهِ.

أو التدريج ولا أَوْلويَّةَ(٢) نحو: واللهِ، فواللهِ، ثم واللهِ(٣). وقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾(٤)، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ مَآ ٱلدِّينِ﴾(٥).

فرع:

وقد تدخلُ على الثلاثةِ(٦)/ همزةُ الاستفهام(٧) وهي على حقيقتِها في العطفِ، نحو ﴿أَوَكُلَّمَا﴾(٨)، ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ عطفاً على

---

٢٢٥ - الخفيف، لأبي نواس (الحسن بن هانيء) وهو من المولدين. توفي سنة ١٩٥هـ. (ديوانه ٤٩٣. تحقيق الغزالي. ط. مصر ١٩٥٣م)، من أبيات له في مدح العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر عم هارون الرشيد. ورواية الديوان:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده

قال في الخزانة: (من شعر مولد لا يوثق به، وأوله مغير اشتهر به).

والشاهد: مجيء (ثم) لترتيب الأخبار دون الأحكام. وهو عند قطرب شاهد على أن «ثم» لا تفيد الترتيب.

شرح الرضي ٢/٣٦٧، الخزانة ١١/٣٧، المغني ١٥٩، الهمع ٢/١٣١، الدرر ٢/ ١٧٣، الأشموني ٣/ ٩٤.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) الأصل: أولية.

(٣) شرح الرضي ٢/ ٣٦٧.

(٤) سورة التكاثر، الآيتان: ٣، ٤.

(٥) سورة الانفطار، الآيتان: ١٧، ١٨.

(٦) الواو والفاء و«ثم».

(٧) المفيدة للإنكار كما في الرضي ٢/ ٣٦٨. وما سيمثل به المصنف هنا كله فيه.

(٨) في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠].

﴿لَوْلَآ أُوتِيَ﴾(١) ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ عطفاً على ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(٢)، وقوله: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾(٣) أي: إذَا كانَ ذلكَ، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾(٤). و«حتّى» كـ«ثم»(٥). وقيل: مهلتُها أقلُّ(٦). وقيل: لا مُهْلَةَ فيها بل وُضِعَتْ لعطفِ قليلٍ على كثير من جنسِه، إمّا أَفْضَلُ كـ«ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ»، أو أَضْعَفُ كـ«حَجَّ الناس حتى المُشاةُ». وترتيبُها ليس إلّا ذِهْنِياً(٧).

وأمّا «أو» و«إمّا» و«أم» فهي لِتَعْليقِ(٨) الحكم بِأحدِ الأمرينِ مُبْهَماً(٩).

فـ«أو» في الخبرِ للشكِّ نحو «جاءني زيدٌ أو عمروٌ»(١٠). وللتشكيكِ(١١) نحو ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(١٢).

---

(١) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٤٨].

(٢) ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ٤٢].

(٣) سورة القصص، الآية: ٧١.

(٤) سورة يونس، الآية: ٥١.

(٥) أي في الترتيب والمهلة.

(٦) قال به الجزولي كما في الرضي ٢/٣٦٩.

(٧) هو رأي الرضي. انظر شرحه للكافية ٢/٣٦٩.

(٨) د: لمتعلق.

(٩) انظر شرح الرضي ٢/٣٦٩.

(١٠) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦١.

(١١) أي الإبهام على السامع لغرض من الأغراض. وانظر المصدر السابق.

(١٢) ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

واختلف في (أو) في هذه الآية. فعند الفراء هي للإضراب كـ«بل» لعدم جواز خفاء الأمر عليه تعالى قال: (﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ كذلك في التفسير مع صحته في العربية). وعند بعض الكوفيين هي بمعنى الواو.

واختلف البصريون فيها على أقوال: فقيل للإبهام، أي: إذا رآهم الرائي شك في عدتهم لكثرتهم، فالشك راجع إلى الرائي لا إلى الحق سبحانه وتعالى عن ذلك. وقيل للتخيير، أي إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك.

انظر الإنصاف ٢/٤٧٨ وما بعدها، المغني ٩١، معاني الفراء ٢/٣٩٣، شرح الرضي ٢/٣٦٩، شرح الفريد ٤٦٦، جواهر الأدب للأربلي ١٢١، شرح الأشموني ٣/١٠٧.

وفيما أَصْلُهُ الحَظْرُ[١] للإباحة كـ«خُذْ هذا أو هذا»، أو للتخيير[٢] نحو «جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرينَ»[٣] مع جوازِ الجمعِ[٤]. وفي الاستفهام للشك فقط، وقَلَّتْ فيه للتشكيكِ كقوله:

٢٢٦ - . . . . وهَـلْ أَنـا إلّا مِـنْ ربـيـعـةَ أَوْ مـضـر

(١) مكانها في ش: (وفي الأمر). وفي د: (وما في أصله الحظر).

(٢) غير الأصل، ش: (وإلا فالتخيير).

(٣) الحسن: هو الحسن البصري أبو سعيد بن أبي يسار الإمام الزاهد المعروف. كان من سادات التابعين وكبرائهم، وجمع العلم والزهد والعبادة. وتوفي سنة ١١٠ هـ.
وفيات الأعيان ٢/ ٦٩، طبقات ابن سعد ٧/ ١٥٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣، ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٧، حلية الأولياء ٢/ ١٥١، الأعلام ٢/ ٢٢٦.
وابن سيرين: محمد بن سيرين البصري أبو بكر. إمام وقته ومن أكابر التابعين. اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا. ونسب له في ذلك كتاب (تعبير الرؤيا) - ذكره ابن النديم - وقد طبع، كما نسب له كتاب (منتخب الكلام في تفسير الأحلام) وهو غير الأول، والصحيح أنه ليس له. وتوفي سنة ١١٠هـ.
تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٤، وفيات الأعيان ١/ ٤٥٣، حلية الأولياء ٢/ ٢٦٣، الأعلام ٦/ ١٥٤.

(٤) هذا وهم من المصنف، فإن أوفى هذا المثال للاباحة لا للتخيير، لأن النحاة اصطلحوا على تسمية ما يحصل به للمأمور من الجمع بين الأمرين شرف وفضيلة بالإباحة نحو (تعلم الفقه أو النحو) والمثال الذي ذكره، وعلى تسمية ما لا يحصل به ذلك بالتخيير نحو «تزوج هنداً أو أختها» و«خذ من مالي ديناراً أو درهماً».
قال الرضي في ٢/ ٣٧٠: (وأما في الأمر فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف في الغالب فهي الإباحة، نحو «تعلم الفقه أو النحو» و«جالس الحسن أو ابن سيرين» وإلا فهي للتخيير نحو «اضرب زيداً أو عمراً». والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا يجوز الجمع.
وانظر جواهر الأدب للأربلي ١٢٢، شرح الفريد ٤٦٥، المغني ٨٨، شرح الأشموني ٣/ ١٠٦.

٢٢٦ - الطويل، وصدره:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما

وقائله لبيد بن ربيعة (ديوانه ٢١٣). من أبيات أربعة قالها حين حضرته الوفاة. و«تمنى» فعل ماض، وأجاز بعض العلماء أن يكون أصله (تتمنى) وحذفت منه إحدى التاءين. =

وفي التمني والتحضيضِ للتخييرِ(١).

وقد أَتَتْ بمعنَى الواوِ كقولهِ:

٢٢٧ - سِيَّانِ كَسْرُ رغيفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ من عظامِهْ

= والشاهد فيه: مجيء (أو) في الاستفهام للإيهام على السامع، لأن المتكلم لا تردد عنده في أنه من قبيلة معينة من القبيلتين. وعند الكوفيين (أو) في مثله بمعنى الواو.

وهو شاهد عند بعضهم على شذوذ حذف تاء التأنيث من (تمنى) لأن فاعله حقيقي التأنيث.

وهو عند ابن هشام والرضي وغيرهما مضارع (تتمنى).

قال البغدادي: وزعم بعضهم أنه فعل ماض. وهو هنا شاهد لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: «قال فلانة». قال الرضي: وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد «تمنى ابنتاي... الخ».

ورد ابن هشام أيضاً في المغني قول من أجاز (قام هند) استدلالا بهذا البيت، لأن المؤنث حقيقي، و(تمنى) في البيت يجوز أن يكون أصله (تتمنى). قال: ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب (ولا أرض أبقل إبقالها). وفي أمالي ابن الشجري تفصيل واف لهذه المسألة.

شرح ابن يعيش ٨/ ٩٩، الخزانة ١١/ ٦٨، المغني ٧٤١، ٨٧٨، السيوطي ٣٠٤، ابن الشجري ٢/ ٣١٧، شرح الزوزني ٢٠١، الشذور ١٧٠، التبصرة ١/ ١٣٢، المساعد ١/ ٣٨٩، الرضي ٢/ ٣٧٠.

(١) جعلها الرضي فيهما كالتي في الأمر في احتمال الإباحة أو التخيير بحسب القرينة، ومثال التمني: (ليت لي فرساً أو حماراً) ومثال التحضيض: (هلا تتعلم الفقه أو النحو) و(هلا تضرب زيداً أو عمراً). انظر الرضي ٢/ ٣٧٠.

٢٢٧ - مجزوء الكامل. وهو لأبي محمد يحيى اليزيدي (مقرىء نحوي لغوي، صاحب أبي عمرو ابن العلاء، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة من بعده. سكن بغداد وكان قد لقي الخليل ابن أحمد وسمع منه، وكان فيه ميل إلى مذهب المعتزلة. وتوفي ببغداد سنة ٢٠٢هـ). والبيت أحد أبيات هجا فيها أبا المقاتل، وهي:

اسْتَبْقِ وِدَّ أبي المُقَا تِلِ حين تَدْنو من طَعامِهْ
سِيَّانِ كسرُ رغيفه أو كسرُ عظمٍ من عظامِهْ
ويصومُ كُرْهاً ضَيْفُهُ لَمْ يَنْوِ أجْراً من صيامِهْ

والبيت الأول في العقد الفريد:

وقوله:

٢٢٨ - بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى
وَبَهْجَتِهَا أوْ أنْتِ في العَيْنِ أمْلَحُ

/ وقيل: بمعنى «بل»(١). قلتُ: أو لإبْهامِ الشَّكِ(٢).

و(إمّا): كـ«أو»(٣)، إلا في وجوبِ سَبْقِها للمعطوفِ عليه(٤). والسابقةُ غيرُ

أكـفـفْ يـمـيـنـكَ عـن طَـعَـامِـهْ   إنْ كُـنْـتَ تـرغـبُ فـي كَـلامِـهْ

والشاهد فيه أن (أو) بمعنى الواو.

العقد الفريد ٦/ ١٩١، غرر الخصائص للوطواط ٢٠٥، وفيات الأعيان ٢/ ٢٣٢، الرضي ٢/ ٣٧٠، الخزانة ١١/ ٧١.

٢٢٨ - الطويل، لذي الرمة (غيلان بن عقبة) وليس في ديوانه، ونسبه له ابن جني في الخصائص والمحتسب.

وقوله: (وبهجتها) هو في جميع المصادر: وصورتها. رونق الضحى: أوله. قرن الشمس: أعلاها. وهو أول ما يظهر منها في الشروق. و«صورتها» معطوف على (قرن). أملح: من ملح الشيء ملاحة. أي: بهج وحسن منظره.

الشاهد: أن (أو) في قوله: (أو أنت) بمعنى الواو. وهي عند الفراء ومن تابعه من الكوفيين بمعنى (بل). والبصريون لا يجيزون أن تكون بمعنى (أو) ولا بمعنى (بل)، وجوابهم عن البيت أن (أو) فيه للشك. وأيضاً فالرواية الصحيحة عندهم فيه (أم أنت في العين أملح).

المحتسب ١/ ٩٩، الخصائص ٢/ ٤٥٨، الإنصاف ٢/ ٤٨٧، الرضي ٢/ ٣٦٩، الخزانة ١١/ ٦٥، الأضداد ٢٨٢، معاني الفراء ١/ ٧٢، شرح ابن عصفور ١/ ٢٣٥.

(١) على مذهب الكوفيين. وقد ذكرت ذلك في تخريج البيت.

(٢) على مذهب البصريين. وانظر تخريج الشاهد السابق.

(٣) فتأتي للشك والتخيير والإباحة والإبهام. انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦٠، والرضي ٢/ ٣٦٩.

(٤) صوابه: (وجوب سبق «إمّا» أخرى للمعطوف عليه) لأن العاطفة هي الثانية لا الأولى كما سيقرره.

عاطفةٍ، بل العطفُ بالأخرى في نحو «جاءني إمّا زيدٌ وإما عمروٌ» لا الواوُ قبلَها[١].

وهي[٢] واجبة مع «إمّا» المتأخرةِ، إلّا نادراً كقوله:

٢٢٩ - يا لَيْتَما أُمُنا شالتْ نَعامَتُها   إمّا إلى جَنَّةٍ إمّا إلى نارِ

وقد تقومُ «إلّا» مَقَامَ «إمّا» المتأخرة كقوله:

---

(١) ذهب يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان إلى أن (إمّا) ليست عاطفة، بل العطف شأن الواو، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً للواو العاطفة. ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها مع حروف العطف لمصاحبتها لها. وهو خلاف ما نقله ابن مالك في شرح الكافية.

انظر المقرب ١/٢٢٩، المغني ٨٤ - ٨٥، شرح الفريد ٤٦٨، شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٦/٣.

(٢) أي الواو.

٢٢٩ - البسيط، لسعد بن قرط أحد بني جذيمة يهجو أمه، وكان عاقاً لها. ونسبه الجوهري إلى الأحوص. قال العيني: (وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح). وروايته في سائر المصادر عدا شرح الرضي والخزانة:

إيما إلى جنة إيما إلى نار

بإبدال الميم الأولى ياء. قال الرضي: (وهي لغة في «إمّا»). واستظهر البغدادي أن الإبدال هنا من (أما) المفتوحة لا من المكسورة. وذكر الجوهري الإبدال من المفتوحة والمكسورة.

شالت نعامتها: كناية عن موتها، فإن النعامة باطن القدم، وشالت: ارتفعت، ومن هلك ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه، وظهرت نعامة قدمه.

والشاهد هنا في تجرد (إما) الثانية عن الواو، وهو نادر.

واستشهدوا به أيضاً - على الرواية الثانية - على إبدال الميم ياء. واستشهد به بعضهم على أن هذا الإبدال يكون في (أما) المفتوحة دون المكسورة ورواه بالفتح.

المحتسب ١/٤١، ٣٨٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٢٩، شرح التسهيل له ٢/ ١٩٣، الحماسة ٢/٥٦١، الرضي ٢/٣٧٢، الخزانة ١١/٨٦، المغني ٨٤، السيوطي ٦٧، شرح ابن يعيش ٦/ ٧٥، العيني ٤/١٥٣، التصريح ٢/١٤٦.

تعقيب: وأمنا في البيت مرفوع على إهمال (ليت) لكفها بـ«ما». ورواه البغدادي منصوباً على إعمال (ليت) مع دخول (ما) ونص على ذلك في إعراب البيت.

٢٣٠ - فإمّا أنْ تَكونَ أخي بحقٍّ فأعْرفَ منكَ غَثّي مِنْ سَمِيني
وإلّا فاطّرِحْني واتّخِذْني عَدُوّاً أتّقيكَ وتتّقيني

وتجوز «إمّا» مع «أوْ» نحو «جاءَني إمّا زيد أو عَمْروٌ»[1].

وأمّا «أمْ» فمتصلةٌ ومنفصلةٌ. فالمتصلةُ لازمةٌ لهمزةِ الاستفهامِ نحو «أزيدٌ عندكَ أم عمروٌ».

وإذا جاءتْ بعد التّسْويةِ ولِيَها أحدُ المُسْتَوِيَيْنِ، والآخرُ الهمزةُ على الأصحّ[2] كـ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3]، ﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾[4]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ﴾[5]. فيليها ما وَلِيَ الهمزةَ من اسمٍ أو فعلٍ. ومن ثَمَّ لَمْ يَجُزْ «أرأيتَ زيداً أم عمراً؟»[6].

---

٢٣٠ - البيتان من الوافر. وهما للمثقب العبدي (العائذ بن محصن) وهو شاعر جاهلي اتصل بعمرو بن هند والنعمان بن المنذر، من أبيات يعاتب فيها ابن عم له (ديوانه ٢١١).
وجاء في أكثر المصادر (بصدق) مكان (بحق).
الغث: الرديء. يريد: أعرف منك ما يفسد مما يصلح.
والشاهد: الاستغناء عن (إما) الثانية بـ(إلا) في قوله: وإلا فاطرحني. ابن الشجري ٢/ ٣٤٤، المقرب ١/ ٢٣٢، شرح ابن عصفور ١/ ٢٣٢، شرح المفضليات ٥٧٤، الشعر والشعراء ٣١١، ٣٦٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٢٨، المغني ٨٦ - ٨٧ - السيوطي ٦٩، العيني ٤/ ١٣٩، الرضي ٢/ ٣٧٢، الخزانة ١١/ ٨٠، المفضليات ٢٩٢، المساعد ٢/ ٤٦٢.

(١) شرح الرضي ٢/ ٣٧٢.

(٢) في هامش ت: (قوله: على الأصح، إشارة إلى خلاف الأخفش ونجم الدين، فقالا: ليس الاستواء بشرط).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٣٦.

(٥) سورة المنافقون، الآية: ٦.

(٦) إنما امتنع لأن أحد المستويين ولى (أم) لكن الآخر لم يل الهمزة، بل وليها الفعل، فلم يستويا. وأجاز مثله سيبويه. قال في الكتاب ٣/ ١٧٠: (ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً؟ كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ كان كذلك).
وانظر شرح الجامي ٧٧١، جواهر الأدب للأربلي ١٠٥، شرح الفريد ٤٦٧، شرح الرضي ٢/ ٣٧٧.

ويكون جوابُها بالتعيين دون «نعم» أو «لا»، إذْ هي بمعنى «أيِّ»، كأنك قلتَ: «أيُّهما عِنْدَكَ»[١].

والمنفصلةُ[٢] على نقيضِ ذلك، وتُقَدَّرُ بـ«بل» والهمزةِ/ حتماً في نحو قوله – تعالى –: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[٣] أي: بل أتَّخذَ؟ وإلّا اختلَّ[٤]. وجوازاً[٥] في نحو «إنَّها لإبِلٌ أَمْ شَاءٌ»[٦] أي: «بل أهي شاء»، أو «بل هي شاءٌ»[٧].

وبمعنى «بل» فقط حتماً، نحو ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾[٨].

والمعطوفُ في الأولى كلامٌ، وفي الثانيةِ مَضمونٌ. ولا يُعْطَفُ بالمنفصلةِ مفردٌ بل جملة يبرُزُ[٩] جُزْآها في الاستفهامِ، لتتميَّزَ عن المتصلةِ، نحو «أزيدٌ عندكَ أم عمرو عندَك».

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦١، والمغني ٦٣.

(٢) يسميها سيبويه وأكثر النحاة بالمنقطعة، وبعضهم بالمنفصلة.
الكتاب ٣/ ١٧٢، المغني ٦٥، الجامي ٧٧١، جواهر الأدب ١٠٥، شرح الفريد ٤٦٦.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ١٦. وانظر الكتاب ٣/ ١٧٣.

(٤) انظر الرضي ٢/ ٣٧٣ – ٣٧٤

(٥) ت: وجاء جوازاً.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٧٢، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦٢، المغني ٦٨، شرح الفريد ٤٦٨، المحتسب ١/ ٩٩.

(٧) أي فتكون للإضراب دون الاستفهام. وتقدير المبتدأ معها لازم لأنها لا تدخل على مفرد. وذكر ابن هشام أن ابن مالك خرق إجماع النحويين في تجويزه أن تعطف المفردات كـ«بل» وقدرها هنا بـ«بل» دون الهمزة. قال: واستدل بقول بعضهم: إن هناك لإبلا أم شاءً – بالنصب – فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاءٍ ناصب، أي: أم أرى شاءً.
انظر المغني ٦٨، الرضي ٣/ ٣٨٤، شرح المقدمة ١/ ٢٦٢، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢١٩.

(٨) سورة الزخرف، الآية: ٥٢.
قال الرضي ٢/ ٣٧٤: (وقد تجيء بمعنى «بل» وحده كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ إذ لا معنى للاستفهام ههنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ وانظر المغني ٦٦.

(٩) الأصل: يكون.

ويجوزُ حذفُ أحدِهما في الخبر، نحو «إنَّها لإبِلٌ أَمْ شاءٌ»، إذ لَا لَبْسَ حينئذٍ(١).

وأمّا «لا» و«بل» و«لكنْ» فللتعليقِ بأحدِ الأمرين معيَّناً. فـ«لا» إنما تأتي بعد مُوْجبٍ أو أمْرٍ، نحو: جاءَني زيدٌ، أو اضْرِبْ زيداً لا عمراً(٢). ولا تَعْطِفُ إلّا مفرداً أو مضارعاً، نحو «أقومُ لا أقعدُ»(٣).

ولا تَكرار إلا مع الواو كـ«جاء زيد لا عمرو ولا بكر». وهي حينئذٍ لتأكيد النفي لا العطف(٤).

و«بل» نقيضةُ «لا»، إذْ تُثْبِتُ(٥) ما انتفَى قبلَها(٦)، لكنْ مَع الخبرِ الموجَبِ أو الأمرِ تُثْبِتُ الحكمَ للاحِقِها ولا تَنْفيهِ عن سابِقِها، بل/مسكوتٌ عنه، نحو «جاءني، أو اضْرِبْ زيداً بل عمراً»(٧).

ومع النفْي والنَّهي(٨) يُحْتَمَلُ إثباتُهُ لِلّاحقِ(٩) ونفيُهُ عنه، نحو «ما تَضْرِبُ، أو

(١) انظر الرضي ٢/ ٣٧٤.
(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٧٨، وشرح الفريد ٤٦٩.
(٣) عطف المضارع على المضارع كما مثل به قليل. والذي جوزه مضارعته للاسم، فكأنه قال: أنا قائم لا قاعد. ولهذا نص كثير من النحويين على الاسم دون المضارع في العطف بـ«لا».
انظر الرضي ٢/ ٣٧٨، شرح الفريد ٤٧٠، الهمع ٢/ ١٣٧، جواهر الأدب للأربلي ١٤٦.
(٤) انظر الرضي ٢/ ٣٧٨.
(٥) الأصل: أثبتت.
(٦) ت، ن: (إذ تثبت الحكم لما بعدها). وهو تفصيل ضروري لكنه سيذكره بعد قليل. وانظر التسهيل ١٧٧، الرضي ٢/ ٣٧٨، شرح الفريد ٤٧٠.
(٧) في المغني ١٥٢: (ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كـ«اضرب زيداً بل عمراً» و«قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها).
وانظر الرضي ٢/ ٣٧٨، وشرح الفريد ٤٧١.
(٨) ن: ومع النهي.
(٩) ش، ت، م: إثبات اللاحق.

لا تَضْرِبْ زيداً بل عمراً»[١].

ولا تأتي/ بعد الاستفهام، إذْ هي لِتَدارُكِ الغَلَطِ، ولا غلطَ فيه[٢]، إلّا حيثُ يُعْطَفُ جملةً[٣] فيجوزُ كقولكَ «أعندكَ عمروٌ بل أعندك زيدٌ؟»، وقوله - تعالى - ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾[٤] إلى قولهِ: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[٥].

فرع:

كثر: وتمتنعُ في التمني والترجي والتحضيضِ والدعاءِ والعرضِ[٦].

وقد تأتي لانتقالٍ[٧] إلى كلام، لا لِقَصْدِ إهدارِ الأوَّلِ[٨]، كقوله - تعالى -: ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾[٩] [١٠].

و«لكنْ» تقدَّمَ معناها[١١]. وحكمُها عطفُ المفردِ والجملةِ في الكلامِ

---

(١) مذهب الجمهور أن ما بعد (بل) في النفي والنهي مثبت وعند المبرد هو منفي، لأن الغلط عنده في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني. فـ(بل) عنده ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها. ورد ما ذهب إليه هنا ابن مالك والرضي وغيرهما بمخالفته لاستعمال العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٣٤، المغني ١٥٢، شرح الفريد ٤٧١، الهمع ٢/ ١٣٦، الرضي ٢/ ٣٧٩.

(٢) (فيه): ساقطة من ش. وانظر الرضي ٢/ ٣٧٩.

(٣) ت: يعطف بجملة.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٦٥.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ١٦٦.

(٦) قال الرضي ٢/ ٣٧٩: (والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض).

(٧) ش، م، ن: للانتقال.

(٨) أي: للانتقال من جملة إلى جملة أخرى أهم من الأولى. وانظر الرضي ٢/ ٣٧٩.

(٩) في غير نسخة د: (منها في شك).

(١٠) سورة النمل، الآية: ٦٦.

(١١) وهو الاستدراك. انظر ص ٣٧٢.

الخَبَرِي غالباً[(١)]. وإذا دخلتْ عليها[(٢)] الواوُ كان العطفُ بالواوِ، و«لكنْ» لمجردِ الاستدراكِ[(٣)].

م: ومع عدم الواوِ عاطفةٌ[(٤)]. يو: بل مخففةٌ[(٥)]. لي: في المفردِ عاطفةٌ، وفي الجملةِ مخففةٌ[(٦)].

---

(١) (غالباً) ساقطة من د.

(٢) (عليها) ساقطة من د.

(٣) في المسألة عدة مذاهب:
الأول: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا تجردت عن الواو. وهو مذهب أبي علي الفارسي وأكثر النحويين.
الثاني: أنها عاطفة لكن لا تستعمل إلا مع الواو. وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ونسبه بعضهم إليه، ولم يمثل لها في الكتاب إلا بعد واو.
الثالث: أنها عاطفة، والواو زائدة غير لازمة. وهو مذهب ابن كيسان.
الرابع: أنها ليست عاطفة، والعاطف الواو. وهو مذهب يونس، وعليه المصنف هنا.
وقد علق أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا على تعدد المذاهب في «لكن» في كتابه (ابن كيسان النحوي) ص ١٧١ فقال: (إنها من غير شك دليل ليونس، ذلك أنه لم يحك لنا أحد من المتقدمين نحو: ما قام زيد لكن عمرو. وقد تتبع الأستاذ عظيمة ذلك في الكتاب العزيز وقال: (و«لكن» الخفيفة العاطفة للمفرد على مفرد لا تكون إلا بعد نفي، ولم تقع في القرآن) فلو كان سمع العطف بهما لما تعددت المذاهب. وإن إجازة ابن كيسان والفارسي للعطف بها لا يعد تعدياً على اللغة، بل هو من قبيل التيسير على الناطقين، فلعله كان شائعاً في ذلك الحين. فأجازه ابن كيسان بالقياس على «بل» وتبعه في ذلك الفارسي).
انظر الكتاب ١/ ٤٣٥، شرح الفريد ٤٧٣، الارتشاف ٨٦٦ - ٨٦٧، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ٥٨٣، المغني ٣٨٦.

(٤) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٨/ ١٠٤ - ١٠٥.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٢٣١: (وذكر بعض الأئمة أن يونس لا يرى «لكن» عاطفة. وكأنه لم يعدها من حروف العطف، لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو. ولم يمثل سيبويه للعطف بها إلا بعد واو، قال: «ما مررت بصالح ولكن طالح»).
ووافقه في التسهيل ١٧٤، وشرحه ٢/ ق١٩٣.
وقال الرضي ٢/ ٣٧٩: (وذهب يونس إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف، وليها مفرد أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها). وانظر المغني ٣٨٦.

(٦) ورجح مذهبه هذا الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٨٠.

واعلمْ أنَّهُ يجوزُ كونُ المعطوفِ وسابقِهِ مفردَيْنِ وجملتينِ فعلَّيتَيْنِ أو اسمَّيتَيْنِ أو مختلفتينِ. وفائدتُهُ في المفردَيْنِ[1] التشريكُ في الحكمِ، وفي الجملتينِ اجْتماعُ مضمونِهما.

حروف الإيجاب

ومنها حروفُ الإيجابِ: «نَعَمْ» و«بَلَى» و«إي» و«أَجَلْ» و«جَيْرِ» و«إنَّ»[2].

فـ«نعم» مقرِّرَةٌ لِما سبقَها من نفي أو إثباتٍ[3]، ومن ثَمَّ قالَ (كثر)، لو أجابَ الذينَ قيلَ لَهُمْ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[4] بـ«نعم» لكانَ كُفراً[5].

وقيل: بل تختصُّ/ بالإنشائيةِ[6]. وقيل: بل قد تَجيءُ بمعنى «بَلى» في النفي فقط[7].

---

(١) د: (وفائدته مع حروف الجمع في المفردين).

(٢) ت: وإن وجير.

(٣) مثال النفي (نعم) في جواب: ما قام زيد، أي: نعم ما قام. والإثبات (نعم) في جواب قام زيد، أي: نعم قام.
فنعم توجب لما استفهم عنه بعينه من غير تصرف فيه، إذ هي لتقريره وتحقيق مضمونه دون تغيير.
انظر شرح الرضي ٢/ ٣٨١، وشرح الفريد ٤٨٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

(٥) هذا قول ابن عباس رضي الله عنه.
انظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٢، المغني ٤٥٢، شرح المقدمة لابن بابشاذ ١/ ٢٦٤.

(٦) لم يقل بذلك أحد فيما أعلم. فهي تأتي بعد الخبر مثبتاً أو منفياً وبعد الاستفهام.
انظر الرضي ٢/ ٣٨١ - ٣٨٢، المغني ٤٥١ - ٤٥٢، شرح الفريد ٤٨٥ - ٤٨٦.

(٧) فيجوز على هذا المذهب أن يجاب مثل قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ بنعم، لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب.
قال الرضي: (فالذي قال ابن عباس رضي الله عنهما مبني على كون (نعم) تقريراً لما بعد الهمزة. والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفي، فلا يتناقض القولان).
وقال ابن هشام: (ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول «أحد» ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد في الدار؟ ولا: =

وجاءَ فيها فتحُ النونِ والعينِ وكسرُهُما، وكسرُ العينِ وسكونُها مع فتحِ النونِ(١).

و«بَلى» مختصةٌ بإيجابِ النفي، كالآيةِ(٢).

و(إيْ) إثباتٌ بعد الاستفهامِ. ويلزمُها القَسَمُ محذوفاً فِعْلُهُ، نحو «إي واللهِ»، فيمتنعُ «إي أقسمُ باللهِ»(٣).

لك: هي بمعنى «نَعَمْ»، فلا تختصُّ استِفْهاماً(٤).

و«أجَلْ» و«جَيْرِ» و«إنَّ» تصديقٌ للمُخْبِرِ بأيِّ خبرٍ(٥). وأجاز الجوهريُّ إجابَةَ الاستفهامِ بـ«أجَلْ»(٦). وشواهدُها قوله:

=أليس في الدار إلا زيد؟ وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله عنهم للنبي ﷺ - وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك: نعم، وقول جحدر:

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمروٍ وإيّانا فذاكَ بِنا تَدانِي
نعم وأرى الهلالَ كما تراه ويعلوها النهارُ كما علاني

شرح الرضي ٢/ ٣٨٢، المغني ٤٥٣.

(١) كسر العين لغة كنانة، وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة وقرأ بها. ولم أجد من ذكر فيها سكون العين. والمصنف لم يذكر فيها لغة أخرى وهي (نحم) بالحاء، وبها قرأ ابن مسعود.
انظر الرضي ٢/ ٣٨٢، المغني ٤٥١، التسهيل ٢٤٣، شرح الفريد ٤٨٦، شرح ابن يعيش ٨/ ١٢٥.

(٢) أي كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾.

(٣) انظر الرضي ٢/ ٣٨٣.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ٢٤٤ - ٢٤٥: (من حروف الجواب «نعم» وهي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب. و«إي» بمعناها مختصة بالقسم). ورده الرضي. ووافق ابن مالك من شراح الألفية المرادي وابن هشام والسيوطي.
انظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٣، شرح الجامي ٧٨٢، المغني ١٠٥، الهمع ٢/ ٧١، الجنى الداني ٢٣٤، شرح الفريد ٤٨٦.

(٥) سواء كان مثبتاً أو منفياً. انظر الرضي ٢/ ٣٨٣ وشرح الفريد ٤٨٧.

(٦) الجوهري إنما نقل في ذلك قول الأخفش. قال في مادة (أجل): (وقولهم: أجل، إنما هو جواب مثل نعم. قال: الأخفش: إلا أنه أحسن من نعم في التصديق، ونعم أحسن منه=

٢٣١ - كُنْ مِنْ مُدَبِّرِكَ الحَكِيـ م عَلا وَجَلَّ(١) - على وَجَلْ
وأرْضَ القَضَاءَ فإنَّهُ حُكْمٌ «أجَلْ» ولـه أجَلْ

و«جير» مبنيٌّ على الكسرِ، يأتي في القسمِ، نحو «جَيْرِ لأفعلنَّ»، أي: نعم والله لأفعلنَّ(٢). ويأتي في غيرِه، كقوله:

٢٣٢ - وَقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أوّلَ مَشْرِبٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

=في الاستفهام. فإذا قال: أنت سوف تذهب، قلت: أجل، وكان أحسن من «نعم». وإذا قال: أتذهب؟ قلت: نعم، وكان أحسن من «أجل»).

وقال الرضي ٢/٣٨٣: (وحكى الجوهري عن الأخفش أن «نعم» أحسن من «أجل» في الاستفهام، و«أجل» أحسن من «نعم» في الخبر. فجوز مجيئها على ما ترى في الاستفهام أيضاً).

٢٣١ - البيتان من مجزوء الكامل. ولم أقف عليهما في أي من المصادر.
وفي هامش نسخة ت:
قوله: (حكم أجل) أراد عليه السلام أن «أجل» بمعنى «نعم». وقد تحتمل أفعل تفضيل صفة لحكم، أي: جليل، فلا شاهد).

(١) (علا وجل) ساقطة من ن.

(٢) في الصحاح مادة (جير): (قولهم: جير لآتينك - بكسر الراء - يمين للعرب. ومعناها: حقاً). وانظر شرح الفريد ٤٨٧.

٢٣٢ - الطويل، نسب لطفيل بن عوف الغنوي (ديوانه ١٠)، كما نسب لمضرس بن ربعي الأسدي. وذكر البغدادي أن الذي في شعر مضرس كما رواه الأصمعي هو:
وقلنَ ألا الفردوسُ أوّلُ مَحْضَرٍ من الحيِّ إن كانت أبيرَتْ دعاثِرُهْ
وليس فيها شاهد، وإنما الشاهد في قول طفيل:
وقلنَ ألا البرديُّ أولُ مَشْرَبٍ أجلْ جَيْرِ إنْ كانتْ رُواءً أسافِلُهْ .
وقال: قد رأيت البيت الشاهد في قصيدة قافية من شعر كعب بن زهير الصحابي، وهو:
وقلن ألا البردى أول مشرب أجل جيرِ إن كانت سَقَتْهُ بوارِقُهْ
الفردوس: روضة باليمامة. الدعاثر: جمع دعثور، وهو الحوض المتثلم.
والمعنى: قالت النساء: أول استراحة لنا عند الفردوس، فأجابهن الشاعر:
أجل إن كانت مياهه مباحة لكل عابر.
والشاهد عند المصنف مجيء (جير) في غير القسم وعليه ذكره الرضي وشرحه البغدادي في الخزانة. ويورده النحاة شاهداً على أن (جير) توكيد لأجل. وهو من توكيد الحرف=

هر: «جَيْرِ» اسمُ فعلٍ، لِتَنْوينِهِ في قوله:

٢٣٣ - وقـائِلَةٍ أَسِيْـت فـقـلـتُ جَـيْـرٍ   أَسِـــيٌ إِنَّـــهُ مِــــنْ ذَاكَ إِنَّـــهْ

وشاهدُ «إنَّ» قولُ ابن الزُّبَيْرِ لِفُضَالَةَ بنِ شَرِيكٍ حين قال: «لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ»: «إنَّ وراكِبَها»[1] أي: نعم وراكبَها.

=بمرادفه. قال ابن مالك: (وهو أحسن من توكيده بلفظه). فمعنى «أجل جير»: نعم نعم. وهي عند الجوهري بمعنى حقاً. مجالس العلماء للزجاجي ٢٢، المغني ١٦٢، السيوطي ١٢٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١١٨٦، شرح ابن يعيش ٨/ ١٢٢، ١٢٣، الخزانة ١٠/ ١٠٣، العيني ٤/ ٩٨، الهمع ٢/ ٤٤.

٢٣٣ - الوافر، نسب لذي الرمة، وليس في ديوانه.

أسيت: فعل ماضي من الأسى وهو الحزن. و(أسي) فعيل منه، وهو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: أنا أسي. أي: حزين. وقوله: (إنهْ) هو كذلك في شرح الرضي فقط، وفي سائر المصادر: إنني. وقوله: (من ذاك إنه)، أي: إنني مخلوق من ذلك الحزن. كذا فسره الشريف الجرجاني في حاشيته على الرضي. وفسره غيره بأن (من) للتعليل، و(ذاك) إشارة إلى ما لقي بنو أسد بالغربات في قوله في أول القصيدة:

ألا يـا طـال بـالـغـربـاتِ لـيـلـي   ومـا يـلـقـى بـنـو أسـدٍ بـهِـنَّـهْ

والشاهد للجرجاني في تنوين (جير) فهو اسم فعل عنده بمعنى أعترف. قال الرضي: (ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق).

ووجه ابن مالك البيت بأنه ضرورة، أو أن الشاعر أراد توكيد «جير» بـ«أن» التي بمعنى (نعم) فحذف همزتها وخفف، أو أن يكون شبَّه آخر الصدر بآخر البيت فنونه تنوين الترنم، وتنوين الترنم لا يختص بالأسماء، بل يلحق الفعل والحرف. وذكر ابن هشام هذين التوجيهين فيه أيضاً.

المغني ١٦٣، السيوطي ١٢٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٨٥، الرضي ٢/ ٣٤١، الخزانة ١٠/ ١١١، همع الهوامع ٢/ ٤٤، ٧٢، الدرر ٢/ ٥٢، ٨٩.

(١) وذلك أن فضالة قال لابن الزبير رضي الله عنه: إنَّ ناقتي قد نَقِبَ خُفُّها فاحْمِلْني. فقال له عبد الله: ارْقَعْها بِجِلْدٍ، واخْصِفْها بِهُلْبٍ، وسِرْ بها البَرْدَيْنِ. فقال فُضالةُ: إنما أتيتك مُسْتَحْمِلاً لا مُسْتَوْصِفاً، لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك. فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبها. اللسان. (أنن). وذكر أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٢/ ٦٥ (ط دار الثقافة) عن المدائني أن هذه القصة قد جرت لعبد الله بن فضالة بن شريك مع ابن الزبير. وفي ١٢/ ٦٩ - ٧٠ عن أبي حبيب أنها لفضالة لا لابنه. وفي البيان والتبيين ٢/ ٢٧٩: (وقال الأسدي لعبد الله بن=

فأمّا قولُهُ:

٢٣٤ - بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبا ح يَلُمْنَني وَأَلومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

فيحتمل هذه والمؤكدة حذف خبرها، بخلاف قوله:

٢٣٥ - يا عُمَرَ الخَيْرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ
أكسُ بُنَيَّاتي وأُمَّهُنَّهْ/

=الزبير. . .) وغالب الظن أن المراد بالأسدي فضالة لا ابنه، ويؤيد هذا أن لفضالة قصائد في هجاء ابن الزبير.

وانظر العقد الفريد ٤/ ٤٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٨٣، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٠٣، والمغني ٥٧، والمساعد ١/ ٣٢٦، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦٥.

٢٣٤ - من مجزوء الكامل، وهما لعبيد الله بن قيس الرقيات (ديوانه ٦٦). ورواية الأول فيه:

بكرت على عواذلي يلحينني وألومهنه

وبها ذكره ابن الشجري والجوهري.

وقوله: (في الصباح) هو في جميع المصادر (الصبوح)، وهو الشرب صباحاً وأصل (بكر): جاء بكرة، ثم استعمل في كل وقت. وقوله: يلمنني وألومهن، أي: ألومهن على لومهن لي.

والشاهد: أن قوله (إنَّهْ) يحتمل أن تكون (إن) فيه بمعنى (نعم) - وعليه استشهد به سيبويه - والهاء فيه للسكت. وهو شاهد على لحوق هاء اسكت محافظة على الحركة، لئلا يذهب بها الوقف، فيجتمع ساكنان.

ويحتمل أن تكون (إن) فيه المؤكدة الناصبة للاسم والرافعة للخبر، وقد حذف خبرها. وعليه فالهاء، كما ذكر ابن هشام ليست للسكت، بل هي ضمير منصوب بـ«إن» اسماً لها، وتقدير الكلام: إنه كذلك.

كتاب سيبويه ٣/ ١٥١، البيان والتبيين ٢/ ٢٧٩، ابن الشجري ١/ ٣٢٢، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢١٨، المفصل ٣٠٠، شرح ابن يعيش ٨/ ٦، ٧٨، ١٢٥، اللسان (أنن)، جمهرة اللغة (أنن)، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٤، ٢٢٢، الأصول ٢/ ٤٠٦، سمط اللآلىء ٢/ ٩٣٩.

٢٣٥ - الرجز، لأعرابي يقوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. والأبيات أوردها السبكي في طبقات الشافعية ١/ ٢٦٤، ومعيد النعم ١٩ (ط جماعة الأزهر للنشر والتأليف). =

واجْـعَـلْ جَـوابـي مِـنْـكَ إنَّـهْ إنَّـهْ

فيتعيَّنُ لهذهِ. وعليها حُمِلَ قوله - تعالى -: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(1) أي: نعم هذان ساحرانِ، ودخلتِ اللامُ على الخبرِ مراعاةً للفظِ «إنَّ».

= والشاهد: أنه يتعين كون (إنَّ) فيه حرف جواب بمعنى «نعم» لقوله: واجعل جوابي منك إنَّه إنَّه: أي أن تقول: إنه إنه.

ولم يستشهد أحد من النحاة فيما أعلم بالبيت الشاهد سوى المصنف.

واستشهد ابن يعيش بالأول على إضافة (عمر) وهو علم إلى الخير.

وذكر ابن جني في الخصائص بيتاً معدوداً من هذه الأبيات، وهو قوله بعدها:

أو يـا أبـا حـفـص لأمـضـيـنـه

واستشهد به على الاعتراض بالنداء بين (أو) والفعل.

انظر الخصائص ٢/ ٧٣، شرح ابن يعيش ١/ ٤٤.

(١) ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

قرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف بتشديد النون من (إنَّ)، و(هذانِ) بالألف وتخفيف النون. وفيها أوجه:

أحدها كون (إنَّ) بمعنى (نعم)، و(هذانِ) مبتدأ خبره لساحران.

الثاني كون (إنَّ) عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية خبرها.

الثالث كون (إن) عاملة، و(هذان) اسمها على لغة من أجرى المثنى بالألف دائماً.

وقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف (إن) لكن الأول قرأ (هذان) بتشديد النون، والثاني بتخفيفها. وهاتان القراءتان أوضح القراءات معنى ولفظاً وخطاً على أن (إن) مخففة من الثقيلة أهملت، و(هذان) مبتدأ، و(لساحران) خبره واللام فارقة.

وقرأ أبو عمرو (إنَّ) بتشديد النون، و(هذين) بالياء مع تخفيف النون، ووافقه اليزيدي والمطوعي. وهي واضحة من حيث الإعراب والمعنى، لكن استشكلت من حيث خط المصحف.

انظر الإقناع ٢/٦٩٩، النشر ٣/ ١٨٢ - ١٨٣، الإتحاف ٣٠٤، إرشاد المبتدي ٤٣٤، البحر المحيط ٦/ ٢٥٥، التيسير ١٥١، الغاية ٢٠٧، السبعة ٤١٩، المهذب ٢/ ٢٠، إعراب القرآن ٢/ ٣٤٢، معاني الفراء ٢/ ١٨٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ١٨٨، وجاء في هامش ت: (والذي عليه إمام الفرقة الناجية الإمام زيد بن علي في تفسير غريب القرآن أنها لغة بني الحارث يعربون المثنى في جميع أحواله بالألف فيقولون: جاء أخواك، ورأيت أخواك، ومررت بأخواك. قال الشاعر: فزودته ما بين أذناه طعنة... البيت).

حروف التحضيض

ومنها حروفُ التحضيضِ: «هلّا» و «وألّا» و «لَوْلا» و «لَوْما» للتحضيضِ في المستقبلِ والتوبيخِ في الماضي[١]. يجبُ تصدُّرُها كالاستفهامِ. و لـ «لولا» معنىً آخرُ قد مرَّ[٢].

وقد تخفف «ألّا» كقوله:

٢٣٦ - ألَا رجــلًا جــزاهُ اللهُ خــيــراً

---

(١) أي: إذا وليهن الفعل المستقبل كن تخضيضاً، وإذا وليهن الماضي كن توبيخاً. شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٦.

(٢) في ص ٤٨٢.

٢٣٦ - الوافر، عجزه:

يـدلُ عـلى مُـحَـصَّـلَةٍ تَـبـيـتُ

والمحصلة - بكسر الصاد - هي التي تستخرج الذهب من المعدن، أو تحصل الذهب وتميزه من غيره. ويروى بفتح الصاد، فقيل: هي البغي، لقوله بعد ذلك:

تــرجــل لُمَّــتــي وَتُــقــمُّ بــيــتــي وأعــطــيــهــا الإتــاوَةَ إن رَضِــيــتُ

وقال الأخفش: هي موضع يُحَصِّلُ الناس، أي: يجمعهم. ويروى: تبيت، أي: تجعل لي بيتاً، أي امرأة بنكاح. واختار البغدادي أنه بفتح الصاد، وأراد امرأة يتزوجها بمتعة.

والشاهد: تخفيف (ألا) التي للتخضيض.

وذكره سيبويه شاهداً على نصب (رجل) وتنوينه لأنه حمله على إضمار فعل، وألا حرف تخضيض والتقدير: ألا تُرُونَني رجلًا. ولو كانت للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين في مذهب الخليل وسيبويه. وهو عند يونس منصوب بالتمني، ونُوِّنَ للضرورة.

وذكره ابن هشام شاهداً على أن (ألا) مختصة بالفعلية. وذكر توجيه الخليل الذي ذكره سيبويه وتوجيها آخر هو أنه نصب بفعل محذوف على شريطة التفسير، أي: ألا جزى الله رجلًا جزاه خيراً. فـ (ألا) فيه للتنبيه.

ويروى (ألا رجل) - بالجر - ففيه شاهد عند ابن مالك، وابن هشام وغيرهما على حذف الجار مع بقاء عمله. والتقدير: ألا من رجل.

سيبويه: ٢/٣٠٨، النوادر ٥٦، المغني ٩٧، ٣٣٦، ٧٨٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٣، الخزانة ٣/٥١، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٨٠، العيني ٢/٢٦٦، ٣/٣٥٢، مقاييس اللغة ٢/٦٨، صحاح الجوهري (حصل)، الأشموني ٢/١٦.

ل: أي: ألا تُرُونَني[١].

وتلزمُ الفعلَ، لاقتضائِها معناه (إمّا)[٢] لفظاً نحو ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[٣] أو تقديراً كقوله:

٢٣٧ - تَعُدونَ عَقْرَ النيبِ أفضلَ مجدِكُمْ ... بني ضَوْطَرى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

---

(١) د: (تروني). وهي كذلك في بعض نسخ كتاب سيبويه.
قال في الكتاب ٢/٣٠٨: (وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:
ألا رجــــل جــــزاه الله خـــيـــراً ... يــدل عــلى مــحــصــلة تــبــيــت
فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلًا جزاه الله خيراً.

(٢) (اما) ساقطة من ش، ن.

(٣) سورة طه، الآية: ١٣٤.

٢٣٧ - الطويل، لجرير (ديوانه ٩٠٧ تحقيق نعمان محمد أمين طه. ط دار المعارف ١٩٦٩م) ونسبه في الخزانة للأشهب بن رميلة. وقال السيوطي: ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى الأشهب بن رميلة، وانظر في ترجمة الأشهب المؤتلف ٣٨ الأغاني ٨/ ١٣٥.
وروايته في الديوان: (هلا الكمي المقنعا).
النيب: النوق المسنة. ضوطرى: الرجل الضخم اللئيم الأحمق الذي لا غناء فيه. العقر: ضرب قوائم الناقة بالسيف. الكمي: الشجاع المتكمي في سلاحه، أو الجريء المقدام.
المقنع: لابس القناع، وهو البيضة والمغفر.
والمعنى: ليس الفخر بعقر النوق، ولكن بقتل الأبطال.
والشاهد: دخول (لولا) على الفعل تقديراً، أي: لولا تعدون الكمي المقنعا، كذا قدره النحاة وقدره ابن هشام في المغني: لولا عددتم، لأنه لم يرد حضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي. وإنما قال: تعدون، على حكاية الحال.
الكامل ١٥٨، الجمل ٢٤٥، الخصائص ٢/ ٤٥، ابن الشجري ١/ ٧٩، ٣٣٤، التبصرة ١/ ٣٣٤، شرح السيرافي ١/ ٢٥٠، النقائض ٨٣٣، المفصل ٣١٦، شرح ابن يعيش ٢/ ٣٨، ١٠٢، ٨/ ١٤٤، ١٤٥، الرضي ٢/ ٣٨٧، الخزانة ٣/ ٥٥، المغني ٣٦١، السيوطي ٢٢٩، مجاز القرآن ١/ ٥٢، ١٩١، ٣٤٦، الصاحبي ١٣٥، إيضاح الفارسي ٢٩، إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٣٥، المقتصد ١/ ٢١٨، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦٥٤، شرح المرزوقي ٣/ ١٢٢١.

أي: لولا تَعُدُّونَ[1].

وقد جاءتْ بعدَها اسميّةٌ تقتضي الفعليّةَ كقوله:

٢٣٨ - يقولونَ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ[2] إليّ فَهَلّا نَفْسُ ليلى شَفيعُها

أي: فهلّا شَفَعَتْ، دلَّ عليه «شَفيعُها»، لكونهِ اسمَ فاعلٍ[3]، كما ساغَ عطفُ الفعلِ[4] عليه في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾[5].

ومنها حروفُ المضارعةِ حروف «نأيتُ»[6]. وحروفُ الإعراب: الواوُ،

---

(١) ت: تعدون الكمي.

٢٣٨ - الطويل، نسبه ابن جني للصمة القشيري وليس في ديوانه. ونسب في الحماسة البصرية والعيني للمجنون (قيس بن الملوح)، وهو في ديوانه ١٩٥. وهو أيضاً في ديوان ابن الدمينة ٢٠٦ ولم ينسبه له أحد ممن استشهدوا به.

وفي جميع المصادر (ونبئت ليلى). ورواية المصنف (يقولون ليلى) لم يذكرها غير الرضي من النحاة.

والشاهد دخول (هلا) على الجملة الاسمية وهي قوله: نفس ليلى. وهي في تقدير الفعلية. كذا يراه المصنف. وقال ابن جني: استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل. وهو في نحو هذا الموضع عزيز جداً.

وفي المغني أن الجملة الاسمية وليت (هلا) شذوذاً. وفي موضع آخر منه أنه أناب الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية كما هو رأى ابن جني المتقدم. وفي موضع آخر قدره: فهلا كان هو، أي: الشأن ثم قال: وقيل: التقدير: فهلا شفعت نفس ليلى، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، وهو رأي المصنف.

حماسة ابن تمام ٢/ ٨٩، شرح المرزوقي ١٢٢٠، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٤٢، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٤٣، المغني ١٠٣، ٣٥٤، ٤٠٤، ٧٥٩، السيوطي ٧٩، العيني ٣/ ١٦، شرح الرضي ٣/ ٣٨٧، الخزانة ٣/ ٦٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦٥٤.

(٢) ش: لشفاعة.

(٣) انظر المواضع السابقة من المغني.

(٤) أي: على اسم الفاعل.

(٥) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(٦) سمت كذلك لأن الفعل بها ضارع الاسم فأعرب كما أعرب الاسم، والمضارعة المشابهة. شرح المقدمة ١/ ٢٦٧.

والألفُ والياءُ[1]، وقد مرت مواقِعُها[2].

حرف التوقع

ومنها حرفُ التوقُّعِ/ «قَدْ»[3]، ومعناها التحقيقُ، وقد يَنْضَمُّ إليه التقريبُ)[4]. ومع المضارعِ[5] للتقليلِ[6] (كقولهم: «قَدْ يَعْثُرُ الجَوادُ» وقد يُرادُ بها التكثيرُ)[7] كقوله[8]:

٢٣٩ - قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُهُ

(١) وكذا النون، فهي علامة الرفع في الأفعال الخمسة. إذ ثباتها فيها علامة الرفع، وسقوطها علامة النصب والجزم.
(٢) في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم.
(٣) تقدم ذكرها في ص ٣٣٨.
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(٥) د: المضارعة.
(٦) أي: يدل على أن مدخوله قليل الوقوع مع التحقيق. انظر شرح الفريد ٤٨٢.
(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش.
(٨) ن: كقولهم.
٢٣٩ - البسيط، عجزه:

كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بِفِرصَادِ

وقد نسبه البغدادي لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ١٨٩ (تحقيق الدكتور حسين نصار - ط مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٧م). ونسبه سيبويه للهذلي واسمه الشماسي كما بينه الشنتمري.
القرن: الكفء والنظير في الشجاعة. مصغراً أنامله: ميتاً. وخص الأنامل لأن الصفرة أسرع إليها.
مجت: من المج، وهو القذف والرمي، وأصله من الفم، الفرصاد: التوت. شبه الدم بحمرة عصارة التوت.
والشاهد: أن (قد) ربما تجيء للتكثير.
واستشهد به سيبويه على أن (قد) تجيء بمنزلة (ربما). واختلف في مراده.
فذهب ابن هشام إلى أنه أراد التكثير. ويرى الأعلم أنها لتوقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل في معنى (ربما). ونقل البغدادي عن ابن مالك أن مراد سيبويه أنها فيه للتقليل=

ولا يَفْصِلُها عن الفعلِ إلّا القَسَمُ نحو «قَدْ واللهِ فعلتُ»[١].

وقد يُحْذَفُ فِعْلُها كقوله:

٢٤٠ - . . . . لَمّـا تَـزُلْ بِـرِحـالِنـا وَكـأَنْ قَـدِ

لو

ومنها بعضُ حروفِ الشرطِ. وجملتُها «إنْ» و «أمّا»، وقد مرّا.

و «لو»، وهي شرطٌ في الماضي وإنْ وَلِيَتْ المستقبلَ[٢] كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[٣]. فر: وفي المستقبل كقوله - صلى الله عليه وآله

=لا للتكثير. ورده أبو حيان بأن مراده أنها بمنزلة (ربما) في التكثير فقط، بدليل البيت الذي أنشده، لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة. وهو قول الزمخشري.

كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٤، المقتضب ١/ ١٨١، ابن الشجري ١/ ٢١٢، شرح ابن يعيش ٨/ ١٤٧، شرح الرضي ٢/ ٣٨٨، الخزانة ١١/ ٢٥٣، المغني ٢٣١، همع الهوامع ٤/ ٧٣، الدرر ٢/ ٨٩.

(١) شرح الجامي ٧٩٧، وشرح الفريد ٤٨٢.

٢٤٠ - الكامل، صدره:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنَا

للنابغة الذبياني، من معلقته الشهيرة، (ديوانه ٤٩ تحقيق كرم البستاني - دار صادر - بيروت ١٩٥٣م).

والشاهد فيه: حذف الفعل بعد (قد) والتقدير: وكأن قد زالت.

وفيه شاهد على لحاق تنوين الترنم للحرف على رواية: وكأن قدن.

الخصائص ٢/ ٣٦١، ٣/ ١٣١، الرضي ٢/ ٣٨٨، الخزانة ٧/ ١٩٧، المغني ٢٢٧، ٤٤٨، المفصل ٣١٧، شرح ابن يعيش ٨/ ٥، ١١٠، ١٤٨، ٩/ ١٨، ٥٢، السيوطي ١٦٧، ٢٥٩، العيني ١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤، شرح ابن عصفور ١/ ١١٠، ٣٠٦، الإيضاح ٢/ ١٤٠.

(٢) ش: في المستقبل.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ٧.

وسلم -)[١]: «اطلبوا العلمَ ولو بالصينِ[٢]»[٣].

وتلزمُ الفعلَ لفظاً أو تقديراً كـ«إنْ». ومن ثَمَّ قيلَ: «لو أنَّك فعلتَ» - بفتح (أنَّ) - لأنها فاعلةٌ[٤]، وجُعِلَ خبرُها فعلًا، ليكونَ كالعِوَضِ من الشرطِ المحذوفِ[٥].

وقد يأتي مشتقاً، لدلالتِهِ[٦] على الفعلِ كقوله:

٢٤١ - . . . . أوْ لَوَ إنَّ النُّصْحَ مَقْبولُ

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ت، ن، د.

(٢) في غير د: في الصين.

(٣) الحديث ضعيف، بل أورده بعض الأئمة في الموضوعات.
انظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٢١٥، اللآلىء المصنوعة للسيوطي ١/ ١٩٣، تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق ١/ ٢٥٨، الدرر للسيوطي (حديث رقم ٨٧) المقاصد الحسنة ٦٣، كشف الخفاء للعجلوني ١/ ١٣٨، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١/ ٧، ميزان الاعتدال للذهبي ١/ ١٠٧، فيض القدير للمناوي ١/ ٥٤٢ تاريخ بغداد للخطيب ٩/ ٣٦٤.

(٤) أي: في تأويل مصدر فاعل.

(٥) يعني أن (أن) إذا وقعت بعد (لو) المحذوف شرطها فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً، لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر. وعلل الرضي في شرحه ٢/ ٣٩١ ذلك بأن (أن) دالة على معنى التحقيق والثبوت فهي تدل على معنى (ثبت)، فألزم أن يكون خبرها فعلاً ماضياً لا اسم فاعل، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر.

(٦) أي: لدلالة المشتق على الفعل.

٢٤١ - البسيط، تمامه:

أكْرِمْ بها خُلَّةً لو أنها صدقتْ   موعودَها أو لو إن النصحَ مقبولُ

وهو لكعب بن زهير من قصيدته الشهيرة (بانت سعاد) التي قالها في مدح أشرف الخلائق ﷺ (ديوانه٧).

والشاهد هو البيت السادس في القصيدة، وبعده:

لكنها خلةٌ قد سِيطَ من دَمِها   فَجْعٌ ووَجْعٌ وإخلافٌ وتَبْديلُ

فما تدومُ على حالٍ تكونُ بها   كما تَلَوَّنُ في أثوابِها الغولُ

والضمير في (أكرم بها) يعود على سعاد في أول القصيدة. والخلة، مصدر بمعنى الصداقة، ويطلق على الوصف، وهو الخليل والخليلة، ويستوي فيه المذكر والمؤنث. ونصب خلة على التمييز. =

وليس بقياس[١].

فإنْ كان جامداً جاز، لتعذُّرِهِ نحو «لو أنَّ زيداً أخوكَ»[٢].

وإذَا وَلِيَها فِعْلانِ مُوْجَبان أفادتِ امتناعَ اللاحِقِ لامتناعِ السابقِ كـ «لو فعلتَ فعلتُ»[٣].

وفي المنفيين وجوده لوجودِهِ[٤]، ما لَمْ تُقْصَدِ المُبالَغَةُ نحو «لَوَ لَمْ يَخَفِ الله لَمْ يَعْصِهِ»[٥]، . . . .

= ورواية الديوان: (يا ويلها خلة). ورواية السيرة: (فيا لها خلة).

و (أو) يجوز أن تكون لأحد الوجهين، ويجوز أن تكون بمعنى الواو.

والشاهد في (لو) الثانية، فإن خبر (أن) بعدها وصف مشتق لا فعل وهو قليل، أما الأولى فإن خبر (أن) التي بعدها فعل ماضٍ مع فاعله، وهو الأصل.

ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وإن كان مشتقاً.

هذا ولم يستشهد بالبيت من النحاة غير الرضي والمصنف.

سيرة ابن هشام ٨٨٩، شرح (بانت سعاد) لابن هشام صاحب المغني ٢٦ – ٣٠.

شرح الرضي ٢/ ٣٩١، الخزانة ١١/٣٠٨.

(١) بل هو قياس عند من لا يشترط كونه فعلاً. انظر شرح الرضي ٢/ ٣٩١.

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ﴾. وانظر الرضي ٢/ ٣٩١.

(٣) ذهب الشلوبين وتبعه ابن هشام والخضراوي إلى أنها لا تفيد الامتناع مطلقاً. وانظر المغني ٣٣٧.

(٤) أي: وجود الجواب لوجود الشرط.

(٥) من قول عمر بن الخطاب في صهيب الرومي رضي الله عنهما: (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه).

وقد اشتهر هذا الخبر عن عمر رضي الله عنه وكثر الاستشهاد به من النحويين والأصوليين. ورفعه بعضهم إلى النبي ﷺ، وليس بصحيح لأن حديث الرسول ﷺ إنما هو في سالم مولى أبي حذيفة، ولفظه غير لفظ هذا الأثر، وقد رواه أبو نعيم في الحلية بلفظ: (إن سالماً شديد الحب لله، لو كان لا يخاف الله ما عصاه).

وذكر ابن حجر العسقلاني أنه لم يقف له على أصل، وذكره ابن قتيبة في مشكل إعراب القرآن دون إسناد. انظر المقاصد الحسنة ٤٤٩، كشف الخفاء ٢/ ٤٤٦، الحلية ١/ ١٥١. =

﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾(١).

فإنِ اخْتَلَفَا نَفْياً وإثباتاً أفادتِ امتناعاً لوجودٍ، أو وُجوداً لامتناعٍ.

حرف الاستقبال

ومنها السينُ و «سوفَ» لتنفيسِ المهلةِ، و «سوفَ» أكثرُ. وجاء «لَسَوْفَ»(٢) و

= ويستشهد به النحويون على أن (لو) لتقرير الجواب - وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقده أولى، ومعنى الأثر أن صهيباً قد انعدمت منه المعصية مع عدم الخوف فانعدامها مع الخوف أولى. فهو يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى.

انظر المقرب ١/ ٩٠ شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٦٣٠، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٠٧، المغني ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، شرح الكافية لابن الحاجب ١٣١، العباب لنقره كار، ق ١٤٢/ب، شرح اللباب للفالي ١/ ٢٩، شرح الفريد ٤٨٩، الرضي ٢/ ٣٩٠، الهمع ٢/ ٦٥، التصريح ٢/ ٢٥٧، الأشموني ٤/ ٣٦.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢٣.

ووجه الاستشهاد بها أن التولي مع عدم الاسماع أولى.

وقال ابن هشام في المغني ٣٤٣ - ٣٤٤.

(لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾. وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا، وهذا مستحيل. والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم، إسماعاً غير نافع لتولوا.

والثاني: أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم.

والثالث: بتقدير كونه قياساً متحد الوسط صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فهيم خيراً وقتاً مّا لتولوا بعد ذلك الوقت).

(٢) أي مقترنة باللام، وهي لام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾. ولا يجوز دخول هذه اللام على السين وحدها نحو (إن زيداً لسيقوم) لأن سوف قد خرجت إلى شبه الأسماء بكونها على ثلاثة أحرف، فجاز أن تدخل عليها اللام، وليس كذلك السين. انظر شرح المقدمة ١/ ٢٦٨، والمغني ١٨٥.

«سَفَ أفعلُ»[١].

حرفا الاستفهام

ومنها/ حرفا الاستفهام الهمزةُ و «هَلْ»، لهما صَدْرُ الكلام، إذْ وُضِعا لِقسم منه، وتلزمانِ الجُمَلَ لذلك[٢] ويقدَّرُ في نحو «مَنْ عندكَ؟»: «أزيدٌ؟» ونحوه. وتقول: «أزيدٌ قائمٌ؟» و «أقامَ زيدٌ؟»، وكذلك «هل»[٣].

والهمزةُ أعمُّ تصرُّفاً، إذْ تدخلُ على الواوِ، والفاءِ، و «ثُمَّ»، نحو: أَوَ مَنْ[٤]، أَفَمَنْ[٥]، أَثُمَّ[٦].

ح: وتأتي للإنكارِ دون «هَلْ»[٧]. ويصحُّ «أزيدٌ قامَ؟» لا «هل زيدٌ قامَ»[٨]. ويجوز حذفُ الهمزةِ لا «هَلْ»، كقولِهِ:

---

(١) بحذف الوسط. وجاء فيها أيضاً (سو) بحذف الأخير و(سي) بحذفه وقلب الوسط ياء. انظر المغني ١٨٥، وشرح ابن يعيش ٨/١٤٨.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/٨٨، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٩، شرح الفريد ٤٨٣.

(٣) الهمزة تدخل على الاسم والفعل، وكذلك هل نحو (هل زيد قائم؟) و(هل قام زيد؟) إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو (هل زيد قام؟) إلا على الشذوذ، لأن أصلها أن تكون بمعنى (قد)، و(قد) من لوازم الأفعال ثم تطفلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة).

شرح الرضي ٢/٢٨٨، شرح الجامي ٧٩٨، شرح الفريد ٤٨٣.

(٤) ش: أو من كان.

(٥) ش: أفمن كان.

(٦) منه قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١].

(٧) انظر شرح الرضي ٢/٣٨٨.

(٨) ذكرت علة ذلك عن الرضي وغيره في الحاشية قبل قليل.

٢٤٢ - فَوَاللهِ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

قيل: و «هل»(١) مُضَمَّنَةٌ(٢) للهمزةِ، إذْ هي بمعنى «قد». وقد اسْتَعْمَلَ الأصلَ من قال:

٢٤٣ - . . . . أهلَ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذي الأَكَمِ

---

٢٤٢ - البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي (ديوانه ٢٤٧ - ٢٥٨ تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط مطبعة السعادة - ١٣٧١هـ :. من أبيات قالها في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله.

ورواية الديوان:

فوالله ما أدري وإني حاسِبٌ بسبعٍ رمينَ الجمرَ أمْ بِثَمانِ

وفي سيبويه وأكثر المصادر: (لعمرك) مكان (والله).

وقوله (وإن كنت دارياً) يحتمل أن تكون (إن) فيه نافية، فالجملة مؤكدة لجملة (ما أدري).

ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة، أي: وإني كنت قبل هذا دارياً، فلما رأيت ما هي عليه من الجمال نسيت ذلك.

الجمر والجمار: حصيات يرميها الحاج بمنى، وهي ثلاث: العقبة والوسطى والصغرى.

والشاهد: حذف الهمزة من قوله: (بسبع)، والمراد: أبسبع، دل عليه: أم بثمان، و (أم) عديلة الهمزة، ولم يرد (أم) المنقطعة.

وهو ضرورة عند سيبويه والمبرد وجمهور العلماء. والأخفش يقيسه في الاختيار إن أمن اللبس.

وقال البغدادي: وذهب جاعة إلى أن الهمزة يجوز حذفها إن كانت مع (أم)، وإلا فلا.

شرح ابن عصفور ١/ ٢٣٧، إصلاح المنطق ٥٠، تهذيب إصلاح المنطق ١/ ٨، المغني ٢٠، السيوطي ١١، العيني ٤/ ١٤٢، الكامل ٢/ ٢٤٥، ٣/ ١٧٨، المفصل ٣٢، شرح ابن يعيش ٨/ ١٥٤، الخزانة ١١/ ١٢٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٥١، الضرائر ١٥٨، الأزهية ١٣٥.

(١) ت، م: هي.

(٢) ت: متضمنة.

٢٤٣ - البسيط، صدره:

سائِلْ فوارِسَ يَرْبوعٍ بِشِدَّتِنا

وهو لزيد الخيل الطائي، وسماه رسول الله ﷺ (زيد الخير).

من أبيات خمسة قالها في غارة على بني يربوع. =

ويجوزُ دخولُ حرفِ العطف عليه، نحو: وهل، فهل، ثم هل[١].

وتفيد التقرير في[٢] نحو ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾[٣]، والنفيَ في نحوِ قولهِ:

٢٤٤ - وهل أَنَا إلّا مِنْ غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ غَـوَيْـتُ وإنْ تَـرْشُـدْ غَـزِيَّـةُ أَرْشُـدِ

قلت: والإنكار[٤] في نحو ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٥] وربما أتتْ بعد «أَمْ»، كقوله:

= يربوع: أبو حي من تميم. بشدتنا: روي بفتح الشين: أي بحملتنا، وروي بكسرها، أي: بقوتنا والباء بمعنى (عن). سفح القاع: أسفله، والقاع: المستوى من الأرض. الأكم: جمع أكمة، وهي التل. ويروى: (القف) مكان (القاع) وهي بمعناها.

والشاهد: دخول همزة الاستفهام على (هل) لأنها بمعنى (قد) ولو كان للاستفهام لما جاز اجتماع حرفي استفهام، فاستعملها الشاعر على الأصل.

والتقدير: أقد رأونا. ودخول الهمزة على (هل) شاذ عند ابن الحاجب. وعند الزمخشري أن (هل) تكون دائماً بمعنى (قد) والاستفهام مستفاد من الهمزة المقدرة المحذوفة لكثرة الاستعمال.

وفيه شاهد ذكره ابن الشجري على جمع (أكمة) على (أكم) كما جمعت على (آكام).

المقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١، ابن الشجري ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٣٤، الخصائص ٢/ ٤٦٣، شرح ابن يعيش ٨/ ١٥٢، ١٥٣، المغني ٤٦٠، السيوطي ٢٦٢، الخزانة ٤/ ٥٠٦ (بولاق) عرضاً. همع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٣٣، الدرر ٢/ ٩٥، ١٧٨، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٤٠، اللمع ٣٦٠، مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ١٢٠.

ويروى: (فهل رأونا) و(أم هل رأونا) ولا شاهد فيه حينئذ.

(١) انظر الرضي ٢/ ٣٩١.

(٢) (في) ساقطة من ت.

(٣) سورة المطففين، الآية: ٣٦.

٢٤٤ - الطويل لدريد بن الصمة، من قصيدة في رثاء أخيه عبد الله بن الصمة.

غزية: رهط الشاعر.

والشاهد فيه أن (هل) استفهام صوري بمعنى النفي.

العقد الفريد ٥/ ١٦٩، الأغاني ٩/ ٤، ٥، الأصمعيات ١٠٧، شرح المرزوقي ٨١٥، المغني ٨٥٣، الرضي ٢/ ٣٨٩، الخزانة ١١/ ٢٧٨.

(٤) أي: وتفيد الإنكار.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٩.

٢٤٥ - أَمْ هَلْ كبيرٌ بكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ . . . .

وتأتي بعد «أم» سائر أسماءِ الاستفهام، نحو ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا﴾(١)، ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٢)، وقوله:

٢٤٦ - أَمْ كَيْفَ ينفعُ ما تُعطى العَلوقُ بِهِ/

---

٢٤٥ - البسيط، عجزه:

إِثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

وهو لعلقمة بن عبدة الفحل (ديوانه ١٢٩) بشرح الشنتمري. وبشرح البطليوسي ١/ ٥٥١، وقبله مطلع القصيدة وهو قوله:

هل ما علمتَ وما استودِعْتَ مكتومُ أم حَبْلُها إذْ نأَتْكَ اليومَ مَصْرومُ

كبير: يعني نفسه، أي: شيخ. وهو مبتدأ، وجملة (بكى) صفة له. و(مشكوم) خبره ومعناه: المجازي، من الشكم، وهو العطية عن مجازاة.

لم يقض عبرته: لم يشتف من البكاء، وهو صفة ثانية لكبير.

والشاهد: دخول (أم) المنقطعة على (هل). قال ابن الشجري: جمع بين (أم) و(هل)، ولا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا يجوز تقدير (هل) ههنا بقد كما قدرت في (أهل رأونا بسفح القاع).

سيبويه ٣/ ١٧٨، المقتضب ٣/ ٢٩٠، المفضليات ٣٩٧، شرحها للأنباري ٧٨٦ ابن الشجري ٢/ ٣٣٤، اللمع ١٧٩، المحتسب ٢/ ٢٩١، الرضي ٢/ ٣٨٩، الخزانة ١١/ ٢٨٦، شرح ابن يعيش ٤/ ١٨، ٨/ ١٥٣، همع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٣٣، الدرر اللوامع ٢/ ٩٣، ١٧٨.

(١) سورة النمل، الآية: ٦٢.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٤.

٢٤٦ - البسيط، عجزه:

رِئْمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

وهو لأفنون التغلبي، واسمه ظالم أو صريم بن معشر. وقبل الشاهد قوله:

أنّى جَزَوا عامراً سُوءَى بِفِعْلِهِمُ أم كيفَ يَجْزونَني السُّوءَى مِنَ الحَسَنِ

العلوق: الناقة التي علق قلبها بولدها. وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تبناً ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى. الرئمان: مصدر رئمت الناقة على ولدها، إذا عطفت عليه، وأضيف إلى الأنف، لأنه مجرد شم والقلب خال. ومن عادة الناقة أن تلزم ولدها وتحك أنفها به دون أن ترضعه. =

حروف التأنيث

ومنها حروفُ التأنيثِ. كثر: وهي التاءُ، والألفُ مقصورةً وممدودةً. م. ي: والياءُ من «هذي»[١]. ش: والهاءُ من « هذهِ»[٢]، والياءُ من «تفعلينَ»[٣]. قلنا: صيغتا تأنيثٍ برمَّتِهما، وياء «تفعلينَ» ضميرٌ[٤].

فالتاءُ قد تَبْرُزُ كـ«ضربةٍ» و«قائمةٍ»، وتَسْتَتِرُ كـ«أُذُنٍ» و«عَيْنٍ» بدليلِ «أُذَيْنَةٍ» و«عُيَيْنَةٍ»[٥].

وكل مؤنثٍ معنويٍّ فإنّه يتحتمُ بُروزُ التاءِ في مصغَّرِ ثُلاثيِّهِ كـ«هُنَيْدَةٍ»، واستتارُها[٦] في رُباعيِّهِ، وشذَّ «عُرَيْسٌ» و«حُرَيْبٌ»، و«قُدَيْدِيمَةٌ» و«وُرَيِّئَةٌ»[٧].

= وجرى هذا البيت مثلًا يضرب لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانطواء قلبه على ضده وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد فرفع (رئمان) فرده الأصمعي وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت. ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت الأصمعي. والشاهد: مجيء اسم الاستفهام (كيف) بعد (أم). واستشهد به ابن هشام في المغني على أن (أم) المنقطعة بمعنى (بل) والهمزة جميعاً في قول البصريين، وخالفهم الكوفيون. الكامل ٦٢ مجالس العلماء للزجاجي ٤٢، أمالي الزجاجي ٥٠ - ٥١، مجمع الأمثال ٣/ ١٦٠، جمهرة اللغة ١/ ٢١٩، المسائل المشكلة (البغداديات) ٤١٩، المفضليات ٢٦٣، شرح ابن يعيش ٤/ ١٨، المغني ٦٧، السيوطي ٥٣، الرضي ٢/ ٣٨٩، الخزانة ١١/ ١٣٩، همع الهوامع ٢/ ١٣٣، الدرر اللوامع ٢/ ١٧٩.

(١) انظر مفصل الزمخشري وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٨، ٩١، وشرح الرضي ٢/ ١٦١.

(٢) ن: هذي.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٥/ ٩١.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) قال الرضي ٢/ ١٦١: (ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء، لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدر، بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة وقديرة.
انظر الهمع ٢/ ١٧٠، وشرح ابن يعيش ٥/ ٩٢.

(٦) ش: واستتاره.

(٧) (عريس): تصغير عرس، وهو طعام الوليمة، وتصغيره بغير التاء شاذ لأنه مؤنث على ثلاثة أحرف. و(حريب): تصغير حرب، وحقه أن يصغر بالتاء لأنه مؤنث ثلاثي. قال=

وفوائدُ التاءِ تمييزُ المؤنثِ من المذكر صفةً كـ «قائمةٍ»، أو اسماً كـ «إنسانَةٍ»، أو المفردِ من جنسِهِ كـ «شَعيرةٍ» و «تَمْرَةٍ». أو الجمعِ من مفردِهِ كـ «كَمْأَةٍ» فمفردُهُ «كَمْءٌ»[١].

أو تأكيدُ المبالَغَةِ كـ «عَلّامةٍ» و «نَسّابَةٍ». أو الجمعُ[٢] كـ «حجارةٍ». أو التأنيثُ كـ «ناقَةٍ» و «نَعْجَةٍ»[٣]. أو التعويضُ كـ «جَحاجِحَةٍ»[٤] و «فَراعِنَةٍ»[٥]عوضاً من[٦] الياءِ في «جَحاجيحَ» و «فَراعينَ» و «عِدَةٍ» و «زِنَةٍ»، عوضاً من فائِهِما[٧]. أو النسبةُ كـ «أشاعِثَةٍ» و «مَهالِبَةٍ».

والألفُ المقصورةُ[٨] تأتي للتأنيثِ في المصادرِ كالذِكرى[٩]، والأسماءِ كـ

=الخليل: تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب. وقال المازني لأنه في الأصل مصدر. وقال المبرد: الحرب قد تذكر. و(قد يديمة): تصغير قدام، وهو نقيض وراء، ويقال فيه (قديدمة) أيضاً، وحقه أن يصغر بلا تاء، لأنها لا تلحق الرباعي.

و(وريئة): تصغير وراء. ويقال فيه مثل ما قيل في سابقه.

الصحاح واللسان (عرس، حرب، قدم) المقتصد ٢/ ٩٨٩، الرضي ٢/ ١٦١ شرح ابن يعيش ١/ ٦٩.

(١) قال الجوهري: (الكمأة واحدها كمء على غير قياس، وهو من النوادر، تقول: هذا كمء، وهذان كمآن، وهؤلاء أكموء ثلاثة، فإذا كثرت فهي الكمأة). الصحاح (كمأ). وانظر الرضي ١/ ١٦٢.

(٢) الأصل، ت: للجمع.

(٣) هي فيهما لتأكيد التأنيث، لأن اللفظ مخصوص بالمؤنث.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٧٣٦، الهمع ٢/ ١٧٠، شرح ابن يعيش ٥/ ٩٦.

(٤) هو جمع حجاجح جمع جحجاج، وهو السيد. ويقال جحاجيح أيضاً، والهاء عوض من الياء المحذوفة، ولا بد منهما أو من الياء، ولا يجتمعان. الصحاح (جحح). وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٧٣٦.

(٥) جمع فرعون وهو لقب الوليد بن مصعب ملك مصر، ويقال لكل عات متمرد فرعون. الصحاح (فرعن).

(٦) الأصل، ت: عن.

(٧) د: فائها.

(٨) (المقصورة) ساقطة من ش.

(٩) مصدر ذكرته ذكرى بمعنى الذكر. انظر شرح ابن يعيش ٥/ ١٠٩.

«بُهمى»[١] والصفاتِ كـ «حُبْلى»[٢]، والجمع كـ «جَرْحى» و «مَرْضى» و «قَتْلى».

والممدودُ كذلكَ[٣] كالشَّعْراءِ[٤]، والصَّحْراءِ، والحَمْرَاء، والأَشْياء ومنه «أَنْبِياءُ».

وما ظهرتْ فيه العلامةُ فلفظيٌّ. وإلّا فمعنويٌّ يُعْرَفُ تأنيثُهُ بتصغيرٍ[٥]، أو تكسيرٍ، أو وصفٍ، أو نحوِها[٦].

وكلٌ/ منهما[٧] ينقسمُ إلى حقيقيٍّ، وهو ما بإزائِهِ ذَكَرٌ[٨] كـ «امْرأةٍ» و «ناقَةٍ» وغيرِ حقيقيٍّ، وهو خلافُهُ كـ «ظُلْمَةٍ» و «عَيْنٍ»[٩].

والجموعُ مؤنثةٌ غالباً كـ «قامتِ الزجالُ» ونحوِها[١٠]، وتأنيثُها[١١] غيرُ حقيقيٍّ مطلقاً[١٢].

---

(١) ذهب بعضهم إلى أن ألفها للالحاق، والواحدة (بهماة). انظر حاشية ص٩٢.

(٢) الأصل: حبلاء.

(٣) (كذلك) ساقطة من ت.

(٤) لم أجد (الشعراء) مصدراً، وإنما جاء اسماً وصفة، وله عدة معان، الشعر النابت على عانة الرجل وركب المرأة، والخصية كثيرة الشعر، وبفتح الشين: ضرب من الخوخ، وذبابة لها إبرة، وداهية شعراء. ويقال للرجل إذا تكلم بما ينكر عليه جئت بها شعراء ذات وبر. والشعراء: الشجر الكثير، والفروة، والأجمة. الصحاح واللسان (شعر).
وكان يمكنه أن يمثل بنحو (السراء) و(الضراء) و(النعماء) و(البأساء) و(اللأواء) مما هو معروف.
انظر الرضي ٢/ ١٦٨، وشرح ابن يعيش ٥/ ١١٠.

(٥) ن: إما بتصغير.

(٦) الأصل، ت: نحوهما.

(٧) أي: اللفظي والمعنوي.

(٨) ش: ذكراً.

(٩) الكافية بشرح الرضي ٢/ ١٦٩.

(١٠) و(نحوها) ساقطة من ت.

(١١) ت: وتأنيثه.

(١٢) الجمع يكسب الاسم تأنيثاً لأنه يصير في معنى الجماعة، وهو تأنيث غير حقيقي، لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة الدار والنعل وغيرهما. شرح ابن يعيش ٥/ ١٠٣، والرضي ٢/ ١٦٩.

فرع:

وإذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرِ الحقيقيِّ أو مُضْمَرِهِ[١] (من غير فصلٍ)[٢] لَزِمَتْ التاءُ كـ «قامَتِ المرأةُ» (أو المرأةُ قامتْ)[٣]. وأنتَ مع ظاهرِ غيرِ الحقيقيِّ بالخِيار كـ «طَلَعَتْ، أو طلعَ الشمسُ»[٤].

وحذفُها مع الفصلِ أَجْوَدُ كـ «طلَع اليومَ الشمسُ». وقيل: إنما التخييرُ مع الفصلِ لا غيرُ[٥].

وإنْ أُسْنِدَ إلى مُضْمَرِهِ لَزِمَتْ مطلقاً كـ «الشمسُ طلعتْ»[٦]، وشذ (قوله)[٧]:

٢٤٧ - . . . . ولا أرضَ أَبْـــقَـــلَ إِبْـــقَـــالَهَـــا

(١) (أو مضمرة) ساقطة من ن، م، د.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ت.

(٣) الزيادة من ت. انظر الهمع ٢/ ١٧٠ - ١٧١.

(٤) انظر الكافية وشرح الرضي ٢/ ١٦٩، والمفصل مع شرح ابن يعيش ٥/ ٩١ - ٩٢.

(٥) انظر المصدرين السابقين في موضعيهما.

(٦) خالف في ذلك ابن كيسان فلم يوجب التاء في مثله محتجاً بالشاهد الآتي. وانظر المغني ٦٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٩٦.

(٧) (قوله): ساقطة من الأصل، ت.

٢٤٧ - المتقارب، صدره:

فَــلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهَــا

وهو لعامر بن جوين الطائي (أحد الخلعاء الفتاك. ترجمته في الخزانة ١/ ٥٣). أبقلت: أخرجت البقل. وهو من النبات ما ليس بشجر. يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث والشاهد: حذف التاء من (أبقلت)، وسوغه أن الأرض بمعنى المكان، وهو خاص بالضرورة عند سيبويه والجمهور. وأجازه ابن كيسان، وحجته أن الشاعر كان يمكنه أن يقول: أبقلتِ إبْقالَها بتخفيف الهمزة.

وقد روي البيت بالتخفيف كما قال الشنتمري، ولا ضرورة فيه حينئذ.

وروي: : أبقلَ إبقالُها بالرفع، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وفيه شاهد آخر عند الرضي وشرحه البغدادي، وهو أن (أرض) نظير (عرفات) في كونها مؤنثة لا يجوز فيها التذكير إلا على تأويل بعيد، وهو أن يراد بها المكان.

سيبويه ٢/ ٤٦، الخصائص ٢/ ٤١١، المحتسب ٢/ ١١٢، ابن الشجري ١/ ١٥٨،=

وتُؤَوَّلَ بـ «مكانٍ»[1].

وحكُم ظاهرِ الجمع مطلقاً - غير المذكر السالم - حكمُ ظاهرِ غيرِ الحقيقيِّ كَقامَ[2] أو قامتِ الرجالُ، أو الخيلُ[3].

وإذا أسْنَدْتَ[4] إلى ضميرِ العاقِلِينَ[5] - غير المذكر السالم - قلتَ: فعلتْ، أو فَعلوا[6]. وفي النِساء والأيامِ: فعلتْ، وَفَعَلْنَ[7]. وشذَّ «أكلوني البَراغيثُ»[8].

=١٦١، المقرب ١/ ٣٠٣، المغني ٦٨٠،٨٧٩، السيوطي ٣١٩، أوضح المسالك ١/ ٣٥٤، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٩٦، المخصص ١٦/ ٨٠، الضرائر ١٣١، التبصرة ٢/ ٦٢٤، شرح ابن يعيش ٥/ ٩٤، ابن عقيل ١/ ١٧٢، العيني ٢/ ٢٦٤.

(١) انظر مصادر الشاهد السابق.

(٢) ن: كقام الرجال.

(٣) أي: فيخير فيه بين إثبات التاء وحذفها كما مر في ظاهر غير الحقيقي. وانظر الرضي ٢/ ١٧٠.

(٤) ن: أسند.

(٥) ن: المذكرين العاقلين.

(٦) أما في المذكر السالم فتعيين الواو نحو (المسلمون قاموا). وانظر المصدر السابق. وشرح ابن يعيش ٥/ ١٠٦.

(٧) الأيام مما لا يعقل فجمعه وضمير جمعه كالمؤنث وإن كان مذكراً. المصدر السابق ٥/ ١٠٥، وشرح ابن عصفور ٢/ ٣٩٦.

(٨) هي لغة لبعض العرب. قيل: هم طيىء. وقيل: أزد شنوءة. وقيل: بلحارث. والفعل إذا تقدم على الفاعل لا يلحق به علامة تثنية ولا جمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما. وبعض العرب يوليه قبل الاثنين ألفاً، وقبل الذكور واواً وقبل الإناث نوناً، ليدل بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي، واصطلح النحاة على تسمية هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث. قيل: وعليها جاء قوله ﷺ: «يَتَعَاقَبونَ فِيْكُمْ ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ». ومنها قول الشاعر:

تَـوَلّـى قـتـالَ الـمـارِقـيـن بِـنَـفْـسِـهِ   وقـد أسْـلـمـاهُ مُـبْـعَـدٌ وَحَـمِـيْـمُ

وقوله الآخر:

يـلومـونـنـي فـي اشـتـراء الـنـخيـ   ل أهـلـي فـكـلـهـم يـعـذل

وقل الآخر: =

وقيلَ: النونُ للقليلِ فقط، ومن ثَمَّ يُقالُ في التاريخ: «لِثَلاثٍ خَلَوْنَ» و«لِسَبْعٍ[١] خَلَتْ». ويُقالُ مع الشكِّ في الشَّهْرِ: إنْ بَقينَ أو بَقِيَتْ[٢].

وظاهرُ جمعِ المذكرِ السالمِ كالمفرد كـ «قامَ الزيدونَ»، ومضمَرُهُ فَعَلوا[٣].

ومنها نوناً التأكيدِ، وتنوينُ التنكيرِ، وقد مرت[٤].

حرف التعريف

ومنها حرفُ التعريف.

يه: وهو اللامُ وحدَهُ في نحو[٥] «الرجل»، لانْحِذَافِ[٦] الألفِ في الدَّرْجِ،

= رأين الفواني الشيب لاح بعارضي فاعرضن عني بالخدود النواضر

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً. وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون مبدلة من الأسماء المذكورة بعد. قال ابن مالك: (وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة. وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾.

انظر الكتاب ١٩/١، المسائل المشكلة (البغداديات) ١٠٩، ابن الشجري ١/ ١٣١ - ١٣٥، شرح ابن عصفور ١/ ١٦٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٨١ - ٥٨٢.

(١) ت: والسبع.

(٢) ليس ذلك بلازم كما يفيد ظاهر كلامه، بل يجوز مجيء النون مع الكثير والتاء مع القليل قال الزمخشري: وما ذاك بضربة لازب. وقال ابن يعيش في شرحه: يريد بأمر ثابت يلزمك أن تأتي به: بل أنت مخير، إن أتيت به فحسن، وإن لم تأت به فعربي جيد. شرح ابن يعيش ٥/ ١٠٦.

(٣) انظر الرضي ٢/ ١٧١، وشرح ابن يعيش ٥/ ١٠٤، وفيه تعليل لكل ما ذكره.

(٤) انظر ص٢٨٥، ٣٢٨.

(٥) (نحو) ساقطة من ت.

(٦) د: لانحراف.

وَحْملًا على مُقابِلِهِ وهو التنكيرُ، إذْ له حرفٌ واحدٌ[١].

ل: بل مجموعُهُما. والألفُ/ عنده قطعيَّةٌ، حُذِفَتْ لكثرةِ الاستعمالِ لا للدَرْجِ، إذْ أكثرُ حروفِ المعاني من حرفينِ كـ «هل» و «بل» و «عن»[٢].

وهو أنواعٌ: تعريفُ الجنسِ و (هو)[٣] تعريفُ الحقيقةِ من حيثُ هيَ هيَ[٤]

---

(١) هذا الذي نسبه المصنف إلى سيبويه نسبه إليه كثيرون منهم الزمخشري وابن بابشاذ، وابن يعيش والرضي. واضطرب كلام ابن مالك في ذلك، ففي شرح الكافية نسب إليه أن اللام وحدها هي المعرفة كما ذكره المصنف هنا، وفي التسهيل وشرحه نسب إليه أن (ال) بكمالها هي أداة التعريف كما هو مذهب الخليل الآتي.
والظاهر من كلام سيبويه أن مذهبه فيها كمذهب الخليل لا كما نسبه إليه النحاة، فقد ذكر «أل» في ثنائي الوضع في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) فقال: (أل تعرف الاسم في قولك: القوم والرجل).
وقرر ابن مالك في التسهيل أن «أل» هي المعرفة لا اللام وحدها عند الخليل وسيبويه واستظهر في شرح التسهيل أن ذلك مذهب الخليل وسيبويه أيضاً وأن الخلاف بينهما إنما هو في الهمزة فقط، فالخليل يرى أنها همزة قطع، وسيبويه يرى أنها همزة وصل، وكاد يجزم باتفاقهما.
وما قرره ابن مالك هنا هو الذي يجب أن يعتمد للخروج من هذا الخلاف، وإن كان قد ناقض كلامه هذا في شرح الكافية فقال: (اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة. وهي عند الخليل همزة قطع عوملت - غالباً - معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، وهي أحد جزأي الأداة المعرفة. وقول الخليل هو المختار عندي).
وما نسب إلى سيبويه في هذا الكتاب نسبه أبو حيان والمرادي إلى بعض المتأخرين ونسبه ابن منظور إلى ابن السكيت. ونسبه الأشموني إلى بعض النحاة. ونسبه ابن يعيش إلى أكثر البصريين والكوفيين.
انظر الكتاب ٤/٢٢٦، التسهيل ٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٤، شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٦١، الإرتشاف ١/ ٣٤١، شرح ابن يعيش ٩/ ١٧، شرح الفريد ٤٩٧، اللسان (لوم)، شرح الرضي ٢/ ١٣٠ - ١٣١، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣١٩، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧١.

(٢) انظر المصادر السابقة في مواضعها.

(٣) (هو) الثانية ساقطة من الأصل، ت.

(٤) (هي) الثانية ساقطة من ت.

من غير نظرٍ إلى عمومٍ ولا خُصوصٍ، نحو «الرجلُ خيرٌ من المرأةِ»[١]. ومنه «أَدْخُلِ السوقَ» لغيرِ مُعَيَّنٍ.

وللعمومِ، نحو ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[٢] أي: كلُّ إنسانٍ ومن ثَمَّ صَحَّ الاستثناءُ[٣].

وللعَهْدِ، نحو «جاءَ الرجلُ» و «قُضِيَتِ الحَاجَةُ». ومنه ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٤]. ويرجعُ إلى العهدِ تعريفُ الحضورِ كـ «خُذِ الدِرْهَمَ»[٥]، وتعريفُ المشتقِّ والموصولِ والعلمِ كالحسنِ، والعبّاسِ، اللازمُ منه والجائزُ[٦].

حرف النسب

ومنها حرفُ النَسَبِ[٧]، وهي الياءُ المشَدَدَةُ اللاحِقَةُ بالاسم، لِتَدُلَّ على نِسْبَةِ[٨] المُسَمّى[٩] إلى مدلولِ المجرَّدِ عنها[١٠]. والمنسوبُ الاصطلاحيُّ ما لَحِقَتْهُ

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٢٢.
(٢) سورة العصر، الآية: ٢.
(٣) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر، ٣].
وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٢٢.
(٤) سورة المزمل، الآية: ١٦.
وانظر الرضي ٢/ ١٣١.
(٥) د: الدراهم.
(٦) ويلحق بهذا القبيل صفة المشار إليه، لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما. . وتعريف الماهية كقول القائل: «اشتر اللحم» لأنه إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته. فصار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم فهو في حكم المذكور المشاهد. عن شرح الكافية لابن مالك ملخصاً ١/ ٣٢٢.
(٧) يسمي سيبويه هذا الباب باب الإضافة أو باب النسبة. الكتاب ٣/ ٣٣٥.
(٨) أصل: نسبته.
(٩) (المسمى) ساقطة من د.
(١٠) قال طاهر بن بابشاذ في شرح المقدمة ١/ ٢٧٣:
(فإن الياء المشددة التي للنسب إذا دخلت على الكلمة الجامدة جعلتها في حكم المشتق، وحملت الاسم الضمير، وجعلته صفة بعد أن لم يكن كذلك، ونقلت الإعراب الذي كان قبلها إليها، وقلبت الألفات واوات. ولها آثار كثيرة في النسب).

(هذه)(١) الياءُ(٢).

وقد تكونُ النسبةُ لفظيةً فقط كـ «كُرْسِيٍّ» و «وَلِيٍّ»(٣). وبالصيغةِ كـ «بَزَّازٍ»، و«عَطَّارٍ»(٤).

والحقيقيةُ إنْ كانت إلى مثنىً أو مجموعٍ مُسَمّى(٥) به فلكَ تَبْقِيَتُهُ وردُّهُ إلى مفردِهِ كـ«يَبْرِيٍّ» و«نَصِيبِيٍّ» أو «يبريني» و«نَصِيبِينِيٍّ»(٦) في «يَبْرِينَ»(٧)، و«نَصِيبِينَ»(٨).

---

(١) (هذه) ساقطة من الأصل، ت.

(٢) قال ابن الحاجب في الشافية ٢/ ٤: (المنسوب: الملحق بآخره ياء مشددة، ليدل على نسبته إلى المجرد عنها).
وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٥/ ١٤١.

(٣) لا يقال لهذه الأسماء إنها منسوبة ولا ليائها أنها ياء النسبة. شرح الشافية للرضي ٢/ ٤، شرح ابن يعيش ٥/ ١٤٣.

(٤) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٦/ ١٣، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٦٢.

(٥) ت: يسمى.

(٦) في هذه الأسماء مذهبان: فمنهم من يجعل إعرابها في النون بالحركات ويلزمها الياء، فعلى هذه اللغة لا يحذف منها شيء في النسب، ومنهم من لا يجعل النون معتقب الإعراب، بل يجعل الإعراب على ما قبل النون فيعربها بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وعلى هذا المذهب تحذف الواو والنون أو الياء والنون في النسب.
انظر الكتاب ٣/ ٣٧٢، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٤٠، شرح الشافية للرضي ٢/ ١٠ - ١١، شرح ابن يعيش ٥/ ١٤٥.

(٧) يبرين - بفتح أوله وسكون ثانيه ثم راء مكسورة ونون مفتوحة - ويقال فيه: أبرين. اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين. ويبرين أيضاً: قرية منْ قرى حلب ثم من نواحي عزاز. وقيل: رمل معروف في ديار بني سعد من تميم. قال الشاعر:

أراكِ إلى كُثْبانِ يبرينَ صَبَّةً ... يا بُعْدَ يَبْرِينَ من بابِ الفَراديسِ

وقال جرير:

فقلتُ للركبِ إذْ جَدَّ الرحيلُ بنا ... يا بُعْدَ يَبْرِينَ من بابِ الفَراديسِ

معجم ما استعجم ٢/ ١٣٨٦، معجم البلدان ٥/ ٤٢٧، مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٧٢.

(٨) نصيبين - بفتح أوله وكسر ثانيه ثم ياء علامة الجمع الصحيح -: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة، على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. ونصيبين أيضاً قرية من قرى حلب. ومدينة على شاطىء الفرات كبيرة تعرف بنصيبين الروم.
معجم البلدان ٥/ ٢٨٨، معجم ما استعجم ٢/ ١٣١٠، شرح ابن يعيش ٥/ ١٤٥، مراصد الاطلاع ٣/ ١٣٧٤.

وإنْ لَمْ يُسَمَّ بهما رُدَّ(١) إلى المفردِ(٢) حتماً كـ «زَيْدِيٍّ» و «مُهَلَّبِيٍّ» و «أشْعَثِيٍّ» في «زَيْدَيْنِ» و «مَهالِبَةٍ» و «أشاعِثَةٍ». وشذَّ «الأعرابيُّ» و «الأنصاريُّ»/ و «المَدائنيُّ» و «المعَافريُّ»(٣).

والمركَّبُ يُنْسَبُ إلى الصدرِ منه في غير المضاف كـ(٤) «حَضْرِيٍّ» و «خَمْسِيٍّ» في «حَضْرَمَوْتٍ» و «خَمْسَةَ عَشَرَ»(٥)، وشذَّ «حَضْرَمِيٌّ»(٦)، و «اثْنا عَشَرِيٌّ»(٧).

وفي المضاف يُنْسَبُ إلى الأشهرِ منهما كـ «بَكْرِيٍّ» و «زُبَيْرِيٍّ» في «أبي بكرٍ» و«ابنِ الزُّبَيْرِ»(٨).

---

(١) د: ردا.
(٢) الأصل: المفردة. ت: مفرده. ن: الفرد.
(٣) ظاهر كلام النحاة أنه لا شذوذ في واحد مما ذكره، فالأعرابي جمع أهمل واحده، والأنصاري لم يبق على جمعيته حيث نقل إلى العلمية أو لجريه مجرى القبيلة، والمدائني نسبة إلى المدائن وهو اسم البلد معروف بالعراق، والمعافري نسبة إلى معافر بن مر أخي تميم.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٥٩، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٦/ ٩١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٠.
(٤) (نحو) في ت.
(٥) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٤.
(٦) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤/ ١٩٥٣: (وقد يبنون اسماً رباعياً من بعد صدر المركب وبعض عجزه وينسبون إليه كقولهم في «حضرموت»: «حضرمي» وفي «عبد شمس» و«عبد قيس» «تيم اللات»: عبشمي وعبقسي وتيملي. وهذا النوع مقصور على السماع).
وقال الرضي في شرح الشافية ٢/ ٧٢: (وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها، فتقول في «بعلبك» بعلى أو بكى، وفي «تأبط شراً»: تأبطي أو شري. وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزأين، قال:
تـــزوجـــتـــهـــا رامـيـــة هـــرمـــزيـــة بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق
نسبها إلى «رامهرمز». وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خف اللفظ نحو «بعلبكي»).
(٧) أجاز أبو حاتم السجستاني ذلك. كما أجاز إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأي المركب. انظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٤.
(٨) المصدر السابق ٢/ ٧٥.

وإلى أوّلِ المُسْتَوِيَيْنِ[1] كـ «مَرَئِيّ»[2] و «عَبْدِيّ» في «امْرِىء القَيْسِ» و «عبدِ شَمْسٍ». وشَذَّ مزجُهُما كـ «مَرْقَسِيّ» و «عَبْشَمِيّ»[3]. قال:

٢٤٨ - وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ . . . .

والمفردُ الصحيحُ لا يُغَيَّرُ لدُخولِها - غالباً - كـ «جَعْفَرِيّ» و «زَيْدِيّ» و «عُمَرِيّ» فإنْ غُيِّرَ بنَقْصٍ فخلافُ القياسِ كـ «قُرَشِيّ» و «سُلَمِيّ» في قريشٍ

---

(١) أي المستويين شهرة.

(٢) د: امرئي. وهو جائز أيضاً. انظر الكتاب ٣/ ٣٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٥٣.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٥٣.

٢٤٨ - الطويل: عجزه:

كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أسِيْراً يَمانِيَاً

لعبد يغوث بن وقاص (شاعر جاهلي من سادات قحطان) من كلمة له قالها حين وقع في أسر بني تميم يوم الكلاب. وهو يوم مشهور من أيام العرب.

والشاهد في قوله: (عبشمية) حيث نسب إلى (عبد شمس) بمزج الأول مع الثاني. قال سيبويه: وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة «جعفر» ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، كما قالوا: سبطر، فجعلوا فيه حروف السبط إذ كان المعنى واحداً. . فمن ذلك: عبشمي وعبدري. وليس هذا بالقياس) الكتاب ٣/ ٣٧٦.

ولم يستشهد بالبيت على هذه القضية غير المصنف فيما أعلم. وإنما يورده النحاة شاهداً على إثبات الألف في الجزم في قوله: (لم ترى). ورده البصريون من وجهين: الأول أن الرواية فيه (ترى) بالالتفات من الإخبار إلى الخطاب. والثاني على فرض صحة الرواية الأولى فإن أصله: ترأي، فلما دخل الجازم حذف الألف فصار (لم ترأ) فخففت الهمزة بجعلها ألفاً، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، ولا شيء في ذلك لأن التخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياسي لا شذوذ فيه أصلاً. ولابن هشام توجيه آخر ذكره في المغني.

واستشهد به ابن يعيش على مجيء تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس نحو شيخ وشيخة.

الجمل ٢٥٧، أمالي القالي ٣/ ١٣٢، المحتسب ١/ ٦٩، المفضليات ١٥٨، النقائض ١٥٢، المذكر والمؤنث ١١٦، شرح ابن عصفور ١/ ١٤٤، المغني ٣٦٦، السيوطي ٢٣١، شرح ابن يعيش ٥/ ٩٧، ٩/ ١١١، ١٠/ ١٠٤، ١٠٧، الأشموني ١/ ١٠٣.

وسُلَيْم[١]. أو بزيادة كـ «رازيّ» و «مَرْوَزِيّ» في النسبةِ إلى الرَيّ[٢]، ومَرْوٍ[٣]. أو تغيرِ حَركةٍ «بِصْرِيّ»[٤] و «دُهْرِيّ»[٥] في البَصرةِ والدَّهْرِ.

والمعتلُ لامُهُ إنْ سُكِّنَ سابقُه فكالصحيح كـ «ظَبْيِيّ» و «غَزْوِيّ» في ظَبْيٍ وغَزْوٍ وظَبْيَةٍ وغَزْوَةٍ[٦].

---

(١) قياس النسب إلى (فعيل) بضم الفاء وفعيل بفتحها على مذهب سيبويه وجمهور النحاة بقاء الياء، وما جاء بدون الياء كما مثل به المصنف هنا فهو شاذ. ومذهب المبرد التخيير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياساً مطرداً، فيجوز على مذهبه أن يقال في القياس إلى (جُعَيْل) و(شَرِيف): جُعَيْلي وشَريفي وأن يقال: جُعَلِيّ وشَرَفِيّ، وكلا الوجهين مطابق للقياس عنده.

والثالث من المذاهب مذهب السيرافي وهو التخيير في (فعيل) بضم الفاء، وإثبات الياء في (فعيل) بفتحها، وإنما فرق بينهما لكثرة ما ورد من الأول بالحذف في حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف الاثقفي. انظر الكتاب ٣/ ٣٣٥، المقتضب ٣/ ١٣٣، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٤٤ - ١٩٤٥ شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٩.

(٢) الري: مدينة مشهورة من أمهات المدن في بلاد المشرق، كثيرة الفواكه والخيرات. وينسب إليها خلق من أجلة العلماء. معجم البلدان ٣/ ١١٦، مراصد الاطلاع ٢/ ٦٥١.

(٣) مرو الشاهجان: أشهر مدن خراسان وقصبتها العظمى. والمرو الحجارة البيض تقتدح بها النار. والشاهجان نهر عظيم يخترقها.

ومرو الروذ: مدينة قريبة من الأولى بينهما خمسة أيام. والروذ نهر كبيراً أيضاً نسبت إليه. معجم البلدان ٥/ ١١٢، مراصد الاطلاع ٣/ ١٢٦٢.

(٤) قال الرضي: وقالوا في البصرة: بصرى - بكسر الباء - لأن البصرة في اللغة حجارة بيض، وبها سميت البصرة، والبصر - بكسر الباء من غير تاء - بمعنى البصرة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء مع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب. وقيل: كسر الباء في النسب اتباعاً لكسر الراء. ويجوز «بصرى» بفتح الباء على القياس. شرح الشافية ٢/ ٨١ - ٨٢، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٦٤.

(٥) قال الرضي: (وقالوا: دهري - بضم الدال - للرجل المسن. فرقاً بينه وبين الدهري الذي هو من أهل الإلحاد). انظر المصدرين السابقين.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٦ - ٣٤٧.

يو: بل يُمَيِّزُ المؤنثُ بفتحةِ حشوِهِ، وبقلبِ الياءِ واواً كـ «ظَبَوِيٍّ» في ظبيةٍ.
قلنا: اللغة لا تَثْبُتُ بالترجيحِ[1].

وإن تحركَ كـ «عَمٍ» و «شَجٍ»[2] قُلِبَتْ واواً، كراهةَ الإحجافِ واجتماعِ الياءاتِ حيثُ هي ثالثةٌ، كـ «عَمَوِيٍّ» و «شَجَوِيٍّ»[3].

ويُخَيَّرُ في الرابعةِ بين الحذفِ والقلبِ كـ «قاضيٍّ» و «قاضَوِيٍّ» و «هاديٍّ» و «هادَوِيٍّ» و «مُعْطَيٍّ» و «مُعْطَوِيٍّ»[4].

ويتعينُ الحذفُ في الخامسةِ كـ «مُنْتَميٍّ» و «مُسْتَدْعِيٍّ»[5].

وما/ آخرُه ألفٌ مقصورةٌ تقلبُ ثالثةً كـ «عَصَوِيٍّ»، ورابعةً منقلبةً[6] كـ «مَلْهَوِيٍّ» و «أَعْشَوِيٍّ»[7].

---

(١) اللغة لا تثبت بالترجيح، محلها بياض في ش. قال في الكتاب ٣/ ٣٤٧: (وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبوى، وفي دمية: دموي، وفي فتية: فتوى. فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الياء بفعلة، لأن اللفظ بفعلة إذا أسكنت العين، وفعلة من بنات الواو سواء). وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٥/ ١٥٣.

(٢) كتبتا بالياء في غير د.

(٣) أنظر الكتاب ٣/ ٣٤٢ - ٣٤٣، شرح الشافية للرضي ٢/ ٤٢، شرح ابن يعيش ٥/ ١٥٠ - ١٥١.

(٤) حذف الياء هو الباب عند سيبويه، ويجوز اجراؤه مجرى «عم» في قلب الياء واواً، لعدم الاعتداد بالثاني الساكن لكونه كالميت المعدوم كما أجري في الصحيح نحو تغلبي، مجرى، نمري. وهو مذهب المبرد.
انظر الكتاب ٣/ ٣٤٠، المفصل وشرحه لابن يعيش ٥/ ١٥٠ - ١٥١، شرح الشافية للرضي ٢/ ٤٤ - ٤٥، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٤٣.

(٥) انظر المصادر السابقة.

(٦) (منقلبة) ساقطة من ت.

(٧) ويجوز الحذف أيضاً. قال سيبويه ٣/ ٣٥٣: (قال: فإن قلت في «ملهى»: ملهي، لم أر بذلك بأساً، كما لم أر بحبلوي بأساً).
وانظر شرح الشافية ٢/ ٤٠.

ويُخَيَّرُ[١] في التي للتأنيث كـ «حُبلِيٍّ» و «دُنْيِيٍّ» و «حُبْلَوِيٍّ» و «دُنْيَوِيٍّ» ويجوز الفصلُ كـ «حُبْلاوِيٍّ» و «دُنْيَاوِيٍّ»[٢].

ويتعينُ الحذفُ في متحركِ الحشو كـ «جَمَزِيٍّ»[٣].

والممدودةُ الأصليةُ تَبْقَى كـ «حِنائِيٍّ» و «قِثائِيٍّ» و «وُضَائِيٍّ»[٤].

ويُخَيَّرُ في المنقلبةِ والملحَقَةِ كـ «كِساوِيٍّ» و «عِلْباوِيٍّ»[٥] و «كِسائِيٍّ» و «عِلْبَائِيٍّ»[٦].

ويتعينُ القلبُ في المؤنثِ كـ «حَمْراوِيٍّ» و «خُنفُساوِيٍّ» و «مَعْيوراوِيٍّ»[٧]. وشذَّ قلبها نوناً كـ «صَنْعانِيٍّ» و «بَهْرانِيٍّ»[٨] والمحذوفُ لامُه

---

(١) د: ويجب.

(٢) تشبيها لها بألف التأنيث الممدودة، فيزاد قبلها ألف آخر وتقلب ألف التأنيث واواً. والأول أحسن الوجوه كما نص عليه سيبويه.
الكتاب ٣/ ٣٥٢، شرح الشافية ٢/ ٤٠، المفصل وشرحه ٥/ ١٥٠ - ١٥١.

(٣) إذا تحرك الثاني وجب الحذف كالخامسة، لأن الحركة تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال.
انظر شرح الشافية ٢/ ٣٩، شرح ابن يعيش ٥/ ١٥٠.
وجَمَزِيٌّ: نسبة إلى جَمَزَى. وقد تقدم معناه في حاشية ص٩٢.

(٤) الوضاء - بضم الواو وتشديد الضاد - الوضيء الحسن الوجه. قال الشاعر:
والمرءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيانِ النَّدى   خُلُقُ الكريمِ وليسَ بالوُضَّاءِ
ويجوز فيما ذكره قلب الياء واواً أيضاً، تشبيهاً للهمزة الأصلية بالتي للتأنيث نحو (قراوي)، و(وضاوي). وهو قليل جداً حتى يكاد يلحق بالشذوذ كما قال الرضي.
انظر الصحاح (وضأ)، شرح الشافية ٢/ ٥٥.

(٥) نسبة إلى (علباء)، وتقدم معناها في حاشية ص٦١.

(٦) (وعلبائي) ساقطة من ش.

(٧) نسبة إلى (معيوراء). وهو اسم جمع للعَيْر، والعير: الحمار الوحشي أو الأهلي. الصحاح (عير). وانظر الكتاب ٣/ ٣٥٥، وشرح ابن يعيش ٥/ ١٥٥.

(٨) نسبة إلى صنعاء - بلد باليمن - وبهراء - قبيلة من قضاعة. قال الرضي: (ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهة ألفي التأنيث الألف والنون) شرح الشافية ٢/ ٥٨.

إنْ لم يُعوَّض[١] يرد كأخويّ و «أَبَوِيّ»، لا المحذوفُ فاؤُهُ كـ «عِدِيّ» و «زِنِيّ» في عِدَةٍ وزِنَةٍ[٢].

ويُخَيَّرُ في المنسيّ[٣] كـ «يَدٍ» و «دَمٍ»، تقول: «يَدِيٌّ» و «يَدَوِيٌّ»[٤].

فرع:

وتُحْذَفُ – من المنسوبِ – تاءُ التأنيثِ كـ «فاطِمِيٌّ» و «عائِشِيٌّ» في فاطمةَ وعائشةَ[٥].

يه: ولو كانت عِوَضاً كـ «أَخَوِيٌّ» و «بَنَوِيٌّ» في أُخْتٍ وبِنْتٍ.

يو: لا[٦]، إذْ صارتْ كالأصلي[٧]، فَيُقال: «أُخْتِيٌّ» و «بِنْتِيٌّ»[٨].

---

(١) في جميع النسخ (إنْ عوض). وصواب العبارة (إنْ لم يعوِّض) إذ لا تعويض عن المحذوف فيما سيذكره. وفي حاشية الأصل: (صواب العبارة: إن لم يعوض من المحذوف رد كأبوي وأخوي عند النسبة إليه. وإن عوض عنه لم يجب رد المحذوف كابن، فإن أصله «بنو» حذفت الواو وعوضت عنها الهمزة أولاً، فتقول في النسبة إليه: ابني، لأن العوض يقوم مقام المحذوف. ذكره ركن الدين). ونقل نص هذا الاستدراك في حاشية نسخة ت.

وانظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٦٠ – ٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٥٤.

(٢) أجاز الفراء رد اللام فيقول: عدوي وزنوي. قال الرضي في شرح الشافية ٢/ ٦٣: وحمله على ذلك ما روي عن ناس من العرب: عدوي، في (عدة) فقاس عليه غيره.

(٣) أي الذي لم يثبت رد اللام فيه في موضع من المواضع.

(٤) د: بنو.

في شرح الشافية ٢/ ٦٤: فإن لم يثبت رد اللام في موضع فأنت في النسب مخير بينَ الرد وتركه، نحو غدي وغدوي، وحري وحرحي، وابني وبنوي، ودمي ودموي.

(٥) (في فاطمة وعائشة) ساقطة من ش، م، ن، د.

(٦) (لا) ساقطة من ت.

(٧) الأصل، ش: كالأصل.

(٨) في الكتاب ٣/ ٣٦٠: (وإذا أضفت إلى «أخت» قلت: أخوي، هكذا ينبغي أن يكون على القياس. وذا القياس قول الخليل من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل. =

وتحذفُ ياءُ «فَعِيْلَةَ» و «فُعَيْلَةَ» وواو «فَعُولَةَ» ك «حَنِفيٌّ» و «جُهَنِيٌّ» و «شَنَئِيٌّ» في «حَنِيفَةَ» و «جُهَيْنَةَ» و«شَنوءَةَ» إلّا إذا كان مُضاعفاً كَشدِيدَةٍ، أو معتلَّ العينِ كطويلةٍ فشَديديٌّ وطَويليٌّ، كراهةَ اجتماعِ المثلينِ والإعلالِ[١]./

ولا تُحْذَفُ ياءُ (فَعِيلٍ)[٢] غالباً، إلا حيثُ آخِرُهُ ياءٌ ك «عَلَوِيٌّ» و «قُصَوِيٌّ»[٣].

وتقول في «فَعولٍ»: فَعوليٌّ كَعَدَوِيٍّ[٤].

= وسمعنا من العرب من يقول في جمع «هنت»: هنوات. قال الشاعر:

أرى ابنَ نِزار قد جَفاني ومَلَّني   على هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِعُ

فهي بمنزلة «أخت». وأما يونس فيقول: أختيٌّ، وليس بقياس.

وانظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٦٠، ٦٨، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٥٥.

(١) قال سيبويه ٣/ ٣٣٩: (وسألته عن «شديدة» فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف. قلت: فكيف تقول في «بني طويلة»؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في «فَعَلَ» ألا ترى أن «فَعَلَ» من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حَوِيزَةَ: حَوِيزِيٌّ).

وانظر الشافية وشرحها للرضي ٢/ ٢٠، ٢٣، ٢٥.

(٢) العبارة في ت، ن، د: (ولا تحذف من مذكره). ولعلها أصوب لتشمل (فَعِيْلاً) و(فُعَيْلاً) كما مثل.

(٣) في النسبة إلى (علي) و(قصي). حذفت الياء الأولى، وقلبت الثانية واواً في النسب، لئلا تجتمع الياءات مع تحرك ما قبلها.

انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤، وشرح الشافية ٢/ ٣٠.

(٤) في الكتاب ٣/ ٣٤٥: (وسألته عن الإضافة إلى «عَدُوٍّ» فقال: عَدُوِّي. وإلى «كُوَّةٍ» فقال: كَوِّيٌّ. وقال: لا أغيره لأنه لم تجتمع الياءات. وإنما أبدل إذا كثرت الياءات فأفر إلى الواو، فإذا قدرت على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغيره).

وانظر الشافية وشرحها للرضي ٢/ ٢٠.

فرع:

وإذا نَسَبْتَ[١] إلى منسوبٍ حذفتَ الأولى كشافعيٍّ في شافعيٍّ[٢].

ويُفْتَحُ مكسورُ الحَشْوِ، كراهةَ توالي كَسْرتينِ[٣] كَنَمَرِيٍّ ودُؤَلِيٍّ[٤].

فرع:

وياءُ النسبِ كتاء التأنيث في تَطَرُّفِها، والإعرابِ عليها، وتمييزِها الواحدَ من الجَمْعِ كـ «روميٍّ» و «رُومٍ»[٥]. وللمبالغةِ كـ «جُزئيٍّ» و «كُلِّيٍّ»[٦].

حرف الردع

ومنها حرفُ الردعِ «كَلَّا»، نحو «فَيَقولُ رَبِّي أَهانَني: كَلَّا»[٧] أي: ارْتَدِعْ عن

---

(١) ت، ن، م: نسب.

(٢) قال ابن يعيش: ٥/ ١٥٥: (وأنت إذا نسبت إلى منسوب بَقَيْتَه على لفظه نحو النسب إلى تميمي وهجري وشافعي، فإنك تقولُ فيه أيضاً تميميٌّ وهجري وشافعي فيكون اللفظ واحداً، إلا أن التقدير مختلف، وذلك أنك إذا حذفت الياء الأولى التي للنسب أحدثت ياء أخرى غيرها، لأنه لا يجمع بين علامتي النسب كما لا يجمع بين علامتي التأنيث، مع ما في ذلك من ثقل اجتماع أربع ياءات).
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٣٩.

(٣) ش: حركتين.

(٤) في النسب إلى نمر والدئل. وانظر الشافية وشرحها ٢/ ١٧ - ١٨، وشرح ابن يعيش ٥/ ١٤٥.

(٥) الياء في (رومي) للوحدة، فهي مثل تمرة وتمر. وليس الياء فيه للنسب. وقد منع الرضي أن يقال للياء فيه انها ياء النسبة.
شرح الشافية للرضي ٢/ ٤.

(٦) لم يتبين لي وجه المبالغة في مثل جزئي وكلي. ومثل الرضي لها بأحْمَرِيٍّ ودَوّارِيٍّ، كقوله: (والدهرُ بالإنسانِ دَوّارِيٌّ) على إضافة الشيء إلى نفسه.
شرح الشافية ٢/ ٤.

(٧) سورة الفجر، الآيتان: ١٦ - ١٧.
والياء ثابتة في «أهانني» في جميع النسخ. وبها قرأ البزي ويعقوب في حالي الوصل والوقف، ووافقهما أهل المدينة وأبو عمرو إلا من طريق بكر عن ابن فرح في الوصل.
انظر ارشاد المبتدي ٦٣٤.

ذلكَ. ومن ثَمَّ حَسُنَ الوقفُ عليهِ(١).

وبمعنى حقاً نحو ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾(٢) فلا وقفَ(٣).

حرفا التفسير

ومنها للتفسير «أيْ» و «أنْ». و «أنْ» مختصة بما فيه معنى القول، وقد مر المثالُ(٤).

الحروف المصدرية

ومنها الحروفُ المصدريةُ(٥): «ما» و «أنْ» و «أنَّ» فالأوَّلانِ للفعليةِ نحو

---

(١) ش: عليها.

(٢) سورة النبأ، الآية: ٤.

(٣) مذهب الجمهور أن (كلا) للردع والزجر، وليس لها معنى غيره عندهم، ولذا يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها.

وذهب الكسائي وأبو حاتم السجستاني والفراء والنضر بن شميل ومن وافقهم إلى أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها. فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها. ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على أقوال ثلاثة: أحدها للكسائي ومتابعيه أنها تكون بمعنى «حقاً». والثاني لأبي حاتم ومتابعيه أنها تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحية. والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما أنها تكون حرف جواب بمنزلة «إي» و«نعم». وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ فقالوا: معناه: إي والقمر.

انظر المغني: ٢٤٩ - ٢٥٠، شرح الرضي ٢/ ٤٠١، شرح الجامي ٨١٤، الجني الداني ٥٧٧، معاني الرماني ١٢٢، شرح الفريد ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٤) تقدم التمثيل لأن التفسيرية في ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

أما «أي» فلم يسبق التمثيل لها تفسيرية. وهي تأتي في تفسير كل مبهم من المفرد، نحو «جاءني زيد، أي: أبو عبد الله» والجملة نحو «قُطِعَ رزقُهُ، أي: مات».

وانظر المفصل ٣١٤، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٩، معاني الرماني ٨٠، شرح الرضي ٢/ ٣٨٥، شرح ابن يعيش ٨/ ١٤١، معاني الفراء ٢/ ٣٩٩، التبيان ٢/ ١٠٩٧، البيان للأنباري ٢/ ٣١٣، شرح الجامي ٣٩٠.

(٥) بعدها في ن: (فمن النوعين وهي).

«آتيكَ ما وقفتَ» و «أعجبني أن وقفتَ» أي: وقوفُكَ. والمشددةُ للاسميةِ نحو «أعجبني أنَّكَ قائِمٌ» أي: قيامُكَ[١].

حروف الزيادة

ومنها[٢] حروفُ الزيادةِ[٣]، وهي: «إنْ» و «أنْ» و «ما» و «لا» و «مِن»، والباءُ، و اللامُ.

ف «إنْ» مع «ما» النافية، وَقَلَّتْ مع المصدريةِ و «لمَّا»[٤]. و «أنْ» مع «لمّا» - كما مر[٥] - وَقَلَّتْ مع الكافِ نحو قوله:

٢٤٩ - . . . . كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلىَ وارِقِ السَّلَمْ

و «ما» من أسماءِ/ الشرطِ، وبعضِ حروفِ الجر، وقَلَّتْ مع المضافِ، وقد مَرّتِ الشواهِدُ[٦].

و «لا» مع الواوِ بعد النفي، وبعد «أن» المصدريةِ، وَقَلَّتْ قبلَ «أُقسِمُ»، وشذَّت مع المُضافِ، وستأتي الشواهد.

و «مِن»، والباء، واللامُ تقدَّمَ ذكرُها[٧].

الحروف العاملة في حال دون حال

وأما الحروفُ التي تعملُ في حالٍ دونَ حالٍ فهي تسعةٌ[٨].

---

(١) انظر شرح الجامي ٧٩٣، شرح الرضي ٢/٣٨٦، شرح الفريد ٤٨١ - ٤٨٢.

(٢) الأصل: ومثلها.

(٣) وتسمى حروف الصلة أيضاً، لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة واستقامة الوزن وحسن السجع وتزيين اللفظ.

انظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٤، وشرح الفريد ٤٨٤.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) في ص ٣٦٤.

٢٤٩ - تقدم برقم ١٥٢.

(٦) انظر ص ١٩٤، ٢٣٠، ٢٤٦، ٤٦٠.

(٧) في حروف الجر. انظر ص ٤٠٧، ٤١٦، ٤٢٠.

(٨) ستة منها للنداء، و«ما» و«إن» و«لا» كما سيذكره.

حروف الندبة والنداء

منها حروفُ النُدْبَةِ والنِداءِ. فالندبةُ التفجُّعُ على الميِّتِ. وآلتُها المَحْضَةُ «وا»(١).

والنداءُ هو طلبُ إقبالِ الحَيِّ بآلةٍ مَخْصوصَةٍ، وهي: «يا» و «أَيا» و «هَيا» و «أيْ» والهمزةُ.

ف «يا» أعمُّها(٢). و «أَيا» و «هيَا» للبعيدِ والساهي والنائمِ(٣). والآخرانِ للقريبِ(٤). وتصحُّ النُدْبَةُ بـ «يا»(٥).

كثر: وهي حروفٌ. وقيل: بل أسماءُ فِعْلٍ، لإمالَتِها(٦).

---

(١) قال الرضي ٢/ ٣٨١: (وقد تنوب (وا) مقام (يا) في النداء. والمشهور استعمالها في الندبة).
وأجاز المبرد استعمالها في نداء البعيد في المقتضب ٤/ ٢٣٣. قال ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٢١٢: (ورأيه - أي المبرد - في هذا صحيح). وحكاه عنه دون ترجيح في شرح الكافية ٣/ ١٢٨٩.

(٢) لأنها للنداء المطلق، فتستعمل للقريب والمتوسط والبعيد.
انظر الرضي ٢/ ٣٨١، والجامي ٩٧٩.

(٣) الساهي والنائم بمنزلة البعيد. وانظر المفصل وشرحه ١١٨/٨.

(٤) يعني (أي) والهمزة. وجعل ابن الحاجب (أيا) و(هيا) مثلهما في نداء القريب. واستظهر الجامي أنه أراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط.
الجامي ٧٧٩، الرضي ٢/ ٣٨١.

(٥) قال ابن بابشاذ ١/ ٢٧٥: (و«يا» هي أم الباب تستعمل للقريب والبعيد، وفي الاستغاثة والندبة وغير ذلك، لأنها قاعدة الباب وعليها المدار).

(٦) قال ابن يعيش ٨/ ١٢١: (وقد حمل بعضهم ما رأى من قوة جري هذه الحروف مجرى الأفعال، ونصبها لما بعدها، وتعلق حروف الجر بها، وجواز إمالتها إلى أن قال: إنها من أسماء الأفعال من نحو «صه» و«مه». والحق أنها حروف لأنها لا تدل على معنى في أنفسها، ولا تدل على معنى إلا في غيرها). وصرح باسم البعض المذكور وهو أبو علي الفارسي في ١/ ٢٧ قال: (وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أن «يا» ليس بحرف، وإنما هو اسم من أسماء الفعل. والمذهب الأول، وهو مذهب سيبويه). ونسبه الرضي في شرح الكافية ١/ ١٣٢ إلى أبي علي الفارسي أيضاً وناقشه.

فصل

والمنادى هو المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ نائبٍ منابَ «أدْعو» لفظاً كـ «يا زيدُ» أو تقديراً كـ ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾(١).

فالمضافُ والاسمُ الطويلُ(٢)، والنكرةُ غيرُ المقصودَةِ(٣) منصوبةٌ بذلك الفعلِ المقدَّرِ بعد الحرفِ، لإمكانِهِ. وقيل: (بل)(٤) بالحرفِ(٥)، نحو «يا عبدَ اللهِ»

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٢٩.

(٢) الاسم الطويل هو المشبه بالمضاف، ويسمى مطولاً وممطولاً، أي: ممدوداً. وهو كل اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول، وإما معطوف، وإما نعت، وغير ذلك. وسيمثل المصنف لصوره المختلفة.
انظر شرح الرضي ١/ ١٣٤ - ١٣٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩٦.

(٣) ش: المقصود.

(٤) (بل) ساقطة من الأصل، ت.

(٥) قال سيبويه ١/ ٢٩١: (ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله. وأما «يا زيد» فله علة ستراها في باب النداء إن شاء الله تعالى. وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار «يا» بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت «يا» بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده).
وما ذهب إليه سيبويه هنا قال به جمهور النحويين.
وقد نسب ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٢٧ إلى المبرد أنه يقول بأن الناصب هو (يا) لنيابتها عن الفعل. قال: ولذلك جازت إمالتها.
وكذا الرضي في شرح الكافية ١/ ١٣١ قال: (وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل. وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل).
والذي ذكره المبرد في المقتضب ٤/ ٢٠٢ موافق لمذهب سيبويه والجمهور. قال (اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: يا عبد الله، لأن «يا» بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد، لأنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك).
وانظر شرح الكافية للعصام ٩٦ والأشموني ٢/ ٣٥٩.

و«يا طالعاً جَبَلًا»، «يا ثلاثةً وثَلاثِينَ»، «يا خيراً من زيدٍ»، «يا حسناً وجهُ الأخِ».
ومنه «يا حليماً لا يَعْجَلْ»، وقوله:

٢٥٠ - أعبداً حلَّ في شُعْبَى غَريباً ... أَلُؤْماً لا أبالك واغْتِرابا

و «يا رجلًا» لغير مُعَيَّنٍ. ومنه قوله:/

٢٥١ - فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ

---

٢٥٠ - الوافر، لجرير (ديوانه ٦٢). قاله للعباس بن يزيد الكندي معيراً إياه بحلوله في (شُعْبَى) لأنه كان حليفاً لبني فزارة، وشعبى من بلادهم وهي جبال متشعبة منيعة، والحلف عار عند العرب، جعله عبداً لئيماً في غير أهله، فجمع بين اللؤم والغربة.
والشاهد: نصب (عبدا)، وهو شبيه بالمضاف لنعته بالجملة، بفعل مقدر بعد (يا). وأجاز فيه سيبويه وجهاً آخر، قال: (وأما عبداً فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: أتفتخر عبداً، ثم حذف الفعل).
وجعل المصنف عبداً هنا من المشبه بالمضاف لنعته بالجملة تبعاً للرضي. وهو عند النحاة نكرة مقصودة. قال ابن مالك: (وأما اسم الجنس المعين بالقصد فقلما ورد إلا منصوباً كقول الشاعر. . .).
وذكره الأزهري في التصريح شاهداً على القسم الرابع من أقسام المنادى، وهو ما يجوز ضمه ونصبه، سواء كان علماً أو نكرة مقصودة، والبيت مثال النكرة المقصودة، فعبداً فيه منون منصوب على الإعراب، وإجراء للنكرة المقصودة مجرى غير المقصودة.
كتاب سيبويه ١/ ٣٣٩، ٣٤٤، الجمل ١٦٨، معجم البلدان (شعبى)، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٤٤، ٣/ ١٣٠٥، أوضح المسالك ٤/ ٢٩، الرضي ١/ ١٣٥، الخزانة ٢/ ١٨٣، العيني ٣/ ٤٩، ٤/ ٢١٥، ٥٠٦، الأشموني ٢/ ١١٨، ٣/ ١٤٥.
٢٥١ - الطويل، عجزه:

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من قصيدة قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم يوم الكلاب الثاني.
عرضت: أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما. وقيل: واليمن معها. نجران: مدينة بالحجاز من شق اليمن. انظر معجم البلدان ٥/ ٢٦٦ - ٢٧١.
والشاهد فيه: نصب «راكباً» لأنه نكرة غير مقصودة، وإنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره.
وفي شرح المفضليات للأنباري أن الأصمعي كان ينشده (راكباً) بلا تنوين. =

ويُبنى ما عَداها من عَلَم، أو نكرةٍ مقصودةٍ على ما يُرْفَعُ به، مفرداً ومثنىً ومجموعاً، كـ «يا زيدُ» و «يا رَجلُ» و «يا زيدانِ» و «يا زيدونَ»، إذْ هما مخاطَبانِ، وآلةُ الخطابِ «أنتَ» و «إيّاكَ»، وهي مبنيةٌ، فَبُنِيا، لوقوعِهما موقعَ المبني(١). ولم يُبْعِدْهُما عن شَبَهِه(٢) إضافةٌ ولا ما أشْبَهَها(٣).

وخُصَّ المفردُ بالضم، إذِ الفتحُ يشبهُ إعرابَهُ(٤)، والكسرُ المضافُ إلى ياءِ النفسِ(٥)، وأُلْحِقَ فَرْعاهُ بِهِ(٦). ويُؤَيِّدُ العِلّةَ(٧) نِداءُ المضمرِ في قوله:

٢٥٢ - يـا أبـجـرُ بـنَ أبْـجَـرِ يـا أنْـتـا

= سيبويه ٢/ ٢٠٠، المقتضب ٤/ ٢٠٤، الجمل ١٥٨، ذيل الأمالي للقالي ٣/ ١٣٢ الخصائص ٢/ ٤٤٩، العقد الفريد ٥/ ٢٢٩ - ٢٣١، مهذب الأغاني ١/ ٥٢ - ٥٣، التبصرة ١/ ٣٣٩، الأغاني ١٦/ ٣٣٣، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٥٨، أمالي ابن الحاجب ق ١٥٣/أ، المفضليات ١٥٦، شرحها الأنباري ٣١٥ - ٣٢٠، الشذور ١١١.

(١) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٨٦.

(٢) أي: عن شبه المبنى وهو أنت وإياك.

(٣) مذهب الكسائي أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع، لتجرده عن العوامل اللفظية. شرح الرضي ١/ ١٣٢.

(٤) قال الرضي ١/ ١٣٣: (وإنما بني المفرد على الحركة لأن له عرفاً في الإعراب، وبني على الضم فرقاً بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا، وحركة المبني نحو يا قوم).

(٥) قال الرضي أيضاً في ١/ ١٣٢: (ثم إنا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحنا لشابه غير المنصرف، فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع). قال الشريف في حاشيته: قوله: ولو فتحناه لشابه غير المنصرف. أي: لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة إذا كان غير منصرف نحو: يا أحمر لغير معين.

(٦) أي المثنى والجمع، نحو يا زيدان ويا زيدون. وانظر الرضي ١/ ١٣٣.

(٧) أي علة بناء المنادى.

٢٥٢ - رجز مشطور، بعده:

أنت الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعتا

وهو لسالم بن دارة (سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع. أدرك الجاهلية والإسلام وكان رجلًا هجاء وقتل بسبب الهجاء). ونسبه بعضهم إلى الأحوص.

الأبجر: أصله المنتفخ. وقد يكون سمي به. ورواية الشاهد في الإنصاف وشرح ابن يعيش: =

وتابِعُهُ إمّا بدلٌ أو نَسَقٌ غيرَ مُعَرَّفَيْنِ بلام[(١)]، فلهما حكمُ المستقلِّ مطلقاً[(٢)]، نحو «يا عبدَ اللهِ بِشرُ» و «يا غلامُ بِشْرُ» أو «وبِشرٌ» فيهما[(٣)].

أو تأكيدٌ معنويٌّ، أو عطفُ بيانٍ، أو صفةٌ، فَيُعْرَبُ حتماً، فإن تَبِعَ معرباً فَكَإعْرَابِهِ، ومبنيّاً تَبِعَهُ معرباً على لفظِهِ أو مَحَلِّهِ، نحو: يا تميمُ أجمعونَ، أو أجمعينَ، يا حارثُ بَكْرُ، يا زيدُ الطويلُ، رفعاً ونصباً[(٤)].

= يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا

وفي الشجري وشرح ابن عصفور:

يـا أقـرع بـن حـابـس يـا أنـتـا

والشاهد فيه: قوله: يا أنتا، حيث نادى الضمير. وظاهر كلام الرضي والمصنف هنا أنه مطرد. وقال ابن الحاجب: نداء المضمر شاذ.

وذكره الأنباري على روايته المتقدمة شاهداً لمن قال: إن المنادى المفرد العلم مبني، حيث إن النداء الثاني (يا أنتا) يدل على النداء الأول، فالأول في موقع الثاني، فهو مبني، واستشهد به بعضهم على وضع ضمير المرفوع موضع المنصوب. وكان القياس أن يقول: يا إياك، لأنه مفعول حذف عامله. ويسوغه أيضاً اطراد مجيئه بلفظ المرفوع فجاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع.

نوادر أبي زيد ١٦٣، ابن الشجري ٢/ ٧٩، الإنصاف ١/ ٣٢٥، ٢/ ٦٨٢، المقرب ١/ ١٧٦، شرح ابن عصفور ٢/ ٨٧، ١٢٨، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٣، شرح التبريزي ١/ ٣٦٧، أوضح المسالك ٣/ ١١، شرح الرضي ١/ ١٣١، الخزانة ٢/ ١٣٠ شرح ابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٣٠، العيني ٤/ ٢٣٢، المساعد ٢/ ٤٨٣، التصريح ٢/ ١٦٤.

(١) صواب العبارة (غير معرف بلام) ليتناول النسق وحده، لأن البدل داخل كله في حكم ما سيذكره.

قال ابن مالك: (وذلك أن البدل كله، والمنسوق الخالي من «أل» حكمهما في الإتباع حكمهما في الاستقلال).

وقال الرضي: (ثم نقول: توابع المنادى على ضربين: إما بدل أو عطف نسق مجرد عن اللام، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة، وهي النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام).

(٢) ي: لهما حكم المنادى الذي باشره حرف النداء. وانظر الرضي ١/ ١٣٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣١٣.

(٣) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٢/ ٢، وشرح الرضي ١/ ١٣٦.

(٤) انظر شرح الرضي ١/ ١٣٧، شرح ابن يعيش ٢/ ٢.

وكذلك البدلُ والنسقُ مع اللام(١)، نحو: يا زيدُ الحارثُ، أو والحارثُ، إلّا أن (ل) في النسقِ يختارُ الرفعَ(٢)، و (لا) النصبَ(٣). و (د): إنْ كان اللامُ غيرَ لازم كالحارثِ فكالخليلِ، وإنْ لَزِمَتْ كالصَّعِقِ فَكَأَبي عَمْرٍو(٤). والسيِّدُ رُكْنُ الدينِ عكسُ ذلكَ. والأقربُ/ أنّ البدل كالعطفِ في ذلك.

والتابعُ المضافُ يُنْصَبُ(٥). وفي المضافِ إلى ياء النفس ستُّ لغاتٍ: (يا غلاميَ) بفتح الياءِ، وسكونِها، وحذفِها مع ضمِّ الميمِ وكسرِها، أو إلحاقُ ألف، أو

---

(١) المشهور في البدل أن حكمه حكم المستقل مطلقاً، اقترن باللام أو لم يقترن باللام. ويجوز أن يُجعل كغير المستقل فيقال: يا عالم زيد، بالرفع، وانظر الرضي ١/١٣٧.

(٢) في الكتاب ٢/١٨٦: (وقال الخليل رحمه الله: من قال: «يا زيد والنضر» فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: «يا زيد والنضر». وقرأ الأعرج: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرُ﴾ فرفعَ. ويقولون: «يا عمرو والحارث». وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث).

(٣) في شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣١٤: (فإن قرن المعطوف بـ «أل» امتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت، وجاز فيه الرفع والنصب، كما يجوز في النعت المفرد. واختلف في المختار منهما: فقال الخليل وسيبويه والمازني: هو الرفع. وقال أبو عمرو، وعيسى بن عمرو، ويونس والجرمي: النصب) وانظر شرح الرضي ١/١٣٨ - ١٣٩.

(٤) في المقتضب ٤/ ٢١٢ وما بعدها: (فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد فإن فيه اختلافاً: أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيد والحارث أقبلا». وأبو عمرو وعيسى بن عمرو، ويونس وأبو عمر، والجرمي فيختارون النصب. وهي قراءة العامة). وقال بعد ذلك: (والنصب عندي حسن على قراءة الناس). هذا ما قاله في المقتضب، وليس فيه التفصيل المذكور هنا. لكن ما نسبه إليه المصنف هنّا من التفصيل نسبه إليه قبله ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣١٤ وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٣، والرضي في شرح الكافية ١/ ١٣٩ وابن عصفور في شرحه الجمل ٢/٩٣.

(٥) إذا كانت إضافته معنوية نحو: «يا زيد أبا عمرو» في عطف البيان، و «يا زيد ذا المال» في الوصف، و «يا تميم كلكم» في التأكيد. أما عطف النسق ذو اللام فلا يكون مضافاً إضافة حقيقية. أما إذا كانت الإضافة لفظية كما في «يا زيد الحسن الوجه» فحكم التابع حكم المفرد لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع والنصب. شرح الرضي ١/١٣٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣١٢، ١٣١٥، وشرح ابن عصفور ٢/٩١.

ألفٍ وهاءِ سَكْتٍ(١).

وفي المضافِ إلى المضافِ إليها الأَوْليانِ فقط(٢)، إلّا «ابنَ أُمّ» و «ابْنَ عَمّ» خاصةً فك «يا غلامي»(٣). وزادوا «يابنَ أمَّ» و «يابنَ عَمَّ» - بالفتحِ -، للاتساع فيه(٤).

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٣٢ : (حذف الياء التي أضيف إليها المنادى أكثر من ثَبوتها، وثبوتها ساكنة أكثر من ثبوتها متحركة، وقلبها ألفاً أكثر من حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها. فهذه خمسة أوجه. وذكروا أيضاً وجهاً سادساً، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد. ومنه قراءة بعض القراء: «رب السجن أحب إلي». وحكى يونس عن بعض العرب: «يا أم لا تفعلي». وبعض العرب يقول: «يا رب اغفر لي» و«يا قوم» لا تفعلوا).
فقد ذكر لغة أخرى لم يذكرها الصمنف، وهي حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها. ونقص لغة مما ذكره المصنف هنا، وهي إلحاق هاء السكت. وذكرها ابن الحاجب والرضي في الكافية وشرحها ١/ ١٤٧ - ١٤٨. وفي هامش نسخة ت مثل للغاتها من القرآن الكريم، قال: (جاء في القرآن ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ في الأولى، و﴿يَٰعِبَادِ﴾ في الثانية، ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾ في الثالثة، و﴿ربُّ احكم﴾ في قراءة أبي جعفر في الرابعة، و﴿يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ في الخامسة. وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ٩٩.

(٢) أي: وجاء في المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم اللغتان الأوليان فقط، وهما ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة، ولا يجوز في مثله حذف الياء، وعلله ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٢٤ - ١٣٢٥ فقال: (إذا نودي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم لم تحذف الياء كما تحذف إذا نودي المضاف إليها، لأنها إذا نودي المضاف إليها أشبهت التنوين لوقوعها موقعه فحذفت كما يحذف. فإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إليه لم تحذف لعدم وقوعها موقع تنوين منادى، فيقال: «يا ابن أخي» و«يا ابن خالي»).

(٣) أي فيجوز فيها اللغات الست الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم. انظر الكافية بشرح الرضي ١/ ١٤٧.

(٤) أي: بإبدال الياء ألفاً وحذفها، وبقاء الفتحة دليلاً عليها. وذكر ابن مالك في الموضع السابق أن إثبات الياء فيهما قليل لا يكاد يذكر إلا في ضرورة كقوله:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي   أنت خليتني لدهر شديد

وكذا إثبات الألف كقوله:

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

وقالوا: «يا أبي» و «يا أمي» و «يا أَبَتَ» و «يا أُمَّتِ» - فتحاً وكسراً[١] -، وبالألفِ دونَ الياءِ نحو «يا أبتا» و «يا أمتّا»[٢].

ولك في مثل:

٢٥٣ - يا تَيْمُ تَيمَ عدِيٍّ.......... . . . .

الضمُّ في الأولِ قِياساً[٣]، والنصبُ لإضَافَتِهِ، إمّا إلى محذوفٍ[٤]، أو بِنِيَّةِ

---

(١) التاء فيهما تاء تأنيث عوضت من ياء المتكلم عند البصريين. وعند الكوفيين هي للتأنيث أيضاً إلا أن ياء المتكلم مقدرة بعدها. قال الرضي: (ولو كان الأمر كما قالوا لسمع: يا أبتي ويا أمي). شرح الرضي ١/١٤٨، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٢٧.

(٢) قال ابن مالك: («ياأبتا» الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيداً، أو مستغاثاً به، أو مندوباً. وليست بدلاً من ياء المتكلم كما هي في «يا حسرتي» و«يا أسفي» لأن ياء المتكلم لا تجامع هذه التاء، فلا تجامع بدلها). شرح الكافية ٣/١٣٢٧. وانظر الرضي ١/١٤٨.

٢٥٣ - من البسيط، وهو بتمامه:

يـا تـيـمُ تـيـمَ عَـدِيٍّ لا أبـا لـكـمُ لا يـلقـيـنَّـكـمْ فـي سـوءة عـمـر

وهو لجرير (ديوانه ٢٨٥) من قصيدة له في هجاء عمر بن لجأ.

تيم عدي: هم تيم بن عبد مناة، وعدي هذا هو عدي بن عبد مناة أخو تيم، فنسبه إليه. وعمر: هو عمر بن لجأ. وكان ممن يهاجيه جرير. السوءة: الفعلة القبيحة. يقول: تنبهوا حتى لا يلقينكم عمر في مكروه، أي: يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالإقرار له بالفضل. أو يطلب إليهم أن يمنعوه من هجائه.

والشاهد في البيت أنه يجوز في (تيم) الأولى الضم والنصب. وسيبين المصنف وجهيهما.

سيبويه ١/٥٣، ٢/٢٠٥، المقتضب ٤/٢٢٩، الجمل ١٧٠، الخصائص ١/٣٤٥، ابن الشجري ٢/٨٣، شرح ابن يعيش ٢/١٠، ١٠٥، ٣/٢١، الخزانة ١/٣٥٩، ٢/١١٦، ٤/٢٧٣ (بولاق). العيني ٤/٢٤٠، الهمع ٢/١٢٢.

(٣) قال سيبويه ٢/٢٠٧: (قال - أي الخليل - : وإن شئت قلت: يا تيم تيم عدي، كقولك: يا تيم أخانا، لأنك تقول: هذا تيم تيم عدي، كما تقول: هذا تيم أخانا). وقوله: قياساً. أي: لأنه منادى مفرد معرفة. وانظر شرح ابن يعيش ٢/١٠.

(٤) فيكون الثاني هو المضاف إلى الظاهر، والتقدير: يا تيم عدي تيم عدي. ونسب هذا إلى المبرد.

الكامل ٣/٢١٧، وانظر شرح ابن يعيش ٢/١٠، وابن عصفور ٢/٩٦.

الإقْحامِ[١])[٢].

فرع:

بص: ولا يلي آلَتَهُ لامُ تعريفٍ[٣]، إذْ يكونانِ كآلتي معنًى واحدٍ في كلمة (واحدة)[٤]. ك: جاز «يا اللهُ». قلنا: خاصٌّ فيه، ولِئَلّا يُنادي باسمٍ مُبْهَمٍ كغيرِهِ[٥]. وأمّا قوله:

٢٥٤ - فَـيـا الـغُـلامـانِ الـلذانِ فَـرّا إيّـاكُـمـا أنْ تُـكْـسِـبـانـا[٦] شـرّا

---

(١) أي إقحام «تيم» الثاني بين «تيم» الأول وما أضيف إليه. والأول هو المضاف إلى (عدي) عند سيبويه، والثاني تكرر لضرب من التأكيد، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه، والتقدير: يا تيم عدي تيم.
انظر الكتاب ٢/٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٢/١٠، وابن عصفور ٢/٩٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش. وثابت في النسخ الأربع الأخرى، ومكانه ليس هنا كما هو ظاهر، ولكن يبدو أنه مما استدركه المصنف أثناء قراءة الكتاب عليه، وهو كثيراً ما يعدل أو يضيف في كتابه كما بينته في قسم الدراسة.

(٣) الأصل، ت: التعريف.

(٤) (واحدة): زيادة من ش.
وانظر الإنصاف ١/٣٣٥، الرضي ١/١٤١، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٠٦، شرح ابن يعيش ٢/٨.

(٥) انظر الإنصاف ١/٣٣٧، ٣٣٩ - ٣٤٠.

٢٥٤ - من الرجز المشطور، وقائله مجهول.
والشاهد فيه للكوفيين جواز نداء ما فيه «أل» وهو شاذ لا يقاس عليه عند البصريين. وفي الإنصاف للأنباري حمل على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: فيا أيها الغلامان. وعلى هذا حمله ابن مالك في شرح الكافية.
وذهب المبرد إلى أن إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه:
فـيـا غـلامـان الـلذانِ فَـرّا
كما تقول: يا رجل العاقل أقبل.
ويروى: تكسباني مكان تكسبانا. كما يروى: تعقبانا شراً.
المقتضب ٤/٢٤٣، ابن الشجري ٢/١٨٢، الإنصاف ١/٣٣٦، المقرب ١/١٧٧، أسرار العربية ٢٣٠، شرح التسهيل ٢/٢٠٢، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٠٨، اللامات ٣٤، الضرائر ١٨١، الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٧٥، الرضي ١/١٣٢، الخزانة ٢/٢٩٤، شرح ابن يعيش ٢/٩، شرح ابن عصفور ٢/٩٠، العيني ٢/٢٠٦.

(٦) ش: تكسباني.

فشاذ.

ويُتَوَصَّلُ إلى نِدائِهِ[(١)] بـ «أيِّ» مع ها تنبيهٍ حتماً، عوضاً عمّا تُضافُ إليه (أيُّ)[(٢)] مبنيةً كغيرِها[(٣)]، أو اسم اشارَةٍ مع ها تَنْبيهٍ جوازاً[(٤)]، أو مجموعِهِما كيا أيُّها، يا ذا[(٥)]، يا هذا، يا أيُّهذا الرجلُ[(٦)].

ورفعُهُ[(٧)] إعرابٌ اتِّفاقاً، إذِ الواقِعُ موقعَ المضمرِ «أيُّ». وَمُتَحَتِّمٌ. كثر[(٨)]/ : تنبيهاً على أنه المقصودُ بالنداءِ[(٩)]. ش: بل خبرٌ لمحذوفٍ تخفيفاً، أي: يا الذي هو الرجلُ[(١٠)]. وقيل: بل صفةٌ لـ «أيِّ» على لَفْظِها[(١١)]، فجازَ عندَه نصبُه على

(١) أي نداء ما فيه «أل».

(٢) (أي) ساقطة من الأصل، ن.

(٣) أي: كغيرها من المقطوع عن الإضافة لفظاً. والتزم (ها) بعدها، عوضاً عن المضاف إليه، لأنه لا يخلو منه أو من التنوين نحو «أيا ما تدعوا».
وانظر الرضي ١/ ١٤٢.

(٤) أي: يجوز اقتران اسم الإشارة بها التنبيه ويجوز تركه.

(٥) (ياذا) ساقطة من ش.

(٦) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣١٧، والكافية لابن الحاجب بشرح الرضي ١/ ١٤١.

(٧) أي المنادى ذو اللام.

(٨) ت: عند كثر.

(٩) قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣١٨: (فإذا قلت: أيها الرجل: لم يصلح في الرجل إلا الرفع، لأنه المنادى حقيقة، و«أي» متوصل به إليه).
وفي الرضي ١/ ١٤٣: (قوله: «والتزموا رفع الرجل» أي اسم الجنس الواقع صفة لأي. وهذا وإن كان القياس جواز نصبه أيضاً كما في «يا زيد الظريف» لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء فكأنه باشره حرف النداء). وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٧.

(١٠) قال الأخفش في (يا أيها الرجل): أي موصول، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة أي. وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان، أعني: أيها. وقواه الرضي في شرح الكافية ١/ ١٤٣.

(١١) ش: لا على لفظها.

المَحَل(١). وقيل: بل عطفُ بيانٍ يُلْتَزَمُ رَفْعُهُ، لأنه المقصودُ(٢).

فإن تَلَتْهُ صفةٌ أو نحوُها التُزِمَ رَفْعُها عند من التَزَمَ رفعَه، لأنها توابعُ معربٍ، إلا أن يُرادَ كونُها صفةً لـ «أيٍّ» جازَ النصبُ، كقوله:

٢٥٥ - يـا أيُّـهـا الـجـاهـلُ ذا الـتَّـنَـزِّي

وقد يُنَوَّنُ المبنيُّ ضَرورَةً. ل: وتبقى الضمةُ، لبقاءِ مقتضي البناءِ(٣).

لا(٤): بل يُنْصَبُ، إذْ لا ينون إلَّا مُعْرَبٌ، وإعرابُهُ النصبُ(٥).

---

(١) أجاز الرفع والنصب المازني والزجاج قياساً على نحو «يا زيد الظريف». قال الرضي: ولم يثبت.
شرح الرضي ١/ ١٤٢، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣١٨.

(٢) انظر شرح الرضي ١/ ١٤٣.

٢٥٥ - الرجز لرؤبة (ديوانه ٦٣). وبعده:

لا تُـوْعِـدَنِّـي حَـيَّـةً بـالـنَّـكْـزِ

التنزي: التسرع إلى الشر. وأصله التوثب. النكز: لسع الحية.
والشاهد: أنه يجوز في (ذا) النصب على أنه صفة لـ (أي).
وقد ورد في كتاب سيبويه وأكثر كتب النحويين مرفوعاً على أنه صفة للجاهل مع أنه مضاف، لأن الجاهل غير منادى، فليس هو موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل.
قال الأعلم: (ولو نصب «ذو التنزي» على البدل من «أي» أو إرادة النداء على معنى: ويا ذا التنزي، جاز). وذكر ابن الحاجب أيضاً جواز النصب فيه على الاتباع. ورواه ابن الشجري في موضعين مرة مرفوعاً وأخرى منصوباً.
سيبويه ٢/ ١٩٢، المقتضب ٤/ ٢١٨، ابن الشجري ٢/ ١٢١، ٣٠٠، إيضاح ابن الحاجب ١/ ٢٧٣، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ٥٠ (تحقيق مصطفى السقا وزميليه. الحلبي. ط أولى). التبصرة ١/ ٣٤٤، العيني على الأشموني والصبان ٣/ ١٥٢.

(٣) هو مذهب الخليل وسيبويه والمازني.
انظر الكتاب ٢/ ٢٠٢، المقتضب ٤/ ٢١٣، التبصرة ١/ ٣٥٥، شرح ابن عصفور ٢/ ٩٤.

(٤) كررت (لا) في ش.

(٥) قال به مع أبي عمرو يونس وعيسى بن عمر والمبرد والجرمي.
انظر الكتاب ٢/ ٢٠٣، المقتضب ٤/ ٢١٣، الرضي ١/ ١٣٣، التبصرة ١/ ٣٥٥. وقال ابن مالك متوسطاً بين المذهبين: (وبقاء الضم في العلم أولى من النصب. والنصب في غير=

وجاءَ الوجهانِ في قوله:

٢٥٦ - سلامُ اللهِ يا مَطَراً عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ(١)

وقوله:

٢٥٧ - . . . . يا عديٌّ لقد وَقَتْكَ الأواقي

=العلم أولى من الضم، لأن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس المعين. ولأن نصب العرب العلم المضطر إلى تنوينه قليل، ونصبهم اسم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير.

ولم يسمع سيبويه في قول الشاعر:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

إلا الرفع). شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٠٣.

٢٥٦ - البيت من الوافر، للأحوص (عبد الله بن محمد الأنصاري) ديوانه ١٧٣. وكان يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له مطر فلحقته الحسرة لذلك، فهجا زوجها.

وفيه شاهدان: الأول تنوين (مطراً) ضرورة. والثاني جواز رفعه ونصبه. ولم يسمع سيبويه فيه إلا الرفع. وقال: (وكان عيسى بن عمر يقول: «يا مطراً» يشبهه بقوله: يا رجلاً، يجعله إذا نون وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله. وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة). وقال الأعلم: (وكلا المذهبين مسموع من العرب).

سيبويه ٢/٢٠٢، المقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، مجالس ثعلب ٩٢، ٢٣٢، ٥٤٢، ابن الشجري ١/٣٤١، أمالي الزجاجي ٥٣ - ٥٤، الأغاني ١٤/٦١، ٦٢، الجمل ١٦٦، المحتسب ٢/٩٣، الإنصاف ١/٣١١، إيضاح ابن الحاجب ١/٢٥٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٠٤، الأصول ١/٢٧٢، شرح ابن عصفور ٢/٥٥٢، شرح الرضي ١/١٣٣، الخزانة ٢/١٥٠، الشذور ١١٣.

(١) العجز ساقط من ش.

٢٥٧ - الخفيف، صدره:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ

وهو لمهلهل بن ربيعة، واسمه عدي، وكنيته أبو ليلى، وهو أخو كليب. وقيل اسمه امرؤ القيس. ويروى بيته هذا:

ضربت صدرها إليَّ وقالتْ يا امرَأَ القيسِ حان وقتُ الفراقِ

الأواقي: جمع واقية، وهي الحافظة. والمعنى أنها متعجبة من حالي إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل.

والشاهد فيه أنه جاء برفع (عدي) ونصبه. =

ويجوزُ حذفُ الحرفِ. بص: إلّا مع اسْمِ الجنسِ[١] والإشارةِ، لِلَّبْسِ. ك: يجوزُ[٢]، ومنه قولُ أبي الطيِّبِ:

٢٥٨ - هذي بَرزْتِ لنا فَهِجْتِ رَسيسا . . . .

ولا في المُسْتَغَاثِ والمَنْدوبِ، لِمُنافاةِ المقصودِ[٣].

ويجوزُ حذفُ المنادى، مثل ﴿ألا يا اسْجُدُوا﴾[٤] و ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ

= وفيه شاهد عند ابن الشجري والزمخشري وغيرهما على إبدال الواو همزة في (أواقي) وأصله: وواقي جمع واقية.

المقتضب ٤/ ١٤، الجمل ١٦٦، المنصف ١/ ٢١٨، الأغاني ٤/ ١٤٧، ابن الشجري ٢/ ٩، الشذور ١١٢، الشعر والشعراء ٢٥٦. شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٠٤، أمالي القالي ١/ ٣٠٠، شرح ابن عصفور ٢/ ٨٤، ٣٥٥.

(١) إذا كان مفرداً غير مقصود نحو (يا رجل) فلا يجوز عندهم (رجل).

(٢) احتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أي: يا هؤلاء. قال ابن يعيش ٢/ ١٦: ولا حجة فيها لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوباً بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص، ويكون «أنتم» مبتدأ و«تقتلون» الخبر.

٢٥٨ - الكامل، عجزه:

ثم انْثَنَيْتِ وما شَفَيْتِ نَسيسا

الرسيس: ابتداء الحب. والنسيس: بقية الروح.

ووجه إيراده: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة في قوله: هذي. والمراد: يا هذي، وقد عمل المتنبي هنا بمذهب الكوفيين في جواز ذلك. وكان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين. وذكر ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وابن هشام في المغني أن المتنبي قد لحن في قوله: هذي برزت. وقال في المغني: وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: برزت هذه البرزة.

المقرب ١/ ١٧٧، شرح ابن عصفور ٢/ ٨٩، المغني ٨٤١، العيني ٤/ ٢٣٣، شرح ابن يعيش ٢/ ١٦، حاشية يس ١/ ٣٢٧، الأشموني ٣/ ١٣٧، شرح ديوان المتنبي ١/ ٣٨٢ (للبرقوقي - المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٠م).

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٩٠، شرح ابن يعيش ٢/ ١٦.

(٤) سورة النمل، الآية: ٢٥.

وقد تقدم تخريج هذه القراءة ومعناها في حاشية ص٤٨٢ وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس عن يعقوب، على أن «ألا» للاستفتاح و«يا» حرف نداء، أي: يا قوم، أو يا هؤلاء. وانظر الإقناع ٢/ ٧١٩ - ٧٢٠، المهذب ٢/ ١٠٠، الإتحاف ٣٣٦، النشر ٣/ ٢٢٦ - ٢٢٧.

مَا﴾(١) أي: يا قَوْمِ حَسْرَةً. وقوله:

٢٥٩ - يـا لـعـنـةُ اللهِ والأقـوامِ كُـلِّهِـمُ

فرع:

ويُختارُ فتحُ العلم الموصوفِ بـ «ابنٍ» مضافاً إلى علمٍ، نحو «يا زيدَ بنَ عمروٍ» تخفيفاً، لكثرةِ دَوْرِه(٢)./

فإنِ اخْتَلَّ قيدٌ فالضمُّ(٣). ل. وغيره: إذا وقعَ «ابنٌ» بين مُتَّفِقي(٤) اللفظِ جاز الفتحُ، نحو «يا عالِمَ بنَ العالِمِ»(٥). ك: والموصوفُ بـ «ذي»، نحو يا زيدَ ذا المالِ(٦).

---

(١) سورة يس، الآية: ٣٠.

٢٥٩ - البسيط عجزه:

والصالحينَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ

وهو من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلوها.

والشاهد: حذف المنادى، لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى: يا قوم، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان. ولذا رفع لعنة بالابتداء، ولو أراد نداءها لنصبها للإضافة.

وقيل: بأن «يا» هنا ليست للنداء بل لمجرد التنبيه، لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها.

سيبويه ٢/ ٢١٩، الكامل ٣/ ٢٧١، ابن الشجري ١/ ٣٢٥، الإنصاف ١/ ١١٨، المفصل ٤٨، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٤، ٤٠، ٨/ ١٢٠، المغني ٤٨٨، السيوطي ٢٦٩، العيني ٤/ ٢٦١، شرح المرزوقي ١٥٩٣، الأصول ١/ ٢٨٠، شرح ابن عصفور ٢/ ١١١، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٠٤، الهمع ١/ ٧٤، ٢/ ٧٠.

(٢) انظر الرضي ١/ ١٤١، شرح ابن يعيش ٢/ ٥.

(٣) شروط الفتح أربعة: الأول أن يكون المنادى علماً، وثانيها أن يكون موصوفاً بابن وثالثها أن يكون (ابن) متصلاً بالموصوف، احترازاً من مثل: (يا زيد الظريف ابن عمرو) فإنه لا يفتح المنادى في مثله، إذ هو غير كثير الاستعمال، ورابعها كون (ابن) مضافاً إلى علم. انظر الرضي ١/ ١٤١، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٩٧ - ١٢٩٨.

(٤) ش: مقتضى.

(٥) نسبه الرضي لبعض البصريين. شرح الرضي ١/ ١٤١.

(٦) المصدر السابق.

وفتحةُ «زيدٍ» بنائيَّةٌ اتفاقاً. هر: وفتحةُ «ابنٍ»، لِمَصيرِهِ كَحَشْوِ الكلمةِ(١).
ك: بل إعرابيَّةٌ على لفظ البنائيَّةِ. قلت: وهو الأقربُ.

الترخيم

فصل

ومن خواصِّ النداءِ الترخيمُ. وهو في اللغة التحسينُ(٢). قال:

٢٦٠ - لَها بَشَرٌ مثلُ الحَرَيرِ ومنطقٌ رخيمُ الحَواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

---

(١) في الجمل للجرجاني ص١٢: (فإن وصفت المضموم بـ «ابن» والابن بين علمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح فقلت: يا زيد بن عمرو).
وقال في المقتصد شرح إيضاح الفارسي ٢/ ٧٨٥: (اعلم أن الابن إذا وقع بين علمين نحو زيد وعمر وجعل مع الأول شيئاً واحداً وبنيا على الفتح وذلك قولك: يا زيد بن عمر).

(٢) المشهور أنه بمعنى التليين والتسهيل. وانظر الصحاح واللسان (رخم)، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٩، وشرح ابن عصفور ٢/ ١١٣. وفي هامش نسخة ت: (اعترض بأن الترخيم في اللغة لا يكون بمعنى التحسين، بل بمعنى القطع). وسيذكر المصنف هذا المعنى الثاني أيضاً.

٢٦٠ - الطويل، لذي الرمة (ديوانه ٢١٢). من قصيدة له مشهورة.
البشر: ظاهر الجلد. المنطق: الكلام الذي يختلب الألباب. رخيم: سهل. رخيم الحواشي: رقيق الجوانب والأطراف. هراء: كثير ذو فضول. نزر: قليل. يصف امرأة بنعومة الجلد وملاسته، وعذوبة المنطق ولين الكلام. وذلك مستحب في النساء.
والشاهد هنا عند المصنف أن الترخيم معناه التحسين. وذكرت قبل قليل أن صوابه التليين والتسهيل. وقال ابن يعيش: (والترخيم مأخوذ من قولهم: صوت رخيم، إذا كان ليناً ضعيفاً. والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت، قال الشاعر: لها بشر... الخ).
واستشهد به أيضاً في شرح مقدمة الزمخشري للمفصل على أن هراء بمعنى كثير على قول. واستشهد به ابن جني على أن معنى (رخيم الحواشي): مختصر الأطراف.
الخصائص ١/ ٢٩، المحتسب ١/ ٣٣٤، شرح ابن يعيش ١/ ١٦، ٢/ ١٩، شرح شواهد الشافية ٤٩١، العيني ٤/ ٢٨٥، ابن عقيل ٣/ ٢٨٧، الأشموني ٣/ ١٧١.

والقطعُ كقولهم: «رَخَمَتِ الدَّجاجَةُ»: إذا قَطَعَتِ البَيْضَ[١].

وفي الاصطلاح: حذفٌ في آخر الاسم، تحسيناً أو تخفيفاً، حسبَ الاشْتِقاقَيْنِ.

ولا يُرَخَّمُ غيرُ المنادى إلّا ضرورةً، كقوله:

٢٦١ - ألا أَضْحَت حِبالُكُمُ رِماما وأضْحَتْ منكَ شاسِعَةً أُماما

أي: أُمامَةُ. فلا يُرَخَّمُ مُسْتَغاثٌ، ولا مندوبٌ، لِمُخالَفَتِهِ المَقْصودَ[٢].

وشروطُهُ: الإفرادُ، فلا يرخمُ مضافٌ، لتَوَسُّطِهِ، ولا المضافُ إليهِ، لبُعدِهِ[٣].

---

(١) المثال لا يستقيم مع مراد المصنف، لأن معنى قولهم: رخمت الدجاجة بيضها: حضنته كما في الصحاح واللسان (رخم). وفي المرتجل لابن الخشاب ص١٩٨ : (معنى الترخيم القطع، من قولهم: رخمت الدجاجة، إذا انقطع بيضها كما تقول: أصفت. ومنه قولهم: صوت رخيم، إذا لم يكن جهيراً. وفي الصوت إذا ضعف تقطيع).

(٢) في هامش ت: لأن المقصود من مد الصوت به تطويله، والترخيم ينافيه.

٢٦١ - الوافر، لجرير (ديوانه ٥٠٢).

الحبال: أسباب الوصل. الرمام: جميع رميم: الخَلِقُ البالي. الشاسعة: البعيدة.

والشاهد: ترخيم (أمامة) وهو غير منادى ضرورة. وترك الميم على لفظها مفتوحة، وهي في موضع رفع. وفيه شاهد عند ابن عصفور على التعويض بالألف عن تاء المرخم في الوقف دون الهاء. هذا ورواية الديوان:

أأصبح حبل وصلكم رماماً وما عهد كعهدك يا أماما

ولا شاهد فيها، لأن (أماما) منادى مرخم. وهي رواية أبي زيد في النوادر عن علي بن سليمان الأخفش عن المبرد.

قال ابن مالك: (والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى).

وقال ابن الحاجب: (ورد المبرد بأن الرواية: «وما عهدي كعهدك يا أماما» وهو من تعسفاته.

سيبويه ٢/ ٢٧٠، نوادر أبي زيد ٣١، ابن الشجري ١/١٢٦، ٢/٧٩، ٩١، الجمل ١٨٩، الإنصاف ١/ ٣٥٣، الرضي ١/ ١٤٩، الخزانة ٢/ ٣٦٣، شرح مشكلات الحماسة ١٣١، شرح ابن عصفور ٢/ ١٢٤، ٥٧١، العيني ٤/ ٢٨٢، ٣٠٢.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٥٢ - ١٣٥٣، وشرح الرضي ١/ ١٤٩.

ك: قال:

٢٦٢ - خذوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ وانْصروا أواصِرَكُمْ فالرَحْمُ بالغَيبِ تُنْصَرُ

وقال:

٢٦٣ - أبا عُرْوَ لا تَبْعُدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعوهُ داعي مَوْتِهِ فَيُجيبُ

---

٢٦٢ - الطويل، لزهير بن أبي سلمى (ديوانه ٢١٤).
وروايته المشهورة كما في سيبويه وغيره:
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر
ويروى: (حذركم) مكان (حظكم). أما رواية المصنف له هنا (وانصروا) و(تنصر) فلم أجدها: حظكم: نصيبكم. الأواصر: القرابات. وعكرمة: هو عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان. وقوم زهير (مزينة) وكلاهما من مضر. وكان آل عكرمة قد عزموا على غزو قوم زهير فذكرهم زهير بالرحم التي تجمعهم لأنهم جميعاً من مضر.
والشاهد للكوفيين في قوله (يا آل عكرم) حيث رخم المضاف بحذف آخر المضاف إليه. وهم يجيزون ترخيم المضاف ويوقعون الترخيم في آخر المضاف إليه، لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، والحذف من آخر الثاني كأنه حذف من آخر الاسم المفرد. وهو عند البصريين ضرورة. لأنه غير منادى. ويحتمل أن تقدر فتحته فتحة إعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف. باعتبار القبيلة.
قال ابن عصفور: والمبرد يجعل هذا ممنوع الصرف، وقصد به القبيلة، وهذا ممكن لكن إذا ثبت أن الترخيم في غير النداء يجيء على اللغتين لم يحتج إلى هذا التأويل.
سيبويه ٢/ ٢٧١، الأصول ٢/ ٧١٣، الإنصاف ١/ ٣٤٧، أسرار العربية ٩٦، ابن الشجري ١/ ١٢٦، ٢/ ٨٨، شرح ابن عصفور ١/ ٥٧١، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٠، الرضي ١/ ٤٩، الخزانة ٢/ ٣٢٩، العيني ٤/ ٢٩٠، همع الهوامع ١/ ١٨١.
٢٦٣ - الطويل، لا يعرف قائله.
وفي الإنصاف: (ميتة) مكان (موته). ويروى (موتة) كما يروى: (ستدعوه) على أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه كما في معاني الفراء.
ورواه ابن مالك في شرح العمدة: (أنا عرو).
لا تبعد: لا تهلك. من البعد بمعنى الذهاب بالموت والهلاك. ومن سننهم في الكلام إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا: لا تبعد.
والشاهد فيه كالذي في سابقه، والمراد: أبا عروة، فرخم المضاف بالحذف من المضاف إليه. =

أي: عِكْرَمَةُ وعُزْوَةَ./ قلنا: شاذ[١].

وكونُه عَلَماً، لِئَلَّا تزاد النكرةُ ابهاماً، وزيادتُه على ثلاثةٍ، لِئَلَّا يُجْحَفَ به[٢].

ش. ك: أو تَحرُّكُ حَشْوِهِ[٣]. قلنا: لا يَكْفي.

فإن لَحِقَتْهُ تاءُ تأنيثٍ لم تُعْتَبَر العلمية[٤]، إذ التاءُ زائدةٌ، كقوله:

٢٦٤ - جـارِيَ لا تَـسْـتَـنْـكِـرِيْ عَـذِيـري

= ابن الشجري ١/ ١٢٩، الإنصاف ١/ ٣٤٨، التبصرة ١/ ٣٧٣، أسرار العربية ٢٣٩، الرضي ١/ ١٤٩، الخزانة ٢/ ٣٣٦، أوضح المسالك ٤/ ٥٦، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٦١، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٠، التصريح ٢/ ١٨٤، العيني ٤/ ٢٨٧.

(١) المسألة من مسائل الخلاف التي تصدى لبسطها الأنباري في الإنصاف (مسألة رقم ٤٨) ١/ ٣٤٧. وانظر الرضي ١/ ١٤٩، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٦١، وشرح ابن يعيش ٢/ ٢٠.

(٢) هذا إذا خلا الاسم من تاء التأنيث. أما إذا لحقته التاء فلا تشترط العلمية ولا الزيادة. شرح الرضي ١/ ١٤٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٣٥١ - ١٣٥٢، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٠.

(٣) لأن تَحَرُّكَ الحشو كالحَرْفِ الرابع. وهذه أيضاً من مسائل الإنصاف (رقم ٤٩). ١/ ٣٥٦. واستثنى فيه الكسائي من الكوفيين، فقوله في هذا كقول البصريين. وانظر الرضي ١/ ١٤٩، وشرح ابن عصفور ٢/ ١١٤.

(٤) الأوضح من هذا أن يقول: لم تشترط العلمية. وكان عليه أن ينبه أيضاً إلى عدم اشتراط الزيادة على الثلاثة في ذي التاء.

٢٦٤ - الرجز، للعجاج (ديوانه ٢٦)، وبعده:

سيـري وإشـفـاقـي عـلى بـعـيـري

العذير: الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها.

والشاهد: ترخيم (جارية) وهو غير علم لحصول الشرط وهو اقتران الاسم بتاء التأنيث، لأن الاسم إذا كان مختوماً بالتاء جاز ترخيمه مطلقاً علماً كان كفاطمة أن نكرة مقصودة كجارية، ثلاثياً كان أو زائداً على الثلاثة أو أقل من الثلاثة كما في (هبة) فإنه يقال فيها: ياهب. وفيه شاهد آخر عند سيبويه وغيره. وهو حذف حرف النداء من النكرة اضطراراً. وقد خطأ المبرد سيبويه في هذا لعده (جارية) هنا نكرة، وهي معروفة عنده بدليل الترخيم. وأجاب السيرافي والأعلم وابن ولاد بأن (جاري) نكرة قبل النداء، وإنما تصير معرفة إذا اختصها به. =

أي: جاريةُ[١].

(شا) عن (ك) جواز ترخيم الثلاثي مطلقاً[٢]. لنا ما مر.

وكونُهُ غيرَ جملةٍ، لوجُوبِ حكايَتِها.

فرع:

فإن كان آخرَه زيادَتانِ في حكم الواحدة كألفٍ ممدودة، أو شَبَهِها كـ «عِمْرانَ»، وعلامَتَي التثنيةِ والجَمْعَيْنِ[٣] السالِمَيْنِ، وياءِ النسبِ، أو حرفٍ صحيح قبله مدَّةٌ وهو فوقَ الرُّباعيِّ كـ «عَمَّارٍ» و «مَنْصُورٍ» و «مِسْكِينٍ» حُذفَ حَرْفانِ[٤].

ك: ولو رُباعِياً[٥]. لقوله[٦]:

٢٦٥ - وقـالـوا تَـعـال يـا يَـزِ بْـنَ مُـخَـرَّمٍ

= سيبويه ٢/ ٢٣١، ٢٤١، المقتضب ٤/ ٢٦٠، ابن الشجري ٢/ ٨٨، المقرب ١/ ١٧٧، أوضح المسالك ٤/ ٥٨، شرح القصائد السبع للتبريزي ٤٨، شرح الحماسة له ٤/ ١٨٠ الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٨٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١٦، ٢٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٥٢، شرح شواهد الشافية ٤١٩، الخزانة ٢/ ١٢٥، العيني ٤/ ٢٧٧.

(١) ن: جاره.

(٢) ذكر ذلك الرضي أيضاً في شرحه ١/ ١٤٩ عن ابن الخشاب ولم أجده في المرتجل.

(٣) ش، م: (والجمع). والمراد ما سمي به من المثنى وجمع المذكر كرجل سُمِّيَ مُسْلِمَيْنَ، ولم ينبه على هذا لأنه مفهوم من اشتراط العلمية.

(٤) انظر شرح الرضي ١/ ١٤٩، شرح ابن عصفور ٢/ ١١٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٥٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٢.

(٥) أي: يجوز ترخيم الاسم الذي آخره حرف صحيح قبله مدة ولو كان رباعياً كعمود وعماد ويزيد بحذف حرفين من آخره.

قال الرضي ١/ ١٥٢: والفراء يجيز حذف المد أيضاً في نحو سعيد وعمود وعماد، لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٣٥٦.

(٦) ش، ن، د: كقوله.

٢٦٥ - الطويل، عجزه:

فقلت لهم إني حليف صداء

ليزيد من مخرم. وقيل: محزم. وهو شاعر جاهلي من بني الحارث بن كعب (معجم المرزباني ٤٩٤). ورواية سيبويه: =

أي: يا يزيدُ. قلنا: شاذ.

وإن كانَ مركَّباً حُذِفَ الآخِرُ[(١)] كـ «يابَعْلَ»، «يا خمسةَ» في «بَعْلَبَكَّ» و «خمسةَ عشرَ»[(٢)].

وإلا فحرف واحدٌ، كـ «يا حارِ» في «حارِثٍ».

كثر: وهو كالباقي، فلا تُغَيِّرُ حركةُ سابقِهِ، ولا سكونُهُ، نحو «يا حارِ»، «يا هِرَقْ» في «هِرَقْلٍ»، «ياثَمو»، «ياكَرَوَ» في «ثَمودَ» و «كَرَوانٍ»[(٣)]. وقد يُجْعَلُ كالمُسْتَقِلِّ فتُضَمُّ راءُ «حارِثٍ»[(٤)] وقافُ «هِرَقْ»[(٥)].

= فقلتم تعالَ يا يزيُّ بن مخرم فقلت لكم اني حليف صداء

أراد الشاعر أنه دعي إلى الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصداء. وصداء حي من بني أسد.
والشاهد: ترخيم (يزيد) بحذف حرفين هما الدال والياء عند الفراء. وعند سيبويه وغيره المحذوف للترخيم هو الدال، أما الياء فللساكنين.
سيبويه ٢/ ٢٥٣، ابن الشجري ٢/ ٨١، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٩٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٩، الخزانة ٢/ ٣٧٨.

(١) الأصل، ت: الأخير.

(٢) يستثنى من المركب المركب الإسنادي نحو (تأبط شراً) فإنه لا يرخم عند سيبويه وجمهور النحويين. الكتاب ٢/ ٢٦٩، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٣.
وأجازه ابن مالك بناء على قول سيبويه في النسب: (تقول في النسب إلى «تأبط شراً»: تأبطي لأن من العرب من يقول: «يا تأبط»). قال: ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل. شرح الكافية ٣/ ١٣٥٩.
ومعلوم أن المركب الإضافي خارج مما نحن فيه كـ «امرىء القيس» و«عبد الله» لأنه قد تقدم عدم جواز ترخيم المضاف عند الجمهور.

(٣) الكروان طائر، قيل هو الحبارى، وقيل الكركي. ويقال له إذا صيد:

أطرِقْ كَرا أطْرِقْ كَرا
إن النعام في القرى

وجمعه كروان - بكسر الكاف - على غير قياس، وقالوا فيه: كراوين أيضاً.
الصحاح (كرا).

(٤) الصواب راء (حار) لأنه أراد أنها تضم بعد الترخيم، ولا يكون إلا بحذف الآخر.

(٥) د: هرقل.

ويُعَلُّ المعتَلُّ فيقال: «يا ثَمي»، لِتطَرُّفِ الواوِ وضمِّ سابِقِها، و «يا كَرا»، لتحرُّكِ حرفِ/ العلَّةِ وانفتاحِ سابقِهِ[1].

وقد يُنْوِن الترخيمُ فيَجْرِي حكمُه على حرفِهِ، كقوله:

٢٦٦ - كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ

بِفَتْحِ التاءِ، لنيَّةِ حَذْفِها[2].

---

(١) انظر شرح الرضي ١/ ١٥٣، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٦٠.

٢٦٦ - الطويل، عجزه:

وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وهو للنابغة الذبياني (ديوانه ٥٤ صنعة ابن السكيت. تحقيق شكري فيصل - دار الفكر - دمشق - ١٣٨٨ هـ).

كليني: اتركيني. ناصب: متعب. بطيء الكواكب: طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها.

والشاهد: أنه أقحم التاء بعد حذفها للترخيم ضرورة، فترك المنادى على حا له قبلها. والقياس بناؤه على الضم.

قال سيبويه: (واعلم أن ناساً من العرب يثبتون الهاء فيقولون «يا سلمةَ أقبل» وبعض من يثبت يقول: «يا سلمةَ أقبل»).

قال ابن مالك: (فهذا قد رخمه أولّا فصار في التقدير: «يا مسلم أقبل» ثم أقحم التاء غير معتد بها ثم فتحها إتباعاً لفتحة ما قبلها». وقال: (نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم، فلذلك قد يقحمون هاء التأنيث مفتوحة كأنها الحرف الذي قبلها كقول النابغة: كليني لهم... الخ).

واستشهد به سيبويه أيضاً على أن معنى ناصب هذي نصب.

سيبويه ٢/ ٢٠٧، ٢٧٧، ٣/ ٣٨٢، الجمل ٨٦، ابن الشجري ٢/ ٨٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٦٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١٢، ١٠٧، الرضي ١/ ١٥٢، الخزانة ٢/ ٣٢١.

(٢) علق عليه في هامش ت بأنهم قد قالوا: إن المنادى إذا كان مؤنثاً لفظياً جاز فيه الفتح لثقل التأنيث وهذا منه، إذ نية الترخيم لا تؤثر الفتح. واستشهدوا بقوله:

وحُقَّ لمثلي يا بثينةَ يَجْزَعُ

فصل

وكالنداء الاختصاصُ، في الحُكْمِ لا في آلةِ النداءِ، نحو «أمّا أنا فأفْعَلُ كذا أيُها الرجلَ «يعني نفسَهُ[١]. وفي معناه «نَحْنُ العَرَبَ أقرى[٢] الناسِ للضيفِ» بالنصب، لتقدير[٣]: أخص[٤].

فصل

والمندوب[٥] هو المتفجَّعُ عليه بـ« يا» «أو» «وا»[٦]. وحكمُهُ في الإعراب والبناءِ حكمُ المنادى غالباً[٧].

والمستغاثُ: هو المنادى استصراخاً[٨].

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٧٥، وشرح الرضي ١/ ١٥٦.

(٢) غير ش: أقرأ.

(٣) غير ش: بتقدير.

(٤) ذكر ابن مالك في الموضع السابق من شرح الكافية ثلاثة أوجه يفارق فيها المختص المنادى: أولها أنه لا يستعمل مبدؤوا به.
الثاني أنه لا يستعمل معه «يا» ولا غيرها من حروف النداء.
الثالث أنه استعمل معرفاً بالألف واللام.
ومنه قول النبي ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» وقولهم: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) وقولهم (نحن معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة).
ولا يقع المختص مبنياً إلا بلفظ «أيها» و«أيتها»، وفي غيرهما هو منصوب مضاف أو معرف باللام.

(٥) ت: وهو.

(٦) قال ابن مالك: (الندبة: إعلان المتفجع باسم من فقده بموت، أو غيبة، كأنه يناديه نحو «وازيداه».
شرح الكافية ٣/ ١٣٤١، وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٢٧.

(٧) بل هو منادى على وجه التفجع، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: (اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه). وبه قال الجزولي وابن الحاجب وابن يعيش والرضي وغيرهم.
انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠، شرح الرضي ١/ ١٣١، شرح ابن يعيش ٢/ ١٣.

(٨) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٣٤، شرح الرضي ١/ ١٣١.

ويختصّان إذا استُعمِلا بـ (يا) بتحتُّمِ إلحاقِهما[١] ألفاً، ليتميَّزا عن النداءِ. وجوازاً مع «وا»[٢].

فإن لحقَ آخرَ المفردِ أو المركبِ الممزوجِ أو المضافِ إليه الساكنِ آخرُه لم يُقْلَبْ[٣]، نحو «وازَيْداهْ»، و«ابَعْلَبَكَّاهْ»، و«اغلامَ قاضياهْ»، و «اغلامَ فتاهْ»[٤].

ويخيَّرُ في المتحرِّكِ غير المنوَّنِ بين بقائهِ وبين قلبِه من جنس حركةِ سابقهِ، نحو «واعبدَ المُطَّلِبَاه» أو المطَّلِبِيْه، «واغلام أَحمداهْ» أو أحمدِيْه[٥]، وليس بِصَرفٍ[٦].

ويحذفُ تنوينُ المنوَّنِ ويلحقُ الألفَ فَيُفْتَحُ سابِقُها[٧] كـ «يا غلام زَيداهْ»[٨].

---

(١) الأصل: إلحاقها.

(٢) لا يتحتم إلحاقها مع (يا) أيضاً، بل هو جائز عند الجمهور، وقال بتحتم إلحاقها مع (يا) الأندلسي. لئلا يلتبس بالنداء المحض. وتوسط الرضي فقال: (والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع «يا» أيضاً، وإلا وجب الإلحاق معها، تقول: «يا محمد، يا علي» بلا إلحاق). وكذا ابن مالك حيث قال: (فإن علم مشاركته في اسمه والحرف «يا» فلا بد من الألف.
الكتاب ٢/ ٢٢٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٤٨، شرح ابن يعيش ٢/ ١٣، الرضي ١/١٥٦.

(٣) أي لم يقلب الألف حرفاً من جنس حركة سابقه.

(٤) أكثر البصريين لا يجيزون الإتباع إلا عند خوف اللبس نحو (وافتاكيه) في ندبة فتى مضاف إلى مخاطبة، و(افتاهوه) مضاف إلى غائب، لإزالة توهم الإضافة إلى مذكر.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٤٥ - ١٣٤٦، والرضي ١/ ١٥٧.

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠، ٢٢٢، شرح الرضي ١/ ١٥٧.

(٦) لم يتبين لي مراده بالصرف، فيحتمل أنّه أرادَ به الصرفَ المعروفَ في باب (ما لا ينصرف) أي أن كسرة (احمد) ليست علامة انصراف بسبب الإضافة حينئذ بل هي لمناسبة الياء المنقلبة عن ألف الندبة. ويرد هذا الاحتمال أنه جعل انقلاب ألف الندبة ياء لمناسبة كسرة الدال في (أحمد)، وحاصل هذا الاحتمال العكس. ويحتمل أنه أراد بالصرف الإعراب كما هو مصطلح البعض، أي: ليس الياء حينئذ حرف إعراب تقدر عليه الحركات كما كانت في الألف. والله أعلم .

(٧) د: ساكنها.

(٨) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠، ٢٢٢، شرح الرضي ١/ ١٥٧.

ك: بل يَبْقى التنوينُ وتُقلبُ الألفُ أو تبقى، نحو «واغلام زيدِنيهِ» أو زيدِناهْ»[1].

والمضاف، إما إلى المتكلم المعظَّم/ فكالمفردِ نحو «واغلامَناهْ». وإلى ياءِ النفسِ على حَسَبِ لغاتِهِ[2] (نحو)[3]: واغُلاماهْ، واغلامِياهْ[4]. وإلى الغائبِ المفرد (نحو)[5]: واغلامَهوهْ[6]، واغلامَهاهْ، واغلامَهُماهْ، واغلامَهُموهْ[7]، واغلامَهُنّاهْ. وفي المخاطب: واغلامَكاهْ، واغلامِكَيهْ، واغلامَكُماهْ، واغلامَكُموهْ، واغلامَكُنّاهْ.

ولُحوق هاءِ السكت جوازاً في الوقفِ، لا الوصلِ، إلّا نادراً كقوله:

٢٦٧ - يـا مَـرْحَـبـاهُ بِـحِـمـارِ عَـفْـراءْ

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٤٧، شرح الرضي ١/ ١٥٧.

(٢) وهي ست لغات تقدمت في ص ٥٦١.

(٣) (نحو) زيادة من ن.

(٤) إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من يحذف الياء مكتفياً بالكسرة فإن الكسرة تبدل فتحة وتزاد الألف فيقال: واغلاماه. وإذا ندب على لغة من يثبت الياء مفتوحة زيدت الألف ولم يحتج إلى عمل ثان فيقال: واغلامياه، وإذا ندب على لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء فيكون كالأول، وجاز فتحها فيكون كالثاني.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٤٩، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٤.

(٥) (نحو) زيادة من ت.

(٦) قلبت الألف فيه واواً، لئلا يلتبس بالمؤنث.

(٧) قلبت لئلا يلتبس بسابقه المثنى. وقال الرضي ١/ ١٥٧: (وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف الندبة، لئلا يلتبس المجموع بالمثنى).

٢٦٧ - المشهور أن هذا البيت الكامل من الرجز. وحقق العلامة ابن يعيش أنه من السريع لا ومن الرجز مهموزاً كان أو مقصوراً.
وهو لعروة بن حزام العذري. قال البغدادي: ولم أجد هذا الرجز في ديوان عروة، ولعله ثابت فيه من رواية أخرى، وبعده:
إذا أتـى قُـرَيْـتَـهُ بـمـا شـاءْ
من الشَّعيرِ والحَشِيْشِ والماءْ =

ويجوزُ إضمارُ الألف مع بقاء الفتحة، لتدلَّ عليها[1].

ولا يُنْدَبُ إلا المعروفُ[2] أو ما في حكمه، نحو «وامَنْ حَفَر بِئْرَ زَمْزَمَاهُ»[3]، إذ لا تَفَجُّعَ على من لا يُعْرَفُ.

ولا تَلْحَقُ الألفُ صفةَ المندوبِ، نحو «وازيدُ الطويلاهُ».

= والشاهد: لحقوق هاء السكت للمندوب في الوصل. وهو نادر. ولم يستشهد به على هذا غير المصنف. والنحاة يستشهدون به على تحريك هاء السكت، وحقها أن تكون ساكنة، ولحن الزمخشري الشاعر في هذا. قال: (وحقها أن تكون ساكنة، وتحريكها لحن. ونحو ما في إصلاح ابن السكيت من قوله (يا مرحباه بحمار عفراء) و(يا مرحباه بحمار ناجية) مما لا معرج عليه للقياس واستعمال الفصحاء. ومعذرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير. والبيت روي بضم الهاء وكسرها. وقد استدل بهما الرضي على أن تحريك هاء السكت بأحد الوجهين في إثباتها وصلا بعد الألف لغة.

إصلاح المنطق ٩٢، المنصف ٣/ ١٤٢، إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٨٤، المفصل ١٨٢، شرح ابن يعيش ٩/ ٤٦، الضرائر ٥١، نظام الغريب ١٦٢، الخزانة ١١/ ٤٥٧، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣١ (لمحمد بن جعفر بن القزاز القيرواني - تحقيق الكعبي - الدار التونسية للنشر ١٩٧١م).

(١) الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة جائز عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين. انظر شرح الرضي ١/ ١٥٦، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٤٨.

(٢) فسر الرضي المعروف في كلام ابن الحاجب بأنه المشهور، فلا يندب عنده غير المشهور حتى لو كان علماً.
شرح الرضي ١/ ١٥٨.

(٣) ندبة الموصول لا تجوز لأنه مبهم إلا إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه كما في قولهم هنا(وامن حفر بئر زمزماه) لأن ذلك صار منقبة وفضيلة لعبد المطلب بن هاشم جد رسول الله ﷺ فجرى مجرى العلم. ولا يقاس عليه فلا يقال (وامن في الداراه) ونحوه، لعدم وضوحه وإبهامه.
انظر في ذلك الإنصاف ١/ ٣٦٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٤١، الرضي ١/ ١٥٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١٤.

يو: يجوزُ كالمضاف إليه. قلنا: كالجزءِ من المضافِ، بخلافِ الصفةِ[١].

ويختصُّ المستغاثُ بلامِ الجرِّ، فيمتنعُ الألفُ. وتُفْتَحُ معه، لوقوعِه موقعَ المضمرِ[٢] - وهي مع المضمرَ مفتوحةٌ كما مر[٣] - نحو «يا لَزَيْدٍ».

وتكسرُ مع المعطوفِ عليه إن لم تُعَدْ معه (يا)[٤] نحو «يا لَزَيْدٍ ولِعمروٍ»[٥].

---

(١) أجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو (وازيد الظريفاه) وحكى في ذلك أن رجلاً ضاع له قدحان فقال: «واجمجمتي الشاميتيناه». حكى ذلك عنه سيبويه. وقال السيرافي: (ندبة الصفة قول يونس والكوفيين. والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري: إلحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به؟. ويقال: إن الجمجمة هي القدح، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبهما... ويجوز أن تكون «جمجمتي الشاميتيناه» من جماجم العرب، (يعني سادتهم ورؤساءهم). وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر. وقال من يخالفه: ليس الخبر مثل الصفة، لأن الخبر منقطع عن المندوب، والصفة من تمامه).

وقال ابن عصفور: (وهذا الذي قال «يونس» خطأ، لأن قولهم: «يا غلام زيداه» إنما جاز لأن المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه، ألا ترى أنهم لا يحتملون الفصل بينهما، وليس الصفة مع موصوفها كذلك، ألا ترى أنهم يفصلون بموصوف آخر). وما حكاه المصنف هنا من مذهب يونس هو مذهب الكوفيين وابن كيسان.

الكتاب ٢/ ٢٢٦، الإنصاف ١/ ٣٦٤، شرح ابن عصفور ٢/ ١٢٩، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٤٥، شرح الرضي ١/ ١٥٩.

(٢) قال الرضي ١/ ١٣٣: (وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين: أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلي «يا» ما هو مستغاث له بكسر اللام، والمنادى محذوف نحو «يا للمظلوم» و«يا للضعيف» أي: يا قوم. والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه).

(٣) لم يذكر ذلك في حروف الجر.

(٤) (يا): زيادة من ت، ن.

(٥) قال الرضي ١/ ١٣٣: (فإن عطفت بغير «يا» نحو قوله:

يا لَلْكُهولِ ولِلشبانِ للعجبِ

كسرت لام المعطوف، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث.

وإن عطفت مع «يا» فلا بد من فتح لام المعطوف أيضاً نحو:

يا لَعَطَّافِنا ويالَرِياحِ)

ومع المستغاثِ لهُ مطلقاً، نحو «يا لزَيدٍ لِعَمْرٍو»(١).

«ما» العاملة عمل «ليس»

ومنها (ما)، ولِلَفْظِها حالانِ: اسميةٌ، وهي ستٌّ مرتْ في الموصولِ. وحرفيةٌ، وهي خمسٌ: الكافَّةُ لـ (إنَّ) وأخواتِها. والزائدةُ، نحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(٢)./ واللاحقةُ لآلاتِ الشرطِ(٣). والمهيِّئَةُ لدخول «رُبَّ» على الجملِ كما مر(٤).

يه: والمصدريةُ(٥). كثر: بل هي اسميةٌ(٦).

---

(١) علل الرضي في الموضع السابق كسر اللام في المستغاث له بعدم وقوعه موقع الضمير نحو: يا لله لِلمسلمينَ.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٥.

(٣) نحو كيفما، حينما، إذا ما.

(٤) في ص ٤٢٦.

(٥) أي: والمصدرية حرفية أيضاً.

قال سيبويه في ٢/ ٣٢٦: (ومثل ذلك أيضاً في الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر. كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيداً، فهو: ما أحسن كلام زيداً. ولولا «ما» لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد «ما» أحسن بغير «ما»، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص. هذا معناه).

وقال في ٣/ ١١: (ومن ذلك أيضاً: ائتني بعد ما تفرغ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة. . . .).

وقال في ٢/ ٣٤٩: (وتقول أتاني القوم ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً. فما هنا اسم، وخلا وعدا صلة له كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، وما هم فيها عدا زيداً). ويريد بقوله: (ما) هنا اسم أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر، فهي حرف عنده. وفي المقتضب ٣/ ٢٠٠: (و«ما» عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدراً بمنزلة «أن»).

(٦) هو مذهبُ الأخفش. قال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٠٠: (والأخفش يراها بمنزلة «الذي» مصدراً كانت أو غير مصدرٍ).

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٥٧: (وَزَعَمَ أَبُو الحسن الأخفشُ أن «ما» المصدرية اسم بمنزلة «الذي» فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، تقديره: يعجبني الصنع الذي صنعته، وحذفت الضمير من الصلة. وهذا فاسد بدليل قوله: =

والنافيةُ للجملةِ، وهي التي تعمل في حالٍ، فالفعليةُ لا تعملُ فيها، وكذا الاسميةُ في تميم.

والحجازيونَ يرفعونَ بها الاسمَ وينصبون الخبرَ، لشبهها بليسَ في نفي الجملةِ الاسميةِ[1].

وشروطُ عملِها: ألَّا يَلِيَها «إنْ» لضَعْفِها مع الفصلِ، كقوله:

٢٦٨ - فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ ... منايانا وَدَوْلَةُ آخرينا

وألَّا يَسْبِقَ خبرُها اسمَها، لضَعْفِها عن التصرُّفِ، وشذ قولُ الفرزدقِ:

٢٦٩ - . . . . إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

= بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغدرِ

ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني «ما» المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلا).

ومذهب المبرد كمذهب سيبويه في هذا. وإن نسب له الرضي والسيوطي مثل قول الأخفش، فقد ارتضى في المقتضب ٣/ ٢٠٠ مذهب سيبويه فيها وجعله الصواب، وضعف مذهب الأخفش ثم رماه بالتخليط.

انظر الرضي ٢/ ٥٤، الهمع ١/ ٤٨.

(١) إعمال «ما» بشروطها لغة الحجازيين، وبها جاء أصدق الكلام. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾.

وهي عند التميميين مهملة. ثم اختلف النحاة، فقال البصريون: إنها عاملة في الجزأين، وقال الكوفيون: هي عاملة في الاسم دون الخبر، والنصب بعدها بإسقاط الباء.

انظر تفصيل ذلك في الإنصاف (مسألة ١٩) ١/ ٦٥ وما بعدها. وانظر أيضاً الكتاب ١/ ٥٩، الهمع ١/ ١٢٣، شرح التصريح ١/ ١٩٦.

٢٦٨ - تقدم هذا الشاهد برقم ١٤٩.

٢٦٩ - البسيط، صدره:

فأصبحوا قد أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ

للفرزدق (ديوانه ٢٢٣) من قصيدة له في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

والشاهد: إعمال «ما» مع تقدم خبرها على اسمها. وقد تكلم النحاة كثيراً في هذا البيت، فمن قائل إن الفرزدق أخطأ لغة قومه، لأنه تميمي، وبنو تميم يرفعون خبر «ما» مؤخراً فكيف إذا تقدم؟. وهو عند سيبويه شاذ لا يكاد يعرف. ووجَّهَهُ ابن عصفور وغيره بأن=

وقد قيلَ: إنه أخطأ لغةَ قومِهِ[(١)].

وألّا ينتقضَ النفيُ بـ «إلّا»، وشذ قوله:

٢٧٠ - وما الدهرُ إلّا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ

=«مثلهم» مرفوع، إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني. وبعضهم وجهه بأن «بشر» مبتدأ، و«مثلهم» نعت لمكان محذوف وهو خبر المبتدأ، أي: وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم. وقال المبرد: (فأما قول الفرزدق: إذ هم قريش... الخ فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم. وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن. ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجل). سيبويه ١/ ٦٠، المقتضب ٤/ ١٩١، مجالس ثعلب ١١٣، المقرب ١/ ١٠٢، الخزانة ٤/ ١٣٣، المغني ١١٤، ٤٧٥، ٦٧١، ٧٨٣، السيوطي ٨٤، ٢٦٥، العيني ٢/ ٩٦، التصريح ١/ ٩٨، الهمع ١/ ١٢٤، ٢١٩، ٢٤٩، الدرر ١/ ٩٥، ١٨٨.

(١) في حاشية ت: (أجاز الأخفش في رواية إعمالها مع سبق خبرها اسمها. ورجح ببيت الفرزدق هذا).

٢٧٠ - الطويل، عجزه:

وما صاحب الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا

ولم تذكر المصادر اسم قائله، وقد نسبه بعضهم لأحد بني سعد دون أن يسميه. ونسبه ابن جني لبعض العرب دون تسميته أيضاً.

المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه. والمعنى أن الدهر يتقلب بهم فتارة يرفعهم وتارة يخفضهم.

والشاهد فيه: إعمال «ما» مع انتقاض نفيها بـ «إلا»، وقد خرجه ابن عصفور على أن «منجنونا» و«معذباً» مصدران، والتقدير: وما الدهر إلا دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً، فيكون من باب «ما أنت إلا سيراً».

ورواه كثير من النحويين منهم ابن جني وابن يعيش وابن مالك وابن عقيل وابن هشام.

أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وعليها فقد خرجوا «إلا» على أنها زائدة، لأن بقاءها يفسد المعنى لاقتضائها أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها في الحكم. ورد قولهم بأن الرواية الصحيحة: وما الدهر...

المقرب ١/ ١٠٣، شرح ابن عصفور ١/ ٥٩٢، الاستغناء ٦٥٤، المحتسب ١/ ٣٢٨، شرح ابن يعيش ٨/ ٧٥، المغني ١٠٢، السيوطي ٧٩، الخزانة ٤/ ١٣٠، المساعد ١/ ٥٤٩، التصريح ١/ ١٩٧، العيني ٢/ ٩٢، الأشموني والصبان ١/ ٢٤٨.

وحُمِلَ على المصدريةِ أو نزعِ الجارِّ، أي: «يُجَنُّ جُنوناً»[(١)] أو كالمنجنونِ.

وأحكامُها: ألا يُخْبَرَ عنها بالماضي إنْ عَمِلَتْ، كـ «لَيْسَ».

ولا يسبقُها معمولُ ما بعدَها، نحو «عمراً ما زيدٌ ضارباً»، لِضعْفِها.

وتدخلُ على خبرِها الباءُ كـ «ليسَ»[(٢)] نحو «ما زيدٌ بقائمٍ»، فيجوز في المعطوفِ عليهِ[(٣)] الجرُّ كلفظِهِ/، والنصبُ للمحلِّ الأقربِ، والرفعُ للأبعدِ، كقوله:

٢٧١ - . . . . فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيدا

---

(١) في شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/١: (ويكون تقديره: وما الدهر إلا يجن جنوناً بأهله، ثم حذف «يجن» الذي هو خبر «ما» وأقام المصدر مقامه الذي هو «جنون» فبقي «وما الدهر إلا جنون» كما تقول: ما أنت إلا شرباً، تريد: تشرب شرباً. فهذا في موضع الكثرة مقيس. ثم أوقع منجنوناً موقع جنون).

(٢) أي: كما تدخل في خبر «ليس» المشبهة هي بها كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾.

(٣) أي: على الخبر.

٢٧١ - الوافر، صدره:

معاوي إنّنا بَشَرٌ فَأسْجِحْ

وقد نسبه سيبويه لعقيبة بن هبيرة الأسدي (شاعر جاهلي إسلامي). وكان قد وفد على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فدفع إليه رقعة فيها هذا الشعر يشكو إليه جور عماله، فدعاه معاوية فقال له: ما جرأك علي؟ قال: نصحتك إذ غشوك، وصدقتك إذ كذبوك، فقال: ما أظنك إلا صادقاً، فقضى حوائجه.

وينسب البيت أيضاً لعبد الله بن الزبير الأسدي. انظر شعره بتحقيق يحيى الجبوري ط بغداد ١٩٧٤م) ص١٤٥. أسجح: أرفق وسهل.

والشاهد: نصب (الحديد) هو معطوف على (الجبال) المجرور في اللفظ بالباء. وذلك لأن الباء لو حذفت لم يتغير المعنى.

وقد رد المبرد على سيبويه روايته البيت بالنصب، لأنه من قصيدة مجرورة معروفة، وبعده:

أكلتم أرضَنا فجَرَزْتُموها فهل مِنْ قائمٍ أو مِنْ حَصيدِ

وتمحل الأعلم الشنتمري في الدفاع عن سيبويه بأنه قد يكونُ البيت من قصيدة أخرى منصوبة، أو يكون منشد البيت قد رده إلى لغته فقبله منه سيبويه بالنصب، فالاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر. =

إلا أن يَبْرُزَ فاعلُ المعطوفِ فالرفعُ ليس إلا، نحو «ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو»، لئلا تُعْمِلَها مع سبقِ خبرِها اسمَها، إذ هي مقدَّرَةٌ مع العطفِ.

وإذا عُطِفَ عليهِ بموجِبٍ فالرفعُ، نحو «ما زيدٌ بقائمٍ بل قاعدٌ»، لانتقاضِ النفي.

«إنْ» النافية

فرع:

د: و «إنْ» النافيةُ كـ «ما» في العملِ[1]، كقراءةِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ[2]: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾[3]، وقوله:

= وقال الأنباري في الإنصاف: (ومن زعم أن الرواية: (ولا الحديد) بالخفض فقد أخطأ، لأن البيت الذي بعده:

أديُروهـا بـنـي حَـرْبٍ عـلـيـكـم ولا تَـرْمـوا بـهـا الـغَـرَضَ الـبَـعـيـدا

سيبويه ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١، المقتضب ٢/ ٢٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١، أمالي القالي ١/ ٣٦، التصحيف للعسكري ٢٠٧، الجمل ٦٨، سر الصناعة ١/ ١٤٧، الإنصاف ١/ ٣٣٢، التبصرة ١/ ١٩٦، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٧٩، الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧، شرح ابن عصفور ١/ ٢٥٤، الاستغناء ٢٠١.

(١) قال في المقتضب ١/ ١٨٨: (ومنهن أن تكون في معنى «ما» نحو «إنْ زيد في الدار» أي: ما زيد في الدار، وقال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ وقال: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

(٢) سعيد بن جبير أبو عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي من سادات التابعين. أخذ القراءة والحديث عن ابن عباس وابن عمر. واشتهر بسعة علمه وزهده وورعه. توفي سنة ٩٥ هـ. تهذيب التهذيب ٤/ ١١، وفيات الأعيان ٢/ ٣٧١، شذرات الذهب ١/ ١٠٨، حلية الأولياء ٤/ ٢٧٢، الأعلام ٣/ ١٤٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

قال ابن جني في المحتسب ١/ ٢٧٠: (ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير: ﴿إنِ الذين تدعون من دون اللهِ عباداً أمثالَكُم﴾ نصب. و«أمثالكم». قال أبو الفتح: ينبغي والله أعلم أن تكون «إن» هذه بمنزلة «ما» فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم. فأعمل «إن» إعمال «ما». وفيه ضعف لأن «إن» هذه بمنزلة «ما» فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم. فأعمل «إن» و«إن» لم تختص بنفي الحاضر اختصاص «ما» فتجري مجرى=

٢٧٢ - إنْ هو مُسْتَوْلِياً على أحَدٍ إلّا على حِزْبِهِ المَلاعِينِ

=«ليس» في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دونه الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم، لأنكم أنتم عقلاء ومخطابون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟ فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ فكيف يثبت في هذه الآية ما نفاه في هذه؟ قيل: يكون تقديره: إنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عباداً على تشبيههم في خلقهم بالناس كما قال: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ وكما قال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ أي: تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه).

وخرجها أبو حيان في البحر المحيط ٤/ ٤٤٤ بما يجعل القراءتين متطابقتين في المعنى دون تأويل، وهو أن «إن» هذه هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة ونصب خبرها على لغة من ينصب أخبار «إن» وأخواتها، أو على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم.

٢٧٢ - المنسرح، وهو مما أنشده الكسائي ولم يعزه إلى قائل: قال البغدادي: وهذا الشاهد على كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل. وفي عجزه ثلاث روايات:

إلا على أَضْعَفِ المجانينِ

وهي المشهورةُ التي أطبقَتْ عليها جميعُ المصادرِ.

والثانية الرواية التي ذكرها المصنف هنا. وقد أشار إليها ابن مالك في شرح الكافية. وذكرها البغدادي في الخزانة عرضاً.

والثالثة:

إلا على حزبه المَناحيسِ

ذكرها البغدادي في الخزانة أيضاً.

والشاهد: إعمال «إن» عمل «ليس» على مذهب المبرد ومن وافقه. واسمها هنا «هو» وخبرها مستولياً.

وفيه شاهد آخر ذكره البغدادي هو أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل. وذهب ابن عصفور في المقرب إلى أن إعمال «إن» النافية إعمال «ما» خاص بالشعر، ولا يجوز في الكلام، لأنها غير مختصة.

المقرب ١/ ١٠٥، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٠٧، أوضح المسالك ١/ ٢٩١، الشذور ٢٧٨، شرح التسهيل ١/ ٦١، ابن عقيل ١/ ٣١٧، الخزانة ٤/ ١٩٦.

يه: لا[١]. قلنا: لا وجهَ له.

(لا)

ومنها (لا)، ولها أحوالٌ: زائدةٌ بعد النفي والنهي[٢]، نحو: ما ضربتَ، أو لا تضربْ، زيداً ولا عمراً. ومنه ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[٣]. وبعد «أنْ» المصدريةِ، نحو ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٤]. وقبلَ القَسَمِ، لِتَدُلَّ على نَفْيِ جوابِهِ كقوله:

٢٧٣ - لَا وَأَبِـيـكِ ابـنَـةَ الـعـامِـرِيِّ لا يَـــدَّعِـــي الـــقَـــوْمُ أَنِّـــي أَفِــــر

---

(١) الظاهر من كلام سيبويه خلاف ذلك. فقد قال في الكتاب ٣/ ١٤٢: (وتكون في معنى «ما». قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ أي: ما الكافرون إلا في غرور. وقال في ٤/ ٢٢٢: (وتكون «إن» كما في معنى «ليس»). فظاهرة أنه يراها مثلهما في الإعمال وفي النفي، لا في النفي وحده. ولذا قال ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٤٤٦: (وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلام وتكون «إن» كـ «ما» في معنى «ليس». فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون «إن» كـ «ما» في النفي. لأن النفي من معاني الحروف فـ «ما» به أولى من «ليس»، لأن «ليس» فعل، وهي حرف، بخلاف العمل فإن «ليس» فيه هي أصل لـ «ما» و«لا» و«إن» لأنها فعل، وهن حروف).

(٢) (والنهي) لم تثبت في غير الأصل، ت.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٣٤.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

وفي زيادتها هنا خلاف. انظر المغني ٣٢٩.

٢٧٣ - المتقارب، لامرىء القيس (ديوانه ١٥٤). وينسب أيضاً لربيعة بن جشم.

وابنة العامري: قيل هي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامري. وقيل: اسمها «هر»، وقد ورد في بيت آخر من نفس القصيدة، وهي:

وهِــر تــصــيــد قــلــوب الــرجــال وأفــلــت مــنــهــا ابــن عــمــرو حــجــر

وقال التبريزي: هي فاطمة بنت عبيد الله من بني عمرو بن عامر بن الأزد. وهي التي يقول لها:

أفـاطـم مـهـلًا بـعـض هـذا الـتـدلـل . . . .

والشاهد: مجيء «لا» زائدة قبل القسم للإعلام بأن جوابه منفي.

ويروى: (فلا وأبيك) كما يروى (وأبيك) بفتح الكاف. وعليها استشهد به ابن عصفور=

وقبلَ فعلِ القَسمِ، نحو «لا أُقْسِمُ»(١). وبينَ المضافِ والمضافِ إليه كقوله:

٢٧٤ - في بِئْرٍ لا حورٍ سرى وَما شَعَرْ

=على أنه جعل كاف الخطاب مفتوحة على كل حال كما هي للواحد المذكر. واستشهد به في الضرائر أيضاً على تخفيف المشدد في القوافي في قوله: أفر، وأصله (أفِرّ) فخففه ضرورة.

المحتسب ٢/ ٣٧٣، الشعر والشعراء ١٢٢، المخصص ١٧/ ١٣٥، الضرائر ٨٧، شرح ابن عصفور ٢/ ٣٤٠، المغني ٣٢٩، السيوطي ٢١٧، العيني ١/ ٩٥، الخزانة ٤/ ٤٨٩ (بولاق).

(١) ورد مثله في عدة آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة، ١]، وقوله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة، ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد، ١]. وفي زيادتها في الآية الأولى خلاف. انظر المغني ٣٢٨.

٢٧٤ - الرجز للعجاج (ديوانه ١٦) من أرجوزة له طويلة تزيد على مائتي بيت يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر. وكان عبد الملك بن مروان وجهه لقتال أبي فديك الحروري فأوقع به وبأصحابه، وقبل الشاهد:

واختارَ في الدينِ الحَرُوِيُّ البَطَرْ
بإفْكِهِ حتى رأى الصُّبْحَ جَشَرْ

الحور: الهلكة والنقص. والمعنى: في بئر نقص سرى الحروري وما شعر، أي: نقص الحروري وما دري.

الشاهد: زيادة «لا» بين المضاف وهو «بئر» وبين المضاف إليه وهو «حور».

قال في الصحاح: قال أبو عبيدة: أي: في بئر حور، و«لا» زيادة.

وذهب الفراء إلى أن «لا» هنا ليست زائدة بل نافية، ومعنى الحور، الرجوع.

أي: سرى في بئر غير رجوع، أي: منسوبة إلى عدم الرجوع.

وفي الخصائص: (قال ابن الأعرابي في قوله: في بئر لا حور سرى وما شعر. أراد حؤور، أي: في بئر لا حؤور: لا رجوع، فسكنت الواو الأولى ثم حذفت لسكونها وسكون الثانية بعدها.

معاني الفراء ١/ ٨، الخصائص ٢/ ٤٧٧، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٣٠، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩، الصاحبي ١٣٨، الصحاح (حور)، شرح ابن يعيش ٨/ ١٣٦، الخزانة ٤/ ٥١، ١١/ ٢٢٤ عرضا، اللسان (غير).

واسمٌ بمعنى «غيرٍ»، كقوله - تعالى - ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[(١)].

ونافيةٌ/ : إما بمعنى «ليسَ»، فَتُلْحَقُ بـ «ما» فيما مرَّ، إلَّا أنها لا تعملُ إلا في الشعر[(٢)]، كقوله:

٢٧٥ - مـن صَـدَّ عـن نِـيـرانِـهـا ... فـأنـا ابـنُ قَـيْـسٍ لا بَـراحْ

أي: ليسَ لي براحٌ.

وتختصُّ بجواز كسعها بالتاءِ[(٣)]، فَيَلْزَمُ لفظُ «حينٍ» بَعْدَها، كقوله - تعالى - :

---

(١) سورة النور، الآية: ٣٥. وانظر الإنصاف ١/ ٣٦٦، والرضي ١/ ٢٥٩.

(٢) أنكر الرضي عمل «لا» عمل «ليس» مطلقاً قال: «والظاهر أن «لا» لا تعمل عمل «ليس» لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» و«ليس»). شرح الرضي ١/ ١١٢، وشرح الفريد، ٢٦١.

٢٧٥ - مجزوء الكامل. لسعد بن مالك بن ضبيعة بن ثعلبة القيسي. وفي اللسان والتاج (سعد بن ناشب. والضمير في نيرانها للحرب. لا براح: لا يزول عن مكانه ولا يبارحه.
والمعنى: من أحجم عن الحرب وكره الاصطلاء بنارها والصبر على بلواها، وعجز عن الثبات في وجوه أبطالها فأنا ابن قيس لا براح لي فيها، ولا انحراف لي عنها.
وقيس: جده الأعلى، أضاف نفسه إليه اعتزازاً به.
والشاهد: إعمال «لا» عمل «ليس»، قال سيبويه: جعلها بمنزلة (ليس) فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع.
وقال ابن الشجري: أراد: لا براح لي، أو عندي. وكذا قال الجرجاني وجمهور النحويين.
ويرى المبرد أن (براح) مبتدأ، والخبر محذوف. قال ابن يعيش: والأول أجود - يعني قول سيبويه - لأنه كان يلزم تكرير «لا» كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾.
سيبويه ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، ٤/ ٣٠٤، المقتضب ٤/ ٣٦٠، ابن الشجري ١/ ٢٣٩، ٢٨٢، ٣٢٣، ٢/ ٢٢٤، الجمل ٢٤٢، الإنصاف ١/ ٣٦٧، المقتصد للجرجاني ٢/ ٨٠٧، التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٤، شرح ديوان المتنبي ١/ ٩٦، ٢/ ١٠٧، ٣/ ١٦٢، ٤/ ٩٢، ٢٨٣ (للعكبري - وهو المسمى التبيان - تحقيق مصطفى السقا وزميليه - مطبعة الحلبي - ط أولى). شرح التبريزي ٢/ ٧٣، ٧٩، اللامات ١٠٧، التبصرة ١/ ٣٩١، المرزوقي ٥٠٦، شرح ابن يعيش ١/ ١٠٨، الرضي ١/ ١١٢.

(٣) أصل الكسع الضرب على الدبر. واستعير لزيادة الحرف الأخير. انظر الصحاح واللسان (كسع). شرح الرضي مع حاشية الشريف ١/ ٢٧١.

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١) أي: ليسَ الحينُ حينَ مَناصٍ(٢).

وشذَّ الجرُّ بإضمارِ «حينِ»، كقوله:

٢٧٦ - لقد تَصَبَّرْتُ حتى لاتَ مُصْطَبَرٍ ... فالآن أُقْحِمُ حتى لاتَ مُقْتَحَمِ

---

(١) سوة ص، الآية: ٣.
قرأ الجمهور ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بفتح التاء من «لات» ونصب النون من «حين»، وقرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون. وقرأ عيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون، وروي عنه مع ذلك رفع النون وفتح «مناص» بعده.
الكتاب ١/ ٥٨، البحر المحيط ٧/ ٣٨٤، الكشاف ٣/ ٣٥٩، شرح الفريد ٢٥٩.

(٢) على مذهب سيبويه والجمهور. وهي في أحد قولي الأخفش عاملة عمل «إن»، وفي قوله الآخر أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، فالتقدير عنده في ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ لا أرى حين مناص، وعلى قراءة الرفع: ولا حين مناص كائن لهم. وذكر السيرافي عن الكوفيين أن «لات» حرف جر.
ونسب العصام للكوفيين أن «لات» نافية للجنس، ورجحه بأنه كثير، وعمل «لا» بمعنى «ليس» قليل. ولا ينبغي أن يحمل ما ورد به القرآن إلا على ما هو الشائع الكثير.
الكتاب ١/ ٥٧، المغني ٣٣٥، الهمع ١/ ١٢٦، الأشموني ١/ ٢٥٥، شرح الفريد ٢٥٧، الرضي ١/ ٢٧١.

٢٧٦ - البسيط، لأبي الطيب المتنبي. من قصيدة له شهيرة قالها في صباه، مطلعها:

ضيفٌ ألمَّ برأسي غيرُ مُحْتَشِمِ ... والسيفُ أحسنُ فِعلًا منه باللِّمَمِ

وقبل البيت الشاهد:

سَيَصْحَبُ النصلُ مني مثلَ مَضْرِبِهِ ... ويَنْجَلي خَبَري عن صِمَّةِ الصِمَمِ

وبعده:

لأتركنَّ وجوهَ الخيلِ ساهمةً ... والحربُ أقومُ من ساقٍ على قَدَمِ

لات: بمعنى «ليس» والتاء فيها زائدة لتأنيث الكلمة كما في «ربت» و«ثمت». المصطبر: بمعنى الاصطبار، والمقتحم: بمعنى الاقتحام، وهو الدخول في الشيء. وأقحم - بضم الهمزة وفتح الحاء - أي: أقحم نفسي، أي: أوردها المهالك وأوقعها في الحروب حتى أدرك مرادي فلا يبقى اقتحام.
يقول: تكلفت الصبر حتى لم يبق اصطبار، فالآن أقحم نفسي حتى لا يبقى اقتحام بأن أبلغ ما أريد.
والشاهد: جر «مصطبر» و«مقتحم» بإضمار «حين» بعد «لات» أي: لات حين مصطبر، ولات حين مقتحم. =

وإمّا لنفي الجنسِ[١] فتعملُ عملَ «إنَّ» المشددة، حملا للنقيض على نقيضِهِ[٢]، لتصدُّرِهما في الجُمَلِ، فَتَنْصِبُ الاسمَ. ش: وترفعُ الخبرَ، لذلك[٣]. يه: لا ترفَعُه، لِضِعْفِها، إذ شُبِّهَتْ بالمُشَبَّهَةِ، ولِضَعْفِ الشَّبَهِ بين النافي والمثبِتِ[٤].

= ديوان المتنبي ص٥٦ (بشرح أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى سنة ٤٦٨ هـ – ط برلين سنة ١٨٦١م)، شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ٤/ ١٥٧ (دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م)، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للشيخ ناصيف اليازجي ص٣١ (دار القلم بيروت – لبنان). ولم يستشهد بهذا البيت غير المصنف فيما أعلم.

هنا وقد أجاز الفراء الجر بـ «لات» نفسها، لأنها تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة عنده كما أن «مذ» و«منذ» كذلك، وشاهده قول أبي زبيد الطائي:

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنا أن لَيسَ حينَ بَقاءِ

وقد منع البصريون ذلك وأجابوا عن البيت بجوابين: أحدهما أنه على إضمار «من» الاستغراقية. والثاني أن الأصل: ولات أوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ «نزال» وزناً، أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وجير ونون للضرورة.

انظر الخصائص ٢/ ٣٧٧، الإنصاف ١/ ١٠٩، المغني ٣٣٦، ٨٩٢، السيوطي ٢١٩، ٣٢٤، شرح ابن يعيش ٩/ ٣٢، المخصص ١٦/ ١١٩، الخزانة ٢/ ١٥١ (بولاق)، الهمع ٢/ ١٢٦، الدرر ١/ ٩٩، الأشموني ١/ ٢٥٦، ديوان أبي زبيد الطائي ٣٠.

(١) ت: وأما التي لنفي الجنس.

(٢) وجه المناقضة أن (إن) للإثبات، و«لا» للنفي. ويجوز أن تكون محمولة عليها حمل النظير على النظير لأن «لا» للمبالغة في النفي، كما أن «إن» للمبالغة في الإثبات.
شرح الرضي ١/ ١١١، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٢، شرح ابن يعيش ١/ ١٠٥، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٠، وشرح الفريد ٢٥٣.

(٣) مذهب الأخفش فيها هو مذهب أكثر النحويين.
انظر المغني ٣١٤، الرضي ١/ ١١١، شرح ابن يعيش ١/ ١٠٦.

(٤) قال سيبويه في ٢/ ٢٧٤: (واعلم أن «لا» وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد: لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان). ورجحه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٧٣، وانظر المغني ٣١٤، والرضي ١/ ١١١، وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٦.

والمنصوبُ بها مُضَمَّنٌ لمعنى «مِن» الجنسيةِ، بدليل إفادةِ الاستغراقِ(١). لكنه نوعانِ: معرب (اتفاقاً)(٢) وهو ما كان مضافاً أو مشبَّهاً به، نحو «لا غلامَ رجلٍ ظَريفٌ فيها»(٣) و لا عِشرينَ دِرْهَماً لكَ»(٤)، لبُعدهِ بالإضافةِ وشَبَهِها عن شَبَهِ المبنيِّ، وإنْ تَضَمَّنَ معناهُ(٥).

ومُخْتَلَفٌ فيهِ، وهو النكرةُ. كثر: مبنيٌّ(٦)، لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ(٧)، مع فَقْدِ ما بَعَّدَه عن شَبَهِ المبنيِّ، فبُنِيَ على ما يُنْصَبُ به من حركةٍ أو حرفٍ، نحو: لا رجلَ، لا رجلينِ، لا مسلمِينَ/ عندك، إذ يُجابُ بها: هل من رجلٍ، أو رجلينِ، أو مسلمين عندكَ(٨).

في. جا: بل منصوبٌ بها حُذِفَ تنوينُه لِسَعةِ استِعمالهِ، أو تنبيهاً على انحِطاطِ رُتْبَتِها عن «إنَّ»(٩).

ك: لا عملَ لها، بل منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، وحُذِفَ تنوينُه لتكرُّرِ(١٠)

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢١.

(٢) (اتفاقاً) ساقطة من الأصل، ت.

(٣) على أن «ظريف» خبر «لا» لأنه لا يجوز أن يكون صفة «رجل» لامتناع وصف المضاف المنفي بـ «لا» بالمرفوع عند الأكثرين. وأجاز بعضهم رفعه حملاً على المحل، فيصح أن يكون صفة لرجل، ويكون «فيها» خبر «لا». انظر الرضي ١/ ١١١، والمغني ٣١٤.

(٤) مثال الشبيه بالمضاف.

(٥) شرح الرضي ١/ ٢٥٥، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٣.

(٦) ويحكم على موضعه بالنصب اعتباراً بعمل «لا»، وبالرفع اعتباراً بعمل الابتداء.

(٧) وهو «من» الاستغراقية. انظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٧١.

(٨) شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٢، وشرح الرضي ١/ ٢٥٥، ٢٥٧.

(٩) انظر الإنصاف ١/ ٣٦٧. وفي الرضي ١/ ٢٥٥، والمغني ٣١٤، أن السيرافي والزجاج عللا حذف التنوين من اسم «لا» بتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة. ونسب ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٧٠ إلى الزجاجي مثل قول السيرافي والزجاج.

(١٠) ن: فتكرر.

استعمالِه، فتقديرُ «لا رجلَ عندي»: لا أعلمُ رجلًا، أو نحوه[١].

قيل[٢]: وينون للضرورةِ. د: فيجوز إلغاءُ «لا»، فَيُرْفَعُ كالمنادى، ويُنْصَبُ حيث نُوِّنَ ضرورةً[٣]، كقوله:

٢٧٧ - . . . . حَـيـاتُـكَ لا نَـفْـعٌ وَمَـوْتُـكَ فـاجِـعُ

---

(١) الذي ذكره الأنباري عن الكوفيين أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ «لا» معرب منصوب بها نحو «لا رجل في الدار» وحجتهم أنه اكتفى بها من الفعل، لأن التقدير في «لا رجل في الدار» عندهم: لا أجد رجلاً في الدار، فاكتفوا بـ «لا» من العامل. والذي ذكره المصنف هنا أنها لا تعمل شيئاً، وإنما النصب بالفعل المقدر. انظر الإنصاف (مسألة ٥٣) ١/ ٣٦٦، شرح ابن يعيش ١/١٠٦.

(٢) في هامش ش: ابن درستويه.

(٣) في المقتضب ٤/٣٥٩: (فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئاً، وكان الكلام كما كان عليه، لأنك أدخلت النفي على ما كان موجباً، وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ فتقول: لا زيد في الدار ولا عمرو. وكذلك تقول: أرجل في الدار أم امرأة؟ فالجواب: لا رجل في الدار ولا امرأة. لا تبالي معرفة كانت أم نكرة. . . وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك: رجل في الدار، أو هل رجل في الدار؟ قلت: لا رجل في الدار. . . فما جاء على قوله: «لا رجل في الدار» قوله:

وأنـت امـرؤ مـنـا خـلـقـت لـغـيـرنـا حـيـاتـك لا نـفـعٌ ومـوتـك فـاجـعُ

٢٧٧ - الطويل، صدره:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا

نسبه سيبويه لرجل من سلول. ونسب في التصحيف للعسكري وزهر الآداب والخزانة للضحاك بن هنام الرقاشي، ونسبه البحتري في حماسته للدبية الطائي.

والخطاب في البيت لحصين بن المنذر الرقاشي، وهو من سادات ربيعة، وكان صاحب راية الإمام علي يوم صفين.

والمعنى: أنت منا في النسب إلا أن نفعك لغيرنا، فحياتك لا تنفعنا لعدم مشاركتك لنا، ولكن موتك يفجعنا لأنك أحدنا.

والشاهد هنا للمبرد في إلغاء «لا» ورفع اسمها على ما كان قبل دخولها.

وهو عند سيبويه وسائر النحويين شاهد على رفع ما بعد «لا» من غير تكرير. وهو ضرورة.

قال الأعلم: وسوغ الإفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى، لأن «موتك فاجع» دل على أن حياته لا تضر. =

فإنْ فُصِلَ عنها وجبَ الرفعُ بالابتداءِ، لِضَعْفِها بالفصلِ، ويجبُ التكريرُ لِمُطابَقَةِ السؤالِ، نحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[1]، إذ لا يُفْصَلُ إلّا جواباً[2].

وإنْ دَخَلَتْ على معرفةٍ أُلْغِيَتْ، إذْ لم تعملْ إلا لِعمومِ النفي، وقد بَطَلَ بالمعرفةِ فَيُرْفَعُ ويجبُ التكريرُ، عوضاً عن عمومِ النفي، نحو «لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو»[3].

د: وقد لا تُكَرَّرُ[4] كقوله:

٢٧٨ - بَكَتْ جَزَعاً واسترْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ركائِبُها أنْ لا إلَيْنا رُجوعُها

= سيبويه ٢/ ٣٠٥، المقتضب ٤/ ٣٦٠، التصحيف ٤٠٥، زهر الآداب ٦٥٢، التبصرة ١/ ٣٩٤، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٩، حماسة البحتري ١٧١، ابن الشجري ٢/ ٢٣٠، إيضاح ابن الحاجب ١/ ٣٩٤، المفصل ٤٢.

(١) سورة الصافات، الآية: ٤٧.
وانظر الكتاب ٢/ ٢٩٩.

(٢) في الكتاب ٢/ ٢٩٨: (واعلم أنك إذا فصلت بين «لا» وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد «لا» الثانية، لأنه جواب: أذا عندك أم ذا؟) وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٣، شرح الفريد ٢٥٥، الجنى الداني ٢٩٠.

(٣) شرح الجامي ٣٢٨، شرح الرضي ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨، شرح الفريد ٢٥٦.

(٤) انظر المقتضب ٣٦٠ - ٣٦١، شرح الرضي ٢٥٨، وفيه نسب هذا لابن كيسان أيضاً.

٢٧٨ - الطويل، من الأبيات التي لم ينسبها سيبويه ولا غيره.
ويروى (قضت وطراً) مكان (بكت جزعاً).
استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل كراهية مفارقة الأحباب. أو قالت: إنّا لله وإنا إليه راجعون. آذنت: أعلمت وأشعرت. الركائب: جمع ركوبه وهي الراحلة. وأن مفسرة لوقوعها بعد معنى القول. أو مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف.
والشاهد: وقوع المعرفة بعد «لا» من غير تكرير، وقد أجازه المبرد. وهو عند سيبويه والجمهور ضرورة. قال سيبويه: (وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثنى «لا» قال الشاعر: بكت...) وقال ابن الحاجب إنه شاذ، لأن «ألا إلينا رجوعها» معرفة غير مكرر.
سيبويه ٢/ ٢٩٨، المقتضب ٤/ ٣٦١، ابن الشجري ٢/ ٢٢٥، المقرب ١/ ١٨٩، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٦٩، الأصول ١/ ٣١٢، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩٤، المفصل ٨١، شرح ابن يعيش ٢/ ١١٢، ٤/ ٦٥، ٦٦، الرضي ١/ ٢٥٨، الخزانة ٤/ ٣٤، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٤٠.

وقد يُبنى المعرفةُ نادراً، كقوله:

٢٧٩ - لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلةَ لِلْمَـطِـيِّ

وأما قولهم: «قَضِيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[1] فمتأوَّلٌ على إضمار «مِثلِ».

كثر: ومثل «لا أبا لَهُ» و «لا غلامَيْ لَهُ» جائزٌ، تشبيهاً له بالمضاف، لمشاركتهِ

---

٢٧٩ - الرجز. من غير المنسوب أيضاً، وهو مما أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف ضمن أبيات ولم ينسبها.

هيثم: اسم رجل كان حسن الحداء للإبل. وقيل: كان جيد الرعية. وقيل: هو هيثم بن الأشتر وكان مشهوراً بحسن الصوت في حدائه، وأعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات.

والشاهد: نصب «هيثم» بـ «لا» وهو علم معرفة. وجاز ذلك لأنه جعله شائعاً إذ أدخله في جملة المنفيين.

قال سيبويه: واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن «لا» لا تعمل في معرفة، فأما قول الشاعر: لا هيثم... الخ فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك: لا بصرة لكم.

وقال ابن مالك: وقد يتأول العلم بنكرة فتجعل اسم «لا» مركباً معها إن كان مفرداً.

وقال ابن يعيش: وجاز ذلك لأنه أراد وأمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحداء للمطي.

سيبويه ٢/ ٢٩٦، المقتضب ٤/ ٣٦٢، ابن الشجري ١/ ٣٢٩، الرضي ١/ ٢٦٠، خزانة الأدب ٤/ ٧٥، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٠، همع الهوامع ١/ ١٤٥، الدرر اللوامع ١/ ١٢٤، الأشموني ٢/ ٤، شرح ابن يعيش ٢/ ١٠٢، ١٠٣.

(١) قاله أمير المؤمنين عمر في علي رضي الله عنهما ثم صار مثلاً.

قال سيبويه في ٢/ ٢٩٧: (وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل «لا» في معرفة، وإنما تعملها في نكرة، فإذا جعلت «أبا حسن» نكرة حسن لك أن تعمل «لا»، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورينَ علي، وأنه قد غُيِّبَ عنها).

وانظر المقتضب ٤/ ٣٦٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٠، ابن الشجري ١/ ٢٣٩، الرضي ١/ ٢٣٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١٠٤.

له في أصلِ معناهُ[١]، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ «لا أبا فيها» و «لا رَقيبَيْ عليها»، لعدمِ مُشارَكَتِهِ المُضافَ[٢].

يه: بل الأوّلُ مُضافٌ/ واللامُ مُقْحَمَةٌ لِتأكيدِ الإضافَةِ[٣]. قلنا: «أبُوه» معرفةٌ باتِّفاقٍ، و «أبٌ لَهُ» نكرةٌ باتِّفاقٍ فافْتَرَقا[٤].

فرع:

ونعتُ اسمِها المبني إنْ كان مفرداً يليهِ جازَ بناؤُهُ[٥]، إذْ هو كالجزء منه.

---

(١) أي لمشاركة نحو «لا أباله» للمضاف نحو «لا أباه» في أصل معنى المضاف. وأصل معنى المضاف التخصيص ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة. ففي «أبوه» تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة. و«أب له» يشاركه في التخصيص الذي هو أصل معناه.
كذا في الرضي ١/ ٢٦٦.

(٢) أي لعدم مشاركته المضاف في أصل معناه وهو التخصيص فلم يعط حكمه، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى «في» و«على» في نحو «لا أبا فيها» و«لا رقيبَيْ عليها». كذا في الرضي ١/ ٢٦٦.
وانظر الكتاب ٢/ ٢٧٦، وما بعدها، المفصل وشرح ابن يعيش ٢/ ١٠٤، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٨.

(٣) قال في الكتاب ٢/ ٢٧٦: (اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيدٍ. والدليل على ذلك قول العرب «لا أبا لَكَ، ولا غلامَيْ لك، ولا مُسْلِمَيْ لكَ». وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة. وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباكَ في معنى لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في: لا مثل زيد، فلما جاؤوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام، إذ كان المعنى واحداً).

(٤) ادعى ابن الحاجب أن المعنى يفسد على قول سيبويه، وعلله الرضي بأن المعرف لا يكون منكراً. وهو مقتضى كلام المصنف هنا، لكنه التزم الأدب مع إمام أئمة هذه الصناعة فلم يصرح بالفساد، بل اكتفى بذكر لازمه، وهو «أن» «أب له» نكرة، و«أبوه» معرفة لو حملت النكرة على المعرفة لفسد معنى الكلام.
وانظر الرضي ١/ ٢٦٦.

(٥) أي: يشترط أن يكون النعت الأول لا الثاني وما بعده، فلا يبنى «كريم» في مثل «لا رجل ظريف كريم».
شرح الرضي ١/ ٢٦٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٦.

وإعرابُهُ نصباً[١]، (كثر): اجراءً على اللفظِ، إذْ ليستْ عاملةً في اسمِها المبني، لأنها كالجزء منه، والشيءُ[٢] لا يعملُ فيه بَعضِهِ[٣]. لك: بل ناصبةٌ له تقديراً[٤]. فنُصِب نعتُه على المَحَلِّ الأقربِ. ورفعاً[٥] على المحَل الأبعدِ، نحو: لا رجلَ ظريف، وظريفاً، وظريفٌ. وكذلك المكررُ، نحو «لا ماءَ ماءَ بارداً»[٦].

فإن أضيفَ، نحو «لا رجلَ حسنُ الوجهِ» أو فُصِلَ بَطَلَ البناءُ كـ «لا رجلَ في الدار ظريفٌ»، وجاز النصب والرفع[٧].

وكذا الوصفُ الثاني[٨]، نحو: لا رجلَ ظريفَ عالماً، أو عالمٌ، لبعده.

فإن عُطِفَ على اسمِها ولم تُكَرِّرْها تَحَتَّمَ الإعرابُ نصباً ورفعاً، كقوله:

---

(١) أي: وجاز اعرابه نصباً.

(٢) ش: والمبنى.

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٤، وشرح الرضي ١/ ٢٦٣.

(٤) قال في شرح الكافية ١/ ٥٢٦: (ثم نبهت على أن نعت اسم «لا» المفتوح يجوز فيه إذا كان مفرداً متصلاً بالمنعوت ثلاثة أوجه: الفتح على تركيبه مع المنعوت نحو «لا رجل ظريف عندك» والنصب حملاً على عمل «لا» المقدر. والرفع حملاً على عمل الابتداء، لأن «لا» عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً، فيمتنع اعتباره وحمل النعت عليه، كما امتنع ذلك مع «إن»).

(٥) ن: (ورفع). وهو عطف على (نصبا).

(٦) قال ابن مالك: (وإذا كررت اسم «لا» المفتوح فلك أن تركب المؤكَّد والمؤكِّد تركيب النعت والمنعوت نحو: «لا ماءَ ماءَ بارداً» ولك أن تنصب المؤكِّد وتنونه فتقول «لا ماءَ ماءً بارداً»). وانظر المفصل وشرحه ٢/ ١٠٨، والرضي ١/ ٢٦٤.

(٧) ذهب ابن معط وابن برهان إلى أن اسم «لا» إذا انتصب بكونه مضافاً أو مضارعاً له لم يجز رفع نعته، بل الواجب نصبه كالموصوف. وعليه ابن الحاجب. شرح الرضي ١/ ٢٦٣.

(٨) أي: لا يجوز بناء الوصف الثاني أيضاً كالمضاف.

٢٨٠ - فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنِهِ . . . .

وإن كَرَّرْتَها في نحو «لا حَولَ ولا قوةَ إلا باللهِ»[١] جازَ فَتْحُهُما على القياسِ[٢]، ورفعُهُما مطابقةً لسؤالٍ مقدرٍ، ومنه قوله:

٢٨١ - وما صَرَمْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا نـاقـةٌ لـيَ فـي هـذا ولا جَـمَـلُ

---

٢٨٠ - من الطويل، عجزه:

إذا هو بالمجدِ ارتدى وَتَأَزَّرا

وهو من الشواهد التي لم ينسبها سيبويه، ونسبه بعضهم للفرزدق وليس في ديوانه، وبعضهم لرجل من عبد مناة بن كنانة. وبعضهم إلى الكميت بن معروف الأسدي، وليس في ديوانه أيضاً.

ومروان في البيت هو مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك. وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً لعلم السامع.

ورواية سيبويه والمبرد وبعض نسخ المفصل: «لا أب» فيكون قد دخله الخرم.

والشاهد عطف (ابن) بالنصب على «أب» مراعاة لمحل اسم «لا»، وذلك لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء، والثلاثة لا تجعل واحداً.

سيبويه ٢/ ٢٨٥، المقتضب ٤/ ٣٧٢، إيضاح الفارسي ٢٤١، إيضاح ابن الحاجب ١/ ٣٨٥، الخزانة ٤/ ٦٧، شرح القصائد السبع الطوال ٢٨٨، أمالي ابن الحاجب ق ١٤٢، المقتصد ٢/ ٨٠٤، مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف٤٣.

(١) هذه الجملة يسمونها الحولقة، أو الحوقلة. وقد وردت في كثير من الأحاديث النبوية الشريفة - على قائلها أفضل الصلاة وأزكى التحية - منها ما جاء في كتاب الأذان من صحيح البخاري عن يحيى عن بعضهم أنه لما قال: «حي على الصلاة» قال ﷺ: «لا حول ولا قوة إلا بالله». وقال: هكذا سمعنا نبيكم ﷺ يقول. وفي المعطوف والمعطوف عليه فيها خمسة أوجه ذكرها المصنف: وقيل ستة كما في المفصل.

انظر فتح الباري ٢/ ٢٣٣، شرح الجامي ٣٣٠، المفصل وشرحه لابن يعيش ٢/ ١١٢، شرح الفريد ٢٥٧.

(٢) (على القياس) ساقطة من ت.

٢٨١ - البسيط، للراعي (عبيد بن حصين النمري) أحد شعراء الدولة الأموية. (ديوانه ١١٢).

ويروى: (هجرتك) مكان (صرمتك). وأصل الشطر الثاني منه مثل يضرب عند التبري من الإساءة والظلم، ولفظه في مجمع الأمثال «لا ناقتي في هذا ولا جملي». وقائل المثل هو الحارث بن عباد، قاله حين قتل جساس بن مرة كليباً وهاجت الحرب بين الحيين. =

وفتحُ الأولِ ونصبُ الثاني، لما مرَّ، والثانيةُ زائدةٌ/ ، كقوله:

٢٨٢ - لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ

ورفعُهُ على المَحَلِّ، كقوله:

٢٨٣ - . . . . لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أَبُ

= والشاهد: رفع «ناقة» على الابتداء والخبر، وذلك لتكرير «لا» ولو نصب على الإعمال لجاز. والرفع في هذا أكثر، لأن ذلك جواب لمن قال: ألك في ذا ناقة أو جمل؟ فقيل: لا ناقة لي في هذا ولا جمل، فجرى ما بعد «لا» في الجواب مجراه في السؤال. كذا عند سيبويه. كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٥، مجمع الأمثال للميداني ٣/ ١٦٦ (تحقيق أبو الفضل إبراهيم) التبصرة ١/ ٣٨٩، نهاية الأرب ٣/ ٥٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١١١، ١١٣ العيني ٢/ ٣٣٦، التصريح ١/ ٤٢١، الأشموني ٢/ ١١.

٢٨٢ - السريع، لأنس بن العباس بن مرداس. نسبه له سيبويه. وينسب أيضاً لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي. ونسب الآمدي بيتاً فيه عجز هذا البيت إلى ابن الهمام الأزدي، وهو:

كنا نُداريها وقد مُزِّقَتْ اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ

كالثوبِ إذْ أنْهَجَ فيه البِلى أعيا على ذي الحيلةِ الصانِعِ

والشاهد: نصب المعطوف بـ «لا» وهو «خلة» وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها تأكيداً للنفي، والتقدير: لا نسب وخلة اليوم. ويرى الزمخشري أن النصب فيه بإضمار فعل أي: ولا أرى خلة. ورده ابن هشام في المغني.

وقد روي برفع «خلة» أيضاً حملاً على موضع «نسب».

وفي البيت شاهد أيضاً على إثبات همزة الوصل في الدرج في قوله «اتسع» وهو ضرورة. سيبويه ٢/ ٢٨٥، أمالي القالي ٣/ ٧٣، الضرائر ١٣٦، التبصرة ١/ ٣٨٨، شرح ابن عصفور ١/ ٢٥٣، ٢/ ٣٧٥، سمط اللآلىء ٣/ ٣٧، شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤، الشذور ٨٧، المغني ٢٩٨، ٧٨٣، السيوطي ٢٠٥، ٣١٢، همع الهوامع ٢/ ١٤٤، ٢١١، الدرر ٢/ ١٩٨، ٢٣٨، العيني ٢/ ٣٥١. ٤/ ٥٦٧.

٢٨٣ - الكامل، صدره:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعينه

نسبه سيبويه لرجل من مذحج. ونسبه بعضهم إلى هني بن أحمر بن ضمرة الكناني. أو: لضمرة بن ضمرة. أو لزرافة الباهلي، أو لهمام بن مرة، أو لعمرو بن غوث. ونسبه البحتري في الحماسة لعامر بن جوين، أو لمنقذ بن مرة. =

ورفعُ الأولِ على أنها بمعنى «ليس»[(١)]، وفتحُ الثاني، كقول أميَّةَ الثقفي:

٢٨٤ - فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مُقيمُ

= وقد نسب سيبويه بيتاً في الكتاب ١/ ٣١٩ من نفس قصيدة الشاهد لهني بن أحمر الكناني، وهو:

عجبت لتلك قضيةٍ وإقامتي فيكم على تلك القضيةِ أعْجَبُ

قيل في مناسبته: كان الشاعر ممن يبر أمه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخاً له يدعى جندب. وفي ذلك يقول:

هل في القضيَّة أن إذا استَغْنَيْتُمُ وأمِنْتُمُ فأنا البعيدُ الأجْنَبُ

وإذا تكونُ كريهةٌ أدْعى لها وإذا يحاسُ الحِيْسُ يُدْعى جُنْدُبُ

والشاهد عطف «أب» على موضع «أم».

وفي صدره شاهد على زيادة الباء في (بعينه) حيث يصح إسقاطها. ذكره في المغني.

سيبويه ٢/ ٢٩٢، المقتضب ٤/ ٣٧١، الجمل ٢٤٣، المؤتلف ٤٥، التبصرة ١/ ٣٨٩، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٩٥، إيضاح الفارسي ٢٤١، اللامات ١٠٧، معجم المرزباني ٢٦، شرح ابن يعيش ٢/ ١١٠، المغني ٧٧٣، السيوطي ٣١١، العيني ٢/ ٣٣٩، التصريح ١/ ٢٤١، همع الهوامع ٢/ ١٤٤.

(١) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٥، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٦.

٢٨٤ - الوافر، (ديوان أمية بن أبي الصلت الثقفي ٢٧٢، ٢٧٤) من أبيات يصف فيها الجنة ونعيمها وأحوال القيامة ومشاهدها.

وقد ذكر البغدادي أن البيت الشاهد مركب من بيتين هما:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا حَيْنٌ ولا فيها مُليمُ

وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٌ وما فاهوا به أبداً مُقيمُ

وما ذكره مناسب لما في ديوانه. فالشطر الأول من البيت يقع في بيت رقمه ١٩ في القصيدة. والثاني يقع في بيت رقمه ١٣ في القصيدة.

اللغو: الساقط من الكلام، والباطل الذي لا فائدة فيه. تأثيم: نسبة إلى الفسق والكفر والكذب. وجائز فيه أن يكون مصدراً، وأن يكون اسماً. كذا في اللسان.

والشاهد: رفع «لغو» على أن «لا» بمعنى «ليس» وفتح «تأثيم» على أنه مركب مع «لا» الثانية ويجوز رفعه حملاً على رفع الأول.

الشذور ٨٨، أوضح المسالك ٢/ ١٩، التبصرة ١/ ٣٨٩، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٢٥، خزانة الأدب ٢/ ٢٨٣، (بولاق) عرضاً. العيني ٢/ ٣٤٦، التصريح ١/ ٢٤١، اللسان (أثم)، الأشموني ٢/ ١٥.

وهو أضعَفُها.

وإذا دخلتِ الهمزةُ عليها لم تُغَيِّرِ العملَ، ومعناها الاستفهامُ، أو التمني، أو العَرْضُ، كقوله:

٢٨٥ - ألا طِعانَ ألا فُرْسانَ عادِيَةً

فأما قوله:

٢٨٦ - ألا رَجُلًا جزاهُ اللهُ خَيْراً

فَمُتَأوَّلٌ بناصبٍ قبلَهُ.

وإذا وُلِيَتْ معمولًا لغيرِها بقي كذلك، نحو «لا مرحباً ولا سهلًا»[1]. وإذا

---

٢٨٥ - البسيط، عجزه:

إلّا تَجَشُّؤكُمْ عندَ التَّنانيرِ

لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب، رهط النجاشي الشاعر. (ديوانه ١/ ٢١٩). وقيل: هو لخداش بن زهير.

ورواية صدره في سيبويه:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانٍ عاديةً

يريد أنهم أهل حرص ونهم على الطعام، لا أهل غارة وقتال.

عادية: الخيل تعدو بأصحابها للقتال. التجشؤ: تنفس المعدة عند امتلائها بالطعام. التنانير: جمع تنور، وهو نوع من كوانين الوقود، أو هو الذي يختبز فيه.

والشاهد: إعمال «ألا» إعمال «لا» لأنها بمعناها وإن دخلت الهمزة. قال سيبويه: واعلم أن «لا» في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله: ألا طعان... الخ. وجعل الزجاجي «ألا» فيه للتمني. وقال ابن عصفور: وذلك فاسد من طريق المعنى. بل «لا» فيه باقية على نفيها، والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ.

سيبويه ٢/٣٠٦، الجمل ٢٤٤، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٨٠، التبصرة ١/ ٣٩٢، خزانة الأدب ٤/٦٩، المغني ٩٦، ٤٥٧، السيوطي ٧٥، العيني ٢/ ٣٦٢، همع الهوامع ١/ ١٤٧، الدرر ١/١٤٨، الأشموني ١/ ٢٤٠.

٢٨٦ - تقدم برقم ٢٣٦.

(١) مرحباً وسهلاً منصوبان بفعل مقدر، أي: لا لقيت مرحباً، أو: لا رحب موضعك مرحباً، ولا وطئت سهلاً.

ومنه «لا نعمة» أي: لا نعمت عينك نعمة، وكذا «لا مسرة» و«لا كرامة».

وانظر الرضي ١/٢٥٨، وشرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٤.

وُلِيَتْ ماضياً استغْرَقَتْ. قيل: ولَزِمَ التكريرُ[(١)] نحو ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[(٢)]. وقيل: لا، كقوله:

٢٨٧ - وأيُّ أَمْــرٍ سَــيِّــىءٍ لا فَــعَــلَهْ

وجاء في قولهم: «إلّا حَظِيَّةً فلا أَلِيَّةً»[(٣)] . . . .

---

(١) يستثنى من ذلك الماضي المراد به الدعاء، نحو «لا شلت يمينك» و«لا فض الله فاك». وقوله:

ولا زال مُنْهَلًا بِجَرعائِكِ القَطْرُ

فإنه لا يلزم التكرار حينئذ عند الجميع.

انظر المغني ٣٢٠، والرضي ١/٢٥٩، ٢/٣٤٠.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٣١.

٢٨٧ - الرجز مشطور نسبه البغدادي لشهاب بن العيف العبدي. ونسب أيضاً لعبد المسيح بن عسلة. وقبله:

لا هُمَّ إنَّ الحارثَ بنَ جَبَلَهْ

زَنى على أبيهِ ثم قَتَلَهْ

وكانَ في جاراتِهِ لا عَهْدَ لَهْ

وللأبيات قصة جرت بين الشاعر والمنذر ابن ماء السماء، ذكرها البغدادي في الخزانة.

والحارث بن جبلة ملك من ملوك غسان بالشام، وهم أولاد جنفة.

والشاهد: ترك تكرار «لا» الداخلة على الماضي. وهو خاص بالشعر، بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم (لا قام زيد).

و(لا) في البيت بمعنى (لم)، والماضي فيه بمعنى المضارع، أي: لم يفعله. وكذا هي في قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ أي: لم يصدق ولم يصل.

الإنصاف ١/٧٧، شرح ابن يعيش ١/٩٠٩، ٨/١٠٨، المغني ٤٢٠، السيوطي ٢١٣، الرضي ٢/٣٤٠، خزانة الأدب ١٠/٨٩، إصلاح المنطق ١٥٣، اللسان (زنى).

(٣) هذا مثل يضرب لمداراة الناس والتودد إليهم وإن أخطأت الإنسان الحظوة فيما يطلب.

قال ابن سلام: (يقول: إن أخطأتك الحظوة فيما تطالب فلا تأل أن تودد إلى الناس وتداريهم لعلك تدرك بعض ما تريد، قال أبو عبيد: وأصل هذا في المرأة تصلف عند زوجها فلا تحظى، يقول: فلا ينبغي لها أن تعينه على سوء رأيه فيها فتهلك، ولكن تحبب إليه بما أمكنها).

وقال سيبويه: (ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها: «إن لا حظية فلا ألية» أي: إن لا تكن له في الناس حظية فإني غير ألية، كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني غير ألية. ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الخطبة على التفسير الأول). =

كالحولقة[١].

ويُحذَفُ خبر (لا) كثيراً، نحو «لا بأسَ»[٢]، وبنو تميمٍ لا يُثْبِتونَهُ[٣]. واسمها كـ «لا عَلَيْكَ»[٤].

= الكتاب ١/ ٢٦٠ - ٢٦١، كتاب الأمثال للإمام ابن سلام ١٥٧، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/ ٦٧، مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٠، المستقصي في أمثال العرب للزمخشري ١/ ٣٧٣، فصل المقال لأبي عبيد البكري ٢٣٧، فرائد اللآلى ١/ ١٩، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٧٨، معجم مقاييس اللغة ١/ ١٢٨ الصحاح (حظا)، اللسان (ألا، حظا).

(١) أي جاء فيها خمسة أوجه كما جاء في (لا حول ولا قوة إلا بالله). قال في اللسان (حلق): (وفي الحديث ذكر الحولقة. وهي لفظة مبنية من «لا حول ولا قوة إلا بالله» كالبسملة من «باسم الله» والحمدلة من «الحمد لله». قال ابن الأثير: هكذا ذكرها الجوهري بتقديم اللام على القاف، وغيره يقول: الحوقلة، بتقديم القاف على اللام. والمراد بهذه الكلمات إظهار الفقر إلى الله بطلب المعونة منه على ما يحاول من الأمور، وهي حقيقة العبودية. وروى ابن مسعود أنه قال: لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بمعونته). وقد تقدم تخريج (لا حول ولا قوة إلا بالله) في حاشية ص ٦٠٨.

(٢) أي: لا بأس عليك.

انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٢/ ١١٣ - ١١٤، والكافية مع شرح الرضي ١/ ٢٦٦.

(٣) خبر «لا» عند بني تميم هو الوجود المطلق. ولدلالة لفظ «لا» عليه يوجبون حذفه ولا يثبتونه أصلاً، فمثل «لا رجل ظريف» عندهم محذوف الخبر، وظريف صفة «رجل». وقد اختلف في ذلك فقيل: إنهم لا يثبتون الخبر في اللفظ فقط، لأنه عندهم واجب الحذف. وقيل: بل لا يثبتونه أصلاً، لا لفظاً ولا تقديراً، فمعنى «لا أهل ولا مال» عندهم انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر. وقيد ابن الحاجب حذفه عندهم بكونه غير ظرف. ورده الرضي فقال: «اقتدى فيه بجار الله. وقال الجزولي: «بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً». وقال الأندلسي: «والحق أن بني تميم يحذفون وجوباً إذا كان جواباً، أو قامت قرينة - غير السؤال - دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً بلا دليل، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به». فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم).

انظر الكافية وشرح الرضي ١/ ١١٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٥ - ٥٣٧، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٦، شرح الجامي ١٦٩.

(٤) أي: لا بأس عليك.

فهرس الأبواب والموضوعات

SANA'A 2004
صنعاء عاصمة للثقافة العربية 2004
Sana'a 2004 the arab cultural capital

الجمهورية اليمنية
وزارة الثقافة والسياحة
صنعاء - الحصبة - ص.ب. : (٣٦)-(٢٣٧)
هاتف : ٢٣٥١١٤ - فاكس : ٢٣٥١١٣
بريد الكتروني moc@y.net.ye